

6
Laleli

no:

2557

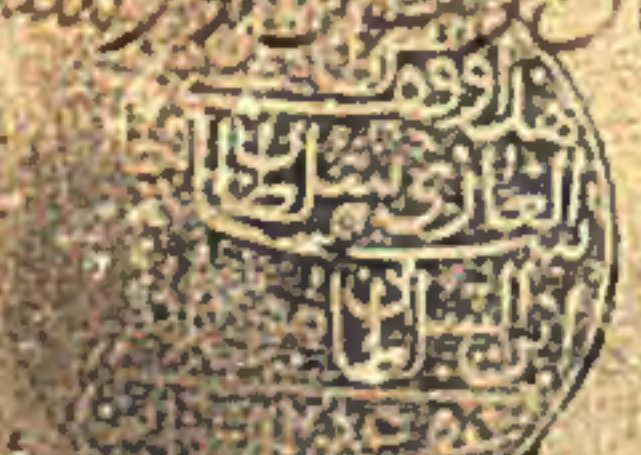
Baş

Nâzım

ST	
Ekir	Laleli
Yer	
Ekir No	2557

كتاب في الحكمة وهو نقد محمد بن الإمام في الدين الذي
 منقحه ضوايق عصر الدين الطوسي
 يا ملكي عبق

لنا ما لم نعرف وجود الاليل على مكسا للسلطان على وجود الله ان ليس كادليل
 مسبقا فان دليل اخر لمساع الدور والتسلسل فلا بد من دليل اخر الى الوجود
 اولها والضرر ما تقدم قبله وفيه نظرفانه لا بد من دليل اما كونه موجودا ام لا وقد
 ذكر الامام في موضع ما يصلح جوابا عن هذا وهو ان كل دليل فلا بد ان يكون كيان
 مقدمتين احدهما موحدة والموحدة سوف صدقها على وجود الموضوع فلا بد من كيان
 من وجود امرها والضرر ما تقدم وفيه كيان في الطرف الاول والموضوع السالب
 المحمول لا سوف صدقها على وجود الموضوع لنشبهها بالسالب البسيط الثالث
 ان الوجود لو كان معرقا اما بالحد او الرسم فالاول محتمل لكون الوجود بسيط فان
 حرر الوجود ان كان في حودا كان نفسه وجودا او عارضا الوجود لزم بعد
 الوجود على نفسه وان كان علميا بمعنى ان لا يكون نفسه وجودا او عارضا
 الوجود كان الوجود مجموع امور ليس له واحد منها وجود ولا عارضا وجودا
 فلو كان الوجود معرقا بالحد لكان تصويره مسبقا بصور امور هذا شأنها
 والبداهة سبيل سلطان واحد في الامام على امساع هذا القسم بان
 عند اجتماع تلك الامور اما ان يحدث لها صفة الوجود او لا يحدث فان لم يحدث
 كان الوجود مجموع امور علمية وان حدث لها صفة الوجود كان المجموع متوحد
 في ركن صفة او قابلا لها فلا يكون التوحد في نفس الوجود بل في فاعله او قابله
 وفيه نظرفان بل ان الامور اذا كانت علمية لمعنى انها ليست وجودا ولا
 عارضا لها الوجود كان الوجود مجموع امور علمية لكن ليس على امساع ذلك
 فان كل مركب هذه المسألة فان الانسان مركب من امور ليس له وجودا ولا عارضا



٢٥٥٧

المستأنه فلم يجوز ان يكون الوجود ماهية مركبة على هذا الوجه بل سائر اسما
ما ذكرناه قوله في بيان مسامح حدوث الوجود لتلك الجزاء انه عند اجتماع
تلك الجزاء اذا حصلت لها صفة الوجود كان كالمجموع موثرا في كل الوجود
او قابلا لما يكون التركيب في فاعل الوجود او قابله ليس بمحد فانه اذا حدث لكل
واحد تلك الجزاء او لبعضها صفة الوجود لم يكن التركيب القابل
او الفاعل فان مجموع تلك الجزاء هو الوجود وقد حدث ايضا لكل واحد
من الجزاء او لبعضها صفة الوجود فيكون كل واحد من اجزاء الوجود هو
بعضها قابلا للوجود مع ان مجموعها هو الوجود فهذا هو اللازم من هذا
القياس وهذا محال ايضا فانه محال ان يكون بعض اجزاء المركب
قابلا له وليس كذلك حكم الصور الجسمية مع المادة فان المادة جرد للجسم
والصورة جرد لآخر له واحدا مما قابلا لآخر لان احدهما قابلا للمركب منها
وامتناع تعريفه بالرسم فلا بد من تعريفه باللازم الخارج وما لم
يعلم وجوده الخارج لم يعلم الوجود فيستوفى معرفة الوجود المطلق على
معرفة الوجود الخاص لمستوفى معرفة المطلق وانه دور وفيه انضباط
فان التعريف بالرسم معناه ان يكون هناك خاص يلزم من تصور هاتين
الوجود وهذا هو موقف على وجود الخاص والاولى ان يقال في تعريف الوجود
ان جرد الوجود ان كان وجوده الوجود فلهذا العلم السبق على نفسه وان
كان وجوده الوجود مع او يعلم نكاح الجرد سابقا على الوجود وهذا
هو بعض المركبات والاولى ان يقال في امتناع تعريف الوجود بالحد
والرسم

2
ان الحد والرسم يجب ان يكون اعرف من المحدود والمرسوم ولما اعرف
من الوجود ولو قيدا بان تصور الوجود اولي اولية ايضا اولية
به باسرها الحى ————— الثاني قبل ان الوجود اول الوجود فانه اعم
المهور والاعم من كل الخصص العلم بالجزء سابق على العلم بالكل وهو
من الوصف الخارجى قبل ان يكون اعم من الماهية عموم الماشى للانسان وغيره
مع امتناع كونه جردا لخصص كنه الوجود وان كان اعم المهور لكن
عموم الوصف الخارجى لما سئل الوجود لم يكون جردا ماهية فامتنع ان
يكون هذا العام جردا من المهور والحد الذي يؤوله ان اعم المهور كونه
اعرف منها اذا كان العام له رتبة الخاص من يلزم من الخاص يلزم للعام
من غير عكس ومنافى لخاصه يلزم كونه منافيا للعام فيكون العام اكبر
ملزومات واقسامات وكل ما كان كذلك كان جملة اكبر والعلم به
به ضروري لكن الوجود كذلك فهو اكبر حصوله في نفسه من معنى كونه
اولا من اقسامه كذا لثالث ————— بحث امتناع كون الوجود مصورا
لو كانت حقيقة الوجود معلومة وله حقيقة للبارى سوى الوجود المحدود
عن سائر الصور والمحدود غير داخل في حقيقة الامتناع التي كانت علمه فلزم
من كون حقيقة البارى تعالى معلومة وانه باطل سابقا للحكم وما سببا
من البراهين واجاب ————— الامام بان ماهية البارى تعالى غير وجوده
فلا بد من سادته من قبل ان وجوده تعالى عين ماهية فلا جواب له عن
هذا المسكال ويمكن انكار عنه بان حقيقة البارى تعالى ان كان سادته
الوجود

وان لم يتخذ عن الغير انما ماهية والوجود في سائر الصفات الموصولة بالسلب
المحيية غير داخل في حقيقة وما هيته لكن ماهيته وحقيقة محض تلك
الصفات فقولنا ماهية الباري غير معلوم معناه ان تلك الماهية مع سائر
صفات الوجود والسلب بالعلم ما بلغ غير معلوم بل يعلم ذلك الله تعالى
وما ذكرتم لا يقتضي كون تلك الحصة معها اجتمعت به معلوم وهذا كما ان
اذا عرفنا ماهية الوجود لا شك ان تلك الماهية هي ماهية رتبة تلك الصفات
صفات اختصاصها بكونه وسلبه فانه لا يلزم من ذلك ان يعلم ماهية رتبة
من حيث هي من حيث محض تلك الصفات هكذا فهم الوجه الثاني
ان الوجود بسيط لما علمه والسلب غير معقول وجوابه منع ذلك بل كماله
العال — ان تصور الشيء عبارة عن حصول صورة الملائكة المدرك
وللمتصور وجود فليزمن اجتماع وجودين متماثلين في محل واحد وجوابه
ان الوجود لا يوقف على حصول الصورة فانا لا ندرك انما من غير حصول الالها
في ذاتها كماله في الرابع ان العلم بالشيء هو وقف العلم بتمامه عن غيره
وانه علم بسيط خاص وهو انه ليس غيره والسلب الخاص كل ادعاء العام
فكون العلم بالوجود متوقفا على العلم بالعدم المطلق لكن العدم المطلق لا
يعلم الا بالافتقار الى الوجود فوقف العلم بكل واحد من الوجود والعدم
على العلم بالآخر وان دور وجوابه منع توقف العلم بالشيء على العلم
بغيره عن غيره وفلا يصح ذلك في الطرف الاول ثم قيل ليس صور الوجود اولها
اما اولها وهو الخلق في جوابه انه لا يلزم من وقوع الخلق ان صورته

3
ان لم يكون تصور اولها واما ما سألنا فلا بد ان ليس ماهية الوجود
وقال بعضهم انما ذلك صحيح ان يحركه وان يعلم وقال بعضهم انه صحيح ان يكون فاعلا
او مفعولا الى غير ذلك من المعارف في الاول لا يقع فيه خلاف وجوابه ان كل
ذلك ليس بهاتين المعارف البحث الرابع في ان الوجود مشترك في
قال في شاعره وجود كل شيء عن ماهيته وقال في كتابه انه مشترك في الواجب
والممكن لكن وجود الواجب عين ماهية ووجود الممكنات معارضة لما هيته وهو
اختصار المشيخ **الح** الاول بان الوجود لو لم يكن عين ماهية كما
قيل باليسر وجوده ليس هو صور الماهية لما سئل في الوجود حقيقة
فكون الصفة الوجودية قائمة بها ليس هو وجوده وان يوجب الشك في وجوده
وجوابه ان الوجود يكون قايما بالوجود بل انه حين انصافه به يكون
هو وجوده فيكون قايما بالوجود وجميع الصفات كذلك فان الحركة ليست
عين ماهية الجسم ولا يكون قايما به ليس بالمتحرك بل بالمتحرك ويدل على الاشتراك
وجوه **قال** اولها اننا نعلم بالضرورة ان الوجود من الماشرك باليسر
من الوجود والمعلوم مع الاختلاف في الماهية بل يقال ان كل حقيقة
الشيء فانما هو فرضنا انفسنا خالصة عن اوضاع اللغات فاما هذه الفرض
اننا اذا عرفنا ان العالم يمكن ان يكون فله موثر موجود خرمنا
بأنه لو لم يوجد فيكون له موثر واجب وان كان له موثر فيكون له موثر واجب
في ذلك الحزم **قال** ان كل شيء في العلم لما تقدم من جوابه **الثالث**
انه يمكن تقسيم الوجود الى الواجب والممكن في مورد الحقيقة مشترك في اشتراك
الشيء في جوابه

الرابع اللا وجودها بله الوجود وطل واسطه من لطيف فيزيق
 الواحد واحد فالوجود معنى واحد لا يصدق كذا بل لا ما هيته مقابل
 الماهية مع ان الماهية غير مشتركة لاننا نقول الماهية المختلفة المشتركة في كون
 كل واحد ماهية وهو كون الشيء هوها ما هو وان امر عارض للماهيات
 المختلفة استركت فيها فالمشتركة هو ذلك العارض والمختلف المخصوصيات فلو كان
 الوجود ايضا عارضا للوجودات المختلفة كان هناك امر عارض للوجودات
 المختلفة يسمى بالوجود ودلك هو عين المطلوب بل قال الفصل الثامن
 من ان كل حقيقة ما بلها بلها بلا واسطه فاما ان يكون هناك في عام ما بلها بلها
 عام فلا فانه لكونه عين النزاع ومورد التقسيم الى الواحد الممكن ايضا هو
 كل حقيقة وانما نشأت هذه المغالطة من احد الموضوعات هذه افادهم الكلمة لانا
 يقول الفصل التاسع المقابلة ان الشيء اما ان يكون اما ان لا يكون انما يستعمل
 لتحقيق الحق من الطرفين ابطال الباطل بالبرهان في قولنا السواد اما ان
 يكون موجودا واما ان لا يكون لو كان معناه ان السواد اما ان يكون سوادا واما
 ان لا يكون لكان الحق بينهما معينا والباطل معينا فلم يمكن ثبات احد الطرفين بل
 ابطاله وكذلك في لانا الجوهر الفرد اما ان يكون موجودا او لا يكون وكذا في
 القول في كل مسلمة مختلف فيها هذا الخلاف فان قال هذا التقسيم
 في الوجود فانه اما ان يكون موجودا واما ان لا يكون لكنه ليس بالوجود
 فهو موجود فلا وجود وجودا اخر قلت قال الشيخ الوجود ليس له مفهوم
 اما ان وجوده معناه ان يفارق سائر الوجودات في امر بله هو انه ليس له مفهوم

4
 سوي الوجود وسائر الوجودات مفهوم سوي الوجود فلا يكون له وجود
 آخر وهذا ليس على العقل فانه ان صدق عليه انه موجود وطل معنى للوجود اما له
 الوجود فلا وجود وجود وان لم يصدق عليه انه موجود صدق عليه انه لا وجود
 والى ذلك لو اسطه يمكن ان يحاط عنه بان الوجود ليس له استقلال بل انه فوجوده
 هو عروضة للماهية الموجود المستقل بل انه هو الذي له وجود غير ذاته وكذا في
 سائر الوجودات وجودها هو حصولها للجواهر وقد قال ان الوجود موجود بذاته
 واما ماهية موجودة بغيرها اس لها وجود هو غير هاتما يكون غيره به موجودا
 بغيره بل بذاته بله قال الشيخ السبيسي سائر الوجودات الخارجية
 والذهنية ما قال ان الشيء فلا يكون معدوما ومنه نظر فانه ان عين بالمعدوم المعلوم
 في الخارج صح لانه يكون موجودا في الذهن وان عين بالمعدوم مطلقا فلا يمكن
 ما يوصفه بالمعدوم ومحمل علمه ان كان موجودا فان كان موجودا في نفسه كان
 المعدوم موصوفا بالموجود وان لم يكن موجودا في نفسه اسبح كونه موجودا
 لغيره وادام لكونه موجودا له كان مضافا عنه فانه لو كان له ساله كان فيه عينه عالم
 وهو الوجود له وفيه نظر فانه وصف الشيء بغيره اعم من الوجود له ووصف
 المعدوم بالمعدوم جائز كما نقول الخلاء ممنوع وقد يحاط عنه بان الموصوف بان
 ممنوع في الخارج هو الخلاء الموجود في الذهن المحكوم عليه بان ممنوع في الخارج
 فانه لا خلاف في الخارج فكيف يوصف بان ممنوع منه وهو معنى على الوجود الذهني
الحاشية ان الوجود رايد على الماهيات الممكنة لما يد
 ان الوجود مشترك بين الماهيات لزم ان يكون الوجود رايدا على الماهيات

الممكنة لما ثبت لا يكون عن الماهية لا مناع كون المشترك عن المحقق لا يكون
 حررا من الماهية لا مناع كون الماهية البسيطة ذات جبرر كما يدل على ذلك وجوه
 اخرى الاول — اما فدل على الماهية مع الشك في وجوده الخارجي المعلوم غير
 ماهو غير معلوم فان قلت الشك في الوجود الخارجي سبب التصديق قلت
 المراد منه الذهول عن وجوده فان قلت هذا الساتى في الوجود الذهني لا مناع
 اما بصور الماهية مع الذهول عن صورته قلت ممنوع فانه لا يلزم من العلم بالعلم
 العلم بالعلم به فلا يلزم من تصور الماهية تصور صور الماهية فالحاصل ان الوجود
 الذهني وان كان لا يلزم من تصور الماهية غير لازم في الشك في الوجود
 لو كان عن الماهية لكان الجوهر موجودا كقولنا الجوهر جوهر والموجود موجود
 وانه هدر وليس كذلك كقولنا الانسان بشرا لان هذا المراد في حق البشر
 وضع اخر وما ذكرناه ليس كذلك وما يقض بقولنا واجب الوجود موجود
 فانه ان عن الواحد ^{الوجود} الغنى عن الوجود كان الموضوع غير المحصور وان عن الموجود
 الغنى عن السبب كان ايضا هدر او لو كان حررا الماهية لما امكن تصور الماهية
 مع الشك في وجودها لما تقدم فان قلت هذا يدل على ان وجوده زائد على
 ماهيته قلت لا نسلم وهذا من الشك في وجود الوجود اما ان يكون شكافي وجود
 له او شكافي وجوده للماهية والاول محال لان الوجود ملغى وصفه بالوجود ^{الوجود}
 لانه لو اتصف بالوجود كان هناك له الماهية القابلة للوجود والوجود
 القابل للوجود آخر فكون الوجود الاول معلولا للماهية لا يوصف بالوجود
 الثاني ان يلزم اجتماع الماهية ان لا يكون كونها حال والآخر محال الاول

في وجوده

من العكس لذلك يكون سبب من العرض موصوفا مسلم فلا يكون السواد
 اسودا وله الساخن ساخن لا يكون الحركة متحركة وله الساكن ساكنا واذا لم
 يوقف عليه كانت الماهية موجودة وان كان وجودها معدوما وهو محال
 ف — ر — ع الوجود بقدر كونه مشتركاً فيه لا يكون جنسا للماهيات لوجوه
 الاول — لو كان الوجود جنسا لكان لكل نوع فصل موجود فيكون الفصل
 مشاركا للنوع في ماهية الجنس واصحابه الى فصل اخر وهلم جرا الثاني
 ولو كان الفصل عن مسمى الجنس بل نوعا منه الثالث — ولو كان البسيط
 مركبا الرابع — ولو كان مقولا على ما علمه بالتواطؤ الخامس — لو كان
 ان كان جوهر اكان العرض مقوما بالجوهر وما كان جبرره جوهر فانه جوهر
 فالعرض جوهر وان كان عرضا كان الجوهر مقوما به وجزء الجوهر جوهر فالعرض
 حوصره المقوم بالعرض عرض وهذا سبب كونه جبررا لو لم يكن جنسا ^{الوجود} اجاب
 بانه لو كان زائدا على الماهية لكان يتناقض به زائدا على ماهية وتسلسل
 وجواب — انه انما يكون سبب زائدا لو كان يتناقض به آخر وقد قدم
 انه غير متصف بالوجود والسبب الثاني ولو كانت الماهية قابلة له وانما تكون
 الماهية قابلة لغيرها لو كانت سبب في نفسها فلهما سبب قبل صورها وجواب
 منع اعتبار القبول في البتة المحال السادس — في وجوده
 الوجود بقدم ان قول الوجود على الواحد الممكن لا يشترط المعنى في الاسم
 وان وجود الممكنات معارفها اريد عليها فوجود الواحد هل هو مقارن
 للماهية ام لا فذهب الحكماء واحصا السبب ان الوجود مع كونه مشتركاً بين
 الواحد والمركب

فوجود الواحد مجرد عن صفاته لما فيه وهو باطل لوجه الاول
ان مفهوم الوجود من حيث هو لا يقتضي التجرد والاف وجود المكاني مجرد عن
الاقتران لما فيه ولمنع ان لا يقتضي التجرد والاقتران لما فيه والاكابر
مجرد وحوادث لواحد بل ينفصل فالواجب ان يكون فلم يتق بالان يقتضي الاقتران
بالماهية وهو المطلوب وذكر الشيخ في المباحثات والفارابي في التعليقات
ما يدل على ان وجود الواحد بمقتضى ما هيته فانه قال الوجود الذي هو ما هيته الحق
هو الواحد والى حيث لو احسن وجوده لم يكن ان يستحيل ان لا يكون ان
يستحيل ان لازم الوجود فكل وجود يلزم ذلك ويكون وجوده مطلقا من
الوجود وما يقرن به فيكون مركبا لما هيته فاذن هو الذي يحتمل وجوده فيكون
اذن الواحد هو ما هيته فان عني بالوجود ذلك المجرد فلا يشارك فيه وان عني
به ما يقابل العدم وضع فيه الشك فذلك من لوازم واحد فيكون ما هيته
محب لها الوجود ان هذا الذي هو مشترك فيه فيكون هذا الوجود من حيث هو
كذلك من لوازم ما هيته وكيف لا وصول بحب لها الوجود كما تقول بحسب المبدأ
مساواة الروايات الكثر في هذا يدل على الوجود المجرد لا يشارك فيه وتمامه
المشارك وهو الوجود المقابل للعدم لازم ما هيته التي هي الواجبة وهذا
ما قلناه ثم ذكر بعد ذلك ما يدل على ما قلناه وهو قوله ثم يكون تلك الماهية
الانسانية وغير هاتين مستحيل وجودها لهما الوجود على ان لا يلزم
الغنى المقوم معال الماهية وما لم يوجد العلم لم يوجد المعالون ثم كيف يكون للانسان
وجود قبل الوجود حتى يكون علم بذلك الوجود للمعالون الذي هو الوجود فان
هذا يستحيل

في ماهيات لا وجوب لها ولا وجود لها لما فيها اما هيته فاما الماهية التي هي الواجبة
فمفاهيمها انها كمال الوجود من انما هيته معنى لا اسم لم ويلزم الوجود المشترك
وانما يعرف ذلك بانها كمال الوجود كمال الوجود كمال الوجود كمال الوجود كمال الوجود
كما هيته عنها ومعاليها وهذا كله يدل على ان وجود الواحد بمقتضى ما هيته
قال — وليس لقائل ان يقول ما هيته الحق هل يوجد حتى يوجد لها فيصير
علمه لانها فيصير علمه للوجود فمن جدت قبل ان جدت لم ينه يقال ان ما هيته
موجوده لم يوجد بل يحتمل ان ليس كمال انسانيه التي موجودة بانها وجودا
خارجا عنها بل هي نفس الوجود بل هو وجود ملبوس في لباس كماله في كماله
وهي نفس الواحد ومنه معنى بسط وان كان المعبر عنه بلفظ مركب بمحدد
ذلك في رد يد من لم يحصل علم معنى وسال من الله التوضيح ليلوع الغايه
ثم حوالب السؤال ورده على نفسه بما مضى فانه سلم اوله ان الوجود محتمل
المقابل للعدم لازم للواحد التي جعلها ما هيته الحق وجعل في الجواب الواحد
بنفس الوجود وبالجملة لما اشكر عليه الموضع سبيل في كلامه ثم سأل من
الله ان لا ينفعه تعالى الوحد الثاني في ان وجود واحد لوجوده لا يدل على
حقيقة انه مبدأ الغيرة فهذا الغير اما الوجود المجرد فيكون القيد العدمي اظلا
في المبدأ للموجود وان محال واما نفس الوجود وانما هيته في نفسه فيلزم ان
يكون كل وجود مبدأ للمعالون لبارك تعالى وفيه نظر عند في ان وجود الواحد
لما كان واحدا متقدما على كل وجود والموجب ان الواجب معال وجوده امسح
ان يكون ذلك الوجود المتأخر علم نفسه

ولم يوجد علمه فلو كان الوجود المتأخر علم لزم ان يكون علم الوجود آخر متأخر
عنه وهذا بعينه مذهب لقوم الوجه البالي — ان الشيخ لما حاول
ايراد عرصة الوحدانية في الهيئات استفاض في انما اقامت وحده محروقة فاما
ان لم يكن هناك سوى انما لا يتقسم او يكون هناك طبع اخر في الاول حال
فانه لا اقل من ان يكون هناك وجود ذلك الوجود لا يتقسم وهو —
هذا ايضا ذلك فانه لا اقل من ان يكون هناك علم الوجود وايضا الوجود
لغيرها طبع واحد فان امكن استقلالها امتنع عروضها كالجوهر لما كان مستقلا بنفسه
امتنع عروضه لغيره بل كان غير عارض له **اح** تجوابا بان وجوده تعالى هو
علم الماهية والكان محاسبا الى غيره فكان يمكنه ان يكون علمه في ان كان غير
ذلك الماهية كان وجوده واجبا لوجوده في غيره وهو محال وان كان غير ذلك
بالوجود الماهية والعلم معلوم على المعال وان كان الماهية وجود قبل الوجود وان كان
فصلت ان وجوده تعالى لا يتوقف على الماهية **جواب** ان تقدم العلم على المعال
بالوجود انما في المعال هو غير الوجود او لم يكون معلول نفس الماهية فانما هي
اذا كانت علم لشيء بشرط ما كان ذلك الشرط وجودا او غيره **ك** ان ذلك
المجموع المركب من ذلك الشرط ومن نفس الماهية فاذا كانت الماهية نفسها علم
لمعالول لم يكن علمتها بشرط الوجود **جواب** — الامام عنه بالحق
ما هيات الممكنات قابلية لوجودها وانما علم تلك القابلية وانما غير متقدم
على تلك القابلية بالوجود وهذا كان تفصيل ما ذكرنا فان نفس الماهية اذا
علم لشيء لم يكون تأييدها فانه متوقف على الوجود وانما جرد الماهية علم لقوامها

فهو معلوم علمها بالوجود فان قيل بان تقدم الذات على الماهية
بالوجود كما تقدم في المنطق لمعنى ان هذا التقدم لا يحصل عند الوجود
بل معنى انها اذا وجدت في الخارج كان وجود الجبر متقدما على وجود الكل
قلنا **هـ** انه كذلك لكن كون الجبر بهاء الحال عارض من غير ان يكون
علمه له وعلمته له بشرط الوجود كيف لو كان الجبر هو الجنس على علمه القوم
النوع فلو كان متقدما على النوع بمعنى انها لو وجدت في الخارج كان وجود
الجنس متقدما على وجود النوع فلا يكون الفصل علم لوجود حصه النوع
من الجنس لتقدمه وايضا يكون الفصل لحقا فانه خاصه بل معنى تقدم
الجبر على الكل بالوجود معناه انها لو وجدت في الخارج كان وجود الجبر متقدما
على وجود الكل بعد ما تقدم الواحد على الاثنين فان قلت **اذا سقط الوجود**
عن راحة العبار لزم اعتبار العلم **فـ** فان اعتبار الماهية
معابر اعتبارها موجوده او معلومه كما قلنا في قابلية الماهية لا امكن
فانها غير شرطية بالوجود ولا بالعدم **ثاني** لو كان
وجوده تعالى زائدا على ما هيته لكانت ما هيته علم له وقابلية له ويمتنع ان
يكون الشيء الواحد قابلا او فاعلا لشيء واحد **جواب** البعض
بالقابلية وسعيل البار تعالى للمعقولات وهو سائر على ان عقل الشيء
حصول صورته في العاقل النحوي **السادس** في الوجود الذهني
المحكوم عليه بصفة وجوده لا بد وان يكون وجوده في العلم بربوت له في نفسه
امتنع بربوت غيره له لكن الماهية المتطرفة في الخارج محكوم عليها بصفة

ولو باسماز بعضها عن بعض فهي باسما واذل وجود لها في الخارج فهي
في الذهن فان قيل الوجود حاصل للماهية ولحصولها في نفسها
والسلب لقابل للثبوت المطابق محكوم عليه بملء المقابلة ولا يثبت له
واما صلتها بالثبوت المطلق لئلا يكون له ثبوت في العقل فيكون قسمها من قسم
الثابت والممنوع محكوم عليه بالمتناقض ولا يثبت له وايضا قولنا
لثبوت له في نفسه لا يصح الحكم متناقض لما لكن لم قلتم ان المحكوم بال
وجود له في الخارج وما بالمثل الفلاطونية والجواب عن الاول
ان لماهية المحكوم عليها بالوجود موجودة فان الموجود اعم من الموجوده في
نفسه ومن الموجود بوجوده رايد فالماهية المحكوم عليها بالوجود موجود
بوجود رايد وعن الثاني ان ما من الحكم على السلب المطابق واليجاب
المطلق بالتقابل من محصورين وكل علمها بالتقابل المطلق من
حد حضورها في الذهن بل من حيث استنادها الى ما يتقابلان فيه وهو الجواب
عن الممنوع وعن التناقض ايضا واما المثل الفلاطونية فستبطلها ان شاء الله
واعلم ان الوجود الذهني حاصل هو التصور فان كان تصور الشيء محصورا
في صورة مساوية له في الذهن كان القول بالوجود الذهني حقا والفلا
شرح الماهية لا يعر عن حد الوجود بل في الماهية المعروفة محكوم عليها
باسمازها عن غيرها فلها وجود ذهني الموجود لها وجود خارجي فلا
عر عنها فان قيل السواد المعدوم قبل حوله في احد الوجودين
ان كان سوادا فقد عر عن الوجودين وان لم يكن سوادا فقد صار السواد
سوادا عند اطلاق الوجودين وهو محال

لأن السواد سوادا مطلقا من السواد عند عدم احد الوجودين
لأنه يكون سوادا فان السواد الموجود في الذهن يعرض في الخارج وليس كل
ما يعرضه الذهن محجرا كان مجردا الى السابح الوجود كون
الشيء باسما له ما له كونه باسما وان كان فيه نزاع كان لفظيا فانما يعر عن الوجود
بحق الشيء ويصوب من سائر ابداء وهو علم ثبوت الشيء بحقه وعن
بالوجود ذلك فلا منازعة مع لكن يبقى النزاع في انه هناك صفة قائمة بالشيء
معيضة كونه وجودا في الاعيان في حين يفتقر الى ان اوصاف الشيء سلك الصفة
لستدعي كونه موجودا في نفسه فلو كان موجودا في نفسه محلا لبا تصاق بها
لزم الدور الثالث في ان العلم والمعلوم متعلقان في الماهية لا في اسمها
لأن حد الماهية علم الاخر فالعلم المخالف لكون الشيء في الاعيان لا بد وان
يكون في الاعيان والعلم متقدما على المعلوم فلو كان تكرر العلم في الاعيان علم
اخرى دارا وتسلسل فان قلت الاضافات لها وجود في الاعيان
لما سياتي في وجودها غير مستقلة بل انما يدل علم قل الوجود
الاضافات بل الاعراض باسرها ابا معروضاتها واما امور متعارفة
وهذا النزاع فيه واما النزاع في ان الوجود القائمة بربطها مع العلم
اخرى قائمة به وما ذكرنا من البرهان بنفسه المحي الثاني
المعدوم ليس بشيء اي ليس ثابتا خلافا لقوم وهذا الكلام من تفرع كون
الوجود رايدا على الماهية من القابلين من علم ان الماهية المعدومة ان
كانت ممكنة كان لها ثبوت في نفسها وان كانت محتملة كانت متصرفة

احج الإمام بان المعلوم ان كان اعم من المنفي لم يكن نفيا محضا فانه
بعض عمومته وثبات وان مقتول على المنفي فالمنفي ثابت في ان كان مساويا او
اخص ان نظم قياس هكذا كالمعلوم منفي في شيء من المنفي ثابت فلا شيء
من المعلوم ثابت وهذا ضعيف لان المعلوم اعم من المنفي فانه المقابل
للموجود ولا يلزم من كون العام لا يتأخر بعضه بكونه في كل بعض فان الحيوان
اعم من الفرس ولا يلزم من كون الحيوان انسانا في بعض كونه انسانا في بعض
حتى يكون الفرس انسانا ونحن نقول لمعلوم لو كان انساني يخرج قبل الوجود
الخارجي فاذا وجد في الخارج فان حصل له صوت غير الذي كان قبل الوجود
فالموجود والمعلوم شيان في ان حصل له صوت لا يلزم كونه ثابتا بل هو
الحاصل والطارق وان محال ثاني ان السواد عند العلم ان كان
واحدا بالشخص لا يكون تلك الوحدة لازمة للماهية والامتناع زوالها بل
لسبب من خارج فيكون المعلوم مورد الصفات المتجددة وان كان كسرا
بالشخص كانت متباينة والماير من افراد النوع الواحد يكون له بالمادة فيكون
المعلوم حال في المادة الموجودة وفيه محج فانه لا يلزم من كون الوحدة الشخصية
غير لازمة للماهية كونها جائزة الزوال عند العلم احج ان السواد عند العلم
معلوم ومراد ومقدور وكل ما كان كذلك كان منزها وكل ما كان منزها
ان يكون المميز علم ماصرفا ولا منزها احد الامر من غير الخلق بدوان يكون
ما يراى في احد مادون الاخر والموصوف بالثبات ثابت ثاني
ان السواد عند علمه سواد والى كان عند وجوده سوادا لزم ان يكون
كذلك السواد عند سوادا معلوما للعلم

على اعاده وقيل معنى بقاء الوقت الاول اعاده الوقت الثاني فيه احج
المحورون بان قابلا للوجود والى لم يوجد فيكون قابلا للعود وهو ضعيف
لان العود اخص من الوجود ولا يلزم من كون الشيء قابلا للعدم كونه قابلا للعود
وقد قال بابا يعلم بالضرورة انه لو لم يوجد في الزمان الاول لوجد
في الزمان الثالث اعني زمانا بعد علمه ثم وجوده في الزمان الاول بعد
بواسطه الوجود زائدا وريادة استعداده للوجود ان لم يفد فوه امكان
لم يفد امسا ونسب ان يكون هذا المعنى هو المراد بقوله تعالى هو هو
عليه وله المثل الاعلى العاش قال السمع المعلوم المطلق العقل
ولا يخبر عنه مقول الحج عن المعلوم المطلق بانه لا يعقل ولا يخبر عنه
خبر عن المعلوم المطلق فعلم صحة الخبر عنه بمعنى صيغ هذا الخبر عنه ولم يحكم
الخبر عنه قال السمع المعلوم والمخبر عنه هو الموجود في الالف
وبالعرض هو المعلوم المطلق هذا الكلام يشبه ما تقدم في المعلوم
المجهول مطلقا لمنع الحكم عليه وقد عرفت هناك حكم التفصيل عنه
البيان الماضي في الماهية وفيه كانت
الاول ان الحكم ماضية هو ما هو وانها معايرة لكل ما يلحقها فالحيوان حيث
الحيوان السراج انه حيوان وهو من هذه الحسنة له واحد ولا كسر ولا
وجود ولا معلوم على معنى ان شيئا من ذلك غير انما مفهوم كونه
حيوانا وان كان له كذا او عن واحد من هذه القصور فالحيوان مع قيد
الوحدة او الكثرة او الوجود او العلم كله كل واحد منها جزؤها والآخر
معاير الحكم

وما بالغر يرفع عند ارتفاع الغر فلا يكون السواد سوادا عند عدم الغر
وهو محال لان السواد سوادا مطلقا والجواب عن الاول ما تقدم ان
الامتياز للبيوت في الذهب في ان الامتياز حاصل في الامتناعات والتميزات
مع انها اعدام صرفه وفاقا وعن الثاني ما لم نقول ان السواد مع كونه سوادا
لا يتغير كونه سوادا حتى يلزم المحال بل نقول لا يتغير السواد وماهية باقية
في باب الماهية الحث ^و التاسع في اعادة المعلوم هل ان
الاعتاد اذ لم يتغير ماهية ولا هو ممتنع الحكم عليه بضم ^{الوجود} وجوب
لمنع عليه بعدم صحة العود وقد كجابه عنه بان صحة العود امر وجودي ممتنع
انصاف المعلوم بها ولا يمنع انصاف المعلوم بامر عدم كنه الحكم بصحة
العود وعدم صحته يرجع الى الموجود في الذهب كماله بقدم واحده
بوجهين الاول ان المعلوم اذا اعيد وجب ان يكون ببلنة ومنه مسلم اذا وحده
بلا فرق فان كان فرقا بينهما ان هذا كان عدم كماله بل كان غير هذا فقد
صار المعلوم موجودا وفيه نظر الثاني ان لو اعيد وجب ان يعاد
جميع الخواص التي كان هو بها هو ومن خواصه وقتها لا كنهه واذا اعيد
كان غير معاد لان المعاد هو الذي وجد في وقت ثاق هذا قد وجد في وقت اول
وقته بطرفا وهذا ما وجد في وقت غير معاد بل في وقت معاد يكون هو ووقته
معاد يترك غير المعاد بل يكون هو ووقته معادا فان قلت اعاده الوقت
الاول في الوقت الثاني بوحدة وجود الزمان في الزمان فكان محال فاذا توقف
اعادته على اعاده وقته كانت اعادته محال قلت فاذن يمنع بوقف اعادته

وذكر في كتابه

الشيء

ونموده ان الواحد له لو كانت اخله في مفهوم كونه حيوانا لم يكن الكثرة
حيوانا وبالعكس فاذا قيل هل الحيوان او ليس بالحيوان الجواب ليس بالحيوان
من حيث انه حيوان بالقبول كجابه عنه بان الحيوان من حيث هو حيوان ليس
بالفصل عن ان يكون هذا السلب اخل في مفهومه واذا سلمنا عن محبتين
لمحلول الماهية عنها فمقتل هذا الحيوان من حيث انه حيوان واحد او كثر لم يكن
الحيوان انما واحد او كثر فانه من حيث انه حيوان له واحد ولا كثر يقال
الحيوان من حيث انه حيوان غير موجود في الشخص بل انه اذ كان موجودا فيه
فان كان خاصا به لم يكن الحيوان هو حيوان موجودا بل الموجود فيه حيوان
ما واز لم يكن خاصا به كان الواحد بالعدد موجودا في الكثرة وان محال لنا
نقول ان عدت في القسم الاول من الحيوان من حيث انه حيوان موجود
فيه كثر وصفه بالخصوصية فما هو حق لكنه لا ينافي كونه من حيث هو خاص فهو
بالطرافه من حيث هو خاص بل عام بل هو وصفان عارضان له فلا يلزم من
انه من حيث هو خاص ان يكون من حيث هو عاما بل هو من حيث هو عام ولا
خاص بل هو عام ولا غيره من الصفود ويحتمل ان يعلم انه فرق بين كوننا الحيوان
بل بشرط شيء موجود في الخارج وبين كوننا الحيوان بشرط لا شيء موجود
في الخارج والاول حق الثاني باطل لان الحيوان بشرط لا شيء يكون
محردا عن كل قيد والحيوان هو وصف مجرد لا يوجد في الخارج بل ان كان
له وجود كان في الذهب قال الامام الفرق بين احد الشئ بشرط
وبين اخله بشرط لا يظهر نفس الماهية او في اعتبار احرازها فانك

اذا ادخلت الحصة قد اخرجت منها مالا بعثت الحصة وصارت
 حصة اخرى بل هذا الفرق انما يظهر في لوازم الحقيقة فانها باره بالشرط
 لو ناره لا بسبب وكلف الحكم في هذا اعتبارين في هذا الموضع الساع
 الماهية اما بسبب واما مركبة بلتيتم من عدة امور ولم يدر من البسيط الساع
 مركبة حصة من اجزاء غير متناهية ولم يكن كركبه متناهية او غير متناهية
 فالواحد من وجود الواحد من غير ان يكون كركبه او ذلك كما لبارك تعالى
 والخاص بالعالمة وما تركب منه طبائع العصور انما المشي
 قيل البسيط غير مجعول بل من السواد لو كان سوادا بالغير لم يكن السواد
 سوادا عند فرض ذلك الغير هذا هو المشهور وقد عرفت جوابه ومع ذلك
 ففهم السكال بل من الوجود ايضا حقيقة فلا يكون مجعولا واصناف السواد
 ايضا حقيقة فلا يكون مجعولا واذ لم يكن السواد وول الوجود ولا اصناف
 السواد مجعول لم يكن السواد الموجود والمعلوم غير مجعول وذلك بعض
 في المجعول له اصلا ويمكن حاقه لهم الماهية غير مجعولة ان المجعولة غير اظم
 في الماهية كما يقول الماهية واحدة ولا كركبه يعني في احد امثليها في اثار
 في مفهومها وقد اهل مكان لا يعرض للبسيط بل في نفسه لا يعرض للبين
 اسرى في التمسك بالشئ الى نفسه مكان وجواب هـ ان الوجود كان لا يخرج
 للبسيط بالنسبة ان نفسه فلا نقول السواد لم يكن ان يكون سوادا ولا
 لم يكن سوادا بل كان لا يعرض له بالنسبة الى مقابله فان كان مفهوم
 مقابله ضروريه اسرى الوجود ضروريه ليس في المنع وسلبها الامكان

في الماهية
 في الماهية

والذي يؤيد هذا انما حكم على الواجب الوجود بانه ممكن بل مكان العام وبانه واجب
 وكلاهما نسبي وقد عرصا بل مكان الوجود بالبسيط والذكر يدل على البسيط
 محمول ان المركب مجعول بل فلا مجعول عاقل المركب عاقل البعض اجرامه ولا
 فاذن جمعت سيايط التي من جملتها الهيئته المجتمعية وهي الصور فكل حقيقة
 المركب جلد كالحا على ولم يوجد فلا يكون الجاعل جاعلا هذا خلف فقلت
 المجعول وصف البسيط والوجود وصف السواد بالوجود ان
 كان بسيطاً فهو المرام وان كان مركباً عاد الكلام في احرار السرايع حرر الماهية
 المركبة علم لقوامها ولا يختص بل هو احد العلم مقدم على المعلوم فكل واحد
 من اجزائها متقدم على حقيقتها وعلم العلم عدم ويكفي في روال المركب روال احد
 اجزائها فكون علم كركبه علم لعدم المركب لكنه على البدل اذا كانت الماهية
 المركبة مقدمة على حقيقتها في الخارج فكذلك العلم بالعلم بكون مطابقا للخارج
 فاذا كانت اجزاء بعض لدوائها ان يكون سابقا عليها فلا بد من العلم بها العلم
 بتقديمها واذ اوجب صور يقدمها ووجب يعلم صورها فصور الحصة المركبة
 متشعبة في صور اجزائها فانها هي كذا الحرة في العلم بحقوق الحرة لبقا
 علم الكل في الذهن يلزم ان يكون من السوت وان يستغنى عن حصول حادثة
 له في الذهن ولقد علم في الخارج علمه يستغنى عن السبب الجدي في الخارج وكون
 الجبر متقدما على الكل في الوجود من العلم من اخص من المستغنى عن السبب
 فيها فان محمول الماهية حاصل معها غير مقدم وان يستغنى عن السبب
 الجديد فلا جرم بل يلزم من كون الشئ من السوت للماهية يستغنى عن السبب
 الجديد كونه ذاتيا لها فالحاص المطلق للحركة العلم

الحسب بحسب ان يكون من اجزاء الماهية علما ان من منع ان يحصل
 ما ليس كذلك ماهية وحقيقة متحدة كالجزء الموضوع تحت الانسان اما الجزء
 الموافق له دونه فكل الاجزاء مجموعا من اجزاء المادة والجزء الصوري
 له الذي هو مبدأ لتلك الآثار الضادة منه محتاج الى الدوران لا انعكس
 الاحتياج لا مناع الدوران قلت قد يكفي احتياج كل واحد الى سبب
 مع استغناء كل واحد عن الآخر قلت فلا يلزم الجزر الصور لا بد منها
 وانه محتاج الى المادى السـادس ماهية قد يسمي لبعضها بعض
 في الخارج كالمركب من النفس والبدن قد لا يتميز في الوجود الخارجي
 كالسواد فانه مركب من جسم وهو اللون وفضله وهو ثابتيه البصر فانه
 متميز في العقل لا شتر الى الدوران والى الثاني لكنها لا يسمي في الوجود
 الخارجى فان اريد له ان يكون اجزاء الجنس لفصل النوع وجودا على حدة
 لكن لا يمتنع ان يكون من هذه الوجودات فذلك حق وان ريد ان وجودا
 واحدا عرض للمفومات الدالة فذلك باطل لا متناع عروض العرض الواحد
 للمعرض الواحد ولا انه يقدم مرارا ان وجود الجزر سابق على وجود الكل
 والمقدم متغايير احـجج الامام فانه لو لم يكن لها في الوجود الخارجى
 فان كان كل واحد منها محسوسا فمعدا احصاها ان لم يحصل هـم زائده
 محسوسة لم يكن السواد محسوسا وان حصل كان الحسب سببا لسواد
 احسنا سابهايات كثيرة لا يهيم واحدة وان لم يكن احدا منها محسوسا
 معدا اجتماعها ان لم يحدث هـم محسوسة لم يكن لسواد محسوسا ولن
 حدث

فالخادث هو السواد وهو معلول اجتماعها والمعلول خارج عن العلم
 وبالعكس فالسواد مركب من امور خارجة عنه وهذا ضعيف لان الموجود
 غير المحسوس في كل وجود محسوس لا يلزم من كون الشيء موجودا
 كونه محسوسا فالسواد موجود وجزاؤها الجنس والفصل موجودان
 وقد يكونان محسوسين ولا يلزم منه ان يكون احسبا سببا لسواد احسنا
 بهيات بل لا يلزم ان يكون عند الحسب سببا يكون احسبا بهيات
 وهذا ليس كذلك وهذا كما تقدم من انه عند العلم بالمركب يكون علمه باهور
 لان العلم بالمركب يكون علما باهور كغيره كذا كونه من اجزاء محسوسا
 وحصل عند اجتماع هـم محسوسة هي السواد لم يلزم ان يكون تلك الهـم
 الحادثة معلولها محسوبة كل واحد منها او احدها علمه فاعلم لها علم علما
 مادتيان والعلم المادى غير خارج عن ماهية المعلول فطهر ان ما ذكره غالط
 على كل تقدير قال فاذن ما معار ان في الحقيقة اما في الوجود الخارجى
 فمتنع تعابرها بل التعابير في الوجود الذهني اجاب عن تقدم الجنس والفصل
 عن النوع في الوجود بان كل التقدم ليس بالوجود كما في تقدم الحرارة على
 الماهية فانه ليس بالوجود وجوابه ان اجزاء الماهية متقدمة
 عن الماهية بالذات وان لم يكن بالوجود فذلك تقدم وجود الاجزاء على
 وجود الماهية بان يكون بالذات وان لم يكن بالوجود والمقدم ولو بالذات
 متغاييرم ذكر السطح في الفرق بين المادة والجنس ان الجسم ان خلاصه
 ان لا يدخل فيه ما ليس منه كالمادة وان دخل بشرط كان جنسا كالحجارة
 فصل اليه

فيكون هو مع الفصل المصنوع اليه نوعا فهذه العبارات يفرض العقل
 فاما في الوجود فلا يكون منه شيء جنس وشي هو مادة بل هو الجسيم في
 هذا النوع هو وجود النوع ولم يذكر عليه برهاننا وقد كلفنا ما ذكرناه
 عنه البس **سادس** احرار الماهية اما ما اخل ببعضها اعم من بعض ومطلقا
 او من وجه واما ما يباين الاول اذ كان الخاص مقوما للعام وصفه كالحوان
 والناطق فالعام جنس والخاص فصل اذ كان مقوما للعلم ليس صفه لم فلا
 كالوجود اعم من كل مقوله وان كان العام مقوما للخاص فهو كعرض
 النوع الاخير والثاني كتركيب الحيوان من بعض مناهل والبال كتركيب
 الشيء مع احد علة او احد معاولة او مع غيرها فالمركب مع العلة الفاعلية
 كالحطاب ومع العلم المادي كالفطس اذ جعل اسمها لتغير اللفظ ومع العلم
 الصورة كالفطس اذ جعل اسمها للرف الذي فيه يقدر ومع العلم الغائي
 كالخاتم اذ عاتته الحتم والتركيب مع المخلو كالخالق وغيره والتركيب مع
 غيرها فالصور المركبة اذ كان بعضها علما فهو كالاول وان كان كالمساوي
 فان كان كالحاصف ومثابها فهو كالعدد وان كان كالحلقا فهو
 فهو كالجسيم من الهول الصورة وان كان محسوسا فهو كالبلقة وان كان
 كالحاصف فهو كالقرب الى بعد وان كان بعضها حقا وبعضها
 اضافيا فهو كالسرير فان اجزاء خشبية وبريد منها وهو اضافي
السابع الحيوان انما يحل على الانسان ان اخل من حيث هو البسيط
 شيء وحيد يكون جنسا وان اخل بسط ان يكون مع غيره لا يكون
 محمول على الانسان

فيكون هو مع الفصل المصنوع اليه نوعا فهذه العبارات يفرض العقل

فان الانسان ليس حيوانا محردا عن جميع الوجود وليكن له مادة له اذا
 قلنا الانسان حيوان فملا اسند على الحيوان من وجه والمفاس من وجه
 والمفاس من وجه الماهية والحيوان في الوجود وفيه كفا في الماهية كفا في الوجود
 بوجوده من وجه واحد فيكون الوجود الواحد عارضا للماهية
 قالوا الحيوان يمنع ان يوجد له ناطقا او ناطقا ويكون مقدره بالناطق
 مثلا سابقا على وجوده فالوجود انما يعرض لذلك المجموع وهو الحيوان
 مع القيد فتكون كل الوجود وجودا للحيوان لذلك العلة وفيه كفا
الثامن من الماهيات اما بتركيبها من الجنس والفصل اذ كان كل
 من الجزئين المشترك بينهما والمختص بكل واحد منها يسويا وداخلا في
 الماهية مقوما لها محليا يكون المشترك بينهما جنسا والمختص بكل
 منها فصلا فان العلم من الوجود هو الماهية الموجود والوصف
 الخارج لا يكون جنسا ولا فصلا بل عرضا عاما او خاصا فلا يشترط
 في وصفه سلبا وببوتى غير مقوم بل بعضه مركب الماهية من الجنس والفصل
والتاسع ان يكون احد ماد اخلا في قسم اخر من مباح كون النوع مساويا
 للجنس اذ الفصل وان تعرف من هذا ان الجوهر لا يكون جنسا للجواهر
 والما كان كمالها فصل وجوه الجوهر هو فيكون الجنس اذ اخل في قسم
 الفصل يكون لفصل مساويا بالنوع ولما كان بعض اجزاء المركب
 مقصرا الى بعض يلزم ان يكون الجنس من الماهية الفصل او بالعكس لكن
 الاول باطل فحين كون الفصل متلما للجنس يقال الحيوان
 مشترك

من ان الانسان في الفرس والناطق من الانسان الملك فان النطق هو القوة
على ادراك المعانيات في الانسان الملك يستتر كان فيه فالناطق جنس
الانسان والملك الحيوان فصل الانسان الحيوان جنس الانسان والفرس
والناطق فصل وقد وجد فصل في الجنس لا نأقول نفس
ادراك الحقائق ليس بمفهوم للحيوان فلا يكون فضلا للانسان والحيوان
وان عن الجوهر القوي على هذه الدراكات فهو مشترك بمفهوم لكن النفوس
اللبسيرة محال بالحققة للنفوس الملكية فلا يكون النفس الناطقة جنس
لانسان الملك بل هي الحساس والمتحرك بالارادة ليس منها
فصل امقوما للحيوان بل هي ليس هو الحيوان هو انه كسر او تحرك بالارادة
او يحمل بل هو جوهر النفس لذكر هو مبدأ هذه الامور وكذلك الناطق
لكن لما عسر العوض على حقائق الفصول اقتصر واعل الصغير عنها بالاولا
المساوية لها التماسيح بحال يكون الفصل مقسم للجنس قسم
لزمه ان يكون الشيء متحركا باره ونازه وان يكون عارضا لمرام
كل قسم الانسان الى الذكر والارثي فانه لكونه حيوانا ولا انما هو
فان ذلك قد يكون فصلا بعد او قد يكون لهما الفصل والاول انقسام
الجوهر الى الناطق والناطق فان الناطق لما يعرض لكونه انفس
والثاني انقسام الجوهر الى قابلية الحركة وقابلية التثبيث وما يعرف به
كون المقسم ليس بفصل ان صور المقسوم بدوئها كانقسام الحيوان
الى المذكور والارثي فانه يمكن تصور حيوان لا ذكر ولا اناشي ومنه ان الكوار

في درجة ما هو فصل كل انسان في ناطق وذكور وليس احدهما متوسط
الآخر لوجود كل منهما باذن لا خروجه يكون فصلا في درجة واحدة
لكن الناطق فصل فالذكر ليس بفصل ويحب ان يكون وجوديا اذا العز
لا يكون علم الوجود وان لم فصل الى شدة والضعف وان لا يكون في جسم
فصل لا مناع نوارد على من مستطمين على معاوان احد الحاس
والمتحرك بالارادة زمان لما هو الفصل بالحققة لما تقدم ولا
الحساس في وجوده الى الجنس لا مناع الاورولزم منه ان لا يكون حال
في الجنس لا صاحب الحال الى الحيوان النفس الناطقة على حاله في الحيوان
فلا اشكال فيه وانما الاشكال في القوة النامية وامثالها للجسم فانها
محتاج الى الجسم الذي هو محليها وسخيب عنه في تعلقها بالصور
ولا يمنع من الفصل بعضها على بعض فيكون الفصل الآخر هو الغلة
الاول مثلا الناطقة علم للنفس الحيوانية وهي علم للقوة النامية وهي علم
لجوهرية والجنس الغال هو المعاول الاخير وما بينهما كل اخصل علم
وهذا بعض منها على المقومات المترتبة من الحاسرات الفصول بالمتنوع
تركيب لما هي من اجزاء بلناهي لا مناع تصور ما لها نهاية له العاش
الجنس القريب علم لكل الجنس التبعيد على النوع لا مناع ان كل الجسم
على الانسان الى بعد صيرورة حيوانا اذ الجسم المحمول على الانسان
هو الموصوف بالحيوان فالحيوان سطر فكل الحيوان عليه اقدم من كل
الجسم عليه ولا يلزم من كون الجسم اقدم في الوجود من الحيوان ان يكون
الحيوان اقدم على الانسان لان الانسان من الجسم

ولا كنه هذا الجنس الصريح على النسخ علمه كمال الفصل القريب عليه لاننا لا نطو
في وجود الحيوان وانه اذا وجد الحيوان صار المجموع مجموعا على الانسان والجنس
بما هو جنس على منقرويه نشاروا النوع بما هو نوع منقرويه نشاروا الله فالعقل
بعد تكميل معنى الجنس يطلب امر آخر منقرويه بخلاف النوع الكادى عشر
اللعن ان يدعى ماهية النوع فان تصور الماهية لا يمنع حملها على كبر من والمتعين
لمنع تصوره من حمله على كبر من في المعين ان يدعى ماهية النوع وانه هو
لان هذا الانسان من حيث هو هذا الانسان موجودا وما به وجوده الثاني
فهو في هذا الانسان ثابته واحسب الامام بانه لو كان امرا علميا فانه
فان كان عدم اللاعن مطلقا وانه امر عدم في عدم العلم بنبوت ان كان
عدم بعينه اخر فان كان ذلك التعيين علميا كان هذا نبوتيا لما تقدم وان كان
نبوتيا وهذا مثله فكونه نبوتيا وهذا ضعف لانه لا يلزم من كون المعين
علميا ان يكون عدم اللاعن مطلقا او عدم بعينه اخر وايضا الكلام في
ان البعض مفهوم لم العدم لانه هو العدم احسب المانع بوجهين احدهما
لو كان نبوتيا لكان التعيين لانه كل امر نبوتى معين عاد الكلام في بعض الكلامين
وتسلسل الشاى انه لو كان نبوتيا فاختصاصه لكان البعض بذلك
المتعين انما يكون ان لو كان ميمنا عن غيره والله لم يكن اختصاصه اولى
من اختصاص غيره به واختصاصه بغيره فكونه ميمنا فانه ميمنا
هذا خلف وجواب الاول ان البعض معين لانه لا البعض عارض
له كما ان لو وجوده لانه لا يوجد عارض له فلا تسلسل فان قلت

اللعن من حيث مفهوم البعض ترك فيه فلا بد من خصوصية فذلك
الخصوصية هي بعينه قلد خصوصية البعض هي بالاضافة الى معروضه
فلا حاجة الى تعيينه يد وجواب الثاني ان الماهية ان كانت علمية للمتعين
فلا بد له من مادة متحصصة باعراضه فكونه متحصصا بتلك الاعراض علم الشخصية
فخصون تلك الاعراض بتلك الماهية هو بعينه وبالجملة تعين كل معين وجوده كل
وجود هو حصو له في معروضه فلا حاجة الى تعيين وجود آخر فيه
كل ماهية يكون علم الشخصها كان في شخصها ولم تعدد حسب الشخص
وكل ما يكون كذلك كان الشخصيه معاول غيره ولمنع ان يكون كذلك الغير
مما ساء عنه من نسبه الى كل شخص سواء بل يجب ان يكون ملاقنا وممنوع
ان يكون كذلك الملاقي حائل في الشخص لا مناع الدوز بل محال له وهو المانع
بهم ذلك الشخص قد يكون مجرد الاضافة كما في البسائط وقد يكون له حوال
اخرى ايدى على مجرد الاضافة وكما ما يكون عارضا بعد الشخص ممنوع
ان يكون علم للشخص بل يكون علم الشخص قبله الثاني عشر
فقد قيل ان الكمال بالكل لا يعد الحزم وفيه كفا فاننا نعلم ان بعد الكمال بالكل
بما يخصها ما وكما كان بعد الكلمات بعضها ببعض اكثر من ان يخص
فقد جمعت كليات ممنوع اجتماعها في صورة واحدة وحسب الشخص
ذلك الشيء بخصيصا جزوا وقد تقدم في المنطوق الخاصة المركبة من اجزاء
عامة واذا جاز ذلك جاز في الشخص لكن لقول السريه لم يفسد على عرف
ذلك وقد نفهم هذا المعنى من قول الشيخ وبالشخص ما مادة بالصورة

والصوره بالماده على وجه يلزم منه الدور في الوقف يابى كل واحد منها
 في بعض الاخرى على بعضها فانه عند ذلك يلزم منه ان يكون ات كل واحد منها على
 بعض الاخرى بشرط كونهم معينا وما يكون الذات علم لغيره لا يوقف يابى فيه
 على بعضه والى كان الموتر ذلك المجموع هو الثالث عسر اجزاء الماهيه
 قد يوجد في حدودها كالجنس الفصل الماخوذ من هذا النوع واجزاء المركبات
 كالمباين واعضاء البدن قد يوجد الماهيه في حدود الاجزاء الموجوده بالفعل
 كاصبع الانسان لما خوذ في حدها الانسان لا ياحد الاصبع في حده الانسان
 اذا اردنا تحديد الانسان الكامل وقد يوجد في حده اجزاء الموجوده بالقوه
 كقطعه الدايه فانها موجوده في الدايه بالقوه لكنه يمنع ان يفرض الحرجه
 بالفعل لا وقد وجد ما فرضه لا وقد لم يمنع ذلك الحاده فانها جرت القامه بالقوه
 وليس من شرط وجود الحاد ان يكون جزءا من قائمه موجوده بالفعل وانما يجب
 احاد القامه في حده الحاده لانها تحصل بسبب لميل وقرب الخطوط بعضها بعض
 ومطابق الميل والقرب لم يحصل الحاده لوجودها في المنفرجه فلا بد من النسبه الى
 القامه اذا القامه حقيقه متحد والحاده والمنفرجه غير متحد فلا بد من نسبتها اليها

الباب الثاني في الوحد والكثر

الاول في ان الوحد غير الوجود وقد طعن انهما مترادفان فان معناهما واحد
 اذ طعن ان خصوصيه كل شيء وجوده ووحدته اذا اكثره قد يعرض للاحاد
 فيقال كبر واحده وهو باطل لان الكبر من حيث انه كبر موجود ولا شيء
 من الكبر من حيث انه كبر يواحد فليس كل موجود يواحد فان قل

الكبر من حيث انه كبر خصوصيه فهو احد قلنا الكبر لا يعرض للوحد
 من حيث انه كبر بل من حيث انه واحد فانه لكثره مثلا عارضه للجنس وهو موضوعها
 والوحد عارضه لذلك الجنس وهو موضوعها وانما يحصل المعاند اعداد احاد
 الموضوع وانما تصح عروض الوحد والكثر بحجوها لموضوع لا نه من حيث
 هو واحد واحد كبر وطرف ايضا انها هي المعنى لان الجسم من ذاتا واحدا
 لم يبق هويتها والى فاما احاد وحد حدث امر باله هو هو هو ووحده فالحق
 من الوحد وهو باطل لان الكبر من حيث هو كبر معان وليس من احاد وان
 النقص مشترك بين الواحد والكثر وان الوحد وما ذكره المانع لا ينفي التغاير
 فان المتغايرين قد استلزامان واح الح الامام على التغاير بان الجسم الواحد
 اذا فرق الت وحدته مع بقائه هويته وللمانع ان يمنع تلك الهويه بل عديم تلك
 الهويه وحدته هويتان خريان واجاب عنه بانه يكون للغيرى انما الجسم
 بالكليه والحسن برفع وايضا الكون والفساد يستدعيان ماده باقيه وم
 عند وحدته ان كان متادته كبر بحسب كل تقسيم ماده والحال كل ماده
 غير الحالى الاخرى فالجسم الواحد مقسم بالفعل انقسامه من مائه وان
 كانت واحده فاذا فرق الجسم فان هيت لماده واحده فانه حالها الصورتان
 الى اثنتان مجتمع في الماده الواحد صور بان من نوع وانما حالها الصور
 واحده بقية لصوره الاخرى بل اماده او حدث ماده اخرى للصوره
 الاخرى فيكون الماده قابلا للكون وكا قابلا للكون قابلا للفساد فاما قابله
 للكون والفساد فكل ما يقبل الكون والفساد فله ماده فلما كان ماده ك
 غير مائه

فظهر ان الوحدة مغايرة للهوية الباقية في الوحدة عن تعريف فصل الواحد
هو الذي لا يقسم وانما يعرف بالكثرة ومنه الكبر هو المحقق من احواله وان
تعريف الكثرة بالواحد وذكر من هذا القبيل اقوال والحواله عن تعريف
لما سبق في الوجود لكن الكثرة اعرف عند الحاصل الواحد عند العقل فاد
عرفنا الوحدة بالكثرة فهنا على معنى عقل بعض خالي وان عرفنا الكثرة بالوحدة
فهنا على معنى خالي بمعنى عقل واحد والبال الوحدة زائدة على الذات
وانها موصوفة ان احوالها واحد لم يمنع كونها سلسلة لانها حادثة بكون سلب
الكثرة فالكثرة ان كانت علمية كانت الوحدة عدم العلم وعدم العلم هو
فان كانت موصوفة وهي عبارة عن لوحدات فكانت الوحدة موصوفة انها سلسلة
ففسر الماهية لان مفهوم قولنا السواد سواد ومفهوم قولنا السواد
واحد معاير ان يوزن السواد لا يقابل الكبر والواحد عايله ووزن الواحد
مشترك بين السواد والساكن والسواد وليس ايضا حرا من الماهية
لان العقل كل ماهية ممكن مع الذهول عن كون واحد احوال الوحدة صفة خارجة
عن الماهيات فان قلت لو كانت الوحدة زائدة على الماهية كما
وحدة اخرى قلت منق حوايه في الوجود والمعاني المراد
الوحدة عرض لها يعرض للعرض والجوهر لا يعرض للعرض والذات
صفة خارجة لا تقوم المحل لا يمتنع عنه والوحدة كذلك لا يمتنع عنها
موجود مدلك الوجود ان كان عرضا كان لقيامه اول ان يكون عرضا
في موضوع وان كان جوهر امتنع اسعاله عنه لانه اذا اسعلا الى جوهر اخر

مدلك الجوهر ان كان احوالها صفة واحدة وطبائعه هو محال ان يكون واحدا
امتنع قيام الوحدة بالكون احوالها صفة واحدة حصل فيها هذه المهور
الرابعة وكلها هذا شأنه فهو عرض فالوحدة عرض الح امتنع انقسام
الواحد المقول عليه الواحد ان كان عددا كان جهة واحدة على جهة كبره فان كانت
لكل جهة مقوم فهو الواحد بالجنس او بالنوع ويلزمه الواحد بالجنس
والفصل ان كان غيرا رضى فقد يكون مجموعا من موضوع واحد كقولنا الانسان
والفرس واحد بالجنس وان كانت لا مقوم ولا عارضة فهو كالبدن والنفس والمراد
والملك فانها بالبدن واحد وان لم يكن عددا فان يصح انقسامه فان لم يكن
له مفهوم سوى كونه لا يقسم فهو الواحد وان كان له مفهوم سواء فان كان له
وضع عن نقطه وهو اما الدليل والعقل ان يصح انقسامه فان
كانت حراوه متشابهة في الحقيقة فان كان ذلك بذا فهو المقدار وهو
الجسم البسيط ان اعتبر به حده قبل ان يقسم فهو الواحد بالانضال
وان اعتبر به وحدته مع انقسامه ومن شأنه اتحاد الموضوع فهو الواحد
بالموضوع والنوع وان لم يتشابه اجزائه في الحقيقة فهو كالبدن والانسان
الواحد والواحد بالانضال يقال لخطين محيطين بالزاوية ولما اتلا ازم طرفاهما
كانا يتجهان بالطبع او غيرهما يخفى عليك ان الواحد من الواحد اب
المدكوره بالواحد اولي فلا حاجة الى المطالب فتم ان قول الواحد على
هذه الانقسام قول بالتشكيك فان قول الواحد على الواحد بالعدد اقل
اول من على الواحد بالنوع وهو اول من الواحد بالجنس وهو اول من الواحد
بالعرض

واذا زاد واحد منها لم يبق موضوع فكذا الكثرة فلم يرد الوحدانية الطارئة
 على موضوع الالوانه وليس بينهما تقابل لعدم والملكية لانهما امران يومان
 ولم يقابل السلب واليجاب لانهما لا يقابلان التضاد فلهذا لو حده مقوم
 لكثرة ولا شيء من المضايقات بمقوم لكن لما كان الوحدانية عليه والكثرة معاولة كان
 منها مضايقات عليية والمعاولية وذكر عارض للوحدة والكثرة بينهما تضاد
 بالعرض والاضافتين معا والوحدة قد يوجد ولا يكون فذلك ليس
 من الواحد والكثرة يقابلان بما يعرض لهما المضايقات من جهة الحكم
 والممكنة فان الكثرة كان بالواحد وعدم العاشية راكاد
 المستلزم كان في امر ذاتي فان كان في الجنس فهو مجانس وان كان في النوع
 فهو ما نله وان كان في امر عرضي فان كان في الكثرة فهو ما نله وان كان في الكثرة
 فهو ما نله وان كان في المضافة فهو ما ناسبه وان كان في الخاصة فهو ما نله
 وان كان في اطراف فهو مطابق وان كان في موضع الجبراء فهو ما نله وان كان
 والغير وهو المقابل للهو هو كالجنس لهما لان هذه الاختصاص كالقبي
 في الجنس وفي النوع وهكذا او الشيء قد تغاير بعينه بالعروض والغير
 اسم للتغاير بالخصوص ويصل في هذا الكلام في جميع المتعاقبات فاقسمها
 فالمتعاقبات انما اللذان لا يمتنعان في شيء واحد في زمان واحد من جهة
 واحده واما اقتسامها فالاول المتعاقبات بالسلبي واليجاب
 اما في الصدق فقولنا زيد فرس ليس زيد فرس واما في التصديق فقولنا
 افرس لا افرس والافرسية والافرسية فالتقابل الاول وبالدارصين
 الموضوع

فان كان فيه الموضوع فهو تارة بالعرض فيل هذا التقابل في القول والضمير
 فقط اذ السلب في انفسها غير باسم ولا بعينه والكان في الشيء امور غير
 منها هي مما فتن السلب في غير المتناهية الشيء في سياتي
 في باب الاضافة السال عقابل الضدين وبما الامر ان الوجودات المتعاقبات
 على موضوع واحد ولتتبعها غايه الخلاف كالحرارة والبرودة والطاينة والنازلة ان
 اتت في الضدين معاقبتها على محال واحد وان كان هيولى الدرج رابع رقاب
 العدم والملكية فالمشهور من الملكية كون الشخص كشيء في الوجود مثلاً
 امكنه ذلك ومن العدم تقاع هذا المعنى عن المادة المستقلة لعموله في الوقت الذي
 من شأنها ذلك كما لعمى للبصر والعدم الحقيقى عدم كل معنى وجودي ممكن
 للشيء بحسب جنسه القريب كالتوثة التي عدم الذكور الممكنة لجنس الحيوان
 وكالفردية الممكنة لجنس العبد او العبد كعدم البصر للحارط او كعدم نوعه
 كعدم اللحية الممكنة لنوع الانسان للمرأة او كعدم شخصه اما الفوان التي
 اولها في الوقت لم يحى بعد او برز والحق في ذلك الوقت ليس له كذا السلب
 وبما لا يبرو ان لا يحى وجه الحصر ان المتعاقبات في حجب صدق احدهما
 وان كان في خرفها المتعاقبات بالسلبي واليجاب فان كانا وجوديين فان كانا
 كحجب العقل ما هي احدهما لا بالقاس الى الخرفها المتعاقبات بالسلبي واليجاب
 والحق في التضاد وان كان احدهما عدميا فان اشتراط وجود الموضوع
 المستعمل لقبول ذلك لوجود اما بحسب جنسه القريب الى العدم او بحسب
 نوعه او شخصه فهما المتعاقبات في عدم والملكية المشهور ان في ان تعبر
 لهما المتعاقبات بالعدم والملك احدهما وجودي والآخر عدمي كالفردية

في باب الاضافة

من هذا اسرار كل منها عن البقية **س** كما زاحد بالذات السواد
من حيث انه ضد البياض مقوياً بالقاس الى البياض فهو من جنس اني ضده
مضاد يفسله فلا يكون المضاد قهلاً للتضاد في جواب **س** ان الحراة من
حيث مضاده البرد من حيث هي ليست من هذه الحسنة مضاداً لها
فانه لا يعقل الحراة من حيث هي ان تقاس الى البرد من حيث هي لكن لا عرض لها
المصاد عرض المضاد فالتضاد عارض للمضاد والعارض للسواد
والبياض **ثانيهم** ان التقابل اعم من التضاد فيكون من حيث
هو تقابل تضاد وانهم وقد جعلهم المضاد اخص من التضاد فان
جواب دكر بعينه فان المتقابلين من حيث هما متقابلان في عرضهما
التضاد فالتقابلان باعتبار ذاتهما غير متضادين بل باعتبار ما عرض لها
من المتقابلين قد مثل بحوا **س** المنطق بم ان السابيل ليس جنساً للاربع
فانه يمكن تعقل كل من المتضادين مع الذهول عن كونهم متقابلاً للآخر فان
المضاد يفسه ما هيته انه مقول بالقاس الى الخمر انه بالحقة انه لا يجامع الاخر
وقد يعقل الاول مع الذهول عن الثاني وتتعقل النوع بدور الجنس **س** ان
التقابل بالحاجة السلب اقوى من بالذات لانه انما يكون في العقول
تابع للعقد والمناقاة بين عقول الشئ خيرا وان ليس بخير اقوى من المناقاة
عقد انه خير وعقد انه شر فاذا قلنا لما ليس بخير انه ليس بخير فهذا القول
لما ينافيه انه شر واما ان ليس بخير لصدقه مع كل منهما بل انما ينافيه انه خير
فانه خير لهما فانه انما ليس بخير لان المناقاة من الطرفين في قولنا

لو لم يتقدم صدق قولنا انه ليس بخير لم ينافيه لكان صدقها معلوماً
في الدلائل انه ليس بخير وبالعرض انه شر ولو كان كغيره من المحولات لكان ضدها
مع انه لم يلد من سلب تقابله والكل له ملحق الخاص الى بعد الحق للعام بم احد
الضدين قد يلزم الموضوع لزوم البياض للشمس والسواد للفقار
وقد لا يلزم وحدها اما ان يمنع حلول الموضوع عنها كالصوم والمريض
او يمكن عند حلولها عنها قد يكون موضوعاً بوسط كالجرح والمتوسط
من السواد والبياض كان المتوسط اسم كما ذكرنا او لم يكن كالعادل
والجابر بل يعبر عنه بسلب الطرفين وقد لا يكون موضوعاً كالشبات
الحال عن السواد والبياض وما متوسطهما والتضاد انما تعرض للاصناف
الخيرية بالاسفوار والخير والشر ليسا بصدور بل هما بالعدم والملك
فان الخير حصول كل السبل والشر عدم كل الكمال ولو كانا ضد من
فالخيرية عبارة عن كون الشئ ملائماً للانسان في الشريعة عبارة عن عدم
الملائمة وهما امران عارضان لماهيات الشئ فلا يكون قولها عليها
قول الجنس نعم ان اعتبارهما هاتهما اعني نفس الملائمة والمنافرة
انما هما هاتين نسبتين نوعيتين فلا يكون تضادهما تضاد الجنس
بل تضاد النوع لمنع ان يكون ضد الشئ الواحد بالاسفوار
ولم يخالف الامر من لذلك الضدان كانا من مشترك بينهما كان الضد
هو ذلك المشترك وان كان غيرهما كانا تضاداً متحددات **س**
الوجود والعدم قبل انهما مبدءاً للجنسيات لان الوجود مبدءاً اول
للعدد

فلو كان الوجود في صفات سلبية كان ما خرا عن الوجود هذا حلف
 ان الوجود يا كذا الوجود والشئ ليسا كذا فيضه ح الوجود
 سببه لما هدم الى الوجود محقق فلا بد من كونه وجودا لا جارا كون
 سببه الجسم الى الجهة اعسار في رصية غير محقق والذات لا بد من واحد
 الامام بان الوجود يعينه الا الوجود انه علمي لصدق على المتع والممكن
 الذي يجوز ان يكون معدوما وفضل لعدم موقفي اعترض عليه بان المسح
 لا يحصر له في ذاته والامكن وضعه بالوصف السببي فلا يستبعد للموضوع
 بل المحكوم عليه هو الموجود في الذهن فغنى اللفظ يستقيم ما هدم وحكم عليها
 بامتناع وجودها في الخارج فالمحكوم عليه هو الموجود في الذهن وحده
 ان المسح ممتنع بحسب ما هدم والامتناع ان يسير اليه ولا يلزم من هذا القدر
 كونه باسما وصفها بالوصف السببي في ضعف قول من ارجح عليه بان الوجود
 يعايله الامتناع وانه علمي في مقابل عدم موقفي كانه قابله الامتناع
 فلو كان يعايله الامكن كان في الامكن هو ما هو عايله السببي عدمي فالوجود
 عدمي وان كان عديميا وانه يقابله الامتناع ومقابل عدم موقفي في امتناع
 موقفي ح الممانع من كون الوجود سببا بوجوه فالوكان سببا
 كان مع سببا في السبب الموقوف في السبب ومخالفاتها في الماهية فوجوه
 زائد على ما هدمه فاقضا في ما هدمه بوجوده ان كان في احياء عاد الكرامة
 وان كان ممكنا امكن في والتمس في الواجب في احياء الواجب بالغير
 بل بدانه الوجود سببا في الوجود لما لم يكن فالوكان في وجودها كان اقضا
 الماهية

بالصفة السببية مقدما على وجودها وانه محال ح انه لو كان وجودا
 كان خارجا عن الماهية لكونه سببا فيكون ممكنا في مقارنه الى ما يقوم الممكن
 لذاته انما يجب لوجوب سببية وهو الماهية فلما هدم وجوب هذا الوجود
 ثم قال الامام هذه كلمات مشككة سال الله تعالى يا لئيم من الموصوفين
 الحق فيها ونحن نقول في الجواب عن الاول ان جوب الوجود
 بالذات لا بالغير كما ان وجود الوجود بداته لا بالوجود والتسلسل
 في الوجود بالغير ممنوع الامتناع وعن الثاني ان اقتضاء الماهية
 للوجود وهو الوجود وهذا الاقتضاء من ذاته ومقتضيات الماهية
 لم يوقف على وجودها وعن الثالث ان الوجود بالذات واجب
 بالذات لا بالوجوب بالذات فلا يتوقف على وجوب سبب علمي بل
 سببه ان يكون اخلاق العقلاء في الوجود موقفي او عدمي اختلاف
 المعنى فانه يسوي الى الذهن استحقاق الوجود من جهة محكم الذهن
 بانه وجودي وانه يسبق اليه عدم افقار الى الغير فحكمه بانه علمي
 الثالث قيل الامكن العام موقفي ح انه بعض الامتناع الذي
 اصل علمي ح انه محمول على المكن الخاص الذي يجوز ان يكون معدوما ولا يعاير
 على الواجب لان السبب محصور وصفه بالعدم من غير عكس واما
 الامكن الخاص فقد ارجح التسليم على كونه سببا بانه لو كان علميا
 ولم يفرق بين الامكن في الامكن فلا يكون الشئ في نفسه ممكنا وضمنه
 الامام بالامتناع واجب عنه بان المحكوم عليه بالامكن في الامتناع
 هو الموجود في الذهن كما تقدم

فان قلنا الذات بعضها ان كانا موجودا في المكان قلنا
 بل بعضها مكان وجوده في المكان واخبار الامام كون المكان
 محتاجا عليه بوجوه فلو كان سويا لكان سويا اما واجبا او ممكنا او
 باطلا منساع تعدد الواجب لذاته وله عارض للمكروه عارض للممكن
 عاكس للثاني باطل من فصالة الى التسلسل فان قلنا مكان المكان هو نفس
 كونه امكانا قلنا هذا محال لان مكانه نسبه بين ماهية وجوده
 فمنع ان يكون هو هو ب ان المادة قابلة لمود غير متناهية على البدل كقول
 الجسم للشيء او البياض في ما يتوسطها فلو كان المكان وجوديا لزم
 امكانات غير متناهية وان محال بل بناء على الواحد يصدر عنه الواحد
 فاننا وان جونا فانما جونا لان تعدد يرجع الى نسبتنا لا يربط الى
 مع وجود الذات واما ههنا فالعدد واقع في هذه الامكانات فان
 هكذا كره الى ب وفيه نظر فان المكان ايضا نسبه فلا يمنع وقوع التعدد
 فيه ج هذه الامكانات الوجودية مضمرة الى الموثر ومنع ان يكون فيها غير
 الماهية بل هي لا يور فيها بل بعد قبول الماهية فيكون قبل كل الامكانات
 امكان هذا خلف ومنع ان يور فيها نفس الماهية بل يورها فيها
 كان كنه واحد فالشيء قايما وفاعل وان كان كنهين لزم ما ابطالنا قبل
 ولان العلم متقدم على المعلول بالوجود فالماهية وجوده قبل وجوده
 وهو محال ولا يشترط اتصاف الماهية بصفة وجودية كونها موجودة لكن
 الى مكان سابق على وجود المكنون لزم المحذور د لو كان المكان وجودا

محال موجودا ومنع ان يكون محله هو نفس الماهية بل هو وجود قبل
 وجودها ومنع ان يكون غير هاتين في صفة الشيء يمنع قيامه بغيره
 والجواب عن الاول ان يقال المكان الذات متميزة بالذات
 بالمكان كما ان الوجوب بالذات واجب لذاته لا بالوجوب بالذات
 او التزام التسلسل فيها ودليلنا ان التسلسل ممنوع ههنا فان
 البرهان انما قام على وجوب استظهار المعلول في العلم او في ههنا المعلول
 في سبيل الى المعلول خروجه من ان كان الممكن معلولا ماهية فلو كان المكان
 امكانا خروجه معلولا له وهكذا وعن ب ما سبق ان شيئا من الواحد
 لا يصدر الى واحد كانه كذلك لزاما عليهم لا يحتمل مع الاعتراف
 بنظرانه وهو الجواب عن ج وعن د ان بعض الماهية لا يور
 على وجودها فلا يكون متقدما على وجودها بالوجود بل بالذات وهذا
 من المنع منه وعند هذا نقول في الفرق بين الموجود والموجود
 وكلام السمع مشعرا به لفرق بينهما فانه حكم على المكان بانه موجود في
 بيان ان الذات الهيولى فانه قال الجلل قيل وجوده ممكن في مكان وجود
 يستدعي وجودا وليس كذلك هو الحادثة فهو غير وليش بانعائه فهو
 ملحق وهو المادة مثلا الطين ك ان يكون لسانا فان كان وجود اللين
 قائم بالطين لا باللين ونحن نقول المفهوم المستقل بقوام
 ان كان له وجود فهو الموجود والمفهوم والذكر لا يستقل بقوام
 ان كان محله الوجود فهو الموجود في العلم في ما لا يستقل
 بقوامه من ماعلم وجوده

فالمكان نسبة بعرض الكل مفهوم مقتضى ان يقابلها فاما يمكن ان يكون
احدهما بالآخر فهو الممكن في الوجود لا سيما ان السواد بالأسود ان كان مكانا
السواد في نفسه ممكنا وسواء وصف الماهية بالوجود ان يمكن لبعضها
يمكن الوجود والافلا وعلى هذا الماهية يمكن ان يكون في نفسها ممكنة فكل ما
محقق وقد اوردنا الال هذا فاما قبل وان كان بعينه اخرى الخاسر شيء
قد يكون يمكن الوجود في ذاته وقد يكون يمكن الوجود لغيره وكل ما يكون يمكن
الوجود لغيره كان يمكن الوجود في ذاته من غير عكس الاول ان كان له مكان
وجوده كذا في نفسه عن طريق الواجب كان ايم الوجود وان لم يكن له مكان
الاصلي كذا فلا بد وان حصل في اخره جل بسعد لقبول لكر القنصان
ويسمى هذا امكانا استعدادا وهو يحصل جميع الشروط ولو تفتح جميع المانع
بما ان له مكانا في استعدادا في الكائنات لانها لا يمكن الوجود فكل كذا
بما خرا عنه بالزمان فيكون كذا واما في الكلام في انه هل يمكن الوجود
السبب في الوجود كذا في الوجود ان كان محجوج الى السبب في الوجود
الضرورة وقد يفرع فيه الى الوجود من الوجود من منع كون الوجود
محجوجا الى السبب اعتمادا على ان الوجود مع كونه اوليا في العقل ففرض
هذه القضية وتبين كون الواحد بصفه له من كبر المنع ذكره في
في الاوليات اما الاول فلا ان بعضهم يقول الله تعالى وجدا للعالم في وقت معين
لم يخلق وبعضهم يقول انه تعالى حصل فعال العباد باحكام مخصوصه
كالوجودات وعندها من غير محصور في الوجود من السبب ادعاء
طريقان

مقتضى ان يكون كل وجه بشكل احدهما بالآخر مقتضى ومن الناس من يقول
الدوات مساوية في الوجود وكيفية بعضها بصفه دون بعض المخرج بيان الثاني
طاهر فثبت ان لا يمكن ادعاء الضرورة فيه ولمنع ان يكون به هاتين
من كل ما قيل في هذا الباب من البرهان معالطه طاهر فانه صدر
ان يمكن استتور كل واحد من طرفي الوجود والعدم بالنسبة اليه ولو خرج
احد طرفه على الآخر لكان ذلك الطرف اولي به هذا خلف وهو معالطه
ذلك المخرج ان كان من جهة كان ذلك الطرف اولي فاما ان لم يكن من جهة
ولم من جهة غيره لم يكن ذلك الطرف اولي واحج الشيخ بان يحسم ان
كيفية ماهية فهو الواجب الوجود دلالة فان لم يكن فلا بد من شيء اخر
يضاف اليها فكان وجوده لوجود شيء اخر وهو ايضا معالطه فان
الواقع من التبيين هو الثاني هو ان ماهية لا ينفخ وجوده وكيفية التراجع
في ان ما لا يكون ماهية وجوده هل يصير الى سبب خرام او كيف يمكن
ذلك لما بالبرهان الذي يسمى امصار الممكن الى الموثق ان الممكن لو كان
مضمورا الى الموثق لكان امقاره اليه ممكنا لكونه صفة للممكن فان لم يصير الى
الموثق حصل المزام وان امقرا اليه سلسل المزام غير نهائى ذكر الامام
الشيخ في من جهتهم ان الحاجة امر وجودي بل انها بعض الوجود الى حاجتها الى
عدمه والامكان علمي لا عدمي والعلم لا يكون علم الوجود في ذاته
امكان الوجود في الواجب الى الموثق حوج امكان العلم الله وذلك
محال وما حال من العلم عدم علم الوجود في العلم الوجود في العلم
ضعف

منع وصف العلم بها هذا يمكن ان يقال من جهة الجدول والحق ان يقال
الممكن للموثر اولى فظهر حتى ان الصناعات الحزموه به ومن لم يذكر وقد رقت
عقله البطر لسانا ويعود اليه جنانا ونحن لم نعلم ان احدا من العقلاء جرد
وان كان يلزمهم في بعض المسائل وليس كل ما يلزم الانسان يكون قائما والفاوت
من الاوليات جائز كما من الفطرية والاستدلال بالوجهين المذكورين قد
عرفت جوابها من ارا السبب المكن لم يكون احدا الطرفين اولى به
خلافا لقوم لنا وجهان الاول لو كان الوجود اولى به فاذا وجد العلم فان
صار العلم اولى به لم يكن العلم صافيا هذا خلف وان صار العلم اولى
فان ثبت اولوية الوجود كان كل واحد من الطرفين اولى به وانه محال
ومناف للاولوية وان التاويل الوجود ترجح ما بالغير على ما بالذات
وايضا يلزم ان يكون اولوية الوجود بعينه علم العلم فلا يكون
اولوية الوجود له لذاته بل الغرض الثاني انه لو كان الوجود اولى به
لم يخلف عنه الوجود بالمعارض فذلك المعارض ان كان له الماهية
فان كان المتعارضان متساويين منع كون احدا الطرفين اولى به
المساوات المطالبة ان كان احدها اقوى كان طرف القوي دافعا
واجب الوجود او واجب العلم وان كان لمعارض مفارقا لم يكن
الوجود اولى به من ابل مع علم المعارض صلت ان كل ما صح عليه
الوجود والعلم لم يكون احدهما اولى به الا من خارج احتجوا بان
الوجود ابل السبب كالزمان والحركة لعدم بهما اولى من متاعها

والعلم ابل وجوده وخدم شرط او وجده مانع كان له سبحانه عليها اول
وان صح عدم الجواب عليها وطلبت لما هي لم يكن طرفا الطرفين اولى به
صح عدم الجواب عليها وطلبت لما هي لم يكن طرفا الطرفين اولى بها جازي
خلوها عنها فضاهاها بالهما معا وهو محال او طرفها غير معين كان
المقهور لم يكون معلوما بل يكون مقتضاها علمها وهو المطلوب
والجواب عن الاول ان الحركة هي الحصول في خبرا من ابلات الجرد
ودكر الحصول يمكن للقائه والزوال لم يكون احدهما اولى به وار قلنا الجرد
فالحركة من ابل المسام الى مهابها شئ واحد جرد منه فله بالقوه ودكر
ليس العلم اولى به بل استمرارها انقطاعها يمكن عن الثاني ان
اولوية الجواب انما يحقق علم العلم لوجود الشرايط وعند ذلك يجب
اجابها للمعلوم بل صح عدم احكامها له وعن الثالث ان الماهية التقضي
لم الوجود ولم العلم لم معينا ولم ميبها وان افضت علمها علمها ولم
بالمعنى الاول جواز العلم عنها الثاني الممكن ما لم يصروا جبالا لم يوجد له
اذا وجد سببه فان كان حاله مع كماله لم يكن السبب سببا هراطف
لان ترجح جانب الوجود كان المرحوم مسعا اذا المساو من منع فالمرجوح
اولا يمكن الوجود واجبا وهو المطلوب فان قلنا الوجود
ليس سببا للوجود فله فما هذا الوجود ليس بالعلم بل العلم
فلا خلف فيه القاسم ح امكان الممكن لم يزل له اذ لو كان مفارقا
كان له سبب كغيره السبب فم سروط ما كانه فيكون الامكان مكان
معلوم عليه

ويعود الكلام فيه ولا بد وان انتهى الى مبتدأ وهو الماهية بمعنى المكان
 وهو المطلوب والاولى ان يقال اذا كان المكان عارضا كان الوجود في المكان
 حائرا في الزوايا فانه قد لا يكون المكان اما الوجود او المانع فاذا طرأ الى المكان
 ما يملك منها وايضا قد علم ان الماهية ان مضى الوجود فهو الواجب الوجود
 وان مضى لعدم فهو الممنوع وان لم يضر احد منها فهو الممكن فان كان
 من هذا السلسل والاولى لا ريب وواحد منها لا ريب للممكن ان كان في صف
 مشترك بين الممكنات لما سبق في استرال الوجود ومما صمنا هذه المباحث
 ذكرناها في الوجوب الى ما تقدم المنطوق مباحثهم
الباب الخامس في القدم والحادث
 وفيه اثبات الاول بالحادث يقال مضافا على ما يكون مضى من زمان وجوده اقل
 ما مضى من وجود شيء آخر ومطلعا على ما يكون وجوده بعد عدمه في زمان سابق
 وهو الحادث الزمان في مسمع حدوث اصل الزمان بهذا المعنى ان كان قبل
 الزمان زمانا على ما يكون وجوده من غير مكان مختصا بزمان ولم يكن وجوده
 الحادث الذاتي الزمان لكن حدوثه بهذا المعنى في القدم بقابل الحادث على
 كل تفسير فالعدم المضاف ان يكون قد مضى من زمان وجود شيء اكثر ما مضى
 من زمان وجود شيء آخر والقدم هو الاول للزمان وجوده والذاتي هو الذي
 لم يكون مستقيما من غيره والقدم بهذا المعنى يراد في الواجب الثاني
 في اثبات الحادث الذاتي فتدرك كل ممكن يستحق لعدم من زمانه والوجود من غيره
 وما بالذات اقدم مما بالغير فالعدم في حقه اقدم من الوجود بالذات وفي بحث

فان لم يكن يستحق لعدم من زمانه فان عين الحادث الزمان في هذا المعنى
 صحيح وقيل ايضا الممكن ماهية متغايرة لوجوده فوجوده سفا من غيره فوجوده
 مسبوق بغيره بالذات وهو الحادث الذاتي في الجوار بالحادث الذاتي فانه
 يكون الوجود مستفاد من الغير كان كل ممكن حادثا حادثا ذابا وحال
 الى البرهان الثالث قال اكثر الحوادث في الحوادث الى السبب هو الحادث
 وانكره الحكماء فان الحادث صفة الوجود المتأخر عن باير العلم فنه المباحث
 عن علم الحاح الى العلم فامنع ان يكون الحادث علمه الحاحا وشروطا او طبا
 ويلزم من هذا ان يكون الحوادث الى السبب هو المكان لان علم الحاح الى الجور
 بعد ما لا يقال في السبب ان يكون الحادث كسبب الوجود اد لو كان كذلك فان كان
 قدما لزم كون الحادث قدما وان كان حادثا كان حادثا زابا اعليه ولزم التسلسل
 لما نقول حدوث الحادث كوجود الوجود وكما ان الوجود موجود بذاته
 لم يوجد اخر فكذا الحادث حادث بذاته لم يحدث اخر الرابع في
 اثبات كل حادث حادثا زمانا محروم مسبوقا لما لا الحادث
 قدما لكونه ممكن ليس احكامه كوز القادر قادر اعليه فان ذلك مسرور يكون
 مما لا فالحال ان امر عائد الى الحوادث انه امر وجودي فالعدم قد ابدل من محله
 موجود فذلك المحل ان كان حادثا احتاج الى محل آخر ولا تسلسل بل
 ينتهي الى محل غير حادث وهو المادة والهوى فان كان كل حادث قائم مادته
 من الزمان قد يكون عليها الحادث كالمعارض قد يكون فيها الحادث كالصوت
 وقد يكون معها الحادث كالنفوس الناطقة واجاب عنه الامام بان محل الامان
 صدر وجوده هو الموجود في الدهر

وهذا انما على الوجود الذهني في الامام كمنعها وانما يحرفه قصد بالهوس
الناطق فانها حادثة ممكنة وامكانها غير قائم بالمادة فانها مجردة ولا يحور
ان يكون قيام امكانها بالبدان المخلوق بل بدورها فانها غير ملائمة لبدانها
فامتنع قيام امكانها بهما بقول لو جار قيام امكان الشيء في محل
خارج قيام امكانه بالفاعل حتى يستعني عن المادة فان قلت الفاعل فاعل
امكان وجوده منه وانه غير امكان وجوده في نفسه فقلت فذلك القيام
بالفاعل امكان وجوده منه وانه غير امكان وجوده في وجوده ولا يقال بان القيام
في محل وجوده في نفسه هو عين وجوده في المحل فيكون امكان وجوده في نفسه هو
عين امكان وجوده في نفسه بقول صرح السمع بان الموجود لغيره مالم
يكن له وجود في نفسه امتنع كونه موجودا لغيره وهذا الحق لو لم يما احتماله
الامام من كون امكانه مراعيا له وهذا الوجه قد عرفت في مقنا الله
تعالى الموقوف على حقاق الامور منه وزعم الشيخ ايضا بان حدوث الحادث
ايضا مسبوق بزمانه سيما في الكلام في باب الزمان المكتوب
الثالث في المعارض لم يبدى بهرهم القول في المناجاة لم يشتركه لم يشر الى المعارض
والجواب هو لغوها بقول كل موجود اما ان يكون في شيء او لم يكن
والمعنى يكون الشيء في شيء كونه مخصوصا به وسائر ما فيه بحيث يكون الامكان
الى احدهما استباره الى الآخر خصوصا لو عدلوا ادا لم يكن الشيء بالحق
مسارا الى به ومع ذلك ناعنا له وجه يسمى التام في حاله والموجود في حاله
يقتل في حاله والحكمة عند عاينها ولا بد وان يكون له ما حاجته الى
صاحبه

والامام في الامكان فيقول ان كان الحال سببا لوجود المحل سمى المحل
بالهوى والحال بالصورة وان كان بالعكس سمى المحل بالموضوع والحال بالعرض
فاذن الهوى الموضوع منذر جات تحت المحل في انواع منها والصورة العرض
منذر جات تحت الحال في انواع منها ومن المتعارفين ان سبب العلم اخص من سبب
الحضن كاستلزامه اماه من غير خاصه الجوهر ان يكون في موضوع ولا
يلزم من ذلك ان يكون في محل بل يلزم من سبب الخاص سبب العام فالجوه
هو الموجود في موضوع والعرض هو الموجود في موضوع فالجوه ان كان
في محل فهو الصورة للجسماته وان لم يكن في محل فان كان محلا فهو الهوى ان كان
محلا فان كان مركبا من الهوى والصورة فهو الجسم وان لم يكن كذلك فان كان
له تعالى الجسم بالبدان فهو النفس والحق هو العقل فلهذا معلوم عليه
الاول في تعريف الجوهر والعرض اما العرض فقد عرفت في تعريف
انه الموجود في شيء غير مفهوم به كحرمته ولم يصح قوامه بدونه والاول
احترافا من الموجود في اسيا كالجنس في انواعه والنوع في اشخاصه
والثاني عن الصورة والثالث عن الجنس مع النوع والنوع مع الشخص
والرابع عن كون الجسم في المكان فيقال العدد عرض وهو موجود في اعداد
والله تعالى في عرضها موجوده في المضاعف من اعداد العشرة مثلا عن وجوده
في واحد من اعدادها بل مجموعها وهو من حيث هو مجموع واحد واما الاصنام
بالموجود في كل من المضاعف من غير الموجود في الحرفان فلهذا
مطلق الجسم ليس معارفه عن مطلق المكان والجسمان الهوى اعيه من غير
عنايتها الخاصة

قلنا المعنى من امتناع قوام العرض في كل المحل هذا امتناع قوام
شخصه المعنى بدون محل المعنى وانما شخصه لا بد اعبات فليس امكها بل
طباعتها النوعية فان قل مواد الجرام العلكية موجودة في
صورها وانها يحصل القوام اعني صورها ولا يصح قوام تلك المادة في
ما هي فيه وليس كذلك بل المادة ليست في الصور بمعنى
كونها ناعقة لها بل المادة تحت الصور فالصورة في المادة هذا المعنى
المادة في الصور وانما الجوهر فهو ماهية اذا وطر في الاعيان
في موضوع وهذا المعنى يصدق على الشيء سواء كان موجودا في
الخارج او لم يكن كذلك فيكون محله وطر في الخارج كان في موضوع ولو
اعني الجوهر الوجودي الخارج عما يمكن ان يحل على شيء بانه جوهر الوجود
علمنا وجوه في الخارج حرج على هذا السار تعالى فانه ليس له ماهية
الوجود حتى يصدق عليه انه ماهية اذا وجدت في الاعيان كانه
في موضوع فلا يكون جوهر الجوهر الكلية الموجودة في الوجود ان
كانت له وجودها موجودة في الموضوع لكنها كثر في وطر الاعيان
كانت في موضوع وعلى هذا لا يحصل الوجود في الجوهر العرضي اما
اذا قلنا الجوهر هو الموجود في موضوع والعرض هو الموجود في
موضوع احصر الموجود فيها على هذا المنع من اطلاق الجوهر على الله
تعالى فانما يمنع من ان يقال يوصف بالوجود الذهني
كان الشيء جوهر في حال عرضنا اخر لما قدمنا انما الحكي

قلنا المعنى من امتناع قوام العرض في كل المحل هذا امتناع قوام
شخصه المعنى بدون محل المعنى اما شخصه لا بد اعبات فليس امكها بل
طباعتها النوعية فان قل مواد الجرام العلكية موجودة في صورها
وانها يحصل القوام اعني صورها ولا يصح قوام تلك المادة في
ما هي فيه وليس كذلك بل المادة ليست في الصور بمعنى
بل المادة تحت الصور فالصورة في المادة هذا المعنى المادة بالصور واما
الجوهر فهو ماهية اذا وجدت في الاعيان كانه في موضوع وهذا المعنى
يصدق على الشيء سواء كان موجودا في الخارج او لم يكن كذلك واما اذا قلنا الجوهر
هو الموجود في موضوع والعرض هو الموجود في موضوع احصر الموجود
فيها على هذا المنع من اطلاق الجوهر على الله تعالى فانما يمنع من ان يقال يوصف
ولو قلنا بالوجود الذهني كان الشيء جوهر في حال عرضنا اخر لما قدمنا انما الحكي
الشيء في كونه على الجوهر جنس والجوهر المتماثل انواعه والحوادث لو كان
حالا كانت تبرز تلك الاعوان فصول فصولها ان كانت اعراضا كان العرض
المتقوم بالجوهر مقوما له وان كانت حواضر احصاها الفصول في جاد
التي لا منها — ان الجوهر المعين ان كان بسيطاً منع قول الجوهر
علم هو الجنس وان كان مركبا فلا بد منه من بسيط وهو الجوهر هو ذلك
البسيط داخل تحت جنس فلا يكون الجوهر جنسا وهذا صحيح لو كان الجوهر
هو الموجود في موضوع — الجوهر هو الواجب فلو كان الجوهر
حالا كان الواجب مركبا وهو ايضا لا يحرج وكان المعنى للاول مركبا

فكون الصادق من الواجب أكثر من واحد جوابه انه يجوز ان الواجب
في الفصل اوله يتم وسطه في الجنس فلم يصد منه اوله واحد كـ
لو كان مقول قول الجنس كان مقول بالذات ولو كنتم بالتشكيك في الجوهر
المعارضة بالجوهرية او المستغنياها عن الموضوع اوله جوابه ان اوله ليس
بالوجود بل بالجوهريه **الثالث** كلمات الجواهر حواهرها ما هي
اذا وجدت في المعاني كان في موضوع ولم ينهها على ان يكون في كل
لا يمكن جوهرتها فلا يكون اعرافا بل كن الجزيات اوله بالجوهريه
منها لانه موجوده في اعراف الكلمات فلا يكون موجوده في المعاني
ولم نزل شي عرفنا انه موجود في موضوع هو الجزيات بل ان القصد انما
وجهه الى ايجاد النوع شخصيا لتصل في الوجود فعل هذا النوع اوله الجوهر
من الجنس لكونها اقرب الى الاسماء الموجوده في اعراف الشئ يسمى
الجواهر الشخصية بالجواهر الاولى والنوعيه بالناسه والجنس بالناسه الى
الجنس العالي ثم الجواهر الشخصية المفارقة اوله بالجوهريه من النوع
المحمود بغيرها فاما اسماؤها وعللها في الوجود واما الفصول المركبة بالنطق
مما اوسم في فصوله مستطبه فهو ايضا جوهر جواهر فانها محموله على الجواهر
واما البسيط كما لنطق به فلا فلك لكونها مقومات للانواع ومعلوم الجوهر
جوهر قال **المقام** هذا باطل فان البصر محمول على الجوهر والبياض من اركان
وجوه الجوهر جوهره لم يزل البياض جوهر او جوابه ان الناطق معناه شئ
له النطق في بعض معناه سمي له البياض لكن ان كان لشيء جوهره

معناه جوهره النطق والبياض لكون النطق مقوم الجوهر فلزم كونه
جوهره ولما لم يكن البياض مقوما للجوهر بل خارجا عنه لم يحرم ان يكون جوهره
الرابع الجوهر اضداد قال **الشيخ** النزاع لفظي فانه ان شرط
في الضد من بعينه على موضوع واحد فلا تضاد بين الجواهر الصورية ولا
الكفى في بعينها على احد كان موضوعا او هولا فهي مصادره كالصوله
النار والماء والهوايه والمرصه من الجوهر ما لا للاضداد كالماء
في دانه لم يخاله كلاف بعد الطن والخرق فانه انما هو ان يعال بعض المطون
والخبر عنه من الصدق الى الكذب وبالعكس فانه ان يحق المطون في الخبر عنه
كان الطن والخرصا دقن في ان يخرى الخلاف كانا كاذبين فغيرها سعا
لغيرها وهذه الخاصيه غير خاصه للجواهر العقلية لغيرها عن بعض البعير
والرفعان في الجواهر الكلية فان كل منها يشبه كل شخص ولا يصدق على
كل شخص ان يصدق في اسود ولا يصدق في اللون فانه فعل السواد والساخ
مع كونه اضرافا فان اللون الذي هو حصه السواد لم يسمي عذروا الحمى
بصف بالناس بل اللون انما يصفها اذا جرد في الوهم فنقال انه قابل
لما في الفصلين كل هذا كله خواص الجوهر واما خواص العرض وفيها الحاش
العرض ليس كجنس للاعراض فانه يصور ما هي السواد
والبياض مع الدهول عن لونها بغيرضا ولا ان العرض مقول على ما حكمه بالمشكك
فان يعلق بعض الاعراض على الموضوع الكيفي واللب والاضافا فانه اسد
حاجه الى الموضوع بعضها من بعض الجنس كمن كونه مقول على ما حكمه
بالنواطوا

وصل عليه بان التفاوت يرجع الى الوجود كما قلتم في قول الجواهر على الجواهر
بان التفاوت بينهما في الوجود في الجواهر فكذا كذلك التفاوت بين الاعراض
في الوجود في العرضية وهذا احد عن بان ذلك لا يخلو لو كان العرضية
غير كونه موجودا وهذا الجواب بانما يصح لو كان العرض هو الموجود في
موضوع بل العرض هو الماهية التي اذا وجدت في الاعراض كانت موضوع
في الاعراض في حسب العرض كما في حسب الجواهر في القول بالتواطؤ او
بالتشكيك في الوجود المسهور اسما له المسقال على الاعراض في الوجود
العرضي محتاج الى موضوع مع انه محتاج الى الموضوع والحاج الى
موضوع غير معين محال في الوجود موضوع معين فمصح مقارنه عنه
وهذا هو اصل احتياج الى مكان معين لا مقارنه واحتياج المادة الى
صورة معينة لا مقارنهما واحتياج النفس الناطقة الى مادة لا نفس
بعد مقارنتها بما لا يـ ... الى اول ان يقال للعرضية بل على الماهية لما لعدم
ولم يجوز ان يكون لبعض العرضية ما هي او لبعض لوازمها فلهذا
المادة المعينة التي موضوعية ومصح مقارن الماهية بل في علمه وتعين
الجسم ليس لبعض الجواهر المعينة في الوجود المعين بل المعين في الصور
السابقة واما المادة فمجرد وجودها العقل الفعال الموجود المعين
والصور شرايط ان كانا في سعاد المادة واما النفس الناطقة
محتاجها الى البدان لم يرد في جواهرها غلبتها لهذا لا يسطع فيها
في المال ... يجوز قوام العرض في العرضية المشهور انما علمه ان معنى

21
حلول العرض في الجواهر حصوله في جواهرها حصوله فيه فاذا لم يكن
استعدادا لم يكن ان يكون حصول احدهما سببا لحصول الاخر ولم يكن
يكون كلاهما شرطاً لثبوت الاخر فاصح ان يكون احدهما طارفاً والاخر محلاً
ويحتمل معنى في الحلول كون احدهما محلاً لثبوت الاخر منقوفاً قال
عنه والى نظر سببها الحركة دون الجسم وكذلك الوحدة القائمة بكل
عرضي ما ذكره من معنى الحلول وهو حصول الحال في الجواهر كحصول
الحال في بدن بناء على علم الحال في الجواهر انما نقل الجواهر الغير الحسية
ومنها كون احدهما محلاً لوجود جسم فانه ووصف بصفات ولا معنى له
فيضا في الشيء بصفة الحصول للصفة في جواهر الموصوفين سببا لحصوله فيه
السابع ممتنع قيام العرض الواحد كحال في البدن في الوجود يشهد بان
الحال في هذا عند الحال في ذلك واما جواز ذلك ممتنع من امسا والعرضين
في الحلين عن العرض الواحد فيهما والعشرون ما لم يعرض له حادها واطرفه
محصول لها العشرين لم يحصل في المضاف القائمة بالثبوت في المضاف العالم
بالنفس اخوه زيد بغير وقام له زيد واخوه عمر وزيد قائم بغير الحواس
قال الشيخ الحال يسمى بالقياس المحل في هذه الجسم البسيط ان
ان لم يحصل في جسمه وفي اطرافه كالبدن في الضوء لم يحصل فيه لان
وحدته في جسمه او في اطرافه فان لم يوجد القوة في سبب من اجرامه
كانت موجود في بعض وزيد في حدته بل القوة بأكملها
في كل جزء كان العرض الواحد في محلين وازيد في بعض تلك القوة في

اسم وكذا القول ان وجدت في اطرافه المتقسم وان وجدت في اطرافها
التي لا ينقسم لزم الحال اذ البسط على القوة والصور والجسم الكون لا يقطع
منها فانها توجب بالحركة كالفصل في الكليات الماهية واجاب الشيخ
عن النقض بالوجود والوحدة والاضافة حيث ورد عليه قوله لو كانت
الانفس حقا ليعلم العلم بالامور التي لا ينقسم من بان المعقول
حس هو معقول لا ينقسم الى اجزاء ولا اقسام الى اجسام والافهم
الى اخر متساوية واما هذه الاعراض فغير مقولة بالذوات بل بالانواع
معقولة وعند معقولة فلا تمنع عليها قبول التقسيم الى اجزاء متساوية
واخرى لانها لا تصل الى السببية نفسها اذا عرضت بحسب صارت بالانقسام
فالشئ من حيث هو موجود في جسم لا يكون له حركته في نفسه والمعقول
من حيث هو واحد معقول لا ينقسم فلا يكون من حيث هو معقول في جميع
والله اعلم بالصواب في قوله ما لا ينقسم الى اجزاء متساوية بل كل الاجسام
عليه ورد البصر فان الوحدة لا ينقسم الى اجزاء متساوية وانها كالجسم
الاجسام وايضا المانع من الجواهر الوحدة لا المعقولة فكيف يصح قوله
الاعراض غير معقولة الذوات الى اخره والثاني صفة في ذاته
ينقسم في نفسه امين ان ينقسم بسبب عروجه للجسم وايضا لو كان ذلك
ان يكون الصور المعقولة في نفسها غير متقسمة فاذا صار في الجسم
انقسمت والاولى ان يقال الوحدة الموجودة هي الوحدة المتصلة
وانها ما تمنع من التقسيم بالفعل دون الوجود والصور المعقولة القائمة

الجسم لا ينقسم الى اجزاء متساوية في الوحدة والمتصلة في
بمنع والجمع ان حلول العرض في الجمل ان كان سبيل التماس
كاللون المتساوي في سطح الجسم ينقسم بانقسام محال وان كان على
وجه السر بان كالبسط والاضافة فلا **سادس** قيل الشئ الواحد
قد يكون جوهر او عرضا واستبعده الشيخ عماه المستبعد كما بان
الجوهر ما يكون له عاقل بالموضوع والعرض ما له تعلق بموضوع ما
فامنع كون الواحد جوهر او عرضا والحيث انما يقع في الجواهر
الصوره واما المفارقة فانها قائمه بذواتها فامنع عليها الحاجة الى
المحاور حتى بان فضول الجواهر حواهم انها كصفات الكيفيات
اعراض جوابه ان قول الكيفية التي في المقولات على الفصول
بما شتر الى اسم وان الحرارة جزا الى الحار والكار جوهر الجوهر
جوهر وانها عرض للجسم وجوابه ان الحار شئ له الحرارة ولا يلزم
كون كل الشئ جوهر ان يكون الحار جوهر او بان العرض المركب
كجبر منه وكل ما هو في شئ كجزء منه يكون عرضا فلو كان جوهره
لكنه عرض في التشبيه الى الجسم القابل له وجوابه ان الجسم ان كان
كجبر منه لا يكون عرضا فانه فان العرض هو الموجود في موضوع وان
لم يكن وجوده في المركب وجود العرض في الموضوع والجوهر هو البر
عن كل موضوع ولغذا الى المباح المختص بالاعراض وهو الكتاب
الثالث في الاعراض خاصة ولما كان الجوهر متصفا بالذات على العكس

كان لو اصاب بغيره بان احكام الجواهر على الاحكام الاعراض لكانا عكسا
الامر لان اكثر المباحث المتعلقة بالجواهر لا بد من حصول مقرر في الاحكام
الاعراض في هذا الكتاب ابواب الباب الاول في المقولات مقبول
الاول في عددتها المشهور وانها عشرة وهي الجوهر والكم والكيف والمضاف
والافرومي والوضع وقد يسمى بالانصبية والملك ويسمى بالجلية والقيمية وان
يعلم ان يستعمل في المقولات اربع الجوهر والكم والكيف والنسبة
والنسبة جنس للشيء الباقية وابطال ذلك بانها لو كانت جنسا
للمقولات النسبية لكانت نسبة مركبة لانه لا بد لهما من بعضا عن بعض من
مصل وانما باطل لان كل مركب فان بعض اجزائه نسبة الى بعض مكو
النسبة ان كانت مركبة عاد الكلام فيها وتسلسل الامر ومع ذلك فلا بد
من التمسك بها الى النسبة بسيطة وان كانت بسيطة حصل المرام لمنع ان
يكون النسبة جنسا لها هذا اذا اريد بالجنس حقيقة الجنس واما ان
الرياء دخول الشئ في النسبة الباقية لم يكن من الخلف وقيل
الوضع ليس من النسبة فانه عرض حصل بسبب ما بين اجزائه من
المنسبة قيل المضاف جنس للشيء الباقية وابطال الشئ بان المضاف
الحقيقي لا يحل عا شي من المقولات في جنس الجنس ولكن في جنس
كل واحد منها فان يعرض له فان الشئ متى كانت له نسبة الى شيء اخص
به مضافا اليه غير ان يصير المضاف جنسا له فان يكون بد في الدار
هونته التي هو بها ان وصله النسبة ليست مضافة بل انما هي اذا

التكثير وحدت اعتبار الموصوفين باله من يعرض من حيث هو لا بد من
مقوله الماهية بالقاس انما هو منه من حيث هو محوود لكل واحد من
حيث ين فقط وهذا معنى قولهم النسبة لطرف واحد والمضاف لطرفين
فان كان الاخذت النسبة مستقرا على الحائط وحدت النسبة من جهة واحدة
من الحائط الى شيء من حيث هو حائط فاذا اخذت النسبة مستقرا على الحائط
مستقرا عليه انعكست النسبة وصححت ان يكون اضافة وكل نسبة لا بد
في الطرفين تصير اضافة وكل نسبة يوحده الطرفين فليكنها من حيث النسبة
فهو اضافة البحث الثاني في اخصار المقولات في العشر ودل عليه
السبح بان العرض انما يحل بصورة الى تصور شيء خارج عن موضوع
محموله ان كانت مقبولة للنسبة بين اجزائه فهو الوضع وان
لم يكن فان وجب ذلك العرض استعداد قبول النسبة فمما هو الكم
وان لم يوجد ذلك فهو الكيف ذلك هو العرض الذي لا يحتاج
تصوره الى تصور خارج عن موضوعه ولا بعضه وقوع قسمه وكله
في حايه واما العرض الذي يحتاج تصور الى تصور شيء خارج عن
موضوعه فلا بد وان يكون له الى ذلك الخارج فكل النسبة التي لا تحتاج
عن موضوع النسبة ان كانت محسوبة يكون لذلك الخارج اضافة
اليه فهو المضاف وان لم يكن تلك النسبة كذلك كانت تلك النسبة
الى الاعراض الجواهر لئلا يتحقق ان يجعل لها او اليها نسبة
بل انما يستحق لحوال مختص بها وهي الاعراض فكل الاعراض ان كانت
نسبة

كانت النسبة الى النسبة ونادى بها حرها الى عرض غير نسبي لا مناع التسلسل
فيكون النسبة بالحقيقة الى اعراض غير نسبية وهي الكمية والكيفية والوضع
ثم ان نسبت الاشياء الى النسبة الى الكميات كلف اتفقيل بان كل جوهر مركب
مقدرا الجوهر آخر وانما مقدار ذلك الجوهر بما بمقدار ذاته او بمقدار اصفه من
صفاته وقد ذكر الدليل على انه ليس من صفات الجسم مقدار غير مقدار الجسم
اللازم له فان كان الجسم بعد غيره بمقدار ذاته فلا يكون ذا ويا له او يحوفاه
وان كان بعد غيره بمقدار حركته فلا يكون هو المقدير بالزمان فاذا النسبة الى
الكم اما ان يكون سببه الى الحاويز اما ان يكون سببه الى الزمان فان كان سببه الى
الحاويز فان كان سببه الى حاويز لا يتقل بان يقال وهو الجوهر وان كان الى
حاويز يتقل بان يقال وهو الملك اما النسبة الى الزمان فهو منى فالنسبة الى
الكم هي الجوهر الملك المتى اما النسبة الى الكيف فليس كل كيفة تجعل الجوهر
منسوباً الى جوهر آخر بل كيفة تكون من هذا في ذلك ومن ذلك في هذا محال كما
فيه الكيفية مقولة لن يفعل ذلك يكون فيه الكيفية مقولة ان يفعل في هذا
ما قاله الشيخ في الحصر مع اعترافه بوجوب ذاته وصحة فان قلت
الحصر فان الواحدة والنقطة والفرق الموجود والشيء من جملة الاعتبارات
العامية خارجة عن العشر وكذلك المقادير كالمبعض من ذاته ليس هو جوهر بل
مفهوم البعض من حيث هو البعض هو موقف يصور على كونه جوهر وليس
من مقولة الكيف بل من مقولة الكيف هو البياض وظاهره ان ليس
من سائر المقولات فهو خارج عن الحاصل قلت الواحدة والنقطة قد يقال

من الكيف لانه لم يوقف تصورهما على تصور شيء خارج عن حالهما ولا
بعضهما من قسمه ولا نسبة في احرار حالهما وقد ذكر السمع ما لا يعنى بالكيف
الى عرض هذا شأنه وعن بعضهم بانها من الكم لا يطلع لكونه هو الذي يصل المتشابه
واللا يباواه لذاته تمام لئلا يكون ابطال بعضهم كونها من الكم باهها بمقدار
للكم فالنقطة من الكم المتصل والوحدة للمعصل والمبدأ يكون خارجاً عن
در المبدأ او كان هذا النقص يمنع السمع لزوم كون الشيء من الكم بنفسه من كونها
مبدأ لبعض انواع الكم ولزوم ذلك لظاهره لان النقطة للكم المتصل ظاهرة كما
مبدأ في النقطة للكم المتصل وان كانت بعض انواع الكم كانت مبدأ للكم كما اذا
كانت مبدأ متصلاً كما في مبدأ العشرة او اذا لم يكن النقطة كما متصلاً وليس
من الكم المتصل للمعصل في سببها لكونها كذلك القول في الواحدة وليكن
النقطة داخل تحت مقولات كبرية باعتبار ان فانها من حيث طرق من المضاف
ومن حيث مضمونها من الكيف هو باطل لان الواحدة الواحدة لا تقوم بحسين
والشيخ سلم خروج هذه الامور عن العشر ومنع مساواة ذلك العشرة
المقولات بان قال كراد عينا عشرة للاحاساس العاليه وخروج هذه
الجناس العشرة لا يدرج في عشرة الاحساس العاليه كجواز كونها انواعاً
او اشخاصاً منها قال الجاهل اذا سلمت ان هذه الامور ليست من العشرة
فعليكم اقام البرهان على انها ليست بتابع حاشية فانه مع جواز كونها
احساساً لمنع الجرم بالحصر في العشرة والنقول في الحصر المذكور في
لكنكم اذا سلمت خروج هذه الاشياء عن الجناس العشرة التي تم فساد
ذلك الحصر

والله وكن بان يقال ان ذوات الحفم ان هذه الاشياء لم يصدق عليها واحد
من المقولات العشرة فان كانت جنسا سايطا حصركم وان لم يكن اجناسا
لكنها اعراض معدود عن صلب ليس هو احد من اجناس العالم وله داخل
تحت واحد منها ولم يعلل ان احد او لم يقله مدعى الحصر فاذن لا بد من
بيان ان هذه الاشياء غير داخل تحت جنس من اجناس العالم كما قال الشيخ
حاز كونها انواعا واسما لا اجناسا للعالم وان سلم خروجها عنها
بالكلية فلا بد من كون هذه الاشياء اجناسا عاليا او مندرجا تحت جنس
عالي غير العشرة بالجملة كون هذه الاشياء اعراضا خارجة عن العشرة
مع دعوى الحصر يمنع واما المشتقات فمما قال الله ما من حولها خارج
عن المقولات العشرة لكن كون الشيء ذاتيا ضمن العمل الشيء محصل الوجود
كون الشيء اذا انطوى تحت انما ادعينا انها اجناسا للماهية النوعية التي لها
وحد تنوعية كصل شيء محصل الوجود بالفعل المشتقات ليست كذلك
المبحث الثالث في تقسيم المقولات الى انواعها وكيفية كل مشكل لنا
اذا عرفنا انقسام الشيء الى قسمين وقد يكون الى انقسام بالفصول وقد
يكون الى اعراض وان كان بالاعراض فقد يكون الى انقسام بمطلبها لا
بالفصول والوقوف على انما نصبت على القوة الشريفة حاشي الفصل
قد علم ان السبع منع كون النقط والوحدة من باب الكم وسلم ان الهيولى والصور
من الجواهر وشكل علم بان قول الجواهر عليها وعلى الجسم بالاشيكلية
اقدم من الجسم بالطبع فكانا اولي بالجواهر وجوابه ان تقدمها علم

ليس بالجواهر بل هو كسب الطبع والذات والزمان
لم يكن فذلك لا يمنع من استوائها في الجوهر وهذا كالمزج في الزمان
متقدم على الزمان غير متقدم عليه في الزمان حتى كان قول الان
عليها بالتواطؤ مع التقدم المذكور وهذا خلاف الوجود المقول على
الجواهر والعرض فانه مقول عليها بالتكافؤ فان الجواهر بالوجود اول
من العرض لانه اول والذات مقول على الجوهر بتوسطه على العرض
لذلك لم يكن الموجود جنس للجواهر والعرض ينسب الى الشيء الواحد بل
بحسب ما هي من مقوله وبحسب ما عرض له من العوارض من مقولات اخرى كالمزج
فانه بحسب ما هي من الجوهر مقوله وبحسب ما عرض له من قول الى انقسام
لم وبحسب ما عرض له من الابداء مضافا ومثاله كبير الفصل الثاني
في الكم احاط بالاول احوط الشيخ على ان المقدار غير الجسمي بما
ينسب على نفي الجزر وبما ينسب عليه اما الموزن فلان السمع يمكن ان يشكك
مختلفة فبانه يمد بطوله وبان عرضيه وبانه عمقه مع ثقل جسميه او واد
على نفسه بان الجسم الكروي ذا الكعبين يغير ابعاده لمساواة لما كان عليه في
المساحة واجاب عنه بان المساواة بالقوة بالفعل ونحن نقول لو سلمنا
مساواة المقدارين مع عوارض الجسمين لكن ان ينفى معيار المقدار
لجسميه بخواريفها مع استمرارها وما ذكره من اختلاف
السمع انما يدل على عوارض المقدار الجسمي اذا زال اصل المقدار الجسمي
بل انما يدل المقدار بالخصوص مع بقاء اصل المقدار وقد جاب عنه بان
المقدار لما كان نفس الجسمي

وحسب بدل الجسميات المخصوصة ببدل المقدار المخصوصة ولكنها
لم تبدل على هذا ليزمهم الفرق بين مناع بدل الجسميات المخصوصات
عن فروع جوار بدل الجسميات بورد الزنقاسم على الجسم الواحد فانه
اذا فرق زالت الجسميات المخصوصة وحسب جسميات حرمان
الماز اذا سخن في اد مقدار او اذا برد نقص مع نقار جسمية ومنع الامام
مقالا للجسمية عند الخار فانه اذا عظم مقدار جاز ان يكون ذلك الفرق
انصاف اجزائه وان يوجب نعدام المتفرق عندهم وفي كلام الشيخ
ما يصلح جوابا عن هذا فانه قال قد يعظم مقدار من غير ان ينضم اليه شيء
من خارج ولو ان يجمع من حرمانه خلافا في حرمان الجسم الذي عظم اذا عظم
فان لم يدخل من اجزائه جسم لزم الحلا وان دخل في تلك العظم من غير دخول شيء
فيه لزم منع الامام يرجع الى منع ان حصول العظم بدو في التفرق اجزاء
سج الاجسام مشتركة في الجسمية مختلفة في مقدارها وليس في خلاف
غايها الى ياد في اجزاءها فاعلم ان في الجوز الذي يجرى في الماء
غير ما به الخالفة فالمقدار الذي عليه الامام نال الما
المخصوصة اعراضا زائدة مشتركة في اصل المقدار والزم ان يكون
المقادير اعراضا زائدة على اصل المقدار ويكون المقدار عرضا والمقادير
المخصوصة اعراضا زائدة وهو محال لان تلك المقادير المخصوصة مشتركة
في تلك المقدار والزم ان يكون هناك مقدار اخر زائد على تلك المقدار
ويجوز الكلام فيه وتنتسلسل صبيته لا يلزم استئصال الاجسام

المتن

في اصل المقدار واخذلها في المقدار الخاصه ان يكون اصل المقدار
موجودا مغايرا للمقادير المخصوصة واذا جاز ان يكون الاجسام
مشتركة في الجسمية ومما يند في مقاديرها المخصوصة وان يكون المقدار
موجودا مغايرا للجسمية وجواب انه لم ينساع في ان يكون المقدار عرضا
والمقادير المخصوصة اعراضا بل هذا الزم في كل جنس من الهم عرض
وانواعه فانه عرض في انواعه المخصوصة ايضا اعراضا وان يكون
عرض في الهم او ان المخصوصة اعراضا بول المقادير المخصوصة مشتركة
في تلك المقدار المخصوصة ومتايرين كخصوصياتها فكون تلك الجسميات
ايضا اعراضا وتنتسلسل قلنا ان امكن انهما المخصوصات بمعنى
السلسل وان لم يكن فلا دفع له واما الثاني فمنه من قال ان وجود
في الجسم تابع للمادة والاعراض متعلقة لما ينبت في تابع المادة لا يكون
نفس الجسمية بل نفس الجسمية اعني الصور الجسمية مقومة للمادة
ومتعلقة عليها بالعلية فكون مقدرته على توابع المادة التي هي جملتها
السطح المتقدم غير المتماثل واذا عرف ذلك في السطح عرف في الخط
فانه من عوارض السطح بالاولى من ان السطح والخط غير داخلين
في مفهوم الجسم بل كان تصور الجسم مع الذهول عن كون مناهدا
فعلم ان السطح يمكن انفكاكه عن الجسم في الوجود الذهني وان لم يكن
انفكاكه عنه في الوجود الخارجي وذلك كما في تغايرها واما الخط فيمكن
انفكاكه عن الجسم في الوجود الخارجي ايضا فان الكبر في بعضه في الخط
ما لم يعرض فيها حركة

فان قل هذا بعض بالهوى والصورة فانها اذا كان مفهوم
 الجسم ولم يلزم من تصور الجسم تصورها فلهذا من تصور الجسم لم يلزم
 وان تصورها وان لم يعرفها باسمائها واما من تصور الجسم في هي الصورة
 وقد لم تصور المادة وان لم يدركها بالصفات في حق الكم فاقول
 المساواة واللامساواة قبول في تقسيم وهو كونه بحسب كونه
 مرضى غير شئ وهكذا ابدأ في حق الكم بل لانه بل سبب الاول انه
 يوجد للجسم من حيث تفاوت وساو في قبول في تقسيم مع عدم الفرق
 والقطع في وهو من عوارض المادة ولمنع عروضة المقدارات القابل
 القبول في المقدار الاول فيبقى عند الفصل بل يحد مقدار ان الحرفان
 محله في واحد منها غير محله في اخر لو كانا وجودين قبل الفصل
 الفصل كانا متصلين واحدا متصلات غير متناهية بل كانا موجودين بالواقع
 فلهذا ان هذا في التقسيم وان لم يوجع ولم يحصل منه في الحركة
 الجسم ليسكون في الطبيعي وان لم يوقع ولم يحصل فيها كونه بحسب كونه
 ان يفرض فيه الواحد والعدد فان الجسم اذا كان قابلا للتقسيم
 والنصف في المقدار في العدد والواحد مبدأ الكل عدد بعد
 اذا لم يزل في غير معروف بعينه الكمية بالخاصية الاولى في نفسه دور في
 لم يمكن تعريف المساواة الى ان اتحاد في الكم واجاب عنه في المقام
 بان المساواة واللامساواة بما يدرك في الجسم والكم في تلك المقام
 ثم ان العقل في هذا المفهوم من غير ان يعرفه في ذلك المقام

في هذا المقام من غير ان يعرفه في ذلك المقام

بهذا المحسوس وهذا قطع الدور فانه اذا كانت المساواة محسوس
 لم تكن تعرفه بالتحقيق في الكم فلا دور ومنهم من عرف الكم بالاولى في
 في تصور المساواة واللامساواة وهو مخطا في قبول القسمين
 عوارض الكم المتصل فقط والسبح والعار من عرف الكم بانه لا
 لانه يمكن ان يوجد فيه واحد عا د وهذا بنا والكم المتصل في المقام
 مثلا بعدد الواحد كان فيها او خارجا عنها والخط بعد السطح ما فيه
 او خارج عنه والزمان بعد الساعات كاللبن والنهار وهذا تعريف
 في دور في هذا الواحد والعدد عسا ان عرف التعريف العالي
 الكم اما متصل وهو الذي يمكن ان يفرض فيه احراز في على حد ذكر
 يكون في جرد وبداهة اخرى واما مفصل هو الذي لا يمكن وهو العدد
 وقد يقال المتصل بالاضافة في الكم مقدارين متناهيا كالخط في
 براويزه وكم الجسم المتغير في عرض من عا من اياها مساهمة في
 واما عا من في الكم لانه وكل مقدارين في مساواة متعاضدان بل في كل
 واحدة في الاخرى في الحركة والاول الحقيقي الثاني مضاف وله في المتصل
 منها في الحقيقة ان كان منقول من المضاف في المتصل اما في الدار
 وهو المقدار فان كان مساواة واحدا فهو الخط او اسفل هو السطح او
 التجزئة في حيزين وبله امساكات في قوام ويقبل التجزئة في حيزات
 وهو الجسم العلمي في شئنا وحيث هو ما في السطوح والتجزيات والنزول
 والسمك في عا من الصعود واما عا من الذات وهو ما في الجمع اجزاء في
 وهو الزمان

وكيفية المتصل من حيث انه يمكن ان هو هم فتمسح هو الذي بحيث يكون نهايه
للماضي و بداهه للمستقبل ومن حيث انه يطابق الحركة المطابقة للمتصل
القابل له نفسا ما غير متناهيه وقيل ان من مفصل له عدد الحركة
ولم ينفذ الزمان هو باطل بل عدد الحركة عارض كما يعرض للخط والسطح
والجسم كونهما معدودا وهو ما هو مان له بعد الحركة واما الزمان فهو غير
موجود فيه بالفعال الزمان سالي الى ايات ولو وجد فيه آتيا لفعال
كان جدا مشتركا بين الماضي والمستقبل فكان متصلا فاذا انقسم الى
المتصل اربعة الخط والسطح والجسم والزمان قيل المكان قسم خامس
وسباني ان المكان هو السطح الحاوي فلا يكون خامسا والكم المنفصل
هو العدد لا غير فانه لدايه معدود وليس من اجزاء حدث تركها فان الجسم
اذا قسمت الى اثنين وثلاثة لم يكن لواحد من السليم والاسين مشترك
منها وغير العدد يكون متصلا لدايه بل بواسطة الواحدات المعارضة
له كالقول مثلا فانه متصل انكم متصل بينكم بمقاطع وعددها وكما
ما مقدار عمره فهوكم بالذات فالقول انكم بالذات وهو باطل بل كونه معدودا
الكثرة فيه والمقطع جزء لا يمكن ان واحد والقول كيمي وليس كل ما يعرض
له الكثرة المعدودة بواحد منها كما بالذات بل بكل شيء انكم بالذات السراج
في الطول والعرض والعمق ان ريد بها عين الى امتدادات كانت كميات
وان ريد بال طول اعظم الامتدادين او الامتداد الواحد من الامتدادين
الى علمه او من مركز العالم الى محيطه كما ان كما هو ذاهب اضافة العرض

ان الزمان بعد المقاطع البعد او اقصر البعدين المحيط بالسطح او الواحد
من عن الزمان الى شيئا له كما كما باضافة وان ريد ان القوس الثغر الذي يحصر
السطوح او البعد الذي يقاطع بعدين معروضين كان اقصا كما ان اضافة
فاد اقل هذا الخط طويل والآخر ليس بطويل فالتساوي عنه هو الامر
المضاف دون الطبيعي نعم ان الكم اذا جتمع اضافة الى شيء فقد يكون محدد
للمحتاج في تلك المضافة الى ايات ككون هذا الخط طويل فانه كذا ليس بطويل
وقد يكون محدد كحاج الى ايات ككون هذا الخط اطول من كذا فان الخطوط
الطول بالقاس الى طويل هو طويل بالقاس الى قصير وكذا ان القول
في سائر اقسام الكميات المضافة الخامسة انكم بالعرض انكم
انما موجودا في الكم كما تقدم ان يكون انكم موجودا فيه اما
المنفصل فكم يعرض للمعارقات والماديات من العدد واما المتصل
فكم يعرض للمكمات المتصلة بواسطة قولها للحركة انكم المتصل فانها
متصلة بالذات ومنفصلة بالعرض الزمان ان اتصاله اني لما معدودا
بمعرضي سببا اتصاله لمساواة التي يوجد فيها المتحرك يقال زمان
وله اتصال عرضي فلا ينقسم الى ايام والساعات هذا في الكم المنفصل
واما المتصل بالعرض فغني ما بالذات هو الزمان ولم يوجد في الحركة فلا يعم
حكم بوصف الحركة بانها طويلة وقصيرة ومساوية وغير مساوية ودارت
الحركة بذلك لاجل المسافة واما المعارضات فلا يوجد في اقسام
تدريجها بوصف الجسم بالطول والقصر والعرض وغيره كما يكون سبب
حلوله في محل فتم انكم

كما قال السائل في تطويله وعرضه عميق كما يكون قوي مؤثر في اشياء
مقول عليها الكمية يقال ان تلك القوة فيها مناهية او غير مناهية لحد منها بالراه
والنقصان في الاضافة الى سلب ظهور العمل عنها او عاكس ما يظهر او ملة نقاد الفعل
واما النقل الحقة فمعرض السواء والمعاونة لها لها في الحركة المتعلقة
بالزمان فان المساواة انشباق حد احدها على حد اخر وكلية على كلية ومنع
ذلك الحقة والفعل ووسولها للجزء بسبب قطع المسافة فان السبل قطع
من المسافة في زمان مساوي لربل الخ من الكمية لحد له اما المتصل
فلان كل عدد اما مقوم لخر او مقوم به ولا يقوم ضد او لا يقوم به
ولم يله يوجد عددان بينهما الساعد ولا نه يمنع تواردها من على صومع
واحد واما المتصل فلان المقدار والسطوح والخطوط اما قابل للآخر
او مقبول ومقوم ولا يتواردا بان على موضوع واحد ولا يوجد بينهما
غاية البعد واما الزوجية والفردية فلا تضاد بينهما في مناع تواردها على
موضوع واحد واما السواء والاختلاف من الكمية والمتصل والمتصل
والمتصل في الانفصال مفصل نوعي الكمية والفصل لا يدل على حد النوع والخص
واما المساواة والمعاونة والعظم والصغر والكثرة والقليل في اضافات
في كميات والمكان الى على والسفل فلا يتواردان على موضوع واحد
المكان احدهما اضافة كان فوق والسفل والفوقية والحقنة اضافة كان
السفل من الكمية لا يصل الى استدلاله والضعف من عدد الى مكان لانه
ياكون في العدد افوق من عدد ولا مقدار افوق مقدار في المقدار به وعدم
الضاد عدم وصول الاستدلال ليس له مطلق

بل الخاصة المطلقة ما ردم ووصول النهاية واللا نهاية بالحقيقة يقال على وجه
السلب وهو ان يسلب عن الشيء المعنى الذي له لجه بوصف بالنهاية كما يقال
الله تعالى له نهاية له والبعض له نهاية لها وعلى وجه العدول وهو ان يكون الشيء
الذي له يصح ان يوصف بالنهاية موجودا اذ لا يكون النهاية حاصلة وبالحار
لا يكون سلوكه معدورا كالطريق بين السماء والارض لما بعد ذلك فيه
شيئا للمعبر بالمعروف السابغ في شأني لم يعاد احسبوا
بوجوه فاشتهاه الفطرة بالمناع انهما البعاد الى حد كما يشهد
بامتناع حصول الجسم الواحد في زمان واحد في مكان واحد في الواقع
على طرف العالم ان لا يمكن مد البعد الى خارج فهناك جسم مانع وان لم يكن مانع
نصف البعد من ما سعة كل البعد خارج ^{العالم} بعد مقدار ج لو كان له العالم
فالقدر ازدياد ما عليه لانه وانقص كل جزء اكر او اصغر في ارج العالم ايجاد
مقدرة فابل للزيادة والنقصان فهنا ما مقدار يراود وان مقدار يرك
الجسم حقيقة كلية ومنع ان يكون نوعها في شخص في مقوله على كمين من جرات
كل غير مناهية وليس بعضها بالمكان وان من بعض واجب الوجود عام
العصر فلا يمنع مستقي قاحقة من الوجود والجواب عن الاول منع
شهادة الفطرة بذلك وعن الثاني امتناع مد البعد الى خارج العالم
لما لا بل لحد سطر وهو المكان عن ج انه محذور في حاصل في
الوجود وعن ج انه وان لم يكن هناك من جهة الجسم في لعل هناك مانع
من جهة اخر كقاز الصورة الفلكية قد مضى ان يكون نوعها في شخصها

تنبه عليه قبل فاما ان الجسم لا يتحرك في الصغر الى حاد بل يوجد ما هو اصغر منه
فلكل حاد انتهى في العظم الى حاد يمكن ان لا يوجد اعظم منه فقال الشيخ
هذا صحيح من وجه فانا اذا نصيفنا جسما مناها صام بفصل من احدها شيئا
فتسا الى غير النهاية ونضم كل ذلك الى الحاد فلا يبلغ المراد عليه الى حد
جمله المقننوم اوله وباطل من وجه وهو ان يصل الجسم الى كل حاد من المهور
العظم فان ذلك محتجج وليس كذلك فيصغر فانه لا يحتاج الى شيء خارج عن
المقننوم والزائدة قد يحتاج اليه وذلك انما بالصمام مائة الله سكر
المواد غير مناهية او يتخلل في توقف فتكون الحيازة غير مناهية وكلاهما
بالحل احتجوا على مناع ما هي الى بعد بوجوه فاهو اقواها ان وجود
ابعاد غير مناهية يمنع من الحركة المستمرة لانا اذا فرضنا له خرج من كذا
خط متناه مواز بالخط غير مناه فاذا انحركت الكره حتى تقال الخط المتناه
من موارثه كذا الخط الى سائمة فلا بد وان يوجد في كل نقطة من الخط
المسامة وذلك محال لانه لا نقطة في الخط الغير المتناهية الى ويكون هناك
نقطتين كونا المسامة معها فلا المسامة معها لان المسامة مع النقطة
العوامة يحصل بميل اقل والمبيل القليل قبل الكسر وهذه الحجة مبتدئة على نفى
الجبر فانه بقدر وجود الجبر لم يصل الزاوية انقسامات غير مناهية
فلا يحصل المسامة بانقسام الزاوية الى جمع نقطة معينة ولا يمكن ان يقال
في الخط الغير المتناهية الى والمسامة معها مسبوقه بالمسامة مع نقطة اخرى
ثم ان نفى الجبر وانقسام الزاوية الى غير النهاية يقتضي عدم مناهية الابعاد

لانه اذا انقسمت الزاوية الى غير النهاية حركه الاربعة امكن فرض نقطة يكون
المسامة معها مسبوقه بالمسامة مع نقطة اخرى الى غير نهاية
لو كانت الابعاد غير مناهية امكن فرض امتداد بين غير مناهيتين مبداه
واحد وسبعا اذ ان من الطرفين الى اخر على هبة ساقى مثلث وفرض الابعاد بينهما
بما لا يتعدى واحد وليكن البعد الاول منها دراعا والثاني برمد عليه
والثالث على الثاني عشر وهكذا الى غير النهاية فكل زيادة مع المراد عليه
يوجد في بعد له فاذا هناك الابعاد غير مناهية وزادات غير مناهية فكل
واحدة من تلك الزادات ان لم يكن موجوده في بعد منها كل زيادة غير موجوده
في بعد فلا يكون بعده بعد اخر والمكانت تلك الزائدة موجودة فمنه وان
كان كل واحد من تلك الزادات موجودا في بعد منها كل بعد يستلزم على ذلك
الزادات يا سرها لكن كل بعد طرفان يكون ما بينهما محصورا بين
حاصرين وانه محال اذا بطل هذا القسم تعين الاول لزم منه انقطاع
الامتدادين لمغروضين غير مناهيين انه محال هذه الحجة اسخفت من ان يعجز
عليها ح كواحد بعد غير مناهية امكن ان ينقسم ذلك البعد الى اقسام متساوية
ويعرض في طرفه ويطع من ذلك الطرف اقسام ولان عشرة ويطبق الاول
من الزايد على الحاد في الثاني عشر وهكذا فان لم يطبق من الطرفين
الى اخر تفاوت كان الزايد مثل الناقص وان ظهر انقطاع الناقص وبناهي
والزايد زايده عليه بمقدار مناهية والزايد على المتناهية بمقدار مناهية
فالاعدان منها ههنا لكنها فرضا غير مناهية هذا خلف قال الختام

على هذا شك لا يمكن حله وهو انه يجوز ان ينطق الناقص على الزايد مبتدئ
الى غير نهاية ولا يظهر في الناقص انقطاع مع ان الناقص على نقصان الزايد على
زيادته وهذا لا شك حاله جواب عنهم انه سرطواني وجوب التمام ان
يكون من الحاد بربط طبيعي كما في العداد والمعادلة ووضعي كما في البعد والزيادة
تكون تلك الحركة حادثة بالفعول مع الابدان بقض برهان التطبيق بالمتك
المعارف وبالحركات الماضية فان احاد النفوس على تربط من فنها والحركات
لوجودها والتقسيد لرفع النقض لا يوجد حكم البرهان والبرهان الصحيح
لنقضه ان كبر ان الناس في علم برهان لا يطبق مطلقا ونشأ منه
اشكال اول قالوا النفوس الناطقة لا تنقضي لانها لو كانت
الحاصل الى اعداد غير متناه لكونها ابدان غير متناه وبطلان التناهي
والناس في اطل من كل ما يحتمل الزيادة والنقصان فهو متناه وفقا للنفوس
محال للناس في الحركات الماضية متناهية لان النفوس متناهية لاحتلالها
الزمان والنقصان فلا بد ان متناهية ويلزم من متناهية الابدان متناهية الحركات
وانما يلزم من متناهية النفوس متناهية الابدان لا متناهية التناهي التام **لزم**
التناهي لانه لا بد ان غير متناهية فلزم التناهي للزوم بقاء النفوس كل
ذلك نشأ من هذه المصداق وهي ان كل ما يحتمل الزيادة والنقصان فهو متناه
قال المام في اشتراط السرطاني المذكورين لا مكان التطبيق
لانه يمكن ان يكون من اطل من اطل الناقص جزء في حاد جرم من اطل الزايد
فانه اذا امكن لم يظهر انقطاع الناقص وانما يمنع ذلك في الاجسام مثلا فانه

اذا اطلق جزء من جسم على جزء من آخر امتنع في تلك الحالة ان يابس كرك
الجزء من الجسم الناقص لجزء اخر من الجسم بل يكون ذلك جزء
محمود من الناقص اذ لا يبقى فيه ما سطفت على الزايد فاما التي لا يكون
المتطابق فاما الكثير التي لا يمكن له تطابق فذلك لانه لم يكن من الجزء
من حاد الجسم من الجزء من الجزء من الجسم فاما انما اذا فرضت كل من العقل
فهو محال لان العقل لا يور على استحضارها لانها لم على التفصيل واما
بيان اشتراط الوجود فلما سياتي بعد هذا التام في الالهاية يقال
على الامور الماضية معنى السلب ليس في اعداد متناه ولا يقال معنى العدول
انها موجودة وعلاها غير متناهية وجودها جمل في الخارج وفي الدهر
ايضا لا معنى لعدول مور غير متناهية دفعه ويقال على الامور المستقبلية
بمعنى ان احادها لا يقطع بل ان واحد فرصيته وحده واحدا اخر
هم ان مفهوم الالهاية قيل انه مبداء وهو باطل لانه ليس مفهوم مستقلا
بل هو امر نسبي فلا عقل موجود او حده فامتنع كونه مبداء الغيرة التاسع
ما لم ينشأ من الاجسام لم يمنع حركته الحركة اما الذك في نهاية ولا من جانب
فلا نه لا كالحواشي كان فكيف يمكن بقائه واما الذي في نهاية له من بعض
الجوانب فلا نه لم يمنع من ان ينقل الجوارب منها هي الى الجانب الغير المتناهي
اذ لا فراغ فيه ولمنع من ان ينقل من الجانب الغير المتناهي الى الجانب المتناهي
لانه ان لم يكن من ذلك الحارر شيئا فلم ينقل بل اراد حجة وازاحل به
شيء كان متناهية ولا من حركته لا يكون متناهية لان الحركة الطبيعية يطلب
اسما معينا محدودا ولا مالا حرام

لمسه استعماله الى المحذور واذا لم يكن طبعه لا يكون ايضا قربة فيسره بها على
 خلاف الطبع العا سرفعل الجسم الغير المتناهي بحركته في زمان ما لان
 المصطلح منه ان كان منها صيا ومن سنان حركته من المصطلح ان يصفى عن حركته
 الفاعل فاذا فعل حركته من لغز المتناهي في جبر من المتناهي او في كل محصل
 يكون في زمان ما ان الفعل عن كل الحركه وبزمن ما ان الفعل عن كل جسم لو كان
 فعل الحركه زمان لا زمانين لم يدور ان يكون منها جسمه وحيث ان يكون
 تلك النسبه على نسبه زمان فعل الحركه وفعل الحركه في زمان الفاعل كما
 اعلمه كان فعله اقوى فيكون نسبه زمان في الفعلين نسبه غير المتناهي الى
 المتناهي وان محال فلزم ان لا يكون فعله في زمان وان كان المصطلح ايضا
 غير متناه عاد الكلام في نسبه زمان في فعل الحركه الفاعل في جبر من المصطلح
 ونسبه زمان في زمان الفاعل في ذلك الحركه والحركه المصطلح في زمان
 الجسم الغير المتناهي بحركته في زمان ما في زمان يعلم من هذا ان الفعل الجسم
 الغير المتناهي بحركته في زمان ما في زمان يعلم من هذا ان الفعل الجسم
 ان محاله كما ان عظم الفاعل يوحده في كل يلزم من هذا ان كل الجسم يكون
 فعله او انفعاله في زمان كان متناهي **الح** ان عسر المقدار لا يوجد
 في الخارج عريا عن المادة خلافا لصحاب الخلا **ح** نحو لو وجد المقدار
 عاريا عن المادة كان في ذاته عسا عنها وما كان عسا في ذاته عن شيء استحال
 ان يحتاج اليه فوجب ان يكون كل مقدار مجرد عن المادة هذا خلفه هذا بعينه
 بعض ان لا مجرد الموجود عن المادة ان لا لها من الحصول فيها وبعدها
 بالجسم مع الفصول

فانه مقبوزا به هذا الفصل وقوله غير مقبوز به وقوله اجاب الشيخ رحمه
 بان جميع المتفلا كان جنسها او سطحها او حطا طبعه نوعه نوعه محصل
 خلاف طبعه الجنس فانها في نفسها غير محصله بخلاف ان محصلها فضل في فصل
 وهذا ضعف فان التعريف رد على ان التعريف امسح عن ان يكون ان عسا عن
 شيء ثم يصير محتاجا اليه والطبعه الحركه مستعنيه عن هذا العقل يصير
 محتاجا اليه احصا ح المعاول الى العاقل الجواب الصحيح عنه ان طبعه الجنس
 محتاج الى فصل ما يقتضيه فلا حرم كان محتاجا اليه ابدان محتاج اليه ذاته
 فالجنس محتاج الى فصل ما يقتضيه الى فصل ما يقتضيه اما بعينه جازيب
 المصطلح من جانب الجنس به لهذا الحي من المقدار وان لم يحركه عراوه عن
 المادة في الخارج فانه يجوز عراوه عنه في الوجود الدهني كما ان صور المقدار
 مع الذمول عن المادة ولا فرق بين المقدار الذي هو الجسمي وهو السطح
 والجسم اسم اذا كملنا الى بعد العلم ولا ينفك الى المادة واحوالها
 فالمجمل جسم بعلمه واذا كملنا الجسم المتناهي قبل كملنا نهايه هو السطح
 واذا كملنا السطح ولا نستطيع مع الجسم ونعرضا من عوارض السطح
 كاللون وغيره كان السطح العلم في اذا كملنا السطح منها ما فوق كملنا
 نهايه وهي الخط فاذا نظرنا الى الخط وكملناه منها ما فوق كملنا نهايه
 وهي النقطة فالجسم العلم في اذا كملنا السطح والخط العلم في اذا كملنا
 والفرق بين الجسم العلم في السطح والخط العلم في اذا كملنا السطح والخط العلم في اذا كملنا
 كملنا السطح ان يكون معها المادة ولا يمكن كمل السطح الى شرط ان لا ينفك
 الى الجسم

ولا يحسن الخط الى بشرط ان ينفصل الى السطح ولا البسط الى بشرط ان يلتصق
 الى الخط الثاني عشر من الامور اعراض من ما الجسم العلوي فلا ينفصل
 دون الجوهر في طبعه نوعه من صف الجسم مساو في الماهية كماله ومخالف في المقدار
 واما عرضية العلم فثبت على ان وجودها وابتداء قوم محضين بوجودها
 انما هي باقية لغرضها ونهاية هي سر السعي الشئ وكان علمه لو كان
 السطح موجودا كان محييا او قايما بالمخبر كان مقسما في الجهات العلم
 لان لقيام بالمفاهيم بغير انقسامه وكذا الخط والنقطة لو كانت عرضا فان
 كان محييا عرضا عاد الكلام فيه وابتداءه الى اخره الى الجسم فيكون مقسما وانه محال
 وجواب الاول ان نهاية الشئ ما به لا يلزم منه كونه علما وجواب الثاني
 انه انما يلزم من انقسام المحال انقسام الحال اذا كان ذلك الحال سارا في المحل
 واما في وجود السطح ان الجسم متماثلا تماما لا امتناع التداخل
 بل بسطوحها وبما بين الموجود من غير من محال قد وصل الى الجسم المتصل
 اذا فصل حدث السطح بغير كونه وجودا ومنع الامام ذلك بالحدث
 رفق الى اتصال هو امر علمي منه نظروا اذا ثبت وجود السطح بغير وجود الخط
 والنقطة واذا ثبت وجود هذه الامور بدت عرضيتها لا نظرا واول مع
 تقار الجسمين محالها فابلد اصبحت قاعا وقد بطاها كان كل واحد
 منها من السطح وحدث لكل سطح آخر غير الاولين واذا فرقت من اخرى بطل
 السطح الذي كان لكل واحد حدث سطح آخران مع ان حقيقة الجسم وطبيعته باقية
 واذا عرفت عرضية الباقية فان قيل ما من الجسمين بسطحين متماثلين السطح

له جسمين الى طول وعرض فقد قتل في جهة جسميهما ان كان بكنهها لا تداخل
 ان يقعا وان علما او علم احدهما فلم يتلاقى سطحيهما وان تلاقى سطحيهما بعد
 انقسم كل منهما او احدهما في جهة جسمه وانما محال وهذا بعينه هو الذي صح به
 السطح في غنى الجبر فان الحريش اذا تلاقى فان تلاقى فكليةها تداخلها وان تلاقى
 في بكنهها بعد انقسم احدهما ولم يفرق بينهما بان الجبر اجزاء هو وداخلها سفي
 ارداد الحجم بارد بادها والسطوح اعراض لا يلزم من تداخلها ذلك لان لزوم
 محال محض هناك لا يمكن الامكان ههنا كحوار لزوم محال اخر من تداخل السطحين
 وانه لم يلزم فانهم اتفقوا على ان لا فلاك متماثله بسطوحها وانما هي حركات
 فلو تداخلت سطوحها فادخلت كل احدها الى جهة وحرك الى اخره الى جهة اخرى
 وسطح كل منهما لم يلزم له فيلزم ان يكون السطحان المتداخلان متحركين
 الى جهة من مختلفين ههنا حركه جسميهما وهو محال غير معقول ايضا اذا
 اذا تداخل كان كل واحد من السطحين عارضا لكل واحد من الجسمين فلم يكن
 احدهما يكونه سطحيا لحدها اولى من اخر فيكون لكل واحد من الجسمين سطحان
 وهو محال ايضا التداخل غير التماس فان اتسع نصرا امتناع تداخل
 البعدين لما سبق في مسألة الخلا واذا امتنع تداخل البعدين لم ان يكون لهما
 بالحرية ولزم انقسام السطوح في جهة التلاقى وانه محال صلت امتناع ما ليس
 بسطحيهما من الجسمين عند التماسهما ان كل جسم من اجزاء من اجزاء من اجزاء
 اولى ما سوي الثاني باطل للعلم الضروري بان كل جسم من اجزاء من اجزاء من اجزاء
 من اجزاء فلا ما بسطحيها بل بكنهها فراغ عنها وانما هي حركه حركه من اجزاء من اجزاء من اجزاء
 المتماثلين ان ينفصل احدهما فلا بد

وان انقسم احدها كان التماسا للحركتين من انهما خروا ايضا يعود الكلام
في الجهر المقرب فان قلت الجسم لا يحركه بال فعل فلما لم يعرض عارض من
المهايمه وعبر عما فاما عند ذلك فالجهر حاصل بال فعل عندهم فالجواب عن الاول
ان المعنى من ان الجسمين بسطهما حصولهما في غير موضع لا يحل انهما بسطهما
البعيدان اللذان هما ساها الخالين منهما فاما ما رايان بكلمة بسطهما على سبيل
التلاخل فان لم يعاد لم يمنع عليهما التلاخل ولا جهر لتلك السطوح في جهته الجسم
ولم يقال هذا ان صح كان جوابا عما تسكن الشيخ في معنى الجهر لانه نقول
فان الجهر ان كان له نهاية هي سطحه كان ينقسم فان لم ينقسم بوجه ما استحال
ان يكون له نهاية من تلك الجواهر في معنى الجهر فاعترف بالانقسام وعن
الثاني ان الجسم لا جهر له بالفعل الجهر الذي يحصل بالفعل عند اختلاف الاعراض
له يحصل على وجهه لا ينقسم بوجه ما بل كيف فرضه قدر له جهر فهو مقتضى هذا
ما عندك في هذا الموضع المتشاكل من كل زعمه غير هذا ما يقتضيه الحق
كما في هذا المشكورا بدس السطح له اعباء لونه قوله لا يفرض
بعد من معاطن على زاوية قائمه وانما عرض هذا العرض لانه نهاية الجسم القابل
للعرض ان يعاد بغيره وما كان نهايه لمسه كان قابلا للعرض بعد من فهو هذا
من المضاف الذي يكون مقدارا ولم اعباء انه يمكن ان يحل في عرض من السطوح في
القدرا والمساحه وهو هذا الاعتبار من السطح لا جهر لها والى كان لنهايه
احد الجهرين فاقال لسطحه نرسم حركتها الخط والخط السطح والسطح الجسم
فهو للنهيم فان لم يقطعه انما يتحرك في شئ او على شئ فيكون ذلك وجودا في
الحركه

ولما اجماع السطح محال لانه اذا اجمعت نقطته في الواسطه ان لقطه الطرف
بكتفه تداخلت والى حركته ح رسم او فليدرس السطح بانها شئ لا جهر له
وهذا ليس رسم بل رايان تتميزها عن سائر المقادير فان لبارس والوحده لا جهر
له فالرسم الجهر ان يقال لنقطه شئ (ووضع له حركه) لها حتى يخرج عنه العاري
تعالى والوحده ادله وضع له رسم ايضا بانها بها الخط الفصل
المالك في المكان كالحادث الاول المفهوم عند الجمهور من ان المكان لا امر صحيح
للجسم ان ينقل عنه واليه وان يسكن فيه احسب الماكرون لوجوه بوجوه
فان لو كان موجودا فان كان جوهر او جسما كان له مكان فاما كان مكانا غير
نهام وان كان جوهر او غير جسم امنع حصول الجسم فيه لانه اليه اشكال
امنع حصوله فيها منع اليه المساو وان كان عرضا فاما لما كان كان
مستقلا باسقاله مستقلا عنه واليه وله ان يمكنه والى يكون في المكان الذي
فيه المكان وان كان عرضا فاما لما يمكنه فان كان كذلك غير محتمل كان مكانا
ولزم الدور او التسلسل فان لم يكن متحركا لم يكن اليه اشارت ان المكان
حاج اليه حركه الجسم فكذلك يحتاج اليه حركه الخط والسطح والنقطه
ان يكون لهذه الامور مكان وان محال ذلك لان المكان يجب ان يكون مساويا للمكان
وهو السطح الباطن من الجسم الحاوي للسطح الظاهر من الجسم المحرك
والى لازم ان يكون كل حركه موضع بل ان كان يكون له وضع واجب
السا في ان المكان الذي يفضله حركه هي الحركه بالذات والسطح والخط والسطح حركتها
لها بالعرض بل ان وجود المكان ان يقال الجسم وجود وهو لغيره من سائر
وهو المكان

تتألف من اجسام اجسام اخرى حيث كان الاول هو المكان
سبح ان الغوى تحت معلوم بالضرورة وانه يوجب وجود المكان الاول
يقال العلم بوجود المكان ضروري ان هذه الوجودات نحوها غير شاكوك ارد
عليها الثاني ما هي المكان فيكون الجسم هو صورة ومثل الصورة
او مكانه اقطار الممكن وقدر هو سطح جسم كان جارا او محبوا وقدر
هو السطح الباطن من الجسم الكاوي للسطح الظاهر من الجسم المحور هو مذهب
ارسطو احس الاول بان المكان يتعاقب عليه امور هي الممكنات
والهولى معارف عليها الصور في المكان احس الثاني بان المكان محدود
وحاصره الصور كذا كذا في المكان فمما من الموحس في الشكل الثاني
ويدل على ان المكان يطلو بترك الحركة والهولى الصور لا يتركه
ولا يطلو بان احس اصحاب افلاطون على ان المكان هو البعد انا ادرهما
خروج الما من الامور و عدم دخول الهوا في ما يعلم ان من طرفي الامور
بحد او هو المكان فيكون الجسم في مكان ليس سطح بل حجم فيجب ان
يكون مساويا له لكن الممكن جسم ذو ابعاد يملك مكانا ابعاده
ح لو كان المكان هو السطح لكان الظاهر الواف في الهواء والحجج الواف
في الماء اذا كان الهواء والما يحترقان عليها فيكون ليدل كانهما ليسا
وليس هناك ما تعرض لكونها في البعد فالمكان هو البعد في ان المكان
نحس ان لا يحرك في الزوال السطح ليس كذلك لو كان المكان هو السطح
لم يكن له جوار الجسم مكان في النار فيحركها بطرق كلها كما وممكن



ان يكون السطح مطاوعا لكتبتها والحوادث عن الاول ان ذلك التوهم محال فلا بد
منه ما يجب ان يكون صحيحا وعن ان الجسم يعني جسمه ان يحيط به جسم
اخر من ان يحيط به كذا جراه مكان دعوى فاذ كان كذا صادرا على المعلوم وعرض
انه ان عني الساكنون علم يدل على نسبة الجسم الى المور الثانيه مما بهد الامور
سواء كان في ان عني جسم الى استقرار في مكان واحد في غير ساكنين في مكان
ما لم يطاوعوا هذا لم يتم البرهان وعن ان المكان لا يحرك بداته واما ما يعرض
فله وعن ان المكان لا يكون كذا جراه من اجزاء الجسم مكان على حده بل الواحد
لكلمة الجسم مكان وعن و ما يعرض من هذا يدل على ان المكان ليس هو البعد
لو كان بعدا ولم يكن بعدا اخر فاذا حصل الجسم فيه فان بقي البعدان هو
ما احاط به اصحاب البعد لزم اجتماع المتكافئين ما هو ذلك لمنع من عوارض
لها ومن اعتبارها في الماهية والعوارض ان يرفع الى يدسه وان يصفها او
لم يبق احدها فله علم المكان والممكن او عدم احدها الثاني بان علم ان
الجسم ممتلئ من الداخل هو ان لا ينفذ كل واحد منها في جرح من
الخر و اذا امتنع التداخل وجب تقاطع كل واحد منها في جرح من الخرد
اما ان يكون الما له دلالة حصول في الحيز والجهة والذكر له دلالة ذلك هو المقدار
الهولى في الصور ولا ينافي عرض انما الهولى فلا ينافي في حد اهر في حيز
عن الوضع والحيز واما الصور فلا ان الجسم قد يحل في شغل حيزا ليس
وقد يكافئ في حاله حيزا مع صورته الجسم كالحا فاعلمنا بان الصور
في حداتها غير متاعلم للحيز واما ساير العوارض فظاهر انها لا تسجل
الحيز



فاما اذا كان فيه هوار يكتفي بمصادمته اياه في ابطال الميل القوي والعايد
 بالجلد من سفل الماء من ان لا يرضوا لسماء وبقا له ما من صاحب للمعتد في
 بصعق له والى نه لا يلزم من كون المواضع متشابهة ان لا يسكن في واحد
 منها بل اذا اتفق حصول الجسم فيه وفي موضع اخر فهو منها بطبعه
 فان كل واحد من احرار الارض ملائمة حسب نوعه من كونه الارض
 وهذا فيه نظرو الذين يقولون ان ما ذكره من سفل الماء بالفساد المعلوم هو
 السعد المجرد عن المادة الذي يحصره الاجسام من حوائطه ومن المعلوم ان كل
 جسم مكانا يقتضيه بالبطبع فلو وجد جسم في خلا هذا اثناء من منع ان
 يسكن فيه بل لا بد وان يحرك الى الجائز الذي يقتضيه ذلك الجسم وان كان
 له مكانا بالبطبع في ذلك الجائز كان بالبطبع احد الجوانب فلا بد وان يحرك اليه
 فالما يحرك الى ان يصل بمجر الماء او كونه الارض يحرك الى ان يصل بحيز
 الارض او مكانتها ويقل عنه على التالى بان ما ذكره انما يلزم لو لم يصح الحركه
 لذاتها زمانا فاما اذا اصبحت الحركه لذاتها زمانا كان في الحركه في الملا
 الثاني ايضا لم يصح الحركه زمانا واصفيا العاين ما باقلا يكون
 زمانا الحركه مع العاين فهو مع العاين زمانا الحركه الحلا من الزمان الذي
 يصح الحركه لذاتها زمانا الحركه الملائمة للزمن زمانا الحركه زمانا
 يصح المعاوقة السطح اعتد على هذا وكفى سببه عليه مع انه ادعى ان
 الحركه في الجلاء يحل ان يكون زمانا مع انه ليس فيه معاوق لو سلم السطح
 ان الزمان لا يكون له سبب المعاوقة كان عاكوا الحركه في الجلاء في زمان

ولم معاوق طاهر الفادست ضعف هذه الوجوه واما الوجوه الاولى في
 كون الجلاء اسرا على ما فهو مقتوصا فوق العالم فانه يمكن فيه فرض بعد اقل
 او اكثر من تعلم مع اعراف الخصم بانه علمي وقد اجيب عنه بان ما ذكره من
 البعد عن الجلاء من الاجسام ممكن لو سلم انه في الجلاء من العالم يمكن ذلك في
 هذا الجواب نظر فان القابل للجلاء يعرف من الجلاء المبتدئ من طرف جسم
 الى طرف جسم اخر ولو الى طرف جسم اخر ومن المعلوم انه يمكن ان ياخذ من
 هذا الطرف خلاصه للذراع مع قطع المطر عن الطرف الاخر اذا كان بعدا
 بالف ذراع وان اقل منه ما مع الاول والآخر فلا يمكن ان ياخذ من طرف
 العالم خلاصه ذراعا واقلوا اكثر ومنع ان كان ذلك كاسره واذا امتد ذلك
 لم يكن هذا القدر بما تقتضيه وجود المادة على ان الخصم لا يحتاج الى
 ادعاء ان كان ان كان ذلك في العالم بل كونه ان يكون له فرق عندك من الممر
 فلم قلتم ان هذا القدر يكفي في امتضاء الماء ولا بد من ابدل بخصر الجلاء
 المتنازع فيه واما الوجه الثاني فهو مني على قول الزيادة والنقصان
 على ما هو في الجلاء من معرفه ضعف ما ذكره من الجلاء مني على اربع اضوا
 المشتك كل السطح للماء وفيه ايضا على القول بالعلامات الباقية للخلا
 فاذا كان اسفل ما صوب لا يقر فيه صدقه وعلى ما ذكره فاداهم راسه
 لم ينزل الماء واذا فتح برن قويا ذلك الجلاء من سطوح الاجسام فان
 لو كان ذلك الجلاء كونه لما وصح ولا الماء اذا لم يصح راسه في النار وكان الثبوت
 راسه لما نزل الزئبق في النار في النار في النار ولما وجد برن
 الماء اذا كان في النار



قلنا اما الاول فلان النقص الواسع يحتمل ان يصعد من بعض حوائها هوار الى
الماء وينزل من بعض جوانبه الماء والبرق فاما ان ياتوا بغير طبعه على ما افهم
المجاور من الهواء حتى يحرك الى مكان اخر فان لم يقع على ذلك خرج من بعض احي القشر
ودخل الهواء من بعض ان لم يمكن ذلك لم ينزل كالما واما كالحل الحوار وارادوا
اما دحهم فانما يكون لسبب لعل وقوف الماء اسهل من تخلخل الهواء في السطح
اذا غمس طرفها في الماء ومصر طرفه الاخر فان الماء يصعد فيها عند خروج
الهوار لوجوب تلازم سطوح الجسم وكذا كارتفاع اللحم في المحج عند مص
الحجام اسونها وانما لم يرتفع الحار عند مص المحج اما لانه فها سنها ما قد دخل
فيها الهواء واما لانه ان لم يكن ذلك لاراد الهواء المخصوص حكاها اجمع
المحج اذا دخل اس اسويه في قاروره واحكم سدا مائنها فان اسويه
اذا اخرجت عنها انكسرت القارورة الى داخل وان دخلت فيها انكسرت
الى خارج الساعات والساعات عند نزول الماء في الهواء وغيره من علامات اسباب
الحلاء وفي هذه العلامات يجوز ان يكون هناك سبب غير اسباب الحلاء وان يكون
في الحلاء قوة خادثة للاجسام كازعم محمد بن كريا الحلاء من الجسمين سر الطاهر
ولحسن من ان يصير ربه ملاء وبالجملة فانه احتمال وامسا القائلون
بالحلاء فرغم بعض من ان الحلاء هواء صرف اذ لا يحسن وهو باطل بالحسن بالماف
في الدق المصوح وقيل ان طاركا لطله حلاء محجيا بوجهه قالو كان العالم ملاء
لم يستعد انركم على الجسم لانه اذا اسفل الى مكان الجسم الحاصل فيه ان هي فيه
بداخلا وان اسفل الى مكان اخر غير مكان المساقعة اذ الكلام في اسفل الجسم اخر

فيلزم بدافع الجسم من حركة بقه واحده وانه معلوم البطلان للصورة
وان ينقل الى مكان المستقل لزم الدوران يقال كل في احدا الى مكان اخر وهو
على خلوه والمام منع لزوم الدوران قال لانه ان غلبت كونه حركة كل واحد منها
سببا لحركة الاخر فهو ممنوع وان غلبت من ان حركة كل واحد منها سببا لحركة الاخر
فلا روية اذ حركة الحام مع حركة الاصبع وصفت مستعص عن الباطل فيه
ان الجسم يحلل في عظم حجمه وان يدخلها اخر انه شيء وهو ان ينزل من اجرام
خلا واذا كانت كاشفة لوجهها الى جوارها الى خبايا الحاليه ح النامي يحولنفود
شيء فيه ولم ينفذ الشيء الملائمة من الحلاء ان الجسم لا يحل في الاى جسم اخر
نسطحه والتسلسل الى جسم الى غير نهانه فجاز وجود جسم لا يداق سطحه
سطح جسم اخر فجاز الحلاء اذا رفعنا سطحا منطوقا على سطح دفعه فدخل
الهواء الى سطح قبل دخوله الى طرفه فالوسط حال غير مرور الهواء الى طرف
وهذا الرفع ممكن في الحقيقة كما في الحسن لانه لو ارفع بعض اجزاء قبل البعض
لزم التفكك وهو محال لانه ابطال الحكم الحار فان قالوا لو حرك بعض اجزاء الرجال
مع كون البعض لزم تفككه وينع سطح الجسم فيه بوجهه كسب الجسمين
اجزاء لا يحرك فلا بد من سطح الجسم فيه وان كان صغيرا وفيه المطاوب
القول في العلامات فاذا كانت قارورة في الماء لم يدخل فيها ماء
واذا امتصت مضاسدا وضع راسها بالاصبع ضا وسفاهم كسب فيه واريد
الاصبع عنها دطرا انه علام الحلو بعد المص من الرق الملو من الهواء
المصنوع من الراس يمكن ان يقال لانه لو لم يملأ الحلو في الرق بدافع جسم

ح الذن لا يسي با فاذا جعل في زو الرق مع الشراب سيمها الذن انه علام
 حلو الشراب حتى يحصر فيه واحاب السع عن الاول بان الجسم اذا تحرر الرفع
 ما فلامه من الهوار والهوار الى ما فلامه الى ان يتبدل الموح من المبدع
 وما يلبه مصطرا الى ان يصغر حجمه وما يلبه من خله يكون با لعكس فحركات
 بعضا الى ان يصغر الى ان يكثر حجمه وعن الثاني ان الكافة والخلل
 قد يكون خروج الهوار عن اجزاء ودخوله فيها يلبها وقد يكون يصغر الحجم
 وكثير من غير دخول خروج لشي فان المان الواحد يقبل حجم اصغر
 واكبر وعن ح انه لو كان التمول في الجسم في الخلا ما ارداد الحجم
 به بل هو هذا اخله جسم من اجزاء النافى بعد احدا التماس عن الاخر وعن
 ح انه كذا ان يلقاه سطح جسم اخر حيث هناك جسم فلا جرم لا يثبت
 في الغلك الى اعل الا من سطح السفلى وعن قال الامام هو مشكل في سيطر
 الحق فيه وعن القادر وله ان ذلك لخلل الهوار فيها بالمصوب كانه
 بالكب وعن المسئلة ان الهوار يخرج من مسام الرق حتى مع المسئلة
 الذن ان التفاوت قد لا يظهر في الجسم مع كفه فسر قال محمد بن كريمة
 الماء اما بحسب السرافات ونحوها في الزرافات لما في الخلا من القوة
 الحاذية للاجسام وهو باطل لان الخلا مسام للاخر فليكن الحد
 من جانب اول منه من جانب فيه نظر فان ذلك قد يكون له خلاف الاجسام
 في المصادد للحد ايضا الماء الذي يشق حلال الهوار في الحار
 من فان كان يقل الماء تغلب حد الهوار كان الماء لا يحد الى الهوار
 المكسوة في الماء بعد المص

لنقل المانع ان حد البعد اصعب من مساكنه وقيل ان في الخلافة
 دافعة للاجسام الى فوق فان الجسم اذا تخلخل صار اخف لكنه مدافعة
 الهوار فيه والخفة يوجب الحركة الى فوق وهو باطل لان الخلا الحركة
 لا جسم لا يجوز ان يكون ما في داخله من الخلا فانه ان لم يكن سمي من اجزاء الجسم
 لم يكن محركا لثمة لا ان يكون المركب واسطة حركته حراة وان كان محرك
 اجزاء الجسم وليس كذلك واحد من تلك الاجزاء خلو محرك الاجزاء محرك
 الكا فمحرك الجسم غير الخلا ولا يجوز ان يكون خلا خارج عنه محبته فان
 الخلا المحبطة بالجسم الكبير لا تحركه الى فوق فاذا كان الجسم منضبطا
 ان يحرك من اجزاء خلاه وذلك ليسا على بعض حراة عن بعض الى حزم
 لكنه محال لقائه احراء السيطر وامتناع خلد المباداة بعد خلا مع
 والوجه غير جهة الفصل الرابع في محقق المكان والجها
 قال الشيخ حاصه المكان ان يكون الجسم فيه وان لا يسمع معه غيره وان
 يصل المستقلات وان يشارك بالحركة فالمكان ان هو السطح الى كون
 هذه الصفات لا يوجد له قوة فالفلك الى اعل الى مكانه ويصل الى مكان
 الى المكان هو السطح حاويا كان ومحو بالان الفلك محركا وكل محرك
 له مكان فالفلك الى اعل مكانه لا واسطة مكانه الى سطح الحاوي الى سطح
 المحور وجوابه منع الكبير فان المتحرك بالحركة المكان له مكان وحركة الفلك
 الى اعل صعبه ولو عن المكان الى السطح صار النزاع لخطبه الى مكان
 الجسم قد يكون سطحا واحدا للفلك وقد يكون اكثر كالماء المحيط به الار

وقد يكون بعضه متحركاً وبعضه ساكناً كالجزء الموضوع على الأرض والما فوق
عليه وقد يكون المحيط متحركاً والمحاط به ساكناً كالغلاف للأرض وقد يكون كل
منهما متحركاً مختلفي الحركة لكثير من السمويات **الثاني** في الجهات
وهي ستة في المشهور اعتبره الخاص من البعد الثلاثة التي لكل جسم فان لكل
منها طرفين في اعتبارها من الجهات فان للجهة علوي وما يليه من
وجهه سفلي فلهما وجهان مميزين بسيار بليان منته ويسان وجهه فلام
ما خلفه بليان فالقدام ما اليه حركته وهناك حاسة البصار والخلف ما يقابل
وهذه الجهات ثمانية في النسبة في الجسم وانما تسمى بالسموات والارض
في النسبة لانها جارية في القوى والقدام عن الخلف لانه جانب الذي اليه
حركته والعلو عن السفل فلهما خلف والطبع وقد كلفنا لغيره كما سبق وضعه
من الأرض وكل جانب من الأرض من سفله وما يقابل علوه ثم ان لكل من هذه
السموات طرفاً فالارض حال كونها في صحتها الطبعي ان اعتبارها بعد من مركزها
الى محيطها كان لها جهتان المحيط والمركز لكن المركز نقطة هو هو مة وجود
لها بالاعمال مقابل المركز من المحيط ايضا نقطة موجودة بالقوة فلا يكون
لها جهتان بل بالقوة وان اعتبر في الجهة ما يلي الأرض والسموات ليس لها العلو
وهو سطحها فانه ياتي السماء لكنه لا سعة في جهة العلو بالفعل الوجود قائم
على الافق فعند ذلك سعة في نقطة بالفعل ونقطتها بالفعل في الزمان بالقوة
لا سعة في الزمان بالمحاذات المسماة وما يسميها قال في الأرض علو لانه لو لم
يوجد لها السماء كان لها علو والعلو عليه بالقاس الى السفل فلها سفل

كسفل الأرض

في الجواهر
في الجواهر
في الجواهر

لكن السفل لا سعة في الوجود قائم على الأرض محل لها اتفاقاً فيلزم ان
سعة العلو وجود السماء وان لم سعة في هذا خلف لما نقول العلو الحقيقي
ما يلي جهة السماء وانما غير مقول بالقاس الى السفل لا العلو الذي يقال
بقاس الى السفل فلا خلاف وما ذكرناه لاعتبار الكون واما المصطلحات
فكل خط جهات وليس سطح اربع اركان في جهات في نهايات خطوط اربع
وقد يكون من جهات اذا فرضت خطوط بين اياه اربع وللمساحة
وهكذا في الدارين للجهة بالفعل بالقوة لها جهات في نهايات كل نقطة
الى مقابلها واما الجهات الحقيقية التي على سطحها فليس في موقع اسفل
المصدر ان يعان مقصوداً من انما شاء ومنع اتصاله بالمعلوم بهما
واوردت في هذا الحركة من السواد الى السواد في الحركة المتحركة
اليه غير موجود واجاب عنه بان كل مقصود يحصل ما اليه الحركة والمنفصل
بمقصد الوصول اليه لا بفصل يحصل حوون واذا كانت الجهة من وجود
وانها ليست مجردة عن الوضع والامتنع الحركة والاشارة وانها غير
المنقسم في اصلها احد الحركة وانما كان لو كانت منقسمه فادخل
المتحرك الى صفها فان وصفها بالجهة دون ما وراه وان تحرك فان تحرك
عن الجهة فالجهة ذلك وان تحرك في الجهة متاوراه فاعلم ان الجهة امر موجود غير
منقسم **الرابع** في محدد الجهة ان محدد جهة جسم واحد محدد
غاية القرب منه باحاطة وغاية البعد عنه بمركزه ولا يجوز ان يكون غير
جسم لا منافع الحركة والسموات اليه ولا يكون جسم واحد اعلى محيط

كسفل الأرض

أدخل بعض من المحرم واحد وهو غايه القرب منه ولو ان يكون أكبر من حجم واحد
 محيط بعضه بعض من المحيط كما في تحديد الجهات في القرب والبعده من كان
 داخله خلا او ملأ ببعضه محيطا ببعض اوله يكن وكان حشو حشو او ملأ
 بخور ان يكون اكثر من واحد محيطا ببعضه بعض من الجهات كما في بعضه بالنوع
 بعدد جهات محله فان كان محله فان كان اكثر من جهات
 كانت الجهات متعدده كمستلعدا وان كانا اللسان فلا بد من اعتبار وضع
 خاص لهما في كل جهة من الجهات لعلها لا تكون في جهة واحدة من الجهات
 فلو لم يصير وضع خاص لهما لغيرت الجهة الاخرى كما يقال جبريل الجسمين
 عن الهمزة فلا بد من وضع خاص لهما فالمتحرك الى اطرهما ان طرقتا معا يعينه
 كان في كل الحالتين متصلا في نفسه عن سائر الجوانب فيكون هو المطاوع كان في كل
 الجسم هناك او لم يكن فلا يكون لكل الجسم محدد اهل داخله وان كان يطلب ان
 جانيه كان منه وجب ان يكون جميع الجوانب متساوي البعد عن المتحرك عنه
 وذلك ان يكون له بالمحيط وهو متناه غير محيط هذا حلفه فطهر ان الجدار
 جسم واحد محيط وهو المطاوع هذا اخر الكلام في الفصل
 الفصل الرابع في الكيف الحاش الاول المشهور من جسمه انه
 هيئة فان لم يوجد تصور لها تصور خارج عنها وعن حاملها ولا بعض
 جسمه ولم ينسب في احواضها فالاول من جهتها ان يفعل وان يفعل
 والزمان الثاني عن المضاف والزم من ذلك الملك والملك عن الكيف
 والسر الرابع عن الوضع ومنه نظر من وجهه قال الموتر قد يكون باسا ومرت
 في

ولم يزم السات فلا يقع الاحتراز بالهارة عن ان يفعل في ان يقول ان
 يفعل خارجا بالقياس لما في فان تصور لها تصور خارج عن حاملها
 والزمان خارجا بالقياس الثالث فانه بعض جسمه حاملها وهو الحركة ج
 الصوت من الكيف فانه ليس بجوهر ولم يكم متصلا به فاراد ان الزمان
 لم يلقا فانها غير قاررة من سائر المقول في الصوت من الكيف وهو غير
 قارر ادله بوجوه اخرى او المعنى صفة في ان واحد هذا الرسم مساو
 الوحده والنقطة مع انها ليست من الكيف الهمة فان على الجوهر
 والوجود والجوهر غيرهما ومثلهم كثر زعم في التعريف هكذا قال الهمام
 ومنه علم ما الاول فلا ان الجاد والكون في الوجود في ذاته متساوية
 ولم يكن ان السمت الجاد والكون في الوجود في ذاته متساوية
 اجاد محدد وانما الوجود الكا سرح اليمين بدوام الموتر وذلك
 غير النابذ والناشر نعم ان كان الجوهر في موقف على سطره لكان هناك
 احاد ويكو من متساوية بالعدم وذلك النابذ لم يزل للموتر الدائم ولا يكو
 منه كاد احاد ويكو من متساوية واما وجود الموتر بدوام وجود الموتر
 واما قتل لم يكو في كل ان يشر على هذه الصفة ذلك النابذ بدوام
 الموتر واما النابذ في كل ان الشيء الواحد قد يخرج عن الرسم بدوام
 الثالث فهو ويرايد واما السرايع فالوحده والنقطة كجانبين
 في بعض جسمه ومعايلها فان صدر عن احد التقصير واما النابذ في
 بالهيم غير الجوهر من قاله الموتر ان الكيف عرضي هو
 تصور على

ولم يفسد نسبه ولم يفتنم في اجزاء طاملم اقتضاه اوليا خرج بالمر والجر
وبالنا في اعراض التسليم فان تصوراتها موقوف على تصور غيرها واما العلم
والقدرة والشهوة وسائر الاطوار التي لم تنصورها تصور غيرها لكنها
لم يوقف على صور ذلك الغير وبالنسبة لكم والوجود والنقطة فان لكم في
العلم والوحدة والنقطة يقتضيان الالاقية ودخل فيه الصور فان لم
يستطع القارئ حتى يخرج هو وبالسرايع العالم معلوما في تقسيم فان ذلك
لم يقتضه التسليم وان لم هو بواستطاع علم انقسام العلوم تنب
تعرية الصانع العالم لم يترك بل رسم التام اذ لم يتركها بل بالناقص
والرسم والرسم الناقص قد يكون ثانيا مورس عليه وقد يات في امور
وعلى كل تقدير لم يترك بل رسم القصور اعرف من المرسوم وما ذكرناه
من القصور اعرف لم نقولنا الكيف بالكون كما ولا اينا ولم يتا الى سائر
السلوب فانها ايضا امور حتم السان في انقسام الكيف والافعال
ان النواع اربعة المورس الكيفيات المحسوسة فان كانت اسما في المعاني
المطلبة ان كان سبعة الروا كجهر الحجة سميت الفعالية في قائلها الثاني
الكيفيات المحسوسة بل ذات النفس فان كانت اسما في حكمة وان كانت
سبعة الروا كعصب الحليم سميت الثالث استعداد السبل الاكثر
نحو الفاعل سمر في قوه وان كان نحو الفاعل في قوه السرايع الكيفيات
المختصة بالكميات كالمسقامه والمخبا روال الروح والفردي وذكروا
في الحجة وجوها فالاول ان الكيفيات انقسمت الى كميات كالمسقامه

والترتيب والروح والفردي او كانت محسوسة فطاهروا ان لم يكن
واطلا منها فاما ان يكون كالمواستعداد او كالمواضع فان كان له اول فهو
الحال والملكه وان كان الثاني فهو القوه واللاقوه وصعفه ظاهر فان
هو فاما ان يكون مختصا بالكمية ولم محسوسا ولم استعدادا او كالمواضع
لم يلزم ان يكون كالمواضع او كالمواضع لم يلزم ان يكون استعدادا او كالمواضع
السا في الالاقية الكيفية اما ان يكون مختصا بفعال على نحو
التشليم كالمواضع غير حارة او الاستعداد في العنق هو مثال له
كالنقل فان فعله في جسمه التحريك وليس كذلك قلا واما ان يكون على نحو النسبة
فان كان متعلقا بالكم من حيث هو لم فهو مختص بالكميات ان لم يكن متعلقا
فالكم من حيث هو لم يات بطبيعته الجسم من حيث هو طبيعة فهو القوه
واللاقوه وان كان متعلقا بها من حيث هو ذات النفس فهو الحال
والملكه بدسمة قول الشيخ ان كان متعلقا بشعر يار النقل الحليم ليس
من الكيفيات المحسوسة ثم انه عند شروعه في بيان الكيفيات المحسوسة
نصر على انها من الكيفيات المحسوسة وفيه نقض لثالث ان الكيفيات
اما ان يتعلق بوجود النفس فهو الحال والملكه واما ان يتعلق فاما ان
يتعلق بالكمية فهو المختص بالكميات وان يتعلق فاما ان يكون هويتها
انها استعداد او انها فعل فالقول القوه واللاقوه والثاني انفعالها
في الفاعل تال السرايع ان الكيفيات ان فعلت على سبيل التشليم
فهي الفاعليات والارباب في الالاقية بالكميات الجسمانيات هي الحال
والملكه

وزان كانت معلومة ما من جهة كميته ما وهي المحسوسات بالكميات او من حيث طبيعتها
وهي الهوى واللاقوه ولا حتى على ان سائر هذه الوجوه لا يعدل المحصر
القول في الكيفيات المحسوسة وانقسامها حسب اقسام وفه تصور
سعدتها احاث الاول انما سميت هذه الكيفيات بالفعاليات والفعاليات
لما منزل حدها انفعال الحواس عنها قال الامام اما ان يعبر في فعال الحواس عنها
كونه اوليا او لا يعبر فان اعتبرناه وقد نزل السمع على ان النقل الحس
بها احساسا اوليا فلا يكون تارة من هذه النوع وقد نزل على انها منه والاول
في طبيعتها الشخا والنافع منطوقه وان يعبر الاوليه في ذلك خلت
المحسوسات الباسية بالاشكال والحركات فتم وبانها ان صدرتها فابعثت
موادها كالصفه الباعثه لسود المراج الحار المنكلم في اللباد او الى غير ذلك
باجل ذلك انما خرج صفتها ذلك في الحراة الناريه من شأنها ذلك وانما
سمي بالغير الباسية انما لم يقصر موهها الباسية في خاصه هذا النوع قبل ان
يصلح هو ادنا اشبهت انما في المعنى كالحار والبارد كحدا ان غيرهما حارا او باردا
والسود يعبر في العنق هذه الخاصة عرسا لمه لان النقل الحس من هذا النوع
لا وفعلا ان لا حسه ولا في السمع رغم انه لم يثبت لبرها ان في الرطب
يعد غير طبيا ولا يابس يجعل غيره يابس مع انها من هذا النوع الثالث
فيل هذه الكيفيات هي اشكال الاجسام وبطله ان اشكال محسوس
باللمس لان اللون في الحار الحار سكال قد يضاد دون اللون والطعوم
والروائح في الحار حساسه بالاشكال فيكون على اللون فهو غير وسيل

انها نفس الحار مرجح وبطله انه ليس لامرجه غايات في المصاديق
هي متوسطات والكيفيات لها ذلك الفصل الحار في الحواس
وهي الحراة والبرودة والرطوبة والهوى والمطافه والخافه
واللهو وجهه والهشاشه والحماة واللبه والمعلوم الحس
ورما دخل الحشوة الملاصقه واللين الصلابة في هذه القسم الاول في الحراة
والبرودة وهما من اظهر المحسوسات فلا حاجة الى تعريفها وقال
الشيخ في التمهيد في الحراة انها التي يفرق بها الحيلفات وجميع المتساوية
والبرودة هي التي يخرج المتساويات وغير المتساويات وذلك في ظهور
انها كسمة فعلية محركة لما يكون فتم الى فوق لحدتها الحس مع عرض ان
جميع المتساويات و يفرق الحيلفات وحدثت على انما من باب الكيفيات
من باب الوضع لتحليل الكيفيات لصعيل اللطف فاما قال على ان
باب التيف فانه قد تعنى به رقة القوام وهو من باب الكيفيات وقد تعنى
به انما من احوال الجسم كحدتها حرم عرس هو من باب الوضع
هو انما المعاني لم هو احتياج الحراة كحس كح الجسم الحس على انها
من عرس الحراة بعد اللطف والهوى بعد الحيلفات من باب الكيفيات
ومن حيث انها جميع بين المتساويات و يفرق بين المجموعات في هذا
المكان من باب الوضع وهو احتياج الحراة الوحدانية الصاع
وخروج الجسم الحس منها والبنسبة محقق الحراة منها وبانها من
الى المركبة انما يفرق اجزاء الماء بالصعيل في النار اذا اذ انما
هو

فرفق منه ومن ما ليس كذلك ثم يحصل لكل من الحرارة والهواء ما
ما يسهل يصعد معها تكون مجموعها تارة أو أيا يمد الخطب من الحرارة
فيها متساوية بطويات ما به فيها فاذا افرق من الرطوبة اليابس عرض
منه تنشق الحرارة المنخنة وأما الطلق والبول والجديد فالنار قوية
تسببها كحل الكسرة سيما إذا اعتدلت بها ^{تغير} أشغال الكالسيوم
وأما الذهب فأنما يغرق النار من ساطعها شدة النار كما
قال شئ منه إلى التصعد حيث المسائل إلى كذا في حديث
حركة دورية وعلينا أن نول هذا العاقل لفرقة النار وأما عند
التيضق فليس جماله بل حاله في قوامه من النار صفة بالسطر
فان قلت الجمع والتفريق فعلين وليس لنا زقلت
الفعل الأول للنار الحركة إلى فوق لكن أجزاء المركب لما كانت محيطة
به استعدادا للصعود فإن الماء أقل منه من الأرض لجمع كبر
الوقيل في حاله بعد فصار منه اجتماع المتخاضات وافرار
المحركات فلذلك قال أنها كسرة محركة لما تكون فيه إلى فوق في حال
أنها الحمة ثم قال عرض منه أن جميع التخاليفات وسفوف الحركات
ثم استدل أن له ما عاين هذا المعروف فقال قوله كسرة فعلية هي
أنها لو لم تكن ما وقوله محركة هي ما هو في الأرض ما هو الحركة
والحرارة من النار في مكان يكون رافقه صمنا فالأول أن يحرف
فما كان كسرة محركة لما فيه إلى آخره وأعلم أن الحرارة أعرف من هذه
الأمور

فلا يكون في لها في عرض التعريف له لسان من هذه خاصية ساوية لها
لأنها حارة ورسمه معرقان الخاصية الثانية افقاده القوام كما في
النفس البالية وإنما حدث بالحركة والفكر في قبلة السكون فلذلك
لم يسهل حركته ولم يسهل لجأوه وله حرك أيضا لما هو من
معبر الفكر في حديث النار سطحا من لسان فلا يحرك النار حركته بل
يحيي بينهما من حركتها المطر الباقى أسانها فالعصر العليا البرود
علم الحرارة وهو بطلان الجود والسيلا في الكسرة والتفريق
أفعال متعاقبة موزنة فمسمع استناد بعضها إلى امر على أن يمكن
استنادها إلى الجسمية المشتركة وليس استناد الجود إلى الجسمية شرط
عدم الحرارة أو من استناد السيلان إليها بشرط عدم البرود وإنما
أن الجسم من الجسم البارد ما سرع الجسمية ومنع الجسم من البرود ثم إن
الحار والبارد قد يقالان لا يحين حراره وبروده ولما يكون ظهور تلك
الكسرة منه عند ملاقاته بدن الإنسان كالأجزاء الدارة والمعروف ذلك
لأنه في أجزاء الحمة والنار في القياس ذلك من وجوه الأول للوزن هو
أضعف الباقي العظم البالي الراكحة الرابع سرعة الفعل فإن كانت الجسم
متساوية في القوام فإنها وبت في قول الحرارة من فاعل واحد كان الجود
لها آخره وإنها وبت في القوام فالوقوس قواما أن يفعل أسرع ولم يعلل
فيه ما يرضى تلك الكسرة والضعف من الفعل أسرع لم يدر في علمه الجود
أن يكون ذلك لضعف قوامه وكذلك القول في سرعة الاستعلاء الجود من فاعل
الحد

فان الجسم من ان يتسببوا في القوام فالشرح حمودا سرد والمشرح لشغل
 آخر وان خلفا في القوام فان كان الجسم في حوائط اسعدا فهو اخر وان
 كان في صلب اسعدا لم يلزم منه شيء فقد يكون في كلاله الهوام
 النظر الثالث في الحوائط العريضة من المعلوم ان المركب انما يتكون من
 العناصر الاربع التي احدها النار فالجواهر النار التي هي جزء من المركب
 هي العريضة وبذلك الجواهر بعد المركب في قوامها واعدادها واولها من
 ما في العلم والكبريت تحت دعوى على الطبع الموجب للاعداد ان لا يسطر
 بالكم في قوامها فكل الجواهر هي العريضة فادان الجواهر العريضة حوائط
 باريه محله في القلم والكبريت بعد المركب طبعيا وبصحا وقواما واعدادها واول
 هو على بطلان قوام العناصر الملمة المختلطة بلك الباريه قال الشيخ
 الحارثي اذ احوال بطلان الجواهر فاذ كان الجواهر العريضة اسعدا
 معاوم لم حتى السهم الحار لم يدفعها الى الجواهر العريضة فابها لم
 لا طبعه لدفع الضرر الحار الوارد في تحريك الروح الى دفعه ولادفع
 الضرر البارد الوارد بمضاده وليس له ووه هذا الخاصية
 فانها اما سارع الحار الوارد بالمضاد وسارع البارد الوارد
 بالجواهر العريضة واليه للقوى كلها والبرودة منافية لها لذلك يقال
 حوائط عريضة ولم يقال برودة عريضة والعريضة من الجواهر العريضة
 والجواهر العريضة بعلمها في الماخذ ان الجواهر العريضة حريضة المركب
 والعريضة خارجة عنه لكن العريضة حوائط في المركب وبطلانها فان
 العريضة من القوام

بحث الرطوبة واليبوسة

كما تتقاربه لها لكونها مقصده لقوامها لانها مخالفة لها في النوع
 ونقل الشيخ عن العلم المولد الجواهر المبنية التي هي اصل علاقة
 النفس ليست من جنس الحار والبارد طقس النار بل من جنس الحار والبارد
 تقيض من الجواهر السماوية وفروق بينهما بان لا يدور الشمس عين
 المعنى وزجر النار فتلك الجواهر بلسها الحياء ولم يسمعها الجواهر
 الباردة لذلك صار الزوج جسمها الهيات سبعة من المني والعضاء
 سبعة العقل من القوى النفسانية فالعقل افضل من الجواهر الروح
 افضل من الجواهر وهذا ما هو من الجواهر العريضة مخالفة للنار
 بالنوع وانه باطل فان القوى العنصرية قد يصل من السماوية ما يتصور
 به على افعالها واهمالها زائدة على بعضى قواها فذلك صار للجواهر
 العريضة من القوى السماوية وصار الزوج جسمها الهيات كما ان العقل
 من الجبريات لله الشئ في الرطوبة واليبوسة والنظر
 في امور المولد رسمه قال الشيخ الجهور بطون من الجسم
 وانما يكون طبيا اذا كان تحت ملتصق بما يلاسه كالماء او يعتقدون
 ان هذا حصفتها وهو باطل بل من الجسم كالماء كان رقيقا او قويا
 وكلها كان غليظا كالماء او قويا كالماء او قويا كالماء او قويا
 من العسل فلو كان الملتصق حار الرطوبة كان الرطب من الماء وفنه
 بطرفا من موله الملتصق غير طارئة الملتصق ثم قال في بطلان
 هذه الاعتبار يعني ان الرطوبة هي الملتصقة التي يكون بها
 التشكل في الحوائط العريضة

وسهل التذكر له الموسم هي الكيفية التي يكون الجسم سوا التسبيل بشكل
العنبر وسهل التذكر له والمخاض قول الجمهور فان الكراية قوا على ان الرطب
من حيث انه رطب اذا اختلط باليابس فاده استمساكا عن التشتيت
واحد اطاله الهوار به لصدده ذكره ايضا في الموسم ما ذكره في العروق
منها ومن لصلاته ونقصه يكون لئلا وصله لكونها يابس مع انها الطف
العناضير والعروق من لصلته ان الجسم سوا التي تفرق
اجراوه وسفره لسهوله قد يكون اجراوه صغارا لسهوله الجسم على ادراك
كل واحد منها مفردا او يكون صلبه غير سهل لرفا لكونه يكون البعض صلا
بالعض لثبات سهل لرفا لكونه يكون كل الجسم في طبعه تلك الحامات
المشتركة سهوله التفرق لاول هو المشتركة الثاني هو اليا برف الموسم هي الكيفية
التي بها يكون الجسم سريع التفرق عن اجزاء فظهر التفرق من النفس
والهستانية والصلوات السباني في اناسها ما قال في صغرها
سهوله وسهل الجسم للاشكال في صعوبه محار لسهوله والصعوب
من بار المضاف والرطوبة والموسم سوا بالكدف وكف يمكن تفسير طهر
بالخوف المحقق فم ان الرطب ما نفع في طباعه عن قبول الاشكال الغر
وعزوضها واليا برف فم ما نفع منه مع امكانه وسهله ان يكون المقابل
بينها مقابل العلم والملكيه الموسم لسهوله معنى قبول الاشكال يكون
وجوده على الذات والكمات قابلية الجسم لتلك القابلية ايله
عليه ولزم التسلسل ولو كان في جواربه فالسهم انها غير مشرقة

لأن الهواء رطب هذا المعنى في الهواء المعتدل في الحار والبرد الساكن
لم يكتسب رطوبة اذ لو كان محسوسا لرطوبة كان الهواء محسوسا اذا
فلا سلك كون له صلا من الارض والسماء خلا صر فامع ان جمعا عظيما
برعمونه خلا صر فامع انما الرطوبة معنى سهوله التصادق في وجوده
واحد اف قول السبع في انها محسوسه كذا النفس في انها غير محسوسه
في فصل السطع سباب محمول على اختلاف الطبعين ان لثالث في تخصيص
الحرار والبرودة بالفاعل من الرطوبة والموسم وسهل المعالوم ان البرد
فا ان تفاعل الحار والبارد نبت لبرهان ون تفاعل الرطوبة والموسم
ومن المعالوم ان البرد ينفذ التكسيف واليبس والحريه بعيد التفرق والرطوبة
فالحرار والبرود يفعل كل منهما في الخريف في الرطوبة واليبس من غير
عكس من ان يحرق الحرارة لو ازم فعله هي الصعود والجمع من المتشاكلات
والتفريق من المخالفات وكذا ليعرف البرودة والرطوبة واليبس فيهما
سهوله قبول الاشكال في عدمها وانها لو ازم افعالها ان الكيفية سهله
ان يكون من فعله بل المنفعل موضوعها فالكيفية المعده للموضوع لا فعال
هو الرطوبة واليبس والمعدة نحو العلم في الحرارة والبرودة البالد
في اللطافة والكثافة قال السبع في الطبعات اللطيفة يقع على معين
رغم العوام وقبول التقيس ام الى خواصه حرا او الغليظ يقابلها
وتشبهه ان يكون التخلخل متشابهها للطيف المعنى ان التخلخل يستدعي
معنى لا اعلل الدوم وان كان بها لاحتى يكون الدوم بل عليه في المألوم

والحال بل علم دل لم يتضمن فانه يند مع دم القوام مع زياده في
الكلم حتى لو لم يوجد ذلك كان في معنى اسم اللطاف والرقم ويقال التخليل
ويراد به بقاء اجزاء الجسم بعضها عن بعض على صرح بعلمها ما هو اللطيف
منها وهذا المعنى غير مشتعل به ثم قال لكن اللطيف والتخليل بالمعنى
الاول غير نافع في الفعل والرفع والاعراض في الجار وان يحرك العقل
والحجم وسكان يلزمها حتى كل ما كان له من اعلو واسد كانا
وقال في المقولات حال الحلال في اسرار الصوف المنفوس ولما اذا
صار الجسم الى قوام اقل للنقطيخ والتشكيل من غير اتصال مع
ونقال ليعول في المادة في كمالها في معاريلهم ومعاليلها
وغيره في الثاني والثالث انها واحدا ودلك للعقله فان النار اشده
تخلل من الهواء معنى ياده الحجم وليس اقل منه للتشكيل والنقطيخ
اذ الهواء اربط حلا والنار باسهم والهواء اذا اسي النار ازيد
حجمه وولته منه ويترجم في الموضوعين في اما اوله فلا في اللطيف
في التخليل بالمعنى الاول يعني رقم القوام غير نافع في الفعل والرفع
المر بالعرض في رقم القوام في المقولات سهوله النقطيخ
والتشكيل الطيسر بها الرطوبة فلا يكون الرطوبة من الكيفيات النافعة في الفعل
والرفع مع انه مطلوب في لطيفات اساتذته وهو عجز واما
بما قاله حكم بان العقل والحجم في النار اللطاف معن رقم القوام
حتى ان كان احف فهو الطيف لكن في القوام وقول النقطيخ

57
والتشكيل هو الرطب عنده فان لم يكن في النار اربط الجسم
لها اخفها واما بالنسبة فلا في المقولات بالرقم وقد يوجد في
الزيادة في الحجم كالنار اذا صارت هوائا فانه يرداد رقبه وسعته مقدار
مع انه قال في الطبعات الرقم يدل على زياده الحجم بالترام والحوال
سهوله هو الرطب كالرقم واللطاف وسهوله المراد لصاق بالغير
وسهوله الرضا عنده في الرطوبة والكثافة يقابل اللطاف ومعلوم
ان اللطاف غير نافع في الفعل والرفع في الجار بالعرض من حيث يمنع
من الختلاط بالغير فاما الرطوبة بالمعنى الذي ذكرناه فانها نافعة
بالذات فمنها ما يند في التثنية وعلل السبب في هذه الردفات
ما سببوا الى الرطب من معنى الرطوبة الرابع في الزوج والهيساس
الخامس في السلب والجماع فالزوج كفنه تراجمها سهله في التشكيل
ويصرح به في شدة النحام الرطب المابس واساتذته احث ما وتراجا
واحد في جمعها بالروح حتى تشد امتراجها حدث لك جسم لزوج والهيس
الحال هو الذي يصعب تشكيله وسهله رصه واما السلب والجماع
فالرطب هو الذي يصعب النوع عنه كصفة الرطوبة والميتار بالعرض
صورتهم النوع عنه كصفة الرطوبة لكنه فانه جسم بهاده الصفة فان في
عمقه ايضا سمي سقا السداد في النقل والحجم قال السبع
الميتار كصفة يكون الجسم بهاده امتا لما يمنع عن الحركة الى جهة من هذه
بصره بان الميتار علم للمد المتعدي لنفس المد المتعدي ثم نقول هذه الامور في

عن ابن القيم الجوزي رحمه الله تعالى

فان الرق لا يتفوح المسكن كحسب الشايق احسن منه بالميل الهابط ول
 حركه وانما ايضا غير الطبعه فان لمدا فعه النفسانية اذا اعتد انسان
 على انسان كحسب لا يتحرك واحدا منها هو جوده ولا طبيعي والجسم في مكانه
 الطبيعي لا ميل فيه ولان لمدا فعه رصبل المشد والضعف دور الطبعه
 والحق ان الميل هو علم المدا فعه لا ينتمى لها من الجاهل التي كنهها اذا كان
 متساويا في القوة حتى وقت الوسط ولا شك ان كل واحد منهما باقدا
 معوقا لفعل الآخر ولما فعه مع كحو الميل القسري فيها ولو كان فقل
 احدهما عن العاقل خدري ذلك هو المقضي للرفع الى جهة مخصوصه
 وليس هو الطبيعي لنها يتحرك الى فوق واسفل وليس هو القوة
 النفسانية المحسب الثاني قال الشيخ في الجوده والمعارف طبعه يتحرك
 بها الجسم الى الوسط بالطبع والحمه قوة طبعه يتحرك بها الجسم عن الوسط
 بالطبع ويعني بالحركه الى الوسط ان يطبق مركزه على المركز الذي
 هو الوسط وقوله بالطبع صفة للوسط فان الوسط بالطبع هو مركز
 المحرك للجهات والوسط بالطبع هو مركز الكرات الخارجة من المركز الذي
 هو الوسط بالسم الثاني الميل اما طبيعي واما قسري وقد عرفنا
 واما قسري هو ما يكون على خلاف الطبيعي يحرك الى جهة هو خفا الطبعه
 وهي اما فوق واسفل بالميل الطبيعي اما صاعدا وهابط والنفساني
 محتاض الحركات بحسب الإرادة واختلف فقوال الشيخ في ان الميل الطبيعي
 هل يميل مع الميل القسري او هو من غير الميل فسر المدا فعه

طبعي

وامتداع احتماع المدا فعتين معلوم وان عينه علم المدا فعه فاجتماع
 العلمين جايروا علم ان الحيز من الجلف في الصغير والكبر اذا رماها
 واحده هو واحده مختلفان في السرعة والبطون والميل المعاوقة في
 الكبر والرواما اذا كان الميل الطبيعي والعربيه واحده فان كان
 الطبيعي غير معارض يعاون حركته فلا عيب عليها وحركه العصبه
 لو فرضنا خلا الفضا بين المدا فعتين منع دأكل من الطبعه اذا لم
 يعقها عن فعلها عاقل يملح فعالها العام فممنوع تأثير العربيه في تلك الحركه
 وان كان الطبعي معارضا لعاقل جارد كذلك اذا كان الهابط
 معاصدا بالعربيه فانه يرداد فعله سرعه بواسطه معاصده العربيه
 وجور الممام احتوائها مطلقا سواء على ان اختلاف الحركات سرعه
 وبطون واحده فالتنوع في ان يكون الميل انما نوع دون نوع السراع
 الميل الموصف الى الجهم هو حود عند الوصول اليها لوجود وجود العلم
 عند وجود المعاول الوصول الى الجهم وهي غير متقسمه كونه
 انما الميل الموصف بحركه في اننا الخاسر الميل بعد السداد
 والضعف حرما وكم كان كذلك فانهم من سبي الاشياء منها ما عاند
 فان كان المعاند لها في العامه كان صدى من المدا فعه ووسطا ووسطا
 من طرفين فالشده والضعف طرفان الميل الطبيعي يرداد عند العربيه
 من المعلوم ان الطبعه يوجد ميلا بعد ميلا فيكون الميل القسري يرداد
 مصاعفا ومعان من الميل المصاعف اقوى من الميل القسري يرداد

عند القرب حينئذ لا يكون محسوسا بالمعارض انما يكون هو القسرك
في الوسط لان تكرار الحركة على المرمى يهده يلهوون ويلطيفون في تكرار
ما يهوت به بالصعق ما دام في القوت قنار فاذا ارادوا الصلابة القوه اسرع
وصعقت فلا تقوى بتدراكه باثر التكرار ليس من الصلابة والحفظ
المعارف ان القدر هو حركه الجسم باللات الى المركز والحجم هو جهتها باللات
عنه والفعال هو الى المقاربه خالصة قد يظن ان الملاسه والحسونه من
بالكف وهو باطل لان الحسونه عبارة عن اختلاف اجزاء طاهر الجسم
في الفتور والغور وانما من باب الوضع والملاسه استنوا وهافيه وهو بالوضع
ايضا وقد يظن ان الصلابة واللين من الكف وهو ايضا باطل لان اللين
المعنى الحاصل فيه وهو حركه حاصلة في سطحه مما ربه بخلاف سكا التدرج
فيه والاول من باب الحركه والاني من الكيفيات المختصه بالكميات وهذا مما
حسنا بالنصر دون اللين بل اللين هو الاستعداد لقبول كل لايعمل
استعدادا تاما وكره الصلابة عند اللين مع بقائه شكل السطح
كما كان وما وده محسوسه والاول عند في الثاني من الكيفيات المختصه بالكميات
والمقاومه المحسوسه للنسب الصلابة محسوسه في الرق والمصوج
فالصلابة هي الاستعداد الطبيعي في الشيء نحو الارتفاع فظاهر ان
الاستعداد الشد بل نحو الارتفاع والالا ارتفاع غير محسوس واللين
والصلابة غير محسوس لص الثاني في المبصرات وهي
الاولى والضوء الاول في الالوان الحار الاول قبل لا حصة للون بل
الباقي يحصل لظلمة الهواء

سواء في سماء مصر حار فان رطل الماء يضر في سببه ايضا
سواء والثلج يضر في اجزاء صفاء سماء خلطها الهواء ويغيرها
النضو وكذا لسا به الرجاج المسحوق ليس من اجزائها فاعمال افعال
للمحادث واثون سبه فان تلك الاجزاء حارة حارة لا طيف بل صلب حسان
الهواء مع اسعاف طبعه والسودا لعدم ذلك ومنهم من قال ان الماء
سببه لسودا فان الثياب اذا لابس بالليل السوداء وكون ما يخرج
الهواء وليس سماء كانه عاوم حسي بعد فيه الضور الى السطوح مسي
السطوح مطلق ودكر هو السوداء وقد السوداء لون حسي دون
البياض فان السوداء في سطحه والبيض في كل لون في القابل للالوان
بحسب كونه عاريا عنها ثم قال الشيء في موضع لم يعلم حصول السطح
بغير هذا الطريق قال في موضع فذكر حدث بغير هذا الوجه فان البيض
اذا سابق صدر ما غلبه النشأ والاصفر ليس كذلك بل بالنار
ولم يحدث هو ارفه فانه صدر بعد الطبع اهل في العذرا اذا
من حس ومنه يخاله لكران بطخ المرور في الخار حتى يحال بصفي
حتى يبق الخار في عامه الى شفاف ثم يطبخ الصانع ما وصفي عامه الصنع
حتى يصير كانه دمعهم كلط هذا ان قام بعقد النخل من التركيب وسفن غام
الناظر للين الواجب ثم يحف وليس في كل من شفافا صروود خا
فيه الهواء فان لم يفرق كان في الخار في تلك الاجزاء حارة حارة حسي
انعكس صور بعضها الى بعض فان حله ما القائل وان الصديق يدرك
بالسحابة وهو غيرا الهبة الهواء

ج ان لا يحاه من البياض الى السواد بطريقه قفا ان واحد الى الغيرة ثم العود
 به ثم السواد وكانه ناطق من سواد ضعيف ثم يسد الى الغايه وهذا الطريق
 قد خرج من ان واحد الى المحم ثم القيم ثم السواد ج ان واحد الى الحضر
 ثم النبيله ثم السواد و لو لم يكن ان واحد الى بطريق واحد
 وهو الحد من سواد ضعيف ثم اسد الى الغايه اذا انعكس
 ضوء من جسم اسود لم يصير الجسم المنعكس الى لون كالمعكس
 المختلف لحد السواد فيكون كالمعكس من اجزاء
 السود من اجزاء كالمعكس الى السواد من اجزاء
 فلا بد ان يكون على حصول البياض من السواد وجوب
 البياض واما قولهم لا اسودد بل قبل السواد قلنا على سبيل المثال
 فله صفة كالشبه للشباب واما على سبيل الصنع فربما كان ذلك من
 صنع المسود ذلك بدفنه من قوه فاصب محال طم ناو له والمصنوع
 لم يتعد كفه اصناف السواد من سواد كثير من صاخر
 ويرر من مصعد اذا دلت ان السواد والسواد فيهما غير
 مركب منها وقيل الحمر والحضر والصفراء ايضا الوان غير هاتركب
 منها **م** انا بعلم ان الجسم المختلف الى الوان اذا
 سقط حلا وحلط خلط جديا ظهر من منها الوان مختلفه كالمصنوع
 بمقادير الاختلاطات والمختلطات فجاز ان يكون حصول الكمال
 وخالوا ان يكون لونا حقيقيا وخالوا ان يكون لبعض خفي والبعض

المركب والله تعالى علم بحقايق الوجود **باب** في الالوان الضعيفه
 منها الغيرة لون مركب من سواد وحمرة والحداد ثم سواد اذا جمع
 السواد والسواد في ركنين من سواد وحمرة او سواد وحمرة على
 صرامه فالوجود ان لون متوسط واما لون في الشدة والضعف
 بحسب مراتب الاختلاطات ثم قبل سواد السواد في اجتماع ما ضا
 وهو باطل في مناع اجتماع المثلثا او سواد في السواد اصله
 نوع وهو باطل في سواد في الماهية كفه والضعف علم فلا يكون
 فصلا او قد يجاد عنه بان لحد العلم قد يكشف عن فصل وجود
 الالوان المشهور ان وجود اللون لا يتوقف على وجود الضوء
 وخالف الشيخ المشهور محتجا بان اللون لا يكون في الظلم وليس كذلك
 لمنع الهواء من البصر فان الهواء غري مظلم وله مانع من البصر
 فان ذلك اذا كنت غار وفيه هواء كله مصنف بالوصف المطمئن
 مطمئا فاذا صار المرء يستشعر رائحة ذلك العلم اللون في ذلك اللون
 هو الكيفية كمن وسها في الظلمه اذا لم يكن ويتم لا يكون لونا بل جسم
 في الظلمه له استعداد ان يحصل له لون من عند ضير ورم مضيا وهذا
 في غايه الضعف فان لم يصله غير مانع من الجو لحوار ان يكون موجودا
 وله مانع الهواء من رؤيه ولا يكون من سواد الغيرة سوادا
 وجوده والحو المشهور فان قيل الجسم للضوء مسرور ويطو وجوده
 اذا السواد في الضوء بالفضل فلو كان في الظلمه اللون مسرور وطا كالمعكس
 الصور بالعلم في العلم

فترفع اعماق الجسم لما كانت تحت له عن الضوء كان تحت له عن اللون
ان جعل شرط وجود اللون الضوء والى فلا السوابح المحرمة بقدر
كسبه حدوثه لو ان المتوسط فانا اذا خلطنا جسما ارقق بجسم اصفر حصل
منه الاخضر وكذا كل خلط كل لون بآخر لونا بالاسنان
في الضوء ابحاث الاولى تعرفهم الحقائق عنى عن التعريف وبقدر كسبه
هي كل ابدانها للسقا من حيث هو سقا في قول الاول ان يقال انها كسبه
لها هو في البصائر بها على البصائر في آخره واللون هو في البصائر
على البصائر بالاضوء وكما في منى منع من سقا وراه في البصائر المتوسط
مع اول فاللون منع من البصائر ما وراه كذا في البصائر في قول الطار
من البصائر عن سقا آخر في البصائر منع ان فعل الثاني المطا
سم من النكس من البصائر الضوء وقال هو نفس اللون من قول اية غيره قال
ظهوره المطلق هو الضوء وحفاوه المطلق هو الظلمة في متوسطها هو
الظلمة ويختلف في الظلمة في القرب والبعده منها ويدل على انها متباينان
ان السواد والبياض في سقا في الظهور دون الماهية في وجود كل
منها بدون الضوء ويوجد الضوء بدونها كما في البصائر اذا وقع عليه
الضوء وحده فانه يرى ضوءه دون لون في البصائر ليس بجسم
وقيل هو اجسام صغرى تفصل عن المضي وتصل بالمستضي وبطل
وجوه الاول ان يكون تلك الاجسام ما يغاير لونها انوارا
لكون المفهوم من الجسم غير المفهوم من البصائر ولانه يعقل جسم مظلم

ولا يعقل نور مظلم فحينئذ يكون اجساما حاملة لتلك الكيفية وهو
باطل ايضا لان تلك الاجسام ان لم يكن محسوسا لم يكن الضوء
محسوسا وان كان محسوسا كان سقا لما وراه وكما الادوات
اجتمعا وقوه كانت سقا للضوء والعكس كل اذداد قوه
ارداد اظهارا في الجسم يحرك بالطبيع الى جهة واحدة والنور
يقع على كل جسم في كل جهة ج ان الشمس اذا طلعت في فوال سقا
وجه الارض دفعة واسقال الجسم في الحطة الى جميع وجه الارض
دفعة بعكسها والخرق على الفلك في حال حصة الجسم بالاشعاع
محاذ من الشمس وكل محاذ يتحرك ولانه يتحرك بحركة المضي ولان
الاشعاع انعكس في انعكاسه في كل متحرك جسم فالنور جسم
وجوابه ان الاشعاع لم يحاذ بل حدث في المقابل دفعة في
لما كان حدوثه من سقا على وجهه في البصائر والاشعاع في المقابل
الكيفية الحادثة في المقابل عند زوال الحوادث عنه في المقابل في بطل
النور عنه وحدث في آخره كذا القول في انعكاس في المتوسط
حدث الاشعاع من المضي في ذلك الجسم ويدل على ان الضوء كسبه حوده
زايدة على اللون وجوه الاول ان كل واحد من السواد والبياض قلنا
مضيا فلو كان الضوء هو اللون لكان بعض الضوء مضادا لبعضه الثاني
ان السواد فلو كان مضيا وكذا لكان سقا لوان المار والباور في
الظلمة اذا وقع عليها ضوء فانه يرى ضوءها ولان اللون

المضي الما لون قد ينعكس منه الضوء وحده الى غيره وقد يعكس من الضوء واللون
فلو كان الضوء ظهورا للون لم يمنع ذلك الحجب البالي الظهور كمنه يات منيظ
على له جسم والمعاين هو الذي يفرغ عليه كان شيئا يفض منها وكر
واحد منها قد يكون للشي من ذاه وقد يكون من غيره فالظهور الذي في الشمس
هو الضوء والعرض هو النور والفرق الذي في الشمس هو الشفاعة والعرض
كما للمراه هو البرق السرايع الشئ ما يضي غير بالمقابل وعلينا باعتبار
ذلك من التفسير اذا دخل ضوءها لتنا مظلما من ثقبه ووقع على موضع من
ان تضع خيطا على الثقب وطرفه الاخر على موضع الضوء فانما تترك الضوء
منجرا على المحيط وتغير ذلك من طريق الى عيار فاذن الشمس او النور
بضئ الهواء المقابل لها ثم ذلك الهواء بضئ وجه الارض المقابل له
وهكذا فالذي حصل اول من المضي هو الضوء والحوال الثاني هو الخصاص
من الضوء والحوال هاهم جبر الكون لوزن الهواء ضعيف بكمية ضوء ضعيف
لم يحسن فالضوء الذي هو الظل وان قابلا للاشدة والضعف وكما كان
كذلك كان طرفا من غايه التباعد وهما الضوء والظلمة الخاسر
الظلمة اسرع من في زمانا عند مجئ العين في الظلمة كما لنا عند مجئها
وعند العين لا يدرك شيئا فكذا عند الفتح في الظلمة ولا زال الجسم
اذا دخل عن النور ولم يعرض له صفة اخرى بل كان الحاصل الى الظلمة فالظلمة
فالظلمة عدم الضوء كما من سبانه ان يكون صياها من المرئ يبد انه المضي
وعين الحرك يد انه سوف روجه على شرط فذلك الشرط اما الضوء كما في الهواء

واما الظلمة كالمشيء التي تلمح بالليل قال السمع لما كان ان يكون
الظلمة سرطا لصدي واهلها مع مبصرة من المضي من يتي كما ان الراس في الضوء
او في الظلمة كالنار واما لممكن ان تترك الشمس الظلمة اذ لم يبق الظلمة معها
واما الكواكب والواحد فانما تترك في الظلمة دون ان لها رطل من ضوء الشمس
غالب على ضوءها والحصر اذا انفعال عن القوى لا ينفعل عن الضعيف فاذا
انعدم الضوء الغالب درك الضعيف وهذا كالهيا فانه من المسميات
ومع ذلك لا بد ان ينظر الى نسيان يكون معا يوبا بظهور الشمس وهو
محسوس في وان ما في اليد فان لم يكن لعدم الضوء الغالب **الفصل الثاني**
في المسموعات في النظر فيها اما في المسموعات واما في الحروف والاول في
المسموعات وفيه احداث الاول انه عن التعريف لكرامه وسبب العير معوج
الهواء وله بعض التوج حركه واسقال في هواء واحد بعينه باطله شبيهه
بموج الماء فانه كذا يصدد بحد صدم مع ساكون قبل ساكون وسبب
التوج اما اسبابه عصف وهو الفرع او يعرف بعصف وهو القلع وانما
اعتبرنا العصف فان شريح القطر والصوف وشتوشى لاصدا به فنه سيرا
بيرا الى حركه صوت فاشم ان عوج الهواء لا زوم للفرع والقلع لظلاله
من المسافة التي يملكها العال والمارع الى جنبتيها عصف شديد بل ان
الهواء يلزمه ان ينقاد اليه والموج الواقع من هناك لكن الفرع اشد
انبياطا من القلعي ثم ان الصوت قد يشبه بسببه فاختلغوا لذلك
فمنهم من زعم انه يفسر التوج ومنهم من زعم انه يفسر العصف والقلع ويدل
على انظر الى

ان التوج محسوب باللمس والقرع والفتح بالبصر والصوت ليس كذلك
لانه قد يعلم التوج والقرع والفتح ولا يعلم كونه صوتا وبالعكس وبطل ما ذكرناه
قول من زعم انه جسم فان الجسم مبصر وقول من زعم انه غير جسم
فانه كذلك ايضا مبصر كذا في اسرار الصوت الخارج والمانع منه زعم انه
حركة في الجسم من الامنية الهواء المتوج وسطا فان ذلك الصوت حتمه
و معلوم ان الجسم لا ينقل لها اثر عند الوصول الى الصماخ وكذلك ينقل القرع
والعدول لولا وجود الصوت قبل الوصول الى الصماخ لما كان كذلك وانما
جعلنا التوج سببا لبقية الصوت لدورانهم معاً ولانه مستمر باستمرار
الهواء الخارج من الحلق اما القرع وهو ما سببه فيكون سببا للصوت
وما في الهوى بل يكون علم قرعه للزمانى الثالث المشهور ان الصوت
بالصوت ينفذ على الهواء الحاصل له الى الصماخ فان صوت الخود ينفذ
من جانب الى جانب عند هبوب الريح واذا وضع طرف اذنك على
اسنانك طرفها الى اخر على ذلك يسا ان حزنك تملك بصوت عال فان سمع
دور من عداه وان كانوا اقرب وكذلك اذا ضربت الفاس على خشب فان
سراة قنار سماع صوتهم ولولا التوقف لم يكونا كان كذلك وفيه
فان الى جسم سبب للصوت عند حصول الهواء الحاصل الى الصماخ
لا ينفذ كونه شرطاً وانما ينفذه اذا لم يحصل بلونه وهو ممنوع فانا
قد سمع الكلام من راء الحدار مع امتناع حصول الهواء على ذلك
الشكل الى الصماخ ولينسك بالدوران مع انه لا ينفذ البقاء

عارضناه بالتخالف المذكور ولما في الحروف الصلبة اسم ونسميها مع
ان وصول الهواء التوج الى الصماخ زمانى الرابع بل بدنى القرع
من حركة قنار وحركه بعد فالحركه القنار قد يكون من الجسم الصاير الى الشا
وقد يكون من كثرتهما اذا صار الى اخر ولما يكونان حركتهما فاما في
وجه الاخر قنار محسوسا واللم بل كن صور وليس من شرط القائم كونه
صلبا فانا اذا مررت بيوط في الحمار متجلا اسعصى قاوم وقام بل
المقاوم مقام الصلابة وكذلك الهواء يحور ان يصير الهواء اجرا بل
حركته من فاع كالحرج وحركه مقاوم وحركه مضطربا بلها على هيم موج
والسكانف علمه اوله لهذا الموج وهما اذا اصلتا للصوت فاما الحد ثام حصول
المقاوم فاما مقاوم هي لعله الاولى في كل من الفاع والمقرو ع فاعلا ان الصوت
لكن اوليها ماصلاهما واسلها مقاوم واما الحركة البعده في الهواء
بالوسطا من المسافة التي يسلكها الفاع الى جسمها بعنف الحس
سبب خلاف الصوت في الجها والخفاء كما في اخلاف الالوان في الشدة
والضعف سبب حركه ضلاله المعروف وملاسته في بعض الجسم وقصر شدة
الحراة في بعضه وصق منقلا الهواء في بعضها وحركه من البعض في بعضها
عنهما تكثر وقوه وملاسته سطح وبرا ضا الهواء من الموج صدادى الى
السمع على هذه الصوة وسبب ثقله اخلا هذه وكل من هذه الاسباب
قابلة للزيادة والنقصان فاذا زاد الاسباب ادب الحساسات على
سبب زيادة الاسباب ~~سادس~~ سبب الصلابة اذا توج الهواء وقاوم
صلبا وجدار

مردد ذلك التوجع الى خلف على شكل المرواح عساه كما يكون في الكرة المرمية
الى المحيط ان يضطر الهواء الى التوجع فيها بينهما وروح وهرى وحسد
كذلك من ذلك الصوت هو الصدا اعم ان الهواء المتوجع المتوجع الى
المقاوم موجع هو اخرينه ومن ذلك المقاوم فالصدا والجلالين
توجع هذا الهواء او من توجع الهواء المرواح الى شبه المرواح لست
ان يكون لكل صوت صدا لكنه لا يسمع فانه لا يدور ما من ميسر من هوى
على سائرهما لكن اذا كان لعاكس بعد اقوى الجس على ادراك شأنها او كان
العاكس صلبا امس فليقوا اثره الى انعكاس من سبب القوة الهوة تقى
رمانا كدرا كما في الجمات فلذلك يكون صوت المعنى في الصخر اضعف ويحس
الصف اقول لنظر الثاني في الحروف والكلمات المرواح تعرفه رسمه
الشح بانهم عارضه الصوت يسمى بها عن صوت اخر مثله في الحرف
والنقل على اني المسموع وفيه نظرفان الحروف المصوم انهم فلا يوحى
الحرف في الازل للاهتد بدار زمانا الصوت فلا يكون عارضه للصوت
بالحصه ويمكن ان يكون عارضه للصوت يكون الحروف والى
للديان عارضه الحروف على قسمين احدهما ما يسمى مصوم وعلى ما يسمى
العربية بحروف الملو والدين الى ابتداء بها عتق وباسمها ما يسمى صام
وهي عداها والى سدا بها يمكن في المصوم لا شدة كونها هيئات عارضه
للصوت والصوامت قسمان احدهما ما يمكن مديده كالبا والياء واللام
والظا فانها لا يوجد في الازل لذلك هو اخرها من الحروف النفس والى
الاسماء

وانها بالنسبة الى الصوت كما لنقطه بالنسبة الى الخط والآن بالنسبة الى الظا
وانها بالحقيقة ليست من الحروف ولها من عوارضها الاعلى انها اطراف
لها فيكون سميها بالحروف اول سميها غير هائل الحروف هو الطرف
وباسمها ما يمكن مديده وهو ايضا قسمان احدهما ما الغالب على الظن منها انهم
وان كانت في الحرف كالحا والحاء فانه نظن انها حركات هو المكل
واحدها منها الى لكن الحرف لا يشعربا مسارا اناتها وطران بها حرف واحد
زمانا وباسمها ما الغالب على الظن انها زمانا حصة كالسنة في الشين فانها
هي عارضه الصوت يسمى بها سمرارها هذا هو الكلام في ماهيات
الحروف ومن الثاني ان ما هم الحروف عتق عن التعريف لما عرفت من كثرة
الحرف الثاني احكامها اما في مفردات الحروف واما في مركباتها في
الصوامت المصوم ما المرواح الصوامت المفردة فالحروف المستعمل
في لغة العرب مشهور وفي غيرها حروف اخرى فالحروف حصرها في علم
معنى متعارف انما حسب ما هيئاتها النوعية مساهمة او غير مساهمة
فالكلام فيه كما في المرواح الصوامت اما ما يسميها بالعرض
او بالذات اما بالعرض ما بالعرض فان يوجد حرفا متساويا في
الماهية يكون احدهما ساكنا والآخر متحركا او يكونا متحركين مختلفين
او مختلفين في الجهان والحقا وان قيل ان ذلك خلافا للذات واما بالذات
كالبا والياء وغيرها ومن المعلوم انه لا يمكن ان يتطوّر حرف في فقه يخرج
واحد فلهذا كذا المناسخ لذاتها او لغير شرط او حصو زمانا

الحركة وان يكون كل حرف ساكنا واما ما متحركا من معنى الحركة والساكن الحاصلين
للاجسام بل معنى انه توحدا الصامت بصوت مخصوص في الصامت انما هو
عن السواكن عند الساكن فانه عند الحركة يخرج به ما قبله وما بعده و
الساكن بالساكن الصامت محال للاستقرار وجوزة قوم محتمل بانه
لو امتنع ذلك لتوقف الصامت لمقدم على المصوت المتأخر المحتاج
الى ذلك المقدم وهو محال وجوابه منع ذلك التوقف فان المصوت سوف
في وجوده على الصامت الصامت سوف في الساكن على الحركة وان
كانت مصونة لكونها بعض المصون فلا دور الشا في المصوبات
المفردة فاما وسعها المسمى الياء الواو وهو معتبر عند اصحاب
الغنة في اصلها الضمة ليعمل العضلة في الصلة من الواصلين
الطرفين لشبهتهم الكسرة التي يكلف فيها العضلة الحادية ثم الفتح التي
تكلف فيها عينا ضعيف لهذه العضلة وتختلف ذلك باختلاف المزج
اصحابها ثم تسمى المصوبات الى الهمة بالاستقرار ولم يمتد الى
الصوت انما هو لان الهواء يخرج من الرئة في الهواء الذي في الرئة
والهواء يخرج من الرئة في الهواء الذي في الرئة في الهواء الذي في الرئة
ويخرج الروح منه فاذا انتهى خراج الهواء الى حيث لا يمكن
المرداد عليه ووقف الطبع وانقطع النفس هناك يخرج الله
في الحركة ايعاض المصوبات ما اول فلا في المصوبات قابله للزيادة
والنقصان وكل ما كان له في طرفه في الطرف في النقصان هذه

الحركات في الاستقرار واما ما ساكنا فلا يمكن ايعاض المصوبات
لما حصل المصوبات في المصوبات في الحركة اذا كانت مخالفة لها لم يكن
ان يدرك المصوب بل بالساق صامت في الحركة لو كانت سابقة على الحروف كما
ما في الحركة زمانه وما حدث في الزمان الذي هو اول الزمان وجود
الشيء سابق على ما حدث فيه وطرز الحركة لو كانت سابقة على الحروف كما
الشيء بالحركة عنيا عن الكلمة بالحروف لكون السابق عنيا عن المصوبات
الثالث في المركبات واعدا لها الثلاثيات من الحروف المستلزمة لكونها
المتحركة والموقوف عليه لا يكون لساكنها ومنها من فاعلا ومن
معدا هو الثالث فان قلت ذلك المتوسط ان كان متحركا نوال متحركا
ثم ساكنا ان كان ساكنا انتقل من المتحرك الى الساكن فاعلا من فاعلا
في كل حال فقلت الحركة المستلزمة اصل من المتوسط فيكون
الملازمة من الحركة المتوسط وهي الساكنون كثرة وليمة اذا حصل
النطق بحرفين متحركين يحصل نوع من الكلام فليس في الساكنين فاعلا
الكثرة واما كيف التركيب فتركيب الحروف في تركيب الحركات في تركيب
السبب في تركيب الحروف مع الحركات في تركيب الحروف مع السبب
في تركيب الحركات مع السبب في تركيب الحروف مع السبب في تركيب
منافعة كما في قوله وليس في تركيب الحروف مع السبب في تركيب
ففي الحروف المختلفة قد يكون قوته وقد يكون ضعفه وعلى كل حال
قد يكون معاربه المخرج وقد يكون سباعته فاعلا في تركيب الحروف مع السبب
وهي الحروف والصلية

المباعدة المخرج اشد الاقسام بنا فرائدنا اذا انقارب بخارج الحروف
كان الفاعل لها عصلة واحدة فعند التكليم ياتوا رد الفعل الشام
على عصلة واحدة يوجب نوعا من الكلال فان قلت يوجب ان يكون
التكليم بالحرف الواحد مرارا كثيرة في المشقة كالتكليم بهذه الحروف المتنافرة
قلت التكليم بالحرف الواحد مرارا كثيرة وانما يوجب نوعا من الكلال
لكنه ايضا يوجب نوعا من الملكات فعلم العسر يعارضها علم العسر
بخلاف التكليم بالحروف المتنافرة الثاني هو المقابلا والاول وهو
المركب من الحروف السهلة المتباعدة وانما يوجب السهولة من الوجهين
الثالث السهلة المتباعدة الرابع الصلابة المتباعدة ونسبة
يكون هذا اصعب من الاول وهذا كله بحسب حال الحروف ونفيسها وقد
تغير ذلك بحسب ترتيبها والثاني هو تركب الحركات وكما كانت
الحركات اصلها كان التركيب منها اصلها الثاني تركب السكينة فالمشهور
انه لا يجوز ان يفتقد الى السكينة الساكنة واحده من جوده بالحروف
المختلفة مع المدغم كجمع فسمكنا في جوابه ان لا يكون صوت الثاني صامت
ولم نراع فيه ان الحظ الذي يبتداء من نقطة ينمى له محالة اليها انما يمنع
يوالي الصامتة فان قلت الثاني ما عسى ساكن من الثلاثي حينئذ
بجمع ساكنين قلت وقد ذكرنا ان الصامتة لا خير سوي حركه
محليته اذ اجوزنا اجتماع ساكنين فلا شك ان اجتماعها مع الحروف
الممتدة اقرب الى تركب الحروف مع الحركات وانما بالنسبة الى

الحركات سواء وكذا حال الحروف مع السكينة واما الحركه بالنسبة الى الساكن
فلا شك ان الحركه متى كانت اخف كانت اقرب الى الساكنة الى الحركه
الساكنة في سبب حركه الحروف فلهذا لم ان سبب حركه الصوت عوج الهواء
الفرعي والصلع وانما حال التوج من اتصال حركته وتماثلها بفعل الحركه
ومن تشظيها وتشظيها بفعل الفعل اما حال التوج من جهة الهيئات
التي يتقدها من الخارج والمحاسن من سلكه فتفعل الحروف لذلك قلنا
الحروف هيئة عارضة للصوت يمر بها عن صوت اخر مثله في الحركه
والنقل تميرا في المسموع من الحروف وانما مفرده حصه وحدها عن
حيات يات للصوت والهوار الفاعل للصوت يسمعها اطلاق
دفعه واما مركبه وحدها عن حركات الثاني بل مع اطلاق الحروف
المفردة احد عشر الباء والواو والهمزة واللام والصاد والفاء والطاء والكاف
بزوجيه واللام والميم والنون من وجه وما عدا ذلك فهو مركبات يحدث
عن حركات غير يات معها العلاقات وعلى بعد ما وبت تركب المفردات
في ان جودها اني يحدث في الحركات الفصل من ان لا يفتقد الى اطلاق
وانما كان كذلك زمان الجبس لتمامه لم يكن ان يحدث فيه صوت طارئ
عن الهواء وهو يسكن بالجبس زمان اطلاق لا يسمع فيه شيء من هذه
الحروف بل نهال بمسألة اما هي زالة الجبس فقط وتتركب الحركات
في انهما متد زمانا وتقتصر مع زمان اطلاق اللام وانما بعد في الزمان
الذي يجمع فيه الجبس مع اطلاق الرابع في اسباب الحركه الحروف
حرف من حروف العرب

واثنان من ذلك شرح اللسان والحجره فصول الحجره مركبه من عصاره
 ملتفه احدها موضوع الى قدام ساله المتفتح المهار بارحدا عند اعل العنق
 بحل للفرق شكل شكل القصصه حده الى الخارج والى قدام وتقع الى
 داخل والى خلف ويسمى اللدقي والدرقي وانيها خلقه وسطه مقاب السطح
 متصل برباطات تسمى وسره ومنفصل عنه الى فوق ويسمى علمه بالاسم
 وباليها القصصه مكبوه عليها وهو متصل عن اللدقي مربوط بالذك
 له اسم له من خلف مفصل مضاعف كذا من راسه من صعدا من اللد
 له اسم له وسره من ان تقرت له فاذا انقار يظهر اللد له اسم له من
 من اللدقي وضامه خذ منه صديق الحجره فيكون اذن ههنا عضلات
 اتساع الحجره ومن عارده وساعده كذا الصوت الحاد والصلو اذا
 اطبوا الطرحه من على اللدقي حصص النقص وسد الفوهه واذا اتسع
 عنه اتسع الحجره فيكون اذن ههنا عضلات فيلصق الطرحه من اللد
 وكذا الله وعضلات سعه عنه وكذا الى خلف وعضلات يلصق اللد
 له اسم له باللدقي وعضلات راسها عن الخرو العضلات التي
 راسها الحجره بسم الطرحه من اللدقي له باروا يكون طالع من
 اسفل ومن جنبه اللد له اسم له ويصل من خرا الطرحه من كذا التثنية
 حده الى خلف وفوق تسمى ومن اللدقي ولا خلف لللد راس عضلات على هذه
 الصنفه وارقلت عضلات من عضلات عند الخلف من الطرحه من اللد
 تسمى وسره واذا استرخى فاعلنا مع المعونه في الفتح يوسيعا مستعرضا

فيكون اذن ههنا عضلات
 فيلصق الطرحه من اللد
 وكذا الله وعضلات سعه عنه

فلهذه ستة عضلات والعصلات التي تطوى تحت ز يكون له محاله اصله
 بين الترس والطرحه من كذا حنن ذات شجرت مد الطرحه من اللد
 ويعاونه انها اذا كانت من اخل كذا اشدد اظبا قوا حكمه ودر حده
 كذا كذا راسها راس عضله يوحده في جميع الناس خذ منه كذا يصعد من حده
 اللد الى حده الطرحه من كذا حده والخريرة وهما صغيرا من عضلات
 بالعصر ويواقع المكان فعلا عظيما حتى انها تقاوم عضلات الصدر
 والحجاب عضلات الصدر ولا يوحده في بعض الناس حده احدهم
 معص له واما المضيقه للحجره فمن المعلوم ان الضام الجامع احدهم
 ان يكون محيطا بالمتضامات جميعا حتى اذا انقبض جميعه وكذا كذا حده
 عضلات الضام من كذا راسها من العظم الشبه باللام في كذا البواس
 وهو عظم مثل الشكل الذي له سطوحه متصل باللد في عرصا وهي
 كذا حده من كذا حتى يجاوز الممرتين تسمى وسره ويلاقى الخرو ويصل
 به واربع عضلات بها فرقت وربها جمعت زوجين من صاعقين او
 زوجين حدها باطن الخرو طاقه وكذا كذا انها متصل باللد في
 تلتفه راسه على اللد له اسم له واما الموصلة للحجره من المعلوم ان لها
 عشرين راسها بالعدد عن كذا عضلات الصدر والحجاب كذا الصدر الى خارج
 تقرة فيكون كذا لو اقتصر علمه كافيا في مع الحجره من عضلات الفتح راس
 ناس من العضلات تسمى باللام ويصل بعلم اللد في كذا فاذا اتسع حده
 الى فوق والى قدام وراه عن طراهقه اللد له اسم له من كذا راسها كذا
 الحجره والحلقوم يوصلا من الصدر

وحاوي الدرق في ستم الى موضع الذي لا اسم له ومقدم الحلقوم فلا يصح
حذف الحلقوم الى اسفل والذكر لا اسم له الى خلفه وفروا بينه وبين الدرق
ورما عصبه في الفرد بين الناس روح احرسه به وهو نادر ويوجد
في عظم الحناجر من الناس واما في اللزوا الكا وفدا ما واما في اللسان
فحركة عند الحنك من عصار عسلان لسان من الزوايد التمهيد الى
علا الخاوي من وسره وتتصل ان يحاسي للسان فاذا استقر
ومنها عسلان نايان من اعالي العظم السنه باللام وسعدان في وسط
اللسان فاذا استقر احدهما حلقم اللسان الى فدام ولسعه حلقم اللسان
واما لوطا ومنها عسلان لسان من العضل من السافل من اصداغ
لهذا العظم سعدان من المعروضات المطول من تحت غنها نور رب
اللسان ومنها عسلان موضوعتان تحتها من اخ السحاب طحا
اللسان واما عسلان الى فوود داخل من فعل المعرضه والمور له اذا عثره
هنا فبقوا الهمه كدر من خضر قوس من الحناجر وعسلان الصداغ لهما
اكثر ومن مقاربه الطرجه ركي الحاصر زما فليلا الحضر الهواي ع
الرفاعه الى الاله علاع بالغضل الفاتحه وصفظ الهواي عا
والهمه كدر عن مراح كذا الحضر في الكم والكيف الى الحنك
له يكون لما يله فعل طاف المحرج ويكون اسبيل متوجه الى اللفاح
بما سطر قائم فاما لو ارع ما يله الى الاوسط والع من عملها حنك
الهواي مع فتح الطرجه ركي مطلقا وفتح الذي لا اسم له متوسطا وار

الهواي الى فوود كدر في سطح الطوب يتدحرج منها غير ان يكون سدا
فلا الحنك حاصلا حارب والحنا سدا الى الاله مع الذي لا اسم
له اصغر والهواي ليس حنك على الاستقامه بل من السطح الخارج حنك
بسر الطوب ومترما الى فدام فحدر من انزعاج احواها الماطام
هذه الحناجر والحنك الحدر عن ضغط الهواي الى الحد المتحرك من
اللفاق والحنا صغطا فو ما مع اطلاق لهما فيما توجد كدر طوبان
تحت عليها الحنك الى فدام وكما كادر ان حنك الهواي روي حنك
وسر الى الخارج في كدر الموضع روي والقاف حدر
حنك الحناجر ولكن حنك من واما الهواي ومقدان وموضع هو كدر
تحت والحنك حدر هو اخرج من كدر اوليست حنك من الطوب
وله من عوه الحنك الهواي ما كدر الحناجر حركه فنه الى صرا الطوب
اسد منها الى فها الى خارج من الحركه فنها اضعف هو اها حدر
في الطوب الحنك كدر لعلنا زوا الهواي والكاف حدر حنك الحناجر
ومثل سم الى ان حنك حنك من الكا والحنك الى العنق الى الفاه
الى الحناجر واما الكا الذي يعملها العرب عصار هذا الكا
فهي حدر حنك الكا فليلا او الحنك اضعف واخم
حدر من حنك طرف اللسان نام وسر من الحنك المقدم من اللسان
من سطح الحنك المختلف الجرا في التواء والحنك من رعيه في رات
المنحني اليه روي اعدا الطوب حنك اذا اطلق فقل الهواي حنك كدر
المصون نفوذ التفسير

الهامة للسان يستعرضه ويصغر في خلل اللسان ويصغر من صغره
ويرده الى لفرقة الرطوبة المدافعة فربما يزداد كثر تنققته ثم ينفق
بل انها لم تنميد بها التفقح الى بعد ولم تنفع بل ينفقها في المكان
الذي يطلق الحشيش فيه الشئ من حادته من حركتها الجمة بعينه لكن يدا
حسنا لسه وكان الشئ من حشيش لم يحس وكان الحشيش من الشئ
بحسب ما اطلعت على اصادا حركته عن حشيشات في عند ما يقوم موضع
الحشيش في الحركه الى حشيش الطلوع فيم في شكل الهواء رطوبة راحة
او رطوبة تنقق من الهواء العاقل للصورة ومنتد علمها في حشيشا
ثلاثا فيم يسهو وسفقا ومحدث شكل الصناديق والاشياء
حشيش غير يام اخذ من حشيش الشئ واللسان اكثر اخرا ارجا بغير
الى اخل مخرج الشئ الى خارج حتى يطوى اللسان او كان رطوبه
على ثلث الشئ الى المصرو من تحت الحشيش والشئ ويندرك الهواء عند ذلك
الصديق بعد حشيش كبر منه من راء وخرج في خلل اللسان الشئ
حركته مثل حركه الصناديق الى ان الحشيش الحاشي من اللسان فيه اقل
طوله وعرضها وكانها تحبس العسلات التي في طرف اللسان تكون
في حشيشها بل باطرافها واما الشئ من حشيش في اللسان المصنفة
التي في كبرها الى ان الحشيش الحاشي منها من اللسان يكون مما يلي شط
ويكون طرف اللسان غير ساكن ساكنه في الشئ بل يكون في الشئ
فاذا انقلب الهواء الصافي عن الحشيش هتد له طرف اللسان واهوت
رطوبات يكون عليه

وتعنده وتقص من الضيق الهامة باهية انه حركته الهواء الصافي
المنقلب بسببه التلجج في مساواة الصغرة من خلل اللسان كان
تكون فيه سببه التلجج الذي يعرض للرائحة سببه لكان هواء حشيش
سطح طرف اللسان حركته الى هواء رطوبة من الحركه فالحادته عن الصغرة
دون الصغرة او مع الصغرة واما حركته عن طباطب سطح الكلى مع سطح الحشيش
والسحر ودراسي منها عن صاحبه وبنها رطوبة فاذا انقلب عنه
واصبغ الهواء الكبر سمع الطاو ازان كان الحشيش حركته اقل ولكن
مسله في الشئ سمع واز كان حشيش من حشيش الثاني الكبر واصغره منه
في الكبر سمع الى ان لم يكن حركته لتأخر حشيش يام ولكن اطلاق
في صغره مع الهواء غير قوى الضيق كصغره في طرف اللسان
تكون ارفع واحشيش للهواء من ان يستمر في خلل اللسان جدا وانه
ما من اطراف اللسان سمع التلجج واز كان حشيش كبر شام حركه صغره
من طرف اللسان امرار الهواء المطلق بعد الحشيش على سائر
سطح اللسان على رطوبة وحركته سمع الطلوع واز كان الحشيش
بالطرف اشد ولكن يستغنى سائر سطح اللسان ولكن شغل
الهواء عند الحشيش في طرف اللسان من رطوبة الحشيش حركتها
وهي هاهنا اليسر او يبعد فيها في اعالى خلل اللسان سائر في الاطراف
بما اطلوا كان منه الدال الذي انقصه عن الزاوية بقصره الثاني
عن اللسان هو انه لا يمكن هواء حركته في خلل اللسان

بل يشهد مجراه من حيث يخرج من غايته ولكن يكون في الدال فرسا إلى هوار
 الذي يكون الدال وان كان حرس بطرف اللسان وطرف خدام قلع والحس
 معدل عرس مد ولا يسر المعباد فنه على الطرف من اللسان بل على ما يلم
 لئلا يكون ما يعا من لراول لوطوبه ثم انقلاقتها حدر اللام واذا كان الحس
 ايسر ليس قوتها واول واحد بل يكره الحس في ازمنة غير مضبوطة
 كما في من الترعيدات في البريتقاعات وذلك ليشدها احتراق سطح اللسان
 حين يخرج حيث بعد حرس غير محسوس من حدر السرا واما اذا كان
 حرس الهوار باجز التنة من الشدة وتدر بيم في اخر التنة من غير حرس تام
 حدر الفاوان كان في ذلك الموضع بعينه مع حرس تام والطلاقة في تلك الجهة
 بعينها حدر البياوتسم البيا الى لقا عند الشفة نسبه الهيم الى الهاء اليها
 عند الحرس واما اذا كان حرس تام غير موزن لكن ليس الحس كالم عند المخرج
 نزل لشفته من لكن بعضه الى ما قنناك وبعضه الى حية الحشوم حتى حدر
 الهوار عند احصائه بالخشوم والعصاء الذي داخله دوتيا حدر
 المسم وان كان يد السمن طرف اللسان وعضوا اخر حتى يكون عضوا
 الرطب من الشفة يعاوم الهوار بالخشوم في ستر الكثرة الى احم الحس يوم
 كما في النوار الواو المصانعة حدر حدر الفاوان لكن ينفط و
 للهوا بصعوبة سلع ان تانعه في انصفاطه بسطح الشفة واليا الصا
 حدر حدر اللسان في الزاي ولكن ينفط وحفر للهوار صعد
 سلع ان حدر صهي اذ اما الهوا المصوب واحدا الهيم فاطن ان يخرجها

اجتناب

مع اطلاق الهوار سلس غير تراجم والسوا والمصوب واحدها التسم
 فاطن ان يخرجها مع اطلاق الهوار مع ادر يصوب للمخرج وميل سلس
 الى موزن اليها المصوب واحدها الكسر فاطن ان يخرجها مع اطلاق الهوار
 مع ادر يصوب ميل الى سلس اسعاج امر هذه التسم على شكل ولكن
 انعلم منها ان الاله الملهوون تقع في صوف او اصغاف رطان لهم فان
 التسم يقع في صغر الهيم التي تصح فيها الانتقال من حرف الى حرف
 وكذا ان تسم الواو الى الضمة والياء الى الكسرة هذا كله كلام الشيخ في رساله
 له في الحروف الحس الحامس حروف تشبه هذه الحروف منها الكاف
 الخمسة التي كرهاها ومنها اربعة حروف تشبه بالحكم الواو وحرف
 من اسم البير بالفارسيه وهو طاه وهذا الحرف يعلم اطلاق من طرف
 اللسان كروا شد وصعظ الهوار عند اقلع امور وسمه الحيم الحرس
 الى هذه كسفة الكاف العبر العرس الى الكاف العرس ويلم اخر حتى يوجد
 في العرسية وطرف في الفارسيه بل في غيرهما وكلاهما من فيها ما في الحيم من استعمال
 الرطوبة في عمل حرمها وهي الرطوبة المعدة وراا الحس ويكون عليها
 اعتماد الهوار عند اطلاق فاذا سامت هذه الرطوبة واعتد الحركه المذكور
 وقع عليه الحس حدر هال حرس فان تضرر التسم الزار وبار صر
 الى سسم السان في باره صر الى سسم الضاد اما الصاد والسين فان
 سمر الهوار في خلل السنان من غير بصيرة هدر الرطوبة والياء واما
 الزايم فغند بعرضه للذكر ورك الجائنه الى الضيق الخارج سمر الصاد
 من التسم بالاطلاق

ومنها ينشأ صوت من سعال حار أو بارد وعرضه البطن من اللسان
ومنها ينشأ في أنف يكثر في نغم اهله وازم وكذا ينشأ من سعال المسم التي عندها
كثرة السعال كثر في العضلة الناطقة للسان لا تعاد كما كثر في الزاكن لم
ذلك لا تعاد ما سياتي خففت عن محسوسات محسوساتها الهوائية الحقيقية
غير محسوسات فمضرب السعال لا كثر في شامه الرأوي ومن ذلك أن السعال
في لغة الفارس عند قولهم زور و هي شئ من الهواء في كثر عرضها في
سطح طرف اللسان والى استعانة بحمل الحواس من ذلك أن غلظتها
الى الرأوي والغين رسم هذه السعال الحوار زمنية الى الرأوي والسعال في كثر
بأن تخرج غرا لموا التفرغ الفاعل المتغير في تفرغ طرف اللسان وكثر
في صفات الحار الاضلال كثر في رعا دمج رآ غينهم وانصبا الى
منه كثر في ان يصغر على تدعيم طرف اللسان بل نوحى الى العضلات
التي وسطه للسان رسم طرفه حتى يحد في طرف اللسان في تقليب
ويحد في الرأوي على كثر البقاء في الرطوبة التي فيه وتفرغ طرف
اللسان ورأ طائفة يكون وسط اللسان فيها ارفع والى تفرغ في
طرف اللسان حتى حلا وكثرة في الرطوبة فقط وهما لم مطبق لسيبها
الى اللام المعروفة رسم الطائر الى التا وكثر في لغة التزل ورأ السعالها
المتفهمة من العرب وهما ثانيا كثر في الفاء في لغة الفرس عند قولهم
فوز فارق لبا نامة ليس فيها جلبة تام وبارول لفا نان يضلون مخرج
الصوت من السعال وهما التا وصعطا الهوازا سدا حتى كاد تخرج منه
في النطق الذي من اطل السعال الدار

سنة

ومن ذلك لبا والمثله عند قولهم يروزي كثر في ثقل اللسان
عند الحسرة فلع بعف وصعطا الهوازا بعف والمهم والهوى في يكون منها
ما ينصرف في اللوز الحاد من الهوازا في كثر في آخر المحو ولا يزدو جلسته
عند السعال طلاق الحقا الهوازا الى خارج وهذا الغنة محردة الى السعال
هذه الحروف قد سمع من حركات غير بطيئة فالك سمع العين من كل
اخراج صوار بعف عن مخرج رطب الى الحار عن صدى منه واعرض في رطب
وعن ابرار يكثر على جسم ليس مراد امسكط والخاء عن حرك كل
اليمين حكا كالبشر جسم صلب في الهاء عن يعود الهوازا بعف في جسم
غير متانع كالموا انهم والقاف عن شيق الى جسم وقطعها دوع والغين
عن علمان الرطوبات في حراء كما ردا في الى حرم واحده والكاف
عن مدح كل جسم صلب كبير على بسط احص صلب مسلم والحيم عن وقع
الرطوبات في الرطوبات في رطب قطره من الماء المقدر ارتفع نقيه على ما او في
وعرض في السعال عن تشنجات الرطوبات في خلاصها م باسم يعود
بعف والصاد عن تفرق فقا قع كما رذا الرطوبات في الصا د عن السبب
الذي يكثر في اللسان داو مع في حرم درج وتزل وكان مع قرح شئ او بعد
رر والسعال عن ميس جسم يابس جسم يابس وتحر كعلمه حتى يفسد
ما منها هواء على ما قلصت في حلا وسمع انصاع عن يعود الهوازا بعف
في السعال في المنيط والزاكن مثل ذلك ادا الم في حرم الم جسم بعف
كلمة يتر على نفسها والطائر عن تصفق للذين صحت في نطق الاحسان

الفصل الرابع في المذوقات احوالها
الطعم هو الجسم اما عدم العظم وهو التقه المسخ واما له طعم وعدم
الطعم فلا يكون له طعم وقد يكون بحسب الجسم وهو ما يكون له في جسمه
الكنه كما به لا يحل منه شيء بخلاف اللسان فذكره فاذا اقبل
في كل واحد من اجزائه وبلغها احسن طعمه كاللحم والنفاس اذا اقبلت
تفرقها خرا صغارا اظهر له طعم قوي والطعم اللسنة تانس الحرام
والماوص والمراة والدموم والحلاوة والعفوصة والفصولة الجوزة
فان الجوزة حامل للطعم اما ان يكون لطيفا او كسفا او محلا او العاقل
فهو اما الحار او البارد او موه معدله بينهما فالحرار معاك الكسف
حار في المرارة وان فعل في اللطيف خدس الجرام وان فعل في المعتدل حار في اللطيف

کُنْیَہ

کے

والأما زدن فعل في الكسف عند سبب العفوصه وان وقع في اللطمه حرم
المملوحه وان فعل في المعدل حرام النقم وتغاثة غير سبط واسخر الطعم
الحرافه المراه المملوحه فان الحرفه اقوى على الإحصاء من المراه المملوحه
كانه مكسور بطونه بارده لان سبب المملوحه محاطه وطونه مائه وكلام
الطعم او علمه احراما ارضيه محرمه مائه المراه في الطعم محاطه مائه
فانها ان كبرت انكسرت ومن هذا سبب الحرامه ويخرج المياه وقد يصح
الملح من الرماد والصل والنون وغير ذلك وان يطبخ في الماء وصفه
ذلك حتى يمتد ملحا او يراعى بعد سببه ويدل على ان الملح دوز المراه
السحونه ان النور في الملح المراه سخن من الملح المأكول اورد الطعم
العصصى العاصى الحامض كذا يكون للفواكه التي كملوا في العفوصه
سداده الرد فاذا اعدت فليدا باشتي الشمس المصحح ماله
الجموصه سبب الحصرم ونها من كذا يكون في فوض سبب الحصرم
ثم سفل الى خلاصه اذا علمت فيه الحرامه المصحح وقد يتقل العفوصه
الى خلاصه من غير كحض لكن الحامض ان كان في قله اورد العفوصه
في الحرامه كذا يرد مائه للطافه ونفونه في لظاهرو والباطن والعفوصه
والعاصى سبب الحرامه في الطعم لكن العاصى سبب طاهر المساز والعفوصه
سبب لظاهرو والباطن وقد يجمع طعمان في حرم واحد كالمراه والعفوصه
في الحصرم سبب المساعه وكالمراه والمملوحه في الحرامه سبب اللطمه
وكالمراه في الحرامه في العسل الميطوح وكالمراه والحرامه والعفوصه في الحرامه
وكالمراه في الحرامه

الثاني في قسمه ان يكون كثره لاجتماع ما يحدث وواحد ما يحدث
 فثابت كثرته في الكيفية الطعمية والباير المتسبي شي واحد لا يسمو بالحسن
 فيضير كالطعم الواحد فانه يشبه ان يجمع في طعم من الطعوم المتوسط بين الطرفين
 يعرف باسمه ان يسمى حلا حرام وفي اخر طعم يعرف من غير اسماء هو
 المحو ضم واحد محضه ويكتفى به هو العفوصه وعلى هذا القياس
 الفصل الخامس في المشهورات ليس علينا للبراه
 اسم الا من حسن حلاها من جهة المواضع والمخالفه كالطعم والمصلحة
 كما للطعوم من جهة انه طيب وعطر طيب وباطنها من جهة ان يسوي لها
 من الطعم اسم كالطعم والخاصه فالبراه اعتمدت مقارنتها للطعوم
 نسبت اليها وعرفت بها وباقيها بالاضافه كراحم المسكر والعود والعنبر
 هذا هو الكلام في الكيفيات المحسوسه بالجواس المحسوسه في ان هذه
 الكيفيات حواسها طبعها حساسه فاللون جوده الحراة جوهر والذوق
 ساير الكيفيات والذليل عما ازده الكيفيات اعراضها وما هو رذا
 عن ما هي الحميمه في ان هذه الحميمه المقارنه عنها وماه لا سببه يكون
 عرضا اما البراه فلا بد ان يكون السواد نفس الجسميه لان مفهوم
 الجسميه تركب من الحساس دون مفهوم السواد واما الجسميه فصحيح
 باله سمى دون السواد واما السواد لم ضده هو الباطن والجسميه
 ضده لان يجوز ان يكون حرا من الجسميه لان حرا المشترك
 ولم جعل السواد حرا لان حرا الباطن حرا واما ان يشار اليه

ملح

لجسميه وانه يمنع معارقه عن الجسميه اذ في العالم خلا نو حله في السواد
 ولم نه لم وقع في جهه فارعه كما لم فيها اسداد فيكون مقارا او يمنع حره
 المقارن الا في الماده واذا لم يكن هذه الكيفيات موصوفه بهذه الصفات
 لم تكن كونها اعراض لنوع الثاني من انواع الكيف القوه واللاقوه
 الحمايه وكل المشهور ان انواعه تلامه فالاستعداد اذ لا يشهد
 على ان يفعل كما لم احصه والذوق هو المسمى باللاقوه في الجسم اسداد
 سداد على ان لا يفعل كما لم يصاحبه والصلاب ح على ان يفعل كما لم يصاحبه
 وهذا ان الصلابة السميانه بالقوه فاذا اردنا ان يجعل هذا النوع نوعا
 للمكلف وحسبنا اهل به الفرقام الكلمه فلما لم يستعداد جسماني
 كامل لجوامر من خارج او قلنا انه مبداء جسماني في جهه الموزن ام طراد
 على معنى ان حله مستخرج وكما هذه الصلابة او من الاولى
 لان السداد من بار المصافي فلا يكون نوعا من الكيفيه وهذا الرسم
 منا واما في مقام الكلمه فان لها علمه والمصالحه في ان حله
 الحاد في انهم ان قوه الفعل برحجه بها حله في الفعل والقوه
 على المقاومه برحجه بها حله في المقاومه والقوه على الفعل برحجه بها حله في
 الفعل والحلا فان القوه على الفعل والقوه على المقاومه داخلان
 في فعل الحلا فان القوه على الفعل والقوه على المقاومه داخلان
 تحت هذا النوع فاما القوه على الفعل فالمشهور انها منه في شئ اخرها
 منه فان اردنا ان يحد هذا النوع بحيث يحجب القوه على الفعل قلنا ان الذي يحجب
 به القوه في اطر حاصي فهو له ولم نقوله واحار الى ما م قول السبع في
 خروج القوه على الفعل من هذا النوع

بحجتها اوضح به الشرح فانه قال المصنف عنه سئل ما مورثه العلم بكل الصفة
 والقوة القوية على تلك المعاني من ان الحار والمملكة لما يعرفه فلا ينادى
 من هذا النوع والناس كمن في اعضاء في خلقها الطنفة بحسب
 عطفها ورطوبتها وهو في الحسنة عبارة عن المفاوم واللا افعال هو احد
 القسمين المذكورين فان قلت قدره على تلك الافعال لها اعتباراتها
 وقدره عليها واعتبارها قدره سلبه او من حيث انها واعلم بسهولة
 وهي من حيث انها قدره من الحار والمملكة ومن حيث انها قدره او فاعلم
 بسهولة من هذا النوع فله قوة الصرخ والمبصر في حاصلة في
 كل من المصنف عن كثر قوة الصرخ في احدها اقوى وقوة المصراع
 في الاخر فالقوة القوية في حال الصعوبة في الماهية لا يكون شدة القوة
 خارج عن ذات القوة واحكام والصعوبة كذلك وان كانا معا عرضا
 محال لهما كذا في الامام احرار من خارج عن الشيء بل جعله ماهية اخرى
 بل القوة القوية ماهية يكون هناك قوة مستمرة تعرض لها السادة تارة
 والصعوبة اخرى هو محال ومع تسليمة فالقوة قد حاصلة فانها اذا كانتا
 من نوع واحد الصعوبة ليست من هذا النوع فكذلك القوة هكذا قاله
 الامام وفيه محققان لما عرفت من اختلاف النوع يستتر كان في الجنس ويكون
 كل واحد منهما في صفة خارج عن الماهية الجنسية جعله ماهية اخرى فكذلك
 ههنا يجوز اشتراكها في القوة مع اختلافها بالماهية في عمل السادة ماهية اخرى
 والصعوبة ماهية اخرى فيكون القوة القوية من هذا الباب والصعوبة

به قال وما سطر مدبرهم ان الحار من الجنس المسمى بالافعال في الالهييات
 ولها قوة سلبية على الحار فلو كانت داخلية في هذا الباب لزم نفوذها
 بحسب من في المحل المقدم به ما لا يصلح والابن ليس تعالى العلم
 والمملكة اذا الصلوات به اسعدا طبعي كحوال افعال اللسان استعداد
 طبعي كحوال افعال ليس احدها يكون علة بالالاخر بولي من عكسه وسلك
 الامام يان ذلك الاستعداد الطبعي لم علم الحار والمقاومة المحسوسة
 وفاء شكله على ما كان هما امران وجوديان معا لول ذلك الاستعداد
 ومنع ان يكون علميا والمعارضة حاصلة في سطح الجسم بمقاربه الحرك
 سلك محسوس استعداده لقبول الحركة لا جسم طبعي في لقول ذلك الشكل
 لانه متبكم واداك ان كونه جسم طبعيا دام له علم لهذه القابلية لم يحج هذه
 القابلية الى كونه رتبة هامة من الاستعداد كحوال الافعال حرك
 والاستعداد كحوال افعال عدمي فيكون نقابله ما لا يعلم والمملكة وفيه
 فطرته في الاستعداد كحوال افعال دالة كحج الى كونه اخرى بل لزم ان يكون
 هو كونه وجودي النوع السال الذي هو المحسوس بل واد
 المصنف في الحار والمملكة والفرق بينهما بالرسوخ وعدمه وكل ملكة
 كان عالم وليس كل حال يصير ملكة وله اصناف الاول العلم والنظر في
 في العلم والعالم والمعاوم البطر الاول في العلم العالم لعلم الحاصل
 بالمباطن صور العالم وقد ردم ذكر في الوجود والبرهان
 ايضا حال كونها في انفسنا غير كونه كمنع رفس في من الشك
 وهو عاقل عرض له

ومنع عرض هذا العارض عند وجوده الخارج من كل ما في الخارج
 من منع كون مبستر كاذب فاذرا بما تعرض له هذا العارض عند كونه في
 الدهن هو المطلوب منه نظر فانا بيننا ان لا يمنع مفهومه من الشره بوجوده
 في الخارج احسن المبكرين هذا الامر في تمام وجهين اولهما لو كان العقل
 السواد والبياض لوجود صورتهما في العقل لزم احصاءهما فيه وانما لما كان
 لما هتتا هذا خلف وبما ان لما هتتا اذا حصلت في العقل كان صورته حرم
 في نفس حرمه بوجوده في الخارج فهو موجود في الخارج فوجودها لا يمتنع
 اذا كان نفس وجودها في الخارج فانه يوجد في الدهن خارجا وارجح ان كان غير كاذب
 موجوده برين جواب الاول ان ما في ما هتتا مسروط بوجودها
 الخارج وجواب الثاني ان الواحد بالروح قد يوجد في شخص فان قلت
 الموجود في كل شخص يكون ما بالما في الخارج وحكمه المبستر في احد فمكانه
 ان يثبت لكل منهما ما بالما في الخارج فقلت ذلك ليرم عند ما بال القوايل
 عند اخلاصها فالحراية الموجوده في الخارج توجب ان يحسب ما يمكن
 والموجوده في الدهن ليرم عند ما بالما في الخارج وحكمه المبستر في احد فمكانه
 النفس الحية الثاني في ان العقل نفس هذا الامر تمام ام لا والاول
 ما بالما في العقل لو كان نفس هذا الامر تمام لما علقنا دوايقنا من العقل الشيء
 ليس هو نفس ام اذ لو كان هو هو لكان اذا علقنا دوايقنا من العقل
 لكان نفسا كونه عاقل فلو عني وحصل ما بالما في حصول صورته مما دونه لكان
 ما بالما في دوايقنا ولزم اجتماع المثلين في حصوله لكان مع ام لا العقل

فان قلت شرط الحدراك كحد المذكر النسخ الثالث في كنه ما هتتا
 العلم انه اما عدل وسموي هو كنه عاربه عن الضافه او كنه مع الضافه
 او نفس الضافه وكلام الشيخ فيه مضطرب فانه جعله علميا بان حرم
 من في الهيات السفا ان كونه تعالى عقلا وعاقلا ومعقولا لا يوجب كنه
 في ذاته انه ما هو هو محرمه عمل وما عدله ان هو به المحرمه لذاته معقول
 وما عدله ان انه لم هو به المحرمه عا ولا لذاته وبان كونه عاقله عن الصور
 المرتسمه في الجوهر العاقل المطابق لما هتتا المعقوله وذلك عند ما بالما في العقل
 الشيء لذاته ذلك انه ليس له حصول صورته عنده ونفس عاقله في كنه سائر
 حيث قال ذلك الشيء هو ان يكون حقيقه معقوله عند المذكر وبان كنه محرم
 اضافه وذلك عند ما بالما في العقل البسيط الذي اوجبه الوجود للشيء
 عقله لطل حصول صورته في بلخ جل صفاتها عنه حتى يكون العقل البسيط
 كالمبدأ الخالق للصور المتصصه في النفس وبان كنه عاقله عن كنه
 ذات اضافته الى الشيء الخارج حتى ذلك عند ما بالما في العلم داخله معقوله
 الكيف بالذات وفي معقوله المضاف بالعرض ايضا عاقله من ان يعبر المعالوم
 بوجه العلم الذي هو كنهه دار اضافه معقوله في هذا الى كل
 المقتسم المحصله وانه اضطررا ليعرف هذا وهو ليجوز ان
 يكون العلم امرا علميا فانا اذا علمنا شيئا علميا كونه عالم من العلم ان ذلك
 حاله ميم عن سائر احوال المذكر من النفس لها حصة وعينه ومثله في كونه
 امرا علميا هو اذن سموي وهو ان يكون كنهه عاربه عن الضافه كما قال
 انه حصول صورته المحقق في العاقل

في ان العلم المحقق في العاقل هو الذي هو كنهه عاربه عن الضافه

ما كان يعمل نفسا كان ذلك المحرر غافلا لم يصح له ان يدرك منفعة الجزء الذي كالصورة
 في هذا الباب وان كانت المادة تعمل بالصورة عادا الكلام المذكور من هذا العمل
 لحصولها لها اولها حصلت نفس من سانه ان العقل وقد اطلناها وان كان الصيغ
 تعمل نفسها كانت غافله ومعه قوله بداتها وان كانت تعمل المادة كانت الصورة
 مبداء للقوة والمادة مبداء للعقل فهو باطل وان كان الحرجان يعملان المادة كانت
 كانت حقيقة المادة حاله في الحرجان نفسا من نفسها هذا خلاف وكذا القول
 في جانب الصورة وكذا ان وضع انه يعمل كل حرج بكم مقدار طلبه في مقام اللذة
 ويخرج ان الصورة العقلية ليست نسبتها الى العقل بالقوة نسبة الصورة الطبيعية
 الى الهول بل اذ احد العقل بالقوة احد اناها مساو احد فلم يكن قابلا لمصير
 مبداء الاراد ويكون حيل العمل العقل بالحقيقة هو الصورة المجردة هذا ما
 المام عن الشيخ في كتابه الموسوم بالمبدأ والمعاد زاعما انه قولنا بالحدوث
 بل في نظر من وجوه القول ان صمنا فانه قال الصورة المجردة اذا حل العقل
 بالقوة صيربه عقلا بالفعل وهذا تصريح بقاء ذات العقل بالقوة والصورة
 المحرر عند صيرورته عقلا بالفعل فان الصورة ^{تكون} علمه لصيرون العقل بالقوة
 عقلا بالفعل والعلية وجودها مع المعلول الى ان يوضع هذا مقادير والحد
 المذكور تالفا بمرح الخاد بدلية المشهوره لرفع كون العقل بحلول صورة المعقول
 في العاقل انما ان يقول العقل بالفعل هو العقل الذي كان عقلا بالقوة وانما حرج
 الصورة المجردة وان لم يسم انه اذ لم يعملها لم يخرج الى العقل فان عقل الشيء غير عقل
 صورته غير متلزم له فانا قد تعلم الشيء بالفعل وعقله الذي كان العقل بالقوة

وهذا اعلى قول من قول العالم بالعلم بالشيء غير العلم به وعمل من قول انه هو هو قول انه
 يعمل الصورة المحرر وعملها هو حصولها له مطلقا وانما اخص من حصولها له
 شيء كان فلا يلزم من حصولها للمادة وعملها كونهما غافله ولم يصح له العمل بها
 لمهما حاصله لشيء من شأنه ان يعمل بالحاج ان يعمل في نفسه وحصله ان يكون
 حال هذه الصورة الى العقل حال الصورة الى المادة فالمادة شيء موجود بالقوة
 فاد اطلت الصورة منها حيلها موجودا بالفعل مع ان كونها موجودا بالفعل
 مغاير لحلول الصورة فيها وهي كونه العقل بالقوة عقلا بالفعل هو نفس
 حلول الصورة فيها وهذا هو الحق بمرعا على القول بان العمل ونفس حصول
 الصورة العقلية للعمل بالقوة والحرج من الحرج متسام التام في قولنا المجزأ ان كان
 العقل بالفعل هو نفس هذه الصورة لم يمتد حصوله لكون العقل بالفعل حرج
 الى العقل بالفعل عن حرج ان العقل بالفعل هو نفس هذه الصورة له وكونه ماصلا
 له هذه الصورة مبداء كان بالقوة والحد هو بالحد فكون قد خرج من القوة
 الى الفعل فاد ان يجوز ان يقال العقل بالفعل هو العقل بالقوة وكونه عقلا بالفعل
 صيرون هذه الصورة له بالفعل يجوز ان يقال العقل بالفعل هو حصول
 هذه الصورة للعقل بالقوة اما ان يكون العقل بالفعل هو نفس هذه الصورة
 من غير ان يوضح الحصول للعقل بالقوة فلا ولا ولا ذلك ان هذا القول من الشيخ
 ليس قول بل بالحداد عرصه سائر ان يعمل القاري لاداه ولغيره ليدل على حصول
 المعقول في العاقل ود عليه بان العقل بحلول لو كان بحلول صورة العقل
 في العاقل لزم الخاد وانما باطل فيبطل ان يكون العقل بحلول الصورة العقلية
 في العاقل

واما المقاربات فما يمكن لها ان يكون لها عقل او مرتبة الى غير النباه
من جهة المبدأ فلهذا انما استأمن من جهة المتكهن اليامن في انواع العلم
فما الحاصل بالهوية في الحاصل بالفعل لكن على سبيل التفصيل كمن يعلم
المادة المركبة علم وان لم يحصل له باجزائها على تفصيل ومعناه انه لم يعلم تلك
الجزءات من اجزاء بعضها عن بعض بل يحتاج الى احاطة كل واحد واحدا بالامر
منها بعد ذلك وذكروا ان هذا امارة وهو ان الانسان قد يكون عالما بمسألة فاما
سبل عنها حصر او هت في دهم دفعه على سبيل التفصيل فان التفصيل حاصل
عند سريه فانه في اصل من اسس القوة مختلفة بالقرينة من الفعل والبدل عنه
والحاصل لا لا لا انه حصل العلم بالحوار على سبيل التفصيل في حوائله
يعرف بعد سماع المسلم يعرف انه عالم بانه قادر على اكل الجواب والعلم بالقدرة
على الجواب يستدعي العلم بذلك لكنه عالم به على الوجه البسيط على التفصيل
والقسم الثالث ان يكون الشيء معلوما على التفصيل والقسم الرابع
ان يكون الشيء معلوما بالفعل عما وجه التفصيل قال الامام العلم البسيط
الذي هو متوسط بين القوة والعلم التفصيلي بعد عن الحاصل فان الفعل
عندهم هو حصول صورة المدقوقة العاقل فالعلم البسيط ان كان صورة واحدة
استمع مطابقتها كما هو مختلف وان كانت صور مختلفة بحسب المعقولات المحملة
كان العلم التفصيلي بل العلمات حاصل قال فان رادوا بان العلم البسيط
ان يحصل صور المعلومات دفعه وبالفصيل ان يحصل صورها رافيا
صح ذلك ونحن لم نذكرهم فنه هذا ما قاله الامام ونحن يقول العلم الجمالي

ان يعلم الشيء على وجه التفصيل ولم يبرح عن غيره والعلم التفصيلي ان يعلم
الشيء من اجزاء بعضها عن غيره والعلم التفصيلي مع الدلول عن غيره
عن كونهم من اجزاء بعضها عن غيره وعند هذا ظهر ان العلم بالهوية نوع وبالفعل
لم يفصل نوع وبالفعل مفصل نوع ثالث وان هذا اشار الشرح في
المشاريات هو انه اجراء الماهية المركبة معلوم بها لكن على التفصيل فاذا احطرت
مفصلة العلم من العلم عرض فانه موجود في شيء كالحجر منه ول
يصح قوامه دون ما هو فيه فان قلت العلم هو الصورة المطابقة للمعلوم
المركبة في العالم فاذا كان المعلوم دانا قاسم فيه كان العلم لذلك لكن
المعلوم جوهر فالعلم المطابقة اياه هو عرض من شيء من الجواهر بعرض قلنا
الصورة العقلية جوهر معنينا ما هي اذا وجدت في العلم ان كان في
موضوع وليس من شرط كون الشيء جوهر كونه موجودا في موضوع
فالصورة العقلية جوهر بهذا المعنى عرض من حيث كونه موجودا في موضوع
حيث موضوع والممكن كون الشيء جوهر او عرضا باعبار الامر الخارجي
في باعبار من الخارجي الذهني السادس في ان الشيء الواحد
لا يكون عادلا ومعلوم الظاهر في مذهبهم ان العاقل اذا عطل دانه
كان كونه عادلا هو غير كونه معقولا وليس كذلك فاما ان يكون الشيء
عادلا مع الدلول عن كونه معقولا وبالعكس فالعاقلية المعقولة وصفان
مختلفان ان الموصوفين بها واحدا اذا كانت هذا مفعولا في العلم لانه
راد على انه قد لا يزال له نحو ان يكون صورة مطابقا لانه لا يمنع
اصح المثلين

فهو امر غير مطابق لذاته فذكر في مرتبة يدوان يكون له نفسه و اضافته الى
ذاته والى لم يكن معلوما لذاته هكذا قاله الامام لذاته انما حصل له جل ملك
النسبة فالعلم والى دراك السعور هو ملك النسبة ونحن نقول ذلك الزائد هو
حصول ذاته لذاته وانه غير حصول صورة ذاته في ذاته بل انما اجتماع المثلين
وحصول بلزم وجود نفسه واصنافه من ذاته وادائه باعبار كونه حاصرا
له وباعبار كونه حاصرا فاما ان يكون له علم العلم هو نفس ملك النسبة فلا
قال الشيخ كونه الشيء معقول هو كونه ما هيته عند شيء وهو اعم من كونه
عند شيء متغير له قال الامام كونه الشيء عند شيء حاله اضافته الى العقل
الى من شيئين مثل هذا يقول الموحدين اعم من الموجود للمعرف بل انما يحتمل
كون الشيء موجلا لنفسه وجواب ما قاله الشيخ في المباحث ان كل
شيء ما هيته وخصوصية فان كانت ما هيته مفصلة لملك الشخص كان نوعه
في شخصه والى وقعت الكثرة ويقول الماهية معاير للشخصية والى مجموعها
على عرض الى اضافته الى واحد باعتبار هذه الجهات الثلاث
العاشر في انقسام المصداقات المصدق ان كان جازما
غير مطابق فهو الجمل والمطابق ان لم يكن الجزم به لموجب فهو العقل والى ان
كان لموجب فالواجب ان كان عقليا هو بعقل طرفي القضية فهو الولى والى
او هو من بالى فهو النظريات واز كان الموحى حسيا فهو المحسوسات
وان كان مركبا منها فان كان الحس معا فهو المتواترات وان كان غير فالمجريات
وغير الجازم ان يتساوى كطرفاه فهو الشك والى فالراجح طرف المرجوح وهم

وهم السبب في حصول الولى والى ان النفس استغدا لا انفسا صور
الموجودات اصلها واستغدا اذ بان بحدث بعد ذلك و ذلك الى احساس
بالمجريات فان الى احساسها يفيد بنية النفس الى منها من المشاركات
والمساكنات وانه فضلا عن ان يتصور ان الكلمة المجردة عن العوارض
المادى والشعور بالها من الذاتيات والعوارض الازمنة المفارقة قادا
حصلت التصورات ولها نسبه بعضها الى بعض بالمحمولة والموضوع معين لذاته
سلبا كان واجبا فان كان من المحولات محمول على موضوع معين لذاته
لم يوسط بالى بنوقف حكم العقل بنبوته له على الشعور ببال فلا يلزم
حكم العقل بنبوته له الى اوله فيكون بوقت ذلك المحمول الى الموضوع او ايا
وما كان بنبوته لموضوعه بوسط بالى كان بنبوته لذكر البالى والى ذلك
الموضوع باننا نحرم سميت الاعضايا التي تشابهها ماد كثرناه اول اوليات
والتي سائرنا ماد كثرناه ما سائرنا ثوار وما قال في تعريف الولى والى ان
الولى الى الموضع منه نذاع وانه الذى داخل الى انسان نفسه حاله
عن العوارض العادية والى بنية بالى البصيرة كان اولها واما بالى
ذلك فهو من التعريفات بالخواص واما اذا لم يكن من الصور العقلية هذه
المناسبات بوقف الجزم بها على الى احساس كل الى الواضعية وانه
يبلغ بالخواص بشركه من انفسا كل المحررات بحصول للنفس اهل ذلك
نفرد بها وان يسلخ السامح من المصداقات بحسب بعضها بعض
بلى النفس بوقوع على واحد الكثر بالى بالكلية بخلاف
المحصيات

والعوارض حتى تنفي الخصبة النوعية ما هم محله وبانه بالركبت فانما اذا عرف
المعنى الخفى والفصل قرآن حدها بالخرق فحصل منها ما هم محله نوعه وهو على
على ذكر الواحدة من الالاسات من الجنس والفصل العرس من البعد من لولدهما
العرس والبعد ويكون الشخص الواحد في العقل امور اكب واما الإدراكات
الحسنة فتكون مشوون بالجهل فان لا يدرك الى الظاهر الحس الحادى عشر
اول الى واراد المصداق بان الحسنى اما ان يكون اما ان يكون مانع الحلو
والجمع فان امات القصص بالبرهان فمع فان ما يدب بغيب لا بد وان يكون
ذلك الغرنا سا غير مستف فلو حور اظلو عن النقي الالاسات طازان لا يكون
ذلك الغرنا سا وان كان سا فلا بد من سا ان ذلك الغرنا سا لا بد فحصل لا بد
من الرجوع الى هذه القصص واذالم يكن اسات القصص بغيرها ولفر هاجم
اليها فان اعلم بان الموجود اما واجب اما ممكن يرجع اليها وكذلك العالم بان
الكل اعظم من الجبر فان الجبر الذي هو ان لا في الكل ان يكون مقدار ما كان
موجود او مفع المبرد عليه فتكون اعظم وكذلك العلم بان الجبر سياتى الماديه
الشئى واحدا متساو ومن طاز طبايع تلك اليه بنيا وطبعه ذلك الشئى فلو كان
مختلفا احتمع التعضان وكذلك العلم بان الواحد في ما زواحد لا يكون
في مكانه في ذلك كما يقال وبعدي لا ولات فظهر ان هذه اول او الالاسات
والتايع في هذه القصص اما ان سارع لعدم بصور احراز هذه القصص
اولا لعلها او ليعارض الى قد المسمي للبعض من عنده مع عجم عن الرجوع
وعلاجه الاول منهم واحدا وعلاجه الثاني الضرر وقاله الضرر والا صر
واحد

وعلاجه الثالث حل الشكوك كما ان لا يحاط هذه المقالة سببه فالوا
الطريق الى معرفة الحسنى اما العقل او الحس او الخيال او نوع وواحد
اما التحمل فان لناعم قد يترك المنام سيما يجوز به ثم سئل في النقط بطلان
صحور ان يكون حاله بالرد سببتهما الى النقط سبب النقط الى المنام واما
الحس فلانه يرى المتحرك ساكنا والساكن متحركا كراكب الحصنة ويرى الكثير صغورا
اذا كان بعدا والصغير كبيرا اذا حال بينهما وبينه بخارار بطمه والمسمى
والمخزون بخلاف صورته برما بان فيها والعقل الجرمون فيهما ويرى النظر
النار حطام مستقيمة والنقط المدا ان سرعه دائره واما العقل فان الحكم
بالقصص العقلية حكم بالوهيات مع انه عرف كدما فان قلت هذا غير
وجود هذه الالاسات قلت لا بد هو وضع لها ليرى عليها السك
في وجود الالاسات ثم قالوا ان لم يحسوا عن هذه الالاسات فقل حكموا الشك
وان احسم عنها كان ذلك الجواب بكتسبا من الاوليات فيكون لسان
دور يا الجواب ان هذا ليس سببا لالاسات بل لكتسب ليعلم الدور بل
هو طر لسببه الدافع للمحرم الثاني عشر في القوة القدسية فلعلم ان
يمكن ان يعلم من الاوليات الى المظريات وذلك ان يكون متوسطا لحدود الوسطى
والناسر بها ونور في اسبغات الالاسات اليها ويرى عن طريقه براه
وربما يكتسب فكل علوم ما كبره وهو ايضا مختلفون في ذلك خلافا كثيرا
مختص بكون هذه الى الحدود الوسطى يادى البقات اليها ويرى بخص حاج
الى اكثر من ذلك فكل من كان زيا لعا في ذلك اقصى المراتب الممكنة للادوية
هو صاحب القوة القدسية

كل ما ساء عليهم السلام يقول ان النفس للصورة العقلية لم يوقف على
الفكر اذ لو توقف عليه كان له دراك سائر المعاني لومحور كحقوق الفكر
طلب وطلب الحاصل محال بل في مجال دراكات هو النفس الناطقة بعد موت
البدن عاصر عليها تلك الدراك من العقل الساطع في العالم اوجد القادر
فاضرعته المبرقان قلت — يجوز ان يكون المراد ان الله تعالى هو
على الفكرة قلت — فاننا اذا ادركنا ما يجوز ان ندركه ذلك الدراك
ملا ما يدره مع بوجه على المراد ان الله تعالى وعلم الفكرة ثم ان بعض الناس
قد ظن ان المنع اجتماع العلوم دفعه وهو باطل ما يصور انهم يدرها
من تصور الموضوع والجهول معا ولم تكن معرفة الشيء محله ولم يدر معرفة
الجنس في الفصل هذا في التصورات واما في المصادفات فلم ان لمقدم
المعارف فضلا عن الله تعالى كل ما يمكن ان يحصل انما بالفعل وكذلك
النفوس في المناظرة بعد ما بها بعد المعارف حاصله بالفعل فان قلت —
اما بعد من انفسنا انما ترى جوهنا الذي هو كالمعلوم بعد علمنا بوجهه في
في ذلك الوقت الى معلوم اخر قلت — ليس كذلك انما يدر ذلك عند كل
القوة المحسنة فاما عند فعل القوة العقلية فلا انما لا يدر في العلم
بالعلم حتى يوجب العلم بالمعاني لم اذا كان العلم علم للمعاني لا انه
لم يوقف على سائر علمه وان كان العلم بالذات هو مع ذلك الغير فالعلم
بالعلم انما يوجب العلم بالمعاني بل ان العلم بالمعاني فانه اذا علم ذات
العلم فانه لا ان العلم بالمعاني يوجب ان يعلم كونه علم لذلك المعاني ووجه

ان يعلم كونه علم لذلك المعاني ومن علم كونه علم لذلك المعاني علم ذلك
المعاني سائر المعاني انه يعلم في المنطق ان يلزم الشيء بدلا وسطا
كونه من الوجود له اما معنى انه يلزم من صورة الجرم معلوم له واما معنى
انه من تصور الجرم به والمول انما يكون اذا كان في الملزوم بعض لذاته
ذلك اللازم والى انما يكون اذا كان اللازم معلوم في ذلك الحصر
واذا كان كذلك فكل يلزم ملزوم بعض ذات الملزوم باسماه اياه
كان يلزم من العلم به العلم بذلك اللازم فاذا كان العلم لاها بعضي
معاول معساك تلك العلم لانه لاها فاما وسطا وهو معلوم خارج
عنه فيلزم ضرورة من العلم بذات العلم بسلوك العلم ومن العلم
سلوك العلم العلم بذلك المعاني فان قلت — لو لم يلزم من العلم بالذات
القرب اعني عما يلزمه بدلا وسطا فيلزم من العلم بالملزوم العلم بالذات
به بل ان لم يلزم القريب واهل حرافكا يلزم من العلم بذات الشيء العلم
بجميع لوازمه المبرم فلم يحق حينئذ في سائر يلزم السعي الى برهان
قلت — اجاب الامام عنه انما لو عرضنا حقيقة الملزوم كان يلزم ذلك
لكنا لم نعرفها بل نعرف صفاتها واورد على نفسه بان الصفات اذا كانت
لزمه للماهية كانت الماهية ايضا لانه انما يوجب العلم بها العلم بالماهية
وعاد المحلوث واجاب عنه بان الماهية لم يكون لزمه للصفات
لما اذا كانت مساوية لها لكن الصفات معلولة للماهية ولم يلزم من العلم
بالمعاني العلم بالمعاني واجاب عن السؤال بحوار اخر واما ان اللوام

منها اعساره

ومى التي يكون منها صوت ال عند اعتبار العقل بانها تكون لنفس قائلها
في الموضع وتكونها قارعة او حادة فان كونها في الموضوع امر سلبى والحدوث
والقدم ايضا عدميان والى لزوم التسلسل والمآله في هذه الوازم
مطلقا بل عند اعتبار العقل يا واذ لا يلزم من العلم بالمآله العلم بهذه الوازم
ال عند اعتبار العقل لها واما الوازم الغير باعتبار فانه يلزم من العلم بالمآله
العلم بكل الوازم لكون النفس قارعة مذكورة وغيرها فان من عرجه حقيقة النفس
عرف هذه الصفات لها وعن محض علمه بان يلزم ان يكون فكله زم علمه لغيره
ضعف الدفن غير فيقف الدفن عند ذلك فحتاج في لزوم ما بعد الشيء الى
برهان فان قل — علم العلم موازنة لادانها لكون العلم من باب المضاف
ذو لادان فلا يحل العلم بالمعلم من العلم بالذات قل — هذا مطالبه
فقط ونحن قد بسا اسلام العلم بالمعول يستلزم العلم بعلمه للمعول واجاب
الممام عن هذا باب العلم ليست غرضه بل علمه العلم نفس انتهائهم من العلم بالذات
العلم بالمعول هذا ضعف مع ضعف حاكم الى التزام العلم نفس من العلم
فانه مجرد مطالبه وفرد سبوا الجوار عنها ال — رابع عشر العلم بالمعول
يستلزم العلم بالعلم بالمعول من حيث انه معلول من بعض العلم
مطلبه من المعول انما يحتاج الى العلم لمكانه وانه لا يحوج الى علمه
بل علمه مطلبه واما العلم فانه لادانها للمعول المعنى فلا جرم لزوم العلم
بالعلم العلم بالمعول المعنى من غير عكس واسناد المعول الى علمه معناه
العلم المعنى ذلك المعول المعنى لا مضافا للمعول بانها تليق

قال الممام كذا في بعض كتب العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
العلم بالعلم بالمعول بل العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
المعول استدل على ذلك بان العلم صفة اضافية في امور المضافه
يستعمل في مضافها احد المضافين الى الوحدة تلك المضافه للذكر الشئ
وحده عند علم غيره وذلك محال فان لم يلزم من العلم باحد المضافين
العلم بكل المضافه فلا يلزم من العلم بذات العلم العلم بالعلم بل العلم بذات
العلم علمه للعلم بالمعول شرط لصورة المعول بل الوصف المضاف في اذا كان
معول للمجموع للمضافين لا جرم كان العلم بهما معا علمه للعلم بالوصف
المضاف في اما ان فلما ثبت ان العلم لا يمكن ان يكون وصفية وثباتا بل ليس
هناك دار العلم ودار المعول وله سكرات العلم من حيث هي تلك الدارات
المخصوصه علمه لذلك المعول لا جرم لزوم من العلم بالعلم بالمعول كافيه
نظر فان المضاف من كل منهما بعض المضافه العارضة له فالعلم ببعض المضافه
العلم والمعول بعض صامه المعول لم يكتسب والمعول المعنى قادر
او صبه عرض لهما اضافة العلم والمعول لم تكن العلم بل العلم مستانها
للعلم بالمعول بالعلم صافين المذكورين فان علم — لو كان كذلك
لم يكن العلم بالمعول بوسط العلم بعلمه العلم بل مجرد العلم بذات العلم بل
موضوع العلم يستلزم الشئ في صورته منع من كون ان بعض بوسط البعض
العلم وان لم يكن امرا وجوديا لكنها امر معقول بعضه واما العلم لذاته
فما لم يعقل كون الشئ علمه في منع انتقال الدهر منه اليه وان كان جار
المتقال بوسط كون علمه

الحاشية عشر العلم باله سبب حصول العلم سبب له سبب
 يمكن الوجود والعدم للادام فلا يوجد ولا يعلم بداره ولا كذا يعلم وجوده ولا
 عدمه بالنظر اذا نظر الى ما ليس سببا له فكذلك وبالنظر الى وجود علمه كوجود
 وبالنظر الى وجود علمه علمه يمنع وجوده فكذلك بالنظر الى العلم بوجود سببه
 يعلم وجوده وبالنظر الى العلم بسبب عدمه يعلم والعلم المذني على السبب ليس
 وهو المسمى للعلم فعلم ان العلم بدارات المبادىء يحصل العلم بمبادىء
 ما لم يقال اننا اذا علمنا وجود الناء علمنا ان بانها مع ان الناء معلوم الثاني
 لم علمه لاننا نقول اننا اذا علمنا الناء علمنا احصاءه الى ما و احصاءه الى ان حكم
 له معلوم لادامه وان علمه بالمعلوم من قبل العلم بعلمه واحصاءه احصاءه بلعلم
 وننظر ان العلم باضافه امر الى امر يستلزم العلم بالمضافين فلا حرج علمنا
 بانها ما و اما العلم بالحاصل للمسمى من قبل العلم بعلمه وان كان في غاية القوة
 كان يمكن التغرر واما الغرض عن السبب في العلم به ان يكون خاصا او كانا لهما
 او مستلزم علمه بانها ولو ازمه ود كذا يعرف ان سبب ما له تلك الحارة
 وتلك اللوازم واما حصص ما هم فلا حرج كان اجب الوجود برهان على
 كل شيء وليس شيء ما برهاننا علمه كما ورد في القرآن المجيد شهد الله له
 هو الحق في شيء الكبر شهاده قل الله صريح المعلوم من جهة سببه لا يعلم
 كلنا فان اذا علمنا ان انوح قد مات من حيث هو سبب منع من
 الشكره ولا من حيث هو معلول آو فنه نظر فان سبب قد يكون كلنا وقد يكون
 حرا فالغرض من نوع وكذا في اخرى ويؤيده ذلك الكمال اذا استقصى علمه وان

يكون الشخص سبب في ذاته سبب يعرف ذلك الشخص من ذلك الكمال في بطل ما قالوه
 سببه الحركي قد يعرف على وجه جبر وقد يعلم على وجه كمال كمال
 كسوف معنى من جهة هو اولى سببه وسر وطه السبب دس عشر العلم
 بالجبر من حيث انه حركي بحسب تعينه عند تعينه فاننا اذا علمنا ان بدار في الدار احد
 كونه فتمها فاذا اخرج منها لم يتق العلم بكونه فتمها لم يتق العلم بالمطابقه عند خروجه
 منها لم يتق العلم بكونه فتمها فان ذلك العلم فان ذلك العلم لم يكن علما بكونه في الدار
 مطابقا بل بكونه في الدار في زمان معين وكونه في الدار في ذلك الزمان لم يكن
 لم يتق العلم بكونه في الدار في ذلك الزمان لم يكن وعلم بكونه في الدار في الزمان
 المصلي والعلم بعلمه بكونه في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان
 عن بعض اصحابنا ان العلم بان الشيء سبب وجوده نفس العلم بوجوده محمول على هذا
 فان قلت العلم بالعلم في الزمان الثاني لم يكن في الزمان الاول عند كونه
 في الزمان الثاني حصل العلم به فنه كذا ويعرول هذا المزمع في حقا
 فان علمونا العلم به اما في حوز علمه فعلمه كماله كماله بل ما ما به تعالى يعلم
 وجه كل وجود في زمان وجوده وعلم كل معلوم في زمان عدمه من غير تغيير وتبدل فان
 بعد الحادث والوجود الى العلم من العلم الى الوجود بان قلت اذا انقض الزمان
 الاول لم يتق كون ريد في الدار في الزمان الاول لم يتق وجوده في الزمان الاول
 عند وجود الزمان الثاني في الزمان الاول فانما علمه في الزمان الاول لم يتق كونه
 في الدار في الزمان الاول لم يتق وجوده في الزمان الاول لم يتق كونه في الزمان
 الثاني ولم يتق مطابقة قلتم هذا المزمع في الكلمات فان الحواش جسيم
 كذا وان

فما كان حسنا في الزمان لم يكن فيكون العلم حاصلا بانه حسي في ذلك الزمان فاذا
انقضت كل الزمان لم يبق لونه حسنا في ذلك الزمان فلم يبق العلم بعد ذلك
الزمان فلم يبق العلم بعد ذلك الزمان وانما بعد وتبدل لافان ان يقول
هذا محل الخلاف فان النكاح اذا احصى برمان مع كذا جزيا وربما قيل العلم بوجه
الموجودات في الزمان وجودها وبعدها المعدومات في الزمان علمها على ما ذكره
علم كمال على ما تقدم وانما لم يبق العلم فواجب الوجود عالم بكل حيز وكل عرض
على علمه متقارن في الزمان وفي الساعات وهو السميع العليم حل جلاله في
فروع الاول العلم اما فعلى هو الذي يكون مبدأ المصنوع الموجوده
في الخارج كما اذا علمنا ان العقل المعنى يحصل لمصلحة كذا ودافع لمضره
كذا فان ذلك العلم يحملها على كذا وكذا كذا العلم بالفعول في فعال في الحسار
داتا افعالي هو الماخوذ من صور الموجوده في الخارج مع ان تصور
المفعول والضرر افعال لا يكون مبدأ الوجود بل كذا في فعال لتوقف ذلك على الالات
والغنى عن كذا لم يكوون نفس تصور به الوجود واما كذا في فعال لتوقف ذلك على الالات
افضل اشرف من الالات لاني ان الانسان قوة علمه وموه علمه فانوه
العلمه ما نفع في فعال الحسنة ويترك الالات في فعال الحسنة وليس الحسنة في فعال
في كذا في فعال بالضرر بل كذا في فعال الحسنة في فعال الحسنة في فعال الحسنة
منها امور بله موه من الحسنة في فعال الحسنة وموه بل كذا في فعال الحسنة في فعال الحسنة
الحسنة ونفس الالات في فعال الحسنة في فعال الحسنة او قبحه واسم الفعل
العلم افع على كذا في فعال الحسنة في فعال الحسنة ونفس الالات في فعال الحسنة في فعال الحسنة

ومن المتعلم ان النفس ان كانت قابله لدراسة الحقائق شيئا وانما في
اول حوالها يكون خالدا عن الالات دراكات فليس في حاله هذه عقلا هيولى
بمحصلها العلوم الاولى التي هي الالات كساب الالات فليس في حاله هذه
عقلا بالملكه اي حصل لها ملكه المكتسبات والاسماء جيم يحصل النفس
في هذه المراتب بكونه الالات وسرعته في فعال منها الى الالات في فعال
في ذلك يسمى بالقوة القدرية بمحصلها مع العلوم الاولى العلوم الطبيعية
بالكتساب فان لا يكن تلك الالات حاصلة بالفعل بل كانت تحت
صاحبها استحضارها وتوجيه الالات اليها فيسمى في حاله هذه عقلا بالافعال
وان كانت تلك الالات حاصلة بالفعل فيسمى في حاله هذه عقلا مستفادا
مراسم النفس في ذلك في هذه المراتب مراسم العقل دافع علمها كما ذكر
المسمى وقد يقال العقل ليس كذا في فعال الحسنة في فعال الحسنة في فعال الحسنة
السال يستعمل في هذا الباب لفاظ الاول والدراسة هو اللقاء
والوصول لعلمه وهو مطابق لما يريد الحكماء منه الالات في السعور وهو
ادراك بعض الالات في تصور بام وهو اول مراتب حصول المعنى في
النفس فاذا وقعت على تمام ذلك المعنى فهو التصور فاذا انقضى كذا في فعال
اراد استرجاعه بعددها امكنه فهو حفظ وذلك الطلب في كذا في فعال
الوجدان ذكره معروف والاسم يسمى ادراك الجبريات معرفة وادراك
الكليات علما ومثل المذكر في كذا في فعال الحسنة في فعال الحسنة في فعال الحسنة
ادراكه باسمه وادراكه هو المذكر في كذا في فعال الحسنة في فعال الحسنة في فعال الحسنة

فالمعروف تكرر التصور والتصور استقرار الإدراك الذرأل للقاء وهو
واما الفهم فهو تصور المعنى من لفظ المخاطب في الفهم اتصال ذلك المعنى إلى الفهم
السامع واما العلم فهو تصور مع تصديق قد تقدم في المنطق ان الإدراك
اما تصور واما تصديق ومنع العام من ذلك معلل بان ما للعباد واما عدد
من التصور والتصديق فانه شرط وفيه نظر فان لشرط والمشرط والحر
والحل فليسوا وان الصدق في موضوع واحد وان كانا لسا فان في الوجود
وهنا كذلك فان تصديق علمه انه تصور تصديق علمه انه تصديق وان كان
التصديق لا يوجد بدون التصور فان حرمنا هذا وشرطنا به قال
بل الصحيح ان يقال لتصور اما ان يكون مع صدق أو ما ان لا يكون
مع صدق القضية ان يكون مطابقا في الوجود والتصديق مطابقة
هذه المطابقة وهو قول لا هنال سامع لذلك والكتب بخالف الوجه
والكتب موافق بلكا المحال واما الحدس والذكا والقطعة فوهي
في علم النفس لنظر الثاني العاقل الحاصل في العاقل بحسب
كونه مجردا عن المادة بوهانية في كتاب النفس الثاني بحسب كون
عن المادة عالما بالذات وذكره وجوه الأول ما ذكره الشيخ في كتاب
المبدء والمعاد ان الصور المجردة اذا حلت العقل بالهوه جعله عقلا
بالفعل فلو كانت له بدلا لها في ان يكون عقلا بالفعل فان الحرا ادا
احترق الجسم الذي هي فيه مسحا فلو كانت له بدلا لها كانت ولي
ذلك وكذلك السواد لما كان تصورا الجسم العام فاضا فلو كانا بالذات
كانا في ذلك



قال الخ ما في هذه الطريقة من علم القول بالحداد وانما تعلم انه ليس
كذلك الثاني ان كل مجرد دائم المحرر حاضرا للذات المحرر وكل مجرد كصور
عنده مجرد فانه بعلمه فكل مجرد بعلمه انه ساكن لصغري كل مجرد
فاما ان يكون وجود الذات او موجودا في ذاتها لم يكن موجودا غيره
كان موجودا لذاته ولم يما بعقل داسا ولم ذلك الح كصور ذاتها للذات
ولم ان حدس وان في ذلك وانما سطل قول من يقول حصول الشيء
اشي من بعض المعاني بها وقد تقدم ذلك على احسن وجه ما ان الكبر
ان بعقل الشيء هو حصوله له هو هذا لشرط الاضافة وقد كفو
هذا الشرط لما تقدم الثالث ان كل مجرد ان يكون معقول وكل
مجرد يصح ان يكون معقولا يصح ان يكون عاقلان وكل مجرد يصح ان
يكون عاقلان ساكن لصغري طاهرية ترد كونه تعالى مجردا وله يصح كونه معقولا
فان من يقول ان له حقيقة للذات تعالى الوجوده المجرد وهو ان كان
يصح كونه معقولا ولم يكن كون الشيء معقولا اعم من كونه معقولا غيره
ولم يلزم من نفى الحاصل نفى العام ساكن الكبري ان كل معقول يصح ان يكون
بعقل مع الفهم وحسب كصور كل منها للاخر في الجوهر العاقل وهو
تصور كل منها قارنا للاخر ومعهم المقارن له هو مع علمه
المقارن فضي المقارن له من لما ههنا فان كان لما ههنا المعقولة
قائمة بذاتها امكن مقارن سائر المقارنات بها وذلك في حكمة عاقلها
وقد عرف ان كل ما يصح لو احب لوجوده ان يكون عاقلان بالفعل

فادرك اجب لوجود العقل غيره وكل ما عقل غيره يصح ان يعمل به
وانه يوجب كونه تعالى عاقل لا لانه وهو المطلوب في هاتين الطريقتين
ذكرناه في مواضع كثيرة ودرست ولم كون اجب الوجود عاقل
لانه وان علم لغيره لذاته والعلم بالعلم بوجوب العلم بالمعقول كما تقدم فليكن
من العلم بذاته العلم بعينه كما في الطريقة الثانية ودرست ولم لو لم تعالى علما
بغيره ويلزم من كونه عالما بعينه كونه عالما بذاته كما في الطريقة الثالثة ههنا
الطريقتان معاكستاه وقد قال الله تعالى فانما يعلم الله ما يكون
العلم بمبدأ ويلزم ان يكون العلم بذاته مبدءا على العلم بغيره وبالعكس
وانه دورهم كما مر في محكم كونه عقلا بالافعال كونه محملا
ومرر كل بالافعال اما باللقوة لم يكون شي يصح منه ادراكه حاصل بالافعال
والما كان قابلا للدفع ودل بسبب المادة المتنافية للمجرد كقائه لبعضهم
الى السج بان الذي يدركها المعقول فلهذا ان مجرد فان كان مجرد مجرد
ان يكون عقلا بالافعال كونه يكون النفس الناطقة عقلا بالافعال وليس كذلك
فان قلتم انه مستحيل سماعه بالابداع خوف غنى افعاله قلنا لو كان كذلك
لما كان يسمع بالابداع البعقلات وليس كذلك فاجاب الشيخ بان ليس
كل مجرد بالمادة العقل بالافعال بل كل مجرد عن المادة المحركة بالنام
حتى يكون المادة سمعا لغواهم ولم سمعها بوجه بالحدوث ولم سمعها بوجه
سمعت بها وسمعت بها الى الخروج الى الفعل والبرهان انما يقوم على ان كل
مجرد المحركة بالنام عقل الفعل وليس من العقل المستنكر ان يكون الشيء الذي

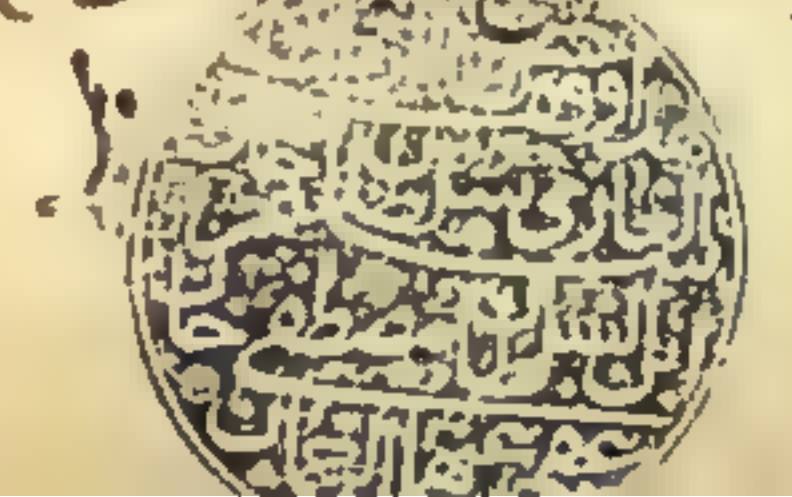
مشتق من شيء يمكن من شيء والذين جعل عن شيء فيسئلون
الحكم الثالث ان العقل الشئ لذاته هو حضور ذاته لذاته وانه حاضره
دايا فيكون عاقل لذاته دايا بيان اول ان يعقله لذاته لو كان لا يحضر
صوره لذاته عند ذاته وتلك الصورة مساوية لذاته في الماهية النوعية وعملها
وذلك من حسب ارتفاع الاستية هذا خلف ان الثاني ان حضور ذاته
لذاته دام موجب ان يعقله دايا ويوجد ان كل واحد من احد من ادراكه لنفسه
دايا حتى ان التمايم في يومه قد مر في البرد الامن طلق البرد بل مر دافعا
وفي ذلك علم بذاته وادافعل فعلا لم يكن قصده اليه لنفس حصول الفعل
بل حصول الفعل من جهة وفيه ايضا علم بذاته فان قلنا استدلال عقل
نفس على نفس قلت ان الاستدلال بالعقل المطلق على فاعل معين هو
ان باطل بان مطلق العقل لا يستدعي الا فاعلا مطلقا لا فاعلا متوقفا
بفعله على ذلك توقف على العلم بذلك فان قلت ماد كنه ههنا كالمكر
لما ذكرته من قبل انا قد عقل من دواته فلذلك لا يعقل ذاتا دايا وههنا
نقول ذاتا حاضرا لذاته كدايا مد عقل ذاتا دايا قلت لان
المراد ههنا الحضور التام ان لا يكون مشوبا بشي من الشوائب المانعة من العقل
التام وقد عرف الفرق بين العقل الاجمال والعقل التفصيل فانه هو
العقل الاجمال دور التفصيل الحكم الرابع بعض من قال
بعدم النفس الناطقة قال انها لذاتها يعقل المعقولات لان علمها عن المعقولات
ادراكها لذاتها امتنع دوامه وان كان عرضيا وانما نظر الخبير على الذات معقولة

داني رهايم قال انها كانت علم بالمعصولات لكنها لم تستعملها بالبدن
معان غير الصفات الى ما بالذات وهو باطل بل يلزم من حلولها
عن العمل كون ذلك الخلق زائلا لانها بل العمل والخلق عنه مكان
لها فلا يحق الا احدها له سبب واحد مع العلم على بطلان قوله
بأن اصوله المعصولة ان كان حاضرا بالفعل حيث سعيه في الصبر
والعلم بكونه لها وله ان يقول لا يلزم من السعي بالشيء الشعور
بالسعي بل كما يعلم قبل فخرج من قولهم السعي بالشيء المعنى
بالعقولات ليست له لنفس الناطقة لكنها حاصلة لها قبل العاقل
والبدن فالسبب اسعاهما فانه فانه دراكات بلكرات لعل العلوم
الراية والعلم بلكرات وخرج عليه بان العمل طلب العلم فكل
وطلب العلم فانه اذا وجد كنهه عرف به مطلوبه فاما اذا كان
السكر بلكر فاد اوجله علم انه مطلوب وجوابه ان المطلوب ليس هو
نصو بطرفي القصص بل انفسهم بل بالبار والى السبب اوجدها
عرف انهما من المطلوب لسطر والناس في المعلوم انما
الاول قد سوه من اجزاء الاسباب لا يمكن ان يكون معلوم
للمعرفة العلم المركبات بواسطة معرفة معوماتها واما الاسباب
فلا يعلم منها الا لوازمها كما يعلم من النفس كونها مركبة للبدن واما احدها
فغير معلوم اصلا واما ومع الاحتمال في ما هي من الاسباب كل
واحد اذ لا يريها محكم عليها المصنوع لكن اللازم وسطر

ان البسيط لو لم يكن معقولا لم يعقل المركبات بل بالحدوث بالرسم
لأن كل مركب ومنه الواحد والبسيط فلو لم يعقل البسيط لم يعقل
للمركب بالحدوث لم يعقل ايضا بالرسم بل لا يعرف بالحوار فان كان الالام
بسيط لم يكن معقولا وان كان مركبا عاد الكلام منه ولزم ان يعقل
شيء اصلا الباني من العلم بالعلم بل كل معلوم مما غير
وكل من هو موجود في كل معلوم موجود فما ليس موجودا يكون معلوم
وانه متضمن بالصفات الحق ان المعلوم ان كان بسيطاً عرفت بالنسبة
والنفس كما يعلم عدم صدور اجاب الوجود بالحق لا يقال ان الله تعالى
يكون سبب الله في السواد الى السواد المركب يعرف بواسطة
معرفة اجزائه الوجودية كما يعلم عدم اجزاء السواد والبياض
بواسطة معرفة السواد والساخن بل جميع السالب من المعلومات
بذلك منها ما هو في غاية القوة لواجب الوجود وسلبه العقول المقارن
والجواهر الروحانية والعقول البسيرة تعجز عن ان كان كماله هو ظهور
كما يظهر نور الشمس ايضا والحافض منها ما هو في غاية الضعف
والجسماني كما في مخالطة المعدن كالسود والبراق في العقول البسيرة
عز في اركانها كما يعجز عن اركان الاشياء الصعنة ومنه في توسط
منها فيقول القوي البشري على اركانها كالحرام والعام وغيره
الصفات الباني الموقر في حالات ومخارج الالوهية القوية
وضيح اولها يمكن ان يكون من افعال الله تعالى بل الى مبداء
وهو المعدن

وهو الذي يكون الحيوان عشت نشاء فاعان ان شاء وتركه يقال ان شاء زينة
وهو ان لا يفعل بم الى صفة الموشية التي هي كل جنس للقدرة بم الى زينة
وهو اما كان الفعل حال لا اسول انه اضرب لقوة وسمى مقابله بالفعل
وهو المحصول الوجود وان كان بالحقيقه افعالها مقابل ما وضع له
القوة اول يسمى بالفعل بم ان لم يندرسين لها وجدوا بعض الخطوط من
ساعة ان يكون ضلعا للمربع جعلوا ذلك المربع قوة لذلك الضلع كان
امر ممكن فيه ذلك حتى اعتقد بعضهم ان حركات المربع من حركته ذلك الضلع
على نفسه واذا عرفنا القوة عرفنا القوى عرفنا الضعيف والضعيف
المقابلان لهما وعرفنا ايضا مقابل كل قوة معاتها وهو العاقر
وسهل ان يتفان الضروري في غير الموشية كما يكون المقدار الخطي
ضلعا لمقدار سطحي بالقوة بمعنى ان كان قد تقدم ونحن عن الفعل هو
النوع الثالث من الكيف واما القوة لمعنى اشد والعلو فانواع
الصفة الموشية فلسكلم فيها وقول القوة بهذا المعنى هو مبدأ القوى
من اخر في آخر من حيث اننا قلنا من اخر في آخر من الشيء
الواحد ففعل في نفسه صفة كان لو احدا علا او قابلا وهو ممتنع
في الموشية بل لو كان مبدأ البعير في نفسه لدام بدوامه ولو دام
بدوامه لم يكن متغيرا في تلك الصفة واقتسام القوة اربعة اقسام
ان صدر عنها فعل واحد او افعال مختلفة وعلى التقديرين فليها مع
سورته اول مع شعور به الاول لقوة التي تصدر عنها فاعلها
من غير شعور به

فان كانت تلك القوى متقوية فان كان في الجسم العظم سميت طبعه كالنار
والماء وان كانت المركبة سميت صورة نوعيه لذلك المركب كالطبع
المبني في الموشية المنسجمة في الموشية وان كانت لقوة عرضية
كالحرارة والبرودة الثاني القوة التي تصدر عنها فعل واحد على سببه اصل
مع الشعور به فذلك هو النفس الفلكية الرابع القوة التي تصدر عنها
افعال مختلفة مع الشعور به بها فهي القدرة الموجودة في الحيوانات فظهر
من هذا ان قول القوة على هذه الاقسام الاربعة ليس قول الجنس على الانواع
فان بعضها جواهر وبعضها اعراض فاقسم الاول فاما سكاله في باب
المادة والصورة واما الثاني فالب في علم النفس واما الرابع فاما
سكاله في ههنا فانه من باب كمال الملكة التي الثاني في القدرة
انها ليست نفس المراج لان المراج كيفه متوسط بين الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة وانه بالحقيقة من جنس يان هذه الكيفيات الاربعة
عرفنا انه ليست نفس المراج بل هي كيفه تابعة للمراج ثم رغم قوم ان
القدرة مع الفعل اسبقه الى وقا ان هذه القابل لقول ان
الما باليسر هو عا العباب ما لم يتم بكيف يقوم ويمكن يصيغ قولهم
ما ان القوة ما يكون بهذا الفعل فان لم يتوقف مبدأه على امر حركي الفعل
معه وان توقف كان المبدأ بالحقيقة هو مع ذلك الامر وحده لا يراعي
الفعل عن المجموع فقد ثبت ان ما هو المبدأ بالحقيقة لا يتخلف عنه الفعل
فان عنى بالقدرة ما يكون مبدأ الفعل بالحقيقة كان مع العقل ان عن الكيفية
المسماة بالقدرة



وهي المستمرة النابعة للمزاج فلا شك انهما مع الفعل وبعده وقدمه وان كان
ان القوة اراد وبه ان القدرة مع الفعل محالة من غير ان القدرة مع الفعل
بل قبلها لزمهم ان الفعل يجب وجوده وبقدره على الواجب على هذا الحالة
لنفسه وبين السج ومن يابعه وقبله القدرة على الصلابة فان عنوانه ان هذه
القوة للنسب قوة نام على الصلابة فيكون كذا في الخشونة في كذا في ردة
الصلابة من منع ان يصدر عنها احدهما متى خرجت عن حد التردد لم يصح
لها وان عنوانه ان القوة التي انضمت اليها سرحت حتى صارت مودعة في اصلها
لا يمكن ان تنضم اليها سرحت آخر حتى يصير مودعة في الصلابة فلا كذا معلوم
النبط لان الثالث كل جسم يصدر عنه عرض بالافق والافق بالعرض
ولا كذا بقوه موجوده في مناع ان يكون للجسمية المتحركة او للمفارقة
لان نسبة الى جميع الجسميات فهو لا موجوده هو القوة فان قل
الجسميات مختلفة واحدا منها هذا ليس بنفس الجسمية في المفارقة فيلزم
ان يكون في قوة سفل اليها قلت احتصاص المواد بصورها
المعينة لصور سابقة عليها فلا حاجة الى وجود صور اخرى فيها وايضا
الماء اذا اذنت عنه البرودة بالقسم يعود اليه عند ذوال القاسم فليكن
ان في الماء ما هو مبدأ البرودة وايضا العنصر اذا امتزجت انكسرت
صراقة كل واحد حل منها والعلم مع المعلوم في القاسم يكون نفس الكيفية
الصرفة او لا يخالها عند الانكسار فهي لصور النوعية فلا انما هي
الفاعلة للكسرات الرابع الخلق ملكه يصدر بها عن النفس افعال

!

ما يشتهو له من غير تقدم ورويه وهو غير القدرة على نفس الفعل اذ نسبة
القدرة الى الصلابة واصله ولا نفس الفعل لانه كوز الشخص على الصلابة
عنه العساسة غير ردة وكذا كذا ملكه العلم ليست ان تحضر المعلومات
لا كونه محال الصلابة على احصاء معلوماته من غير ردة وفضايل الخلاق
بذلك السج والعفة والحكمة ومجموعها العدالة وكل واحد طرفان
هما ردة بل ان في الخلق الهور والحق واللعن الهور والحمود واما الحكم
فهو خلق الله تعالى عنه الافعال المتوسطة بين الخير والشر والعناء
واللذات مع ما ردة بل ان في المراد بالحكمة ههنا غير المراد بالحكمة العملية
المقابل للحكمة العلمية فان المراد منها معرفة الافعال روية وحدها
وان الحجة كيف يتكسب وكيف جعلها والردية كيف يحلف عنها
ويجعل في الحصار خلقا وغرد كذا في الافعال التي لنا فعلها
وهي الحكمة هي نفس الخلق فقد بطل قول من طعن فيها هي والمقابل
للعدالة التي هي مجموع الامور النلية وهو الحور العصف البالي
لللم واللم وفيه احكام الاول قال محمد بن كزيب اللذة هي الخروج عن
الحاجة الغنى الطسعة وهو طرب من اهل حلا بالعرض مكان بالذات
فامر اللذة لستم الى بالدرار والدرار الى الحسى وصوره بالذات
انما يحصل بالافعال عن الصلابة فاذا استقرت لكيفية لا يحصل بالافعال
فلا يحصل الشعور فلا يحصل اللذة فلما لم يحصل اللذة بالذات لم يحصل
سدا الحال لغير الطسعة طرب ان اللذة نفسها هي كذا في الافعال
وهو باطل

من الانسان فلا يلد بالنظر الى الصورة الحسنة التي لم يكن عالمها مجردا
فصل حتى يقال يدفع الم الشوق كذا لكن ما يدرك مسئلة علمية من غير طلب
نفسها ولا شوق الى تحصيلها ولا سعي بالاطل او مسعى لبل من غير
توقع منه حتى يقال هذه الامور يدفع الم الشوق والطلب في ابدت
هذه فنقول حاصل ما يدركه كلام الشيخ في الم اكثر من اللزوم ادراك الملائكة
وهو الحال الخاص بالشيء والم ادراك الم منها في ذكر في القانون ان
الوجع هو الم حساس بل المعاني السعد للشيء اللذة الم ادراك الملائكة من
حب هو صلاهم وذكر في كتابه الم دوم سبب اللذة عند اسد الخروج الى
الحالة الطبيعية هو حصول الم ادراك الم المعسرت كان حصول الم ادراك
مع الخروج عن الحالة الغي الطيف عرضا كان اللذة مع الخروج
عنها وطمنا في ذلك سببها وليس كذلك سبب السعد هو حصول
ادراك الم الم لا غير وهذا يدرك ان اللذة غير ادراك الم الم اذا سبب
غير المسبب فقد تردد كلامه في ان اللذة ادراك الم الم وهو سببها
اذا عرفنا هذا فنقول بصور الم والم اللذة غني عن الم بعرفنا ذلك
الم والم بلا سبب لكن الم في ان الحالة التي يكون فيها الم الم
باللذة نفس ادراك الم الم او هو سببها او سببها غيره قال الامام
لم يصح شيء من ذلك بل هو ان لكن الم في ان الم الم النفس
المناف في ان الم الم سببها سببها سببها سببها سببها سببها
مع انه محسوس فلو ادراك الم الم الاخر الغير الطبيعي هو نفس الم

لما سبق ان وجد ادراك سببها سببها سببها سببها سببها سببها
بما ان ادراك الم منها في حله لا يكف في امضا والم الثاني في ان الم
ان السبب الذي للوجع هو يعرف الم اتصال الم النار بوجع الم منها سبب
الم اتصال والبرد بوجع الم بلل الم من يفرق الم اتصال الم صناع الم اجزا الم سبب
الم كالسعد وبالحلم انفق الم طبعا على الم قال الامام في فيه شكوك
الم والم ان يعرف الم اتصال والم اتصال احد لكن الم اتصال علمي
لانه عدم الم اتصال علمي ان يكون موصلا لكن الم اتصال علمي
وجوده يان في الم يجوز ان يكون الم الم الم الم الم الم الم الم الم
ان الم اذا كان في غايه الحارة فاذا قطعت سببها سببها سببها
الم بعد الحظ فلو كان هو سبب بالذات لم يحلف عنه فعلم انه انما حلف
عنه لانه لم يحصل في الم اول سببها سببها سببها سببها سببها
ان يعرف الم اتصال حاصل في الم الم الم الم الم الم الم الم الم
المراج الذي يسمع والم اول فيه بطرق ان الم اتصال عن عدم الاتصال
عما من سببها سببها سببها سببها سببها سببها سببها سببها
الم اتصال بعد الاتصال او كونه علميا ممنوع والشعور عقوب
القطع فلا يكون صغيفا فلا يسعير وتعرف الم اتصال الم الم الم الم
فلا يكون بالمدرك فلا يحسن ودل الم الم على ان يعرف الم اتصال
حاصل في الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
غير قول صاحب الجلال ان لعرا سببها سببها سببها سببها سببها
في الم سببها سببها سببها سببها سببها سببها سببها

ممكن بينهما وتكون في كفة النور حيث ان يكون لو ارد مدخل المورد على
ما قد افني ذلك علم في جسمه يدفع له المورد الى المطاوع على سببه واجبه في
نوعه وذكر ايضا في غيره من الموضوعات على ان يعرف اتصالها
في النور ويدل على علم ايضا بان العضو اذا ما في الخلل ولا يعرف الاتصال ان
ينفصل عن العضو و كان اتصاله والحاجه الى العلاء لا يراى ذلك
فهذا يعرف غيره ولم يكن ذلك يعرف في اجزاء صغيرة جدا فلكل واحد من هذه
وعند ذلك يعرف ان يكون من اجزاء المزاج انما يكون هو كذا يستعان
بفرق للاتصال في هذه السبع ان السبب الذي لا لا هو يعرف الاتصال
او سوء المزاج المختلف اما بالذات فهو الحار والبارد واما بالعرض
فهو اليابس والرطب فلهذا نشأه تقيضه بها كان سببا لفرق الاتصال
واما الرطب فلهذا قال الامام نظرا الى السبب الذي هو سوء المزاج
وقطبان يندلج التفرق للاتصال ليس سببا ذابا لا لا بعد
النظر في انه سوء المزاج واحد في التشخيص على ان سوء المزاج
المختلف سبب في الالات بوجوده الاول ان الوجود قد يكون
متساويا في العضو والوجه ويمنع ذلك في تعريف الاتصال ومنع ذلك
كون العجز سببا في الحار في الحصة بل يكون ذلك في الحس فان
يعرف الاتصال اذا كان لبعض قريب من البعض في سطوح صغيرة
حدا فظن في الحس كوني الوجود متساويا الثاني قال البرد موجه
برد ويعرف الاتصال يكون في اطراف المبرد قال الامام الموضع

اد ابودا ان يعطت جواروه وفيه يفرق اتصال الثالث قال الوجود
احساسا من في من حيث هو متساوي في الخلد عكس في الحس من المتساوي في موجه
قال الامام ان الاتصال الوجود با در اكل المتساوي في الانواع في سببه
سوء المزاج اما من هو ان يعرف في العضو وسقط في الطبقة الخاصة
بالعضو والمختلف فلهذا يكون لذلك واحد السبع على ان يكون هو
المختلف بان المصنوع يحس في الخامس على ان يعمل عن الحسوس
والشئ لا ينفصل عن الجمال المهكم في النور في بعضه ومثل ايضا بان
حرارة الارض اسد بكثير من حرارة العشب مع ان صاحبها يكون في
ما يحله ضاحك لعلة استقرارها في جوهر العضو وانما العاقل
بالسبع سببا بالماء الحار والبارد عرض له منه ما ذكر في كفة
بعده عنه مضافة اليه بالفهم فلهذا ونحن نقول سوء المزاج المصنوع
انما يكون له بعينه في الوجود اذ اكل المتساوي في المتفاوت انما يكون في شئين
ولما ينسب للعضو الطبيعي الخاص به لم يكن و ارد كفة صافية للعلم
المورد عليه فلا يحسن بل لم و اذا كان العضو على طبيعة الخاصة
كان كفة متساوية لكفة المورد عليه فلا جرم يحسن بل المتساوي في
الثالث قال الامام ان الاتصال في اللذة كذا في الحس
كلها وكذا كان الحس كذا في اللذة مع الوجود عليه والوجود كان في
واللذة اقوى في الحواس البصرية في اللذة في البصر في اللذة او السمع
هي اللذة العنصر فلا جرم يكون في اللذة في البصر في اللذة او السمع
اول المطاوع منه

لما ان لم الهواء المعروف فلا جرم صارت له في هذه الحاسة
 اكثر منها في الهضم الشحم او لم لطافته من السمع لم يحسوا الحار وهو
 اعلا من المسم لما ان لم الرطوبه العدم وهي درجه الماء فلا جرم كان
 الملم والملايه فسم اسم منها والملم اعلا من جميع الحواس لم في حواس
 لم رطوبه ما وسم مع الوارد علمه اقوى ابطا وقال السمع للحواس
 منها ما لا لذه له ولم الم في محسوساتها ومنها ما يلدو والم متوسط
 المحسوسات والم والواك البصر فانه لم بالم ولم يلدو بالوارد بل النفس
 بالم يلدو يلدو من اخلو كذلك الم ذن فان بالم الم ذن من صوت يلدو
 والعين من نور من مفرط كالضوء فليس بالم من صوت او بصير بل من
 حيث لمس وكذلك حدث فسم بر والذن كذلك ليس واما السمع والذوق
 فما لما ز يلدو ان ذا الكيف بلهم ما فسم او طرا لم واما اللبس فانها
 قد بالم بالكيف الملموسه وبلذتها وقل بالم وبلذته بغير وسط كقفيه
 المحسوسه بل سهرق المصا الى السام هكذا قاله الشيخ وقم اسكال
 فانه ان سلم كون هذه المحسوسات طرا لم لهذه الحواس او يقال
 الملايم للحواس هو الحساسات المحسوسات فان كان الم اول كان
 ادراكها كما الملايم فتكون ادراك البصر لا الوان ادراكا
 للملايم فتكون لذه فان الملايه عنده ادراك الملايم وان كان الماني
 فان قال حصول الملايم هو الملايه لزم حصول الملايه للذوق
 وان قال ادراك الملايه يحصل هو الملايه لزم ان ليس الملايه في حواس

في الهواء فلا جرم كان له في هذه الحاسة
 اكثر منها في السمع والذوق اعلا من

لما ان لم الملايم المحسوسات الملموسات بل الحساسات لم السمع
 لنا ادراك لذلك الحساس فليس لها ادراك الملايم فلا يكون لها
 لذه الصنف الرابع الصم والمرض وفن الحيات والاول
 هذا السمع الصم في القايون ملكه او حاله يصدر عنها الافعال عن
 الموضوع لها سلمه وطرها في موضع اخر بانها هي بها يكون
 بل ان لم يسم في مراجع وتركيبه يصدر عنها الافعال كلها صحى او
 سلمه وطر المرض بانهم هي في بل ان لم انسان مضاده لذه وطرها
 في منطق الشفا بانها ملكه للجسم الحيواني يصدر عنها الم طرا افنالم
 الطبعه وعرفها على الحجر الطبعه عن فاديه والمرض حاله او ملكه
 مقابل لتلك قال الامام ما وضع السمع في هذه الحار وموضع الخبر
 مختلف العموم والخصوص قال في غم الهم فانه لما ذكرها في رسم الكيفه
 ذكر بعد ما عدا الكيفه عن سائر اجناس الحواس لول انها مصوله
 عليها لم يحج الى العز والخاله والمملكه اخضر من الهم وجعل في موضع
 الملكه بعينها موضع الجسم وانها اخضر من اصلها واما ما وضع كان
 الم حصل فانه لم يصدر في الم اول ان يكون الاصدار عن الموضوع سلمه
 والصادر والساك اذا كانت افعاله من الحد والهدى انبه وحله
 يكون صحى وقوله في الثاني ملكه في الجسم الحيواني يحوج السات في ذلك
 فنه ما ان الحيوان في العالم خص من الم لم انه لم يلدو فيه الا صم الانسان
 اقوال عتر اضرا الامام على الم اول فان حاله والمملكه لا ينادى البيا فلا يحج
 ان يلدو في الفصل ما يخرج الغياب

ولم اعترض على الثاني والثالث فان الصم والمرضى لا يختصان بالانسان بل
بل بعمامة وسائر الحيوان فان يكون ما وضع حده صم الحيوان في موضع صم
الانسان جازم الثاني قيل الصم ليست من الحاله والمملكه لانها لا تصاد بالمرض
ولم يد في الصم من كونها من مقوله واحده لكن المرض ليس من الحاله والمملكه
لان المرض المفرد واما سور المزاج او سور التركيب فافق ارجح طبائوس
سور المزاج والمملكه لانها اذا حصل سور المزاج حصل له صم عرسه ايضا
من البذر في جعل المرض نفس الكنفه العرسه كما جعل الحصى نفس الحوان
العرسه كما نص عليه الشيخ والحوان من باب اللفظيات في اللفظيات
وان جعل المرض ايضا والبذر كالكنفه كان من مقوله ان جعل
واما سور التركيب فهو من باب الوضع والكلمه المفصل او المفصل
واما سور اللفظيات فهو انقطاع اللفظ هو عدمه فلا يكون من مقوله
وجوابه ان هذا انما يلزم لو كانت هذه الامور السليم هي الاراضى بعينها
اما اذا كانت سببها فلا الثالث فما اورد على الجواب السليم
الذي كرهها الشيخ في صم الصم انما على ما في العاقل فعقل وللزبد
والحد للسان وجوابه معروف وان قوله يصدر عنها عن الموضوع
لها لغيره فقص على الاول ان شعرباتها المبدأ والثاني بان الموضوع
هو المبدأ وجوابه ان المبدأ بالخصم هو الموضوع لكن لا بد من قيام
الصم منه مبدءا له عليه وان الحاله مقدم على المملكه في الوجود فلم
يكن المملكه وجوابه ان المملكه منقوعه كونها صم فوجب بقائها وان

٩٤
الصم والسلا مترادفان معترف الصم بالانسان دور وجوانه ان سلام
المفعول طاهر دون الصم فجار بعرضها بها الرابع في مقابل الصم
والمرضى قال الشيخ في العاقل ان المرض هم مضان للصم وفي الشفاء
المرض من صم هو مرض عدمه للصم اعني من حيث هو مزاج او الم
وهو شعربان المقابل بينهما بالقدم والمملكه ويمكن الجمع بينهما من
صم ان الصم مبدء المفعول السالم وعند المرض مقدم ذكر المبدأ
ويوجد مبدء المفعول الغير السليم قريبا اعني بالمرض من عدم مبدء
الصم وفي الثاني مبدء المفعول الغير السليم بسم الله الرابع
الزجاج في ان من الصم والمرضى اسطه او كانه لفظي ان عدمه في الصم
والمرض الزمان الواحد والعصا الواحد والعصا الواحد
وسلامه جميع المفعول الصم وعدمها في المرض فلا والاصدما
وانطه الصم الحان من الفرج والغم وفنه ابحاث الجول
ان الحوادث مبدء انعام الفصول وانما يختلف فمصم باحد او العوامل
والصقوا على ان الفرج والعم والحوو والعصا ليعتد بالعم لافعال
خاصه بالروح في لفظ كل افعال صم او بسبب سبب
الجوهه الصم وقرق بل ان استعداد والقوه فاذا القوه يكون
على الصم سوار دون الاستعداد فان قوه الفرج والحرف
لكل انسان لكنهم يختلفون في الاستعداد ان استعداد الفرج
يصطرون استعداد في العم ومطر بالاستعداد استكمال القوه بالفاصل
الى اصل المبدأ

فالمعد للنفس للفرج كون الزوج على افضل احواله في الكرم والكرم فان راي الجواهر
في الكرم يوجب زيادة القوة في الشدة وله اذا كان لسل يعني قسطا او ليلدا او قسط
وان لا ينسب اليه يكون عند الفرج من ان لا يميل على الطبع ونسبته عند
الميلاد ولم يمكن من ان ينسب او اما في الكرم فان يكون معد في الطام
والغلط وان يكون سدا النور انتم قاذن المعد للغم اما له الزوج كما للناس
والهول في الامراض المشايخ فلا ينسب لكانه واما روية كما للنساء
والمنهوكين فلا ينسب اليه نسا او اما طمته كاللسود او ينسب اليه العلاب
الخارجية كسره ليعرف الحسرة بدل عما اللان الحاسر فيه وهو القام
في الظلمة والمشاهدة الشكر ويدل على انهم عم الوجود كالمعلم من الميراد
في الوقت المستقر على بعض من غير شاغل وكما لعرايم والجمال
ودكر ما قد سلف رجبا ما يستقبل وحدث النفس باطاني في المحامدة
والمساعاة والحدنم والتلبس والعلية ولو في ذنبي واشباب
الغم فان يكرر كسحونه على الجسم بغيره للسكون ويكررا البرودة عليه بغيره
للبرودة والقوى الباطنة عند تكون افعالها وفعالها بها فاعلم انهم
هذا ينسب اليه خلاق وذل انفرج تقوى القوة الطبعية وتخلخل الزوج
لما يكلف من ان ينسب طوقه الطبعية بوحيد عند ارجح الزوج وكلم
بدان يحلل عليه ويحفظ من سلاله الحلال عليه وتخلخل بعد الاستعداد للحركة
والنفس ط للطف القوام ويوجب اعداد الاعداء اليه حركته بالنسب الى
غيره حركه الاعداء ومن شأن كل حركه اسفعا ما وراها لاداء حركه

الروح

الجسماء والامتناع الخلاف لم الفرج لهذا المعنى بعد النفس للفرج وفي
الجم على ضد ذلك الثاني سبب سدة فرج سدا راي الجواهر اذا كان بعد الروح
كسره الروح واعتداله في الدم والغلط وشدة النور انتم فهذا هو السبب
الاول من ان الروح راح الدماغ يكون في ذلك الوقت شدة الترطبة سدة الروح
لما سدة اليها من الحارات الرطبة المضطربة فله طوبى بها لم يبد عن
الحركة اللطيفة الروحاني في المضطرب بها لم يبد عن التشكيل الروحاني
وحدها ضعف على العقل استغنى لها في الحركات الفكرية تتعرض للقوة
العقلية اعراضا بغيرها بعد ارجحها وليكن في وجهها واداء استمالة العقل
لتلك الروح راح صارت تلك الروح راح مشغولة بما يرد عليها من الخواص
الخارجية سيما والخسر والظواهر اذ على حركتها الروح الباطنة من العقل
على تحريكه فان العقل اذا استعصى عليه شيء استغنى به الحسرة ولكن فهم كما
في العلوم الهندسية فقد اجتمع لشارب الجواهر استكمال جوهر اوجه في الكرم
والكفر واسعال تعلم وتفكره بالمحسوسات والحاجبة التبع اسباب
اللذة فلا جرم طبعه وقوى سباطه والهم في حق السوداوي والعكس
والضد ما ذكرناه والعبا يكون قوى الحسرة الحسرة الروح الذي في البصر
الوسط من الدماغ لما عند السوداوي من النفس وقوى كليمه بغيره
حمله في فكره موجه بايران السباح والمجالات يكون كانهما رافعه
ولا يزال في خوف من السالب من ضعف الفكره ومنه الى خوف من قوى القلب
ومن السباط فالاول ليس كضعف القلب حركته وبالعكس رصيص
حاله بالنفس الى الروح

واللون عارضه لكمه شئ مخصوص دل الهمام على ان حامل الحلقه هو اللحم
 فان حامل طرورها وهو الشكل سطح الجسم وحامل اللون ايضا هو سطح
 او يعنى نفه غرما وان كان حاملها السطح وهو كانه حامل
 الحلقه انكم واورد على نفه بان حامل اللون والاضو هو السطح فكلما
 كل منها امر اللحنات المختصه بالكميات وجوابه انه ليس حامل الشكل
 نفس السطح بل مقلا را الجسم وليس هذا را الجسم هو السطح فقط وان
 هذا النوع اربعة الاول الشكل الثاني ما يعرض للخط من الاستقامه
 والا حكا والسطح من البعد في العقرة الثالث الحلقه المذكوره
 والرابع ما يعرض للعدد من الزوجيه والفرديه الحلقه الاول
 في الاستقامه والاحتيا قال او ملحد في الخط المستقيم انه الموضع
 على مقابلته الى الخط اي نقطه برصد عليه بعضها لبعض ان يكون
 التماس سمي في احد الطرفين بعضها ارفع وبعضها اخفض
 الرسمه سرانه اقصر خط من على قال الهمام فله اشكال
 الحلقه المستديره من ان بعض منها حتى سطوحها المستقيمه ولا يعرض
 العصر الى المطابقه والكلام سياتي في ذلك لهذا الذي يطابقه ان
 بعضها لبعض عما جمع الموضاع والموضع من ثمره المطابقه الى
 موضع واحد وهو ان كعانه مع احداهما محاذ الى اخره هذه الرسمه
 التليه حازم السطح المستوي والدائره مستوي خط واحد
 في داخله نقطه كل الخطوط المستقيمه الحاجه منها الى الخطوط

ونز سكرش وجوفه الحيط والسطح اما الدائره فقد انكرها اكثر من ذلك
 الذي لا يحرك ويدل على كونها ان عرض خط مستقيم على بيضيه من اطرافه
 في موضع وتتحرك طرفه الاخر حول الطرف الاول الى ان يعود الى موضع فيحدث
 من تلك الحركه داسه مركزها الداسه محيطها ما حصل بحركه طرفه المحرك
 في ان الشكل الطبيعي للجسم الطبعي هو الكره والكره اذا انصف حصل
 في كل نصف دائره اذا قام خط مستقيم على سطحه ويطبق في الاسفل
 في موضع وما لطرفه الا على حتى يسقط حصار مع داسه السرام قالوا
 الداسه المحسوسه لا بد وان يكون محيطها بصريه وان يكون دائره حلقه
 ولا لها مركز بالحقيقه بالحس على ما بهم يمكن ان يعرض خط مستقيم من اجزاء
 لا يتجوز في صنع احد طرفه على ما هو مركز في الحس حتى يطبق طرفه على سطوح
 من المحيط فاذا الرئاه عنها الى النقطه التي تليه فلا بد وان ينطبق غايها ولا
 وقد انقسمت وهكذا فعل حتى يتم الداسه والناس الى الخط المستقيم كالف
 المستدير في النوع لان المستقيم لا يجوز بها او مع روائه نصف
 الاستقامه لانه عارض للخط العارض للسطح العارض للجسم الماسف
 الحلقه من امتداده ومتى تغيرا الجسم في امتداد البعد الاول وحده
 واذا المنع بقا الخط مع روائه نصف الاستقامه كازوصه الاستقامه
 اما فضلا او للفصل على كل تقدير كان الخط المنقطع نوعا وهو المطلوب
 وان الجسم المستقيم اذا اخني وقد يفرق اتصال حلقه الى حلقه مستقيم
 والا وقد عرض لذلك الخط امتداد حتى صار اطول والخط الاول مع
 ان يكون موله الطول والقصر

فكذلك الزاوية العظمى مخالفة للصغرى في النوع لما ذكرنا في الخطين المستقيمين المتجهين
 الثالث المستقيم لا يصادف المستدير الا في نقطة واحدة وليس من ضوعها الفزير واحد
 وايضا لو كان المستقيم المطلق المصدر المطلق ايضا دللنا ان المستقيم
 الشحضي المستدير السحضي يصادف ان باطل لان كل خط مستقيم شخصي
 يمكن ان يكون مستديرا في نفسه غير ما هم ولو كان له ضد امتنع ذلك لما قيل
 ان ضد الواحد واحد وهو ما بينهما غاية التباعد والامتناع ايضا بالترادف
 والقبض ان لا يتصور ان يتصور ان يتصور فاصبح وحده اربعا او اقصا من ذلك
 فان قلت لما تعلم ان القوس اعظم من الوتر قلت من سلك ان المستدير
 يمكن ان يوصف بان لا يكون المستقيم او انقص مع استقي له ان يوصف بان لا يكون مساويا
 له وزعم انه قد يكون من المستقيمين ما يسم بالرباع والنقصان مع امتناع وقوع
 المتناسب بينهما بالاولى فان اوتى مستقيما الخط من طوله اعظم من اوجه جاده
 عن قوس مستقيمة واصغر من خرائ مع انه يجمع ان يكون من قبيل مستقيم
 زاوية مساوية لزاوية مساوية ومن سلك الاخرى وانما قلنا ان الجاه المستقيم
 الخط من اعظم الجاه من القوس والمستقيم لان القوسية وجد بالفعل في تلك
 ورياء وانما كانت الخرائ اصغر من القوسية لان المستقيمة الخط من وجد
 فنها تلك ورياء قال هذا جواب الاول ان من كون القوس اعظم من الوتر
 ولا اعظم ما يكون بدفعه الى اصغر وزيد ولا يمكن ذلك في القوس والوتر لان
 حسب انهم يتفاوتان المستدير لو امكن صيرورته مستقيما لوجد فيه مثلا
 ورياء الى السبيل في البتة المشهور انه الذي يحيطه كافي
 الكس

والزاوية او حذو كافي المربع والمكعب قال الامام المربع سطح احاطت
 به حذو اربعة والسطح الوصف به ماء الصفة ليس من الكيف مما يمكن ان يحل
 من الكيف هو هذه احاطة الحذو به كذلك السطح قال ان كان هذا المعنى المشهور
 من الكيف عن قرب بانه من الوضع لان الوضع هي حاصل الشيء بسبب
 نسبة اجزائه بعضها من بعض الترتيب والتشاكل هناك حاصله لا يملك للوضع
 سبب اطرافها وحذوها فهو من الوضع وفيه نظر فان الوضع يصير
 مع ذلك سبب اضرار الى الامور الخارجة عنها وليس كذلك كذا في سبب
 حصول سبب سبب اطراف الحذو وانما ليست من ذلك جوارح من
 وايضا الوضع هو الكمية للحاصل بسبب نسبة اجزائه الى الامور الخارجة
 عنه كالجوارح والقياس فانها مختلفان عند بعض نسبة اجزائه الى الامور الخارجة
 والترتيب لا يختلف بذلك قال الامام لان قرب السطح من الجاه المستقيم
 وجعل الوضع قسمين احدهما ما يمكن في حقيقة النسبة التي من اجزاء القوس
 والتشاكل والثاني ما لا بد منه من نسبة تلك الاجزاء الى الامور الخارجة عنها
 كالجوارح والاضطراب قال ان الكيف ما لا يتوقف ظهوره على ظهور
 غيره والمشاكل يتوقف ظهوره على ظهور اطرافه الذي لا يتوقف ظهوره
 على ظهوره فلا يكون من الكيف فحيث ان يكون من الوضع انما
 قيل انها من الكمية لانها يقبل المساواة واللامساواة وانما من القسم حاكم
 ما بالرواء سطل بالاضطراب من اولى لفتاد الائمة من والجاه
 به سارا وان من الكمية كذلك في سبب لانها من الكيف فحيث ان يكون من الكمية

السابع الكلام في خواص الالاضافه ورسومه في الالاضافه
كما يقول همنان ان الزوجه اسناد اسن العده والالاضافه من صور كل عده
زوج انه زوج ومن عده وكل عده فرد انه فرد وليس كل فرد انه يقابلها بال
العدم والملكه لان الزوج هو المنقسم لمتساويين الفرد باليسر كل
ولو كانت العده من كنهه موصيه لكن الفرد لا يسمى بفرد باعتبار ان الكنهه
فان الناس يعرفون كوزن لشئ فرد وان لم يحط به يدرك كنهه وان علم ان
بدل على الخلق لكن لا يمكن ان يستدل بالافعال لانها في حلقه الباطن
لان افعالها قد يكون كلفه خلاف سائر الحواجز فان افعالها تكون طناعه
يمكن ان يستدل بالافعال على افعالها الباطنه وهو مبداء علم الالاضافه
الفصل السابع في المعنا في الحاشيات والالاضافه في معروض
الاضافه وقاديراده بنفس الالاضافه وقاديراده بمجموعها والالاضافه
في الالاضافه والالاضافه في الالاضافه ورسومه في الالاضافه
الغيره ان يعمل كرح اليعقل في خارج عنه معني انه لا يتقرب في الالاضافه
والالاضافه في الالاضافه لوجوده في العنصر بارانه كالاح والالاضافه في الالاضافه
فان الالاضافه اعتباري من حيث له صورته في الصفه من الالاضافه
من المضافين فبدل الالاضافه على الالاضافه من الالاضافه كاللذات
فان الالاضافه في الالاضافه الالاضافه على الالاضافه وهو الالاضافه والالاضافه
بدل على الالاضافه الالاضافه وهو الالاضافه وقد بدل اسم الالاضافه
الالاضافه كالحاج وان بدل على الالاضافه الالاضافه في الالاضافه وودو الحاج

الالاضافه على الالاضافه الالاضافه لفظ وودو كالعام فانه المضاف الالاضافه
العام والعام بدل على الالاضافه بالاصح والعلم وهو المضاف فانه بدل
على الالاضافه الالاضافه حرف ضرر وهو الالاضافه في حق الالاضافه العام
قال السبع السبع في لزوم الوجود بالهوى والفعل في الالاضافه
والالحاج خاصه المضاف كالابوه والابوه والابوه ونقص الالاضافه
والمباخر الرمان فان الالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه
ان العنايه يكون مضافا بالافعال والالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه
والحاج السبع عن الالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه
وهو ان كخصر الرمان في حكمه بان الالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه
موجود في الالاضافه وقاديراده كمن الالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه
ان الرمان الالاضافه اذا كان موجودا في الالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه
لوجوده ولكن الالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه
وهذا الوصف الرمان في الالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه
الالاضافه واذا وجد الالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه
الالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه
وهذا الالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه
على وجه الالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه
والالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه
الالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه
الالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه الالاضافه

واحاط عنه السمع بان المضاف هو الذي ما هيته مفقولة بالقياس
 وفي الاما عا ان يسيما كسر بده الصفة فالمضاف موجود في
 الاما عا في ان كان في المضاف ما هيته اخرى فمجرد ما لم في المعقول
 بالقياس ان غيره عن غيره وغيره انما هو المعقول بالقياس
 ان غيره سبب هذا المعنى في هذا المعنى ليس معقولا بالقياس
 ان غيره سبب من غير نفسه بل هو مضاف لذاته فليس هناك في
 في المضاف هو المضاف بل هناك مضاف لذاته انما مضاف لغيره في
 من هذا الطريق لان اضافات اما كون هذا المعنى المضاف لذاته
 في هذا الموضوع فله وجود اخر مثلا وجود الاما عا في الالب
 في ذلك الوجود ايضا مضاف فليكن هذا عا مضاف من المضاف
 لزم المضاف في كل واحد مضاف لذاته الى ما هو مضاف اليه بل
 انما مضاف لغيره في الكون محمول مضاف لذاته والكون ابو مضاف
 لذاته ومنهم من اعترض على هذا الجواب باننا لا نقول بان المضاف
 الذي هو المضاف مضاف لغيره بل نقول ان المضاف هو المضاف
 مقوله بالقياس الى غيرهما وانها عا ركنه للالب في عروضها للالب
 ران عليها وان مضاف لغيره في علم جوا قال الامام هذا غير
 متوجه لا في عروض الاما عا في الالب وان كان مضاف لغيره في الالب
 ومنها ولا في عروض الالب الموضوع فليس له عروض لغيره
 حتى يتسلسل بل ذلك العرض في الموضوع لذاته فاندفع التسلسل
 هذا قول الامام

واما ما قاله السمع في الاضافه المحققه انها تفك على حد وانما
 تعرض للانهائية المضافه كغيرها العقل من كل شيء ومعناه
 ان كل شيء لا بد وان يكون بينهما اضافه بالمسا سمة او المسا ولة
 والعموم والخصوص المطابق او من وجه فاما في الاول للمسا في اصنام
 منها فهذه الاضافه الاولى وعروضها لم اضافه لغيره فيهما وليس
 الاولى وليس هذا العرض عرض لغيره حتى يتسلسل بل عرض
 العرض في الوجود الوجود من امور كغيرها العقل في الاما عا
 فيه النسبة في كان تقدم الزمان لم يعلم على الزمان في المتاخر
 وجودا في كان الموضوع في ما ساف كان المعلوم مع المتاخر في
 عنه بانه لا يلزم من كون المضاف في غير موضوع في الالب
 ان يكون غيرهما موضوع وهو سبب ما ذكرناه من ان العلم
 عارض للمقدم وموعدا في جلا فان كان المعلوم موجودا كان
 تقديم موجودا او لا يلزم وجوده مع وجود المتاخر في الالب
 لو كان المضاف موضوعا في كان في وجودها في الالب عا في
 مكان ايضا في الالب في موضوع اضافه لغيره فيكون كل اضافه
 مسبوقه باضافه في جوابه كما سبق في عروض المضاف والموضوع
 الرابع الوجود من حيث انه وجود ليس مضاف ولا مفكر
 موجود مضاف من حيث انه مضاف في غير موضوع في الالب
 طاهر وان لم يكن الامام الخامس وكان في الالب في محل الحوادث

والحكم في قبول الالاضافه الالاضافه كما في تضادها فان كان
 معروضاتهما قابله لهما كانت قابله ولا ولا وغير المبسوط
 فاما الالاضافه الالاضافه فان كان الحكم قابلا لهما بل قد يكون اقرب وبعد
 فان العشره ابعده في مساواة السليم من التسعة فاما ان يكون غير المتساوي
 فاما الالاضافه الالاضافه صنف في غير مساواة فان السكك المتساوية
 ما ليس من اوجهها وبانها شي من غير جنسها اما منقسم النوع
 كسكنة بلت واما منقسم النوع كسكنة السبا وسمكة حمره واللماسا
 ما طرفاها مع في الوضع اربع الالاضافه في الحان فان الاطراف
 والحاصل الحان فان بعد حتى بلغ دانه باسده كان مع اخله ومضاهيا
 طرافه كلمه لعلها كلمه الالاضافه ويلزم المداخلة لونهما في كازول
 قال الالاضافه في صفة التماس شيكا افاض الجسم من لعل انما سا سطحها
 فان يل في السطح الالاضافه بالكلية بل طرفها فاما انقسم السطح في مجموع
 فيها جسمان سطحان الالاضافه فاما سطحان او تسلسل او ان تقابا بالكلية
 صار وضعها واصلها فان من اهلها على الالاضافه بل كن في الالاضافه
 ولا لشي من لعل ارمها لتساويها فاما الالاضافه الالاضافه من الحان
 والمكان والزمان وغير ذلك من الالاضافه من النوع والوضع يمنع
 ان يختص الالاضافه من العوارض فان في موضع معينها وانما يوجب
 احادها واورثها الالاضافه فاما السلسل من شي في طرفها بل
 طرفها واصلها هذه الزمنية قائم في ثاس الحان والسطح من قال ان
 سائر ال

الاعوارض هو كون اهلها نهان احد الجسمين كون الالاضافه
 نهان الالاضافه ما باقنا بعد التماس كما كانا قبل التماس وفيه لعل
 فانها قبل التماس لم تكن شي مساوية في الوضع والحال لعلها فاصح
 نقا واصلها التماس الالاضافه لا خلاف بينهما في ثاس جبرام الالاضافه
 المتحركة على الالاضافه فلو تدخل سطحها والحد في الوضع
 لزم عند حركه لعلها مسه وحركه الالاضافه حركه السطحان
 مع كازول اهلها او يحرك سطح لعلها معه ويحرك سطح الالاضافه
 مع الالاضافه حان لعلها عن سطحه ولا شي من ذلك لعلها واللسام
 حال ثاس الالاضافه هو كذا كذا فاصح الالاضافه لعلها المشاكة في
 النوع والالاضافه كذا لعلها ما سا الغنة كسكنة ينقل بانقاله
 لتلازم سطحها واسباب لتلازم السلسل او اصره الالاضافه او لعلها
 جسم عروى منها الالاضافه المبتدع والساخر البعد اما بالان
 اما في الماضي فكلما كان ابعدها الحان ضررها المتقدم واما في المستقبل
 وكلما اقرب الالاضافه المتقدم واما بالزمن فكلما كان اقرب
 من مبدأ المعنى التزديد اما ضيعي كثر الالاضافه حان ما وصلي به
 الصفوف واما بالشرف كيقدم اس بكر على غير واما بالطلع وديكر
 اذ لم يكن الزمان جدا اهلها الالاضافه حان وجودها الالاضافه المتقدم
 كالو لعلها مع الالاضافه واما بالعلية كيقدم حركه الالاضافه حان
 فلهذا اقتبس م جمسه المتقدم ولم يوجد الالاضافه حان

الفصل التاسع في متى هو كون الشيء في زمان او ظرفه فالنهر ليس
 اما وجودات تقع في الزمان والزمان مهم من حقيقته وهو الذي لا يسع
 عنه ومنه غير حقيقته كما ذكرناه في الانوار المعروف بالزمان الزمان
 الواحد الحقيق قد يكون مترا كما في كسيرة والما كان في كل
 ممكن كانا تحضه فكل ذلك كل حادث في الحضة ولكن يكون في كانه
 ومن غير **الفصل العاشر** في الوضع والملوك والوضع عند
 الجسم سبب سببه اجزاء بعضها الى بعض سببها في الافلاك حواء الاحكام
 بالقنات من الى الجهات كالموازيات والاحراف كالقنات والقنوع
 والاسلما والازا سطاح **الفصل الحادي عشر** في الوضوح في عالم
 انوار احدها كون الشيء في زمان او ظرفه هذا المعنى ان وضعه في
 الوجود وانما كون الشيء في زمان او ظرفه انما هو ما
 نصل به اتصالا بالزمان هو ما ذكرناه وبلغنا ان الوضع المختص
 بالزمان يقال في الوضع المختص بالمقوله في الوضع ما يقع فيه
 التضاد في الوضع لان زمانا في الزمان في الزمان في الزمان
 تضاد وضعه اذا كان في العكس من ذلك فانه ما معناه وجوده في
 سعاته على وجوده واهله في زمانه وبله في زمانه في الزمان
 وهو ايضا **الفصل الثاني عشر** في الوجود والعدم في الزمان
 من غير فانه **الفصل الثالث عشر** في الوجود والعدم في الزمان
 لزم قنات العرض والوجود في الزمان **الفصل الرابع عشر** في الوجود والعدم في الزمان

وحده الاحكام في هذا العرض في كون عرضنا يعرف ما عرفه غيره
 العار والملك سبب الجسم الى حاصره او لبعضه بل يقال بانقائه
 كالتحيز واليقين والنعيم ومنه جرك لهذا اليقصر ومنه كالتقصر
 ومنه داني كمال الوجود عند اهابها ومنه عرضي كمال الوجود عند
 قنصه **الفصل الحادي عشر** في الزمان والعدم في الزمان
 الباقى والباقي كالتسوية والحق وانما له سببها بالفعول والافعال
 فانها يقال ان الحاصل للشيء في الزمان تقطعت الحركة اذا قطع
 سياره وفقت حركته ونقائه في هذا الثور لغيره في حاصره
 له وانما سياره وانما يقال في الزمان والعدم في الزمان
 وقد رجع فيها البصائر فان البصائر صمد التسوية كما ان البصائر
 ضد التسوية ويعرض فيها لالاشد ولا ضعف لان التسوية
 اذا الدرك هو السلوك الى التسوية ما هو اقرب الى التسوية ومنه
 ما هو بعد وقد يكون بعضه اسرع سبلو كما في بعض قال الامام
 باقر الشيء في الشيء يتحيز في الزمان وجودا زائدا على دار
 الموشرو ذات الالثر فانه لو كان وجودا لا فنقرو وجوده الى
 موثر لغيره يكون باق في الزمان الموشرو في الزمان والعدم في الزمان
 وهو محال في سبب تسليمه فالمقصود حاصلا فانه اذا كان
 من كمال هو سبب واسطه هي الباقى في الزمان وجودا في الزمان
 كماله في الزمان فاما ان يكون الالثر في الزمان فانه في الزمان
 بالشيء في الزمان

ودليل الجواب هو انه لو كان العلم البعدي مستقرا وجوه المعقول فلا بد من
 العلم البعدي لوجود العلم الفرسي بموجود المعقول قبل بطلان الدور
 الرابع السلسل باطل وهو ان يكون علقات ومطولات مترتبة لكل
 منها علم لا الى اول برهان ان كل تلك العلقات والمطولات مجموعا يمكن
 انما باعتبار ذلك ان كل واحد منها يمكن ان يكون واجبا لذاته مع امكان
 احاطة المتقدم عليه كان المثل بمقدما على الواجب لذاته والممكن مقدر
 الى علم فعله ذلك المجموع لا يجوز ان يكون هو المجموع بل ان السلسلة لا يكون
 علمه لنفسه ولا يجوز ان يكون هو بعض احواله دون البعض بل البعض
 لا يستقل باحاد الجمله ولا كل واحد من تلك الاحاد لا يمنع توارده على
 مستقلة على معقول واحد بالذات فوجب ان يكون العلم امر خارجا
 عنها وذلك خارج يمنع ان يكون ممكن فوجب لذاته فوجب ان يتنا
 جميع الممكنات الى اجب لوجوده لذاته فان العلم المركب من العلم
 والمعلوم بعض احادها هو العلم وانما مستقلا باحاد الجمله فكل ذلك
 الجسم المركب من المعقول والمعلوم ان الغير المتناهي من معقول غير كل
 هو المعقول لا الى اخر اوله يمكن فاما علته علمه ان لا يكون علمه يكون
 ما علته وهو بعض الجمله علمه للجمله قلت عن هذا قال العلم
 علم الجمله كونهما علمه لكان احدهما اذا كان كل واحد منهما
 ممكنا فانه اذا كان احدهما واجبا لذاته كان كل واحد علمه للجمله
 وهو واحد من الجمله هو ايضا علمه لبعض الجمله وهو المعقول الذي ليس
 بعلم

واذ انت لم تعلم الجمله الممكنة باحاديها يجب كونها علمه لكل واحد من
 احادها امتنع ان يكون علمه الجمله بعض احادها لوجود احادها له
 يكون علمه لنفسه وانما ان يكون علمه لغيره وانما دورها انما اسر
 بعض كل واحد من الجمله فله علمه اقدم منه فاذا كان البعض الى العلم
 كما به علمه يمكن ان يعلمه او ان تمام هذا البرهان مني علمه من اجل
 هذه والثاني ان العلم لا بد من وجودها مع المعقول كسبب نشأته في العلم
 ما بعد فان قبل الكل والجزء والمجموع من صفات المتناهي واما ان
 لا يوجد ان كان مجموع او جملته سلمنا لكنه كونه وجوده نفوس
 غير متناهية هي ويزيد في غير ما يريه ويكبر في كانه مترتبة عن متناهية
 فكل ذلك وجود علمه مترتبة عن متناهية ثم هذا البرهان مني علمه
 بعضها باطلا فان الاحداث المحسوسه ممكنة فان لم يكن لها سبب
 فكلما سبب العلم عن السبب ان كان سببها فان كان سببها فان كان سببها
 مضاربه لها احاد الكلام في اسباب بل لا سبب سبب سبب سبب
 منها يه وانه لم يكن مقارنه بل لا يجب كونه العلم مقارنه للمعقول
 ولو جار ذلك جاز ان يكون كل واحد من سببها الى سببها غير
 منها فان قلت — انما لا يصور صدور حوادث لا اول لها
 قلت — فاذن من انفسه الى الامكان فيقول ان كان صدور
 الحوادث في هذا اليوم سبب وقوع مكان جلد في الامكان
 فهذا الامكان مستلزم الى اول ولولا صدور ذلك لما وجوده امتنع
 ذالى

فاذن يجوز ان يكون شرط في كونها
 بوقوعها من الحوادث عنده على شرط لزوم من مذهب قائلها ومن حرمها
 حذوثة وان توقف فلا كراهية لشرط ان كان فلا يلزم من قديم العلم
 والشرط قديم الحوادث وان كان زجادا باعاده ككلام في سبب
 الحادث ولزوم منه عللا ومعاولات لانها لم يقدر ان يكون
 الشرط معارفا للشرط الحادث وان كان سببا فانه محال
 رد في العلم لم يكن موقفا عند ذلك السبب بل صار موقفا عند
 عدمها كما سببها في حادثة فان لم يكن لها سبب في نفسها لم يكن
 الى السبب وان كان لها سبب فلا كراهية في سببها فاذ لم يلزم
 من وجوبه دوام الموقوف وان كان زجرا في زمانه فانه يقدر ان يكون
 بعد الكلام في سببها في سببها فان كان قديما لم يلزم ما تقدم
 وان كان حادثا لم يلزم من شرطه معاولات لانها لم يلزم في
 الاصحاح الى ان يكون وجود الحوادث عن الاول
 ان هذا البرهان من علم ان العلم يجب وجودها مع ملوئها
 ان العلم انما هو العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 والمجموع وان كان العلم محكوم عليها فانها غير متناهية وليس
 بالمتكتم عليهم لان العلم كان في العلم في العلم في العلم في العلم
 وهو الذي كان في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 الملائكة بعد ان انزل الله المراتب من علمه ومعاولات في وجوده لا يلزم في

مسجع

ولا عند ان وجود كل علم في علمه كان غير متناهية بجميع الحركات
 الماضية لا وجود لجلتها بل الموجود منها ابد او اهل او اذ لم يكن
 بجلتها موجودا لا يمكن الحكم بالامور السوية وايضا الملة على ان كل
 جملة كل واحد من الحوادث يمكن فانه يقتضي علمه خارجا والبقية والحركات
 اما عند ذلك فلا يرد نقضا وعن انما السبب ان هذه الحوادث متناهية
 الى علم قائله عند الحكم بوقوعها في علمه على شرط حادث سابق
 فكل حادث متقدم بضرر الحادث المتأخر من العلم وذلك
 بالحركة المتسلسلة قوله الموقوف حادث في قديمه الموقوف علمه
 فلا يقتضي الى سبب كما تقدم قبل قال لانها لم يلزم نقل برهان
 لم يقدر على حل هذه الشبهة وليس في حلها من الموقوف وان كان
 علمه كان في حذوثة متناهية الى سبب بل علم ما تقدم من لزوم
 التسلسل في التمام بل الامتناع لا يقال في موقوف تارة
 في المعاولات على شرط لم يكن علمه بل ان يكون بالجمعية هو مع ذلك
 الشرط هو العلم في ذلك الشرط ان كان علمه كان العلم في حرا
 من علمه الا حرا لوجود في ان كان وجودا باعاده لحدوث المتقدم ولكن
 المتعلم لو كان لو كان شرط المتأخر فان كان في علمه لم يلزم كلف
 المعاولات عن العلم التمام وان كان نقصا في العلم جروا من
 علمه الموقوف وكان العلم متقدم على المعاولات كما انما خلف لا يلزم
 المتقدم بعد المتأخر لخصاله عن العلم فالان بعد التمام الشرط

بالجمعية

وانه مع العلم علمه باسمه لوجوده المنة خروانه مع وجوده في ذاته فان قيل
البرهان لبعض ان كل علم مركب من اعداد كل واحد منها بعض علم خاص
عنها لكن لما قلنا انه يلزم ان يكون ذلك الخارج واجبا ولا يلزم من ذلك
ان يكون خارجا عن كل الممكنات لسكون واجبا فقد يكون خارجا عن كل
ولا يكون واجبا فلهذا... ذلك الخارج اذا كان علم لهذه الجملة كغير
علم لكل واحد من اعدادها ولا يحد من اعدادها علم هي معاوية فلو كان
ذلك الخارج مكنى كانه علم هي معاوية فكان من الجملة لا خارجا فلهذا
فان قيل... يسمع ان يكون له كل الجملة علم خارج عنها من علم الجملة
علم لكل واحد من اعدادها والكل واحد من اعدادها علم في ذاته
فحقق على الواحد بالذات علمنا من استعداد قلنا...
هذا يقتضي بطلان التسلسل لانه لو وجدت على الواحد معلوم
لا يسمي الى واجبه لوجوده فاما ان يكون لها علم خارج عنها او
لا يكون وان (قسم) ان اطلاقه من حق يقول لو كان كل موجود ممكن
لكان لكل الموجودات علم خارج عنها لما تقدم والخارج عن
كل الممكنات والحق لوجوده لانه ادلا سبيل هذه طرية
حسنة في ابيات صاحب النور في جعل جلاله في الكلام في ليز
علمه كل جملة كونه منها علم لكل واحد من اعدادها ويدل علمه انه
لا يلزم ان يكون بعض اعداد الجملة في اعدادها فان اعدادها اذا
وجدت بعضها فان يوجد ذلك العلم بكونها الجملة وان وجد

وجنته وانما يوجد ذلك العلم من ان اعداد الجملة لا بد وان
يكون هو بسط اعداد بعض اعدادها فاما في علم ان يجب على
العلم هو بسط او بعز وسط والا وجه الثاني بعزها فلو كان اعداد
الجملة لها اعدادها فظهر ان علمه كل جملة كل واحد من اعدادها
يمكن علمه لكل واحد من اعدادها وهو المطلوب الحجة
الحق مسيحت حصول العلم عند حصول المعلول في العلم
لا بد من علمه فكل العلم ان كان مستقدا على المعلول غير موجود معه
في وجود العلم معلول حال وجود المعلول لا علمه وكل ايسر
هذا شأنها ليس منها عليه ومعاوية والعلم به ضروري وكما
حصول العلم عند حصول المعلول فكل ذلك حصول
المعلول عند حصول العلم لان العلم ان كان مستقدا لانه لا بد
من ان يكون ذاتها وحصول المعلول عند اعدادها لانه لو امكن ان يكون
وامكن ان يكون يوقف مرجح ان يكون على مرجح اخر فلو كان
العلم علمه لكان المعلول ان لم يكن العلم موقفا لذاتها ولا اللازم
من اعدادها فان لم يوقف تأثيرها على انضمام امر اخر اليه مرجح
الممكن ان يكون مرجح وان يوقف فغدا انضمام ذلك المرجح اليه ان
لم يجب حصول المعلول اعداد الكلام لانه لو كان مرجحا لم يطلب
ثم ذلك لانه لا خلاف في موافقة علمه الاثر ان كان في ذاتها فلهذا
المعلول ان كان طاقا اعداد الكلام في علمه واسم الى العلم لوجوده
عنا ان البرهان المذكور انما يحتاج اليه المطلوب

وان العلم اذا توقفنا في سائر على شرط اننا نعلم اننا نعلم
الشرط وقلنا وجوب الحمول عندنا وهو المطاوع لا لادل بعلم وادعنا
انه يلزم من عدم العلم قدم المعقول كان محسبا ان العلم فان قلنا
هذا لازم في الموضع بالذات ما في افعال المختار فلا قلت
ما هو اذا كان لا بد من ان يكون موثرا في وجود العالم ان كان قد لازم
قدم العالم وان كان حاد ما عاد الكلام فيه وتبين ان العلم هو
المطلوب فان قيل ان الله تعالى محسب والمختار يجوز ان يوجد
باختيار وقدم شيئا مستقيا في قديم قلنا اننا نقول ان الله تعالى
ايضا العالم في غير ذلك ان كان موجبا بالذات والاضداد كذا اعتبار
بقدم عند ذلك ان كان لا يكون ممكن الا انه واجبا لعلمه مستقيا في علمه
غير انه لا يستلزم ان يكون على علاه ان لا يكون له العلم وان كان
وهو محسب ان الله كانه اختيارا في جاد العالم في قديمه في ربح ان الله
علم له هذا الامر في ذلك المخرج لا يكون اختيارا في ربح ان الله
لم يرد انه وهو المطاوع ثم عند هذا الكلام افترق العلم في العالم في ربح
في هذا المخرج الحسار ربحا في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح
من ان لا يبيع في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح
حسار ربحا في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح
صفه في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح
وكي في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح
انها سبغ وانها لا يبيع

فيما علم الله في واجب الوقوع والا انقلب عليه جملا وما علم الله
ان يقع كان يمنع الوقوع فلا يجوز ان يكون في وقوعه ولا يرد ما منع
وقوعه وفقد انفعالنا في ان لا يكون في المصالح في تخصيصها في ربح
في جاد العالم في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح
الوقت وقيل ان الفعل على ان لا يكون في ربح في ربح في ربح في ربح
ولا ان ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح
الفرق ما مورطها ان الفكر في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح
بالقطبية ووزن ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح
وبانها ان ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح
مع جولد خلا في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح
عنه ورايها ان ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح
في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح
ان يكون في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح
لو يجوز ما ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح
علم في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح
والمتكبر له ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح
منوعه فانه عالم بكنه هذا في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح
عند ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح
في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح
ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح في ربح

خلاف اصل المرحوم فانه لا وجه للازانه وعلى الثالث ان الاجماع لا يرفع
 مع له موقع السامع الا ان السامع قصد الايقاع فلو كان قصد
 لا يرفع تدعى الموقع لزم الدور وعلى السامع ان يملك التصديق
 الكاين لا يرفع ذلك الفعل لزم وجودها متبعا وجودها لا كان بها علم
 في ذلك الوقت لا يرفع ويراد يعود الكلام في مرتبها عليه في ذلك الوقت
 ومنه ان يكون للوقت ما يرفع في مرتبها عليه في ذلك الوقت
 كيف يستجيز العاقل من نفسه لو قدم هذا العام او اخره
 لا يستجيز ليطالب بمصلحة المكلفين ولا في افعاله تعالى في سوق
 على رعايته مصلحة المكلفين ولا لما جاز ان يكلف الكافر بالانسان
 مع انه يعلم انه لا يؤمن في ايضا من ان لا يجوز ان يكون قاعا غلته
 لغرضه صلا وعلى الخاف من ان لا نقول بوجد العالم اذ لا
 بل يقول لو تقدم على ذلك الوقت بطله او يوم او سنة كان جارا
 وذلك ان تقدم من التقدم لا يصير الفعل الى ما واما حدث النقطه
 العظيم والذات المبطه والحوادث الخطي ان هذه امور رايه للحركه
 في انه لو لا انها لم يكن من كذا وقت كذا وقت كذا وقت كذا وقت
 اصحاب الفعل الذي هو مبدأ اما للفتنه بالساعات او لمخرج
 لخرقهم وضرا الكيفية كما مضى خيرا لم يحصله فنه وبعد حصوله فنه
 امتنع عليه لانه يقال ان منافع الخلق على الاحكام والسنن والحوادث
 الى العلم المتقدم لان العلم البعده يكون بغيرها على المعلول فانه انما
 للعلم الى المعلول

في ثانيا في مقارنة العلم المتصور مثلا في الافعال الطبيعية اقصاها
 النقل بالمفهوم ان علم من حدود المسامحة الا وقد حرك الخبير
 ذلك الى حد اخر فلهذا فالحركة المتدبقة علم لا يحصل الا بتدبير
 والموتور في وجود الحركة هو النقل وهو موجود مع العلم به في العلم
 لا حصاره فان من ان الله الخ فانه لا تدركه وبكونه سببا
 لا راد ان جزئه مترببه يكون كذا و كذا من زمانه بالعرض للاخر
 فانه لا ينفك عن الحركة الى حدود المسامحة لا يكون انما هو
 العلم سببا لا له حصاره قصد اخيرا الى الخ فانه لا تدركه من ان الله
 عليه والموتور في وجوده كذا الحركة هو القصد الكافي وهو مقارن
 بجميع اجزاء الحركة فلهذا فانه لا يمكن حدوث حادث الا اذا
 امكن من زمانه او من زمانه عن الموتور القديم وذلك بالحوادث
 وكل حركه مستترة كذا يكون كذا و كذا منها مع العلم بها
 ذلك لا يرفع الموتور القديم فان علمه مستند على
 قلت الموتور ايضا فنه لا وجود لها في العلم عيانا بل تقدم وتوابعه
 ان حدوث الحوادث بعينها حادثة او مسامحة لا يستلزم
 حدوثها حدوثا علميا و حدوث تلك العلم دفعه منسوع ولزم وجود
 علمه ومعلوم ان من غير مناهية دفعه ولا يبطر بل يكون ذلك
 علمه من الترتيب فيكون كذا من غير مناهية دفعه من العلم من المعلول
 فيكون كذا من الترتيب فيكون كذا من غير مناهية دفعه من العلم من المعلول
 رعايته والرباط مع خلق بالحركه

فان يمنع حدوث الحادث الا بسبب الحركة التي كل واحد منها
ما خور الا ان اولها هو السبب حدوث الحوادث التي هي احوالها
القائمين بان لا يقع عليه الله تعالى بديان زعانه فكل منسكوا بوجهه
حان تقدم من الفعل ما له اوله الثاني والجمع بينهما متنافي
ان الحركات التي لا بد ان لها اولها في هذا الماخذ في ان الله
في باب الركان والحق لان في ان الفعل هو ما يمنع عدم العلم للمساواة
للاول ان المصداق العلم النسبي بوجوه او ثبات العلم
فيه والمقتضى اليه كمنه مقارنا للمقتضى في ان يكون العلم مقارنا
لوجود الفعل وهو محال هو وضعه لان كل حركة مقتضى وثباتها
حركاتها مع امتناع اجتماعها الثاني في العالم يمكن الوجود
دائما اذ لو كان مكانه حادثا كان مقتضاه عدمه او اجبا فيلزم الا
تقال في الامتناع الذاتي والوجود الذاتي في الامكان الذاتي
محال لان لا يمنع بوجوه عن الذات فاذا كان محال الوجود
دائما امكن عدم العالم وهذا يمنع من اقتضاء الفعل لعدم العلم وهذا
في غاية الضعف لان لا يلزم لزوم امكانه امكانه وان كان الحادث
الذي يمنع عدمه امكانه دائم ودوامه يمنع الثالث في الحادث
حاله ان يمكن لذاته واللازم له نقلات في الوجود الذاتي او
الامتناع الذاتي ولا يمكن في المحجوج الى السبب لا يقال
مع الحدوث او بشرط الحدوث اننا نقول ان الحدوث كعدم الوجود

يكون متناهي عن الوجود المتناهي عن الوجود المتناهي عن الوجود
اليه المتناهي عن علم الحاص فلا يكون الحدوث حاصلا او بشرطها
نظرا فان الحوادث لا يمكن كمالا يمكنه وليس مجموعها الى الحوادث
لان هناك لكن بشرط تارة الحوادث بغير العلم علمه هو المعنى من
قولنا الحدوث بشرط السبب الرابع احتياجنا اننا في الحوادث
الكونية معذوبا اولها ان العلم بغيره كوجود الحوادث كونه يوقا
بالعدم فان هذا المعنى واحد المصوب للحادث فامسح احصاء
الى الحوادث كالموجود واللازم من الفردية للملازمة مع ان الوجود
الحادث للماهية وهذا المعنى لا يجوز ان يقدم بعدم وفيه نظر لان
لا نقول كونه كان معدوما كوجود الحوادث كونه لا زال في
مستوقا بالعدم هو السبب في حصول هذا الكون في السبب
الى السبب في الوجود وبشرط صياغة عن الحوادث العلم بالماضي
كما تقدم في هذا الوجه اعتمد عليه في كثير من كنه مع انهم في العلم بالماضي
العدم السابق يمكن فله هو ثروا من فقهنا هو وضع على حد ذاته
في نقال من قلة العلم السابق في محض فلا يحتاج الى سبب
وهو ان الخصم فينا في الوجود السادس صفات فيجب
الوجود ممكنة في انفسها واجبة الصوت لذاته بجوارحه انما هو ولا
يكون الباقي في الوجود معقدا الى سبب العلم وفيه نظر فان
الزراع في الفعل الحاص في الوجود في الذات السبب

في السبع على بطلانها في الشرطية ان كان بها
 لزام فان وجوده وضره اما ان يصح كونه معلولا او لا يصح فان صح
 فان يصح من ان يكون معلولا لا وان هو وجوده وضره وهو الاول
 وان صح ان يكون الوجود وضره معلولا كان بعض الوجودات او كلها
 يصح ان يكون وضره معلولا لكن وجوده الواجب وما يصح ان
 يكون وضره معلولا انما في الوجود مشتمل على الواحد والمكن
 على ما ذهب اليه الشيخ في موضع وضعه وكل ما يصح على المشاكر
 يصح على ان يفرق بين على وجوده الواجب كونه معلولا او لا
 ليس يصح كونه معلولا بعينه متبعين حكمه كونه معلولا اما هي
 ولو جعلنا كونه وجوده معلولا هو القسم الثاني من كونه المقدم
 وهذا الذي كونه الزام وانما يكون برهاننا اذا السبب بالبرهان
 بطلانها وانما هي القسمين وسنعمل ذلك فيما بعد ان شاء الله
السادس الوجود وضره لا يصح كونه معلولا
 طر بوم ان المعلولات باسرها هي الوجودات دورا اما هي
 وقد علم ان الماهية بخبر كونها معلولا في باب الماهية ونزلها
 وجودها الاول من المسجل اذا قال الماهية مستحسنا وحصل
 فتم ماهية السجود وجودها حاصل بالمسجل ليس وجود السجود
 فقط والى كانت ماهية السجود فتم قبل الماهية المسجلة كونهها فتم
 ان كان في التفسير كانت معلوما القاسر وان كانت بطبيع كانه طبيعي

مقدره المستحقة على ان شرطها ان كان لها بالشرطية
 امتنع كونهها فتم لوجودها في السالم من القاسر هو مع الماهية
 وهو الماهية في الثاني ان له سائر ان كانت غنائات الغنائات
 من الوجودات ووجوداتهما تابع لوجوداتهما من وجودها وقال
 انما هي السجود مملوفا فتم وضره في الوجود علمها من الماهية
 المقارن هو يوقوف على شرطها وان كان في الموقوف على ذلك
 الشرط اما الوجود وضره او الماهية فان كان الوجود وضره
 البرورة سببا لوجود السجود في تمام الماهية وعلم الماهية وضره
 فكان يجب ان يكون في ذلك العوضا من طاقا ما له انما وان كان
 الموقوف على كل الشرط فتم ماهية السجود وكما هو في شرطها
 فراهية السجود معلولا وهو الماهية وضره بطرفا ان الموقوف على علمه ليس
 بغير الوجود بل وجود السجود فتم فادرا ان الماهية الماهية
 السجود وضره وجود السجود الماهية وضره وجود السجود الماهية
 من الماهية المقارن في السابع الوجود وضره السجود الماهية
 ولا انما هي في وجودها وضره في السجود فتم ماهية السجود
 الوجود وضره علمه ان لا يكون في السجود فتم ماهية السجود
 العلم انما هي علمه الماهية الوجود في السجود فتم ماهية السجود
 في موضع وان كان الوجود وضره في السجود فتم ماهية السجود
 في السجود فتم ماهية السجود في السجود فتم ماهية السجود

لانه ان عنيت استتسا الصورة عن الموحدة في انما يبرز في
 المادة معن لغير المادة لا يكون جزءا من الموحدة بل من ان يكون
 الصورة موحدة وان لم يكن في المادة حتى يلزم منه ان يكون موحدة
 وان لم يكن في المادة وان عتبه انما يبرز وان لم يكن موحدة في المادة
 لم يلزم منه ان يكون المادة غير متحدة في الموحدة ان يكون
 موحدة وان لم يكن في المادة **الشاسع** القوة الحسية ان
 جعل الحس انما هو صنع لا معن لغير الوصف يكون جزءا من العلم
 انما علم بل معن ان لا بد منه حتى يفعل القوة الحسية فعلها القوة
 انما علم حسا ان لا بد منها ما يكون فعلها مختصا بحس معن كالقوة
 كالقوة الدار في الحالم في جسم معن فيكون يبرزها في محلها او كما لو اسطه
 في غيره وحسده كما كان اقرب من ذلك المحل كل قول له ذلك لا بد
 اذ ان يات بها ان لا يكون كذا في كل مكان في موصار لا يبر عنها مجر
 كون الفعل كمن الحدوث وحسده لا يكون افاضه عنه مختصة في
 من لا يحتملها ولا في الحالم في ممتنا لا في ذاتها ولا في فاعلتها
 بل كل من عندها فاعله القوة لا يكون حسا بل مجردة اذا
 منت هذا لظهور ان القوة الحسية في المجر ذات فاعلتها
 وصنع لها والفرق لا بعلم منها ولزم من ذلك ان يكون في الموحدة
 والصورة المقومة لها ولزم منها ان لا يكون موحدة في الحس
 لما تقدم ان موحدة المركب موحدة لكل واحد من اجزائه فان قلت

الغالبية في معرفة ان القوة الحسية هي الموحدة او غير الموحدة
 ما فعلها غير متحدة وولع في ان فعلها انما في الموحدة او في الموحدة
 اما حسب السواء فيصير كونها غير متحدة هي لان الحركة انما يكون في زمان
 وانما ينقسم الى طوائف منها لم فلا يكون تلك الحركة اسرع الحركات لان الحركة
 في نصف الزمان اسرع ولان تلك الحركة ان كانت متناهية في السعة في الزمان
 وان لم يكن متناهية في الزمان فوراها شده اخرى لما يكون غير متناهية في السعة
 واما حسب الموحدة والمدة فلان تلك القوة ان كانت طرية والوهو الحسية ان
 ينقسم بافتسام محلها فتلك القوة يكون في الجسم المستقيم اكبر لان فيه ماتي الصغر
 من المادة فلو فرضنا انها حركة **كاسمها** من مبداء واصل فان كان الحس
 غير متناهي من كل فعل الجزئي مثل فعل الكل فهو محال وان انتهى فعله لا يصغر
 الفعل من سبب القوس وسبب القوة الى القوة سبب المتناهي الى المتناهي
 فكانت قوة الكل متناهية وهو المطلوب وان كانت تلك القوة بشرية كان في كل
 الكائنات من كبريتها لما فيه من بقاء المانع فلو كانت القوة البشرية حسها
 من مبداء واصل فان كانت الحركة غير متناهية لزم ان يكون الفعل مع
 زيا في المانع كما هو لا معها وان انتهت حركة الكل لزم ان تنها حركة الجزئ كما ان
اعراض ان سبب ان القوة ينقسم بافتسام المحل ولا نسلم ان
 كل جزء يقوى على الفعل ولا نسلم انه ليس عدم المتناهي في الاقل والاكبر حركات
 السفسر والقمر فانها غير متناهية مع ان حركات القمر اقل وازن الارض
 لو كانت حركاتها الطبيعية لا عارض ظهر عنها سكون ولهم قال الشيخ

في المباحثات ان الشكوك عديمة فنه نظرفانه وان كان علميا لكم يكون
في حيزه عرض من لا اعراض الموجوده وانما مستفاد من قوة الطسفة
النفوس ان لفلكم قوس جسمانه ويفعل حركات غير مناهيه فان قلت
محرك الفلك قوة عقله قلت القوة العقلية لا تفيد الحركة بل قوة بها الحركة
وانها جسمانه وجواب انقسام الحال الى انقسام المحال ما تقدم واما
ان حرر القوة يجب كونه قوة لانه لو لم يكن قوة فعند اجتماع الاجزاء ان يحصل
را بدله حصل القوة وان حصل كان التركيب في المادة لا في القوة واما دوران
والتمرفانها معدوم فلا يصدق عليها لانه اكثر واما النفوس المحركة للفلك
فالموثر في تلك الحركات هو الجوهر المفارق لكن بواسطه تلك النفوس
وفنه نظرفان فنه تسليما كون القوة الجسمانه قويه على افعال غير مناهيه وان
واسطه الحلال عشي التصورات قد يكون منبدا في حدوث الحوادث
اد المفسر حدث عن تصوراتها القويه الجازمه امور في البدن من غير فعل
وانفعال جسماني محدث حراره لا من طر روبروده لا عن با روبروده علمه
امور فارت القوة المحركة التي في الانسان صالحة للتصور فلا يصدر راصرها
لانه التصوره كونه بانها فالموثر في ذلك الترح هو ذلك التصور واصحابه
ذلك التصور لذلك المرح لا يتوقف على الجسمانه والا لو وقف تاييد ذلك
المرجح على التصور في تلك الانه الجسمانه على انه رخر جسمانه وتسليل
وانه محال فيكون ذلك التصور بنفسه موثرا وهو المطلوب لانه
لانه انما يمكن من العرف على حركته على لانه ررض ولا يمكن منه لو كان

تدفع على ما راد به لانه يحمل في نفسه صوره السقوط على قويا بحيث قوت المحركة
ان لا يكون لا محسوسا في الليات والاسرار ررح يوهم الصم رما يوهم الصم
ويوهم المرض المزاج السحكا وحكي ان بعض الماوك اصابه فالح
وعلم ان الطيب في العلاج الجسماني ررح موجد للخلق حتى
وصفه فيها فاقبل عليه بالشم والنفش والكلمات الموحشه حتى اضطرب
المكر للكر اضطرابا عظيما وحاو الى العيام والارهاب اليه ليضربه وقاد
الحراة العريون واستولد وتوت على دفع المادة ولم يكن لفلكر الحلال
سبب الا البصورات النفسانية اذا عرفت هذا فقول لا شعور ان يطلع
النفوس في القوة والشرف الى حيث يرى المرض ويحرك الاستراة فطلب
عنصر الى عنصر اخر فحفل عن النار نار او حدث بارادته امطارا وحسا
وتان خسفا ووبا وجدا اذا فاده الغنا حركته فنه قابله للصورة
باسرها ولما شا هدنا ان بصور ان النفس قد يكون منبدا في امور عظيمة
وان كانت تدور وعزبه حرا قال الشع ان للنفوس الغالية الفعالة
والنفوس الساقلة المفعلة احتمالات على عزاب وليس محرف في الذكر رب
لما لم يقدر بالبرهان مناعا اقل من الحرف في التصديق بل لم يقدر
بالبرهان حوايه بل حيث امنا ان هذه المتسك على الموقف الثاني
الدراتي الحكي لا يكون علمه لخصو امسا اجزائه لان سببه الى كل واحد
من حركاته ولعله فلا يبرح ولعله المرحح فان قلت كلا ما يخل
في الوجود حركه وحركه سببه اراده حركه فلا يكون ان اراده الكلية
موجه في سبب اصله

لكن اراده البارئ تعالى وعلمه تليان مع اتفاق الحكماء على انها هما المبدأان
 لوجوب الممكنات قال بعض الحكماء جعلوا بصورات المبادىء المتعارفة
 اسما بالكون لا اجسام ولا اعراف في عالمي الابداع والكون والفساد
 مع ان تلك التصورات ككلمة ومادة لا شيئا اخر فها هو المسمى للمبادىء
 متمنع الحصول ما هو الحاصل منها غير متصور فيهم قل العام
 قد تخصصت بسبب محض ارادة القوابل كل ملبس من ارادة الاله
 الى الخ فانهما سبب الخطوة المعينة بسبب ان يكون الخطوة الاولى
 الى ذلك الحد وبالحال قد تقدم ان العلة المؤثرة انما تخصصت لتأثيرها بسبب
 علم مع مقرر من العلم المؤثر معلوم انما بعد جرها عنها هذا اذا
 كان الماهية ممكن الحصول في اشياء كسرة واما اذا كانت الماهية مقتضية
 للشخص فيضير الارادة الكلية بسبب الحصول الشخص الاخرى بسبب ذلك
 فان قلت القابل ايضا ماهية كلمة فكيف يتخصص بسببها قلت
 لما سنا ان كل جرح في ما يوجب بعد الا حق ويصرف من العلم وهذه الاستعدادات
 مختلفة بالسبب عشق قال السمع في الامارات فامع العلم اذالم
 يكن علم لا يتركيبه وقال في السماء والارض في الشفاء في الاله
 الغنصر من متاخره في الارض من الاربعات قال قد ثبت ان الاربعات
 علم لحد اخبار العناصر ولها مع بالذات والرتبة والمتقدم
 على المنع متقدم فكانت الاربعات متقدم على العناصر وقدرت
 ان يسي الموصوف من سببها ومن لا يسمي بحسب ان يعلم ان طالع المقدم

على شيء بحسب ان يكون متقدما على ذلك الشيء اذا كانت معية المنع بالمعنى
 الذي تقدم به المقدم وكذا في ما مع المتاخر عن الشيء كما يجب ان يكون
 متاخر عنه اذا كانت معية المنع بالمعنى الذي يكون باخر المتاخر مثلا اذا كان
 شيئا زاهيا متقدما على غيره بالشراف والثبات مع المقدم بالشر
 بالزمان لا يلزم ان يكون الثالث متقدما على غيره بالزمان ولا بالشر
 اذا عرفنا هذا فنقول قوله في الشفاء صحيح لان معية العناصر واحدا
 ما بالطبع فان طبيعة الحيز تقتضي متخزا وطبيعة المحر بعض حيزا لكن
 لا بد اعيايت متقدمة بالطبع على اعيايت العناصر فكانت متقدمة
 على الغنصر بالطبع لا احاد الجبهة وقوله في الارشادات صحيح
 من انه في الاول ادعى ان الحواس ليس علم للمحسوس ونحو ذلك على ان المعلول
 مع وجود العلم ووجوبها امكان وجود المعلول ووجوبه متاخر عن وجود
 العلم ووجوبها ما خرا بالذات وعلى ان المحسوس وعدم احاد مقامه بالذات
 فلو كان المحسوس علم للمحسوس كان الحواس متقدما على المحسوس بالذات والمتقدم
 بالذات على شيء متقدم على ما مع ذلك الشيء بالذات بقدرنا بالذات
 فليزيم من كونه علم له بعد ما ذكر من ان من سببها وان يكون المحسوس
 واجبا مع وجوب الحواس بالذات وان يكون عدم الحواس واجبا بالغير
 فلما اورد علم عدم الحواس على المحسوس ونحو ذلك من ان يكون بالذات لاجاب
 عنه بان هذا غير وارد علينا فان الحواس اذ كان مع علم المحسوس وعلم
 المحسوس متقدما عليه بالذات والحواس مع المحسوس ليست معية اياه

فلا يلزم تقدم الحاوي على المحتوي بالذات كتقدم علته عليه ودل عليه بان التقدم
بالذات ما يكون لما هو علمه لا لما يكون مع العلم واذا كان تقدم الحاوي على
المحتوي بالذات بل لمعنى لغيره لا يلزم ان يكون تقدمه على ما مع المحتوي بالذات
ولا بالذات ولا بغيره لا خلافا لجهته اعني جهة المعية والتقدم هذا ما ظهر لي
من كلامه في الموضوعين بهذا اظهر الفرق بين الموضوعين في راجح من كلامه في
الموضوعين غير هذا اليقين فليحفظه بكتابي والله الموفق اذا عرفت هذا عرفت
ان المتقدم على ما مع الشيء متقدم عليه وان ما مع المتأخر متأخر
اذا احدهما المعية والتقدم والتأخر ولا فلا الرابع عشر
اذا كانت ماهية المعلول مخالفة لما هذه العلم لا يكون العلم اقوى من المعلول
بحسب الماهية وان كان يتناول فقه كالنار المعية والنار المعية فلا بد
وان يكون متناهي في ذاته لا في شئ اخر طبيعي واعادة لا يكون الا بسبب
الماء وسقول المادتين لا في كمالها مختلفين وعتسا وينتج في سواد ذلك الموز
كالسطح فكل القدر مع سطح النار في قبول مطابق الحركة فلا قوة ولا ضعف
في العلة ولا في المعلول وان كانا مختلفين في قبول ذلك لا اثر كاشموس
والقمر كان المعلول اضعف وان كانت المادتان متساويتين فانما يتاخر
ماده المنفعل فيها ما يفارق عن قبول ذلك لا اثر كالماء السخري كالمعلول
اضعف لا امتناع ان يكون الشيء مع المعادوق كقولهم وان كان
خالفا عن المعادوق بان كان فيها ما يعبر عنه كبريد الماء او لا يكون في هذه الصور
بجواز ان يكون المعلول متساويا للعلم لا يقال سخونة الفكرة اقوى من
سخونة النار

لزيادة احسن استاسخونه النار ومنها اننا نقول ليس كذلك وانما زنا في حساب
فلا في المسوك حرم نزع عليط لمخالطة حرم عرس فللمروحة في اتصال باليد
زمانا طويلا ولغالب يكون حرك اليد فيه ابطا واذا لمخالطة حرم عرس يكون
ما يد سطح الملا في اليد ما يد اوله او اما النار فلنعتسها يكون من غير
للا اتصال للطا فتتأخر كمال اليد فيها اسرع ولما خالطها من لدرجة الهواء
والعبارة لا يكون سطحها الملا في سطح متصل بل سطوحا صغارا محتاطة
باجرام هواسه وارضيه كاسره من صرافه اجزاء النار فكذلك كاشموس حساس
لما ساه الجولهر الزايم اقوى هذا من جهة اشتراكها في الماهية وانما من جهة
وجودها فالعلمية متقدمة واما اذا كانت العلم والمعلول لا يتشترا كان
الا في الوجود فقد قال الشيخ انما خلفنا في التقدم والتأخر وكما
والحاجة والوجود ولا مكانا في انت خبير بالفرق بين هذه الصور ما تقدم
واما تقدم العلم على المعلول استعنا وها عنة واصفاه اليها وطاير
واما احتلا فهما في الوجوب فالعلم اذ كان متناهي لدراته خطا هو ولا
كانت له عنة بالغير وحسبنا لوجودها لا مكانها ووجوب العلم قبلان وجوب
المعلول وجوه فانه عالم بحيث يوجد للعلم تقدم على المعلول من كل
وجه الخامس عشر المشهور ان العلم لا يكون ولا في كماله ولا في صورته
ولا في رزوقه عرفت طاقته ودرجته في القائل ان مقتضى ان كان مكانا في
الفاعل بالوجوب فيكون نسبة الشيء الواحد الى نفسه بالوجوب
ولا مكانا في هو محال فبما ان نسبة القبول غير نسبة الماير لحواله العلم
بأحد ما مع الوجود غير

ويدل على جواز ذلك ان لازم الماهيات معلوم انهما وهي متضمنة
اما انهما علل لهما فلا انها لو كانت معلومة لغرضها لجازوا لهما عند
زوال ذلك الغير فلا يكون الا لازم لا زفا واما انها متضمنة فلا انها حاصله
فيها لا في غيرها مثله الزوجية للاربعه ونيسا ورواها المثلث لثلاثين
فان قلت هذه الماهيات متحركة فالعامل فيها غير الفاعل قلت
ما من بسيط الا لازم كالتوحيد والهوية وايضا كل مركب فلم يجز
مخصوصه ولم لازم يلزمه عند اجتماعه بظن وليس علم لزومه واحد
من اجزائه لما ذكرنا في الاربعه والمثلث في القابل لشيء من اجزائه فاذن
القابل والفاعل واحد ولا تغيب والعجب بوجوده لذاته لا يلزم له وهو قابل
الفصل الثاني في العلل المادية كانت
المادة هو الذي فيه اسكان الشيء كالحشب للسرير والحديد للسيف
والصورة ما يوجب حدوثها في المادة زوال شيء من هذه الصور مقوم
للمادة واجتماع المقوم من محال العرض كالنوعب حروم رواه
وقد ردم ان حدوث العرض في المحال لم يكن بالعرض ولا بالتوجه
الصورة فتلك الصورة كالاولى ذلك العرض كالثاني والصورة متوجهة
الى تحصيل العرض كالمادة لانها لا مانع كافي لمرض المريض
او قد شرط كعدم سنو البزر عند زوال صورة الشمس اذا حصلت
كالانها لا يعود الى نقصانها اذا الطبيعة الواحدة لا يفعل الضد
مثل الصبي يتوجه الى الرجولية ولا يتوجه عنها الى العبدية قال الامام

انفس الحاكيم عن الاعتقاد في سلمهم بعد اعتقاد احتياط فيها فبذلك
لا اعتقاد لا يزيل شيئا عن المحل ولا يكون كما لا وصح الرجوع عنهم ان
الرايل حدوث الصورة قد يكون صورة لغيره كحدث الماء في محل الهواء
او بالعكس وقد يوجب والاكيم والشكل وقد يوجب زوال الكيفية ومن حكم
ما يوجب والشيء لا انعكاس كالتقارب لما روي وبالعكس
والسواد بياضا وبالعكس فالاعتقاد في هذا القسم واجب في الاول
ممتنع فان قيل يكون الكائنات من العناصر ليس من الاول فانها كسر
اذا العناصر صير بيانا وحيوانا وبالعكس ورا من الثاني فان حدوث
الصورة النباتية والحيوانية لا يدل على سببها صاها قلت
العنصر المفرد ليس بعد القبول الصورة النباتية والحيوانية بل لا
من حدوث الكيفية المزرعية فيه والكيفيات المزرعية للكيفيات الصرفة
فيكون نسبة الكيفيات المزرعية الى الكيفيات الصرفة من القسم الذي
يكون با الاستحالة فالجزم صح فيه لان انعكاس ذلك احصلت المزرعة
وهو الصور الحيوانية استكمال ذلك المزرعة وهو كالصبي والرجل
فالجزم بحركته بالبطبع ولا يتحرك عنه فان الحيوان لا يحرك فقط الى
ان يصير مجرد مزرعة فاذن حصل في تكلم المزرعة من القسمين
فلا يكون خاطرا عنها بقسم لغير حامل الصورة اما ان يحلها
بشاركة الغير كالحيوان مع الصورة واما بشاركة الغير فكما
فيكون كذلك شيئا لاجتماع مركب ذلك التركيب اما مع الاستحالة

كنهية القياس من المقدمات والهيكلية العدمية من الفعديات **حصول البرهان**
 من له أعضاء وذكرا اجمع حصر لما لا مثله المذكرة او لا مع حصر كالفكر
 واما مع الاستحالة وبكلايه استحالته قدرته الى الغاية لمرة واحدة والما عرات
 انساني ان سيات اذا حصل تمامه في غير ذلك يقال للاخر انه حصل
 من له اول كالا انسان مع الكائن فلا يقال ان الكائن كغير الانسان
 لحصول الانسان تمامه منه ولو لم يحصل شيء منه في شيء آخر فلا يقال
 للاخر انه حصل من له اول كالبياض والبيضاء فلا يقال كالبياض من البيضاء
 ولا عكسه فاذن لا بد من حصول البعض فيه دون له اول كما يقال كبر
 الماء من الهوا وانه الذي هو الماء لم يوجد بكميته من الهوا وانه واعداد
 الهوا وما كان جزرا من الماء ولذلك يقال للاسود كان عين له لا بعض
 والحسب مطهر البربر ان الحسب يصير بربرا اذا وقع فيه تغير
 ما فالجاصل في الشيء انما يقال ان كان شيء آخر له اذا كان فيه علم
 من علمه وناظره جميعه **المثال** المله قد يقال للجزء المقابل للصورة
 كالا انسان مع الرجل وقديما لما يصير جزؤه المقابل جزءا قابلا للشيء آخر
 كما لما مع الهوا واما المعنى له اول منها هي وانه ان الشيء له اول
 لجزءه غير متناهية وهو محال واما المان بالمعنى الثاني فكل الان
 مان الماء لما صح ان يقال بصورة الهوا وانه كانت عاده الهوا وان حصل
 صورة الهوا فليس في حد ما عدم على غير حسب النوعه والكمسب
 الشخصيه فكل شخص من المان له تقدم على شخص آخر من الهوا

ولا قانع عديم ناهي العلل المادية بهذا المعنى تنبؤية القائل
 من جهة انه بالقوة سمي هو في من جهة انه بالفعل طام للصورة
 بشيء موضوعا بالاشتراك اللفظي بل منه ومن طام هو جزر رسم الجوهر
 ومن طام يحمل عليه المحمول من حيث كونه مشتركا بين الصورتين طامه وطامه
 ومن حيث انه لغو ما يقتضي له التحليل يسمى عنصرا ومن حيث انه لغو
 المبادر الى اخله في الجسم سمي ركنه وقدر يطلق لفظ الهيولى على الجزء
 القابل من الفكر والذات كالحق هو ابدأ ما افعل ويطلق لفظه الماء عليه من ان
 لكل فلك طامه مخصوصه قيل ان الهيولى يستأق الى الصورة استأق
 ارادته الى التذكر وهو باطل لان هذا الشوق لا يجوز ان يكون نفسانيا
 اذ لا نفس للهيولى ولا طبعيا فانه ان كان الى صورة معينة وجب
 حركتها الى تلك الصورة وان طام عداها بالفساد منها على خلاف الطبع
 ولا الى مطلق الصورة لانها لا كالأول اعز مطلق الصورة والاشوق
 الى الحاصل المحي **الرابع** مائة العناصر مشتركة بينها لانها
 مقلبة بعضها الى بعض لما سياتي في باب الحركة وما كان كذلك كانت
 مادته مشتركة وانما لا تتألف من اوله واشتراك العناصر
المسألة في العلم بالصورة احوال **الاول** الصورة علم فاعليه
 للماء لا صورته لانها ليست جزءا منها لكنها علم فاعليه او جزء العلم
 الفاعليه للماء وان كانت علم صورته للمركب منها والماء علم مادته للمركب
 وليس كونها كانه للصورة لكونها مادة للمركب لان مادة المركب غير منه

دونه هذه الصور ويدل على تنافى الصور ان الصورة الأخيرة علمه للسلالة
فلو لم يتناهى برئت على وجهه لولا ان غير متناهية ولا الصورة جزء المركب
والماهية لا يتركب لغيره غير متناهية ~~منه~~ الطبيعة بقا المقوم
الذرى هو مبدأ التجريد والتسكين لا عم منه وهو مقدم الذات والعم
منه وهو ذات الشئ والصورة هى الجزء الذرى يكون من الشئ بالفعل
فالطبيعة والصورة فى البسائط واحد بالذات كالما فان صورة
مى لما يبه وبى طبعه لكن لا اعتبار مختلف فان كونه صورة باعتبار
تقوم النوع وكونه طبيعة باعتبار كونه مبداء للبرود والوطوب
واما المركبات ~~فلا يوجد بالفعل بسبب الطبيعة بالمعنى الاول~~
ولا بسبب صورة ازبد منها فالجزم كانت صورها غير طبايعها فان
المركب صورة تحكى لكونه غير طبيعة لانه اذا كان اصبغ
فتلك الصورة اما المجموع او واحد منها او كل واحد منها ولا يابطل
قال له امام لما سر حرا احرى التركيب اذ لم يلبس لها ثابى فى التقويم
مركب من المجموع مقوما والثانى ايضا باطل لان الطبيعة لو لم يكن له
مدخل فى التقويم لكان عرضا فى المركب فالواحد بالنوع هو عرض
ولكن البسائط مقوم فيكون جوهر الكنه عرضا المقدم بسبب
السال ~~وهو ان يكون المقوم كل واحد يكون كل واحد~~
من الطبيعة والصورة قال له امام الظاهر لهذا المركب من ظاهر
كلام الشيخ وهو ان الاجسام المركبة لا تحصل هوياتها للنفوس بالذات
لان من جهة واحد

ونحن كان لا بد وان يلحق ما من تلك القوى فكانت تلك القوى حرا من
صورها فكان صورها مجتمع من عدة معان فحد كالا نسبته فانها من
القوى الطبيعية والنفسانية وظاهر ان تلك القوى
ما من صور المركبات هى المجمعة من عدة معان والمجتمع من عدة معان
من يكون كل واحد منها بل مجموعها فان عنى ان كل واحد من الطبيعة
والصورة صورة لها كذا الشئ الواحد صورنا وان عنى ان كل
واحد من الطبيعة والصورة صورة لها كان الشئ الواحد صورنا
وان عنى ان كل واحد منها جزء الصاعدة فهو الذرة قاله الشيخ
وقوله ان لم يكن الحركى تارة لا يكون المجموع مؤثرا سياتى الكلام عليه
الحديث ~~الثانى لا يكون للواحد صورتان مقومتان للملكى برهانه~~
انه لو كان كل واحد منها مقوما مستقلا مستغنىا لما كان كل واحد
منها عن كل واحد وهو محال ان كان المقوم مجموعها لم يكن واحد منها
صورة فيكون الصورة واحدة هذا برهان مستلج اجتماع العلل
المتصلة على معلول واحد بالذات قال له امام يمنع ان يكون الصورة
المقوم واحد من المجموع لانه كل واحد من اجزاء سابق على المجموع
عارض للملكى والمالك مقوم لكل واحد واحد من اجزاء مقوم المجموع
ومقوم المقوم مقوم فالمالك مقوم للمجموع فلو كان المجموع مقوما للملك
كل واحد واحد منها مقوم للاخر وفيه نظرفا ان تقوم الملكى للاجزاء المقوم
المحل للملك او تقوم للاجزاء للمجموع تقوم الحركى للملك فلا يلزم من ذلك

او على التباين للمانع منه ان السبب كان من شأنه ان ينادى ان
 السبب كان مستغلا بالقائه وكذا ما كان السبب داما لا مناع
 مخالفة للمعلول عن العلم السام ولا لم يكن هو السبب بل هو غيره
 فلا يكون هو وجدا سببا انما كانت حكمة استغناء انما اذا وادنا
 بالمحولات اسبابا معلومة لا تتركها وطلب اسبابا حاصلة
 والاتفاق نادا حقا انما ان يراعى وصل الى كثر حرم ذو العباد
 السعد لغيره وادنا وادنا حتى انكسرت يقولون ان السبب
 الحق وليس كذلك بل كل من خرج في موضع الكثرة القام وهو وان
 ان فلا لما خرج الى السبب لم يقدح في كانه لغيره فخر حقه منه
 بل كل من خرج الى الخيبة التي فيها العزم ليقته فان لم يكن
 الغاية في خروجه غير هذه الغاية (يكون الخروج الى السبب سببا
 حصصا للطبقة العزم فلنستعمل الشيء الواحد قد يكون له غايات
 هي فاذا جعل السبب لغيره انما لم يعطى لغيره فخرج في السبب
 فانها صالحة لغيره على غاية الخوار عزله عن السبب الى السبب
 كان معلوله مع داما وادنا كما من انما لم يجمع لغيره ولا يكون سببا
 ثم اجتماع تلك الجزاء لغيره انما او اكثر من المعلول كثر لغيره سبب لغيره
 ولا كثر من لغيره وادنا لغيره انما اجتماع تلك العلم والكره والتشاوب
 مدد كل ما لا بد منه في نحو العلم فهو جزء العلم في الظاهر لغيره
 الحركه والمحصل للوجود في لغيره اذا حصل المعلول لغيره وادنا لغيره
 يعتبر

انما هو ان لا يمنع زوال وجود الشرط فان قلنا ذلك لصحاح ان كان
 واجبا كان حاصلا داما وان كان محققا فغيره الى سبب لغيره وان انتهى الى لغيره
 الوجود وادنا لغيره المعلول لغيره العلم فلنستعمل
 الحركه الزمنية واتصا لرات الكواكب فغيره ان كلف له لصاح ولغيره
 لذلك كل في سائر الاحداث وعن الباني ان الغاية قد تراد بها ما يفتقر اليه الشيء
 كلفه كان قد تراد بها ما يكون مقصودا فالاسباب لغيره لغيره المعنى بالاول
 دون الثاني قول الغاية لا يصدر عن غاية بالوضع ممنوع فان الشاعر
 بموضع الغريم يقضي خروجه الى كفار الغريم اكثر يا ويلها اهل يقضي اهلها
 من البحث لغيره وان كان البحث لغيره انما فان يكون السبب لغيره
 مبدئه اراده بطعمه وان كان طمعا فلا كما لو دس من صغر من وقوله
 في المسجد ووصفه في الكيف فلا يسمى كذا واما ان كان من مصالحات
 اسباب طمعية وادنا يسمى كذا بالقاس الى السبب لغيره وادنا
 الطبيعي لغيره وادنا لغيره سور الدار لغيره داه لغيره السبب
 اكثر لغيره وادنا لغيره علم مرسوم ولكن في حوصاهم يودي النور داره لغيره
 من لغيره السبب لغيره وادنا لغيره وادنا لغيره وادنا لغيره
 بالانفاق عند تكرير السبب لغيره لغيره الباني اعلم لغيره
 ان يكون لغيره وادنا لغيره طمعية بالانفاق فما انفق لغيره اجتماعية
 صلي لغيره وادنا لغيره وادنا لغيره وادنا لغيره وادنا لغيره
 الطمعية لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره

ليس مقصود الطبيعة مع ما فيها من النظام الذي لا يدور في نظام
الدورين الذين اقترح من نظام التنشيط والفولكن لما كان في نظام الاتصال
ضروته المادة لا جرم حكما بان لكن ليس مقصود الطبيعة فكل ذلك نظام
التنشيط والفولما كان في ضروته المادة وجه لا يكون مقصود الطبيعة
وهذا كما لمطر فانه يعلم بوجه الاضواء المادة فان التنشيط ان احرك حلقه الحار
الى الجو البارد في وجهه لوجه المادة وانما وقع موافقا لمصالح
طريقه مقصود لتلك المصالح الثالث ان الطبيعة لو كانت بفعل الغرض
فان كان ذلك الغرض لغرض اخر مستلسل ولما قد فعل فعل الغرض
محموز في كل افعالها ذلك الجواب ان ما لا سكران لا يوافق في كل امور
الطبيعة بالنسبة الى افرادها الكا يدعى في الغرض الفعالة الطبيعة غايات
معينة والمراد بالغاية المحاول الذي يادى القوة اليها دائما او الكرا ولو لم
يكن للطبيعة غايات معينة فلم لا يدرك الرسون براد الى مطا حاسد لن
للطبيعة غايات فان لم يكن محسوسه بها في كانت خيرات فان الغاية الصان
براد يكون في الله او الكره بل النفس بطولها سباعا رضاء قال ما ذا الصان
هذا الحيوان من مرضوعا اصاب فمادة المراه عن استقطنت فاذ الطبيعة
موجهة الى الحر والحيوان عن الاول انه لا يلزم من علم الروم
للطبيعة ان لا يكون معلوما متوخها الغاية اذ الروم لا جعل الفعل اغايات
بل لم يفعلا عن فعله في نفسه للوقوف ولكل واحد من تلك الافعال غايات معينة
وما يعمده ان الصانع انما غايات لكن الماهر في صناعه صدر عنه الفعل

الذي الى لغاياته من غير زوم كالماهر في الجبانة فانه يصدر منه الحروف من غير
روية حتى لو يفكر في حرف في علمه بصناعته ويؤمن ان القوة المصنعة انما
تحوّل الاغراض في وسط الوجود وحريكه ولا شعور لها وعن الشك
ان الصناديق الكائنات اما لعدم كمالها واما لبرادها خارجة عن المجرى
واما لردادها فليس من كون شرط الطبيعة متوجهة الى غاية ان يكون متوجه
اليها واصيل والموت والبول في صدور الطبيعة عن الوصول الى الغاية المقصود
ولنظام الدورين سببان احدهما بالراتع هو الحركية وباسها بالعرض هو
الطبيعة ولكل منهما غاية فغاية الحرارة التحليل للارطوبه وسوق المادة اليه
على النظام وغاية الطبيعة التي في البذر هي حفظ البذر في امكنه بالمداد بعد
امداد وتلك قد يكون ان قل ما قبله فيكون ذلك لا يمداد على النظام سببا
بالعرض لنظام الدورين واما الموت وان لم يكن غايات فانه في حوزة
لكر غايات فانه بالصانع لنظام الكل واما البراد اب فانها كاسم لعالم
فان لما اذه اذا فصلت حكم الطبيعة فصلها الى الصورة التي يستحقها
بالاستعداد الذي فيها ولا عطلها فكان فعله لطبيعة فيها الغاية
وما قيل في المطر فليس كذلك بل السبب فيه قرا السبب وبورها
وهو سبب الهوى ونظام له غايات اكثر في الطبيعة لما عرف
وعن الثالث انه لا يلزم ان يكون لكل غايات لكن الغاية بالخصه
ما هو المقصود لزامه وغيره ما يقصد لزامه لا يقال المقصود
لحم الا يقال طلب الخير والصحة الجيد البال للحركات الاجسام

مبادى صرورهم بايديانها بالبحر سمة القوة المحركة التي في الارض والسموات
 القوة الشوقية فغايتها القوة المحركة التي انتهت وغايتها القوة الشوقية فيكون
 بعينها غايتها القوة المحركة كما اذا اصحرا الانسان للمقام في موضع صدر كرموضها
 وساق الى المقام فيه وفرد ما راها ان اذا احيل الانسان صوره لاصدق
 فستاق ويحرك الى مكان لصدور فغايتها القوة المحركة الوصول الى ذلك المكان
 وغايتها القوة الشوقية اما الصدور فغايتها مختلفا فاذا لم يحصل لغيرها
 سمي الفعل بالقاسر اليه فاذا حصلت فان كان المبدأ التخييل وحده
 سمي ذلك الفعل حرا فاذا كان التخييل مع الطبيعة كالسفس سمي قصد الضرر
 او طسعا واذا كان التخييل مع ملكه وخلق شيء عاين فاعلمت غايتها هي حرة
 مطمئنة وحسنة فان المبدأ المحرك القوة التي في العضل الذي لم
 سوف يحل بالافكر بعد حصلت غايتها القوة المحركة وغايتها القوة الشوقية ولم يحصل
 غايتها القوة الفكرية لانها غير موجودة وانما قلنا ان ذلك غير مطمئن
 او حقيق في كل حركة اختيارية لشوق في كل ذلك التخييل بما لا يكون
 باسافلا يحصل الشعور به فان التخييل غير الشعور به ولو كان بكل حيلة
 شعور لذهب الامر الى غير نهايتها ثم ذلك الشوق التخييل لا يزال من علمه اما
 او ما زال عن ههنا او حرص على اعداد فعل وكل ذلك ليد بحسب القوة التخييلية
 واللدن لشيء حذر له بالقاسر ان ذلك الشيء وان لم يكن حقيقا بالافكار
 الى الفعل لانه ساقى الى الرابع نعم ومعها طس في العالم انما يكون
 بالانفاق في مبادى لغيره صغار لا تحرك لصلها ولعدم الخلق والارادة
 عن مساهمة

١٤٩
 منبوتة في خلائق غير متناه وانها سمة الطبائع مختلفة لدرجات
 دامية الحركة فانفق لغيرها من درجاتها واحصت على ههنا مخصوصة فيكون
 بهذا العالم وزعم ان يكون الحيوان والنبات اسباب الانفاق ويدل على بطلان
 ما قاله انه تقدم ان لا انفاق غايتها لمرادى او طبيعي او فسي والافكار
 الى قوا اخرى غير نهايتها بل هي بل لا حرة الى راحة او طبيعة فادارة
 والطبيعة اقدم من لغيرها فالبسبب الاول للعالم ارادة او طبيعة
 بل لا حرة الى راحة بل هي بل لا حرة الى راحة او طبيعة فادارة
 صادم وان وقع صادم لاسفح انما وان لا راحة بل على بقا لغيره
 السموات كمالها وان كل سمة القوة الشوقية كمالها وان كل سمة القوة الشوقية
 والعجب انه جعل للعالم العظيم يكونه بالانفاق وجعل يكون الحيوان
 والسموات لعلات معصية مع ان لغيره بالعكس كمالها وان كل سمة القوة الشوقية
 الغاية لغيرها لعلات معصية مع ان لغيره بالعكس كمالها وان كل سمة القوة الشوقية
 عزيمة والدراسة ما يطلب لذاتها و غير الدراسة اما مندر على صورة
 الدراسة لصلها لغيرها لعلات معصية مع ان لغيره بالعكس كمالها وان كل سمة القوة الشوقية
 او حشيت الظن وان لا لازم ملزوم الغاية فيكون في الوجود مع العلم بل
 ان لا راحة من جسمه اذ كثر لغيره الصطع وانما ما خرج عن الغاية لغيره
 اللزوم مثل لغيره لعلات معصية مع ان لغيره بالعكس كمالها وان كل سمة القوة الشوقية
 للرياضة فان الصحيح قد حصل له الحال مع ان الحال ليس معصية بالرياضة
 وكما تروى والسوا لغيره لعلات معصية مع ان لغيره بالعكس كمالها وان كل سمة القوة الشوقية

لو لم يكن متناهية فان لم يكن فيها مطلوب بالذات فليس
كانت هي الغاية فان قلت الحركات الفلكية غير متناهية فليس
غاية او عاياتها غير متناهية كذا كذا الحوادث الكاسية والفاسدة وكذا كذا
ساح القياسات يتربس الى غير نهاية فلهذا الغاية التي لا يتبعها
الملازمة للعالم ان يكون عاياتها لا انواعا دايما فان كان كذلك الشخص
الواحد كالشمس والقمر لا يخرج الى الارض خارجا الى اصاحته الى الجاهل
متعاقبة من حيث ان تلك الكثرة مطلوبة بل من المطالب بالذات وهو
الماهية لا يتصل لانهما يكونان لانهما في غاية عرضته وانما ادعيت
وجوب النهايات في الغاية التي لا يتم فيها هو غايه الطبيعة الملازمة للعالم وانما
غايه الطبيعة المختصة بالشخص في بقائه ذلك الشخص ليس له عام سواه
واما الحركة الفلكية لا بد من فاعله فاعله من خارج لا من داخل الحركة
تتوقف على الاوصاف المتعاقبة غاياتها تعرض وانما المقدمات
والسماخ فالمراد بقولنا ان العلم الغايه ينتهي انما يكون ان يرد الفاعل
الواحد فاعله في عاياتها عام الى غير نهاية فاما ان يكون الفاعل
الكثير عاياتها لا تراعى ومنه ونهنا القياسات معدة كقائه غايه
عامه ليس لنفسه القياسات عامه سواها الساسات من العالم
بما يصحها علمه لساير الدلائل كونها علما بالفاعل شرط يصحها في النفس
هكذا قاله الشيخ وفيه نظر فان لا فاعلا الى الطبيعة عاياتها لا يكون
الغايه فالحادث منها معاوان جميع العلل فيكون ما هيته علم لعلمه وجوده معاوان
لمعاول ما هيته

وهي الغايه التي لا يكون لها وجودها معاوان لساير الدلائل هذا ما يفرق
بين الغايه والحد والنهاية الفاعل اذا حصل صوره في عاياته فقد يكون مقصوده
الاصل هو تحصيل تلك الصوره كالقوة المحمودة لا انساب فان غايتها تحصيل
تلك الصوره وقد يكون ذلك التحصيل واسطة الى حصول اخر كما استحسن
تحصيل صوره السيف بانه فان كان المقصود تحصيل الصوره بالنسبة
الى الفاعل من حيث صفته فاعله الفاعل وعلم ضروريته علم بالفعل يكون
تلك الصوره غايه وما اسببه الى حركه المادة الى قبه لانه يستمر بها في وقت
من الغايه والنهاية ان الشيء يبطل عند وجود النهاية ولا يبطل عند وجود
الغايه وما اسببه الى كونه المادة كانت صوره بها بالقوة يسمى
حيزا وباعتبار كونها موصوفه بها بالفعل يسمى صوره وازيل المقصود
تحصيل صفه المادة فاعله ان صار بصوره علم لكون الفاعل فاعلا
بالفعل غايه بفاعله ان كان بالقوة كما كان بالفعل فاعله فاعله كذا
الشيء والعرق من الخوذ والحد ان الخوذ افاده ما ينبغي ان يعرض عنه
حسب مقتضى مطلوب ما يكون وجودا او لا الذي يعطى لغرض وليس
كل من جنسهما محسوسا باليد واللمس واستحقاقا لاجزائهما
والانساب الكمال كذا كذا اعوانا لوجود افاده الخبر لا العرض
السابع من تفعل فاعله لا عرض فهو ناقص فان وجوده كذا
العرضه عدمه ان كان بالنسبة اليه سوا ما سمع ان يكون احداهما عاملا
بعلمه وان كان احدهما راجحا بالنسبة كذا كذا ان كان بعد عدمه كذا

ومن المعلوم ان كل حادث وكل منفرد من صفة الصفة هو كذا
 محتاج الى العلم حتى يستكمل فانه ان يكون مستكرا اذا كان نافذ الكمال
 لا يمنع الطلب الحاصل فاذن كل منفرد حتى يستكمل يحتاج الى العلم
 لا يحتاج اليه فتكون العدم مبداء هذا التأويل ومن المشهور ان عدم العلم علم
 العدم ان عدم المعلوم لا يزدوان يكون سبب فان كان وجوديا اخل
 بوجود العلم والى كان المعلوم وجوده لوجود علمه وان عدمه ليس
 سوى عدم العلم فهو اياه واما تعليل عدم وجود احد الضدين في وجود الآخر
 فهو بالحقيقة لعدم العلم اليكاف
الثالث
 في الحركة والزمان فصول اربعة اولها كونه للحركة مقدار
 ان يكون الوجود موجودا بالقوة من كل وجه لا يكون بالقوة ليس ايضا
 بالقوة بل بالفعل فاذا كان كونه بالقوة حاصل بالفعل فهو لدرجته فالوجود
 اذن اما بالفعل من كل وجه او من وجه دون وجه والدرج بالقوة فاما ان
 يكون خروجه الى الفعل دفعة واحدة دفع وهو الحركة الحقيقية الحركة الطرقة
 او الحصول والخروج من القوة الى الفعل يسيرا او بالدرج
 اول دفع فبذلك عبارات تدل على منصوص واحد او بدفعين
 عليه بان الارتفاع في الحصول الا ان هو طرف الزمان الذي هو مقدار
 الحركة وهو دور وكل ذلك الخروج بالدرج او يسيرا او اجاب
 عنه بعض الفضلاء بان معنى الارتفاع والارتفاع والدرج وسيرا
 معلوم لا غاية احسن عليهما من غير حاجه الى معرفة الزمان والى زوايا
 علم الحركة هذه الامور

لم يمنع تعريف الزمان في الزمان بالحركة ثم ان رسطور سمى الحركة بانه كمال
 لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة فان الحركة فيها امكانا ان يكون الحصول
 في المكان المطالب واصل السوفيه اليه وكما كان الحصول في كل حال لم فاذا
 التوجه الى المطالب كمال او الحصول في ذلك المكان كمال في وقت لثاني
 جهة ما هو بالقوة لا يتوقف جسم الجسم الى ذلك المكان ليس كماله في جسمه بل في
 الجهة التي كان اعتبارها بالقوة ورسمها فلا طرقت بها خروج عن السواء
 بحيث يكون حال الشيء في آن متساويا لما قبله ولما بعده قال الامام
 في شئ على امكان وجود الشيء يسيرا او ان يكونا عليه الحكماء
 الشيء اذا تغير فلا يكون ذلك التغير الوجود لم يكن او يزوال شئ كان
 كان حدوث شئ لم يكن فذلك الحادث لوجوده ابتداء فان لم يكن في ابتداء
 ووجوده موجودا فهو بعد في علمه في ابتداء وجوده وان حصوله وجودا
 لم يقع منها شيء بالقوة فقد حصل تمام في اول حدوثه فهو حاصل دفع
 وان بقي شيء منه بالقوة فالدرج بالقوة غير الدرج بالفعل كالحاصل اول
 دفعه والدرج كحصول تمام فهو مداروم تمام قلت هناك شئ
 واحده حصوله بالتدرج بل هناك امور متتالية كل واحد منها دفع
 فان عن التدرج ان يكون الجزاء التي ينال كحصول بعضها قبل بعض
 فذلك حق وان عن غير ذلك فهو ممنوع وهذا ما يستدل على ان
 الجزء الذي لا يتحرك وجوابه على ما ذهب القوم في نفى الجزء الذي
 لا يتحرك انه الاول للحركة ولا للدرج ان المسافة بل كل منها متصل
 لا جزء فيه بالفع

فليس هناك شيء بالفعل وشيء بالقوة وكل موجود لا جزء بالفعل
ولا بالقوة فانه يوجد دفعة وان كان له اجزاء بالفعل يكون وجوده بعد
وجود اجزائه فتكون وجوده عند اخر جزء منه وما لا جزء بالفعل
لكن اجزاء بالقوة فلا يمكن ان يوجد جزء منه بعض اجزائه قبل بعضه
لم يكن متصلا واحدا بل يوجد بالتدرج **الحث الاول**
عن ربون في برهان من ان لا حركة لها ان لم تقبل القسمة لصلها
المسما ليطابقها وان قلت فان لم يحصل شيء منها في الحال لم يكن ما فيه
وذاستعمل في الماضي كان والاضى والمستقبل لم يكون
وذلك في الحركة وان كانت منها موجودا في الحال عند انقضاء كرت
شيء لم يكن الحركة مركبة من اجزاء لا تتجزى وانها مطابقة للمسافة
والمسافة مركبة من اجزاء لا تتجزى هذا خلف وهذا هو ادلة المتكلمين
في الحركة التي لا تتجزى قال الشيخ الحركة يقال للامر المتصل المعقول
للمحرك من المبدأ الى المنتهى وانها بهذا المعنى لا وجود لها في الخارج
بروز المتحرك كادام في الحركة لم يحصل الى المنتهى لم يحصل تمامها وعند
الوصول اليه تمام سقطت بل وجودها فان المتحرك ينسب الى
المنزلة المبرور ونسبته الى المكان المطلوب فالزمن يتجزأ لا يبرن
كاساسي و اجزاء جتماعها في الزمن ويقال لكون الجسم متوسطا بين المبدأ
والمنتهى ولا بعد فتم وانها بهذا المعنى موجودة وكونه في الوسط
امر لا يتغير بل هو شيء واحد مستمر قال الذين يقال كل حركة في زمان
ان عن الحركة الامر المستمر المتصل

فهو في زمان وجودها منه على سبيل وجوده في الماضي لكنها سامة
وجه فان الامر الموجود في الماضي كونه وجود في ان في الماضي كونه
فيه وان عن الحركة المعنى له اخر فكونه في الزمان على معنى مطابقة الزمان
بل على انه لا يتخلو من حصول قطع ذلك القطع مطابق للزمان وانما
في كل ان في الزمان فتكون على ما في الزمان استظم ويدل على ان الحركة
ان الحركة ان لم يكن قابله للقسمة لم يكن المسافة قابله لها لتطابقها خلف
وان كانت بل للقسمة باجزاء المقرضة فيها لا يحصل دفعة بل شيء بعد
شيء فالموجود لا يكون منقسما وعند انقضاية وجود شيء اخر ايضا
غير منقسمة فالحركة اذن مركبة من اجزاء كل منها لا تقبل القسمة فتكون
المسافة منقسمة ايضا هذا خلف وهذا سار على غير الحركة التي لا تتجزى
ثم انه لا بد من كل حركة من اجزائها المتحركة والحركة ما فيه الحركة
وما اليه الحركة والزمان الشئاني لا بد كل متحرك من متحرك غيره فالو
متحركا بذاته لا يمنع سكونه ولما كان كل جزء من اجزاء الحركة المت
فيها لان محاولة اليها لا بد ان يكون متحركا في كل جسم مكان معلوم
بالحركة فاذا وصل اليه تحقق مع عدم المعاول في ان متحرك الجسم انه
جسم ولا يمكن جسم متحرك بل لا بد جسم فاصل الجسم هو الجسم
لو كان متحركا بذاته لكان الواحد قابلا وفاعلا في لو حرك الجسم
نفسه فان حرك زمان متحرك فالمتحرك ان حرك زمان متحرك
الحركة بالقوة والفعل وهو محال في حركة الجسم مركبة متوقف على
وجوده

وما يكون بالذرات لا يتوقف على غيره لا اعتراض بان الطبيعة مجرمة لذاتها
مع انها لا تتحرك ابدا ولا يقال الطبيعة انما يقتضي الحركة بشرط زوال
حالة ما لا يملكه انا نقول قد يكون اعضاء الجسم للحركة بشرط حصول
حالة متأخرة وراسدفع ذلك اذا يقال لو كانت الجسم بطلت حاله
محصوه كان كل جسم كذلك وهو الوجه الرابع المستقل بالذرات
وزاد في الوجه الاول عما حاج الى بطلان الثاني واما حق ذلك
فما علم يتكون وهو العنصران فان قلت لما سئل بعض الجسام
علمنا ان الحرك ليس هو الجسم المستركة وهو الرابع وراى فيه
من اسات ان الجسم المستركة اذا لمحاووم انما سئل هو له العاد
الملكه واما الصفة الجسميه فله من اقام البرهان على انها شتركة
للمنا استر كل له جسم في صورة الجسم المستركة او الجسم
مختلفه ولا يلزم ان يصح على الجسم العنصره يصح على الملكات
وادا كان كذلك لا يكون له بعض له جسم ماده بعضى الحرك
في البعض دون البعض وهذا هو العنصران لما سئل في ردها
شتركة بينهما واما في له فلا في ذلك فلا في ردها مختلفه
كف عند هم ان القوة للمادة معدرات لا مودرات هذا انما
حجاج اليه فمما يقبل له ضد ان لكن الجسم فاصلة قابل للغير
محتاج الى معرر (اصرها) راجله بعض غرض هب العنصر ذلك
الوالم حر واما اذا كانت المادة لذاتها معنى مود ذلك الولد حر

عنه فلا فان قلت المادة لا يصلح ان يكون مبداء للحركه بردها من
حيث هي قابله والولده لا يكون قابلا فاعلا قلت هذا هو الوجه
الخامس قد سبق له اعتراض في باب لعلك الوجه السادس ضعيف
جدا فان الجسم جاز ان يحرك نفسه بذاته ايان يحرك ايان تحرك الرابع
يقتضي لزوجه من الزوجيتها ولا لا الزوجيتها بل بذاتها والخبر ضعف
اذا الجسم حر له بالفعل فلا يتوقف حركه على حركه غيره الثالث
فما بينه واليه الحركه فانها قد مضى ان امانى الكيف فالحركه من السواد
الى البياض وبالعكس فاما في الكيف فالكبير والصغير في الجسم في جهة ان يكون
له في طبعته اكثر حجم واصغره فالحركه من صغرها الى كبرها فالحركه من
الدور الى الغايه الى النمو والرك في الغايه وفقد لا يصاد ان امانى
الكيف فالحركه فها سبى السواد والبياض واما في الكيف فالحركه من دور
الحركه في الغايه الى دور في الغايه واما في له من فامنه واليه ردها ان الذرات
بردها طرفان لا تضاد في طبعها بل عرض لها عارضا ان يصاد ان
ردي كونهما طرفين له كثر بالطبع كالمركب والمحيط فله من (اصرها) ان
كثيرا في اولها خزان كسبغلا تضادا له لا في ان لم يكن بالطبع
وكالمبداء والمنتهى سبب الحركه فانها لما ابتدأت من احد الطرفين
وانتهت عند له في اخر من الاول المبداء ولا في اخر المنتهى واما في
الحركات المستدريه فكل عظم يعرض في الجسم المستدري كانت
الحركه منها عين الحركه اليها وان كانت واصلها بالذات فله اسان
بردها اعتبار

هم ان الحركة المستمرة لا تتوقف على وجود نقطة بالفعل بل على استمرارها
 باعتبار ان فان الفكر متحرك في نقطة في الفعل بالقطعة بالقطعة ^{القطعة}
 وهو على الفكر محال واما سبب موافقه او مشابقتها او غير ذلك كاجاز
 الزوايا فيكون متحركا عند عزمها وان كان محال ~~بعدم~~ من المبدأ
 والمنتهى كما تقابل وليس ذلك انما صار في نفسه ليس العقل المبدأ الا
 ويعقل المنتهى لا في حركته بل في حالها مبداء ولا منتهى لانها
 وجودها في الفاعل يكون قابلا للسلطنة لا الخاب ولا تقابل العدم والممكن
 فلم يولد له قابلية التضاد فان قلت المبدأ والمنتى قد يجتمعان
 في جسم واحد في الصدين ~~قلت~~ الضدان قد يجتمعان في الجسم
 الواحد اذ لم يكن موضوعا قريبا لكن موضوع المنتهى والمبدأ في القريب
 ليس هو الجسم نفسه بل الطرفين لا يجتمعان في طرف واحد ~~الشرائح~~
 في الحركة في المقولة ليس معها كون لمقوله موضوعا حقيقيا لها
 ولا ان الموضوع هو الجوهر هو ~~سطر~~ تلك المقولة واما ان المقولة جنس لها
 بل معناها بغير الجوهر من صنف في تلك المقولة صنف في غيرها
 فيدرج ولا يجوز ان يكون الكيفية التي هي المقولة مثلا موضوعا
 حقيقيا للحركة لان الشئ ليس هو ذات السطوح استمر
 فانه ان كان وجوده عند الاستمرار فان لم يحدث فيه شيء فلا
 استمرار وان حدث فيه شيء فلا ان السواد باق والسود في صفة ~~الاستمر~~
 لم يكن وجوده عند لم يكن كذلك استمرارا فظهر ان استمرار السواد

غير شئ عن نفسه ويكون الموضوع في كل ان كيفية واحدة بسيطة
 التقيا بين سيمون الحارود والمقارنة للسواد او المقارنة للبياض
 ما في السواد المطلقة بالصفة واحدة وهو طرف صغير كذا
 البياض والمتوسط كالمخرج فما يقرب من احد الطرفين ينسب اليه
 والحسن لا يميز بينهما نوع واحد قال الامام هذا وارد في الحكم
 المقارنة فان الشئ اذا مر اياها مقدار بالتخلل فان كان هناك مقدار
 واحد باقى في جميع ازمان الحركة المحلية في الزاوية لا يكون ان يدرج ^{مثله}
 التدرج بل ينظم اليه من خارج كبركان اتصال خط واما بل من باب
 التخلل ان كان المقدار الاول راسقا في ثانوا اوصار ساكنا عند الحركة
 المحلية وكذا من في المستمر منها ان مقدار يرتتاليه كل واحد منها
 الى الوجود ولزم منه تالي الرويات ويجب عنه بان تلك المقادير
 وجودها بالقوة قال الامام لان تلك الكميات المتخالفه بالنوع ان
 لم يكن لها وجود لم يكن للحركة الكمية وجود وان كان لها وجود بالفعل
 لزم المحرور وقركات عنه بان الحركة وجود لها في معنى المتوسط في
 المبدأ والمستمر واذ لم يكن الكيفية موضوعا للحركة لا يكون في سطر
 واما معنى ذلك لمقولة حلتها لها فخرج بعضهم ان لا ينسب فاعلم منه
 سائر هو الحركة الحادثة والكيفية منه فاعلم منه سائر هو الحركة
 واما من منه فاعلم منه سائر هو الفوق والربو والجلل ~~سائر~~ من كل
 جنس هو الحركة منهم من جعل اختلاف الباد ~~سائر~~ بالماضيه ~~سائر~~
 هو بالحوادث

والاول بان لا تطل لانه ليس كل ما يمر عن الفركان داخل في الماهية والشار
ايضا لانه لا يلزم ان يكون مميز مضموم الى اخر عارضا فان الاعداد
متخالفة بالماهية مع ان زائدة احدها على الاخر منضمه الى الاول
على بطلان اصل مذهبهم ان معنى الحركة يعني الموضوع في صفة بعد
على تدرج و معلوم ان هذا البديل ليس من جنس طائفة البديل
البديل سبيح دون البديل لان البديل لو كان من جنس البديل
وانه لا يحصل له عند البديل فان كانا مبدئين لزم اجتماع المثلين وان كانا
مختلفين كانا صديقيين فلزم اجتماع الصديقين مسمى به قد يمتنع
ان الحركة مقولة على ما يحتمل بالاشتراك اللفظي ودليل كون الوجود شيئا
معينه واصل انها مقولة عليها بالشك في كونها كمالا ولما بالقومين
جهم ما هو بالوجود والظلال وتوحيش اشياء مرسلة ان يكون له ذلك والوجود مقول
بالشك فيكون كذلك الحار وحوايه ان الشك في عايد الى الوجود من الى الحركة لانه
ليس لثقله عدمه على استحالة وادبا لعل كل في الاعداد فان احد الاعداد لم يكن
منها مقولا على الاخر في العدم بل في الوجود فيكون الوجود مقولا على
الاعداد بالشك في معنى ان الحركة مقولة على ما يحتمل بالشك في معنى الحركة
ليست مقولة على ما يحتمل بالشك في معنى انها ليست مقولة ان شيئا من المعلوم
ان ليست مقولة على ما يحتمل بالشك في معنى حوايه ما سبق ان الحركة مقولة على
ما يحتمل ان بالشك في قول الشيء على ما يحتمل لا يمنع من كون مقولة فان مقولة
الحركة مقولة على ما يحتمل بالشك في قولها الحيوان اول يكون حركته من غير ان يكون

727
الحركة تقترن مقولة ان يفعل الحس اس فمما يقع فيه الحركة من المهورات
المشهورات تبايع في لمرجع الكيم والدف ولان في الاوضح اما في لكم فبالجسم الكافر
وبالنفوس والبروات الحائل ان يصير حجم جسم اكبر ما كان من غير وصل شيء به والكاف
ان يصير حجم اصغر ما كان من غير ان يفصل منه شيء ويدل على قبول الجسم لهما ان القاروة
مصر على الماء صرخلها الماء فدخل السور فوقع فيها لانه محال ان يدخل الجسم
الكائز فيها لعله السور الحامل بانه على تحليه المكاشم كقصة برد الماء او كالف
نظمه فرجع الى حجمه الطبيعي عند واللقاسر وهو المطلوب
وتبين ان وان سددع عند عليان في انها مكانه او مقدارية وله حركة مكانية
فان الحركات فيها سبوا وادان الحركة يمنع ان يكون الى كل جهة اذ الطبع
له يفعل المحرك في كل جهة الى جهة واحدة وعينه في سبيل الازاء اليها فهو كونه
مقداريتها وهو المطلوب ولان كل سبب من خارج كما قال الميراث ان البار
اعلمه هو باطل لان كبر ما يحتمل في ان ينافى من غير ان يخلو من خارج ويزن
ان الصديق اما قبل المدخل او بعد المدخل او من صفة حادثة او كانه قبل كل ذلك
باطل نظرا في ان يمدل على ان يكون اذ مقدار الجسم من غير ان يخلو شيء فيه ان
الماد لا اسرار لها في حركتها فيكون قابلا لكل مقلد لولا ان المقدار لا يمدل على الجسم
فلم يكن الجسم في حركته فيكون قابلا للزيادة والنقصان لمقلد رتبه وادان
الجسم بسيط جروءه مساوي كلمة في الماهية وادان ان الصديق السليم بشيء ان
اتصافه مثله فقبل الجرم مقدار الكل والعكس هما التخلل والتكافؤ وهذا
يظهر الفرق بين الغناص والافلاك فان اخر مادام متمنع ان يكون مقلد له مقدار
الكل

وانما قيل اذا انفصل عنه ولما امتنع في الفكر ذلك امتنع فيه الحيوان والكائن
 فان قلت يلزم من هذا ان يصح ان يمتنع قطره ان يدار بالعكس
 قلت انما يلزم ذلك لو لم يكن لكل جسم حركتان من المقدار الطبيعي
 له ويكون الزايل والناقص بالسر وكذا ان الصراض لا يحد من غير ان يحد
 عنه واحسب ما يتبين من قوله بانه لو امكن ان يكون المادة الواحدة قابل
 لاسي مقدار كذا لا يمكن ان يصل مقدار خداج من الماء مقدار خمسة اذ لا
 الهواء عند انحرابه اليه وبالعكس والحسن في هذه الحجة وجوابه ما ذكرناه آنفا
 واستسا النور والذبول منها فارداد الجسم لا اتصال جسم لغريمه في داخل
 فيه متسببه به في طبيعته هو النور ونسبه الذبول في الفرق بينهما وبين السمين
 والهران في الزاوية اذا احدثت المعاد في الاتصال وحلقت فيها وتبشمت
 بطبيعته لا اصل وانما قيل ان اجزاء اصل النور في جميعه لا يمتنع في
 نوعه فترك هو النور واما اصل النور في اجزائه لانه صلب قد حوت واصلت
 فلا يقوى العداية على بعضها وانما يحد فيها فلا يتحرك اعضاؤه لانه صلب
 الزاوية فلا يكون باقيا في جميعه بل يتحرك الجسم الى الزاوية فيكون في كل عو بالحقبة لكن
 حصل النور بارد ماد الاغصان في صلبه وهو انما منها هو البرد والحر
 فان قلت النور لا يدر فيه ثبات شي في ثباته لا يجوز ان يكون النور
 فقط لا يمتنع بقاءها عند تبدل المادة والمادة فقط لا في الثاني اكل المادة
 وانما في الثاني انما في النور والعضو الذي لا يصل الى العدا اذا اتصل به
 في عده وصار طبعه واحده لم تكن البعض الى النور بالحقبة بعض قلت

حافظ للصورة النوعية واما اجزاء لانه صلب والمصدر اجزاء لانه صلب
 اظهر كالات النوعية وانما كذا كذا لانه صلب اجزاء لانه صلب
 لانه صلب انما عرضت بغير تمام الحلقة فكانت بعرض الزوال فان قلت
 لو سلمنا ان بعض اجزاء ذوات البعض لكن الحركة يكون بين النور والسمين
 والبياض والصفر والكبر ليستا مصدرين قلت يكفي في الحركة ان يكون
 هناك مبادا وممتها وان لم يكونا مصدرين بل يكفي فيه نوع من المبادا والممتها
 اي الصفر والكبر لا ضافان بل لطبيعه جعلت لا نوع حاد وانما الصفر
 وحده وانما الكبر لا مصدر وتحررت منها القسم الثاني في الحركة في الكيف
 وهو لا يستحق الا من الناس من طراز الكيفيات لا يتبدل في الحار والبارد او علم
 وهم المتكبرون لا يستحقون لما وجدوا ضرورة الماء البارد الحار والبارد احدهما
 فدرهم بعضهم ان الماء اذا سخن لم يحصل في تلك بعض السخونة بل في بعضه كل السخونة ان صار
 بعض اجزائه نارا واختلفت بالاجزاء الماسة في اجزائه كانت قليلة كانت سخونة
 وان كانت كثيرة كانت سخونة ونعم بعضهم ان الممتنع هو الاستحالة والكون معا وهم مسمون
 اصحاب الكون والبروق والواو احرصا بسيطا بل كل جسم مركب من كل الطبائع
 لكن يسمون باسم الغالب هو الارهم اصحاب الحليط والقسم الثاني يقولون الجسم البارد
 ان صار سخنا فترك لم يلحقه اجزاء نارية فيه فاذا اختلفت طبائعه اختلفت من
 الحار والبارد ويدل على وجود الارادة في الماء البارد اذا صار حارا فحرارته
 ليست على الطم نارية ولذا فان كانت تلك النار في فاعادتها كانت كمنه فمتر
 لو حدث له ان فيه وهو لاول فهو القول بالكون وهو باطل لانه الكون بمعنى
 الله اعله باطل

وليس من غير أن يكون ان جاز من غير ان يكون ان يكون من غير ان يكون ان يكون من غير ان يكون
فمن اسحق بن حبيب قال لا انا من ان يكون ان يكون من غير ان يكون ان يكون من غير ان يكون
ووجه وصيغته النجس السار لا حرده في مقوله ابو جعفر اننا فانه للسند ان يكون ان يكون ان يكون
مع المتكسر من المثلث المتكسر في مقوله ابو جعفر اننا فانه للسند ان يكون ان يكون ان يكون
او الارز من المثلث المتكسر في مقوله ابو جعفر اننا فانه للسند ان يكون ان يكون ان يكون
محفوظا للطبيعة واحتج الشيخ على فسادها ما لا يستبرأ من ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون
اسبقه في مقوله ابو جعفر اننا فانه للسند ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون
من المتكسر من المثلث المتكسر في مقوله ابو جعفر اننا فانه للسند ان يكون ان يكون ان يكون
وقاسر القسوس في مقوله ابو جعفر اننا فانه للسند ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون
حدود في مقوله ابو جعفر اننا فانه للسند ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون
وبين حال وقوع الفساد ان الغبار بعد فساد وجهه النور والفساد ان يكون ان يكون ان يكون
وانتبهنا الى ان الله تعالى في قوله تعالى ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون
احجارا اصلية فان لم يكن ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون
بالصوت في الدنيا على منتهى الحكيم وما والا في مقوله ابو جعفر اننا فانه للسند ان يكون
ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون
خالد بن العبد المقتدر ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون
ما كان في ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون
حاجبه في غير ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون
في طائفة من ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون

من كذا لفظه ونفسه كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه
الحار او ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون
فان قال دائرة النار اجزاء الماس التي كانت مستشرة في الهواء المحصور في النار
فلما بددت بدلت فاصلت من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه
وصفاها من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه
ان النار قد يبرد بالجمود في كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه
لنار من الماء في كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه
من النار لجمع فانه مثل كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه
هو ان صانع اصغر ما يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون
ما طرا واعترض بعضهم بانه كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه
لما عرض لابرده بطلت من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه
بردها امتدت الى كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه
لنار استحال الهواء ان يصل من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه
فكان ان يصح الجواز ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون
المطر ولم يحجب ليرام من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه
اجتمع على ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون
الهوا من نار او كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه
بوتقلا اب كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه
انظروا النار السارة من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه من كذا لفظه

ووجه المتن ايضا يمكن من الوصول اليه قد يكون منه وقد يكون
 على ندرج ووجهها معار يكون فخر نقصد من مبداء معين الى مستند معين
 تارة بالاستقامة وتارة بالانحراف والاراس قال من السباح الى السوالة
 قد يكون بطريق كذاها فها تقدم واما اذا اعتبرنا في وجه الحركة وجه
 الموضوع والنزاع المسافة وجب لحد المبداء والمستند من الحركة
 غير تام فلا وجه لها قلنا الوجه التام له قصر من مطلق الوجه
 ولا يلزم من نفي الخاص نفي العام وايضا الحركة بمعنى الكون في الوسط
 محفوفة الذات الى ليس يمكن للجسم واما الحركة بمعنى القطع فانها تام
 عند السباح الى اخر المسافة هذه التام هو الذي ليس شيء منه
 خارج عنه فاذا كان ليس شيء منه لا وقد حصل فهو تام الوجه
 فالحركة المستند من اقل مدته الوجه لولا ان هذا وجهها فان
 الحكمة ان كانت طبيعية فانها تستد في غير ذلك كانت مصرم
 فانها تستد في الوسط ومعنى لراحتي وهو المستند براد بالنام
 من الزيادة عليها عتي ممكنة لزاما فان الراء اذا امتد لا يمكن ان يزداد
 عليها بل بالكرروا المستند اذا امتد فليس يما من الزيادة عليها
 غير معقوله بل في قطع المسافة كقطر العالم والراء له وجه وجهها
 من وجهها التام ووسط وطرف الحركة اما وجهها بالوجه
 او متعلق بها احداث لمبادي النهايات وطاقم الحركة كانت الحركة
 وجهها بالوجه وان اختلفت وجهها كانت مختلفة بالماهية فان اختلفت
 مافيه الحركة

اما في الكيف فمثل ان اخذ الابيض من الصفر الى النحر الى التمسود تارة ومنه
 الى الفستقية الى الخضر الى النيلي الى السواد لفرق في المبداء والمستند
 واصروا فيه الحركة مختلفة واما في لزام فان يكون للحركة مافيه الى مستند
 تارة على الاستقامة وتارة على الانحراف مقدار وان وجه مافيه الحركة مختلف
 تامنه واليه اختلفت الحركة ايضا اما في الكيف قال من السباح
 الى السوالة كان في استقامة السوالة الى السباح حلا في المبداء
 والمستند وان في الطريق كان له وجه مبداء لكل واحد من المبداء
 مصالحه واما في لزام من فها لابط والضاة لا يقال الحركة ان تستقيم ان
 من طرف الى طرف لزم في لزامها ففوق في لزامها ففوق في لزامها
 الهبوط ولا يفرق الصعود وذلك لان وجه وجهها بالماهية انما هو
 الطرفان وان اختلفا بالماهية لکنها اختلفا في المبداء والمستند واما
 متغا بالهز تقابل التضاد وهذا القدر كاف في اختلفا في الحركة بالماهية
 مبدء الحركة ان كان مستقرة في كونها اسه او تنقسم او
 لکنه احداث الجنس العالي ان اختلفت الجنس لزم في لزامها بالماهية
 ولا يقال في السباح الى السوالة وبالعكس احداث الجنس
 لزم في لزامها بالماهية لکنه اختلفا في المبداء والمستند واما وجهها
 بالماهية فحركة الحجر الى فوق وحركة النار الى اسفل فاذ كان وجهها
 لزاما في يكون لهما لزام محله بالماهية باختلاف الفاعل والاعلان
 الموضوع فان نسب الحركة الى الموضوع فانهم عن طاعتها وانما

الزمان

لتساوي الماهية في الزمان **المسألة الثانية** في الحركة **المسألة** في الزمان
 طبيعة فالسرعة هي التي تقطع من المسافة أطول في الزمان المسافة التي
 أو الذي يقطع الميل في الزمان لا أقصر والبطيء بالصدر من طول الحركة
 أو أصل كل سكتات في الزمان لا نأخذ قدرنا فربما بعد من الزمان النهار
 أو من نصفه خمس في الزمان فلا شك أن الشمس تقطع حركتها اليومية ربع
 الفلك فلو كان الزمان سكتات من أصل كل السكتات كان السكتات
 المتخللة هي حركات الفرس في حركته كنسبه إياها حركته الشمس في
 حركته الفرس في السرعة لكن حركته الشمس في حركته الفرس في السرعة
 لكن حركته الشمس في حركته الفرس في السرعة في الزمان موافقة
 مسكنات الفرس في الزمان على حركته بالزمان موافقة ولو كان كذلك
 لما ظهرت الحركات الفلكية في تلك السكتات لكن في الزمان العكس
 فأنما لا حركت في حركات الفلك في السكتات من تلك الجسم كما
 اتفق بنت حركته الهابطه أسرع فلو بلغ ثقله الزمان حركته حركات
 عديمه السكتات فلو ازداد ثقله على ذلك كانت حركته أسرع فلو
 وجد بطو الحركة من غير كل سكتات وهو اقناعي حاد أعز بالحس
 في الأرض والسمس على الأرض والسر في مع طول الحسية جابر العرب
 وكان ارتفاع الشمس من الظل في فضاء الشمس إلى
 غاية الارتفاع لا يكون حركته الظل في الأرض فاض مثل حركته الشمس
 فلم يرتفع ولا يجوز أن يكون حركته الشمس في الأرض من تلك السكتات

وحركته الظل في الزمان من الحركة من المجال الزمان مع جود أو لا مع من الظل في الزمان
 أن يكون بطو حركته الظل لا تقل سكتات وهو المطابق كذلك القول في
 الحركة في الجوار من السكتات وحركته الزمان من أسفل البير إلى الأعلى حال
 حركته الكلاب من مسكنة إلى الأعلى كالحركة من الأرض إلى فوق حركت
 فيه قوة حركته والهواء قابل لا خراف في أنه يوجب أن يكون في تلك الحركة في
 بعض الأحيان ساكنة وإنما ارتباط حركته الفكر في حركته حركته بطيه
 من غير كل سكتات في **ف** حركته من حركته في السرعة والبطو
 لا يوجب اختلافاً بالماهية بل بالسرعة والبطو فقل أن لا اشتراك في
 ولا شيء من الفضول كذلك فالسرعة والبطو عرفان لا فصل أو السرعة
 والبطو كما يعرفان للحركات المستقيمة لا يعرفان للمستديرة
 ولكن لا بأس بها فلا يقال هو ما أسرع من الزمان فلو سبب البطو في الحركة
 الطبعية مانعة الهواء المحروفي وفي القسرية مانعة الطبيعة في الزمان
 كل منها والقبائل من الشريعة والبطية ليس بالمتعارفين المضافين
 بقا الزمان في منها ولا بالعدد الملكة في الحركة في الزمان ويا في الزمان
 قطعت السريعة من المسافة أكثر وان تساوي في المسافة قطعت
 السريعة في زمان أقل فلو كان نقصان المسافة ولا في حركته في
 الزمان فليس يعمل بها يكون عدلاً لا في الزمان من العكس مع ذلك في المقابل
 منها بالتضاد ثم كان سافه معناه مكن قطعها حركات مختلفة في السرعة
 والبطو والسرعة والبطو فقل أن لا اشتراك في ذلك بالكلية
 كذلك له طروان

فاذن يجب ان يستعمل السرعة الى حد لا يمكن قطع تلك المسافة
 وكذلك البطور من طاعة الاستدلال والتبعيض في ضربات الخرد و
 الضربين غلبا بالخرد فان لا بد من سرعة في الغاية وبطور في الغاية
 قال الامام هذا هو الغالب على طرزي لم بعد صافي في كل واحد من
 باصولهم عن ذلك القسم الثالث الحركات اربعة طائفة
 واما غير متطابقة فلا بد في مقاييسه الحركتين بالسرعة والبطور اعتبار
 حال طاقته الحركة فان امكن المقاييسه بين طاقته وطاقته امكن المقاييسه
 بين الحركتين بالزيادة والقصية في السرعة والبطور ايا الحركة الثانية
 فان سافرتا قدر يكون متطابقة كخط واربعين كذا فليكن وقد يكون
 مكانه المتطابق على كل من المراج فانها لا تطابقان لكن يكون ذلك
 بان يقطع المثلث قطوعا يورد الى نظام يكون منه المربع وقد يكون
 كما يستقيم والمستدير ولكن القوس مع ذلك لو انزلت الى استقامة
 الى البر استقامة الحركتين العظيم من الوند لكن هذه المقاييسه وبمنته
 واما الحركة في الكف فهذه المقاييسه فيها قد يكون ترتيبه بان
 يقتضيه مساوئها ونهايتها مثل الزاوية خرد كل واحد منها من
 السواد الى الحالك وتوجه الى الساضل لتتوقفانها ان اسرها وانتهى
 في زمان واحد كاستقامتها في السرعة والبطور فاهما اسرع
 وقد يكون بعضهما فان يكون الساضل بالصدر مثل الزاوية خرد ليرد
 السواد الى الساضل ليرد خرف الساضل الى السواد فان

فان السواد ليرد الى السواد بل منى قريب منه وعلله
 يكون ليرد الى السواد بجانب السواد كذا وبالحمل يكون شبه المبدأ
 والقياس في السواد كسيميها بالحاصل ليرد خرفا في سافرها
 زمانا كذا وبما في السرعة ولا فاهما ابطاء واما الحركة في
 الكف وقد يقدم ان لكل في حد واحد وفي الصغر والكبر بالطبع
 ويرتفع منها فالما في في الحلال الكاف حزان لا سعادتها والهواء
 له حزان كخرازي يتعداها وعد كل واحد منها في طرف الزيادة والقصية
 منى لفت بالطبع كخرازي فامتنع الساضل الزيادة والقصية والمساو
 فيها واما اذا اعتبرت حال الحد في مطلق الزيادة والقصية امكن
 التنبه به منها من هذا الوجه وبالحمل الحركات اربعة طائفة بعضها الى
 بعض غير احاد طائفة بعضها دوز اختلافا فلانها ليس طي ان العصفور
 يطير ان السواد حاضرا حاضرا بل باعسا اصل الطير الى
 وكذا ان السواد حاضرا حاضرا لا يقايسه العين الرصد الى حركته
 المملو حاضرا حاضرا اصل الصحة ويكون ذلك مقاييسه من الحركتين
 خمسة الجنس اربعة القسم الرابع الحركات اربعة طائفة بعضها الى
 غير متضادة فالحركات المختلفة الجنس كل لبقلة ولها استحالة وهو
 وقد حتمت فان تتجارت في بعض الزاوية فاهما حاضرا واما
 الزاوية كحسب حركته حركته التنبه والسنن فانها متوافقة
 في الجنس وطقسها في الموضوع ووجودها في سافرها خرد

والكل واحد من النور والظلمة والحر والبرد والرياح والحرارة
 وبينها غاية الخلاف منها انهما متضادان ولذا قيل انهما
 واما الحركات في لوضعها ولا تضاد فيها ولا في المستقيمة المكانية
 كل ذلك سياتي في شاء الله تعالى ثم تضاد الحركات ليس لوضعها بل للحركة
 فان الحركات في السور في فوق كانت حركتها عن مخالفة حركتها
 النار اليه بالطبع مع تضاد الحركات في حركتها الجبريا بالطبع الى السفل
 وبالقصر الى فوق متضادتان مع ان المتحرك في احدى وجهيه ان
 تضادها ليس بمتضاد الحركات واما تضاد الزمان في تضاد
 لا لزمنه ولا تضاد المسافة فان المسافة هي السواد والبياض
 والحر والبارد متضادان الى لآخر تضاد الحركة في لآخر الى الدور
 وكذلك المسافة بين الفوق والسفل تضاد في الحركة من جهة
 الى لآخر تضاد الحركة من جهة الى جهة فاذن على التضاد تضاد
 حادثة واليه فان ط منه واليه الحركة وان لم يكن بينهما تضاد
 لكن بينهما تضاد من جهة المبدأ واليه والمسمى به كما تقدم فمعلق
 للحركة بالذات هذه العوارض عن المبدأ والمستتمة (الجزء)
 او جهة تلك فوج التضاد في الحركات وهذا كما ان الجسم الحار
 والبارد يتضادان بعرضها لكن معلق لهما سائر التي يدور
 سعلق سلك العوارض المتضاد لغيره حصلت التضاد في
 هذه الامور اما الحركات الطبيعية في مختلفات في الماخز

يقدر قال في الماخز اذا حصل في النار والحر والبرد والرياح
 الوسط ولا ينفقه واد حصل في غير الارض هو الوسط بالحقيقة
 يتحرك عنه بالطبع ولا يكون للحركات متضادتين كما طر بعضا منها
 سبيلان الى طرفي احدى ونهاية واحدة ولا سلك في هاتين الحركتين
 مختلفتان بل هما فيكون في طبيعة الواحد بفعل امور مختلفة
 في اختلاف الشرايط فانها يقتضي في انتقال عن كونها خارج
 عن الحيز الطبيعي لمراسم قرار عند الحصول فيه لكنها عند تضاد
 في المصدر من جهة يكون منها غاية الساعات غير وجودها فانها
 البعد من حركتها النار وحركتها الارض اكثر البعد من صعود الماء
 عن المركز وهو بوط من المحيط كيف في الما توب بالحواس في الماء
 وهو ان يكون فوق الارض ويحتلها كما هو في ذلك
 تضاد الحركات للحصول في نفس الاطراف فانها سبيلان الى
 تضاد من الحركات الموجهة بل الموجهة اليها والاستقيمة
 في تضاد المستند قد تقدم انه تضاد من الاستقامة ولا سلك في
 يوحسان لغيرها تضاد افلا في السبيل والمستند تضاد في حال
 تضاد اطرافها وان باطل لانه يلزم منه ان يكون للحركة الواحدة بالتحقق تضادها
 حركات لانها في الاطراف المستقيمة المعبر المشار اليه الذي عليه الحركة
 المستقيمة وولسي عن مساهمة ذلك في العس محليتها بالحق فيكون الشيء
 الواحد بالشخص اعداد عنه مناهية متخالفه بالافق وهو باطل لما ثبت
 ان مبدأ الواحد في

وايضاً كل نفس يخرج منها كذا هو لعظم حركتها فكان هو اول انضامه
فان قلب المستديرات وان كانت فطبيعة الاستدارة فيها
وانها من هذه الجهة مخالفاً مستقيمة وبضادها فلهذا الاستدارة
المجردة لا يوجد في الخارج بل الموجود مستدير معين وكل ما يوجد في
الخارج فيوجد منها كذا هو اول انضامه لكونها ابعده من الاول والآخر
بساد المستديرات من رانته كحيزان يهتق في اطراف مستديرة هتق
غير متناهيته وان الحركة من طرف نفس الى طرف لا بضاد الثاني
منه لان الدائرة لا يحبان يكون فيهما طرف بالقول ان وجهه كربعين
مبداء ومستمى وقد عرف ان تضاد الحركات المضاد مباديها و
غنائها وفرد بطن ان الحركة على التوالي تضاد ما لا يكون كذلك
وهو باطل لان كل واحد منها يعمل مثل فعل الاخرى لكن في النصف
لا اخر من ذلك المبدأ مبادى المجردين في السرطان الى الجدي
يرد على الهواء يكون في سائر الجيوب والحر والبر والحيات والبراق
والصعود بالعكس مع فعل كل واحد منها ما فعله الاخرى
في النصف الاخر ولما كان لكل من تلك المبادى في النصفين
منها وسر في تمام الماهية فلا يكون شيئاً منها سبباً لتضاد
الحركات فيكون غير متضاده فالتقسيم في الطائفة ان
بضاد بين السككنات لا كضاد السككنات ولا كضاد المسكنات
ولا للزمان كما تقدم ولا يعلو بالمعاد او المسكن في حق

المضاد تنبث لك ان كان في سبب تافيه السككون وهو الكثر
او الحيز مثل ان يكون حيزها فوق ولها خريحت حتى يكون السككون
في المكان لا على صدر السككون في المكان لا اسفل فانه ان كان ذلك
سبباً لنعوارض كما يكون احد الماهيات جارية ولا خريباردا
لم تحس من ذلك تضاد السككون حتى لو اسفر جسم في لغو وبغير حال
المستقر فنه من الحرارة الى البرودة او بالاعتكاف لم اسفر حال
السككون من جعل السككون امر اعد مباديها
نفي التضاد بين السككنات ان الضاد ان عكسها وجود بين
المتضادين في الحركات اما في مستديرات
المركة منها كحركة النحلة والكرة المدحرجة وهي المسماة بالماهيات
فنه احكامها وان قال فلا طوز لا يحس منها كل حركة
بعمية السككون في خالف فنه ارسطو واحد المنفعة
عليه وجوه فاذ ان السككنات المتحركة الى حيز معين ذان جمع عنه فلا بد
وان يكون ما سببه وما سببه في الحيز منها فاذ ان سببها في
البراقات هو زمان السككون وهو ضعيف في الماهية حركة فلا يوجد
البراق في الزمان لو جارا اتصالها بطا بالصاعقة لا اتصلت
الحركات فكانا واحدة وهو ضعيف في الخطان المحطات
براقه متصلان على حيز واحد ولا يحس منها لو اتصلت الحركات
بغير غلب الصاعقة العود الى ما عنه صعد فكون المرود منه صعد
من زعم ولا هو وهو

انهم يسمون لا بد من ان يخرج انما انما انما
 ما به لو وقف الجبرين تركته الصلحة والها بطله بطبيعة السقم
 فافيه فان كانا عن فعلها معارف العايق انما ان يعوق في اكله
 محبها للجسم الى غير جهة محرمها وحسنه ان يخرج احد ما لزم حصول
 فعله وان تقادرا لزم السكون في الشئ على السكون المنة فان فعله
 بهذا التعادل لكنه ممنوع لان كل المعاوق المعادل انما سعدم لمصادم
 الهواء المحروق كل قال الشئ لو لم يصادمته الهواء المحروق لموصل
 المحرقة في الوسط العلاء لكن عند السكون انما يصادمته موجب
 ان لا نعدم ذلك المعاوق هذا خلف واما ان يعوق ردا بالحركة الى غير
 جهة الطبيعة بل بالنسكين واما يكون ذلك ان كان الفاسر افا
 فقه في بعض احواله واما على الشئ هذا السكون
 سره افسر انما يطل ركن الفاسر لكنه افا القوة المحركة بدور
 افا فوه السكون ولما ارام الصدور فله فوه ذلك في
 القاسر لم يده النوه السكون استدار وسعدنا افا انما
 ما كانت تلك القوة السكون يصادم كنه فافيه علمه لو انها
 بسكونه فكل القوة السكون انما يصادم السكون عند
 انطباعه والميل الى مسدقانه عند علمه انما لزم فعله والسكون
 وانما عند تعادلهما فلا فافيه هذه القوة السكون وانما
 يعود لارام في روال الميل العرس عند التعادل

فان ذلك يباين لو كانت الحركات واحدة لو امكن ان يحمر الشئ
الى البيض من غير ان يقع بينهما زمان كانت المقومة على الشئ تؤول على البيض
فلا يبيض ذلك في الشئ كانت قوته على الشئ تؤول على البيض فلو
لا يبيض قوته على البياض الخالص بل هو ايضا صنفان ثم يمتزجان
اصغر في احمر في السواد وازن السواد احمرا من طبع السواد ولا
يوجد ذلك في البياض وازن احمر في الشئ احمرا من طبع الشئ احمرا
قوته على البياض الخالص في مثل من على ساخر مستظلم موجود بالقوة واما
الدرج عول عليه ان في زمان اعله القرينة لحرارة الجسم من حال المسافة الى
لغز هو المسيل فيكون هو الموصل لذلك الجسم الى كل احد والعلامة
وجودها عند وجود المعلول كونه موصلا الى كل احد في الزمان
كونه موصلا ايضا يكون في الزمان ومن له زمان هو زمان السكون
ومنه الحجة بان في الحركة في العلم والكيف لا يسيل هناك فان علم
اذا فرضنا لونه مركبة على وراثة ابرقونه سطح بسيط فان الكرية
ذلك السطح في الزمان يؤول عنه في الزمان ليس بينهما زمان ساكن
زوال كونه ملاقتا في علم زمان المفارقة وهذا ارد على الحجة بان
المسيل الصلح لا يمتزج عند الوصول الى ذلك الحد ويريد
للزوال عنه من ميلها بطاير المسيل وجوده اني صلح بوجود المسيل
الصلح في الزمان ووجه المسيل الخارج في الزمان لغز وبنها زمان هو
زمان السكون قال له اقام لو فرض ان طرف الزمان الالهام

نص الشيخ في باب الحلال انه لو لم يصاد به الهواء المحرور في نوبل التمر من
 الى سطح الماء في هذا المثل ان لا يفسد لا يفسد الحجر لا في القوة المحركة ونظر
 فيها فان لم يفسد كما يفسد فقه بحركة يفسد فيه سكونه ومنها مناداتك
 فلو دام يمكن الجواب عن هذا بان هذا السكون في الجواهر في الحركة اذا كان
 حقيقيا فالجواب ان السكون في الما فيه واما في هذا المثل ان الجرافة في الحركة
 القسرية اذا عرفت وتبقى الجرافة ان تاتى عادت في السكون في السكون في السكون
 من العلل الارواح ايات لزوم هذا السبب في الميل الطبيعي بان بعد الميل في
 تلك المعلوم والفساد في السكون انما يفسد في السكون في السكون في السكون في السكون
 وعرفنا صفة الفسار في السكون في السكون في السكون في السكون في السكون في السكون
 لانه ان يغلب الطبيعي فتعود الجرافة بطاوعا او خيرا في الجواب عن مقدار المعاودة
 المعاد ان قال السكون في السكون في السكون في السكون في السكون في السكون في السكون
 في اقل من كذا في الزمان الفصل في الجرافة في السكون في السكون في السكون في السكون
 لا سيما في السكون في السكون في السكون في السكون في السكون في السكون في السكون
 ان السكون في السكون في السكون في السكون في السكون في السكون في السكون في السكون
 السكون في السكون في السكون في السكون في السكون في السكون في السكون في السكون
 والجواب ان السكون في السكون في السكون في السكون في السكون في السكون في السكون في السكون
 وقد عرفت في السكون في السكون في السكون في السكون في السكون في السكون في السكون في السكون
 كونه موصولا في السكون في السكون في السكون في السكون في السكون في السكون في السكون في السكون
 في السكون في السكون في السكون في السكون في السكون في السكون في السكون في السكون

ان لم يكن موصولا بالفعل فقد زال عنه كونه موصولا بالفعل قبل زوال
 كونه موصولا هذا خلف في جوابه ان العلم اذا اوجب المعلول فيجب
 ما بقى المعلول لا مقدار دوام المعلول الى دوام علته وفيه تحت وقد استدل
 على الشيخ في توسيط الموصول في البرهان في قوله ان يقال في وصول المتحرك
 الى كل المحرك في الزمان اعني الوصول بالفعل وروا في وصول اليه في الزمان ومنها
 زمان النسخ الثاني المتحرك بالعرض لا يكون للحركة بلحظه
 فيه واما في الحركة بالحقيقة فان كان سمي في المتحرك في كل السبب
 والمبدأ ان كان له شعور في الحركة لا راديه ولا فالتسليم في السكون
 خارج عن المتحرك هو الحركة القسرية ان الطبيعة لا توجب للحركة
 لا عند مقارنة حاله غير طبعية كالحجر المرت الى فوق والماء المتحرك
 في السكون لا يفسد في الحركة اقصا مطلقا فانها بطلت بالحركة الغير
 الطبيعية بل هو الكهر عن غير الطبيعي الثالث في الحركة المستمرة
 لا يكون طبعية لان الشيء الواحد لا يكون مطلوبا ومروبا عنه وكل
 نقطة في الجسم متحركة عنها في الحركة المستمرة فهي عينها يكون معها اليها
 ويمتنع الجواب الطبيعة ذلك فان قلت الجسم المستقيم الحركة مطلوبة
 مسافة نقطتها ان يهرب عنها فقلت الطبيعة وحدها لا تقضي
 الحركة بل لا بد معها من مقارنة حالة غير ملاية والاحوال الغير الملاية
 متزوجة في مسلك المتحرك فهي في كل حال مطلوبة حالة ملاية فليس شيء
 من الجواهر مطلوبا بالطبع الى الحد المنتهي فالمطلوب بالذات ذلك

وانه ليس هو باعنة الذات وما وصل اليه من الحوادث غير مطلوب ما به
بل بالدرج من المتع ان يكون الشيء الواحد مطلوبا ومهر وباعنه بجمعه واحدا
وفي المستدرة تحديدها وايضا كل حالة غير ملاءمة حتم من اجزاء المتع
عند الوصول اليها انعدم جزء من المتع للحركة اليه فلا يكون الشيء الواحد مطلوبا
ومهر وباعنه دفعه اوج وفيه الحال صحت ان الحركة المستدرة لا يكون
هنا بالجملة غير ملاءمة ولا يكون طلبا بحالة ملاءمة لان كل ما له مطلوب ملائم
يحرك اليه مقطع اذا وصل اليه والمال باطل في الحركة المستدرة ولان
الطبيعية تطلب الوصول الى المطلوب في اقرب الطرق وهو الحركة
المستقيمة ولا يكون الحركة المستدرة مسرعة لانها على خلاف الطبيعة
واذا لا طبيعة فلا فسرية فاذا لم يكن الحركة المستدرة طبيعية ولا فسرية
يعتبر كونها ارادية وهو المطلوب وفي القرآن المجيد ما يدل على ان حركات
الافلاك ارادية قوله تعالى وكل في سجن والواو والنون
للعقلاء وقوله تعالى الشمس والقمر لهما في ساجدين وعنهما من
الايات فان قلت الحركات لهما اختيارا بخلافه ولا يسمي قلت
الحركة لهما اختيارا تابعة للارادية والرغبة والارعية ممكنة البقاء لان
استمرار الفعل لا يوجب دوامه بغير دوام الارعية واذا انكمز دوام الارعية
وما لنا ان يكون دوامه ايدا فيكون الفعل لهما اختيارا في دوامه ايدا لذلك
قال بطليموس المختار اذا طلب له افضل وزنه لم يكن منه وسن الطبيعي فز
فان قلت اذ لم يكن الحركة المستدرة طبيعية فلماذا قيل ان الفكر

طبيعية فامنته عند ذلك لان تلك الحركة ليس سببا لها سببا غير
ذلك الحتم فانه طبيعة لان كل حركة متواسطة وميل والحركة له حدث فيه ميل
بعد ميل فامنته فيه ذلك الميل الطبيعية لانه ليس بنفسه لان ولا فسر
ولكن ان يقول الفلك يحرك بالطبيعة ولما اوصى اليه بطليموس من ان الحركة
المستدرة اقدم الحركات طبعافترقا ولان الحركات المستقيمة دوات بداية
ونهاية وكلها مستندة اليها لانها لا توجد بعد اسبغ كل الجوهر حركتها بالافعل
ولا سبيل لا زوال مرتبة ذاتها بل مستندة الى امر خارج عنها ولا نها تامة
كما تقدم ولا يعقل الاستدلال والنقص الرابع الحركة المستدرة
في العلم كحدث الحوادث لان الحوادث اسبابها القريبة حادثة والا كما تقدم
هم الدوام في حدوثها لاسباب القريبة كافيها فلم التسلسل اما دفعه وقد تقدم
بطلان حدوث العلل والمعلولات المرتبة دفعه واما متعاقب البعض البعض
ولكن الحوادث المتعاقبة از كانت آتية لم تنال ثلاث وان كانت ثمانية
سببا هي الحركات فاذا حدثت الحوادث الا بالحركات وحقيقة ان
العلل اما معدة واما متويدة والمعددة يجوز شقها على المعلول فانها مقربة
للمعلول من العلم الموهن فان الثقيل في هويته لا يتصل احد طرفه والمسافة
الا وقد صار لا انتهاء معدا لان محل من ان حدث آخر بعد ما يكون الا انها
لا اكل حكمة علما للحركة الى الحد الذي بعد هذه المعدات كل منها سابق على
ما بعده وقد ذكرنا مسال ذلك من الحركات لارادية فما قبل ما لو تيد في تلك
الحركات الحرة هو الامل والنقص الامل اذا عرفت ذلك قلت الموهن في الحوادث

هو السبب القديم وهو اهل الصور لكن منه عنه هو قوف
 التام لكل منها فكل واحد من هذه الصور لا يكون الا في
 لم لا يجوز ان يكون ذلك له سبب المتغير بصوراته عقلية لولا وجوده
 او العقل او انفسه حينئذ لا يتوقف حدوث الحوادث على الحركات
 المستديرة وايضا انما بطل ترتيب علل معلولاته من غير متناه
 الوجود والوجود اما العلل والمعلولات المادية والسبب الى
 واهل الوجود فلم يبق برهان على بطلانه تنبيهه لاختلافها
 في معنى كون المتحرك متحركا من تلقاء نفسه فصار مقناه ان المتحرك
 متناه ان يفعل او لا يفعل فالاختلافه فالسبب متحرك من تلقاء نفسه
 دون الفلك فيلزم ترتيب ذلك ان يكون له ان يتحرك فان احر
 هذا مطلقا لم يكن الفلك له ان يتحرك من تلقاء نفسه ان يتحرك
 لا يتحرك لا يتحرك من تلقاء نفسه ان يتحرك فخل فيه الفلك فان الفلك
 وان استحال منه ان يتحرك من تلقاء نفسه ان يتحرك فخل فيه الفلك فان الفلك
 الحركة لا يوجد وقيل ان شرط لكون الحركة ضارعة عن الارادة
 ولا خلاف يعطى الجسم ان يجمع في الجسم الواحد من ان يتحرك
 مستقيم وميل مستدير حتى يكون عند كونه في حيزه الطبيعي
 متحركا بالاستدارة وعند كونه خارجا عنه يتحرك بالانحراف
 برهانه ان عند حصول السبب الى الميل المستقيم ان لم يكن فيه
 سبب الى الميل المستدير بعد حصوله في الخير الطبيعي وجهه

عند

انه لو حصل فيكون غير نزيلا به بل يكون تابعا لخصوه في المكان الطبيعي
 والجزء المكان يتشابهه فامتنع ان يكون لخصوصه في المكان نصفه
 زوايا غير حاله الى حاله سمها مطلقا وان كان فتميزا للميل
 المستدير عند وجود سبب الى الميل المستقيم وجهه
 يتحرك بالاستدارة كما يتحرك بالانحراف ولا استقامة ولا استدارة
 برهانه ان الاستدارة لا يحصل منها شيء معترج فاذا لم يكن ذلك
 للجسم به وجهه الحركة المستقيمة الى ان لا يكون ومبصر فاعنه
 المستدير دفعه وله من السبب الى الميل المستقيم وجهه
 فان لم يلزم فيه فان حركته تجب له يقع راو بها ان يتركها جسمه
 الى مكانه اشد فحركته عن مكانه اضعف من الشيء مع المعاوق
 ان يكون كونه لا يفرق فلو فرضنا جسمه ان ميل فيه وهو كونه ان
 للحركة او كونه في زمان فلو حركت كل المحركات ميل في حركته في
 زمان اطول من زمان حركته عديم الا جاز كل الميل المعاقب
 ولقد راز ان ثمانية عشر امثاله ان عديم الميل الى مكانه من الميل
 اضعف كانت الحركة القديمة اسرع فلو قدرنا جسمه ان حركته عديم
 الا واهل ان يكون زمان تلك الحركة عشر زمان الحركة الاوولى
 كذلك زمان حركته عديم الميل ايضا عشر زمان الحركة الاوولى
 فلو كان زمان حركته عديم الميل زمان حركته من الميل وهو لو قدرنا
 سبب ان يكون نصف عشر حركته الميل الا واهل ان يكون زمان حركته

نصف عشر زمان حركه ذي الميل الاول فلو ان الجسم في موضع العاين
 منها مع عدم العائق وهو محال وهذا البرهان مرتب من البرهان الاول
 في الحركه في الحال وعليه من البرهان ما ذكرناه هناك وهو ان كل
 انما يلزم لو لم يخلو الحركه من الزمان لانها شيا بل انما العائق
 وتام يعرف من هناك وهو اننا نسبين ان الجسم
 طبيعي مكانا طبيعيا يقتضيه طبيعه وانما لقوه موجوده فيه زائده
 على حتمته فاذا خرج ذلك الجسم عن مكانه الطبيعي فالجواب ان
 تكفي تلك القوه مقتضيه للعود الى ذلك المكان وانما مبداء
 الحركه وهو المطلوب التفسير السادس الحركه انما
 عن طبيعه او طبيعيه او اراده او تفسيريه وقد تقدم ذلك وفيه اثبات
 الاول الطبيعة وقد تقدم الثاني وقد عرفت انما هي التي يكون
 سببا خارجيا عن المتحرك كالموت والمدرج والمزله المكنه
 فيه ابعده فان الحركه انما يكون موجودا في المتحرك المسوز او
 ان يكون في ذاته وان يكون باقتضاها الحركه وانما ان يكون
 وان لم يكن موجودا فيه فاما بحد من مرام او من خلف
 ولذا اول قول من يقول ان القاسر يغير في المتحرك قوه حركه الى جهه
 مخصوصه والثاني قول من يقول ان القاسر يفعل حركه في المتحرك
 بغيره لغيره وهم جرا الى الحركه والثالث قول من يقول ان
 الهوار المسدود يعطف الى خلف ويرفع فيرفع المرمى بقوة وال

شوا من يقول ان القاسر يرفع المرمى والهوار جميعا لكن الهوار
 الطيف فنشر في رشح فنخرج مع الجسم الموضوع فيه ولحق
 هو الاول والمنكره اشكاله الاول ان القوه الحركه الرفع
 صوره النار فاعودت هذه القوه في الحركه كانت عرضا فيه
 وفي النار جوهر فيكون الشيء الواحد جوهر او عرضا الشئ
 وكان في الحال في له امتداد لكن الحركه القدره تدور في الوسط
 والجواب عن الاول ان الصولقة المقوم مبداء الميل
 الصلح ومبداء الميل الصلح في الحركه غير الصوره الساتر
 والواحد بالثاني فحينئذ يعلم به بامر من واطا استدراك الحركه
 القدره وقد ذكرنا سببه من رفع اليد على سطح الحركه
 والرفع من الحركه الحازيه والرافعه ان بعضا بعد مبادي القاه
 مصر الى علمه بغيرها وتلسل ولا كانت علمه للحركه القدره
 غيرهما واما القولان فاما ايضا باطل لان الحركه اذا كانت علمه
 الثانيه لزم وجود المعاد اعني عدم العلمه واذا بطل المعاد
 السليم بعين الاول وهو الحق الحكم الثاني الحركه
 القدره في الارض بعد يكون خارجا عن الطبع وهو خارج
 الحركه على الارض وهو يكون بعدا مع دالة لما بالطنع
 الحركه الحركه المرفوعه ايضا قد يكون بالحركه وقد يكون
 بالرفع واما الجواب بالعرضيه والثاني القدره القدره
 من حركه

وقد يكون سبب عارض من كثر كافي السكك المذاق فزان الحث
المستقر منه فعلية لجزء مصغرة بالاعلا واذا عثرت فيه
ميل المخرجه الطبيعي وانما يستد عند مقارنه المستقر لاجل
استداد القوة عند المقاربه ما كان يمنع للحجر النازل اصعب
من اسالكه المستقر واذا حث هذا الميل قاوم مقتضى السحاب
وما الى اسفل وقد عرض لما كان اسفل ميل باعرض له فحررت حركه
مستدبره ويكون استدادا رتبا لا على المستقر بل نهاين العلو
والمستقر واذا اندر حركه فربما كانت غير شين خارج جزو بها كانه
عن ميل طبيعي منع دفع او حركه كالمراه التي ترمى من العلو واما
لحركه القسريه في الكرم فالزباكه مثل المعظم الكاين بالادوارم واسم
المحلب وفي الحلل كاساط هو القاروره اذا مضت مضى شديدا
والنقصان كالزبول الذي يكون سبب لمراض واما الذي
من السخوخه فهو بالقناس الى طبعه العالم طبيعي وبالقناس
الى الشخوخه خارج عن الطبيعي واما في الكرم والارستقاليه الطبيعي
في الحاي الملكه وكالصالحه الحاصله بالهجران وفي المحسوسات
كالماز الحار اذا استحال بطبعه واما الضيقه كاستحاله الماء
الى الحروق في الحاي الملكه كالمصر الحار في واما الوضع العكسي كالحرا
الحسب السبب تفهم بالقسريه فانه اذا حلي وسيمال عرعر كرسر
رجع مستقيما واما الكون فقد يكون طبيعيا ككون الحسن الذي

والبريات من البراز ويكون مشريا كاحد اب النار بالقدح والفساد
قد يكون طبيعيا كالموت المومي وقد يكون قسريا كالموت بالسم
والقتل بسم الله قال الشيخ اصح المدر لاهت مرهب من
بدن ان المتحرك يستعيد ميلا من الحركة قال البراهم ان غنى الميل
يقصر المدرافعه فربما يكون في الحركة القسريه ان المدرافعه
الحاصله بالاسم لا يبقى بعد وفارقه وان غنى المدرافعه والامر
كما قال ثم قال والحقيقه فيه ان الميل القسري ان لم يضعف
بمصادمه الهواء المحروق وجب ما ووصول الحجر الى سطح افلا
واضعف لم يبق انه لا مستحق هذه المدرافعه مع لراستقاليه
عدم الميل لادوار حركه ميل لفر فمناك ميول متواليه كل منها
امر الوجود او چون في از وصول المتحرك الى الجهم قال ولعلب
على الظن ولا شبه وجود قوه محفوظه الذات في جميع زمان
للمحرك وان لم يقع استداد وسقصر ويكور الميو اسبيل كالميو
الحاصله من الطبعه قال بقى هذا اشكال وهو ان تلك القوه
اذا لم تضعف بمصادمه الهواء المحروق فلما دى انعمت
مقبول القوه انما يكون قوه اذا كان من شأنها التأثير فاذا بلغ
الهواء عند الاندفاع الى قدرهم في السداد والصله الى حركه
بأثير تلك القوه انعمت ثم قال فمنا ما عذر في هذا الباب
والقابل ان يقول القوه الطبيعيه الهابطه باقته مع عدم تأثيرها
في الهبوط

فالمشهور ان لكل المحرك محرك يصعده في ذلك الزمان او في غيره
 النصف في الزمان فالمشهور ان كل المحرك محرك في كل الزمان
 في نصف ذلك الزمان في نصف تلك المسافة وشمي من
 ذلك غير واجب يعرف ما سافر المحركات والمحركات وقد
 يعتبر المصنف في المحرك والمحرك معا ولا يكتفي بذلك المستر
 الفصل الرابع في الزمان منقسم من ان يكون وجوده
 محتجا بوجهي فالوكان موجودا فان لم ينقسم لم يكن منقسما
 فيكون الموجود اليوم موجودا في الزمان الطوفان فان لا يكون
 التقسيم والباقي محققا من الموجودات وان كان منقسما
 لم يكن حاصلا لجميع اجزائه ولا اعاد الحال المذكور بل يكون
 لا منقسما فيكون منه ما هو مستحيل وبما هو ممكن وان
 الحاضر فان كان منقسما في بعضه ماضيا وبعضه مستقبلا
 فلا يكون للحاضر حاضرا هذا خلف وان لم يكن منقسما في ذلك
 هو الزمان في حاله او في زمانه طرف الزمان في ذلك الميكروشي
 موجودا في نفسه لا يمنع ان يكون له طرف موجودا اما ثانيا فلا
 شئ ترك من العاقل الذي يكون سببا لا اتصال للعدم
 بالمعروف واما ثالثا فلا ان في ذلك الزمان لم يمنع من ان يكون
 عدمه مندرجا في الحال ولما كان عدمه في آن متصل بآن
 وجوده ولزم مثال للاثبات السان في كون الزمان ثانيا واما

حركته من حيث انها حركته مستتبع للزمان كما ان حركته حركته
 انها حركته مستتبع للزمان واذا كانت حركتها معا كما ان منتهى
 معا معية مع انقلا ب المع فدا او غير ذلك من المعية زمانه فيكون
 لتلك الزمان من حيث طبعها وتكون الزمان المحط يكون مع تلك الزمان
 ولزم وجود الزمان غير منسايه كحيط بعضها بعض الثالث
 آخر الزمان مستقدم بعضها على بعض وذلك لعدم السير بالعلية ولا
 بالمكان ولا بالزمن واما لطبع فهو بالزمان لا بغيره المقدم في هذه
 الخمسة بانها فاهم فيكون للزمان الزمان الرابع من اربع ان الحاضر
 ان لم يكن له وجود لم يكن ماضيا ولا مستقبلا فلا زمان ولا
 كان للحاضر وجود وهو له في الزمان مستتبع للاثبات والحوايل
 عن الزمان قد ذكر الشيخ اما في الزمان ليس له وجود في الماضي
 واما في المستقبل ولا في الحال فلم يراى وجوده فان كان حاضرا
 هذه اخص من الموجود ولا يلزم من في الزمان ان يكون له اوقاف
 لو كان المهي موجودا في الماضي اما في المكنون في طرف منه كونه اوقاف
 كما ذكرنا لوقوعه في الزمان وهو في الزمان وجوده اما في الماضي
 او في المستقبل او في الزمان الذي هو مبراهم وحصل فيكون
 كاد بابل الزمان موجود مع الزمان ليس في الماضي او في المستقبل
 واما في الزمان لا لا تغني بل للزمان لا يمكن المعبر عنه من الزمان
 منسايه الذي كان له فيكون حركته محسوسة في الزمان محسوسة
 من السهر

فان لم يكن للزمان وجود لم يكن لهذا المكان وجودا مستقلا
هذا الجواب بان اوقات وجود شيء لا يكون موجودا في الحال او في
الماضي ولا في المستقبل مع ذلك قال الشيخ ان السمع لما يحكم
عن مفهوم قولنا ان الحركات الماضية غير متناهية قال ان غير
ان الحركات الماضية امور موجودة موصوفة بوصف الانهايم
وكلها كاذب لانها لو كانت موجودة لكانت في جودها اما في
الماضي او في المستقبل او في الحال لم يكن لها وجودا في الماضي
ولا في المستقبل ولا في الحال لم يكن لها وجودا اذ ان السمع ينتج
من نفي حصول الشيء في الماضي والمستقبل والحال نفي حصوله مطلقا فغير
دعم ههنا ان الشيء قد يكون موجودا وان لم يكن له وجود في احدى هذه
الاوراقات الثلاثة وبالجملة فكل من رفع الرفع عن الشيء الذي لا وجود
له في الحال او في الماضي او في المستقبل ان الحكم سوي مع ذلك محال
واما قوله ان الحصول في الماضي والحاضر والمستقبل اخص من
مطلق الحصول والزم من نفي الاخص في الاعم فهو ضعيف لان كل
واحد من هذه الاقسام وان كان اخص من مطلق الا ان العقل لما حصر
مطلق الحصول في هذه الاقسام لزم من ارتفاعها باسرها ارتفاع
مطلق الحصول بذلك كلام الامام وهو وهم عظيم فان عرض الشيخ
ان التقسيم غير مختص فان التقسيم المختص ان يقال لو كان للزمان وجودا
وجودا اما في الماضي او في المستقبل او في الحال او في احدى منها والحق

سابع وهوان الزمان له وجودا في واحد من هذه الاحوال الثلاثة
وكيفية ان هذه الاحوال الثلاثة هي اجزاء الزمان والشيء قد يكون موجودا
في شيء من اجزائه بل يكون موجودا في واحد من اجزائه لذلك مسئلة الحكم
فان قيل لنا لو كان الحكم موجودا في وجوده اما فيه او في طرف منه فان
هذا التقسيم كاذب غير مختص ووضح من المثال الذي ذكره ان يقال لو كان
للسلثة وجودا لكان في جودها اما في هذا الولد او في ذلك في الثالث فان
هذا التقسيم كاذب لا غير مختص لذلك وصف التقسيم بالكثر واما قوله
الحصول في الماضي والحال والمستقبل اخص من مطلق الحصول والزم
من نفي الاخص في الاعم صحيح لان هناك تقسيم لغيره وهو الحصول في
واحد من هذه الثلاثة وبهذا ظهر الفرق بين هذا التقسيم وبين تقسيم الشيخ
في نفي وجود الحركات الماضية فان الاوقات الثلاثة ليست لغير الحركات
الماضية وهذا وامثاله مبني على مقدمه وهي ان الشيء اذا كان موجودا
ولا بد وان يكون وجوده في زمان ولا رمنة مختصة في السلثة يصدق
ان يقال لو كان له وجودا لكان في الماضي او المستقبل او في الحال
فاذا مبني اسفاه لافقسام السلثة بين ذلك الشيء وجودا له اصدا
واما فيما عدا فنيه فلم يكن الزمان لو كان موجودا لكان وجوده في زمان
حتى يكون التقسيم بعد ذلك مختصا فظهر ان مباحثه لا رمانا في التشنع
على الشيخ لا وجه لها بل ذلك لعملية عن المقدم التي لا بد من ذكرها لفظا
ووجودها ههنا ولقابل ان يقول على الشيخ بان ذكره ليس جوابا عما
المعص

وان كان كلاما حقا فانه لم يقل لو كان الزمان موجودا لكان وجوده اما في
اوقت المستقبل او في الحال بل قال ان الزمان له اجزاء متناهية على ان كل جزء موجود
لشيء منها لان الماضي والمستقبل معدومان والحاضر الموجود ليس بزمان
بل هو آن وهو باطل وقد خرج من جواب الشيخ ما يصح جوابا بالهزار هو
انا ان لم بان الحاضر والمستقبل معدومان فانك ان عشت به انه لا وجود
لهما الا في الماضي والمستقبل لان الحال فهو حق لكن لا يلزم من نفي
نفي لازم وان عشت غيره فهو ممنوع ثم ان الامام بقوله اصل السبب
بالحركة فان الحسنة هو وجودها من سببها قد علمت وتعلم
ان الحركة والزمان متطابقان وان الحركة تعني قطع المسافة لا وجود لها في
الزمان فكل ذلك الزمان المطابق لهذه الحركة واما الحركة بمعنى الكون في
الوسط فله وجود في الزمان وانما السبب لانها الحركة بمعنى القطع
فكل ذلك الزمان المطابق لهذه الحركة له وجود في الزمان وهو الزمان
الذي هو الفاعل في الزمان والحوانب عن الزمان في وجود الزمان
يرتبط فكل حركة وان كان كل حركة مسما للزمان وجزاها يكون
المقدار الواحد مقداره لمحركه فكل حركة وان كانت مقدار زمان
لكن ليس زمان كل حركة معان الزمان هي الحركة الاخرى معان الزمان في وجوده
بالحركة التي هي اقرب الحركات ثم سائر الحركات معدومة فان قلت
لو كان كل حركة مقدار زمانا معدوم بقا ذلك الحركة وجب ان يتقاسم
الحركات خالية عن الزمان لكن المعان بالضرورة ان كل حركة لا

وان كان قلنا انما يلزم المحال لو سقت سائر الحركات عند انتفاء تلك
الحركة لكنا لا نسقي لان الزمان من غير ما عدم الجسم المحرك للحركات ويلزم من انتفايه
انتفاء الجسم المستقيم للحركة ويلزم من انتفايه سائر الحركات
فلا يكون للحركة ما وجود خالية عن الزمان عن الثالث طعدم ان الموصوف
بالتقدم والتأخر يجب كونه موجودا ولا وجود للمتقدم وللتأخر منها لا
في الزمان وعن شالي لزمانات ما سياتي ان شالي الله تعالى فان قلت
ان الله تعالى موجود قبل كل حادث معه وبعده وهذا القبل والمعد والبعده
لا يجتمع فلو كانت القبليه والمعينه والعدوم لا يحقق لان الزمان لا
البارئ تعالى زمانيا وعند هذا قال الامام اسي الى ان طاق وصلت الحقيقة
الحق في الزمان فليكن طعلق هذا الباب يستقصا القول فيما يمكن ان
يقال من كل جانب واما تكلف الاجابة الصعبة بعصا القوم دون قوم
ولم يذهب دون مذهب فلا افعله وخصوصا في هذه المسئلة قلت
تعرف ان المقبليه والعدوم والمعينه لا يلزم ان يكون بالزمان بل
ان يكون الزمان للمتقدم والمتأخر والمع الحركي الثاني اقول
مبنى الزمان اصله جوهر اما مجرد او جسم وقيل له عرض سياتي عر فار
وهو اما الحركة او عرض اخر لا يتحقق لاوليانه واصب الوجود انما يلزم من
عدمه بكونه لانها لو فرضت عدم الزمان لكان عدمه بعد وجوده بغير
الزمان فلزم من فرض عدمه لزمان وجوده فكل ما كان كذلك فهو واجب الوجود
لان كل ط هو واجب الوجود لزمانه فهو جوهر قائم بذاته عنى عن الموضوع

وجوابه ان الزمان ممتنع في الوجود الموقوف على الوجود في الزمان
والمقضى منع ان يكون في لعب الوجود واحتج الثاني بان الزمان هو الذي
لان كل شيء في الزمان في كل شيء في الفلك وجوابه ان الكبري ممنوعه كيف هو
فتاسي السؤل الثاني من موق حيز واحتج الثالث بان الزمان منتهى مستقبل
وحاضر والحركة كذلك وقد عرفت صغفها تقدم وراي للحركة بوصفها سرعة البطو
دون الزمان فبطل ما قيل في البحث الثالث في حتمس الزمان
الحجة الاولى ان كل كثر في مسافة معينة على مقدار واحد من السرعة اذا
اسرعا معا وتركبا معا قطعوا المسافة معا وان ابتدأوا معا وركبا معا
قطعت لهم اول كثر ما قطعته الثانية وان ابتدأت مع الثانية رطبه وركبا معا
وطعت لبطه اقل من السريعة الكثر من لغير السرعة لردول وقدر كثر قطع
مسافة معينة بوجه واحد من بطو معين في بين لغير السرعة الثاني
وركة امكن ان قل من ذلك كثر السريعة المعينه فيكون هذا الامر كثر في
من لغير كثر لغير اول فان هذا الامر ممكن قابل للزبان والنقصان في اشكال الام
على هذا بانكم بعينه اثبات الزمان على ان كان وجوده في كثرين يتدريان معا
ويتحركان معا ولا يمكن ان نفس المعينه لراي الزمان وجوده ورايضا بلتم
على سرعة الحركة ويطورها وتايع زمان في الزمان كما تقدم وهو ايضا
دور ولا نكم في جواب من يقول ان الزمان الماضى قابل للزبان والنقصان
فله رايه معكم في الحكم بالزبان والنقصان لكون الزمان الماضى لا وجود
مجموعه ومنهنا حكمة عليه بقبوله للزبان والنقصان في اجاب عن الاول

ثاني بان لبرهان ليس وجود الزمان يكونه اوليا بل على ما هيته وحيثه
يخصه لذلك قال الشيخ في الحاه اذا كان يوجد في هذا الامر مكان في الزمان
ينقصان معينان وحيث ان يكون هذا الامر مكان للزبان والنقصان
دام مقدار مطابق للحركة فالشع لم يدخ من قبول هذا الامر مكان للزبان والنقصان
لراكونه مقدار مطابق للحركة اذا ثبت فالعلم بان مقدار الحركة وانها بها
وسرعته ويطورها يكفى هذا العلم بوجود الزمان فانقطع الدور ولما
عن الثالث بان الحكم على الشيء يكونه قابلا للزبان والنقصان لا يتوقف
على وجوده بجميع اجزائه معا فان العلم ان الحركة من اول المسافة الى اخرها
اكثر من الحركة من اولها الى منتصفها مع انه لا وجود لاهلها معا قال لكن
يلزم حكم على الماضى بالزبان والنقصان في ذلك بقدر في اصول كبريه
فلنفكر فيه ولذا استلزم هذا الامر كان منقسم وكل منقسم مقدار او مقدار
وهذا المقدار غير السرعة والبطولان للحركة من اول المسافة الى اخرها
مساويه لنصفها في السرعة ومخالفة له في المقدار وليس هو ايضا
المسافة لان المحرك كثر في مقدار المسافة ويختلف في هذا المقدار
وبالعكس وليس ايضا مقدار الماده قال الشيخ في الحاه لو كان مقدار الماده
كثر من ماده الماده ولو كان كثر كان كل ماله هو اسرع كان كثر
قال لرايانه نظرا لان هذا المقدار في لرايانه ليس لعظمه ما في لرايانه
تت يلزم ان يكون لرايانه عظم بل هو في لرايانه اقل مما في لرايانه
موز لرايانه هو الذي يقطع المسافة في زمان اقل فلهذا الصحيح ان يقال

لو كان هذا المقدار الذي لو حبان يزداد الى البرهان في كل زمان
لهذا بطاير اعظم من هذا المقدار في هذا المبدأ اكثر ثم ان هذا المقدار ليس
امرا فاما بنفسه لانه امر متعدي فهو في موضوع فلا يحلوا اما ان يكون
مقدار النفس الموضوع وحينئذ يجب ان يزداد الموضوع بزيادة
وهو باطل ولهم في الموضوع اما ان يكون وهو باطل بزيادة مقدار العلم القار
واما الهيئة غير قاره وتلك هي الحركة وهو المطلوب الثانية الشئ اذا
كان له وجود مع عدم لغيره صار المعدوم موجودا اما ان يكون
باعتبار الاول قبل ولا اعتبار الثاني مع وتقدم الاول على الثاني ليس
هو نفس لانه امر اضافي وانه فيستدعي محلا يلحقه القبلية والبعدية
لما ذكرناه دفعا للتسلسل وهو الزمان فلا بد ان يكون موجود

الحكمة الرابع افق المساو على انه لا بد اياه للزمان ولا
نماه فاكل ما كان محدثا حدوثا تاما بوجوده بعد عدمه وعدمه قبل وجوده
وهذه القيامة ليست نفس العدم لان العدم قبل كل عدم بعد وليس قبل
بعد ولا نفس الوجود والعلم من غير اعتبار امر اخر لان العدم قد يحصل
لشئ بعد وجوده فاذا كان العدم قبل هو ان العلم مقترن بزمان
بهم وجد ذلك بعد معنى ذلك الزمان فاذا قبل الزمان زمان فاذا
ليس الكلية الزمان براهية وليس له ايضا نهاية لمثل ما قلنا والبراهية
وعند هذا قال المعلم الاول من قال بحدوث الزمان قال بقدومه من حيث لا يشعور
به فان قلت تقدم عدم الزمان على وجوده فقد مر كقوله في اخبار حجة
خارج العالم

الحكمة العنق بذكر براس العلم والوجود وليس ذلك بالعلية
لان العلم مع المعلول ليس لعدم مع الوجود وليس ايضا بالاطبع
لان ذلك ظاهرة له ليس بالشرف والمكان فتعين ان يكون بالزمان والوقت
منه طمحو منه ومن لا خبر المصونه خارج العالم فان كون الجسم
متناهي لا يتوقف على اخبار خارج العالم والزمان في كونه محدثا يتوقف
على عدم سابق في لقايل ان يقول كل حادث فانه يدعى من حيث هو
حادث الى العدم والعدم من حيث انه عدم لا يقتضي الحدوث وانتم
قلت الواحد متقدم على الاثنين بالاطبع بهذا المعنى انه موجود في كل
حادث وعدم السابق فكان عدم كل حادث متقدما عليه بعد بالاطبع
والزمان عندنا حادث فكان عدم متقدما عليه قوله المتقدم بالاطبع
يوجد مع المتأخر قلنا لا يلزم من اختلاف الشئين في احوالهما في
كل امر ولا كانا مختلفين في الشئيه في احوالهما في احوالهما في
مع المتأخر وجاز ان لا يوجد ايضا تقدم بعض آخر الزمان على بعضه
ليس بواجب مما ذكرتم فليكن تقدم عدم الزمان على وجوده من هذا
الوجه قالوا كل حادث فان وجوده سابق على عدمه وليس معنى
هذا السابق هو نفس وجوده ولا نفس وجوده مع عدم الحوادث بل
معناه ان كل موجود في زمان لم يوجد فيه هذه الحوادث بعد معنى
ان الزمان في هذا التقدم ثابت لله من الاول الى الابد فالزمان موجود
من الاول الى الابد فان قلت هذا يوجب كون الزمان ثابتا

وكون الباري تعالى زمانيا فان لم يلزم مع هذا اليوم ثم كان مع
وما ذلك لاسباب الزمان فيكون للزمان زمان لان الزمان المعنى لما لم يكن
موجودا في لزمانه المنقضية اجرم كان الباري تعالى متقدما عليه و
التسلسل في الزمان الذي هو باطل غير لازم لانه ليس كل زمان في زمان
بل انما كان كل زمان متاخرا عن زمان اخر لانه لم يوجد مع الباري الزمان
المتقدم وهذا بعض ان يكون الحكم على كل زمان يكون متاخرا موقفا
على وجود زمان اخر قبله وهذا هو مذهب الخصم فان قلت اذا كان
تقدم الباري تعالى على الزمان المعين لاجل الزمان وحده لكونه
معنئ مع الزمان المعين لاجل زمان اخر ويلزم منه وجود زمانه لا
نهاية لها وحفظ بعضها ببعض قلت كون الزمان مع الباري
لنفسه لا لمحصل ذلك وقوة الوقت المعين لولا ذلك فليس
ومتوخ الزمان لبعض كونه مع الباري تعالى فامتنع التسلسل واما
معينه الخواص بعضها مع بعض وتقدم بعضها على بعض وتأخر بعضها
عن بعض فذلك بسبب الزمان والذواتها وكونها مع الباري تعالى
كذلك اما تقدم بعض الزمان على بعض فذلك لانه لم يوجد مع الخ
السابق لجزء المتأخر من الزمان فالتقدم والتأخر ههنا ايضا بسبب
وجود الزمان وهذا ظاهر ان كون الباري تعالى مع الزمان لا يحتاج
الى زمان اخر لانه لما استغنى الزمان مع الباري تعالى عن زمان
اخر استغنى كون الباري مع الزمان عن زمان اخر وحاصل

١٦٠
تقدم ان الزمان لذاته متعلقه ببعضه على بعض الحوادث هو الذي
لم يكن ثم كان وقولنا لم يكن ليس اشارته الى لعدم الصفة لانه لو كان
لعدم بالقياس الى عدم الصفة حدوث لان الباري تعالى
حادثا لانه لم يكن في لم يكن فهو بالقياس الى من منقضية وهذا الممكنة
ما به للحدث من الازل فالمدى ماسه كذا وان كان حين وجوده متميزا عن
حين غيره وهذا التمييز غير مترتب على الحدوث لو وقف الحدوث
على هذا التمييز فالخسار متمايزا في انفسها وكانا موجودين وهو
قابل للزيان والنقصان فهو كم الى غير الكرام فان قلت
هو وارد على ما هي العالم فان جزء متميز عن غيره وذلك التميز غير
موقوف على وجود العالم فاذا كان اجبارا متميزا فيمكنه
جسمها او جسمانيا فيكون له احكام غير متناهية قلت حله
في الوجه الخامس كذا لو فرضنا هر كس متفاوتين في احكامها الى
ابتداء العالم بعشر دورات ولراخر بعشرين فلو فرضنا كذا ما
فلا بد وان ينتهي الصغرى الى ابتداء وكذا والعظمى فيكون قبل العالم
امتدادا قبل الزيان والنقصان فيكون كما وقد تقدم انه يكون
مقدارا للحركة وهو الزمان فان قلت آت في نهاية العالم لانه يمكن
ان يتصور كره محيطه بالعالم بحيث يكون بين سطحه الظاهر وبين سطحه الباطن
لما بين السطحين الذي هو سطح الفلك الاعلى لانه دراع ويمكن ان يصغر
حتى يكون بينهما دراعان الى غير ذلك فرض كره فوق العالم
حال

فلزم منه المحال ولما مقدار المذكور قبل العلم بمكن فانه ربما قد هو
عن الرابع واعلم ان لا متراض على هذه الوجوه ظاهر فبقوه غناه الى المتناهي
اجتاج المبينون حدوث الزمان بوجوه فاما الجواهر الماضية
قابله للزيادة والنقصان فلما ابتداء والصغرى يدل على انها وجوه
فانعلم ان الجواهر التي في زمان الطوفان اقل من التي في زماننا هذا
ور ان تلك الحوادث ان كانت سمعا او دبرا كانت ناقصة عما فوقها
فلان دورات قمر اكثر من دورات رجل ور ان الحركات الماضية
كانت غير متناهية لثبات النفوس اليشرب غير متناهية لا متناه
التناهي كنهنا في الزيادة والنقصان فان الموجه من الوجود
بزمان فيكون متناهية واما الكبرى فهي ان كل ما كان قابلا للزيادة
والنقصان فهو متناه فقرر عموما ان العلم بذلك اول الثاني لو
كانت غير متناهية لتوقف حدوث الحادث في اليوم على النقصان
مالا نهنا له والموقوف على المحال محال السالك لكل واحد من الحوادث
اول فكلها اول كما ان كل واحد من الزمان لما كان اسود كل الكل
كذلك الرابع للحوادث الماضية انتهت اليها وغير المتناهي
لا ينتهي الحساس لان لم يوجد شيء من الحوادث في الزمان الحادث
مستبوق بالعدم ولا اول لا يكون مسبوق بالعدم فكل الحوادث
اول الساسات الحوادث الماضية دخلت في الوجود وهاك
الوجود يكون متناهيا الساسات ان كل واحد من الحوادث

سبوق بعدم ولا اول له فلو فرضنا جسمنا قديما وفرضنا حوادثنا
اول لها لزم ان لا يكون ذلك الجسم متقدما على وجود تلك الحوادث
ولا على عزمها وهو محال لانه ممتنع ان الشيء يستقدم على اموره ولا
تقدم ما هو سابق على كل واحد من تلك الامور لانه حينئذ يصير
علم السابق والسبوق في السبوق واجدا لجانبه لا فداسته
عن الاول بوجوه لهما ان المحكوم عليه بالزيادة والنقصان
لا يجوز ان يكون كل الحوادث من حيث هو كل زمانه غير موجود
لا في الخارج ولا في الزمن لما تقدم في باب الالهنا به فمتنع وصفه
بالزيادة والنقصان لما بنا في باب الوجود وما شهدنا ان لا يكون
قابلا للزيادة والنقصان كما ان يكون متناهيا فان الشيء اذا كان
متناهيا من جانب وز جانب وزدنا على الجانب المتناهي شيئا فانه
لا يلزم ان يكون الجانب الغير المتناهي متناهيا اللهم الا ما على هذا
المطبق وانه لا يتأتى الا في الوجود وسبقه ان يتأتى في المعاد
وقد عرفت طافيه وبالله المقض يصح حدوث الحوادث في زمان
الطوفان لان لم يجمع مع حدوثها من لربنا الى لربنا وصعيف
لا لربنا غير متناهية فانه اقل من تصعيف لربنا في الزمان
غير متناهية مع عدم نهايتها وعن الثاني ان النقصان لا نهنا
من طرف المبدأ بوجوه ومن طرف المنتهى ممتنع ولا اول
من المدعى عن السالك ان حكم الكل لا يلزم ان يكون حكم الكل

في كل امر فان كل واحد من اعداد العشرة ايسر عشرة وابدان
ولا يمكن في ابيات الامور الكلية وعن السراج ان انهما احوادث اثنت
تقتضي صوت الهما من هذا الجانب دون الاخر وتلك حركات اهل
الجنة مناهضة من جانب دون الجانب الاخر وعن الحسام ان
الاول ليس وقتا مخصوصا حتى يكون فيه بعض الحوادث ولا يمكن
وعن السجاد ان الوجود كصرا وجدا لا ماضى فلا جرم كان في كل
زمان من الحوادث وجودات مخصوصة وعن الساج انك ان عذرت
يكون الجسم موصوفاً لكل الحوادث ويعبر كلهما ما فهو محال الوجود
للكل وان عرفت ان يكون في كل وقت يكون موصوفاً بوجه
من تلك الحوادث فهو في ذلك الوقت لا يكون موصوفاً بعد
ذلك للحادث حتى يلزم الساقض ان يكون موصوفاً بعد ما
للحوادث ولا تناقض فيه الحسام في الزمان
قد يعرض على وجه يكون حصوله فرعاً على حصول وتبرع
ذلك بالعكس والاول هو الذي اذا الزمان فرض له حصول
فيكون ذلك المحرط فالزمان هو الذي وفيه كسار الاول ان
الزمان مقتران متصل فيكون قابلاً لاقتسامات غير مناهضة
ولا يكون تلك الاقسام موجودة بالفعل بل انما يكون موجوداً
بالفعل اما بالقطع او بحدود عرض او بالوهم والقطع في الزمان
محال بل انما يكون موجوداً بالفعل على اقسامه من الزمان


الزمان في حركاته السراج في كل كمبدأ طالع او غروب او حرك
لفرضه وليس شيء منها محادث فصلا في ذات الزمان كما في عروض
المسامه والمواراه وعبرتها في ذات الجسم هذا في كيفية
الزمان الثاني في كيفية عده فنقول عدم لزمان اما ان يكون في تمام
سير ايسر فان كان في نغمة كثر ان عدم متصلاً بازان وجوده
ويلزم منه تناقض لزمانات وان كثر سراسر ان يكون منفتحاً
فيكون زماناً لا آناً الحسام لزمان بازان عدم لزمان لا في نغمة
ولا سراسر بل هو في جميع الزمان الذي بعده وهو قسم ثالث وهو
الصحيح قال فان قلت عدمه في جميع الزمان عدمه هو استقرار العدم
والكلام في غيره وهو ان ابتداء عدمه دفعه او مندرجا اجاب عنه
بازان ابتداء عدمه ذلك لزمان هو نفس وجود ذلك لزمان فاما ان
يقال ان له استقرار عدمه كان في الزمان استقراره وما ليس كالشيء
يجب ان يكون له امتداد يكون فيه موجوداً او معدوماً كما في
والمتكون قال الشيخ انه ليس للمتكون والمساكن صحيح دون المتكون
والفاسد فان الشيخ معترف بازان الكون والفساد الا في
ان هكذا ذكره لزمان على الشيخ وفيه فان الشيخ ليس للمتكون
والفساد اول آن ولم يقل ان اول هذا كله في لزمان الذي
منفرد وجوده على وجود الزمان واما لزمان الذي في فراغ على وجود
الزمان فهو ان الساسا في ذلك الزمان مستطابقه فالتسايف


فليس الجسم متصلا ولا متفصلا بالفعل هذا خلاف قلت لا ايضا
معنى الصورة الجسميه موجوده فيه بالفعل والموجوده بالقوه لا انما
البعريه التي تنسب للخطوط المتقاطعة فالصحيح من رسمه هو انه البرك
يمكن ان يفرض فيه انبعاثه منقاطعة على زوايا قائمه والمراد بانها
العام ليسا ولا يكون العاقل حاصله بالفعل وجوبا كما لا فلا وجودا
كما لا جرام العنصريه وما يكون لا بدلا حاصله منه لا بالفعل بل بالقوه كالكره
المنصفيه شكل هذا رسم الهيولى فانه يمكن فرض هذه البرك على السطحين
وان كان بعد حصول الصور الجسميه فان الجسم من كبر الهيولى
والصوره ويزيد رجل الصوره في قابليه البرك فان الهيولى من الجزء
الذي به تحقق البرك مكان والقبول في الصورة الخرد البرك به
الوجود والحصول فلا يكون جردا من القابل فالقابل للمعبر
فهو الهيولى الجسم ويكمن تحت حجاب عنه بان فرض البرك على
في الهيولى متعذر فلا تاتي البرك في الجسم احرا لا مكان والقبول
عربيا فلا يجوز التعريف بها وجواب ان لو ازم المناهيه
اذا كانت تعرف منها جاز التعريف بها الفصل الاول
في مراهب الناس في الجسم مقول الجسم المركب من طبائع مختلفه
مناهي لجزاها اما البسيط كالماء والواحد فلا شك في انه قابل
للاقسام ولا اقسامات الممكنه فيه حاصله بالفعل او بالقوه
وعلى كل تقدير فتلك الاقسامات اما متناهيه او غير متناهيه


وهو ان لا اقسامات الممكنه فيه حاصله بالفعل
متناهيه في مذهب جمهور المتكلمين والمثاني هو ان تلك
لا اقسامات حاصله بالفعل وهي غير متناهيه مذهب النظام
واليك افراطيين والثالث وهو ان تلك الاقسامات حاصله
بالقوه وهي متناهيه اختيار مجر الشرحين وكل قريب منه
عن افلاطون قاله فان الجسم ينتهي الى ان يحق فتعود هيولى
والسرايع وهو ان يكون تلك الاقسامات بالقوه وانها
غير متناهيه مذهب جمهور الحكماء قالوا الجسم في نفسه واحد كافي
الحس لكنه قابل للقسمة وما بالقوه لا يخرج الى الفعل اما بالقطع
او باختلاف عرضين اضافيين كالماسه والمخاضات او غيراضافيين
كافي السليم او بالوهم والعرض والمركب فقبول اقسامات غير
متناهيه انه لا ينتهي في التفصيل الى حرا او يكون بعده قابلا
لا اقسامات واقفوا على ان القسيمه الوهميه لا تنهايه لها واختلوا
في ان تقاكيه مذهب اصحاب افراطيين الى ان ينتهي في التحليل
الى اجزاء غير قابله للقسمة لصلابته ثم قيل في تلك الاجزاء
الكره ومثل المصلع والجمهور على انه يقبل القسيمه لا تقاكيه
ايه الا لما منع من خارج كافي لا فلا ك ثم قيل المانع الصوره النوعيه
الجسميه ايضا فان الماء له صدمع لو انقسم بعده زالت عنه الصوره
نابيه وقيل ولا النوعيه ايضا ثم مذهب افراطيين في اجسام الجسميه

مركبة من اجزاء صليبه لا يقبل الانقسام فما يقبل الانقسام
 غير متصل وما هو متصل غير قابل للانقسام **الفصل الثاني**
 في ادلة نفى الجزء الذي لا يتجزى فالعرض يلبس اجزاء متناهية
 فالوسط ان منع الطرف من غير التماس هو ما غير المر
 به التماس الطرف الاخر وان يوجب التجزئ وان لم يمنعها منه فقل
 تدخلت الاجزاء وان منع التماس الوسط والطرفين اذ اد
 الحجم وان محال وايضا المداخله يوجب التجزئ فان الطرف عند
 نفوذ في الوسط لا يدور وان يلتقي منه شيئا غير اللغة بل
 وقد انقسم الوسط فان قلت **فالجسم اذا تماس جسم اخر**
انقسم ذلك الجسم واخر نصفه تماس النصف الاخر
 فينتصف هو ايضا واهل جبر ويلزم وقوع الانقسامات الممكنه
 بالفعل قلت **كن** لا ندعي حصول الانقسام بالفعل بل محال
 لانقسام و **الجسم يمتنع منه في الجزأين** قلت **المماس**
 اصافه كالحاذاث ومحاذاث النقطه المركبه للسطح المحيط لا يوجب
 انقسامها قلت **العقل كحصر بعضي** فاقضاه المماسه لانقسام
 دون المحاذاه **ب** اذا ركبنا خطا من ثلثه اجزاء ووصفت عا طرفيها
 جزئين واما مانع من حركه كل منهما الى الاخر معا فاذا احركا معا الصا
 على الوسط وانقسمت لاجزاء الثلثه فان قلت **المانع منه ايضا**
 ذلك الى انقسام الجزء الذي لا يتجزى هو ممنوع قلت **العقل**

لا ينقسم اذا كان قادرا على ان يكون حركتها معا وفيه نظر للنفس الى
 مسابيل الخلال اذ اذا ركبنا خطا من اربع اجزاء وضعتا فوق
 طرفه لثلاث اجزاء او تحت طرفه لثلاث اجزاء او اسدنا معا فانها اذا
 على بلقي الثاني والثالث وان يوجب التجزئ وفيه ما في الثاني
 بطوا الحركه ليس لاجل المسكنات لما تقدم فاذا قطع الجسم حركه
 سريعة مسافه فلا بد وان يقطع جريا لا يتجزئ في زمان ما فالحركه
 البطيئة يقطع في مثل ذلك الزمان دون الجزء وقد يعكس ذلك فقال
 اذا قطع الجسم حركه البطيئه جريا قطع بالحركه السريعه اقل منه
 وفيه التجزئ لتعرض خطا مركبا من جزئين ووضعنا على اجزائها
 جريا واسفل الى اخر فان تحرك وهو على الجزء الاول فلم يتحرك بعد
 وان تحرك وهو على الجزء الثاني وهو لا يتحرك كما وفما سنبين ان الانقسام
 كوالصافه المركبه من اجزاء لا يتجزى اذ اشرق الشمس عليها صار
 وجهها ميسر ضياء دون الثاني وان يوجب الانقسام في اخر متناه
 وكل متناه مشكل وكل مشكل كيط به جريا وحدود ولزاول هو الكون
 والكواكب اذ انظم بعضها الى بعض فماسنها من اجزاء السطح
 لهاها وبعود الكلام وان لم يدع انقسم اجزاء الثاني فوجه السطح
 ح اذا عرنا جسم في الارض فاذا طلعت الشمس عليها وقع ظلها
 ظلها اذ اذاد الشمس طلوعا اسقصر الظل واما قطع الشمس
 جريا اذ انقص من الظل جريا اكثر طول الظل لمقدار الشمس وخال
 ان اسقصر من الظل

فوتر القايمة ثلثة اجزاء ووتر تلك القايمة جزاين هو ثلثي القايمة
 جزاين لان وتر العظم اعظم فان كل ثلثة اجزاء كل ضلع القايمة كوتر
 وهو وتر العظم كوتر الصغر وكل منها خلف فاذا كان هو اكثر من غيره
 واقل من غيره ولزم له ان يقسم بط المربع اذا كان كل واحد من اضلاعه
 اربعة ثلثي عشرة جزا فقطرة وهو الجزء الاول من الاول والثاني
 من الثاني والثالث من الثالث والرابع من الرابع ان كانت اجزاء مبدلة
 كل قطر المربع كضلع وان لم يكن بل اربعة والفرج التي بين اجزاء
 التسعة جزا كل قطر سبع اجزاء وهو عدد اجزاء الضلعين
 فكل قطر مساويا للضلعين فاذا نيسع القرع اقل من جزا القسم
 كس من اوله في المقالة الاولى ان السطوح المتوازية لارضها
 على قاعدته واهره في جهته واهره وفيها بين خطوط باعياها متوازية
 متساوية على هذه الصورة  فاذا فرضنا هذا السطح
 من اليمين في اربعة كل مجموع ستة عشر جزا وطول اجزاء المشرف
 الى المغرب فكل واحد من كرم مساويا لستة عشر جزا فان قلت هذا
 ارازم على او قليدس فان اجزاء ما اذا كان در اعلى في راع واهره
 من المشرق الى المغرب فكل واحد منها مساويا لستة عشر جزا
 عن القاعدة كما اذا اذ طول ان تقصر عن ضم واهره فلا يلزم ان
 كما بين او قليدس ان كل خط يمكن تقسيمه بحيث يكون ضربه
 احد قسميه كزوج لاهره فاذا كان الخط مريكب من ثلثة اجزاء فاذا قسم

من قسمه ثلثة اجزاء ووتر تلك القايمة جزاين هو ثلثي القايمة
 جزاين لان وتر العظم اعظم فان كل ثلثة اجزاء كل ضلع القايمة كوتر
 وهو وتر العظم كوتر الصغر وكل منها خلف فاذا كان هو اكثر من غيره
 واقل من غيره ولزم له ان يقسم بط المربع اذا كان كل واحد من اضلاعه
 اربعة ثلثي عشرة جزا فقطرة وهو الجزء الاول من الاول والثاني
 من الثاني والثالث من الثالث والرابع من الرابع ان كانت اجزاء مبدلة
 كل قطر المربع كضلع وان لم يكن بل اربعة والفرج التي بين اجزاء
 التسعة جزا كل قطر سبع اجزاء وهو عدد اجزاء الضلعين
 فكل قطر مساويا للضلعين فاذا نيسع القرع اقل من جزا القسم
 كس من اوله في المقالة الاولى ان السطوح المتوازية لارضها
 على قاعدته واهره في جهته واهره وفيها بين خطوط باعياها متوازية
 متساوية على هذه الصورة  فاذا فرضنا هذا السطح
 من اليمين في اربعة كل مجموع ستة عشر جزا وطول اجزاء المشرف
 الى المغرب فكل واحد من كرم مساويا لستة عشر جزا فان قلت هذا
 ارازم على او قليدس فان اجزاء ما اذا كان در اعلى في راع واهره
 من المشرق الى المغرب فكل واحد منها مساويا لستة عشر جزا
 عن القاعدة كما اذا اذ طول ان تقصر عن ضم واهره فلا يلزم ان
 كما بين او قليدس ان كل خط يمكن تقسيمه بحيث يكون ضربه
 احد قسميه كزوج لاهره فاذا كان الخط مريكب من ثلثة اجزاء فاذا قسم

في قسمه ثلثة اجزاء ووتر تلك القايمة جزاين هو ثلثي القايمة
 جزاين لان وتر العظم اعظم فان كل ثلثة اجزاء كل ضلع القايمة كوتر
 وهو وتر العظم كوتر الصغر وكل منها خلف فاذا كان هو اكثر من غيره
 واقل من غيره ولزم له ان يقسم بط المربع اذا كان كل واحد من اضلاعه
 اربعة ثلثي عشرة جزا فقطرة وهو الجزء الاول من الاول والثاني
 من الثاني والثالث من الثالث والرابع من الرابع ان كانت اجزاء مبدلة
 كل قطر المربع كضلع وان لم يكن بل اربعة والفرج التي بين اجزاء
 التسعة جزا كل قطر سبع اجزاء وهو عدد اجزاء الضلعين
 فكل قطر مساويا للضلعين فاذا نيسع القرع اقل من جزا القسم
 كس من اوله في المقالة الاولى ان السطوح المتوازية لارضها
 على قاعدته واهره في جهته واهره وفيها بين خطوط باعياها متوازية
 متساوية على هذه الصورة  فاذا فرضنا هذا السطح
 من اليمين في اربعة كل مجموع ستة عشر جزا وطول اجزاء المشرف
 الى المغرب فكل واحد من كرم مساويا لستة عشر جزا فان قلت هذا
 ارازم على او قليدس فان اجزاء ما اذا كان در اعلى في راع واهره
 من المشرق الى المغرب فكل واحد منها مساويا لستة عشر جزا
 عن القاعدة كما اذا اذ طول ان تقصر عن ضم واهره فلا يلزم ان
 كما بين او قليدس ان كل خط يمكن تقسيمه بحيث يكون ضربه
 احد قسميه كزوج لاهره فاذا كان الخط مريكب من ثلثة اجزاء فاذا قسم

بعضها ان بعض يوجب وقوع الخلل بينهما بين ذلك
 الفصل الخامس في ادله معنى الجزء فلو كان الجسم
 واحداً في نفسه فان كان جزءاً من اجسام لكانت
 ارتقاءه وكذا ان كانت نفس ذاتة وان كانت صفة ذاتها
 غير قابلة للقسمة والقيام بالنفس منقسم والوحدة منقسمة
 هذا خلف فاذن كل ما هو واحد غير قابل للقسمة بل هو ان
 كل ما هو قابل للقسمة غير واحد فلا شيء من الجسم في نفسه واحداً
 اذ اسمنا الجسم الواحد فقد زالت وحدته ووحدة كل شيء
 هويته المخصوصة ولا يبقى الشيء مع هويته المخصوصة فيكون القسمة
 اعدا ما لذكر الجسم فمقول لم يبق شيء من ذلك الجسم عند القسمة
 كانت القسمة اعدا ما لذكر الجسم بكليته وما جزاؤه هذا خلف
 وان بقي منه شيء فذلك الشيء انما بقي ان كان جزءاً من الجسم
 واحداً كما ان اجزاء الجسم لهما مركباته ومن غير ذلك
 واحداً وان كان ذلك الشيء كثيراً اذ ذاك كانت الجسمية القائمة
 غير القائمة بغيره وكان الجسم لهما ولما كان هذا خلف في الحركة
 وجوه لشهداء الحس بوجودها لا يجوز ان يكون في الماضي ورا
 في المستقبل بل في الحاضر فذلك الحاضر يمنع ان يكون قابلاً
 للانقسام ولا يفرض وجود بعضه قبل بعض فلا يكون كالمحاطة
 هذا خلف وعند انعدامه حصل شيء آخر هذا انما يكون في

منه من دور متتالية كل واحد منها لا يقبل للانقسام وايضا
 زمان الماضي والمستقبل يصل بينهما لئلا يكون هذا الفاصل غير متقسم
 متساوياً يكون بعضه قبل بعض ولا يمكن هو فاصلاً وهذا الا ان
 عدمه ولا يكون غير موجود بل يكون ان عدمه متصل
 بان هو نفس وجوده ويلزم منه سال للاثبات فثبت ان كل واحد
 من الحركة والزمان مركب من امور متتالية كما واحد منها لا يقبل القسمة
 فذلك المسافة ان الذي يقطعها بالجزء الذي لا يتجزئ في الزمان
 الذي انقسم يكون المسافة مركبة من اجزاء لا يتجزئ فاذن الحركة
 والزمان في المسافة امور متطابقة انقسام واحد منها فوجب
 انقسام الاجزاء بالعلس اذا وضعنا كره حقيقي على سطح
 حقيقي بموضع الملاقاة غير منقسم فلانه منطبق على السطح المستقيم
 والمنطبق على المستقيم تنقسم فذلك الموضع من الكره مستقيم
 فاذا زالت تلك الكره الى موضع اخر من السطح كمن موضع ما لقاتها
 كذلك فثبت ان الكره مضلعة هذا خلف في امثاليها فثبت ان اول قديرات
 ان كل سطح مستقيم يصل بين نقطتين من الدائرة فانه يقع داخلها
 فلو كان موضع الملاقاة منقسماً لكان سطحاً على ظاهر الدائرة منطبق
 على السطح فنع ذلك الخط داخل الدائرة وخارجها وانه حال وامثالها
 ان موضع الملاقاة لو كان منطبقاً على السطح امكن له كخرج
 المخرج من خطان متساويان الخط في موضع الملاقاة مصيران مع الخط
 الرسم

من موضع الملاقاة ثلثه خطوط محيطه لتصل هذه
 قاعدته موضع الملاقاة فاذا اخرجنا من مركز الدائرة الى قاعدته
 الواقع في الدائرة عمودا قاعدا علمنا كانت الزاويتان عن جاسه قائمتين
 واسميتا كل المثلثات المثلثات القائمة الزاوية ويكون الخطان الطويل
 وتر الزاويتين القائميتين ويكون العمود وتر الزاوية وتر القائمة اعظم
 من وتر الحاد فالخط العمود اقصر من الخطين الطرفين مع الخطوط
 الثلاثة خرجت من المركز الى المحيط فظهر ان موضع الملاقاة من الكره
 غير منقسم فاذا اردنا الكره عن السطح حتى يتم الدائري فتنزالت
 الملاقاة الحاصلة من قسم حصلت الملاقاة من قسم اخر من مصلها فانه
 قد انقسم الخط على تلك النقطة واذا تركت الخط من النقطة تركت السطح
 من الخطوط والجسم المستوي وترك الجسم من اجزاء لا يجرى فان
 كانت النقطة انما يوجد بسبب المماسه وعند زوايا المماسه
 تقدم تلك النقطة فلا يوجد معها نقطه اخرى سواها ولا يلزم تسامح
 السطح فلو فرض خطا موجودا بالفعل على ظاهر الكره
 يكون له نهاية بالفعل ثم قدرنا ان الكره يلاقي السطح عند تلك النقطة فاذا
 زالت الملاقاة عن تلك النقطة الى نقطه اخرى يكون النقطه الاولى
 ناصه لكونها نهاية ذلك الخط والنقطه الثانيه ايضا موجوده فقد
 تداومت نقطتا زوايا هذه العمود فان قلت لا سلم ان كان وجود السطح
 فلو ان الحزم ثلثاويه فلو لا وجود سطح لذهب الزوايا الى غير النهاية

اذا فرضنا خطا يطبق طرفه على طرف خط اخر فاذا تحركت النقطه
 للمماسه غير مماسه واللامماسه انما يحصل دفعه وفي ان اللامماسه يصير النقطه
 مماسه لنقطه اخرى ولزم تنالي الاكثات والنقطه ودايره معتدل الهندس
 نطلع على شكل خط لا يستواء وممر في دوراتها مسامته وقاطع
 تلك الداييره مع دائرة الاقصد في المشرق والمغرب انما على تقطع ثم يحصل
 الانقطاع على تلك النقطه في ان يحصل فيه التقاطع على نقطه اخرى وكذا
 القول في النقطه الثالثه فكل الداييره مركبه من نقط متساويه في النقطه
 امر وجوه لا ينقسم فان كان مميزا فهو الحزب الذي لا يجرى ولا فله محل
 فان كان محله مستقيما انقسم بانقسام محله ولازم المطلوب لو كان
 الجسم قابلا لانقسامات غير مناسه لكانت اجزائه غير مناسه بالنقل
 لان جلدان المماسين وجبت لانقسام بالفعل وانه حاصل هنا ابدا لان كل
 جزء يفرق فيه فانه يلاقي باحد حاسه سياه غير ميل فيه بالخائف الاخر
 طه استقوا على ان الانقسامات الغير المناسه ممسحه وما كان حصوله
 ممسحا امتنع حصوله للغير فامتنع قبول الجسم لانقسامات غير مناسه
 لو كان في الجسم اجزاء غير مناسه امتنع قطعه لا بعد قطع نصفه
 ثم نصف نصفه فامتنع قطعه في كل مناسه يا لو كان في الجسم اجزاء
 غير مناسه لا يمكن ان يوجد من الخرداه ما يغشي وجه الارض يتبع من
 او تقليد من على حرد زاويه على اصغر الزوايا الحاد فيكون الحزب
 لا يجرى والجواب عن ان الحزبه لا تقع بانقسم عند قيام الكره به

وعن الثاني ما تقدم كنهه وجود الحركة وكيفيته وجود الحركة
 حسب الكره هو السطح فقد اجاب عنه بعض الشارحين فيها لا يثبت
 بان النقطة لا يوجد بالفعل في الكره محتاجا بان لو وجدت فيها نقطة بالفعل
 ونقطه اخرى في سطح او كره اخرى تلاقيها فان النقطة في الكره متلاقية
 بالاسر تقسمنا وان تلاقيها بالاسر يداخلها وكذا التماس ان تصار هذا
 خلف قال — انما هو هذا القابل لا يعلم ان ذلك بوجوب انكار
 للاجسام والسطوح والخطوط لان الجسم اذا تماس جسم اخر والسطح
 ان تلاقيها بالاسر يداخلها وان لم يتلاقيا بالاسر كان لكل منهما عمق
 وايضا النقطة نهايه وقد يكون الخط متناهيا بالفعل فيكون نهايه
 موجوده بالفعل فليس قال ليس الكره خط متناه بالفعل اذ به
 انما في الجسم هو على ان الكره اذا تحركت عبر الخط المتحرك عن سائر
 الخطوط بالفعل ومعلوم انه متناه وطرفاه قطبان موجودان
 بالفعل ثم ما يتسك هذا القابل هو الذي يتسك الشئ في تمام
 الحيز فان يمكن تماس النقطة من بدلا انقسام ولا راد ان يمكن
 تماس الحيز من بدلا انقسام ولا يداخل ولا تلاثم ان الشئ اجاب
 عن هذا من وجوه الاول امكن الكره والسطح بهما الصفة الستة
 امكان تخرجها عليه السالك — ان الكره انما تماس السطح بالنقطه
 عند مسكونها وعند حركه ما يماسه بخط في زمان الحركة ولم يكن زمان
 الحركة تماسه بالنقطه لا بالوجه فان ذلك لا يتوهم لهم لانهم لا يزالون

وجوده بان ينعين او يمنع امكان وجود الكره مع ان ذلك الشكل
 الطبيعي الرابع جسم ومنع امكان وجوده يقتضي وجود زوايا غير
 متناهيه والتدحرج ان يمكن ولا راد ان لا سراد عليه حصل المطلوب
 وانما تماس الكره للسطح بخط يوجب ان يكون في الكره خط مستقيم
 لان المنطوق على المستقيم مستقيم فيكون الكره مضطربه
 قال — انما هو الذي عليه في الجواب عن هذه الحجة ان يقال القول
 بالجزء الذي لا يحرك يمنع من امكان وجود الكره والوايه فكيف
 يتدل لوجود الكره وحركتها على وجود الجزء وايضا قد بينا
 ان الحركة العقل وجودها مع القول بالجزء فلا يمكن ان يتدل
 على وجود الجزء بها وهذا ضعف فان وجود الكره والوايه ان
 ملزم ما لوجود الخلا فيكون متنا فيا له واز من متنا فيا له كنه
 ممسعا و هو وجوده الشئ فالجواب بالحقيقه القدر في السطح
 كما ذكره الشئ من الجواب الثالث عن النقطة وحلها بقدره عن بعضهم
 ان النقطة اسروهي وجودها في الزمان ومن ثم انما اسروهي وجودها
 فالانقسام انما يلزم من انقسام المحل اذا كان المحل اسارا في الحيز
 والسطح عرض عن سائر في محلها واما اختلاف المماسه فانه لا يوجب
 اختلاف التماس اذا كان التماس بالفعل وان كان بالقوه فبالفعل
 واما حديث قطع المسافه في زمان متناه وانما يمنع ذلك اذا كانت
 اجزاء بالفعل فان كانت بالقوه فلا ان تراها قابله لوجودها وقطع الجسم

والجواب عن الثاني ان النقطة لا يوجد بالفعل في الكره محتاجا بان لو وجدت فيها نقطة بالفعل ونقطه اخرى في سطح او كره اخرى تلاقيها فان النقطة في الكره متلاقية بالاسر تقسمنا وان تلاقيها بالاسر يداخلها وكذا التماس ان تصار هذا خلف قال — انما هو هذا القابل لا يعلم ان ذلك بوجوب انكار للاجسام والسطوح والخطوط لان الجسم اذا تماس جسم اخر والسطح ان تلاقيها بالاسر يداخلها وان لم يتلاقيا بالاسر كان لكل منهما عمق وايضا النقطة نهايه وقد يكون الخط متناهيا بالفعل فيكون نهايه موجوده بالفعل فليس قال ليس الكره خط متناه بالفعل اذ به انما في الجسم هو على ان الكره اذا تحركت عبر الخط المتحرك عن سائر الخطوط بالفعل ومعلوم انه متناه وطرفاه قطبان موجودان بالفعل ثم ما يتسك هذا القابل هو الذي يتسك الشئ في تمام الحيز فان يمكن تماس النقطة من بدلا انقسام ولا راد ان يمكن تماس الحيز من بدلا انقسام ولا يداخل ولا تلاثم ان الشئ اجاب عن هذا من وجوه الاول امكن الكره والسطح بهما الصفة الستة امكان تخرجها عليه السالك — ان الكره انما تماس السطح بالنقطه عند مسكونها وعند حركه ما يماسه بخط في زمان الحركة ولم يكن زمان الحركة تماسه بالنقطه لا بالوجه فان ذلك لا يتوهم لهم لانهم لا يزالون

وقطع الجسم في زمان سواء انما يمنع اذا كانت لا اجزاء متصلة
وحرر الحزب له مجموع لا يمنع فانه لو فرض في الحزب اجزاء لا يحرك
منها لم تكن فيها ذلك فكيف في اجزاء التي تجزى بلامهايه وجواب
الثاني يعرف ما تقدم الفصل الثالث في بيان
نفي الحزب فانه هب المساس لاجسام حرا اذا وصلت القسمة
بطلب صور النوعية فلما حرك في الصور اذا وصل اليه رتبتي صورته
المائية واحضوا عليه بانه لو را ذلك لم يكن له مجمع من كل كراهي
اصغر منه في غاية الصغر وحصل من امتزاجاتها العظم واللحم وان حصل
سلة على قدر بعوضه ولو امكن ذلك لكان امتزاج لرا قبل
امتزاج لرا اكثر والثاني باطل فان قلت ولم لا يجوز بلوا بعوضه
على قدر سلة قلت من اكثر عائق من امتزاج لرا ذلك
يقال على امتزاج باللات لا اعتراض بل ان امتزاج لرا قبل
امتزاج لرا اكثر فان وجود لرا قبل لرا اكثر بالقوة لا بالفعل بلنا كل
بحوران بعبر العظم في حصول النوعية بلنا لرا او وجد لرا قبل
را يبق صورته لان المحيط به حمله الى طبعه فلهذا هذا الاحتمال
من بقاء صورته الماسة للقليل بلنا الجسم مركب من الهوى والصورة
من وجوه فالجسم قابل للاتصال في القابل للاتصال لا يكون هو
الاتصال لان القابل مع المقبول والاتصال مع الاتصال وجوه
هذا القبول حاصلة مع الاتصال والاتصال مقارن لشي اخر وتركيب

بم

فما به للاتصال وهو الهوى وهو المطلوب والقابل
ان يقول الجسم اذا انقسم فقد وجدت صورتان فالما قبل لرا
منع ان يكون واحدا لانه عند الانقسام ان ثبتت واحدة كانت الصورة
المتعددة حالة في جاده واحده وهو محال لا يمنع رجوع المتلين وال
لم يبق واحدة فقد انقسمت فافتقرت الى طه اخرى لقبولها للاتصال
والا اتصال ان كانت المادة قبل الانقسام كثره كثر للجسم الواحد
بحسب الانقسامات الممكنة مواد لكن لا انقسامات الممكنة غير متناهية
فلما الجسم مواد غير متناهية والمواد المتمايزة بها في الصور الحاصلة
فما فيكون الجسم الواحد اجساما كثيرة من كل جسم من حيث الجسم
موجود بالفعل ومن حيث انه معدل استعدادا بالقوة
وما بالفعل فيكون بالفعل الواحد لا يصدر الا الواحد فالجسم
مركب مما عنه له القوة وما عنه له الفعل فان قلت للمادة
موجوده بالفعل وله قوة قبول الصور ولان النفس الناطقة
موجوده بالفعل وبالقوة من حيث يمكن لها من العلوم والامان
لها والمنع ان يكون بالقوة من حيث هو بالقوة بالفعل ومنها ليس
لرا ذلك قلت المادة وجودها من الصورة والقبول من ذاتها
وسبب استعداد النفس هو البدن فانه لو لا لما استعدت
ولا لرا وان كانا من جهتين لرا لهما من موثرين حرك
لرا ما انما بكلفهم قال ما على امتناع الكون والفساد على الفلك

ان من جسمية الفلك المعنى في مثله ومقداره وادراكه في ذاته لا يتوقف
لنفس الجسمية والى كان لكل جسم ذلك الشكل في ذلك المقدار بل هو
مرامر اخر وذلك لمرامر اخر ان يكون حاله في الجسمية لا ان
للمرارة ان لم يكن اذنا للجسمية لم يكن الشكل مرادفا لها وان لم يكن
عاد الكلام في لزومها وبسلسل وان لم يكن حاله في الجسمية ولا مكان
لها فاما ان يكون ذلك لمرامر في جسم اخر ويعود الكلام في كيفية حصوله
الذكر الجسم الجسمية او لمرامر فان كان لمرامر هو اذنا للجسمية
او مفارقات فان كان مفارقات محله فان عدم هذه المفارقات لا يؤثر
تلك الملازمة ولا كان عنيا عن ذلك المحل فلا يكون الاختصاص
بجمل بصفه الوجود وان كان لمرامر مفارقات ونسبة المفارقات
المتساويات سواء فلا يختص بعض الاجسام دون البعض
في ان يكون تلك الملازمة لمرامر الجسمية فيه والصورة
الفلكية والمقدارية وهو المسمى بالهيولى وتلك الهيولى ككونها
مخالفة لساير الهيولى قال لمرامر عرضت هذه المجردة
على كبر من لمرامر ذكاء فلم يقدر حوا في شئ من مقدماتها ثم عرض
ليشكك في هوان الجسمية ليست عبارة عن هذه المبعاد الملمة
مرامر من الكم واما عن نفس قابلية هذه المبعاد لمرامر علمية لو
كانت وجودية فهي من باب النسب والاضافات فلا يكون
صورة مقومة للجسمية بل عن ارجاء حصول هذه القابلية

١٧٢
والتسوية من ذلك بالبحس ولا معلوما بالضرورة وعند ذلك
بوزان يكون المراد ان ارجله كان هذا الجسم قابلا لهذه المبعاد
منها لعلها لا جله كان ذلك الجسم قابلا لها لجوانا استناد المعلوم
النوعت الى طبائع مخالفة بالماهية فلا يلزم من كون الجسم
لوجود الشكل المعنى جسمية اشتراك لمرامر اجسام فيكون الفلك
عقلوا عن هذه الحقيقة ان الغالب على طنوتهم ان الجسمية
من هذه المبعاد والمقادير وعلوا ان هذه المبعاد والمقادير
مشتراك فيها حلوا باشتراك الجسمية من الاجسام فاذا لم
لم يتخلص برهان على تركيب الجسم من الهيولى والصورة
وذلك على نفي الهيولى بانها ان كان لها حصول في الجسم
استقلا لا كانت كالصورة الجسمية وان كان ببقا الصورة الجسمية
كانت الهيولى صفة والصورة موصوفة فيكون الهيولى حالة
في الجسمية من غير عكس هذا خلف وان لم يكن لها حصول
الحيز اصلا استحالة اختصاص الجسمية بذلك الحيز واما
بالضرورة ان المختص بالجهة بالذات استحالة حصوله فيها
بتلك الجسمية بالذات والبالسعية فقال بعضهم لو كان الجسم
مركبا من امرين كانا دامين له فكان لعالم بالجسم حاكما برام
بها من غير برهان وجوابه ان ذلك انما يلزم لو كان لعالم تمام
بماهية الجسم حاصلا ونحن لا نعلم من الجسم لمرامر يلزم لمرامر
وهو الصورة

وهو قبول الارباع والثلاثة الف شرح الثالث ثبات ثبات
الحج المشهوره المسمى على ان الجسم قابل للانفصال مديته في الفكر فانه غير
قابل للانفصال والحج التي ذكرها الامام مسمى على ان الجسم الذي
مديته قابل للانفصال من الهيولى والصورة وانها لا يتم في الجسم
المنفصل فاذ انينا ما حدى الجسمين ترتيبا لقابل للانفصال
منها وبالثانيه ترتيبا لغير القابل للانفصال عنها افاذا كان الجسم
كل جسم مركب من الهيولى فاما اذا اقتصرنا على احد الجسمين
واردنا تعميم ذلك لزمنا ان نضيف اليها ما يوجب معها التعميم
اذا استبان الجسمية في موضع محتاج الى محل فيه وجب احياضا
اليه في كل موضع اذ العنى عن المحل لا يعرض له ما كوجه البقاء
كل جسمية في هيولى فان قلت سيقض بالجسم مع الفصول
قلت الجسم في حد ذاته عن كل فصل او اما اقترا ان فصل معنى
انما حاد من قبل الفصل لبعض المسائل في امتناع غلو
الهيولى عن الصورة الحجة الاولى لو عرفت عن الصورة فان كانت
مساواة اليها قابله للقسمة في جهه كانت خطا او في جهتين
كانت سطحا في الجهات كانت وان لم يصل القسمة كانت نقطة
منع وجود النقطة منفردة فانه لو كان لها وجود فاذ انتهى اليها
طرفا خطين هما نقطتان فان جهتهما عن اليمين القسمة لا تترك
النقطة فلا يتميز طرف خط عن آخره وكذلك القول في الخط المنفرد ^{السطح}
المنفرد

و ثانيا ثبوت الثالث انما يوجد بحد تمام الجسمية فلا يباين لواحد منها
وجود باجم افراد هذه اذا كانت المادة المنفردة اليها اشارة فان
لم يكن متنع حصول الصورة فيها ان حصولها فيها رافى رافى
من احاد محال وفي جميع الاحاد محال ولا يحصل حصولها
فما في بعض الاحاد ردو البعض فان قلت هذا مخصص بالجزم
المعين من الارض فان جميع احاد كليه بالنسبة اليهم سوار ذلك
بمخصص بعض الاحاد تلك الكلمة قلت سبب ذلك ان مادة
ذلك الجزم كانت قبل ان تصافها بالصورة لارضية كانت في صورة
لارضية وجبت تلك الصورة اختصاصها بذلك الجزم كما
المادة قبل ان تصنف بالصواع الما يسم فلما زالت منها الصورة الما
كانت المادة بالقرن من ذلك الجرم فخصصت ذلك الجرم ولم يكن
منها قبل علو الصورة في صورة اخرى علية كالحصول
فيه فظهر الفرق فان قلت قد يكون المخصص هذا المبدأ
المفارق قلت نعم المفارق ان جميع الصور وجميع
الاحاد واحد فامنع منه المخصص ولا يحرك البرهان على
اخر وهو ان المادة وان عرفت عن الصورة فيمكن الانتصاف
بها فان كان انتصاف الصورة عليها من المفارق موقوف على مبرور
فان كان ذلك الشرط قدما امتنع خلافه المادة عن الصواع والاحاد
حادثا عادا الكلام في جملته وتسايله ولزم على المعاد ان تمامها

فان كانت دفعه فهو محال وان كان على ما قبل فليكن
قبل تلك الصورة موصوفه بصوره اخرى ولتقابل ان يقول
يلزم من هذا ان تلك المادة لا تحتوا عن صفات معده لها قبول
الصورة وربما كانت في بعض الاحوال خالصة للمادة المائية الباسية
لو جردت الهيولى عن الصورة لكانت وجودا بالفعل وقبول الصورة
بالقوة والواحد لا يكون مبدءا للفعل والقوة التامة لو قدرنا
جسم واحد افارقت صورته وقبل لمفارقة القسم وفارقت
صورة الجزئين عنها فان كانت مادة الكل كمادة النصف
كان الشئ مع غيره فهو لا مع غيره وان لمساوهم لكانوا اجزاء
للماهية ولو اوزمها بل للعوارض وهو كون حدتها كالأجزاء بعضها
وانما يكون ذلك للتفاوت في المقدار فالما قبل اتصافها بالصورة
الجسمية موصوفه بالمقدار والجسمية من لوازم المقدار فالما
قبل اتصافها بالجسمية موصوفه بها ولتقابل ان يقول
كل المقدار مع قبول بعض ذلك المقدار اذا جردنا النظر عن
المقدار الفصل الثامن من منع خلو الصورة
الهيولى المحي الاولي الصورة الخالصة للمادة تجوز القسم عليها
وتجوز على البعض ما تجوز على الكل فلو فرضنا ان المتفرقين قارفا
المادة وفرضنا ان الجمال قبل القسم فارقت للمادة فان كل واحد
انما يتساوينا في المقدار او لا يتساوينا ويؤنسوق الكلام كما ذكرناه

منه السابقة في جهة التامة الباسية الصورة الخالصة للمادة ان كانت
على المفارقة بالشخص فاحصل به الشخص وهو اختصاص بالمادة
المعينة موجود في الصورة بعد المفارقة فهي بعد المفارقة ذات وضع
فهي غير مفارقة وان كانت بالشخص غير هاتين التي كانت
مخالطة الباسية الصورة الجسمية حاله في الماء فلو استقلت
بذاتها لم تستحق من الماء فاستغنى عن هاتين هاتين اليها
الرابع من ان الجسم يوزن للجسمية والكل يوزن للماهية فهو
موزن للجسمية فاذا اقتضت الجسمية نفسها شكل معين كما
كل جسم ذلك الشكل كمن شكل كل شكل الجزر وان كان ذلك
بالفاعل كانت الجسمية بنفسها قابلة للوصل والفصل فتعتبر
يكون ذلك من اجل الماء فكانت المادة يوزن للجسمية فان قل
صوم منقوص بالفضل فان شكل الكل مخالف للجزر مع تساويهما في
الطبيعية سم الاستحسان معاير للوصل والفصل قلت جزء الفلك
وجد بعد وجود الكل برزنا فرع على نقي الجزء الذي يتجزى ذلك
من ان يكون شكل الجزر والكل واحد وهذا المانع منفرد منها فال
الصورة اذا تجردت عن الماء لم يكن هناك كل جزء مع ان الطبيعة
ولا افتراق امر من الامور ولو وجد الشكل للصورة من الفاعل لكانت
مرا فدرجت لها اطراف وانما يوجب مكان قبول القسم الوهمي وقر
تقدم ان طرقت القسم الوهمي فانه قبل القسم لا يمكن ان يتفرق

لما سبب الازم الهول في الصورة فنقول كل امر من شئ في الوجود
لا في الماهية احترازا عن ليراضا فتن فلا بد وان يكون لغيرها
الى الاخر لما تقدم سرارا والمحتاج اليه يكون متقدما على المحتاج في الوجود
ولا تقدم للهول على الصورة في الوجود لان المادة من حيث هي قابلة
والعابل يكون مكن الوجود بالنسبة الى القبول فتكون الهول مكنة الوجود
بالنسبة الى الصورة فالايكون سببا لوجود ان الواحد لا يكون قابلا
وفا علا ولا ان العلم متقدما على المعاولا الوجود لكن في جود الهول
سبب الصورة فيلزم تقدم كل منها على لا خرو لان المادة قابلة للصورة
عن مئاهية فامتنع ان يكون علم لواحده معينه منها بقى كلام في ان
نذارم الهول في الصورة ليس في الماهية لان كل امر من شئ في الوجود
في الماهية منع عقل لاهية لغيرها بدون عقل لاهية لا خرو منها يمكن
تعقل كل واحد من الهول في الصورة دون تعقل لاهية واذا لم تكن
للمادة تقدم على الصورة لزم ان يكون للصورة تقدم على الهول
يوجه ما نقول انها ليست علم تقدم لوجود المادة
لان الصورة تحتاج الى المادة فممع ان يكون علم مطلق لاهية اذا
كانت تحتاج الى الهول كانت فاعليتها محتاجة اليها فيكون عليتها
للهول بواسطة الهول هذا خلف لان الصورة الجسمانية يوجد
مع التناهي في الشكل الناعم للمادة فالمادة متقدمة على الشكل الذي
هو اما مع الصورة او قبلها والمتقدم على المع وعلى المتقدم متقدم للهول
تقدم

١٢٥
حيث ما غلبت الصورة فامتنع كون الصورة علم مطلق لاهية لان الصورة
تحتاج الى المادة لا تبدل ولا بد في لاهية المطلق تبدل
مفادها عند تبدلها بحيث ان يكون شريكه للعلم وذلك الشريك
لمتنع ان يكون جسما او جسما نيا ولا لعاد الكلام فهو جوهر عقلي وناير
الجوهر المفارق انما يكون عند استعداد القابل للقبول كلك في الوجود
ذلك لان استعداد من قبل صورة موجوده بوصول الفحص من المفارق
الى المادة بواسطة الصورة وهو المعنى المشترك فاذ كانت
اذا كانت الصورة المعينه شريكه للمعاولا علم عند علم
العلم فاذا زالت الصورة المعينه زالت العلم فوجبت ان المادة
و لان الشريك جزء العلم وجزء العلم متقدم على المعاولا فيكون
الصورة متقدما على الهول لكن الهول متقدم على الصورة فكل
كل واحد منها متقدم على لا خرو هذا خلف قلت
الصورة المعينه غير محتاج اليها في جود الهول بل مطلق الصورة
فيكون المعاولا ميسرا للهول على جود سدا صورة بصورة
عند زوال واحد معينه والمادة متى كانت متقدمة بصورة
استعدت تلك الصورة لقبول صورة اخرى فالمادة عند طوبى
علمه بوجه والصورة الحادثة ان يكون محتاجة اليها ولا متقدمة
بها بل يكون تقومها بالصورة المتقدمة وحينئذ احتاجت المادة
اليها لم يكن في محتاجة اليها في جودها فانقطع الدور فان قلت

حاجة الصورة الى المادة مستمرة بعد الحدوث فالدرجيات في
الهيولى معينة في ذاتها لتعين عليها وهو الفعل الممار واما مقارنتها
الى الصورة المعينة لا لتعينها بل من حيث ماهيتها والصورة في
ما هيته معينة عن المادة بل احتياجا اليها في الوجود فاختلقت
جهة الافتقار وانقطع الدور الفصل التاسع في اقسام الصور
النوعية قد نظم ان كل نوع من الجنس محقق بكيفية معينة وكل
فلا بد وان يكون فيه قوة يقتضي في كل السبل المعنى والامر المعبر
والكيفية المعنى وتلك القوى هو الصور وفيه نظير فان الصور باية
المادة والمادة متقوم بالصورة الجسميه فلا يكون متقوم بمادة
النوعية لا متنازع تقوم المادة بصورتين انما سمع اذا كانت الصورة
في درج واحد فاما اذا كانتا على تقديم واماخير فلا بد ان ليس
معنى كون المادة متقوم بالصورة امتناع خلقوها عن الصورة
المعينة فانها قد عرفت عن الصورة المادية والهوائيه وغيرها والصورة
ما يكون حالها في المادة سببا لقوامها والمادة متقوم بهذا المعنى
بصور كثيره على ترتيب فان المادة محتاجة الى الجسميه في وجودها
والجسميه محتاجة في وجودها الى الصور النوعيه فيكون الماديات
وجودها محتاجة الى الصورة النوعيه وهو المعنى بتقوم الهيولى
بالصور النوعيه قال الامام الذي ثبت بالبرهان استناد هذه
الاعراض التي هي الكيف والايين وغيرها الى القوى موجوده في

جده التي هي القوة غير من عند زوال القاسم واما ان تلك القوى صور
متقومه للمادة فلم يبق عليه برهان واختار ان هذه القوى اخص
الصور متقوم ثم قال هذه الصور النوعيه حاله في المادة
بشرط وجود الجسميه او في نفس الجسميه فلو علمنا الجسميه
بما لزم الدور وفنده نظرفان الصور الجسميه حاله في الهيولى
وهو في اقسامها وايضا الصورة الجسميه صور حسيه ولا يتحقق
الحس من غير النوع وقال ايضا المتجوز في الجسم اعراضه
من الكيف والايين والوضع وغيرها فلا بد ان يكون الكل صورة
واحدة كثر الواحد مبداء اكثر من واحد وان كان مبداء كل عرض
صوره على حده كانت المادة متقوم بالكم من واحد وان كان لا
يجعل الصور النوعيه مترتبة لانها غير مترتبة فلا يكون علما
مترتبة الفصل العاشر في مقتضيات الصور النوعيه
وفيه اثبات لروا لكل جسم حيز طبيعي لا يقتوا غايه قال الامام
زاد في مضمون مرسوم الثالث بتبين قبح انه قال الذي يطل في الارض
طائمه المكشوف الذي فيه باطل لانه لو توهمت ان اماكن كلها خالية
ثم حصلت الارض بكتلتها في اي مكان اتفق كان ينفذ في وانما
يعود الملاءمة المرمية الى قوتها الجانب الارض لان كل جزء من كل
عنصر يطلب سائر الاجزاء طلبا للسبب ولو توهم تفريق اجزاء
في الملاءمة اليسر الصغير ولو تفريق في الخلاء نصفان كل طلب كل واحد

لصاحب سوار بلقيان في الوسط والوتر من راسه
التي تطلع الفلك فارتفعت المذرة اليها ولو فرقت اجزاءها فخرجت
العالم ثم اطلق نوحه البعض في البعض حتى يلبسها ويغفل
في موضعها لو فرض كونها في موضعها لانها لا اخر البعد
عنها بطلت جميع الاجزاء لذلك يطلب المركز لان جميع الاجزاء
سوار ولما كان كل جزء هذا شيئا له لزوم استدارته وكونه متناهي او رطل
نفسه بان كان بحيث يثل ذلك كل عنصر حتى كل من العناصر صرورة
واجاب عنه بان ذلك لما نفع فانه لو كان كذلك لزم وقوع الظواهر بين
تلك الكرات فذلك فعلت الطبيعة من اجتماع اجزاء كل عنصر واحاط
بعضها ببعض فاجمع الاجزاء للتنسابة واحاط بعضها ببعض
دفعها لوقوع الخلا برفع البعض في غاية البعد عن البعض وبعضها بالفر
من البعض قال وانما وقوع النار في المحيط والارض في المركز
فان المحاور للفلك بحيث يكون بار المصاكة الفلك اياه داما الموجه
وان يكون الاربع من ارضها والشيء اورد هذا المذهب على نفسه الشفاء
واجاب عنه بان الحجر مرسل من راس البير كان يجب ان يلمس من
البير ولا يترام في كلامه ما يتطاول هو جواب عنه وهو ان كل جزء يطلب
الاتصال بكل جزء ولما لم يكن ذلك طلب له اقرب من الكل هو الوسط
واجاب الشيخ عنه بوجه اخر وهو ان الشيء لا يفعل غير
ولما ثبت ان محبت عنه بان الجسم لا يتلازم صفاته لا اجسام

وروي عن بعض سبب ذلك في التلازم ليس الاختلاف
بما يعين بل المشاكلة احب نحو ان اجسام لو فرض خلوها عن كل
ما يصح خلوها عنه فانه يعلم انه لا بد له من مكان معين وليس ذلك مقتضى
الجسمية المستتره بل لا مرز ايدوه هو المسمى بالطبيعة فكل جسم
حين معين يقتضيه طبيعته فان قلت يجوز ان يكون ذلك في
عارض محصيه بذلك الخيز المعين ولا يزول ذلك العارض في العار
اخر محصيه بهذا الطريق يكون كل جسم في حيز فلان فنادكنا
جواب عنه وهو اننا فرضنا خلو الجسم عن جميع العوارض وما ادرك
محبت له حيز معين قال لا اقام هذا انداء على ان الجسميه
مستتره بين الاجسام فقد تقدم الكلام لمناد ذلك الجسم
ان لم يجب اختصاصه بتلك الخصوصيه لا يكون ما يجب شيئا
واجبا وان في حيث فان كان ذلك الوجوب تنفس الجسميه لزم الحال
المتقدم وان الجسميه اخرى تسلسل ولا خلاصه عنه لان يقال
الجسم العنصري يقتضي ظهوره نوعيه مهيمة واجاب عنها قال
ما رجه لئلا نقول يجوز ان يكون مقتضى الجسميه مطلقا لكان
وعنه لا سيما خارج قال لا اقام هذا استكال فوق ليس
لذلك لا نقول فان في البرهان ما هو جواب عنه وهو ان اجسام
العنصرية يمكن فرض خلو اجسام عنها ومع ذلك يجب ان يكون معين فلك
لا اقام ان يكون ان يقال ان المذرة اذا ارستت فوق عا دال ان

ولم يكن ذلك مقتضى طبيعتها لما عادت وفوت به تلك المنة
قلنا ان لم كان تكملة الارض مختصة بهذا الجوز المعين قوله كل
بالقرب من الفلك في بدوان يكون نارا اكثر من صفاته الفلك والبعيد عنه
لا بد وان يكون نارا اكثما وبالجملة انه جعل طباع الارض اجساما
اطنابا يعايرها على خلاف المسمى وقال لا دام يحسب ان
في حل هذه الشكوك لعل الله سبحانه يوفقنا للوصول الى الحق
الخاص الباب التاسع ان يكون الجسم مكانا طبيعيا
فانه متى حصل في احد ما ان لم يطلب لا فو لم يكن طبيعيا وان طلب
كان هربا عن الارض فلا يكون طبيعيا له وانه خارجا عنها اسم
طلبه لواحد منها ان طلب احدهما هرب عن الآخر والطبيعي من
منا فين الباطن المكان الطبيعي المركب المركب
مركبا غير بسيطين متساوين فان لم يمانعا في حركته افرقا ولا
يجمعا ان لا يمانعا في زمانها فيها وبعد ما عن جزيها سوار و
ضناك وان كان احدهما اقرب الى غيره احدث المركب لا حركته
وان كان احدهما بسيطين احدث المركب الى مكان الغالب
الا لما نفع وان تركب من علم فان طلب احدهما احدث المركب الى جنة
وان تساوت فان كانت متجاورة لا حيازكا الارض والماء والهواء
حصل المركب في حيز الوسط وان كانت متباينة كان الارض والماء والنار
حصل المركب ايضا في الوسط لتساوي له وحدان الى الخاصين

وكانت الارض في الما ريت تركا في النقل فيغلبا في النار فيكون
من اربع فاذ كانت متساوية حصل المركب في الوسط وانه في حيز
الغالب ولا شبهة انه لا يستمر وجود المركب من التساوي المتساوي
بل لو وجد لم يثبت لا قليلا والمراد من التساوي في النار في
القوة ان في المقدار ليس لو فرضنا النار في المركز
لا يكون حركته ميل الى جهة امتنع ان تحرك الى جهة دون جهة
ما يحصر في مسع ان يفرج فرجهم في وسطها ينسحب عنها الى الجهات
بالسوار الى ان يلقى كل جزي من السبسط ما هو اقرب اليه
من المكان الطبيعي فان الهواء المحيط وغيره كان عينا في مكانها
من ان يداخله لان ذلك لا ينفوذ لا يمكن له ان يخلو في اخره
بهي جهة دون جهة ولا محض من ان لا يترك منه وفتح الظل
في الوسط فاذ في النار ساكنة في الوسط بالفسر وهذا عار
عن الطبع فقد وقف الجسم في المكان الغريب بالطبع الباب
الحكم جسم شكل طبيعي اما البسيط فشكل الكره اذ له قوة واحدة
وغيره المادة الواحدة لا يفعل الا واحدة وكل من كل سوى الكره فيه
انفعال مختلف من جهة وزاوية ونقطه وعليه شكوا في الارض
بسطه وليس شكلها الكره لا فلا ان الخارج المركز لا بد لها
من معنى مختلفي الجسم فقد فعلت الطبع في كل واحد من المتميزين
فعال مختلف في الشكل اذا جاز ذلك جاز في الشكل لا فلا

المكوّنات تكون النكوالب عابرة في تحتها فيكون موضع النكوك من
 قعره في تحت وتلك المنقورة موحودة في جانب دون جانب وهذا
 فعل طبيعي كل فلك كفاعل أشكال أعضاء الحيوان والنبات وعظما
 ومقدارها وظواهرها وحسوسها هو القوة المصورة وانها قوة
 طبيعية بسيطة مع انها اذا تلوذت لها أشكال الكره فان قلت
 ان ذلك لان المادة التي منها الحيوان مختلف الطبائع والقوى
 فليست ——— فكان يجب ان يفعل كل قوة في طردها شكل الكره حتى يكو
 اعضاء الحيوان كرات مصمومة بعضها الى بعض لو كان
 شكل البسيط الكره لكان شكل الكره لان كل واحد من البسطين
 بعض لاخر في فعله ولا عاينه ان لم يقدرياده لم يقص في الجواب
 عن الاول ان شكل الارض الطبيعي الكره لرا انه لما انشأ من جزء
 ولا هو للنبات بذلك لاسلام وما فيها من الهوسم حافظه
 للشكل لاول معنى الشكل لاول على ذلك لاسلام حصلت
 الحسوس وعز الثاني ان المصمم ليس جسم مستقل بنفسه هو
 جزء فلك فلا يكون له طبيعة مستقلة واسا كلة الفكر فله
 طبيعة مستقلة فلا جرم كان شكل الكره قال لرام هذا شكل
 لان كل واحد من المصممين لو لم يكن مخالفا لآخر في ماهيته وللشكل
 الذي يلها لصح ان نفسا احدها الى الاخر وان حصل في جميع الارض
 وان شكل من كل لرا خروانه محال فاذا نكل واحد منها لرا
 حضوره

لرا شرو ودر لرا هو حسب اختلافها في الماهية وعن السال
 قال الامام لا بد من حله وعن الرابع قال لرام نحن لا نقول بالصورة وانما
 نحيل ذلك على فاعل حكيم وعن الخامس ان المركبات انما تحصل بشكل
 عرب بسبب القواس الخارجيه وما فيها من الهوسمة كلف ذلك
 الشكل الغريب ومن وضع هذا الاصل ان لرا كما كان اقرب من المركز
 اكثر احتمالا للماء مثالا الماء الذي يمتلئ الكوز في اعلى الجبل اقل مما يمتلئ
 منه وهو في اسفل الجبل فانه اذا كان في اسفل وتوهمنا حول مركز مركز
 مربوط في الكوز ثم وصعنا الكوز في اعلى الجبل وتوهمنا دائرة تتحرك
 كذلك كانت الدائرة الثانية اعظم من الاولى فيكون القوس الذي
 يصل من طرفي الكوز منها اقل خدبا من الذي يصل منها من الدائرة
 الاولى ومتى كان القوس اقل تحديبا كان اقل احتمالا للماء ولله اعلم
 الباطن ————— الباطن في احكام الاجسام البسيطة والمركبة
 مقدمة البسيطة ترسم بانه الذي جزوه يكون مساويا لكله في
 الاسم والحد ولا بد من بلاء بغيره على تركيب الجسم من الهوي والصورة
 فان واحده منهما لاساوي الجسم في الاسم والحد وهو ان يقال هو الذي
 جزوه الجسماني مساويا لكله في الاسم والحد وقد ترسم بانه الذي
 لم يتركب حصته من اجسام مختلفة الطبائع وكل من الرسمين قد
 بحسب الحقيقة وقد يعتبر بحسب الاحتساب واعتبار الاول بحسب الحقيقة
 كما ذكرناه وحسب الاحتساب من اعضاء الحيوان من اللحم والعظم

في
 بعض
 الجوامع

لتركيب كل واحد من العناصر الاربعة ومخالفة كل واحد من العناصر الاربعة
 لكتلية اللحم والعظم في الرسم والحد فلا يكون الفلكي هذا الاعتبار
 بسيطاً لان حركه الفلك لا يساوي كنه الاسم والحد واذا كان هذا الحد
 بحسب الجسم كما يقال ان الله لا يخرج حركه الحسوس من مساوي كنه في الرسم
 والحد وهذا اعم من الاول مستلزام الاول اياه من غير عكس وهذا التفسير
 يكون اللحم والعظم غير بسيطاً دون الفلك اعتباراً بالرسم المائي بحسب
 فماد كنهه والفلك هذا المعنى يكون بسيطاً دون العظم واللحم غيرهما و
 اعتباراً بحسب هو ان يقال انه الذي لم يتركب من اجسام محسوسة محملته
 الطبايع وهذا اعم الاعتبار لانه سادس فيه للعظم واللحم والفلك ثم كل
 واحد من اعتباري الحقيقة والحس على سبيل مسمى في رسم الموضوع له اما
 ان يكون شرط اتصافه بصفة او لا يكون فهذه لربعة اقسام **الاول**
 ان لا يكون مركباً من اجسام ولا يكون الاسم الموضوع له مشروطاً
 بصفة كالغناضر الاربعة والملك ان يكون مشروطاً بشكل
 معتر كالملك **والثاني** ان يكون مركباً من اجسام
 غير محسوسة لكن شرط شكل معين كالشرايين
 والوريد **والثالث** ان لا يكون مشروطاً بشكل معين كاللحم
 والعظم واذا عرفت البسيط عرفت المركب لانه تقابله
 ثم في الباب فصلان **المضامين الاول**
 في الاجسام الفلكية **الحاثة الاول** محركات الاجسام

لا يصح عليه الحركة المستقيمة لان الحركة المستقيمة كما عرفت من جهة
 فلو امكن خروجها عن موضعها مثلاً امكن عودها اليه فتكون الحركة
 له رايه وان لم يكن خروجها عن موضعها امتنع عليه الحركة المستقيمة
 الثاني ان البسيط ان لو كان مركباً كان من شيايط فالعظم
 الواحد لا ياتي باحد حاليه شيئا وبالاخر شيئا اخر فاحصا صرتلك
 له حركه واحدة مستقلة لا يكون واحداً بل حركه واحدة ذلك الحيز
 ذلك الجسم ولو كان كل حيز مخالفاً للحيز الاخر فلا يكون له احوار
 متخالفة بل حركه لك الجسم وهذا خلف لان الجسم المتوسط واحد
 في النوع فاذا فرضنا على احدى حاليه ما يصح على الاخر فجار ان في
 تلك جانب ما لا ينافيه بالحركه الاخر وذلك بالحركه المستقيمة
 لو لم يصح قاسم الجسم باحد حاليه صح ما يصح بالحركه الاخر
 ان يابس فلك عطار ذلك الفلك فيكون محمداً كما انه يصح ان يابس محمداً
 وقد كذب عنه بان ذلك المانع خارج **الحاثة الثاني**
 الفلك لا يقبل ولا حصصه ما المحرك فبالاقل اراهم فتم ولا في
 شيء من اجزائه لان الصعود والنزول بعضي الحركة والمستقيم
 ولا يعلم اسماهم وهذا ما ياتي في سائر ذلك فلا بد من حجم عام
 ان لا يصاد حلت على ان لا ياكل بحركه بالاستدارة فلو ولدنا
 حركتها او خروج من احوالها عن واحد فان لم يعد الى مواضعها
 كان لها حصران طبعان وان عادت كان عودها بالحركه المستقيمة

فكان فيها مثل مستقيم ومستدير وانما باطل الياسين بل حسي
له حد طبيعي فالحر الطبيعي للفكر حد هو ان لو كان فرق لزم الجواز
خارج العالم ولو كان تحت ولو حرك الى المركز تحركت بكلمة الياسين
اجزاءه طقسا بهم فليس نزول بعض اجزاء اول من نزول البعض
فوجب عليه بالوقوف كمان المركز واذا بطل ذلك بطل إمكان
خروج من حصر هو وكل ما منع خروج عن موضعه الطبيعي لا يكون
صدرا ولا حصفا الا بالقوة ولا بالفعل فالفكر لذلك ليس شيئا
من اجزائه ايضا حصفا ولا صدرا فانه انما يعرف النقل والحكم بالعود
الى الموضع وليس اجزاء الفكر متكونة في موضع عرسي حتى يعود
الى موضعه الطبيعي ولا احر حركت عن مواضعها الطبيعية فاسر
حتى يعود اليها عند زوال الفاسر فالاسر لا يجوز ان يكون غير جسم
فانه ان كان سائما فاصم طقسا كان الوجه في الطبيعي يوجب
الحركت وعن الموضع الطبيعي وان كان فرسا عاد الكلام حركا ولا
يحوز ان يكون مقارقا لان الفارق انما يفعل بالاستعداد ويكون
العالم في ذلك لا استعدادا هو طبيعي وقت حركته لا يجوز ان
يكون جسما من اجسام لا يفعل الا بالماسم والماسر اجزاء الفكر
تكون اذ اذواها بالاسر الفكر من كل جانب فلا يكون خراج بعض
اجزائه ما احر اوه الى من احصى المراكز لعالم فتم النار اذا
وصل الى كره له اسر حاله بان انما يصل المركز الى الفكر واد

ليس من غير تحرر عن من بالقتروا بالطبع مكان حكم
اجزاء حكم الكل في انها لا يقبله ولا حصم النحس الرابع
لمنع الحركت علم الا فلا كذا لو كانت اجزاء اجزاء اول ان
الحركت ولا السلام انما هم بالحركت المستقيم وانها بالميل مستقيم
فانه لا كما مع الميل المستدير انما في الحركت الفكر وكونه للام
والمفارقة في الحركت في كل واحد لا عنصر في ان اجزاء العناصر قبل
اليه احاسن لا افلا كذا خالف العناصر لما هم لانها محصم
بالحركت المستديره واحدا زها الخاصه وفده واجبه لها والحركت
والحركت المستقيم مستعان عليها وكذلك الكيفيات لاربع وحدها
واللوازم يقتضي لاختلاف في الماهية فان قلت
ان امكن في محركات الطبايع ان يفعل فعلا واحدا بعكس
التقصر وهو ان لا يفعل وهذا واحدا ان يكون محله
الطبيعي والماهية وبل من صدور لافعال المحمل عن الطبيعي
لكن المقدم حق اذ الماء ولا ارض تحركان الى الوسط والهواء
والنار تحركان عن الوسط مع اختلاف طبائعها بالانواع
قلت اجاب انهم عنهم بان لا مكان ان جعل حركتين
المحمول كما يقول ان كانت لا حركت والسيط التي ليس نوعها نوعا
واحدا يمكن ان تحرك حركته واجدة فليس يمكن ان تحرك حركته
واحده بالانواع لم يكن من اجزاء السيطة التي ليس نوعها
نوعا واحدا

وهذا حق وان جعل الامكان ٤٤ واحدا من مجموع كجب
صدق عكس النقيض فاننا نقول ان امكن في الجو اهر التي للسير
نوعها واحدا ان سترك في صفة واحدة امكن في لراسيا التي لا
تترك في صفة واحدة ان يكون نوع طبعها واحدا ولما كان
هذا باطلا علمنا انه لا محالة انعكاس ما ذكره عكس النقيض
السبب ادس الفلك ليس بحار ولا بارد ولا رطب ولا يابس
قال السبع الحرارة والبرودة لا امتياز بعكسها على الحف
والثقل وادراكه ولا نقل في الفلك فلا حرارة ولا برودة قال
لما دام النار في عالمنا هذا فاما في غيره فانه قلنا
الحرارة علم الحف والبرودة علم الثقل فلو كانا موجودين في الفلك
تركب عليهما معا ولا يما قلنا عمر الفاعل لا يكون في حصول
لا بد من دفعه من الفاعل فلهذا القابل لها في وجوده هذا
كالحرارة فانها علم الحرارة والفلك يتحرك ولا يستحوه عندكم لعدم
القابل فكل ذلك ممتنع السبع وان لم يكن رطب ولا يابس
فان الرطب هو الذي يصل الى اسكال الاحر من هوله واليابس
هو الذي يصل ذلك من اسس من الحروف على الفلك ممتنع بل
الرطب واليابس قال لهما مالمعتد ان لهما جوام السماوي
لو كانت حارة لكاست في غاية الحرارة اذ لا مانع من عاق
عنها والمفوض الى اصادف الحالى عن العاق كان يعلم في الغام

ولو كان كذلك كان ما تقرت منها وهو فلك الجبال السامح
والجبال الحواسد حرا ولما كانت الشمس من القوى لدا
وجدا يبقى للضعيف اثر والتوالي باطلة فالمعتمد كذلك فقلنا
قد ذكرنا اتمام ان ما يقبل الشدة والضعف يكون الحاصل في كل
ان غير الحاصل في لهما ان لهما جزوا في تلك الموضع متخالفين بالماهم
ولا يلزم من كون الشيء مفكرا للسخونة الضعيفة ان يكون مفكرا
للقوة وكذلك البولي جانب اتمام قلنا اداكاست
ما هي الفلك لمعنى حد من السخونة فاذا انضم اليه ما يوجب
حد اخر من السخونة كالحرارة وفيها اذ اذ السخونة حوة
واضا كل سخونة فلهذا سخونة اخرى فوجب البلوغ الى الغاية
الى العاق وما نغ وذلك لا يكون العاق طبعيا اذ الطبعي العاق
عن الفعل الطبعي اسير اذ القاسر يكون لهما قاه الفلك
والملام في الفلك هو النار والتار لا يعوق عن سير الفلك في الحرا
ومثل هذا يدل على ان الفلك ليس ببارد ولا اشنو كى على العنابر
ولا يقال بان طبعها وان امتصت البرودة لكان الحار المحاور
لها ليس من تلك البرودة لان هذا اعتراف بان مادة الفلك
قابلة للسخونة والحركة السريعة التي للفلك فاعلم للسخونة
ويجود ما ذكرناه من حصول السخونة القوة بل على ان التوالى
ليس ببارد لان النار سها من دون الكواكب فان بعضها يكتسب
بعضا

وإنما من أخصها نارهم ولما اعتبرت اشتعلت وكانت النار
بغير تلك الأجزاء والتوالي باطلة لأن لوازمها المختلف
تأزم فبعضها يصير نوره إلى الحزم وبعضها إلى الصفرة وبعضها
إلى البياض والكود فمثل كونها ناراً أو نارهم السابح
إنها غير مكنونة بل لا تحت عن روم ما ورائها والكو الكسيف
لأنه أسفل لها على نور القمر عن الشمس ليعرفه بحسب طوحيث
قرب وبعد من الشمس وأجسامه لا يقبل النور من غير له إلا نور
خاص وإنما لا ترى كون بعضه عند طاراً يكون مستقلاً لأنه
إذا استضاء ببعضها استضاء به استناره طافاً لا ترى
كوزن ذلك البعض إذا عند الكسوف فترى كونه كله ولا يرى
أن ضوءاً في الكواكب من ذواتها إذ لو كانت مستفاداً من
الشمس لظهر فيها عدم النور والظلمة والذى يدور البعض
أجل القرب من الشمس والبعيد منها كما في القمر أو قتل القمر
وجهاً من وجه البنا ووجه إلى الشمس فعند له احتياج يكون
الوجه الذي يليها عنى الوجه الذي يليها فلم يكن له نور وعند
له استتباباً يكون الوجه الذي هو بعينه الوجه الذي يليها
وذلك الوجه يصير أهدأ واختلاف حاله بحسب القرب والبعد
لذلك وأما سائر الكواكب فهي فوق الشمس فيكون الوجه الذي
يلينا هو بعينه الوجه الذي يليها فلا يعرض لها مكان ولا زيادة

١١٢
ولا نقصان في هذا معقود من الزهر وعطار دقاً فأنما تحت
الشمس إنما تكسفاً الشمس ويغفلان اختلاف المنظر التي
ما يفعل الشمس وأيضاً الكواكب العلوية إذا كانت على سمت
الراش لا يكون الشمس مقابل لها وإنما مقارنه فلا يكون الوجه
المقابل للشمس هو المقابل لنا ومع ذلك لا يختلف خواصها
بالزيادة والنقصان باختلاف الأتصافات وجب
أنوار الكواكب مختلف كحجم المرح وبما من المستترى وطول
ولو كانت أنوارها من الشمس لكان الكل على كونه واحداً وهو
صعيف لا زح لك قد يكون باختلاف القوايل فإن قلت
إذا حكمتم بأن الكواكب كنفات مبصرة فوجب أن يكون
كنفات ملونة لا يوافق الحكماء على أن كل طالع قوته لا يحد
فله قوة البصر من غير عكس فالبصر أقدم من البصر لكن
نعم البصر إلى البصر كنسب البصر إلى المكنون
فاذا بدلتنا أن النسبة كانت نسب المكنون إلى البصر كنسب
البصر إلى البصر لكن البصر أقدم من البصر فالملوك
أقدم من البصر قلت قال الشيخ في الشفا أن
إدراك النسبة إنما قام البرهان على صحة في العبادات والمقارن
دون الطبقات وأطنت لذلك كيف للبصر القوة
على أن الناس من مع تقدم قوته البصر على قوته البصر

فان الفلك عنده مبصر ولا يمس لشيء من الاضداد الطبيعية
الفلك ولا كان اللازم على ضده صدر اللازم عنه لكن اللازم عنه الحركة
الستديرة ولا ضدها لما تقدم اخرج الشيخ على الشرط
بان لا زنى الضدين لو لم يكن بينهما تقابل بوجه كانا ماثلا ان كل
يكون له تعلق بخصوصية احدهما فيكون لاحقا لا مرعاه ولا
للعام عام يخصن بخصيص العام لكن الحركة المستديرة الباقية للفلك
معين حركته بخصيصه غير مستتر كنه بينه وبين غيره فلا يكون عاما
فاذن لا بد وان يكون لازم ضد الفلكية مقابلا لللازم تلك الفلكية
وهو مبني على ان المعلول النوعي لا يجوز كونه معا ولا امور مختلفة
ثم قال ذلك التقابل محال ان يكون تقابل المضافين اذ لازم
الشيء لا يحل ان يكون محال لا يعقل ليراع مع تعقل لازم ضده
ولا يوجد له مانع وجود لازم ضده ومحال ان يكون تقابل العدم
والملكه حتى يكون صدر عن الفلكية فعل لا يصدر عن ضده وان
الصورة الفلكية مقتضية للحركة المستديرة فلو كانت في القوة
الفلكية قوة مسكنة كان في جسم مبدأ الحركة هو ساكون وهذا
مطلوب كون التقابل بينهما يقابل السلب واليجاب ولا يمكن ان
يكون التقابل بينهما تقابل الضدين لما تقدم ان الحركة المستديرة
لا ضد لها فاذن لا يحل ان يكون لسلك الصور النوعية صدر وهو
المطلوب فان قلت الحركة انما يفعلها نفس ذات

لزيادة واختيار فلف ينسب الى الطبيعة الفلكية قلت
الصورة المقومة لجوهر السيار هي هذه النفس التي يلزمها هذا
الاختيار فاذا كان مبدأ الحركة هو النفس ثم اثبت ان لا ضد
لها فثبت المطلوب لثبوت الفلك غير كائين لانه لا ضد لصورته
وما ليس لصورته ضد فهو غير كائين لان لكل كائين مادة سابقة
عليه فتلك المادة قبل حدوث الصورة المعينة فيها كانت موجودة
بصورة اخرى فتلك الصورة ان كانت منافية للصورة الفلكية
كانت ضدها هذا خلف وان لم يكن منافية لها فيكون للصورة
الفلكية عرضت لمادة مقومة لصورة وتلك الصورة باقية معها فلا
يكون الصورة الفلكية مقومة لمادتها بل ربما كانت عارضا غير لازم
فلا يكون حدوثها كونه للفلك بل استكما لا وايضا تلك الصورة
ان لم يقبل الحركة المستقيمة والخرق وغيرهما كان الفلك موجودا
قبل تكونه وان قيل لم يكن هو المحرك للمجرات فظاهر ان المادة
الفلكية لا يوجد فيها صورة غير صورة الفلك فيكون الكون عليه
محاروا هذا اختصاصا بالمحرك ثم ان الكبريى مقوم فيكون ما اضا
له كائنات الفرس فنقول المادة ان كانت مركبة من عدة اجسام
كذلك لانسان كانت الصور مقومة لتلك المجموع ولا وجود لكل
المجموع قبل يكون الصورة فلا يجب ان يكون قبل تلك الصور
صورة اخرى وان كانت بسيطة كما ذكره النار فيكون قبل تلك الصور

موصوفة بصورة اخرى بضاد الصورة النازية فان قلت
بقدم ان المادة يكون موجوده قبل وجود الكائن لان علم الصور
المجنوايه غير متسوقه بان قلت لعل ذلك فيكون من مادة
بسيطة لا في مادة مركبة دليل بان كل جسم كائنه فيه حيز فان كان
تكونه في حيزه الملام فذلك الحيز قبل تكون هذا المتع ان يكون طالبا
لا متناع الحلاء بل كان فيه جسم اخر ولا يبقى كل الجسم فيه متع
وجود هذا الكائن فيه امتناع التداخل بل يكون خارجا عنه فذلك
الخارج ان كان من نوع هذا الكائن وذلك الخارج قابل للحركة
المستقيمة فهذا التكون قابل لها وان لم يكن ذلك الخارج من
نوعه لا يكون هذا المكان طبعيا له فيكون قد خرج ما هذا
المكان فكانه عنه وذلك بطل العود اليه حركته المستقيمة
متكنا هذا المكان قابل للميل المستقيم فهذا المكان ايضا قابل
للميل المستقيم وان لم يكن يكون هذا المتكون في حيزه الملام
له فلا بد وان يعود الى مكانه الملام له وذلك بالحركة المستقيمة
ان كل جسم كائنه من جسم متع والفلك لا ميل فيه مستقيمة فلا
يكون كما ساف سر اذ يمنع الكون على الفلك متع عليه التهو
لان كل نام فيه زيادة حاصله لم يكن لان كل نام في حركه مستقيمة
الى حيازها كان حاله مثل المواضع معلوم الحاشي
انه غير قابل للفساد لان مادته موقوفة على صورته ولا جاز ان

20
بما هو قبل صورته صورة اخرى بل يقول كل فاسد كائنه لان
اما الموصوفة للصورة ان حيزها مقارنتها لها فذلك ولا افلها
قوة على وجود تلك الصورة وعدمها فامتنع ان يكون لها قوة
على سوت تلك الصورة دائما ولا افلها سوت تلك الصورة دائما
فان كانت قوة تلك على عدم تلك الصورة محدودة وجب فيها وان
ذلك الحد ان لا يكون القوة على العلم حاصله مع تشابه الاحوال
هذا خلف وان لم يكن محدوده بحدا كانت تلك القوة دائمة وكل
مقوى عليه ايلزم من فرض وجوده محال واما يلزم منه كذا فلا ي
من المحال مقوى عليه فلا شئ من المقوى عليه محال فلفرض
المادة موصوفة بتلك الصورة او لا فلفرض انها تصير موصوفة
بعلم تلك الصورة او لا فيكون الصورة دائمة الثبوت واللا ثبوت
هذا خلف و يصير في حضرة الاوقات دائمة الثبوت
في كل الاوقات بعد ان كانت دائمة الثبوت وهذا اشد
امتناعا من الاول فاذن كان يتبادر اليه ان يكون قوه فسادا وكل
ان يستفاد من هذه من هذه الحجة انه ليس للسماء اولى ما في الارض
لعدم المقدم عليه استمراره في طر غير متناهية فالفلك ان كان
له قوه على الوجود فان كانت متناهية او غير متناهية لزم ما
سبق وان لم يكن له قوه على الوجود لم يوجد لكن وجد فليس
له قوه على العلم فلا يكون له قوه على العلم لان مادته هو وجود

من لا زال الى الان لكن مبدعه متقدم بعد ما بالذات ^{فان}
 محب ان يفكر ههنا في كنهه مخرج جزئيات الحوادث ^{الغائبة}
 في محو القمر اسناع بعض مواضع وجه القمر عن قبول النور التام اه
 بسبب خارج عن حرمه او بسبب غيره ولا روي ذلك اما ان يكون كما
 يعرض للذاتي من وقوع اشباح له استتار فاذا رايت تلك الاشياء
 لم يدركه فلكذلك القمر لما بصورت فتم اشباح الجبال والبحار والبرك
 تلك المواضع في غاية الاستتار واما بسبب شئ سائر ولا روي
 باطل لان الاستتار لا يحفظ ههنا بهام مع حركة المزاج وسعد يدسكونها
 لا يستقر تلك الاستتار عند اختلاف الناظر وما في وجه القمر
 ليس كذلك والثاني باطل لان ذلك السائر لا يجوز
 ان يكون عنصريا ولا اختلافا باختلاف المناظر ولا ان ذلك السائر
 لا بد ان يكون شافيا كالبارد والهوايز والنار بل يكون مركبا كجوار او خمر
 وذلك لا يتم فاذن هو سائر في ذلك انما يكون لقيام اجسام
 متناهية قريبة المكان حد من القمر ويكون من الصغر بحيث لا يرى
 كل واحد منها بل حلتها على شكل مخصوص ويكون اما عدمة الضوء او
 اقل ضوء من ضوء القمر فيكون حاله اصنام مظلمة فهذا القسم من اجسام
 اسباب الخارجية قريب واما اذا كان السبب في ذات القمر فلك
 الجواهر بحيث ان لا يكون مساويا لجوهر القمر ولذا امتنع تحقير
 بعض المواضع بتلك النار دون البعض فيكون تلك الاجرام

مخارج جوهر القمر ^{التي} كما تقدم قبل وهو قريب منه وقد قيل ذلك
 المحو بسبب السحاق عرض القمر لاسباب النار وهو باطل لان ذلك
 يوجب ان يبادى ان الفناء في زمان طويل ولا رصاد المتواليين
 يكذب لان القمر غير ما سبب النار فانه في فلك تدويره الذي هو في حاطم
 الدرس بين وبين النار بعد بعيد يدل عليهم ان النار لو كانت ظاهرة
 لحاطم لتحركت حركته الى المشرق وليس كذلك لان حركات
 الشهب في البراكن يكون عريضة وتلك الحركة تابعة لحركة النار والحركة
 المستديرة ليست للنار بل لاثباتها فانها مستقيمة الحركة بل سفا
 لحركة الكل فقد يلخص من هذا ان ذلك المحو لا رتار اجرام سماوية
 في حرم القمر الحادي عشر في المحر لاسباب اجسام
 كوكبية مصحرة لمرحاض فلا يصير لاجسامها وهي الفلك كذا
 في القمر وانها في فلك الثوابت فانها لا تغير عن مواضعها ولا روي
 على انها اثار دخانية او حارمة او فم تحت الفلك في سطله ما ذكرناه
 في محو القمر الثاني عشر في حركات الكواكب ابدلوا وانها
 اما مع حركات الفلك ومع سكونه اولها وانها بل سفا حركات
 الفلك ولا يمكن ان يكون الفلك ساكنا والكواكب متحركة فتم (مسألة)
 الحرق على لافلاك القسم الثاني وهو ان يكون الفلك متحركاً والكواكب
 متحركة مقولة تلك الحركة ان كانت حركه الفلك في الجهة
 فذلك يتوهم على وجهين احدهما ان تحرك الكواكب مثل حركه الفلك

معرض له ان لا يفارق مكانه كالسماح في اماكن
سيره وهذا لا يوجب خرق الفلك وان كان في حركته زواله
عن مكانه فذلك يوجب خرق الفلك وان كانت حركة الفلك
مخالفا لحركته للفلك في الجهة فذلك يوجب خرق الفلك ايضا
وقد احسوا بان الكواكب لو كانت متحركة بدلها
وجود البعد للمضاحف لتقوم عنده من الكواكب برز الجسم
بذاته لا يتحرك الى جهتين مختلفتين قال لزام يمكن ان
يقال لنزول اجرام الكواكب كرات بساطتها وكل جزء من الكواكب
يمكن ان يصير مكانا لا حرمته لوجود تشاوي المتماثلات
في الامكان الواجب لها فيصير على جوهر الكوكب ان يحرك
وضعه ميل مستدير فلا يكون فيه منها ميل مستقيم فلا
يصح الحركة على الكواكب لئلا على سبيل الاستدلال
على مراكزها وهذا يوضح امتناع الحركة عليها من جميع الوجوه
الثالث عشر لا فلاك متحركة لانها سياتي تشابهها لاجزاء
فاختصاص كل جزء منه كجزء من حيز لا يكون واجبا ولا كانت
مخالفة لما هي فيه فكان الفلك مركبا هذا خلف فاذن يصح على
جزء كل منه ان ينقل الى حيز اخر لا يخرج ذلك بالحركة المستدرة
فعند سداد حركة مستديرة فيكون متحركا بالاستدرة
تقدم ان الحركة المستديرة يكون رادها فالفلك متحرك
بالادارة

وانت تعلم ان خلق السموات اكثر من خلق الناس وليس
المركب بالكلية العظم في المقدار فان كل احد يعلم ذلك بل الكليات
والشرف انما يتم ذلك بالحيات ولا راد ان يظهر قوله تعالى واوحى
في كل شيء امرا وما قبل في الاقناعات ان اجسام الحسيه
كيف تختص بالحياه ولا راد ان والنطق ويكون اجسام السريه
النورانيه ممتنوعه عنها مع انها اسبابها والسبب كمال المسبب
واذا كانت لا فلاك حده صح اطلاق القول بان العالم كله حيوان
ولا نقدر في ذلك كون العناصر منه عن حده فانها بالنسبه اليه
لا فلاك غير محسوسه القدر وكما ان استمال الانسان على طامه
ما لا حيويه له لا نقدر في كونه حيوانا كذلك منها السراخ
الفلك متحرك وكل متحرك لابد فيه من اختلاف وضع بالنسبه اليه
غيره ويمتنع اختلاف وضع الفلك بالنسبه الي جسم خارج عنه
اذ لا خارج فاذن يكون جسما اطلاقا فيه فذلك لا فلاك
متحركا لم يلزم من اختلاف نسبه الفلك المحيط الي المحيطه حركه
المحيط الا بالنسبه الي محيطه ساكن حتى يكون اختلاف النسبه
حاصلا من حركه المحيط وهذا معنى قول الشيخ في الاشارات
وانت تعلم ان سبيل النسبه عند المتحرك قد يكون للساكن وقد
يكون للمتحرك فحيث ان يكون عند الساكن معناه انه اذا نسبت
جسمه الي جسم متحرك وقد سبيل نسبه كل منهما الى الاخر لا يظهر

حركة الجنيم الجنيم الاول وقد يكون ساكنا وقد يكون متحركا وقد يكون
 له اول متحرك او ما ان كان المنسوب اليه ساكنا وقد سئل عن النسبة بينهما
 علم ان الاول متحرك صلت له لا بد من ساكن حتى يظهر حركة الشكل بسبب
 نسبه ومعلوم ان ذلك الساكن هو الارض ما سلك في الحركات
 في بعض منافع حركات الارض في هذا العالم قد سئل ان الارض اذا كان
 حركة شتمل الكل وهو الارض من المشرق الى المغرب وهو الحركة اليومية
 للشمس وحركة من المغرب الى المشرق وهي ظاهرة في السهم حتم في السهم
 وانما عرفت تماذي الارض او قد ظهرت حركات اخرى سببها وحنوسه
 ولطيه وزجوعات واستقامات الخمسة وقد ثبت ان السائر في الارض فان
 حركاتها مستفاد من طبائعها وان الكون الفساده محتفان عليها
 وقوع الاختلاف في حركاتها حتى يرجع ابد استقام او يتغير بعد رجوع
 او يسرع بعد بطو او يبطل بعد سرعة في احوال ان يكون هذه الاختلافات
 بسبب كرات مختلفة بحط بعضها ببعض منها موافقة المركز ومنها
 مخالفة المركز عن مركز العالم على ما هو مقرر في المحسطن واما الكواكب
 النائية فانها وان كانت بحفظه الوضع الحاصل لبعضها عند بعض فلا بد ان
 ان الكرة الواحدة تشملها او كرات بل لا يرفيه في اعدادها فلاك على المشهور
 المقبول عند الجمهور من غير حجة عقلية وقد ثبت ان البعير الحاصل في هذا
 العالم مستند الى حركات تلك الجرام والاختلافات في حركاتها
 بقى النظام في هذا العالم السفلي ليس الى قليل من تلك المنافع



مفعول يوم يكن الكواكب حركته في الميل ان كان التأثير مختص
 ببقعة واحدة ولتكون سائر الجوانب عن المنافع الحاصل منها وكان ذلك
 بقرب من متشابه لحوال وكانت القوة هناك لكيفية واحدة
 فان كانت حارة اصب الرطوبات واحالت كلها الى النار ولم يكن
 المتولدات فيكون الموضع الحاد من عمير الكواكب على كفيه واحدة
 وحط ما كان حاد من كفيه اخرى وخط المتوسط منها كفيه متوسط
 فيكون في موضع شتاد ايم يكون فيه الهوى والهاجم وفي موضع اخر
 صيف دايم يوجب الاحتراق في بعض المواضع ربيع او خريف
 دايم فيه البزخ ولولم يكن عودات متتالية وكانت الكواكب تحرك
 بطم كان الميل قليل المنفعة والتاثير شديد لافراط وكان يفرض
 قريبا لم يكن ميل ولو كانت الكواكب اسرع حركة من هذه لما كانت
 المنافع ومانت فاما اذا كان ميل يحفظ الحركة في هذه مدة يسفل ان
 جهة اخرى لمقدار الحاجة وسقى كل جهة بره لنتم بدلك بالبرهان
 تتكرر على المداير سريعا لتشابه فعله ولا يضطر ما يره في بقعة ولا يزال
 كذلك وهذا لا يتم لاختلاف حركته سدره كما هو الواقع لان ومن
 منافع الطلوع والغروب ان يصل التأثير الى جميع جوانب الارض فعلا
 الا مكان ثم ان كون الارض اغمس في النور المسبح ولولم يكن ذلك
 رامتنع التكون من شدة البرد والجمود واما ان فلاك في عدم اللول
 شفا فاما لو كانت ملونة لوفى النور والصنوع على سطوحها واشتد الخ

ويصير ذلك سببا لا حشرا في العناصر وبإيجاز ما ينبغي
المراد على القليل من أسرار المخلوقات فسيحان الخالق المديون بالحكمة
النافعة والقوة الغير المتناهية جل جلاله سبحانه
الحركة النفسانية للفلك ليست ثابتة لأن نفسها ليست مفيدة
للمحركة البصلة ولأن الفلك غير معدور تمام ورامو لا فلو كان
النفس الباتية موجودة لها كانت عطلة ورامو طلع الطبع
ولا حيوانية لأن النفس الحيوانية اما ذراكه واما فعاله والذراكم
اما الحواس الظاهرة والحاجة اليها للبو في غير المضار الخارج
الواقعة بحسب الحش وهذه المعاني غير متغيرة في الجوهر
الفلكي فلو كانت الحواس الظاهرة موجودة فيه لكانت معطلة
واما الحواس الباطنة فمن الظاهر انها متعلقة بالحواس
الظاهرة واما القوة الفعالة الموسومة بالشوقية فانها متعلقة
في افعالها بالحس المشترك وقد ثبت خلوه الجوهر
الفلكي عنها فاذن وجودها في الجوهر الفلكي يوجب التعطل
فتبقى ان يكون النفس الفلكية هي النفس الناطقة هذا قول
الشيخ في رساله التحفة وقال في الهيات الشفاء واما النفس
المحركة فانها كما قد بينت كذا انها جسمانية وستيلا معبر
وليست مجردة عن المادة بل نسبتها الى الفلك التي هي النفس
الحيوانية التي لنا السواء هذا الكلام ذكره في الحاشية والاسرار

١٨٩
ايضا وبين كلامين تناقض الحق من هذين القولين سيأتي
في علم النفس وبيان انه ليس في جوهر السماوات سهوه او غضب
فقد قال الشيخ ان الفلك يحيل الى حاله غير ملائم فمن حج الى
حاله ملائم فليداو يلهم من محيل له فنعصب ولا بد من الفلكي
في حقيقة وتقريره السابع عشر قالوا الفلك المحيط بحركة
الفلك المحيط من وجهين علمنا ان الفلك يحيل الى حاله ملائم فيكون
الداخل جاسب من الخارج حتى يكون مركزه الداخل ميزله جزء
من الخارج منتقل بانتقاله ضروري وان السطح المقعر
من الفلك الخارج مكان لما يحوم من الفلك الداخل فيثبت به
ويبرز قطباه حرم من الحادى طسعا لكونه مكانا له فينتقل بانتقاله
قال لرامو روي عجبي هذا الوجه لا خير من الفلك
جسم متشابه لاجزاء جميع ما يفرض فيه من النقط يكون متشابه
فنسبة كل نقط يفرض في الحوى الى كل نقطة يفرض في الحادى
واحده فيمنع ان يكون شيء من النقط المفروضه في الحوى
مثبت بنقطه معصه في الحادى طالبا لها دون غيرها من
النقط وهذا هو الذي بنوا عليه صحة الحركة عليه مع حقاؤه سببا
لثبوت بعض النقط بالبنفس ولعل السبب فيه امر نفسي في
الاجسام فان نفس الجسم لا تقوى من نفوس سائر
الفلك فلا جرم موقوت على تحريك فلكها وتحريكها محوم

الشئ من عشر شئ كل الفلك كروي وان شئ بسيط
 وتلك ان الفلك لا يقصى لو كان مضلعا فعند حركته يخرج بركب
 الزوايا من حياها حتى تلك الاحياء خالية والحالات
 ومافي داخله لو كان مضلعا لزم وقوع الخلاء في داخله كما قدم
 ولو كان شكله بيضيا عديسيا فاذا فرضنا حركته انصتة على قطر
 الاقصا وحركته العديسية على قطره لرا طول لزم وقوع الخلاء
 ومن لا قناعات ان ليق له اشكال بالجرم السماوي هو الشكل
 الكروي لانه اقدم لاشكال بالطبع وانما بالذات وحولها لما
 كونه واجهها في القوام اما ان اقدم لاشكال بالطبع فلان
 احاطته بالمشكل به يكون بالوحدة والاشكال له اخر
 بما يتشكل به يكون بالاضلاع والزوايا والاشكال الواحد
 متقدمة على الكثرة واما ان تمام بالذات فانه ذو مبداء محدود
 وهو المركز وذو غاية محدودة وهي المحيط وذو واسط محدود
 بينها وهو البعيد بينهما وان متى زيد عليه او نقص عنه لم يكن كريا
 واما احاطته لما كونه فلان يشتمل على كل شئ كل قطر مساوكت
 لقطر ولا يشتمل عليه شئ كل قطر مساوكت لقطر في المقادير
 واما احكام قوام فلان سائر الاشكال لم يحل الى المثلث والمثلث
 يحل الى سائر المثلثات والدائرة لا يحل الى شئ ولا يحل
 اليها شئ الفصول الثاني في اجسام

البسيط في اجسام الارض والسموات
 منسطة بالهواء والهواء محيط بالماء والماء محيط بالارض فالارض
 في وسط العالم ويدل عليه ان الخلاء محال فلا بد وان تحرك الفلك على
 رطوب محال كما يجب سخونة ذلك الجسم ولا وقت الا بعد منه اوقات
 غير متناهية فالجسم التابع في السخونة هو النار فان الجسم الملائك
 للفلك هو النار وان استهيب اجسام محترقة فلا بد وان يكون في
 الحور العالي هو المحرق وهو النار واما الجسم الذي في غاية البعد
 عن الفلك في غاية البعد عن وصول تأثير حركته اليه فيكون ساكنا جلا
 وذلك هو الارض ولاننا نرى ان اصف الفلك طالعا ولو كانت
 له ارض في جانب من جوانب الفلك لما كانت كذلك لكان الهواء الذي يكون
 في غاية القرب من الفلك ذا اصدار نار او هواء الذي يكون شديدا في
 منتهى راسي غايه السخونة فذلك هو الهواء ولا شكل ان الماء طافي
 على الارض وراسب تحت الهواء فعملنا ان كان العنصر المائي
 كما كان العنصر الهوائي بم ان المجاور لكل جرم يجب ان يكون له باله
 والهواء ملائم للنار لرفته وحرارته والماء ملائم للهواء لرقبه ولطافته
 والماء ملائم للارض لبرودته والعناصر المتناسبة هي اربعة والمعادن
 متباينة وكلما كان العنصر ان الفلك قرب كان لطفا وكلما كان
 ابعد عنه كان كثيفا فهذا الترتيب هو الواجب وهو الذي عليه
 الوجود ثم قيل ان حيز النار هو وسط العالم لان النار اشد

من الارض للونها مضية لطيفة حسنة بلور
 مظلمة قديم اللون وخير لا يشرف بحسب ان يكون اشرف الارض
 اشرف الارض احياء فالنار اذن في الوسط وجوابه ان من الارض
 الضعيفة جدا ومنع ذلك نقول لا يشرف ان النار اشرف من الارض
 مطلقا فان النار وان ترجح على الارض بما ذكرتم لكن الارض
 راجحة عليها بامور اخرى فان النار مضطربة الكثيفة مفسدة الارض
 معتدلة غير مفسدة والنار لا يبقى في المكان العجيب حتى يهرب او يفسد
 بخلاف الارض ولا الارض جزر الحياة والنبات والحيوان
 والنار مضادة لذلك الحسن البصري وان احسن النار فاصح ما يقوله
 الحسن المسمى لما ذكرتم الى الغرض لكن لا فلاك اشرف من الغمام
 فجاءه ولا يشرف ليقول اشرف ولا ان النار اذا كانت على ارض
 للفلك كانت متموضعة بين الارض والفلك واما جوامع العناصر
 من الناس من قال لا الارض متحركة بالاستقامة اما صاعدا
 واماهابطا وقيل انها متحركة بالاستدارة والفلك واقف ساكن والشرق
 والغروب لا يختلف بمحاذات اجزاء الارض المتحركة لها ويدرأ على
 بطلان حركتها بالاستقامة انا اذا اقمنا المدارة الى فوق فانما
 يعود الى الارض ولو كانت الارض صاعدة ما احتاجت المدارة الى
 العود ولو كانت هابطة ما وصلت المدارة اليها لان حركتها الثقيلة
 أسرع ولا انها لو كانت صاعدة كانت كل يوم اقرب من الفلك فكان

فيكون في الارض في حركتها لا تاتقرب اليها كل يوم
 وكان يجب ان يكون المرئي لنا كل يوم من الفلك اقل او كانت
 هابطة كان لا يرى بالعكس ويدل على بطلان حركتها بالاستدارة
 اننا نشاهد في اجزاء الارض ميلا مستقيما واما فيه ميل تنقيم
 ان يكون فيه ميل مستقيم لما قدم ويوجب ان لا يزل
 المدارة الا على وجه دوران ومنهم من قال ان الارض ساكنة
 لكنها غير متناهية من جانب لاسفل فلاحد مسطحة في وسطها
 دليل تنافي الارض صام ومنهم من قال انها متناهية من كل جانب
 لكن حركتها فوق ومسطحها اسفل وذلك السطح موضوع على
 الماء والهواء ومن شأن ان الثقيل اذا انبسط على الماء وقف كالصائم
 اذا بسطت وقعت على الماء واذا اجتمع رست وهو باطل لان
 يقف الارض لو كان جسم لغير حركته عاد الكلام في قيام ذلك
 الجسم حركته وان الارض بسيطة وسكل البسيط الكروي
 انساب السطح الحثاني لغرض يمكن زواله وعند زواله لا
 كان يحرك الارض اياها والجهات متناهية فلا بد من انتهاء السطح
 فامكن لو لا ذلك وان كان لا يتحرك فهو ساكن طبعا وقبيل ان
 حركته الارض اسفل وسطها فوق هو الذي يلينا وسطه ما تقدم
 وسبب سكونها حركتها الفلك لها من كل جانب جدا
 سواء قلزم الوقت في الوسط كما على من حركته في بيت مقنطري

الخواص وافق في الوسط وبطلان في الاطراف
 لا كبر فلم ينزل مدره ولا اقرب ولن بالاعذاب فما زلت وصور
 المدره الى الفلك وقيل سبب سكونه دفع الفلك من كل جانب اذا
 التراب في صلبه مدار على قطبيها بسرعة فان التراب ينفذ الوسط
 ليسا وكن لدفع ويبطله ان لدفع الهواء حركه ولم لا يتحرك الرياح
 والسحب ان جميع بعينها وكان يجب ان يكون في فاعلا صغرا سهل
 وان يكون انتقاله من المشرق الى المغرب او بالعكس سهلا وبطلان
 كل ما يقدم من لا يتحرك الفاسدة ان جميع ما ذكره امور عارضة
 يمكن فرضه على الارض وحيث لا بد لها من عين معين فمما يحصل
 فيه طبيعيا فلا رضى كان طبعي فيكون سكونها في ذلك الحيز لثقلها
 لا لعارض تنبذ فيه حفة العناصر وثقلها ان ريد بها
 طبيعة يوجب الميل الصاعدة والهابطة فالعناصر دايما يميل وحسنه
 وان ريد بها هذا الميل فاجسام في حيازها لا يميل فيها ولا يكون
 اجسامه ولا ثقيل وانما يكون يميل وحسنه عند الخروج عن اجسامها
 الطبيعى وان ريد بها الميل عند كونه فاعلا للحركة فلا يكون اجسام
 صلبة ولا حصة اذ عند كونها ممنوعة عن الحركة المال
 مل ان اجسام كلها ثقيلة طالبع للمركز لكنها متفاوتة في الثقل فالأقل
 يسير ويصعد ولا خف الى فوق حتى يتم لها ما يستقر في
 السفلى هو باطل لان لا يتعاطى لا عظم ابطاء ونحن نرى حركه النار

فيسكن في وسطها بقاء من حركه النار الصعيه وان
 ينفذ وقع كلما بعد عن المبدأ ضعف سرعته ونهنا ليس كقولك
 وقيل الخفة والرا فلا ك ان الخلل للجلل والرسوب نعلم محل الجلاء بطلان
 ان الجسم وان تخلله الخلاء فالا جزاء لم يتخللها الخلاء وتلك الاجزاء
 صاعدة لا تتخلل الخلاء وقيل المقل هو الميزن المهيبط هو الصلابة
 ويبطله ان الحديد والحجر اثقل من الذهب وقيل له اشكال المتحدده
 المبدأ للحركة الى السهولة المحركة والتكن من النفوذ وان انفراج
 الزوايا واستعراض السطوح هو السبب في الثقل وهو باطل
 وان يتحد له اشكال معين على سهولة الحركة ولكنه لا يكون سببا
 لحصولها كما ان حدة السيف لا يكون علة لحصول القطع بل
 لا بد من قاطع بل هي سبب لسهولة القطع وقيل للجلل يجذب
 اجسام الى نفسه جذبا يوجب له انثقل ثم يحيط له بخف
 فالخف وهو فاعلا لما تقدم في باب الخلاء فالحق ان كل جسم
 مكانا طبيعيا اذا كان فيه كان سائنا واذا فارقه عاد اليه طبعها
المال كل جسم يساوي الماء في الخف واذا كان
 يساوي في الثقل فانه لا يطفو اعل الماء ويرسب فيه وان كان
 اقل يرسب وان كان خفيف يطفو وله اجسام الصلبة كالخشب
 والجرانما يكون خف من الماء لما يتخللها من الهواء فاذا كانت الخشب
 في الهواء لم يكن للهواء في التي فيها ميل اليه فلم يكن فيه مضارقه
 له رضية

والمانع التي منه فليس كما غلبها الموجوده ^{التي هي} في الارض
في الماء اسفل الميل الطبيعي للهواء الى فوق فان من يارم في
الحثبه الى فوق ان عجزا دعق للهبوط قسرا والرصاصه
المبسطة اما لا يرسب لان محتاج ان يحركت هواء او ما كبر
وذلك لا بطبيعته فاذا اجتمع كان ما كنه ما يدفعه اقل وقلة المحي
على ذلك القدر اكثر من يعمل ما يخص مثله من المبسطة الرابع
قيل عارضة لا ربيعه هو اصل البلله الباقية استحالة فيه
قالوا رايانا لشيء الطبيعىه صغير بعضها الى بعض وكل متغير
بحسب ان يكون له شيء محفوظ ثابت يكون هو الذي صغير
من حاله الى حاله وذلك الشيء المحفوظ الثابت هو العنصر
ثم قيل اصل هو الماء لان العنصر كانه يكون مطاوعا للشكل
معتق يتكون منه غيره وتلك المطاوعة بالرتوبه وارطب الاجسام
هو الماء وقيل اصل هو الارض لان الكائنات يتكون عليها
وتتقرقها وقيل اصل هو النار فانه لا جرم اصرق طبيعىه
من النار وهل الهواء لا نار ومفتره وهل الماء هو امكنث
وقيل اصل هو النار لانها متوسط بين العناصر لا ربيعه
فلا زيدا لطافته تصير هواءا ونارا وبسبب ازدياد كثافته يصير
ماءا او ارضا وقيل العنصر الاول هو الارض والنار لان حركات
الاجرام العنصرية اقل الى المركز او عندهم والناج في هاتين الحركتين

والمانع التي منه فليس كما غلبها الموجوده ^{التي هي} في الارض
في الماء اسفل الميل الطبيعي للهواء الى فوق فان من يارم في
الحثبه الى فوق ان عجزا دعق للهبوط قسرا والرصاصه
المبسطة اما لا يرسب لان محتاج ان يحركت هواء او ما كبر
وذلك لا بطبيعته فاذا اجتمع كان ما كنه ما يدفعه اقل وقلة المحي
على ذلك القدر اكثر من يعمل ما يخص مثله من المبسطة الرابع
قيل عارضة لا ربيعه هو اصل البلله الباقية استحالة فيه
قالوا رايانا لشيء الطبيعىه صغير بعضها الى بعض وكل متغير
بحسب ان يكون له شيء محفوظ ثابت يكون هو الذي صغير
من حاله الى حاله وذلك الشيء المحفوظ الثابت هو العنصر
ثم قيل اصل هو الماء لان العنصر كانه يكون مطاوعا للشكل
معتق يتكون منه غيره وتلك المطاوعة بالرتوبه وارطب الاجسام
هو الماء وقيل اصل هو الارض لان الكائنات يتكون عليها
وتتقرقها وقيل اصل هو النار فانه لا جرم اصرق طبيعىه
من النار وهل الهواء لا نار ومفتره وهل الماء هو امكنث
وقيل اصل هو النار لانها متوسط بين العناصر لا ربيعه
فلا زيدا لطافته تصير هواءا ونارا وبسبب ازدياد كثافته يصير
ماءا او ارضا وقيل العنصر الاول هو الارض والنار لان حركات
الاجرام العنصرية اقل الى المركز او عندهم والناج في هاتين الحركتين

قابل للاقسام ابدل وانما غير من جوار لا يثبت
 النوعية الماييه والارضية والهوائية والنارية وان لم يكن في منها
 تقدم بالذات ولا في تكون المركبات فان في كل مركب من الكائنات
 فسطح من كل واحد منها فالاطباء سموت ذلك بارة من جهة التركيب
 فان البدن مركب من الاعضاء المتشابهة فانه يكون اولا من المتشابه
 ثم من الدم فالاعضاء تتكون من الدم فانما تتكون من الدم والدم
 من الغذاء والغذاء من السات واما حيوان حاله كحال الانسان فاذا
 كل ذلك من النبات وقيام السات بالارض والماء وتارة من جهم
 التحليل فان في عصب من ليرة عضلة قطرها بالبرص ولها سو في مده
 جوهر طاي وجوهر راسني يدل لونها كالتامو جوهر من منه
 ويدل على ان في البدن جوهر اهو اساو نار بالانه لا يتا لم من الحرارة والبرودة
 اذا افترطنا والتا لم احساس بل لمناف والمنا في هو الحاله الغير الطبيعيه
 فلو كان البدن كله من الجوهر البارد فاذا وصل اليه من الخارج جوهر
 بارد يزيد برودته على برودة البدن وجب ان يمتا لم من جوهر
 حينئذ لا يكون ممواصله فوجب ان يبلغ بالنهايه الممكنه فامتنع
 ازديادها بسبب البرودة الخارجيه فامتنع ان يعبره عن محراه
 الطبيعي وحينه لا سالم به لكن قد تقدم ان سورا المزاج نفسه هو لم
 فاذا لا بد وان يكون جوهر نار حتى يعبر البرودة الخارجيه عن
 المجرى الطبيعي فحصل التام ورا لا رضى في الماء اذا احاطا فلا

من جوهر نار في تلك المركبات فاننا اذا القينا المدر في ماء ورا
 تحت لا تصل اليه الهواء وحر الشمس فلو لم يكن المركب فيه جوهر
 خارج بالطبع لم يكن مسجنا بطبعه بل لا مر عارض اذا اكل عا دار
 تكن من لرادويه ما هو حار بالطبع وان كان ردا باللمس فعلينا ان هذا
 جوهر نار حار يكن ذلك الجزء لما كان مغلوبا بالضد لم يظهر عن
 طبيعته تلك الكيفية فاذا القى البدن صارا ذلك الجزء في طبعه اقوى
 معاص عنه تلك الحرارة فثبت ان البدن مركب من ليرة
 طرفه اخرى ذكرها الشيخ في الاستفاد من باب استقرار
 ان لا يسطقس لو كان واحدا لما حصل من اجزاء المركب فعمل وانفعال
 راد في ذلك انما مركب بين الضدين فلا بد من اجسام حاملة للفكر
 المتضاد فهنا اسطعسات ولا يكون غير مناهية بل متناهية بالعدد
 ولها صور يصدر عنها فافعل وانفعال ولما كان المطاوع اسطعسات
 هذه لا اجسام المحسوسه وجب ان يكون الكيفيات التي كصها كقوتها
 محسوسه والكيفيات المحسوسه اقتسامها بحسب اقتسام الحواس
 لكن الكيفيات بحسب البصر كالاول والسمع كالارضوات والشم
 كالروائح والذوق كالتعوم ليست من الكيفيات الوجودية في السبايط
 وانما يوجد في المركبات يدل عليه لا استقرار احوال الكيفيات المتسوسه
 فانما بحسب بها احساسا او لا او احدها مائيا وما بحسب احساسا
 انما فالتشكل والنقل والخفض اما الشكل الطبيعي هو الكرم وشي تركه

بين البسائط كلها وتقدر ان لا يكون
 ان يحصل به فعل وانفعال فاما الثقل والخفة فقد بسا انما يحصل
 ساعد كل منها عن الآخر وقد بران لا يقضيان ذلك فانه لا
 بسببها فعل وانفعال بل تأثرها في حركتها الى اماكنها الخاصة
 بها واما الكيفيات الخمسة بحسبها اولها الحرارة والبرودة والرطوبة
 واليبوسة واللطافة والغلظة والزوجة والهيئات والحفافة والبلل
 والصلابة واللين والجنسونه والملازمة فاللطافة بمعنى رقة الهوام طاهر
 انه لا يقع لذلك الفعل ولا انفعال بمعنى رقة القوام بعيد الاستعداد
 لحصوله من انفعال فانك اذا اخذت برانا وماروجها في جمعها بالاد
 والعمر والتمر حدث لك جسم سهل سيكلم في شكل ريد ونصوب
 مرقه وهو الجسم المزج والهيئات عابده وهو الذي يصعد وتنش كبله
 ويشتمل بفرقة وذلك الخلية الياس علية واما الميسل فهو المترطبة برطوبة
 غريبة والخفاف نازية فان حركته من المس والخاص فذلك لما فيها
 من الرطوبة واليأس والصلابة واللين فالكيفيتان من اجساد
 بران للين هو الذي يقبل العزالت باطنه ويكون له قوام غني
 شبات وتنفعل عن موضوعة ولا يقبل امتداد الزوج واليكون لهم
 بفرقة ويشكله فيكون قبولة للغير لما فيه من الرطوبة وثما سكه لما
 من اليبوسة واما الملازمة فبما يكون لكل جسم نسبه من الجو
 كونه كره وهو الطبيعي ومنها ما هو غير طبيعي وهو الجسم الذي يكون

١٩٩
 من رطوبة الشئ والجنسونه ما يقابلهم ومن
 تابعه لليبوسة ولما استل استقراء ان الفعل والانتقال انما يجري
 بين الاسقطينات باعتبار الكيفيات الخمسة ومن استقراء
 ان الكيفيات الخمسة هي التي عودناها ومن استل استقراء ان
 الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة لا يصلح لذلك من ان
 لا اسقطينات انما فعل بعضها في بعض بواسطة هذه الاربعة
 وقد عرفت حقيقتهم كل من الاربعة واما الفاعل انما المفعولان
 ولما دى بمسا بالفاعلين والمنفعلة اذا ثبت هذا فنقول اهل
 الاربعة حصل منها اربع اقسام الحار الرطب الحار اليابس
 والبارد الرطب والبارد اليابس ثم انما لا يجد جسمها يكون
 يابس بطبيعته لانه لا حار رطب بطبيعته لانه لا بارد رطب
 رطب بطبيعته لانه لا بارد يابس بطبيعته لانه لا حار يابس
 ممكن ان هذه الاربعة هي اسقطينات المركبات ثم سكت
 لاررد واثبات الاربعة بان ذلك بحسب القسمة العقلية
 واما حسب الوجود فغير معلوم فان الكيفيات الاربعة قابلة
 للاستعداد والضعف وكل ما يكون كذلك كان له طرفان واسطة
 وحينئذ يزداد لاررد واثبات ازدياد كثيرا وحينئذ لا يحير
 الغناصير في الاربعة وهذا اذا امكن ان يكون الجسم حارا رطبا
 وان يكون البارد يابسا واجاب الشرح عن هذا باننا

الجسم الرطب سخن و يبرد فلم يكن اجتناب احرار و يبرد
والبرد معها مستنكرا وقد تقدم ان الرطوبة صفة موهنة
للالتصاق بالغير بمعنى سهولة تبدل الاشكال و يركها ولا ينفك
ان ابن المعتز سئلا هذا اجتماعه مع الحر حتى يسمي ما ذكره السمع
في الجواب عن هذا واجاب بما قد مناها او لا بان القوة
اذا كان من شأنها ان سخن و وجدت القابل المستعد لها معاوقه
استحال ان لا سخن به اذا كانت القوة من شأنها ان سخن
حد وتلك السخونة يوجد سخونة اذ لا وقت قايلا اخر خارجا عن
حاملها لا بد وان يوجد سخونة في ذلك الخارج واذا كانت يوجب
في القابل الخارج سخونة ففقدته القابلة اول فكل السخونة
يوجب سخونة اخرى فتتضم السخونة الى السخونة الى ان يبلغ في
الغاية قال لما لم كون السخونة يوجب سخونة اخرى في
غاية البعد لان كل سخونة لو كانت سخونة لكان في الجسم الواحد
سخونات ضعيفة الى غنى نهاية وفيه نظرقان قد يبلغ الى
الغاية ثم قال قد يكون افازة السخونة سخونة اخرى مشروطة
بكون الملاقي خارجا وفيه ايضا نظرقان كل هذا هو اجابة
بسيط طبيعته يقتضي الحرارة والرطوبة ثم ان الهواء لا يكون في
غاية الحرارة ولا في اثارها اجابة الشيخ عنه بان الرطوبة
ايضا من طبيعته الهواء وانها عانه عن كمال الحرارة فيه قال

فجسمه يبرد من كل جسم بسيطة كيفية عانه عن كمال
الليقية لا اول فيخيل تجوز ان يكون الحار الرطب اولا والاربع
بحسب قوتها وضعفها وقوة احدها وضعف الاخر وكذا البواني
وايضا اذا كانت الرطوبة عانه عن كمال الحرارة كانت الحرارة
عانه عن كمال الرطوبة وكان يجب ان يكون لطوية الهواء كماله
وانه باطل لان الرطوبة بمعنى سهولة قبول الاشكال كما علمتم وان
الرطوبة بمعنى سهولة الاشكال لا يجوز عامل كونها بائنة من الحرارة
مع ان الحار يجب ان يكون ارق اجسام والطفها وايضا اذا كان
طبيعه الهواء يقتضي الحرارة والرطوبة مع ان الرطوبة غاشية
اخر اربع كانت الطبيعة الواحدة فاعله للضد من اجاب السمع
عنه بان ذلك ليس على سبيل المضادة بل على تقدير استعداد المادة
ومعنى قولنا الرطوبة عانه عن كمال الحرارة هو ان وجود الرطوبة
يجعل المادة محدودة لاستعدادها قال لما لم كون الرطوبة
الطبيعة المقتضية لسخونة الهواء مقتضية لكمال السخونة
بل هو ان الطبيعة المقتضية للسخونة محدودة مقتضية لتمام
السخونة وان كانت مقتضية لكمال ولم يوجد ذلك لكمال وان لم
يوجد لو وجود الرطوبة فالطبيعة مقتضية لشئ ولما يكون
ما نفعه وفيه ايضا نظرم قال الشيخ ان الهواء لا يكون ارضا
من البسيط اكثر من حد وقد جعل الطبيعة البسيطة معاوقه

مقول مع

في قوله

ويدل على ان الاراد واهات لار بعد
لدر رجه اما النار التي عندنا فلا شدة غايمة حرارتها زان التي
تحت الفلك وقد قيل انها نارية غير محرقة ربه انه ما ذكرنا
ان لطبيعته المسخنة اذا كانت حاصلة في الجسم ورا عاين من
حال السخونة وجب بلوغها الى الغاية وان المحاكاة والحركة بوجه
السخونة وكل ما كان الموحد دوما كان الموحد أقوى وان احوال
الشهيد يدل على ان كره الاراد غير محرقة واذا تبين النار فقد اوضح
عليه الشدح بانها حارة فلو كانت رطبة كانت مساوية للهواريون
نظروا لحوارها شذوذا في هذين الوصفين مع اختلافها في الحقيقة
فان قلنا فان حقيقة الهواري هو الجسم الرطب والطبع
قلنا ان عبت بالهواري هذا القدر فلا نزاع لكن الكلام
في ان حقيقة هذا القدر ارام لا وحدهم ان حقيقة النار طبع
صاعدة الى سطح الفكر وان مقتود في الهواري فحازا ان يكون
طابع اختلاف مقوماتها هيتها وايضا النار ليست بايسه
بالمعنى المقابل سهولة قبول الاشكال بل بالمعنى المقابل سهوله
قبول الاتصال بالعين وهذا المعنى له حاجة منه الى الرطب
لكونه معلوما لكل عاقل اما الهواري فهو حار رطب فاكونه رطبا
فقد زعموا انه ليس بشرط الرطوبة لالتصاقه بالغير والاك
لالتصاقه بالغير من الماء وليس بال رطب منه فاذن سهوله

192
الهواري هو الرطب فلهذا فيه نظر فان معنى الرطوبة ليس
لالتصاقه بالغير بل سهولة قبول الاتصال به ولا شك
ان الماء ابلغ في ذلك ويؤيده انه لو فسر الرطوبة بسهولة
قبول الاشكال كانت اليوسم المقابلة لها مفسره بصعوبة قبول
للاشكال ثم ان النار بايسه مع سهولة قبول الاشكال وايضا
ايعقوا على ان الرطب اذا جرب باليابس استفاد اليابس من الرطب
صونه عن سسه والرطب من اليابس صونه عن سسه فكل
انه لا بد من تفسير الرطوبة واليبوسة بمعنى كمال ان يكون النار بايسه
والهواري رطبا واما ان الهواري حار فاقول كتحية ان الماء اذا
صار هواري فلا يستحکم سخنه صار هواري وقد كثر عليه بان
الهواري رطب فلو كان باردا كان باردا وقد عرفت بان فيه وفيه شك وهو
ان الهواري في تلك الحال ابرد مما في قرب من الارض فاذن سخو الهواري
من السخونة الحاصلة للارض بسبب اقارب الشمس والكواكب
وجوانا ان سرد الهواري الذي على تلك الحال يصاعدا لاجرا
المائية البخارية اليها واما الماء فهو باردا رطب لا سكره وفيه
فالبرودة تقتضي الجود والصلابة المائية عن حصول الرطوبة
فلو كان الماء صورا غير البرودة والرطوبة كانت الطبيعة الواحدة
مستم للضد وانما الارض فلا شك في بردها وتبينها لكن المشهور

ان برد الماء اشده من برد الارض من جهة
والكثافة لسبب ان اثر البرد ولا منها بعد عن الحرارة
ورزق نفعه الماء عن النار اشده من نفع الارض والارض
له احساس برودة الماء وجل ان يسط على العنق ويتساقط
بخلاف التراب قال الشيخ البرد الذي به يجمد الماء ليس
للابرد استنفاد من الهواء والماء فاذا صار الهواء كحبل
الماء استوائا طبع الماء والارض على الماء وعارها الهواء اما
بالبريد واما بازالة الشئ من الماء فظاهر ثم بلطفه وطبعه الماء
وللارض من اللذان حدثان بردا في الهواء ويعود ذلك البرد
مضافا في احوال كيفية البرد في يسر الماء على قدر سادس
لما جاء به قال الامام بين الكلام الاول والثاني تناقض
والمناظر يعرف ان الثاني كما تفسير الاول وان لا تناقض بينهما
فطبيعة الماء مقتضية الجود وبرد الارض في الهواء معنات
عليه كما استعربه كلام الشيخ فطريقه اخرى السبب ان
يمكن ان يتركب عنها المركبات بحسب كونها قابله للهيكل بسهولة
او بعسر ولما اول هو الرطب والثاني هو اليابس وايضا اسهل
للاشقوق والجمع والفرق بقوة مفارقة والجمع بقوة جامعة
الجامعة والقوة الجامعة للبرودة والمفرقة للحرارة فاذا كان
يتكون الطبعات موصوفة بهذه الكيفيات لبريد وهذا الحصر

ما يفسر من قوله الامام الحق ان من خواصه
منه من طبعات بالانقسام العقلي فقد حاول ان يكتنه الوفاة كالتنكر
فليحوا بالحلل والتركيب وجدوا ابتداء التركيب من الاربع او منها
اليها ولم يجدوا هذه الاربع متكونة من اجسام لخرجهما وانما استطاعت
من وهذا كما اننا علم بان لا فداك تسعة كذا على انه لا يجوز عقلا
وجود فلك عاشر بل ان الارض اذا لم يدل ان على هذا القدر
الحكم من الكائنات يقتضي هذه الاربع طبعات
اما الارض فانها بعيدة الكائنات ثمانية وحفظا لما بقا من الشكل
والماء بعيد الكائنات فهو له الشكل ويسمى جوهر الماء
بعد سبب ان مخالطة الارض ويسمى جوهر الارض لمخالطة
الماء عن سببه والهواء والنار يكسران من برج العنبر من النار
وبعيدا عن المركب عند المزاوج والهواء كالحل ويوجد الماء
والمسام والنار ينضج ويطح ويجمع ثم ان النار لا تنزل الى السفلى
طبعها وليس من هنا فاسر حركتها الى السفلى واذا لم ينزل كيف مخالطة
سائر العناصر حتى يتولد منها النبات والمعادن الحيوان
وجوابه ان مادة العناصر متحركة واذا استعدت
ما وه عنصر لصورة حدثت فيها تلك الصورة وسالت الصورة
الخرى فالنارية التي تتكون بحال المركبات انما تكون منها لا
تباين في فوق السبب قد تقدم ان من الناس من زعم

ان كورة الارض ساكنة متحركة فكل من كان في
فلك القمر ان كل جرم يفرض منها بعض له جرم من تلك
الطبيعي له والجسم يطلب بطبيعته مكانه فان كان مكانه الطبيعي مكانه
سكن فيه وان كان متحركا تحرك معه وانما لم يتحرك الماء بحركة الهواء
لان في اكثر له امر غير حاصل في المكان الطبيعي على الوجه الذي هو
طبيعي له بل كون في اكثر له امر له انصعاطا الى السفل في بعض اجزائه
من تحت فمصع حركه الهواء لاجزاء العالم من الماء على سبيل التفرج
واما السافلة فلا لما ذكرنا ولا ان الهواء عرض له بسبب الجبال
والرياح امرا وحسب لم يمتد في اجزائه قال في امام الفلك
سما الا حرارته ولذلك كورة لساظتها فامتنع طالت جزر الهواء
النار جزءا معينات جزر الفلك فيم تظفر فان جود كل واحد
من الفلك والنار معا فتعين جزر معين من الفلك بحركة النار
لان من خارج بسببه من هذا الجموع ان النار اسطوانات
بلاتما غير متكون بحركه الفلك لم موضع طبيعي كسائر الاسطوانات
وشكلها الكورة لساظتها وقيل انها متكون بحركه الفلك هو لا
يلزم منهم ان لا يخفوا شكل النار كورة لان الموضع القريب من
القطب يكون حركته بطيئة والحركة البطيئة لا يسبح ويكون هناك
هواء غير شديد الحرارة بل يكون شكل النار والهواء على هذا الوجه
المتتابع في طبقات العناصر نسبة ان يكون هواء

فكل من كان في فلك القمر ان كل جرم يفرض منها بعض له جرم من تلك
الطبيعي له والجسم يطلب بطبيعته مكانه فان كان مكانه الطبيعي مكانه
سكن فيه وان كان متحركا تحرك معه وانما لم يتحرك الماء بحركة الهواء
لان في اكثر له امر غير حاصل في المكان الطبيعي على الوجه الذي هو
طبيعي له بل كون في اكثر له امر له انصعاطا الى السفل في بعض اجزائه
من تحت فمصع حركه الهواء لاجزاء العالم من الماء على سبيل التفرج
واما السافلة فلا لما ذكرنا ولا ان الهواء عرض له بسبب الجبال
والرياح امرا وحسب لم يمتد في اجزائه قال في امام الفلك
سما الا حرارته ولذلك كورة لساظتها فامتنع طالت جزر الهواء
النار جزءا معينات جزر الفلك فيم تظفر فان جود كل واحد
من الفلك والنار معا فتعين جزر معين من الفلك بحركة النار
لان من خارج بسببه من هذا الجموع ان النار اسطوانات
بلاتما غير متكون بحركه الفلك لم موضع طبيعي كسائر الاسطوانات
وشكلها الكورة لساظتها وقيل انها متكون بحركه الفلك هو لا
يلزم منهم ان لا يخفوا شكل النار كورة لان الموضع القريب من
القطب يكون حركته بطيئة والحركة البطيئة لا يسبح ويكون هناك
هواء غير شديد الحرارة بل يكون شكل النار والهواء على هذا الوجه
المتتابع في طبقات العناصر نسبة ان يكون هواء

سبب انوار الكواكب مجرد ذلك من سائر سببه
وطبقه ثالثه هو انه قريب من الصوام وطبقه رابعة ذخانه
من النيران وان صعود في الهواء لكن صعود الدخان كثير لانه
اخف حركة واقوى نفوذ الشدة الحرارة فيه فالخارج
من الرطب من حيث هو رطب الدخان ما يتصعد من اليابس حيث
هو يابس هذه الطبقة الذخانية لقربها من النار كما انها اجزاء
نارية فهي مركبة من رطوبة والهوائية والنارية وفوق هذه
الطبقة طبقة النار الصرفة الثامن احوال كليه للحرفاء
لموجه الماء ليست طندعه ولم يكن كل طارحاً وان باطل فان
من الماء ما ليس ملح ولا من الملح اذا سطر الى ملوحته وقد ذكره
مخوفه من شمع ورسول في البحر يترشح العذري شياً فاذن فهو البحر
ليس كذلك مخالطة الهواء به فان مخالطة الهواء بمرارة وده وده
وعذوم بل سيم مخالطة اجزاء ارضية مختلقة مرة الطعم وكل
ان يتحد الملح من الرطاد ومن كل مختلقة من كل حجر يصفى اليه
مرارة فاذا طهي وصفي لم يدل بطعم ذلك الماء وينزل الشمس
فانه يتفقد ملحاً وسبب ملوحه العروق البول مخالطة الملح بالماء
فما لم يمتد اجزاء الملح المخالطة للماء ان كانت شديدة المرارة لم يمتد
برعق وان كانت قليلة المرارة اذا تحللت في الماء قتل نوعاً من السموم
الملح المسمى بالملوح ما اذا حررته لونه الملوح من سائر اجزاء

سبب انوار الكواكب مجرد ذلك من سائر سببه
وطبقه رابعة ذخانه وطبقه ثالثة هو انه قريب من الصوام وطبقه
من النيران وان صعود في الهواء لكن صعود الدخان كثير لانه
اخف حركة واقوى نفوذ الشدة الحرارة فيه فالخارج
من الرطب من حيث هو رطب الدخان ما يتصعد من اليابس حيث
هو يابس هذه الطبقة الذخانية لقربها من النار كما انها اجزاء
نارية فهي مركبة من رطوبة والهوائية والنارية وفوق هذه
الطبقة طبقة النار الصرفة الثامن احوال كليه للحرفاء
لموجه الماء ليست طندعه ولم يكن كل طارحاً وان باطل فان
من الماء ما ليس ملح ولا من الملح اذا سطر الى ملوحته وقد ذكره
مخوفه من شمع ورسول في البحر يترشح العذري شياً فاذن فهو البحر
ليس كذلك مخالطة الهواء به فان مخالطة الهواء بمرارة وده وده
وعذوم بل سيم مخالطة اجزاء ارضية مختلقة مرة الطعم وكل
ان يتحد الملح من الرطاد ومن كل مختلقة من كل حجر يصفى اليه
مرارة فاذا طهي وصفي لم يدل بطعم ذلك الماء وينزل الشمس
فانه يتفقد ملحاً وسبب ملوحه العروق البول مخالطة الملح بالماء
فما لم يمتد اجزاء الملح المخالطة للماء ان كانت شديدة المرارة لم يمتد
برعق وان كانت قليلة المرارة اذا تحللت في الماء قتل نوعاً من السموم
الملح المسمى بالملوح ما اذا حررته لونه الملوح من سائر اجزاء

سائر الكواكب وقيل ان فلا فلان سبب كاشف
متناسبا واما الكفشات المذوقة والمشهورة وقد استوعاها علم
وجودها لشي من السايطة اما في العناصر فلا فلان اجدت شي من
بسايطها سيما منها واما في فلا فلان فلا فلان لو كانت موجودة فيها كانت
معطلة ولا في الراحم والطعم عذبان بالمزاج ولا فلا كسبيطة فلا
يكون لها شي من الروائح والطعوم وفيه نظرا انه لا يلزم من نفي
سبب معين نفي السبب لانه قوي انا لا نعلم دليل يثبتها لانه لا يست
ولا يجوز بالنفي لانه لبرهان تتممة العالم واحدا العالم كثر الكواكب
اذا لم يكن هذا محيطه بالآخرى لزم الفصل لو وجد عالم اخر كاستند
ايضا الى واجب الوجود ولزم كونه مصدر لاشي من قريب قال لو كان
عالمان في كل واحد ارض وماء وهواء ونار لكان لهما جسام المصفة
بالطبع لكن ما كن طبيعته متباينه بالطبع وهو كمال فان قلت
لما رضى ان كانت كثيرة بالعدد مستتركة في كونها ارضا واما كثرها
مستتركة في كونها وسطا فالماطلق يقتضي المطلق بل غير المعين
قلت اجاب الشيخ عنه بانه يجب ان يكون تلك لكثرة على وجه يجعل
الكل لو اجتمع كل الكثر كان سينا واحدا وصفا واحدا وهذا لا يجمع
ما لا مانع له في طبيعته فان لتسعة الواحد المتشابهة لا يقتضي
لا افتراق البان قال لانه يجوز اشتراك لارضين في
طبيعة الارضية واختلافها في الحقيقة كما في فلا فلان والكواكب

مع

قد علمنا ان في كل حقيقة خالف حقيقة اخرى
لذلك منها يكون مشترك في الارضية وتخالفة الحقيقة
فلا اشتراكها في مطلق الارضية يكون طالبا لمطلق الوسط وخصوص
كل واحد يقتضي وسطا معين لا يقال اننا لا نعقل شي من الارض لانه الجسم
البارد اليابس لطبعه فان كانت خصوصية لا يمكن ان يزمه هذا
فاظن برصها عارية عن تلك الخصوصية لا نأخذ قولنا هذا وارد
في الجرام الفلكية فانها يكون متحد بالنوع مشتركها في مطلق الجسميه
فان كان هناك خصوصية لم يكن لازمة لهذا القدر فممكن فرضها
عن تلك الخصوصية وحيد يكون لاجرام الفلكية متحد بالنوع
فوجب ان يطلب كل واحد منهما ما يطلبه الاخر من الوضع والحر
فان حالوا الاختلاف في ذلك على المواد امكن حالة الاختلاف
في الارضين على المواد احسن الخضم بان مفهوم العالم
من اشتراك كبيرين فيه ولا لم يحتج في وحك العالم الى برهان
وليس من ضروري لو فرض له جزئيات كانت تلك الجزئيات على وجه
واحد بعد اخر لان العالم ازلي الوجود ومثل ذلك تخيل ان
بل على وجه يكون تلك الجزئيات موجودة اولا لما ثبت ان العالم
ممكن ثبت امكان مورالية فاذن ليعوالم اللذين موجود
وجوابه ان لكل هو الذي لا يمنع نفس ظهوره من الشركة
لان الذي لا يمنع وقوع الشركة فيه حتى يلزم من كون العالم كليا

امكان وجود جزياته مدنية
عليها لا حياج العناصر الى حيازها واحياز العناصر
نسبة لحرار الفلكية والمتقدم على المتقدم فالحرام
الفلكية متقدم على العنصرية طبعا وشرفا
الباب الثالث في المزاج
وطا يتعلق به احوالها واختلطت العناصر
انكسرت صرافة كل واحد من لآخر ويسمى ذلك بالمفاعل
قال الشرح الفاعل ولا انفعال انما حد ثاب بين اجسام
عند ملامح بعضها في بعض اذا كانت بينهما تماسية وقال في الشفا
ليس ساسه ولا ظاهرا ان كل جسم يفعل بحال يكون ملافا
للمفعول فان هذا وان كان موجودا يستقر في كس الاجسام
فليس واجبا ضرورة ان يكون كل فعل وانفعال باللعاء والناس
بل يجوز ان يكون فعالا لشيء من غير ملافاة فيكون اجسام
يفعل بالملافاة واجسام لا يفعل بالملافاة ومثل ذلك بالمضي
فانه يضيح يقابله من غير ملافاة ولا توسط اذا المتوسط
سفاف ثم لزم ان اكثر من الشناعة على الشرح في التناقض
الكلامين ثم انه قال فان قيل ليس غرض الشرح بان يوفق
الفعل ولا انفعال على الناس بل بان كل جسمين يور
كل واحد منهما في لآخر ويتاثر كل واحد منهما غرضه فان ذلك

لما ثبت في العقل جواز ان يور
احد جسمين في لآخر من غير ملافاة جاز ان يور لآخر فيه من غير
ملافاة وفيه نظر لجواز ان يكون كل من لآخر في نفسه ولا يكون اجساما
فممكن كيف وغرض الشرح في هذا الفصل الفعل ولا انفعال الخاصل
سببها المزاج ومعلوم ان ذلك يحصل لمر بالملافاة والمماسه
اذا عرفت هذا فنقول اذا تلاقفت العناصر وانكسرت صرافة
كل واحد منها بالآخر فمما كالمور تله الكاسر والمنكسر ولا انكسار
وليس الكاسر والمنكسر الكيفية لان لعله مع المعلول فكيفتان ان
حصلتا معا لزم وجود صرافة كل منهما مع انكسارها وهو محال فان
حصل انكسار صرافة احدهما قبل لآخر لزم ان يعود المكسور كاسرا وهو
ايضا محال لان المكسور اذا لم يقو على الكسر وهو على صرافة فكيف يقو
وهو زایل القوة مدد ان لفاعل والمنفعل ليس هو الكيفية فان
الفاعل هو الصورة والمنفعل الكيفية فان قلت ان الفاعل
والمنفعل ليس هو الكيفية الماء البارد بالفعل والمار بالفاعل اذا
انكسرت صرافة كل واحد منها وليس للماء الحار صورة يميز بها كبره
حتى يكون تلك الصورة كاسر لبرودة الماء البارد فاذن الكاسر
هو كيفية الحرارة الموجودة فيه قلت كيفية الحرارة
في الماء الحار موجودة فيه فالقاسر يجوز ان يفيد الماء الحار
ما يكون مبداء الحرارة يكون ذلك المبداء هو الكاسر الكيفية البرودة

كما ان المحرك بالقدر يفيد في المخرجين بعد
ويمكن على بعد ان يقال القابل للكيفية هو المادة وانما ان كان
لم يبق فيها قابلية الا الكيفية المتوسطة وعلى مذهب الشافعي اذا احل
المادة واحدا علمت الصورتان الاولى والثانية وحذرت صورة متحدة
والمادة لا يقبل الكيفيات الا بتوسط الصورة اذ لو لا الصورة لما
المادة موجودة قابلية فاذا اجاز ان ينعدم الصورتان وحذرت صورة اخرى
لكلية المادة مما زان عدم الكيفيات الا اولئان وحذرت كفيه اخرى بتوسط
وكانت الكيفيات القامتان بالمادتين معدنين للمادة المتحدة لقبول تلك
الكيفية المتوسطة وفيه نظروا بالعلم الموضوع المسبب قال الامام
ان يفكر فيه واذا ثبت ان كل واحد من العناصر يفعل بصورة وسيفعل
بما تته وطبايعها باقية عند الاختلاط وكل منها ملوثة بمعارضه الصل
فلا جرم لا يفيض عنها مقتضاها من الكيفية بقاها بل بقرارها لا
بعاوثة الضد فبعض من الصورة النارية حرارة ضعيف ومن
الصورة المائية برودة ضعيف لكن البرودة الضعيفة هي الحرارة
الضعيفة ولذلك القول في الرطوبة واليبوسة وهو المعنى من قول
القابل كفيه يساهم في جميعها في المراجع ورسمه الشفيع بانه
كيفية حدث من تفاعل كيميات متضادة موجودة في عناصر متضادة
لها خواصا اما من كل واحد منها اكبر الاخر اذا تفاعلت هو اهل
في حلتها كفيه متساوية في جميعها في المراجع وفيه بحث وهو ان قوله

فان كانت من جنس واحد في احد من الكيفيات يفعل في الاخرى
شوسه اذا تفاعلت بقواها اي بصورتها وطبايعها من كل واحد
من القوي يفعل في الاخرى وكلها غير جارية على ظاهره اما الاول
فلا ان الكيفية لا يفعل فلا يمكن التفاعل بين الكيفيات اما الثاني فلا في الصور
والقوى فان فاعلت عنهما لا يفعل عن غيرها فلا يحصل بينهما فعل وانفعال
بل الصورة هي لفاعله والمادة هي المنفعلة في تلك الكيفيات فاذن
المواد ان العناصر يفعل بقواها في موادها الحاملة للكيفيات المتضادة
ولما كانت بين القوى والمواد الحاملة للكيفيات المستغنة عنها من خواص
العظيمة صح الجمع بينها واطلاق التفاعل عليها والمراد من تفاعل الكيفيات
المتضادة بقواها القولة اذا تفاعلت بقواها والظاهر ان هذا
المزاج لدراري هو الحاصل بين العناصر البسيطة والمزاج البالي
الذي حصل من المركبات يعرف من هذا الرسم بان يوضع موضع العناصر
المركبات الحش الثاني قيل العناصر اذا اختلطت
وتفاعلت اجعلت صورتها وحصلت صورة اخرى واحدة لها هيوى
واحدة ثم قيل تلك الصورة صورة متوسطة بين صورتها البسيطة
وقيل هي صورة نوعية ومطله انفسا تلك الصور يكون ذلك
عمل المقارنة الصور لدراري وقد تقدم ان العلم مع المعاول فالمفسد
والفاسد ان كانا معا لزم المحال المذكور في الكيفيات وان تقدم
احدهما امتنع ان يعود الفاسد مفدا وتامها تقدم في الكيفيات

فلزم ان يكون تلك الصور والقوت بشيء
يقع في الكيفيات وان هذا اشار الشيخ بقوله اذا فاعلت
قواها ولا فلا مزاج احسن الحضم بان لو وصف تلك الصور
لكان المخرج فان فايده الحرارة وما فاعل البرودة هم كمال المزاج
صور زائده على صور البسائط الموجودة في المخرج فيكون نار
تحميله والتسبب صورة اللحمية فيكون من شأن النار
فكل واحد من البسائط اذا عرض لها نوع من الاستحالة ان
يصير لها فيكون نوع من الكيف المحسوس من حد من حد والمتوسط
فيه من الحار والبارد والرطب واليابس بعد الحسام العنصر
لقبول اللحمية فيكون من شأن كلها قبول صور هذه الانواع
من غير تركيب ومزاج وجواب هـ انه واد عليكم اذ فساد
تلك الصور وحدوث اخرى لا بد وان يكون بالوصول الى الخير
فجوز انتهاكل واحد من كيفية البسائط الى ذلك الحد فحدث
الصورة المزاجية لا ان يقال اذا ذلك لا يمكن بل لا بد مع
لا استحالة من التركيب وهو جوازنا الحق الثاني
في اقسام لا مزاجه لا ول ان يكون المزاج وسطا بين الكيفيات
لا ربع ويسمى معتدلا حقيقيا واختلف قول الشيخ في امكانه
فعلى القانون امتناعه مطلقا وفي النجاء امكانه من المركب
من بسيطين متساويين القوي وامتناعه في لا اكثر ولعل ذلك

فيها اثبات مدعيان في كفة واحدة
لتحسين اعلية هما بخلاف لا اثنين لكنه بخرجوا في المركب
من لا ربع وفي الشفاء ما يشعر بجوازه في لا اكثر من بسيطين
ذكره في خير المركب قال لا امام الحق جوازه مطلقا لكنه
لا استمر القسمة لا في ان لا يكون المزاج وسطا بين
الكيفيات بل خارجا عنه اما في كيفية واحاد بسيط او في كيفيتين
فاقسام هذا القسم ثمانية حار بارد رطب يابس حار رطب حار يابس
بارد رطب بارد يابس فحينئذ يكون قسم لا مزاجه مع المعتدل
سبعة بـ بـ المراد بالاعتدال الخروج عن
صناعة الطب غير ما تقدم بل المراد بالاعتدال هو المستوي من
العدالة القسمة وهو ان يكون قد توقف عليه من البسائط ما ينبغي
للمركب مزاجه وبالجرح عنه ما لا يكون كذلك الحق الثالث
ما نسب الي الكيفيات لا ربع من لا فاعيل فالمنسوب الى حار
النضج والطحخ والسي والحر والبرد والبرق لا اشعال لا ادم
والحل والعقد والمنسوب الى البرد والبرق ومنع البواني ومنع
لا ادم هو لا حار ومنع لا ادم هو لا الحار والتكبرج والمنسوب
اليها لا اشترال كالنفس وحيد كسر من لا حار كالحديد
والقرن فانها مجردان لا اما المنسوب الى المنفصلين فالاعتدال
التي تارة هذه لا فقال كقبول النضج والطحخ لا افلاحة

ولما نشواذ والنحر والبدن خروجه من تحتها
والتي ليست بازايتها فاما يقاس احدى الكيفيتين
فانما يابس كالاسلاك ولا يصفى والميعاد للارطب كالحفوف
ولما جابة الى النشف واليسر يقاس احداها الى الاخرى فالارطب
وجه كالاخصار وسرعة الاتصال ولا يحرق وما لليابس في حاله
كالانكسار ولا يبرصا صرح النفس ولا انشقاق واستماع لبرص
مثله ولا التصاق بغيره وما للمختلط كالانفراج ولا انطراق
ولما يفتح في الانحصار والسيل والتلويح ولا امتداد فذلك
بين الصلابة عن الكيفيات السليطة والمركبات صلبة واوليا
البحر السالك في شرح هذه المعاني
ولما في النضج حركاتها احوال من الحرارة المحسوسة الرطوبة
الى توافقها الغاية المقصودة منه طبيعي ومنه صناعات طبيعية
منه ينفج نوع الشيء كنضج الثمرة والفراجل فيه موجود في جوهر النضج
وكل رطوبة الى قيام موافقة للغاية المقصودة اياها ثم اذا
صار تحت بول المليل ان كان منسباً له ذلك ومنه صبر وريات
نوع الشيء كنضج فاحاج الى حله وهو يصح الغذاء بفساد جوفه
واحواله الى مشاكلة طبيعة المعتدي وقايل هذا النضج ليس موجودا
في جوهر النضج بل في جوهر المعدن لكنه مع ذلك حاله من الحرارة
للجسم ذي الرطوبة الى موافقة الغاية المقصودة التي هي اعادة

الى دونه وهو يصح الفصل وهو الذي لا ينفع به في البعدية
وهو احواله للجسم الرطب الى قوام يسهل معه في فعله اما بتريق
العلط او تغليظ الرقيق وبسطة طبعه ان كان لما منع من الرفع سدا
اللزوجه وفيه ايضا حال النضج المتقدم الثاني ما يقابل
النضج وهو ان لا يكون الرطوبة فيه استحالته الى كفية
منافية للغاية المقصودة ولم يكن يبلغ الغاية المقصودة كما
اذا نمت الثمرة معه والعدا والعضل غير متخيل الى ما
يوافق الحدب والاندفاع المقصودين في ذلك لوجود البرودة
من الحرارة الفاعلة او يكون الحرارة الغريبة قد استولت على
الحرارة الغريزية واحالت الرطوبة الى ما لا يوافق الغاية المقصودة
فان قربت الحرارة الغريبة واسرعت في تحلل الرطوبة في
الاجرام والمخضف لرايتها العفونة ومنتهى ما اليسر او حصول
نوع يكون تلك الحرارة عضية بالنسبة الى الاول غير يزيده
بالنسبة الى الثاني والبرد يمين على العفونة لضعف الحرارة
الغريزية بد سبب النضج الثاني والثالث حرارة
غريبة لكنها غريزية للشيء الذي اوجله فاذا نمت هذه الحرارة
وعلمها وبلغت الغاية المقصودة فقد يصح وازدادها ببرد كانت
فيما جه وان استولت عليها حرارة غريبة اسدت على الغريزية

ولت الغاية المقصودة فقال يخرج من ذلك هو الغفوة وسبب
الملائة لطبيعة المعتدي وذلك هو الغفوة وسبب
المادي جسم رطب وفاعله حراره غريزيه وصورة تكيف
الرطوبة بكيفية وافقه تعرض لطبيعة وغايته تتم شؤله
الحرية وسبب الغفوة المادي جسم رطب وفاعله عدم حر
او برودة وصورتها بقاء الرطوبة غير متلوكة بها الغاية المقصودة
للطبعه وغايتها غاية عرضية وهي المسماة بالباطل والطاغ
فاعله القريب جسم فيه حراره ورطوبة منخفضة لمطبوع حراره
ويرطبه برطوبته ومادته جوهر فيه رطوبة والشئ فاعله
القريب حراره خاصه يابسه باخذ رطوبة ظاهر المشوي
اكثر ما يخدم رطوبه باطنه ورطوبة المشوي جوهرية
ورطوبة المطبوع مركبة من الارضية والغريبة فالحرارة الملاق
ان كان هو اسما هو الشئ المطلق وان كان رطوبيا فان وسط
بين الفاعل والمنفعل اسطة هو العالي وهو الكبير وان
كان لنا اثر بحرارة شئ لزج يسمى قطينا الخبز والتدخين
حراره مصعده محركة للاخر الرطوبة الى فوق الخ الخ الخ
الغالب الحر اليابس وفي التبخر الحر الرطب والدخان رطب
متخلله والخارطة متحال فلا الرطب المحض يدخل ولا اليابس
المحض يخرج فالتسكج سدى من حراره غفوة في السوى

مصل عنه بالقيام بل بحسن البرد على
ياديهما يحدث فيه لون ابيض من اختلاط الهواء به بتلك الحيل
كما يعرض للزبد وسقى على وجهه فان لم يكن حواء لم يكن
تخرج وان كانت اقوى من الحرارة المكرحة كانت غفوة وان كان
اشد كانت احرا واو كحفا تسمى الرطب مطبع للتصديق
واليابس عاص عليه فاذا امتزجا وانجلى تلك الرطوبة فان
قويت الحرارة على تخليص الرطب من اليابس فقد يكون الرطب
واليابس تاثيرا تاثيرا كما في الشمع وقد يكون كما في الغلق المروج
بالماء وان لم يقع على التخليص وهو على ازالة الجود فاما الجود
المراد به كما في الحديد والزجاج او مع الارسالة والتدوير كما في سائر
الاجساد وعلى التقديرين فقد يكون رطوبتها دهنية فتكون
مطرقة كالسمعة وقد لا يكون كالزجاج وهذه الارسالة اعني
ما يميل ويذوب وما لا يميل ولا يذوب فان لم يقوى الحرارة
على انفسادها بل بقيت هارزاة ونظرا كما في الخاسر والفضه
فانرا اذا عملت النار فيها انفصل عنها شئ يشبه الكبريت
فاذا دارت عند ذلك نظرا من المنفصل شئ هو الى حفيف
والباقي رطب وان لم يقع على ان الجود لم يكن الجسم مطرقة
اذ رطوبته لا لرحه ولا دهنية فقد يكون الغالب عليه الماء
فاليافوت وقد يكون الغالب الارض كل لطلق بد

الجسم اليابس لا يتصل بالهواء اذا لم يكن
المضطرب فاذا فعل به قبل لتصل كالحجاس في دار حجر رجرة
او خلط بما يصل التصعد خلطا محكما كالطلق والزجاج بريان
بالنوتاد رتوبية محكمه ثم يرقد عليها النار ارقا فاقويا فانه
يتصل بالجميع وعكسها ما بالمانع ان يتصل من شانه ان يتصل
فالمستعمل هو الذي يفصل عنه بخارج ذي منى لطيف من شأن
ان يتصل عنه دخان قابل للاستحالة الى النارية المضية المشرقة
والمخمر هو الذي يستحيل اجزائه الى النارية اشراقا واضاءة
وسخونة فالسفصل عنه شيء اما لبوسته كالصخرة او لبسته
رطوبة ومن اجسام ما يتصل ونحوها كالخطب منها حال
وزا يتجر كالدهن ومنها ما يتجر ولا يتصل كالشمع الثالث
في الحل والعقدان بينهما واسطة هي الحثورة والنار والهواء اللطافتها
لا يقبلان الجمود فالقابل لهذه الثلاثة هي الارضية والمائية
فالكلال الارضية نارية او الرطوبة والخلال المائية بالحر
وعقد الارضية بالحر واليبس والحشوة تان لخط الطم
الارضية للمائية وتارة مخالطة الهواية للمائية كما في
الزبد فان الهواء اذا احاط به سطح مائي احقق فيه عرض
لذلك الهواء في ذلك السطح ما عرض له في ذلك الموضع
دفع بالبد من خارج وذلك هو الحثورة ومعناها عسر النفوذ فليد
الطفاوة

عن ما يبرد ران البرد يوهن قوه البهر
العاقبة للرطوبة المستتقة من الحر ونحل ايضا بالرطوبة لان
مادته العاقبة له يسر رضى فان اعلنت الرطوبة ضعفت لكن شرط
الرطوبة ان لا يكون لوجه ران البرد في العقل والنفس
انما يعقل الحر لان المثبت في جوهرها يهوية رفقها النخج
في الرطوبة فان اسخن البيض استعان طفيه من البوسة بالحر في
على العقل والسدم ان كان فيقا انجل لما به ولم تكثر الشظايا
التي فيه بعينه على المحن حتى ان الشظايا ان كانت قليلة
كافي في بعض الحيوانات لم ينقل وان كان غليظا حصلت الحثون
فيه او لاسم المحن ونحل الرطوبة لما فيه من الارضية المتكاملة بالهواء
والزيت لا ينحل لما فيه من الهوائية ويكثر من الحر لما فيه من
ومن البرد لما فيه من المائية واسما حثورة المائي فلان الهواء
خالطته ولذلك متى عرض له البرد فسدت قوته وفارقه
الهواء فيصير رقيقا والعسل يجعله الحراق بما كان لجليده
اللطيف منه وكعنه البرد اريد جمودا واللين يعقل الجلم
لما فيه من الارضية العاقلة ولذلك كل لبن قليل خفيف
يعقد وقد يجمع الحر والبرد على اجماع الشيء وحسنه
ان ابته وذلك الشيء قبل ان يخل على كليل رطوبة البرد
بما تجمد ما بقي فيه من الرطوبة كالجليد والطارق كل من

يقابله الذروب ولونه ~~أجل ما يندرج فيه~~
 من البياض فيه قليل الكمية كثيرا القوة فان امت ~~من باقية~~
 لا يذوب تحت ~~في~~ تقابل الحرو البرد الاستولى
 الحر على ظاهر جسم بارد برن باطنه وبالعكس كذلك
 يكون سخونة ذلك الجسم او برودته لتفوق اجسام لطيفة
 فيه حارة او باردة فان استولى الضد على الظاهر ~~المت~~
 تلك الاجسام اللطيفة الى الباطن واحصت فيه فيفعل
 تلك لكيفية فيه او يكون سخونة ذلك الجسم او برودته
 تفوق لتفوق جسم آخر فيه بل يكون الجسم في نفسه سخونا
 او باردا فان استولى الضد على الظاهر شتت تلك الكيفية
 في الباطن ويدل عليه ان مياه البرد تذبذب الجمل في الشتاء
 في الحال وفي الصيف بعد رطاب في بطل قول القائل ان الماء
 لا يكون حارا في الشتاء بل السخونة عيارها البرد
 لا تفعل عزم من الماء وفي الصيف لا عيارها الحر بفعل
 فانه لو كان كذلك لما اختلفت حاله وبان الجمل صيفا وشتاء
 تذبذبه ~~منه~~ حركته بنزاع الحرارة والبرودة لا الباطن
 المستلح له يتقال على الاعراض بل شبهه ان فعل القوة
 الواحدة في الموضوع العظيم اضعف من فعلها في الصغير
 ان ليس ضارة السراج الواحد للشبكاة الواحدة كما

على ظاهر الجسم ~~من استولى البرد على ظاهر الجسم~~
 فعل رقيق القوة المسخنة سخونة ذلك الظاهر فلم يقد
 على سخونة الباطن فنصير موضوع فعل القوة اقل فصي
 فعل القوة اقوى هذا كله في افعال القوتين لفاعلتين
 فاما في انفصالات المنفصلين فالاول ~~في الشيفان~~
 في الجسم لا روى مسام احسب الهواء فيه بصره ~~في الحال~~
 فان حصل فيها اجزاء مائية يقوم مقام الهواء فيه قدرت
 لاجزاء الهواءية على معارفة تلك المسام ثم ان اجزاء
 المائية التي ينشأ في تلك المناقع قد عرض لها ان
 يبعث من يوسنة تلك المناقع وقد مر وكثير ما ينشأ
 بعرض له الخفاف في الحال لعلة الرطوبة المتجددة الى الباطن
 ثم ان الهواء الظاهر يجذب هو الآخر الى نفسه ونظير
 هذا ان لصممت راجوز عليه الشيف فان قلت
 لاجزاء المائية الهواءية لو بقيت في المسام كان القسر
 ولو احدثت اجزاء المائية الى المسام الباطن احتاجت
 المسام الظاهرة الى هوارل خروجه واصنافا القس
 فلم نزل القسر الثاني اولى من الاول قلت ~~اذا كان الجسم~~
 في مكانه الشيف كان عدم الميل بالفعل ان كان خارا
 منه كان له ميل بفعل البرد جمع لذلك ~~في~~

اذا في الرطب ما كان منه انظر السطح حتى يذوب في النار
بالانصاف والناس يصعب فيه ذلك اذا احتتم الرطب بان فاما ان
ينظر السطح منها كالما والذهن والاكالما والشراب وتقابله الاخراف
وتقال على سهولة انفصال الرطب لمقدار حجم النافذ فيه مع السيامه عند
زواله وعلى انفصال حدث في الجسم عند بعض اجزائه عن بعض ولا يقطع
وهو انفعال حدث في الجسم ليسود جسم اخر فيه حدث لا كونه الانفصال
مساويا لحجم النافذ فيه في جهة حركه احراز اعز انفصال للقاطع في الجهة
التي عنها حركته والانسحاق اما اجل من اخذه جسم في جسم بومقدار الفرق
على مقدار السواد اما الاجل جذب مغز وحصل الاجزاء بعضها عن بعض
والانكسار وهو انفصال الجسم الصلب بدفع دافع قوا من غير سواد جسمه
الى اجزاء كبار فمركبها اجزاء صغار فهو الارضاخ وان كان في ذلك
تقوية معينة فهو الفتق **المالب** في الاحصار وهو شكل الجسم الرطب
شكل باطن ما يحويه فان استعمل الحاوي على جميعه بشكل جميعه شكله وان كان
اعظم منه فان الجسم رطبا ما ينشأ شكل علوه سميت فان ذلك السطح
لا المرفعة شي عريب بشكل بشكل الطبيعي **الرابع** في اليرقان الصلابة
وقد مضى بيانها في الكيف وتزويد منها ما قاله الشيخ قال اللين ما يبطا
من سطحه عن الدائم بسهولة ولكن ان يقع بعد مفارقة رطبا طويلا او قصيرا
او يفارق السنيال فانه لا يخطئ الشكل الا مع ملازمه فاعل الشكل والصلب لا
سواء سطحه الا بعسر ومن اقسام اللين المشدح وهو ما يتحرك اجزاه الى باطنه

ومن اقسام اللين المشدح وهو ما يتحرك اجزاه الى باطنه اما مع تقاثر
الاجزاء وهو المشرق ومن يفارق لمعصور فان لعصر يخرج الجسم الغريب
عنه دون المتطرق اما لا مع بقايد بل يحون بعد ساعه كما ان ساعه
والمخني وهو ما من شأنه ان يصير احدا جاسيه الطولين زيدا من ٢٨
بزوالة عن الاستقامة الى غيرها وهو اللين المطاوع والهدون
وهو حركه الجسم من اذ الى طوله منسفا عن عرضه لشدة
امتزاج الرطب واليابس فمنه ما يقبل التبدل والطفك لا يقبل
الفصل بسرعة وهو اللون ومنه ما يقبلها وهو اللزج وان كان
اللزج اعم فان اللزج ايضا **الباب الرابع**
في الكائنات التي لا نفس لها وفيه مقدمة وان كانت المقدمة الامار
العلوية تابعة لتكون البخار والدخان فان الحرارة العلوية اذا
اشرت في الله اصعدت منها حارا و خاصة اذا اعانتها حراره
مختلفة فيها ما يصعد من جوهر الرطب بخار و صعوده يقبل وما يصعد
من جوهر اليابس دخان و صعوده خفيف والبخار حار رطب
والدخان حار يابس فيلما يصعد احدهما سان جارا نايبي باسم
العالب فيه والبخار يمتدح صعوده الى حد قريب من صعود الدخان
القوى الى حد النار فان الكائنات التي لا نفس لها طرونها
اما بغير تركيب فوق الارض او على وجهها وتحتها فوق الارض
بغير تركيب من البخار وهو ما يولد في السحاب المطر والثلج

والبرد والظل والصنع وهذا لا يورث في كثير من السكون من كثافة
الهواء البخار وفي الاقل من كثافة البخار والصاعدا ان كان قليلا او في الهواء
من الحرارة ما كلفه حركته اسهل هو وان لم يكن كذلك فان كان البخار
كثيرا او قليلا لم يتحرك وبلغ الطبقة الباردة من الهواء فان لم يكن البرد
هناك قويا تكاثف فذلك لقدر من البرد واجتمع وبما طرأ لمجموع
هو السحاب والمساطر هو المطر والدم والواابل يكون من امثال
هذه الغيوم وان كان قويا وصل البرد الى اجزاء البخار فيقبل
اجتماعها واخلاقتها حبات كما انزل بها وان وصل اليها بعد
ذلك نزل برودا وان لم يبلغ البخار الى الطبقة الباردة فان كان
كثيرا انعقد سحابا ما طرأ وقد لا ينعقد ولا اول اما بان يمنع
هبوب الرياح عن تصاعده تلك الاخرة او بصعوبها الرياح
الى الاجتهاد لو قوف حبال قدام الرياح او لرياح متقابلتين
يمنع صعود الاخرة او بان يفرض للحركة المتقدمة وقوف
لثقله وبطو حركته فيلتصق به ساير الاجزاء الكبيسة الملوحة
اولا ببرد الهواء القريب من الارض وذكرا الشيخ انه شاهد
هذا النوع من تكون السحاب الماطر واما الذي لا ينعقد سحابا
ما طرأ فهو الصواب وان كانت الاخرة القليلة لارتفاع
قليله لطبقه فاذا ظهر بها برود الليل وكثفها وعقدتها ما يحسب
ونزل نزولا قليلا في اجزاء صغار احسن من ولها ارا عند اخراج

شيء بعيد به فان لم يخر كان ظلا وان انجر كان صقيعا ونسبه
الصديق الى الظل نسبة الثلج الى المطر واما تكون السحاب من
انقباض الهواء فذلك عند تباين البرد والهواء ينقبض فيحصل
منه الاقسام المذكورة خاتمة اكثر البرد يكون في الخريف
والربيع ولا يكون في الشتاء لان البرد الشتوي ان كان شديدا
فعل الثلج وانجر البخار قبل انعقاد حبات وان كان ضعيفا
فعل المطر واما في الصيف ايضا لقلة الاخرة الرطبة الباردة
فيه وفي الخريف والربيع اذ لم يتكاثف البخار تكاثفا بعيدا
تكثيف به الحرف لا يخر ثلجا فان استحكم استحصانه واحاط
به الهواء الحار والرياح الحارة القوية هرب البرد وهم
الى باطن السحاب ويكون له استحصان قد جعل الحار وطرا
ويكون للاخرة ايضا استعدادا شديدا للهبوط لجهة الحار اما
فان الماء الحار اسرع انجراد من البارد وحينئذ ينجر بعد صيرورتها
حبات كبارا والبرد في الخريف يكون شديدا في الربيع لان
الصيف يفيد الاجسام زيانا حله فكانت قبل البارد الحار
وقد يكون البرد من عاصفة رياح باردة البخار حار قريب
من الارض فتجمعه حركتها جمعوا وانجر اجزاء البرد والبرد ان
برد من سحب بعيد يكون ضعيفا متدبرين اربوا بان واياء
اذا حركت في الجو وما ينزل من سحب قريبة من الارض يكون كبارا

مستدبره والمطر انما يكثر بارض الخ
 لا حرة هناك واصفا طها بيب الجبال لما يوه شال نواح
 وخصات لا مطار الصيفية يكون كما زالحات في البراك
 مساعده والشتوية بالعكس من لا حرة المتصاعدة في الصيف
 لا تخلو في البراكثير من خنه ومي ياقه الريح فصل الرياح
 القطرات ببعض فكمرو وبتاعدا في الشتاء تكون الرياح
 فلا يحصل ذلك والقياس اذا ترك من العلو خصوصاً عقيب
 المطر اندر بالصحو واد اصعد ولا يحلل اندر بالمطر قبل ان الثلج
 يكون عاجب لا استكمال لا الخمس الحث الثاني في انعكاس
 اذا وقع الضوء من جسم مضي على جسم صقيل انعكس الضوء من ذلك
 الصقيل الى جسم اخر وضعه من ذلك الصقيل كوضع المضي من ذلك
 الصقيل بشرط ان يكون جهته مخالفه لجهه المضي ويلزم ان يكون زاوية
 الانعكاس مساوية لزاوية الشعاع سانه بشكل هندسي فنقول
 لمكان دائرة آ مي الشمس ودائرة ك المراءة دائرة ح
 وليكن خط ا ب الشعاع النازل من الشمس الى المراءة ولا شك انه
 منعكس من المراءة من نقطة ك شعاع الى جسم وليكن خط ح
 ونخرج من نقطة ك الى طرف المراءة وهو د خط ك د فمحدد
 يحصل من خطي ا ب ب ك زاوية وم خطي ب د ح اوية ويكون
 الزاويتان متساويتين كان ا ب الشعاع عموداً على خط

في العلم والهندسة
 وانعكاس الضوء فاذا
 الحد فخط مستقيم وخط
 شبه حالة خط على سطح
 الحد فزاوية فان كان قلم
 لذلك وان لم يكن قائمه كانت
 تلك النقطة المشتركة بين هذين الخطين خط لخر الى خلاف جهه
 الراي احاط مع الخط المرشم على المراءة بزاوية تمثل الدايه الاولى
 وكل شيء يقع على محاذة خط الانعكاس وفي صوت امتداد مراه
 الناظر في المراءة وطالما يكون كذلك يراه الناظر فيها البته ولا يختلف
 سواء قلنا هذه الخطوط وجوديه او وهميه وكيفية في علم النفس
 بديه مسرط رويه اشكال لمربعات في المراءة ان يكون
 صغيره جداً لان الحسن لا يحيط بما لا ينقسم فيه ولا يتربط في رؤيه
 الواهنا واذا كانت المراءة ملونه لا يودك الى الراي لا الونايط
 بين لونها ولون المراكز فان لا يبيض لا يرى في الزجاج على ساضه
 وان كان الصقيل مسبقاً لا يرك عليه هذا الجبال لا اذا كان
 وراه جسم دولون فان لم يكن نقد فيه البصر واذا كانت
 كالتقسيم بين الراي وبين جزاء المراءة وبين المركز واحده كانت
 بالزاويا المفروضة بينهما متساوية من جميع الجهات كان المرشم

من تلك الزاوية شكلا مستديرا وان
في المرآة لا يمنع ان يكون فيها مقر الها معلوم ولا انه يشغل كل
بانتقال لناظر فيه والمرى ساكن لكنها تدرك على سبيل التخييل
معنى ان مجرد الجسم سمح شيء مع صورته شيء اخر كما ان انسان
صورته مع صورة المرآة من غير ان يطبخ حقيقى الحق الثالث
في الهاله قبل سطح السحاب كرى ان بعد عن الارض متساكل
فان اوقع عليه شعاع القمر حدث منها قطع مستدير وقيل اذا
وقع الشعاع على السحاب كان شبيها بالبحر الملقى على الماء فكل
هناك موج مستدير مركزه المسقط ووسطه يكون كالظل
الشعاع حلك طاق ذلك الموضع من الغمام وسطها انه لو كان كذلك
للها له موضع معلوم لا يختلف باختلاف المقامه وضوء القمر المختص
بموضع من السحاب معروض الحق ان الهاله جبال وان اذا توسط بين
الراى وبين القمر عيم رطب رقيق لطيف بحيث يراى سحر القمر فذلك
يقابل القمر من ذلك الغيم راى تراه ويرى خيال القمر فيه فان الشيء انما
يرى على الاستقامه بعينه لا بشيىء واما الاجزاء التي يراى بقابل القمر
اذا كانت لطيفه رقيقه ادى كل واحد من تلك خيال القمر على ما عرفت
من معنى الخيال ولما كان كل واحد من تلك الاجزاء صغيرا لم يور
شكل القمر بل ضوءه فلذلك ظهر الضوء في كل واحد من تلك الاجزاء
ولم يظهر الشكل فيه ولما كانت النسبه بين الراى وبين كل واحد

من تلك الزاوية شكلا مستديرا وان
في المرآة لا يمنع ان يكون فيها مقر الها معلوم ولا انه يشغل كل
بانتقال لناظر فيه والمرى ساكن لكنها تدرك على سبيل التخييل
معنى ان مجرد الجسم سمح شيء مع صورته شيء اخر كما ان انسان
صورته مع صورة المرآة من غير ان يطبخ حقيقى الحق الثالث
في الهاله قبل سطح السحاب كرى ان بعد عن الارض متساكل
فان اوقع عليه شعاع القمر حدث منها قطع مستدير وقيل اذا
وقع الشعاع على السحاب كان شبيها بالبحر الملقى على الماء فكل
هناك موج مستدير مركزه المسقط ووسطه يكون كالظل
الشعاع حلك طاق ذلك الموضع من الغمام وسطها انه لو كان كذلك
للها له موضع معلوم لا يختلف باختلاف المقامه وضوء القمر المختص
بموضع من السحاب معروض الحق ان الهاله جبال وان اذا توسط بين
الراى وبين القمر عيم رطب رقيق لطيف بحيث يراى سحر القمر فذلك
يقابل القمر من ذلك الغيم راى تراه ويرى خيال القمر فيه فان الشيء انما
يرى على الاستقامه بعينه لا بشيىء واما الاجزاء التي يراى بقابل القمر
اذا كانت لطيفه رقيقه ادى كل واحد من تلك خيال القمر على ما عرفت
من معنى الخيال ولما كان كل واحد من تلك الاجزاء صغيرا لم يور
شكل القمر بل ضوءه فلذلك ظهر الضوء في كل واحد من تلك الاجزاء
ولم يظهر الشكل فيه ولما كانت النسبه بين الراى وبين كل واحد

من تلك الزاوية شكلا مستديرا وان
في المرآة لا يمنع ان يكون فيها مقر الها معلوم ولا انه يشغل كل
بانتقال لناظر فيه والمرى ساكن لكنها تدرك على سبيل التخييل
معنى ان مجرد الجسم سمح شيء مع صورته شيء اخر كما ان انسان
صورته مع صورة المرآة من غير ان يطبخ حقيقى الحق الثالث
في الهاله قبل سطح السحاب كرى ان بعد عن الارض متساكل
فان اوقع عليه شعاع القمر حدث منها قطع مستدير وقيل اذا
وقع الشعاع على السحاب كان شبيها بالبحر الملقى على الماء فكل
هناك موج مستدير مركزه المسقط ووسطه يكون كالظل
الشعاع حلك طاق ذلك الموضع من الغمام وسطها انه لو كان كذلك
للها له موضع معلوم لا يختلف باختلاف المقامه وضوء القمر المختص
بموضع من السحاب معروض الحق ان الهاله جبال وان اذا توسط بين
الراى وبين القمر عيم رطب رقيق لطيف بحيث يراى سحر القمر فذلك
يقابل القمر من ذلك الغيم راى تراه ويرى خيال القمر فيه فان الشيء انما
يرى على الاستقامه بعينه لا بشيىء واما الاجزاء التي يراى بقابل القمر
اذا كانت لطيفه رقيقه ادى كل واحد من تلك خيال القمر على ما عرفت
من معنى الخيال ولما كان كل واحد من تلك الاجزاء صغيرا لم يور
شكل القمر بل ضوءه فلذلك ظهر الضوء في كل واحد من تلك الاجزاء
ولم يظهر الشكل فيه ولما كانت النسبه بين الراى وبين كل واحد

سبع حالات هـ هالة الشمس في زواياها
 حلاله الشمس على الشيخ انه رآه حول الشمس هالة تامة في
 الوان قوس قزح وراى بعد ذلك هالة فيها قوسية قليلة
 وانما يفرج هالة الشمس ان كثف السحاب واطلم وحكى الشيخ
 انه رآى حول القمر هالة قوسية اللون يكون ذلك اذا كان
 السحاب غليظا سموس في اداء الضوء وعرض ما يعرض القوس
 في قل ما يرى الهالة مكسوة بباراق لقرب لنتير من الارض
 من الخط البصري في مثل هذه الحالة يصيب من السحاب لذكر
 عمقا والهالة يرى في الاكثر ان كانت الشمس قريبة من وسط السماء
الخامس الرابع في قوس قزح ان اوجد في جهة الشمس
 اجزاء لطيفة ما يبه شفافه صافية رشيقة وكان راها جسم
 كثيف ما حبل واما سحاب كدر وكانت الشمس في الجهة الاخرى
 قريبة من الارض فاذا اذ بر لا يسان على الشمس ونظر الى ذلك
 الكثير المائتة رآه قوسا من اجزاء المتساكل منها صقيل ويكون
 وضعها بحيث تنعكس شعاع البصر عنها الى الشمس على عرفت
 وكل واحد من تلك الاجزاء يكون صغيرا ولا يورى الشكل
 بل للون ويكون ذلك للون مركبا من الوان المرآة وورد الشمس
 قال الشيخ تواتر مني التجربة فظهر لي ان السحاب الكدر
 يصلح ان يكون مرآة لهذا الخيال وانما تنعكس البصر فيه

منهم ويسير واما ما يراها لانها قطع صغار من واير كبار ومنتظمة
 اوتاب مقام الناظر بحيث يرى المحدث منها ومنه على ما يكون عند
 انصاف النهار لان الشمس تحلل السحاب فيه وانما تدل على المطر
 لولا انها على وفور اخضره رطبة وتحقيقة ما تقدم القوس الثاني
 ما حدث فوق الارض من الدخان الاول الرعد والبرق فان
 بخار مخلوط بدخان فان وصل الى الطبقة الباردة من الهواء
 تكاثف وانعقد سحابا احتسب في ذلك الدخان في جوف السحاب
 فان بقي حارا قصدا العلوي وتروى السحاب بمبرقا عسفا فاجب الرعد
 وان صار باردا انثاقل وقصدا السفلي وتروى السحاب بحصل الرعد ان
 هذا الدخان شئ لطيف وفيه ما يبه وارضيه عمل فيها الحركات
 والخلطة المارة علا قرب من الزاوية الهيبه فذلك يتعمل بان في سبب
 فكيف بالحركة والمحاكة التمديد يدل عليه ما حدث من الارض
 ولولا انها تات باسرا لا يد على الارض اسيا السور بالليل مع كثافتها
 ذلك الدخان هو البرق وقد يكون البرق سببا للرعد فان الدخان
 المستعمل يطفئ في السحاب فليسمع لا نطفاه صوت كما سمع عند
 انطفاء النار عند نا والبرق يرى في الحال الرعد يسمع بعد زمان لان
 المجازاة بغير حجاب يكفى في الارض والبصر والسمع يحتاج الى وصول الهواء
 الى الصاخ وان كان الرعد والبرق معا الثاني الصاعقة ان اخرج
 الدخان من السحاب الى اسفل الى الارض فان كان في غاية السخونة

لطيفة في المحال ولا تحرقه بل تنفذ في الجو والارض
ما يصان منه من الاجسام الكثيفة المندمجة كالصناديق
على الترس من البضرة ولا تحرق الترس بل يمسونه وقلاب الترس
في الصرة ولا تحرقها الا ما حترق من الدوب وان كان كسفا حرق
كل شيء وكثيرا يقع على الحبل فذلكه دكا وعلى الحرق تعرض فيه
وتحرق طافيه من الحيوان وقد يكون جرم الصاعقه كالسيف
فيقطع السبي بسيفين من غير انصراح شيء كشاركي انه وقتئذ
الصاعقه على نايم واصابت رجله فسقطا من غير ان يخرج
لشدة حرارة الصاعقة واذا كانت البقعة فيها دهم ولروح
فصنعت المطر فصعد منها دسمة لطيفة فيشتعل نار في
سبع سمى وترى ان نور الكواكب يرى على وجه الارض
سعل مضئ غير محترقه احراقا بعد له للطفاها وقد يشتعل
النار في بخار شراب جعل فيه الملح والنوشادر اذا وضعت
القنينة في حر محرم قرب من بخاره سراج فانه يشتعل ويضي
استعماله مله بقاء البخار والبخار المطري يكون الطف وارق
كثيرا الثالث الكواكب المبعضة اذا وصل الدخان الى
حيز النار وانقطع اتصاله عن الارض اشتعل وقد سمي فيه
فيري كوكبا يهدف به وان حترق ولم يشتعل وسمي فينا
لله حترق ونقي على صورته واية او ذيل كوكب او حبات

او ياتي من تحت الارض فيكون له شجرة على حكاة ورائحة واذا
 كانت رات خنه غليظة ظهرت لعلامة الهائلة حمرا وسودا
 وقد يف كوكب ودارت به النار الدائرة بدوران
 الفلك فكان دنا له وربما حست له خنه في برد الهواء
 للتعاقب المذكور فانضغطت مشتعله مقدمة في صفته
 اشتعال النار وانطفأ بها النار المشتعلة ليست تار او واول
 بالعدد باقية بل كل نار يرض فانهما بطل وتحد اخرى
 على الاتصال براد كل نار يحصل فانهما تتحرك بطبيعتها الى
 فوق فيلحقها من البرد ما يبطلها واما طفوها فالقوة
 النار فانها اذا حالت الماء الى النارية البسيطة والنار
 البسيطة ارضوا له فنظف منها كثافات واما صنعها عند
 ما يرض لها شيء بارد يطفئها كما يكون عندنا وارطفاء
 الكواكب المنفضة وما في الجوهر الاول ان ارفع البخار
 الرخاني الى غير النار ولم ينقطع عن الارض تشتعل النار
 فيه ونزل الى الملك واحرقها وكل ما يقربها تشتعل وهو المسمى
 بالحريق السراج الرح في حد الرح عن رسطوانه هواء
 متحرك والهواء مان الرح ولا يوضع مكان جنبها والرياح
 انما يتولد عن الارتفاع هو كل جسم ارضي يرتفع تصعيد
 الحرارة او الشمسية وفي الاكثر انما يتولد عن خنه كثيرة

صاعدة الى الطبقة الباردة فان انكسر حرها يتحرك الهواء من فوق
وموج وحصل الريح وان لم ينكسر صعود الى كوة النار المتحركة حركة الفكر
ولا يتمكن من الصعود بسبب حركة النار فنزلت واحدا للريح فان قلبه
فلم يتحرك هذه لان خفة الى جهة حركة الهواء العالي قل لعلهم
صعود تلك لان عنه اوجبت دهنه فحق للملحة بها ان يتحرك
الى خلاف جهة المحرك لما منع كما يلحق السهم اصابه جسم متحرك فيعطف الى
جهة تارده والى جهة الصعود او كان صعود بعض لان خفة من
ما نعال لان خفة النازلة ان يتسفل فتكرت الى ساير الجوانب وقيل
على هذا الجواب بان الاجزاء البخارية المائية اخف مع انها تنزل مستقيما
مطرا والارض ارضية ثقيلة وكانت تنزل ولها مستقيمة ولم تحرك
ريحا كيف والريح تتحرك لهذه وليس بحيث يعلو لريحا وهدم الجرار
فان اجزاء الركبة عندما تتحرك بالحركة الطبيعية وهي النزول الى اسفل
اولى ان يهدم السقف لكنه يسقط وراى حسن نزوله وجوابه
ان اجزاء الثقيلة اذا كانت صغيرة جدا لا يقوى على حرق الهواء
والنزول الى السفل مستقيما وله اجزاء البخارية ما دام متصفا جدا
لا ينزل بل اذا تكاثفت واجتمعت اتصل بعضها ببعض حتى صار
للمجموع قدر يقوى على حرق الهواء وينزل وله اجزاء الارضانية
لا يتصل بعضها ببعض فلا يحصل من اجزاء ما يكون قويا على النزول
الى السفل فاقتربا والحركة الطبيعية الركبة فتقول لان خفة الكوة

ان الهواء عند تنقله من اجزاء بسبب من اسباب المانع من الصعود كان كل
جزء منها يتحرك المتقدم لكثرة لريحا ان المتلاحقة الحاصلة بتصعيد الشمس
فحصل من ذلك البعض من شبه الماء النازل من العلو الى اسفل فبلغت تلك الحركة
الى حيث يهوى على قطع الاشجار وهدم الجدار والغبار الساقط على الارض
لا يكون حلقه مبرد وموانى افعه الى السفل فلا يكون موجبا لشيء من ذلك
السبب الاول للريح ان لان خفة قبل وصولها الى الطبقة الباردة من الهواء
او الى كوة النار ينصرف الى جهتها انصرفا قويا اما لان لها منفلا معوجا
في الصعود واما للرياح سبب موم موجها فمهم من الصعود فيعطف
الى بعض الجهات فتحدث الريح ومن الاسباب لئلا تارة للريح ان يعظم مقدار
حاجتها من متحرك بسبب الريح والمطر قد يراى بان هوله اكثر
ان السنة التي يكثر فيها المطر يقل فيها الريح وبالعكس من الريح في
لان اكثر تلطف طارة السحاب بحرارتها وتفرقها بحركتها والمطر يل
لان خفة ويصل بعضها ببعض فيثقل عند ذلك ولا يتمكن من الصعود
وهذه الممانعة تدل على ان طارة الريح والمطر يتغايران وقد ساءوا بان
وهوله اقل من المطر سل الارض ويعدها لان متصفا منها خال
فان الرطوبة تعين على تصعيد اليابس وحمله والريح يجمع السحاب او
ليهرب برون السحاب الى باطنه فيشتد البرد المكثف ويقال ان
حينما يتم لما يولد السحاب لما يفصل عن السحاب الى رابع الزوابع
وهي ريح يستند على نفسها كالمنارة اما صاعدة واما هابطه وسببها

ان ركا اذا انفصل من سحابه ويقصد النزول بقايرها في طريق نزولها
 قطع من السحاب وصدمتها او يدفعها راح فبقي من الحجر كس من راح
 الى فوق والى اسفل الى ان تعرض الحرك المستديرة والصاعل
 يكون ان لما ان الركبة ان اوصلت في الارض وقرعتها فراعينها
 ثم انبثت فلقيتها راح من جنسها فلوها ودر حدث من تلاقى بحين
 شديدتين وربما بلغت قوة الزوابع الى ان يقطع الاشجار ويحطف المراكب
 من البحر وعلام الزوابع النازل ان يكون لها بها يصعد وينزل كالزواجر
 وعلام الصاعدة ان لا يرى لها بها الا الصعود ونسيم ان يكون
 حدوث الزوابع ايضا من شكل سواوي واتصال فلكي بعضه ذلك وقد
 يشتمل من الزوابع على نار مستعمل قوي كان نار اندور والروابع
 العظام يكون من هذه خاتمة في مهابت الرياح واسماها قال الشيخ
 المهابت المحرور اننا عشر من الافق بحرك بانني عشر حد ابلثه
 مشرقية وثلثه مغربية وثلثه شمالية وثلثه جنوبية فالشرقية
 الاعتدال ومشرق لصيف وهو مطلع راس السرطان ومشرق
 الشتاء وهو مطلع راس الجدي ويقابلها الثلث المغربية واما الثلث
 الجنوبية والشمالية فاحدها نقطه تقاطع خط نصف النهار والافق
 والاخران نقطتا تقاطع الافق دائرتين موارسان للدائرة نصف
 النهار من جنبتيه باستين للدائرتين الامتلى الظهور والحفا من غير
 قطع واعتراض الام على قوله في الشمالية والجنوبية بان البلاد

اما ان يكون تحت يكون معدل النهار على سمت رؤوسهم وحينئذ
 يكون قطناه على الافق فلا يكون شيء من الرواير ابدية الظهور
 ولا ابدية الخفاء فلا يحصل هذه المهابت هناك اما ان لا يكون كذلك
 فنقول من معدل النهار عن سمت الراس لا بد وان يكون مساويا
 لمقدار ارتفاع القطب ومقدار ارتفاع القطب هو بعينه نصف قطر
 الدائرة الا بديه الظهور ونصف قطر هذه الدائرة هو مقدار ما بين مهابت
 الشمال وبين المهابتين الاخرين اللذين على حستهم مقدار ان يكون
 ما قاله الشيخ في تحديد هذه المهابت حقا فيلزم ان يكون طين مهابت
 الشمال وبين المهابتين الاخرين مساويا لميل معدل النهار عن
 سمت لكن مقدار هذا الميل مختلف باختلاف البلد ان فيلزم ان
 لا يكون بهذين المهابتين نقطتان معتمدان ثم قال السادة التي عرضها
 مثل تمام الميل يكون الدائرة لا ابدية الظهور فيها هي المرشمة من مقدار
 راس السرطان وهناك يكون الدائرتان الموازيان لنصف النهار
 الماستان لهذه الدائرة لا ابدية الظهور انما نقطتان لافق على
 مركز راس السرطان والجدي والشيخ جعل هذه النقطة هي
 المهابت الا ربعه المشرقية والمغربية فيكون هناك المهابت المشرقية
 والمغربية هي المهابت الشمالية والجنوبية بل يلزم انه متى كان عرض
 البلاد اكثر من تمام الميل ان يكون لمهابت الشمال اقرب الى مهابت
 مشرق الاعتدال من مهابت مشرق الصيف الى مشرق الاعتدال

وكل ذلك باطل واما ان كان عرض البلدة تسعين درجة كان الفلك
 هناك متحركاً حركته رجوية وكان احد النصفين منه بعينه طاهراً ابداً
 والنصف الثاني خفياً ابداً ولا تعرض فيه التقدير المذكور فيثبت
 انه لا يجوز تحديد الرياح والجنوبية بان كره والحق ان الرياح يهب من كل
 جانب من جوانب العالم لكنهم حصروها في النقط الاربع التي يقسم الفلك
 بارباع متساوية وجعلوها اصول الرياح ثم قسموا كل ربع بثلاثة اقسام
 متساوية حتى صار الاربع اثني عشر تقسماً متساوية وجعلوا الكل واحداً من النقط
 مهيأ واما اسماء هذه الجهات والرياح فالعرب سمي ما عدا المشرقية والمغربية والشمالية
 والجنوبية النكارة ويخصون كل واحد بعينه باسم فالتى بين المشرقية والمساءة
 بالصبا وبين الشمالية اثنان فالاول مايل الى الشرقية ويسمى المسع والثاني مايل
 الى الشمالية المسع واما ما بين الشمالية والمغربية ومي الدبور فانان ايضا فالذي
 يلى الشمال هو الحار ومايل الى الغربية مي الحرق وما بين الغربية والجنوبية فالذي
 يلى الغربية مي الحرون ومايل الى الجنوب مي الهسق الذي بين الجنوب وبين الغربية
 فمايل الى الجنوبية مي النعام ومايل الى الجنوبية مي المارب وارب الرياح الشمالية
 لان ناحيه الشمال باردة فيها جبال وتلوج كثيرة واسخنها الجنوبية لمرورها
 بالمواضع الحارة ومي ايضا كدرة رطبة لما يحالطها من بخرة النخار فان اكثر
 البخار جوتى ما هذا في الارض ويجوز ان يهب رياح شمالية تملق البراري
 الحارة والنخار فيكون حينئذ حارة رطبة وان هبت رياح من نواحي جنوب
 قريبة من ما باردة فيكون باردة والرياح المشرقية والمغربية اقرب الى

تلك

لا اعتدال

وهو الخط الذي يسمونه خط الجوارح او خط صغار ما يتجه مشرقاً صافيه كالرشد
 يوهذا الهواء الرشي لو لم يكن وراه ماون لم يكن مرآة كالبالور
 قاته ان اسير من بجانب الارض صا رساة من الجانب الذي يليك
 والعالم ان لهذا القوس ثلثة ألوان قيل ان الناحية العليا
 يكون اقرب من الشمس ويكون انعكاس البصر اقوى فمرك
 حرق باصه والناحية السفلى بعد واكل اشراقاً فمرك
 في السوان وهو الارضواني ثم يتركب فيما بينها لون من اشراق
 الحرة الفوقانية وكدر طلمه السفلائية وزرقه الشاح بان
 هذه العلم يقتضى ان يكون اقرب ناصع الحمرة ثم يزال الكدر
 على التدرج يضرب الى الارضوانية فيكون طرفه الارضوانيا
 فاما انفصال هذه الالوان بعضها عن بعض حتى يكون بعضها
 الارضوانية وبعضه يشابه الكرائية فهو بعيد وان تولد الكرائي
 من الارضوانية والاحمر الناصع ايضا لان الكرائي لا مناسبة له
 مع واحد منها لان تولد الكرائي من الارضوانية والاسود وانما يكون
 هذا القوس مستديراً لان جوارح التي تنعكس عنها شعاع البصر
 تحت لو جعلنا الشمس مركز الدائرة كان الذي يقع من تلك الدائرة
 فوق الارض يمر على تلك الجوارح فان كانت الشمس على الارض فوق كالمحظ
 النار بالناظر والناظر على بسيط الارض فهو المحور فيكون حينئذ
 سطح الارض فوق بقسم المنطقة نصفين ويرى القوس نصف دائرة

فان ارتفعت الشمس خفض خط المذكور فصارا شعاعين طعم ابل
 من ذابرة حتى اذا ارتفعت الشمس ارتفاعا كثيرا لم يكن قوسا وهذا
 انما يظهر عند ما يعظم ارتفاع فجوز ان حدث في بعض البلدان في الشتاء
 عند انقضاء النهار ولا يحدث في الصيف لقلة ارتفاع الصيف في
 انصاف نهار الشتاء وكبره في انصاف نهار الصيف قال الشيخ
 بحبل بين سورن وبين طوس وهو مسرف جدا وقد اطلق عجم عظم علم
 ون قلة الحبل لمسافة يمد بها لكن الهوار الذي فوق لعم كان سا
 وكانت هذه القوس قد ظهرت على الغمام ونحن نزل عنه الى الغمام فبري
 الحبال ما يساوي بين الغمام المتراكم مسحا على السحاب مسلم للاستدراك
 لضيق الحبل وانتقص عن الدابة لا اقدر ما يكسوه الحبل وكما كلما المعاني
 التزول صغير قد ن ونقص قطر حتى صارت دابة صغيرة جدا لان
 قربها منا وبعد ها عن الشمس بربر وكان لصرا المحروط البصري اصغر
 كلما قربنا من السحاب وكثر انخفض فيه اضحك ولم يحيل بعد هذه المسألة
 يدل على انه يجوز ان نرى تام هذه القوس وان هذه القوس قد حدثت
 عند ما يكون الشمس غايه لارتفاع وان نراه القوس في الهوار الرسي
 من السحاب ثم هذه القوس كلما كانت اكثر من نصف دابة كانت من دابة
 اصغر ويكون تقوم على الارض وان كانت اصغر من نصف دابة كانت من دابة
 اكبر ويكون زاويةها عند الارض استدارا حار من الشمس كلما كانت استدارا
 كان مركز هذه الدابة اكثر انصافا كانت الزاوية الحادة عن الارض اكثر انصافا

يدان عندنا في الشيخ انه رأى هذا الشكل متطبعاً في انطباع في حائط
 الحام على سبيل الخيال وكان السبب فيه ان الشعاع وقع على جام الكرة
 فتنشقه في الرشد لما يؤمنه هو الحام ووقع على حائط الحام ثم انعكس عنه في
 الهوار الرسي الى الحائط لانه خرا الوان قوس مستقرة غير زايلة عن موضعها
 بانتقال الناظرين وهذا ايضا يدل على ان مرآة هذه القوس هو الهوار الرسي
 من السحاب والقمر قد حدث قوسا خياليا خيال ضوء لا يكون لها الوان من
 الضوء الليلي صغف من النهار فيكون ضوء خيال القمر في السحاب ضوء
 من كون السحاب في الليل يرى بعض احوال ضوء الشمس عن شيء بعيد
 منها فيكون قل ضوء من ضوء النهار فيرى طوبى لا شديدا لا اشراق لذلك
 يرى لنا في النهار احمر وجوانبه منكسرة النور ويرى في الليل بعض من
 لسبب غلبة الشمس فاستدرك لنا القوس الليلية نارة جرافها
 لا يوجد لانه عند استدراك نور النيران في كثر القمر عند مدرك ان الاشياء
 الضعيفة النور لا تنعكس عنها ضوءها انعكاسا يطير فلا بد وان يكون
 الحق شديدا لا استعدادا ولا دورا اجتماع هذه الاسباب يكون هذه القوس
 نارة الحمر الخامس في التشميسات انها محصل ما لا يكون في
 الشمس غيم كثيف ممدح لاجزاء يقبل في ان ضوء الشمس في قول الحر المكشف
 للضوء كما في القمر واما ان يكون ممدحا بحبال الشمس في المرآة الكبيرة كما يكون
 في الهون يكون في الشكل ويكون الخار اللرج يتصاعد ويتشكل بشكل لمرشد
 الرشي هو طبيعي لاجسام الرطبة في الهوار وبلغ الى كثر النار في فصل فيها

النار فلا جرم يكون شكله شكل الشمس وقد يكونان في سبعة متجانسات
وشهورا وقد يصل الى الموضع الذي يتحرك به الفلك محرك ايضا
فيل على الوجه بان هذه الماكة ان كانت لطيفة مستندة من الارض من
بقاها كما تستند المصباح من الارض وهو باطل لانها انما تستند من شمس
واحد من الارض فان انحزكت حركة الفلك الت عن مسامتة ذلك الموضع
وايضاً لا تخرق المتصلة لا يحب تضاعفها الى موضع واحد بعينه بل
نذهب بمنته وسرعة وان لم يسد الماكة من الارض وجب لطفاؤها
عن قرب كما في الكواكب المسقطعة وان كانت كثيفة ممدجة لاجزاء
مشكلة بشكل واحد كما لا بد من شغل مدة ويسر وتبقى لغير
فهمامة فهو ايضا باطل لان الماكة التي هذا شأنها يمنع وقوعها في الجو
لبقلها وجوانه ان كان المركب كان الغالب فيه والرخا ان لا يوحدها
صرفا بل ومعها روي لا يتعد ان يختلط بتلك الماكة اجزاء هواية
كبيرة واجزاء نارية قليلة يكونان غالبا على العنصرين المصلين
وستحكم ذلك لا امتزاج لشدة خلطة تلك الاجزاء وحصل في ذلك
المركب ذهبة يصح الاشتغال بالنارية وسقى في الهواء لغلبة الجوهر
الخفيف ويدوم الاشتغال استحكام الامتزاج ثم زعم هذا المعترض
ان سبب حدوث هذه الحوادث اتصالات فلكية وقوى روحانية
راسيات ارضية وتارة لامور نفسانية المحرر السياس
في التنازل والعقوى وهي خيالات في لون قوس قزح في جهة الشمس

باعتبار اختلاف البلدان والبحار والجبال ومسامات الكواكب
ان الركين المتضاد من قد ساعاوانا على فعل واحد كما اذا كانت حرايا
من مشرق الصيف والاخرى من مغرب الشتاء فانها بوطبان الهواء هذه
لشماليتها وتلك لغربيتهما ومحريتهما وقد مضى اول ربح اخرها كبح للشرق
المستوية فانها كذلك ولا يفسد ان الشمس في اول مشرقها تحفف
الرطوبة المجمعة ليللا وبعد طلوعها يحلل الرطوبات فتزيد الريح وطوبه
وكل واحد من الرياح الاثني عشر انما يهب من الشمس الى جهتها الا في اول
ما يصل النهار وخصوصا الشمالية والجنوبية فانها لا يهب في اول يوان
الشمس حيثها لان الشمس لا يقدر ان يحلل الجاهل من الرطوبات بسرعة
الى البحار وخصوصا الجنوبية التي يهب من القطب بل من ذن البحر
ومن الارض ليا بسا لان ليا بسا بطا اخلا لا فلك ذلك هذه الرياح
تاخر قربا من شهرين ويسمى هذه الرياح البيضاء لانها حار الصحو
ولان من خاصيتها انها حمل الرجاج بيضا من غير سعال والرياح
التي يهب مع حركة الشمس سمي الحولية القسم الثالث طاحت
على وجه الارض وتحتها من غير تركيب فالقول ظهور القدر العابر
من الارض قد تقدم ان الموضع الطبيعي للارض هو وسط
الفلك وانها يطبعها راسه تحت الماء وكان من الواجب ان يحط
تحتها البحر من كل جانب لكن لما حصل في جانب من الارض نلال وصال
في موضع عال به مشرقه وفي جانب اخر هدايا واعوار ومواضع عظم

البحارات

لحساب نذكر وكان من طبع الماء ان ينسحب في الموضع العالي الى
المواضع العابرة لا جرم انكساف جانب المشرق من الارض وسائر
البحر الى الجانب العميق وللكواكب ايضا يكثر في ذلك بحسب المسافات
التي يبتدل بحسب حركاتها وخصوصا الثوابت والواحد في الحقيقة
المتغيرة في امكنها ونسبة ان يكون هذه اسبابا عظيمة في احداث
المائية في جهه وبعدها اليها وابطال لما يتولد باسناد في الهواء
مكاثم ان اصحاب الرصد حذوا طول البر نصف دور الارض
وعرضه ربع دور الارض الى ما خضع حتى يكون اربع الساعات
مكسوف او اما الارباع الباقية فلم يبق عليها دليل على كونها معمورة
في الماء لكن للاسبب ذلك ان الماء اكثر من الارض اصغارا
كل عنصر يجب ان يكون بحيث لو استحال بكميته الى عنصر اخر كان
مثله والماء يتصخر حجه عند استحالته ارضا ومع ذلك لو كان
في موضع من الارض اربع الثلث عمارة لا بعد بها واما في القطبين فلا
يمكن ان يكون عمارة اصلا لشد البرد الثاني اخرج البلك
الذي عليه اكثر المشايخ وجمهور المجتهدين ان الارض مقسومة
خمسة اقسام بفصلها واربعة اقسام لمعدل النهار ومنها
دايرتان فصلان الحرات من العالم بسبب لحد من القطب
وشدة البرد احدهما شمالية والاخرى جنوبية وهما بان فصلان
من الارض قطعتين طيلتين يحيط بكل واحد منها طائفة

في محيط الكرة ولبعض منقسم والحد المشترك بينهما دايرة واما الحد
الحراب من جهه الخروين المعمور فهو الذي على خط الاستواء وهو محاذ
لدايرتين جنوبية وشمالية بينهما من جهه القطبين موضعان هما
معتدلان فيكون ثلثة قطوع وفيه كسطر كل واحد منها سطح
دايرتين ويصل بينهما سطح وفي لكن السطحين المحيطين بالارض
المعتدلين غير متساويين بل الذي على القطب صغير واما سطح
دائرة الارض المحترقة فتساويان والشكل هكذا (III) وعلى هذا
يكون خط الاستواء اسخن للمواضع والشمس تزعج انه اسخن للمواضع
اعتدالا في الحر والبرد واكثر نشأتها في هذه الاحوال وفي تحت
وهو ان شدة سخن السطح قد يكون لقوة المسخن وقد يكون لدوام
اسخانه وان كان ضعيفا وقد يكون تأثير الضعف لدوام اقوى
من تأثير القوي فان سخن الشمس وهي في السرطان اضعف من سخنها
وهي في الجدي مع زمان قربها من سمت الرأس وان الحر عند كون الشمس
في الجدي والشمس اقوى منه عند كونها في الجوزاء والتوزع تساو
قربها من المسامات كل ذلك الدوام وان سخن الجدي في تلك المنطقة
طويل اسخن منه في تلك وقته ساعة لطيفة والحر بعد الزوال اسخن منه قبل
مع تساوي النسبة والبرد في الاصحار مع قرب طلوع الشمس اسخن
فيها وجوه اسم واللمة ان السبب بعد اولا اثر او ثانيا اثر اخر
فدوام السبب يزداد الاثر ويجمع فيقوى وايضا الاثر والموت

كما ان او را فصحان على السائر وهكذا وتاثير المجموع اقوى واحج
الشمس على عدم شدة حراره خط الاستواء بان المواضع التي على
مدار نقطتي الان لا يعرض لها ان الشمس يورث منها سدرج
مقدمه سحر بعد شمس فان ازاها عرض ان قيمه عند هامل لا يمدح
عن رؤس اهلها لان المنوال عند قرب لم يلبس هل وصغر هذا
ثم ان تلك المسامته او ما يقرب منها يعون اياما كثر ويكون النهر
طويله والليالي قصيره فويل وم الحاح الشمس عليها بالتشحيه لطول
النهر وقصر الليالي وبقاها على موضع واحد او ما يقرب منه مرق
طويله فلذلك تكون الحر متجاوزا الحد هناك وفي خط الاستواء
المسامته يحصل هناك ٥ فذه والميل هناك يكثر ويتفاوت تفاوتا
له يورث الاثر المسامته المعافيه وذلك يقتضي ساعد الشمس
سمت رؤسهم سريعا ومع ذلك يكون النهر مساويه لليالي فوجب
ان يكون الحر هناك سديدا واحج على تشابه احوالهم ان
بعد الشمس عن سمت رؤسهم ليس يكسر جدا فلا يكون بردهم شديدا
بل متوسطا فهم يتقلون من حال متوسطه في البرد الى حرقيل في صم
لا يحسن سفير بل يشابه عنده حال هواء بلد ويكون كانه في ربيع ايم
وفي سائر البلدان فان الشمس ساعد عنهم جدا فيشتد البرد ثم يعون الى
سمت ايم على رؤسهم فيشتد الحرقيل بل ان بالاشغال من
صل الى ضد قال الامام مسامته الشمس عن سمت رؤس خط الاستواء

٢٨
ولكن في وقت فاعلمه لك ان اية انما في المسامته او فيها يقرب منها وقد
تقدم ان في و ام المورث يوجب شدة البرد واما طول النهار المصوى
للمسحونه وان لم يوجد طول الليل المقوى للبرودة المانعة لقوة السحر
هذا كلامها وبعد في النفس من الكلامين شيء واقا تشابه احوالهم
في الحر والبرد كما ان كرا الشمس فظا هو وبعد هذا فنقول يحصل في كل
دوره من دورات الشمس هناك صيفان و خريفان و شتاتان
وربيعان لان الشمس يسامت رؤسهم مرتين فهناك صيفان وبعد
عن الشمس غاية البعد مرتين فهناك شتاتان وبين الصيف والشتاء
خريف وبين الشتاء والصيف ربيع والمشهد وان مقدار كل فصل شهر
ونصف ولم يسلمه الامام بل قال الصواب يقال مبداء الخريف من
جانب الشمال في او ايل النور ومبداء الربيع في او اخر الاسد ومن
جانب الجنوب مبداء الخريف في او ايل العقرب ومبداء الربيع في آخر
الدلو فيكون زمان الربيع والصيف قريبا من نصف زمان الخريف
والشتاءين ولم يوضع ذلك بغيرها ان الثالث المياه فالمنبعه من
الارض مياه العيون لستيا له وهي سعت من بحر كثير الماء قويه
الندفاع يفجر الارض بقوة ثم يستتبع جريانها جرا ومياه العيون الراكدة
فانها تحدث من بحر بلغت من قوتها الى ان اندفعت الى وجه الارض
لم يبلغ من قوتها وكثرتها ان يطرد تاليها سابقها ومياه القوي البار
التي هي متولدة من بحر ناقصه القوة عن شوق الارض فان ازيل عن وجهها
ثقل الرباب

صادفت متفلا يندفع اليه بان في ركة فانهم يجعلون له
يضف اليه طمده فهو البير وان جعل له ان لك فهو القناه مستقيمة
الزح من العيون الراكة ولها بار الراكة سبب هوج الماء ان البحار
الذي هو مادة الماء ان اصار ماء منع يصل الماء ساير البحر التي في
الصكران يندفع الى الظاهر فان الزح الماء موت تلك الاكبر
على الطور الرابع الزلزلة وسببها اما من تحت الارض وفوقها
او مركب منها ولها اول ان تولد تحت الارض تارة خافي حار كثير
وكان في الارض متكانفا عدم المسام فان اقصد الخروج لم يتمكن منه
فيتحرك في ذاته وتحرك الارض رها قوي على شق الارض فان وقع
الشق في بلد جعل عاليها سافلها وهذا هو السبب لكثر
وبدل عليه ان لبلاد الكثير الزلزلة ان احضرت فيها ابار كثير
فلس الزلزلة فيها وقد يكون في باطن الارض تجاويفا فلا
سال الماء الكثير من بعضها الى بعض وانهدمت قطع منها سبليل
الهواء الذي تحت الارض فيتحرك الارض اليه ان اسقط قلل
الجبال تزلزلت الارض وهذا يعرض وقت كثرة الامطار فانها يطربها
فيسهل تفصال بعضها من بعض ووقت قلها لانها ان جفت
سهل تفتتها والمالك ان احاولت لخرقة الخزانية التي تحت الارض
الصعود وبغدر عليها اما لان البرد قد كف وجه الارض كما في
الليل والغدوات واما لان الحر حقه وكفه كما في انصاف النهار

وربما ان يندفع اليه بان في ركة فانهم يجعلون له
يضف اليه طمده فهو البير وان جعل له ان لك فهو القناه مستقيمة
الزح من العيون الراكة ولها بار الراكة سبب هوج الماء ان البحار
الذي هو مادة الماء ان اصار ماء منع يصل الماء ساير البحر التي في
الصكران يندفع الى الظاهر فان الزح الماء موت تلك الاكبر
على الطور الرابع الزلزلة وسببها اما من تحت الارض وفوقها
او مركب منها ولها اول ان تولد تحت الارض تارة خافي حار كثير
وكان في الارض متكانفا عدم المسام فان اقصد الخروج لم يتمكن منه
فيتحرك في ذاته وتحرك الارض رها قوي على شق الارض فان وقع
الشق في بلد جعل عاليها سافلها وهذا هو السبب لكثر
وبدل عليه ان لبلاد الكثير الزلزلة ان احضرت فيها ابار كثير
فلس الزلزلة فيها وقد يكون في باطن الارض تجاويفا فلا
سال الماء الكثير من بعضها الى بعض وانهدمت قطع منها سبليل
الهواء الذي تحت الارض فيتحرك الارض اليه ان اسقط قلل
الجبال تزلزلت الارض وهذا يعرض وقت كثرة الامطار فانها يطربها
فيسهل تفصال بعضها من بعض ووقت قلها لانها ان جفت
سهل تفتتها والمالك ان احاولت لخرقة الخزانية التي تحت الارض
الصعود وبغدر عليها اما لان البرد قد كف وجه الارض كما في
الليل والغدوات واما لان الحر حقه وكفه كما في انصاف النهار

عظمه الهبوط بحركته لاجزاء الارض وكونه في الارض كقطعة
يصير خبلا شامها ونسبه ان هذه المعمورة كانت مغمورة في الماء
فحصل هناك طين لزج كثير ثم انكشف فكثرت الجبال ويوجد
انا ان اكسرتا بعض الارض في وسطه اصدا فافا وهي اجزاء
الحيوانات المائية وحصول السموق لما ان كرتا وسبب عروق
الطين التي يوجد في الجبال انها لما انفتحت عن الجبال سالت عليها الماء
وطبها واختلط بها طين جديد وقد يكون لقد تم من طين البحر مختلف
الجواهر فما قوى قوى تحجر وما ضعف ضعف وقد يعرض للتحجر
ان بعض قليلا قليلا على سهل وجبل فيعرض للسهل ان يصير طينا لزجا
مستعدا للتحجر القوي ولجبل ان يفتت كما ان زفتا جرم واما
في الماء فان اعرضت على النار فيعرض للاجر ان يفتت وللطين
ان يحجر وقد يكون بعض الجبال متضمون اساقا فاساقا ونسبه ان
يكون طينه كذلك وصار بين كل ساقين من خلاف جوهر حاد
بينهما فانشق وانثر بعد التحجر ومن منافع الجبال تولد العيون
ان الارض تخره لا يجمع الارض في الارض الضلعية والجبال لسد صلابتها
اقوى على جسمها حتى يجمع مادة العيون وقد يكون مقر الجبال
ملوآ ماء ويكون الجبل في حقل الارض كالمسوق للصلب المعزلة
لا يدع شيئا من الارض ان يحلل في الارض كالمسوق والعيون
كالاباب التي في الارض في الارض والارض كالمسوق والارض كالمسوق

منها ما تولد السموق في باطن الجبال
المتداورات والرياح يردوها لا ارتفاعها لذلك سعى عليها من الارض
والتلوج وان الارض تكون محقونة بالجبال ولا يفتت ولا يحلل
فلندوة ظاهرها وباطنها واحصاها يكون يكون السحب فيها الكروم منها
تولد المعادن لا حياجا الى الارض اختلاطها بالارض والارض الكروم منها
محسب لا يفرق طول تقسم الارض اجسام المعدنة ان كانت يوم التربة
ومطرقة من الارض السبعة وان لم يكن مطرقة لغاية رطوبة الارض
اولا به بوسنة كالياقوت ونحوه ان كانت ضعيفة التركيب فان كل
بالرطوبة لكونه على الجوهر كالأرجح والنوشادر والشت وان لم يحل بها الكروم
منه التركيب كالكبريت والزرنيخ القول في المنطوقات اعطت
لأول انواعها سبعة الذهب والفضة والبرصا ص والفضة والآل والحديد
والحاسر والكارصدي وانها مشتركة في انها اجسام داسه صان
مطرقة فالداسه من رعاها عن الارض كلاس فانها لا يذوب وعن الارض
التي لا يذوب والضايرة ما ليس بصاير وهو ما يذوب في كاسه
والقير والمنطوقه ما ليس بطرف كالأرجح والمشاء والحديد وان
لم يذوب بالنار لكنه يمكن ان يذوب بالحرارة الحديد وبلغ عليها
مثل ريعها زرنخ احمر مسحوق خلط بها وكحل في جرة وطين بطين
يحد وبلغ في النور الحار ليله ثم يخرج وبلغ عليه مثل سدره من الطول
ويثب بالتربة وكحل في طوطه مسهه على طوطه اخرى ويستعمل

ثم يوجد قاتل ويرى ويوجد النور والظلمة والحر والبرودة والصلابة واللين
ملو من الزيت فيجعل بياض ويطعم منه ويداب برات فاشتهاء
فانه يزيد سرعة ذوب وبياض وان اكثر ان حتى يتطرق ويذوب
ذوب الفضة وقد يمكن ان يسمع بهذا الصراح حتى يصير في سرعة
ذوب الرصاص فان ذاب الذهب ان جسم ذاب صابر مطرق اصفر
وزن بالقياس الى هذه الاجسام والفضة جسم ذاب صابر مطرق
اصفر وزن بالقياس الى هذه الاجسام الساني قد تعلم ان
جوهر المطرق جوهر مائي ممتزج بجوهر ارضي امتزاجا محكما
يعسر انفكاك احدهما عن الاخر وانطخ احدهما عن الاخر حتى
حصل رطوبه ذهنية فان انجز قبل زوال تلك الرطوبة كان
قابلا للتطرق لتلك الرطوبة واتفقوا على ان عنصر المطرقات
هو الرسق وهو اماره مصلية للطن والرسق هو لاسماء خالطة
ارضيه لطيفة جدا كبريتية محالطة شديدة حتى لا يفرق سطح
المغشاه من تلك البسوسه سي لك لا تعلق بالبدور بحصر
احصا را سديا لكل ما يحويه كقطرات الماء ان اوقعت على تراب
في عليه اللطام فربما احاط بالقطرة سطح براني حاصر لذلك الماء
حتى يبقى القطرة على شكلها في وجه ذلك التراب وان اندامت
قطرتان لم يبقا ان يحرقا لعلا فان يصير المان طاروا احدا
والغلافان غلافوا احدا وساق الرسق من بياض لارضيه اللطيفة

المطابقة للمذاهب للهوية وما يدل على ان الرسق عنصر
المنطوقات انه عند الذوب يكون كالرسق سيما الرصاص انه
تعلق بها وان يمكن ان يعقد براحة الكبريت حتى يكون مثل الرصاص
ويتكون هذه الاجسام عند اختلاط الرسق بالكبريت باحداها
اما باختلاف الكبريت او باختلاف الرسق او باختلاف اثر احدهما
بالآخر فان كان الرسق والكبريت صافين وانطباخ احدهما
بالآخر كما لا فان كان الكبريت مع بقاياه ابيض يكون الفضة وان كان
احمر وفيه قوة صباغية لطيفة غير محترقة تكون الذهب وان
كان الكبريت والرسق يصفين وفي الكبريت قوة صباغية كمال
النضج وصل اليه برن مجمل معقد يكون الخارصين وان كان
الرسق نقشا والكبريت رديا وفي الكبريت قوة احتراقية يكون
النحاس وان كان الكبريت الردي غير شديد الخالطة وكان
مداخلا اياه سافا صافا يكون الرصاص وان كان الرسق والكبريت
رديا محترقا يكون الحديد وان كانا مع ردياها ضعيفا التركيب
يكون لذلك واصحاب الكيمياء صحوا هذه الدعاوى من حيث انهم
يعقدون الرسق بالكبريت انعقادا محسوسا فحصل لهم
ظن غالب بان الاحوال الطبيعية مقارنة للاحوال الصناعية واما
سائر الاجسام القوية التركيب فلا يكون مطروم فالكبريت يذوب
بل يلين بعسر فان بها مائية وليس جودها بالبرن وحده بل باليس

المحتمل للمادة الى الارضية فلذلك لا يذهب كبرها الى النار
فيها رطوبة و هسه فلذلك لا سطر و ما يكون ضعيف التركيب
بالرطوبة كله من حسن الملاح لكن لو ساد النار منه اكرس ارضيته
ولذلك يصعد بقلته فهو ما خالطه من خاك حار لطيف جدا كبر النار
وانعقد بالنسب والنجاريت عرص لها ان تحترق بالارضية محمرا
شديدا بحمرا الحرارة حتى صارت ارضية ثم انعقد بالبرد والراجات
مركبة من طينة وكبريتة وحجارة فيها قوة بعض الاجسام الدالة فها
منها مثل العلقطار والعلقطار فيكونها من حلاله الزاجات وانا اخلف في
المحتمل مع ما فيها من الكبريتة ثم ينعقد وسفد فوه معدل حلال اجساد
فما استفاد من قوة الحار احمرا واصفر كالعلقطار وما استفاد من
قوة الخاسر اخضر الثالث في امكن ان يكتمل السنج امكن ان يصنع
الخامس يصنع الفضة والفضة يصنع الذهب وانزل عن الرصاص الكبر
ما فيه من نقص واما ان يكون الفصل المنوع سدا وبكس قار فلم يطر
الى امكن بعد ان هذه الامور المحسوسه يشبه ان يكون الفصول التي
تصير هذه الاجساد اوانا يكون الحقيقة فصولا بل عوارض ووانا
وفصولها مجهولة واذا كان الشيء مجهولا كيف يصعد اجاه وانش
قوم من الفلاسفة على امتناعه بان الطبيعة انا يعمل هذه الاجساد
من عناصر مجهولة عندنا والكيفيات تكلل العناصر من غلوصة
مجهولة عندنا ومع الجهل بكل ذلك كيف يمكن عمل هذه الاجساد وانا

بشيء ان كانا لطيفين على النار المصنوع وجب ان يبقى المصنوع
وبقي الصانع بعد فناءه وان كان المصنوع لصبر وجب ان يبقى
بعد فناء الصانع وان تشا وبما في الصبر على النار كانا متساوين
في النوع فلا يكون احدهما بالصانع او في وبانه ان كان الذهب
الصانع مثلا للطبيع كان فعل الصانع والطبيع واحد اوله
باطل لاننا لم نخله شيئا ولا نه لو جاز ان يوجد بالصنع مثل ما يوجد
بالطبيع لما عكس حتى يوجد بالطبيع سريرا وسيفه بان الله
الاجساد امكن ان يكون كالمرحام للاولاد فلو جاز تولد لهذه الاجسام
في غير المعدن لما تولد له ولاد في غير الرحم وبان هاتين هذه الاجساد
بفصولها وانه مجهولة فلا يمكن احادها واعدامها وسقدير العلم بهما
يمكننا تحصيلها وازالتها اذ لو جاز ان يجعل نوع نوعا لجاز ان
يجعل كل حارا او بالبعكس والحواس عما قاله الشيخ اولا
انه يجوز ان يكون النوع مجهولا بالحقيقة ونعلاوما بخواصه فجاز ان
يكون خواصه وازالته بازاله خواصه فاما نوجد التبراق بهذا الطور
وعن الثاني في النقض يصنع الطب وعن الثاني انه لا يلزم من
استواء الصانع والمصنوع في الصبر على النار استواءهما في النوع
وعن الرابع انه قد يوجد بالصانع مثل ما يوجد بالطبيع كالنار
الحاصلة بالقدح والريح الحاصلة بالترويح واللوان الصانع والنوشار
قد نخل من السعير وكل من كبر من الزاجات ثم لا يلزم من عدم وجدان

المثال الجرم منفيه ولم يلزم من كان خلو الجوهر الطبيعي من
امكان عكسه وعن الخامس ان قلت الخامس فضله ليس احد الجوهر
الشيء بل هو معالج فان الخامس من جوهر الفضة لكن فيه علة او ايضا
فهو كعلاج المريض وجواب السادس من جواب الاول الحق انه يمكن
لجواز ازالة ما يختص به كل واحد من الخواص كانت فصوله واعراضا
لا شترال لكل في اصل الجوهر به اشتراك في خامسة
المشهور عند العوام ان لطوفان غلبة الماء على الربع المعور كله
او بعضه والحكماء يزدون عليه احد العناصر انها كان سبب الطوفان
اجتماع كواكب على هيئة مخصوصة واستعداد ان عنصرية وقد نسب
ذلك الى حركات الارواح والخصصات او انطباق منطقة
البروج على منطقة معدل النار وانقسامها بحسب الاول في ارباعها
قاطع يدل عليه ويدل على امكان لطوفانات ان العناصر قابلة للقلع
والكبر وان كان لغالب فيها التوسط فاما يمكن بلوغ الكثرة الى حد
الطوفان ولم نه قد سبق في بعض السنين نقطه عن بعض البلاد
فجاز ان يضرب نفعه وقد دل التواتر على الطوفان لما في ذلك
خوف في سائر العناصر ولم نه قد تقدم ان تكون الجبال في هذا
الربع يدل على انها كانت معجورة بالحار ثم يجوز فساد الحيوانات
والنبات بسبب بعض الطوفانات او احساس منها ثم يحدث بالتوالي
دون التوالد ان ليس العقل ما قيل في ذلك وكثير من الحيوانات

حدثت في تلك الاوقات الدناخل تحركت من حثاء البقر والعقرب
من النوع والما در روح والحيات من الشعر الملقى في الماء والفا
من المذرة والصفحة من المطر ولا زبدان الانسان تا وجدلان احرا
خصوصة المقدار من العناصر ارتفاعت تفا علا مخصوصا وذلك
التفا على يقع لاحتاج تلك الاجزاء المخصوصة القدر والشكل ان
حصول تلك المقادير وتلك الاجزاء على تلك المقادير يمكن واما علمها
على النوع المخصوص من المخلوق بالمكن فحصول بذر الانسان
بطريق التوالد يمكن وسيا في ان حدوث النفس عند حدوث
البدن المستعد لتعلقها به واجب فان قلت يجوز ان يكون هذا
الاستعداد متوقفا على الحصول في الرحم وعن النطفة قلت فالكلام
امكان حدوثها بالتوالد كالكلام في الاول ولم نه لو لم يكن حدوث
النوع بالتوالد لكان انقطاع النوع بحيث لا يعود النسل له ليس
بحيث ان يتولد من كل شخص شخص اخر بل ان الجماع الذي هو مفيد التوالد
اراد ان لا ضروري ووقوع السرور في ابياد طبيعي لكنه اكثر في
الضروري واذا لم يكن احدهما ضروريا لم يكن في كل شخص
نوع الى شخص اخر ضروريا فيجوز ان يقطع كحتم يعود
ويطرا انه مشهور الكلام في علم النفس وفيه ابواب كثيرة في تعريفه
من اجساما يصدر عنها اثار على سرعة واحدة كالخس والحركة
والتعدي والنمو وتوالي الميل وليس في ذلك الجسمية المشتركة لعلام

لك في بعض الأجسام فلها مبادى غير الجسمية التي قوة متعلقة بالجوهرية أو كقوة
قوة يصدر عنها آثار على نهج واحد سميته بالنفس وانه اسم للنفس من حيث كونه
مفيدا لهذه الآثار من حيث ذاته فلا جرم كان لهيئت عن النفس من جملة العلم الطبيعي
فالنفس باعتبار أنها يقوى على الفعل والافعال من المحسوس والمعقول وهو
الذو الال قوه وباعتبار حلولها في المادة ليجمع منها جوهريات أو حيوانية
صورة وباعتبار تكميل طبيعة الجنس لتناقضه قبل قتران الفصل به وإذا
اقترن به كل النوع كمال مقول بحزب النفس بالكمال أولى منه بالصورة لأنه
أعم من الصورة منطبعة في المادة والنفس لناطقة غير منطبعة فيها فليست
صوره للبدن بل كماله كالملك للمدينة ولأن الكمال قياس للشيء إلى المعنى
الذي هو أقرب للجنس وهو النوع والمادة يقاس إليها الصورة وهي أبعد
من الجنس ولأن لئال على النوع وال على المادة من غير عكس وهو أيضا أول
من لقوة لأن للنفس قوة الذو الال وهي الفعالية وقوة التحريك وهي
فعالية فليس اعتبار أحدهما أولى فحجب اعتبارهما لا يتناول اسم القوه أيهما
بالمرئ تراك وهو محجب في التعريف ولأن القوه اسم لها من حيث الافعال
والكمال ينتم لها من هذه الجهة ومن جهة كونها مكمل للنوع فهو معروف من الجهتين
فظهر أن الكمال يجب أن يوضع في حد النفس وكان الجسم والمسمى بالنفس محجور
أن سبراعن البدن لكنه ليس مسمى بالنفس من حيث ذاته بل من حيث تعلقه
بالبدن فاذن يجب أن يوجد البدن في حد النفس ثم الكمال منه أولى وهو طاهر
النوع نوعا بالفعل ومنه ما هو واسع نوعيه الشيء بالفعل من أفعال العقل

فإن نفس كمال الجسم الذي له شرط شيء وليس كمال للجسم الصناعي
كالسيرير بل الطبيعي ولا لكل جسم طبيعي فانها ليست كمالا للنسب أي ^{الغضيرة}
بل لجسم طبيعي يصدر عنه كماله الباسم بتوسط الحركات فالنفس كمال أول
لجسم إلى ذي حياه بالقوه أي من شأنه أن يحيى بالنسب وسمى بالعداء وقد
يحيى بالاحساس والتحريك ومنهم من جعل الطبيعي صفة للكمال الأول
فقال لنفس كمال أول طبيعي لجسم إلى راعا أن الكمال قد يكون طبيعيا
كالقوى التي مبادى آثاره وقد لا يكون كالتشكيلات الصناعية وهذا
أولى ما تقدم بعرف بالتأمل بسببه كحد النفس بل يتناول النفس
النباتية والحيوانية والفلكية متجذرا في النفس ليس اسما لما يفعل فعلا
ما هو فالطبيعة نفس ولا لما يفعل بالقصد أن يخرج عنه النفس النباتية
ولا لما يفعل أفعاله متقابله أن يخرج عنه النفس الفلكية فالحركات
الافلاك في أطوالها وعروضها على نسبة واحدة لا يغير ثم من المعلوم
بأن كل واحد بعرف وجود نفسه التي هي هو فيقول نفسي ونفسك
وذا التي وذا تك فالبحت في أن ذلك الشيء ما هو ففيل هي هذه البنية
المخصوصة المشاهدة وهو باطل فالن كل واحد متالون توهم ذاته
كانه خلق دفعة كمالا محجوب الحواس عن مشاهدة الخارجيات وأنه
في هو اء صرف لا يصدمه شيء ولا يحسن شيء وفرق أعضاء بحيث
لا يتلاصق فاته في هذه الحالة يكون مدركا لذاته مع غفلته عن
الأعضاء الظاهرة والباطنة وسبب ذاته ولا يثبت له طول وعرضا

وعقبا ولو حصل بدا ورحلا او غيرهما لا يتجلى له حيزا من انية ولا يتطابق في
في انة والمسعود منه غير ما هو مسعود منه فدلالة غير هذه الاعضاء
ب علم الانسان بهويته غير مكتسب وعلمه باعضائه الظاهرة والباطنة
مكتسب فهو يتيه غير بيان الاول ان العلم بوجود النفس لو كان مكتسبا
لم يكن اكتسابه بالحس لان الانسان قد يعلم نفسه عند ما يكون
حسريتي ولما بالفكر ان لابد فيه من دليل اما علة النفس او معلولها
والاول باطل لان اكثرهم يعرف وان لم يحط بها له عليها والثاني باطل
لان اما فعله المطلق وانه لا يقتضي افعلة مطلقة افعلة هي النفس
واما فعله الخاص لا يعلم ذلك الا بالعلم بالنفس وانه دوريان
الثاني ان الانسان لا يعرف اعضاءه الظاهرة والباطنة الا بالحس
والتشريح ولان الانسان قد يتزايد وقد يتناقص مع ان نفسه
باقية مستمرة فتغاير ان منسبيه ما ذكرناه لا يقتضي كون
غير جسمانية فان لها يمدرك هوياتها المخصوصة فانها مركبة
من المعلوم ويطلب للذي ليس هربها من مطلق المولم فانها لا يدرك
الكليات في المشهور ولا منها لا يهرب من الم غير هابل هرب من الم اناتها
المخصوصة ولابد في ابيات تجريدها من نظرا خرو منة انه يعلم انه
لان هو الذي كان همة وانه يقتضي تجرد النفس لاسيما في وقت
ان النفس هي المزاج وبطله وجوه فان البدن مركب من عناصر
متنازعة الى الانفكاك يحيزها على المزاج قوة غير ما يبع المزاج

٢٩
فان قيل لا يكون ثابتا بعد وتكون له مزاج لا بد من حافظ وليس الجامع
للاستقصاء بحرك الوالد من حافظ المزاج الرحم فان تحريك
الوالدين وان ادى الى الاجتماع لكن لا بد من امر يضم الى الميت
حتى يتم الاعضاء الحيوانية ولا بد من حافظ وايضا كير من الحيوان
يخلق بالتولد مع انتفاء الارين ولان الجسمام لا يفعل الا بالماسة
فكان يجب ان لا يخلق القلب اولا فان قلت لو كان هذا
المجتمع يستند على حافظا لما بقي جسد الميت وما بالاسفار لما
قلت في الحيوان مزاج وهيمه وقد رين العناصر والموت
لا يعرض له بعد تغاير المزاج ومكان يرا العناصر ويبقى الهيم وهي
اللون والشكل وانها لا يحفظ بالنفس والمبادي الى المفارقة
هو الجوهر الناري والهوائي وسقى المائي والارضى لابقاق
الجمه وبها يحفظ الشكل واللون والماتة والارضية ان الخلطا
لا يتفارقان لا بعسر كيف والسخص بعد الموت لا يبقى على حالة
واحدة فان قلت النفس انما تحدث عند استعداد الماتة
ون ذلك الاستعداد انما تحدث عند حدوث المزاج الصالح فلا بد
المزاج علة العرض لحدوث النفس متقدم عليها بالذات فكيف
يكون النفس علة الاجتماع العناصر قلت الجامع هو القوة
المولدة للوالدين الى ان يحصل له استعداد قبول قوة حافظ
من اهل لصور لذلك الجمع والنفس ليست هي الحافظة القرية

لهذا الاجتماع بل قوة من قوى النفس وتحتل ثمانية عشر
 ك النبات والحيوان يتحركان من انفسهما الى كل اتهما في الكف والكم
 واما يتحركان في امرجهما لان المزجة تابعة للمرجات فالمزاج متبدل
 عند الحركة والمحرك غير متبدل فالمزاج غير المحرك ولا في البدن
 قد يسوء مزاجه ثم يعود الى المزاج الصحيح فالمعيد يمنع ان يكون
 المزاج الصحيح الذي بطل ولا الفاسد فالمحرك عن المزاج يحلو
 كان المحرك هو المزاج لما حصل الاعيان انما يكون بسبب حركته
 على الجسم على خلاف ومعه في الطبيعة لا يكون مقابلا
 لمصو للمزاج فظهر ان المحرك لو كان هو المزاج لما حدث الاعيان ولما
 كان ب معنى النفس ومعنى الطبيعة عند الرعية لذلك
 قال الشيخ في المشارات ان الحيوان يتحرك لشيء غير مزاجه الذي
 لما نعه كثيرا حال حركته في جسم حركته بل في نفس حركته ويريد بقوله
 حال حركته البطو والسرعة وبقوله في جسم حركته مانعة النفس الطبيعية
 كما في الرعية ويريد بقوله في نفس جسم حركته ان الاعيان باستاتي
 الى حيث لا يقوى النفس على التحرك اصلا ان الكيفية الملموسة
 لا يذرك الامع استحاله كفيته مزاج العضو الانس فالمدرك
 لا يكون المزاج الذي بطل ولا الذي حدث بل لا بد في احساس
 من شيء باق عند تغتر الحالتين لحصل الشعور بذلك التغير المزاج
 غير باق فلا يكون هو المدرك الحيوان قد يتحرك في مزاج من قوة
 صنف

ومن صفة القوة والمتحرك غير المتحرك فيه وليس المتحرك
 هو الجسم المطلق ولا العنصرى لا متناع تحركها في المزاج فهو
 الجسم الحيواني فله خصوصية حيوانية غير مزاجية
 وقد تبين ان النفس الانسانية ليست بحسب ولا جسمانية والمزاج
 جسماني واجبة بعضهم بان مزاج العضو البسيط ساه
 المزاج حرره فلو كان المشكل لذلك العضو هو مزاجه
 لكان شكل الكل والجزء واحدا وهو وارن عليه في القوة
 المصورة السارية في محلها مع تساوي جزئها لكلها في
 الماهية لو كان المحرك قوة مزاجية حركت الجسم وانه
 فان تقتضي الواحد واحد وهو منقوض بالقوة النباتية
 فانها واحدة ومحل افعالها في الفصل الثاني في ان النفس
 جوهر اما الانسانية فسياتي واما الحيوانية والنبات
 فمن رعم ان الواحد قد يكون جوهر او عرضا باعتبار قال
 النفس الحيوانية من حيث انها جزء من الحيوان جوهر و
 حيث انها موجوده في شيء لا جزء منه عرض وقد سبق
 ذلك بما فيه ومن لم يقل به اخرج على جوهرية النفس
 النباتية والحيوانية بان للنبات والحيوان خصوصية
 خصيمته في المزاج والهيئة والاثار ليس لجزائها وليس
 سبب امرجهما ولا ما يبع المزجة فلا بد وان يكون قوة
 جسمانية

لأن المفارقة لا يدرك الحركات تلك
لوجود ذلك المجموع من حيث هو ذلك المجموع وخالف فيه
فذلك القوة موجودة في محل غير متقوم بذاته بل تلك القوة
فيكون تلك القوة موجودة في الموضوع فيكون جوهرها
صوريا فان قلت النفس للنباتات يمكن ان يكون
جوهرها لكونها مقومة لما قد فيها فالحيوانية متقومة بما
مفهومه بالنفس للنباتات منسج وجودها في الحيوان التي
في مبداء التعدي والنمو والتوليد لا يعمل فعلا خاصا
في النبات والنباتية او الحيوانية وليس له القوة الكامنة في
اولا بدائياتها ثم القوة الحيوانية بل القوة الحيوانية
يوجد مع القوة النباتية وسعلم ان لكل بدن نفسا واحدا
وسائر القوى ينسجبت عنها في الاعضاء والقوى
النباتية الموجودة في النبات كخالفه بالماهية الموجودة
في الحيوان وانها في الموضوعين لا تنافي في النبات عرض
تابع لوجود النفس الحيوانية وجوان الثاني قال الشيخ
انا لم نعرف من النفس انما هي مدبر للبدن وما هي
ذلك الشيء مجهولة عندنا والجوهر ذاتي لتلك الماشية
المفهوم انما هي مدبر للبدن قال الامام اني اعلم نفسي
لما تقدم فان لم اخلها الا من حيث انها مدبره لبدني فاعلم

بأن نفسي هي التي تدبر لبدني متاخر عن العلم بها
وان كنت اعلمها بحقيقتها فهو المطلوب ثم شد التلويح
على الشيخ فقال كيف يصح هذا القول من يقول انما علمي
بنفسي هو نفس نفسي وانه اذا حاصرت بالفعل والتجرب
من يقول هذين القولين ثم يعاقل عن ناقصها للموجب
وهذا ضعيف لان العلم باضافه مخصوصة الى شيء لا يستدرك
تصور ذلك الشيء كخصته فاننا اذا راينا جراثيم من بعيد
علمنا خصوصية كونها شاة على ذلك الخبر المعين ان
لم نعلم ماهية تلك الجراثيم انما جوهرنا في احوالنا
فذلك لعلم بان نفسي مدبرة لبدني لا يستدعي العلم ماهية
نفسي من حيث هي واما قول الشيخ بان ماهية النفس
مجهولة لا تناقض قوله علمي بنفسي هو نفس نفسي قائم في
هذا الموضع ذكر ان العلم بالشيء هو حضوره عندك لعالم
حاضرة عند نفسي اذ ان نفسي عالم نفسي وهذا معنى قوله
علمي بنفسي هو نفس نفسي ثم قال الامام بعد ذلك والجواب
الصحيح ان الجوهرية ليست ذاتية فلذلك جاز ان نفسي
مجهولة فان عني به ان الجوهر ليس جنسا لما حده صح وان
يسلم ان الجوهر جنس واننا نعلم ماهية النفس بالماهية
لما تقدم فلا بد ان النفس التي هي الصورة المقومة لبدنها

لا يجوز ان يكون مجموع القوى في الجسم واحدة
واحدة منها ان كانت مقومة لزم الحال وان لم يكن واحدة
فهي مقومة امتنع كون المجموع مقوما وفيه نظر فان
المقوم بالمتقوما لا استقلال غير المحتاج اليه في التقويم قال بل المقوم
اما قوه يلزمها هذه القوى واما الواحدة منها اصل والباقي
كما سياتي الفصل الثالث في تحديد قوى النفس
قال الشيخ في الشفاء في اقسام القوى النفسانية الحسية
بأنه النفس النباتية وهي كمال اول جسم طبيعي الى مزججه
ما يدرك الحركات ويتحرك بالارادة والنفس الانسانية
وهي كمال اول جسم طبيعي الى من جهه ما يفعل بالاختيار
الفكرية والمستسا ط بالاداء من جهه ما يدرك الامور
الكلية وللنفس اثنان قوى ثلث العادية وهي ما يحل
جسم اخر الى مشاكله الجسم الذي هي فيه فيشبهه
وتلصقه به بدل ما يتحلل عنه والمهمه وهي ما يزيد في الجسم
الذي هي فيه بالجسم المتشبه به زيانا مناسبه في
اقطار طوله وعرضه وعمقا ليبلغ به كماله في النشو
والمولده هي التي باخذ من الجسم الذي هي فيه حرا
هو يشبهه بالقوة فيفعل فيه باستمداد اجسام اخرى
يلتصق به من الخلق والتمزج ما يصير به مشبه بالافعال

وللنفس الحيوانية ثمانية القوى الاولى قوتان محركتان ومدركة
والحركة اما باعثة على الحركة وهي القوة المتوقفة التي
اذا ارسمت في الحيل صورته مطلوبه او مرسوم عنها
هلت القوة المحركة الاخرى على التحريك وهي القوة
المحركة بالفعل وللقوة المتوقفة سبعة تسمى قوة شوائية
وهي باعث على تحريك بقرب من الاشياء المحسوسة
او نافع طلبا للذة وسحب سمي قوة عضوية وهي باعث
على تحريك يدفع به الشيء المحتمل صادرا او فسادا طلبا
للغلبة واما القوة المحركة بالفعل قوة مدبحة في العصار
والعضلات من شأنها ان يسخن فحدث الوار والرباطات
المتصلة بالاعضاء الى نحو جهة المبدأ او برحبها او يبردها
طولا فنصير الوتار والرباطات الى خلاف جهه المبدأ
واما القوة المذكورة فقوة يدرك من خارج وقوة يدرك
من داخل والاولى هي الحواس الخمس واليها قال البصر
وهي قوة مرتبة في العصبية المحقوفة يدرك صورة ما يطع
في الرطوبة الحليدية من اسباح الاجسام واذن اللون
المسادة في الاجسام الشفافة بالفعل الى سطوح الاجسام
بالصقل والسمع وهو قوة مرتبة في العصب المتفرق
في سطح الصماح يدرك صورة ما يبان في اليم من تنوع الهواء

المنضبط بين قارع ومقروح متعاقبا له اذ تغطاها في حركتها
تموج فاعل للصوت فنادى تموجه الى الهواء المحصور في الكون
بحروف الصياح وحركته بشكل حركته وبما سببها تلك الحركة تلك
العصبة ح السم وهو قوه مرتبه في ايدى مقدم الدماغ الشهيتين
كلما الذي يدرك ما يودى اليه الهواء المستشعر من الراحه الوجه
في الخار الخالط او الرائح المنطبع فيه بالاستحالة من جرم ذي رايحه
في الذوق وهو قوه مرتبه في العصب المفروس على جرم اللسان
يدرك الطعوم المتحللة من الاجرام المائيه له الخالطه للرطوبة
الغديه التي فيها الخالطه محيله في اللسان وهو قوه مرتبه في عصب جلد
البدن ولحمه يدرك ما يماسه ويؤثر فيه بالمضارة المحيله للمزاج
او المحيله بسم التركيب ونسبه ان يكون هذه القوه عند قوم لا نوعا
اخيرا بل جنسا لقوى اربع اوفوقها مسامعها في الحلاكله واحدها
حاكمه في التضاد الذي بين الحار والبارد والثالثة حاكمه في التصلد
الذي بين الحسن والامس الى ان جتماعها في آلة واحده لولم توخرها
بالذات هذا عبارة الشيخ كله والتفصيل في قوى النفس اظاهرة
ما تقدم من الحواس وفي القوى الباطنة ان القوى المدركة الباطنة لما درك
فقط اما للصورة الحركية وهي الجنس المشترك واما للمعاني الحركية وهي
الوهم وخبرام الجنس المشترك لما في خراب الوهم هي الحافظة والقوة
المتصرفه من شأنها ان يصرف في المدركات المحرونة في الحواس

تركيبها وحيلها وقوة القوه في استعمالها القوه الناطقة يسمى مفكر وان
استعملتها القوه الوهميه سميت متحيلة ثم زعموا ان مسكن الجنس المشترك والحال
البطن المتقدم في الدماغ ومسكن القوه الوهميه والمتحيلة البطن الاول
والحافظة مسكنها البطن الاخير منه ثم قيل النفس الحيوانية هي مجموع هذه القوى
وقيل هي الوهميه مع لها الفصل الرابع في ان الفعال المختلف للنفس
للقوى المختلفه مقدمة اختلاف احوال النفس اما بالوجود والعدم
كالتحريك والتسكين والشك واليقين واما بالسنة والضعف كالظن
واليقين واما بالبطو والسرعة كالحدس واليقين واما بالنوع مع اتحاد
الجنس القريب كالنصار السواد والبياض وادراك الحلو والمر واما
مع اختلاف الجنس القريب كادراك اللون والاصوات والقريب والبعيد
كالادراك التحريك والاول والثاني يستدعيان اختلاف قوه لان
وجود الفعل لوجود القوه وعدمه لعدمها وقوته لقوتها وضعفه
لضعفها وكذا في سائر اقسام السراج فزعموا ان القوه الواحده هي
يا تحاد نوعين مختلفين وجنسين مختلفين وهو احتيا السمع
ثم قال الشيخ لم يجوز ان يفعل النفس هذه الاعمال سلما انها تغاير
القوه الحيوانية ولم يجوز ان القوه المدركة والمحركه واحده سلما
تغايرها فلم يجوز ان يكون القوه المحركه والشهوة والغضب فان صادفت
المادة انفعلت على نحوه ويكون القوه المدركة للصنوسات الظاهره
والباطنة يفعل بالان مختلفه افعال مختلفه وان يكون القوه النباتية

فهي الحيوانية سلمنا فلم يجوز ان يكون لها قوة السام والباس
نورد على الشخص في ابتداء تكونه اكثر مما يحل الى ان ياتي الى النهاية
وهو الهائم بحركته وحركته الى اعضاء ذلك التحريك بعد ذلك
به وبفصل منه فصل غير محتاج اليه وهو التوليد ثم ان يورد
بذلك يتحلل الى ان يعجز عن التحلل الى اجل ثم احاطت عن ذلك بحجاب
عام نعم جميع القوى وباجوبه خاصة بحس كل واحدة على حدة فالعام
انما القوى بسايط والبسيط يصدر عنه بالذات الفعل واحد
ونقطة الهام بعد تسليم ان الواحد لا يصدر عنه الا واحدا بالواحد
بالشخص حتى يكون القوة الباصرة التي ادركها سوادا غير التي
ادركها سوادا آخر ونقطة ايضا بالحس المشترك فانه قوة واحدة
يدرك الادراكات المختلفة وبان القوة الباصرة يدرك السواد والبيضا
وما توسطها وبانها يدرك الشكل والعظم وبالتحتل فانه يدرك الالوان
مختلفة بالحس والعقل يدرك جميع الامور بل يقال انصار السواد والبيضا
ادراك واحد والمدرجات مختلفات فالتسامع والابصار ادراك
فلو ادركها القوة الواحدة لصدر عنه فعلان مختلفان لان ادراك
الشئ عندهم حصول صورة مساوية لماهية المدرك ولما كان
المدركان مختلفين بالتوابع كان الادراك مختلفين بالتوابع والالوان
والواحد انما يجوز ان يصدر عنه الواحد اذا لم يكن فعلة باله او موقوف
على شرط فان العقل الفعال جوهر بسيط مبداء لجميع ما يحدث في عالمنا

الحيوانية والاشجارية والنباتية ان تكون القوة السام والباس
والشامة والذايقة واللامسة قوة واحدة بفعل فعال مختلف بحسب
الادراكات واما الاجوبه الخاصة قلنا فاما القوة المدركة للجزئات غير
النفس لئلا تفسد لانه جوهر مجرد عن المكان وعلايقها فامتنع عليها
ادراكات الجزئات فالمدرك للجزئات عندنا فاما قوة اخرى غيرها
غيرها ودل الهام ههنا على ان النفس مدركة للجزئات ما بان علم ان
زيدا حركي للانسان لكان ليس حركيا للنفس لكانت والحاكم ليس الشئ
بحسب ان ندركها فمنا شئ واحد يدرك الجزئ والكلية انا
نجد عضو اسلمنا في الفعل لطبيعته مختلفا في الفعل الحسية
وبالعكس امتنع ان يكون القوة الحسية باقية والعضو لا يفعل
عنها من تلك الحسام قابله للحرك والبرد وسائر عن الطعوم والروائح
فذلك لعدم القوة الحسية عن غير القوة الطبيعية ولقائل ان
يقول جاز حصول القوة المدركة وحصول المدرك في محل واحد
بحصول الادراك التوقفه على شرط فالتوقفه القوة الباصرة المدركة
شكل محلها ولونه وهيئته مع حصولها فانه لو كانت القوة
النباتية هي الحسية والمحرك بالارادة لكان للنبات حساسا
ومتحركا بالارادة ولقائل ان يقول انما يلزم ذلك لو كانت
الاعادية التي في النبات سانية للحيوان في الماهية والاختار
ان المدرك لجميع المدرجات والمحرك بالارادة هي النفس لكانها تدرك

وحررك بالمت مختلفة وبشرايط مختلفة عند الحاجة
التبائية اعني البغدي والنمو وغيرها يصدر عن قوى يوجد عن النفس
في تلك الاعضاء ولو كان البغدي والنمو صادرين عن النفس لكانت ساعرة
بما يصدر عنها من الاحالات وبجميع الاعضاء فان قلت لعلها يشعر
بها ولا يشعر بذلك لسعور لكثرتها وكثرة تواليها وسرعة تواليها فانما
اذ اسمعنا كلمات كثيرة متواليها سريعة التوالى فانه لا يفي منها شيء في
حفظنا قلت لو جاز ذلك لما كان يكون لعالمنا بالحفايق والدقائق
ولا يعلم كونها عالمها قلت النفس عند شدة الحاجة الى الهضم والجرب
كفا في ليلة الاحرام يصير عن الفعل الادراكية والحركية لا تستغاليها من
الافعال والاستغراق فيها قلت يجوز ان يكون شعور النفس بتغيرات العظم
لمنعها عن تلك الافعال والنفس انما تحرك تلك المواد بواسطة القوى النباتية
الكتاب الثاني في القوى النباتية فصول

انما انما مخدومة تصرف في اعداد البقا الشخص له ولكماله اولى بقاء النوع
والاول هو الغاذية التي يحل الغذاء الى مساهم المعتدي لتورده بدل
ما تحلل والثاني هو التامية التي يزيد في اقطار الجسم على التناهي الطبيعي
ليبلغ الى تمام التشيخ والغاذية كدام التامية ثم الغاذية انما يورد الغذاء
اما مسباويا لما يتحلل وانقص وازيد وانما يكون النمو اذا كان الوارد
ازيد وليس كلما كان الوارد ازيد كان نمو فان التمن بعد سن الوقوف
ليس نمو والهراي سن النمو ليس بل بول بل النمو لا بد فيه من كون الزيادة

على النباتية الطبيعية في التشيخ والنمو ثم فعل الغاذية بتحصيل الخلط الذي
هو بالقوة القريبة من الفعل شبيهة بالعضو وقد يحل به كفا في عدم الغذاء
ويتصير ذلك جردا من العضو وقد يحل به كفا في الاستسقا اللحي وبسببهم
به في قوامه وماهيته ولونه وقد يحل به كفا في البرص البهق ثم غاذية كل
عضو مخالفة بالماهية لغاذية الآخر لاختلاف فعالها واما المخدومة
لبقاء النوع فالمولدة التي يفيد المني بعد استحالة الصورة والقوى
والاعراض ان الله العلم القدير واما مخدومة للغاذية وهي الجاذية
والماسكة والهائمة والدافعة وفيها امثالات الاول الجاذية ويدل
على وجودها في المعدة اننا نشاهد حركة الغذاء من الفم الى المعدة
والحركة اما طبيعية واما ارادية او سريرة واما ارادة للغذاء وليست
حركته طبيعية كما يقال لغذاء جرم يصل بتحريك يلقه الى اسفل المعدة
فان الانسان لو انقلب مكنه ان يرد في تلك الحركة قسرية فانما
انما دفع من فوق كما يقال الحيوان يدفع الطعام باختياره الى المعدة
وهو باطل لما تأخذ المري والمعدة كدبان اطعام من الفم وعند تناول
الغذاء اللذيذ يجذبانه بسرعة والكبد كدبان المعدة للذاتية وقربه
من طبيعتها تدب فيه ان الحواذ انما ولم الانسان بعد الغذاء ثم
قا فان الحواذ يخرج آخر الحزب المعدة اياه الى معمرها واذا تناول طعاما
كثيرا فانها تريد ان تصفه وتورد الى بغير القاسر ان يجلب
من اسفل ب اننا نرى المري يصير والمعدة تصعد الى فوق لسوقها

الى جذب الغذاء وفي بعض الحيوان المسمى بـ **الغذاء** **الغذاء**
 حتى يراقى الفم اذا كان فيه واسعا كالمسح وانما دليلا ما قلناه ويدل
 على وجودها في الرحم استقام الى المني حتى سته بعض الفلاسفة حيوانا
 مسافا الى المني لشدة جده اياه وان انقطع عند الطبع وكان
 خاليا عن فصول المانعة من فعله استند شوقه الى المني حتى ان
 الانسان يحس عند الجماع كدب احليله كما يجذب بالحجة الدم ويدل
 على وجودها في سائر الاعضاء ان الدم اذا اكون في الكبد كان مخلوطا
 بالخلط الثلاثة وهي الصفراء والستوداء والمائية ثم ينمتر كل واحد
 من الخلط الاربعة عن الآخر وينصب الى عضو معين فلو ان كل
 واحد من تلك الاعضاء قوة جانب به لذلك النوع من الرطوبة انتفع
 ان يميز تلك الرطوبات بعضها عن بعض بنفسها وان تخص كل عضو
 برطوبة معينة اختصاصا اياها واكثرها الثاني في الماسكة وفعلها في
 المعدة ان تحتوى المعدة على الغذاء احتواء تاما باسمه من جميع الحوائج
 حتى لا يكون منها وبهتة وضارة وليس كذلك لشدة اشتداد المعدة
 فان الغذاء وان كان قليلا كانت الماسكة قوية وله قه المعدة والبوت
 عليه حاوية هضمة ومتى كانت الماسكة يلزم الغذاء فحزب البطن
 قرامس ونحوه لسطواه سمر وعلى كوه كوى الرحم على الدرع ويدل على
 وجود الماسكة في المعدة اننا نجريها ان اعطينا حيوانا غذاء رطبا
 كالمشرب والاحشاء الرقيقة ثم سرخنا حشدا بطنه وحربا المعدة محتوية

٢٦
 في رية من كل نوع وجعلنا الثواب منطبعا حتى لا يمكن ان يسيل
 من ذلك الغذاء الرطب شي البتة وان بطننا هذا بعد نفوذ الغذاء
 عن المعدة وجعلنا الممعا فايضه على ما فيها من الثقل ولوننا والحوال
 عطا اعظم من سعة الواب فانه يندفع فان لم ينزل الرقيق ونزل الكثيف
 كان هناك قوة تماسكة ويدل على وجودها في الرحم اننا نشاهد عند
 احداث المني اليه منتضا انضاما شديدا من كل جانب سطوا العم حيث
 لا يمكن ان يدخل طرف ميل ولو سقطت الحيوان الحامل من اسفل السقف
 الى نحو الفرج وكشفت عن الرحم برفق وحدته كما ان كرتا بـ **حرم** **المني**
 طبعه يقضي الحركة الى اسفل ولولا فيه قوة تماسكه لما وقف فيه
الثالث الهاتمة قال الشيخ هي التي يحل محلها الجاذب
 وماسكه الماسكه الى قوام مهيا لفعل المغرة فيه الى مزاج صالح
 للاستحالة الى العداية بالفعل وهذا نص مغايرتها للغاين
 وايضا جعل الغاين محرومة للقوى الى ربح التي من جملتها الهاتمة
 وانما صرح في مغايرتها الهاتمة للغاين فنقول فعل الهاتمة سدي من
 عند انتهاء فعل الحان به واستدعاء فعل الماسكة فاذا جذبت الجاذبة عضوا
 ساما من الدم وامسكته الماسكة فيه والدم صورة نوعية فاذا اسبها بالعضو
 بطل تلك الصورة وحدثت صورة اخرى وهذا لون للصورة العضوية
 ونفسا للصورة الدوائية وانما يحصل هناك من الطرح الذي
 هو علم باحدا استعداد المادة للصورة الدوائية في النقصان للصورة
 العضوية

في الاستعداد اذا لم يزل الى مركزه حتى يحصل اللون في استعداد المذكرة
ثم يراد استعداد المادة للصورة العضوية سابق على حصول الصورة
العضوية فالسابق فعل الهاضم واللاحق فعل الغازية فافترسوا
الممام عليه بوجهين فالهاضم محرك للغذاء الى الصورة المشابهة للصورة
العضوية وما حرك شيئا الى شئ فهو الموصل لم اليه واعترف الشيخ عند
ما حاول بيان ان بين كل حركتين سكونا ان قال محال ان يكون الاول
الى حركته واصلا بلا عدة موجودة موصله ومحال ان يكون هذه العلم غير التي
ازالة عن المسهر القول وهذا يقتضي ان يكون المزيل عن الصورة الاولى
هو الموصل الى الصورة لكن المزيل عن الصورة الدموية الهاضمة هي
الموصل الى الصورة العضوية الهاضمة بطبيعتها وعصمها بعد المادة بربها
استعداد لقبول الصورة العضوية ولذلك الاستعداد مراتب القوة
والضعف وليس اضافة بعضها الى فعل الهاضم اولى من بعض فضايف جميعها
اليها ومتى كمل الاستعداد فاضت الصورة العضوية عن واهب الصور واذا
تمت هذه المفعالات البعدية فالهاضم هي الغازية واعتقد بان السور
والمسبح في مائة لم تذكر الهاضمة والغازية قوتين فيه نظرا فان الشيخ لم يزل
للهاضم الى حاله ما حركته الغازية وامسكت الماسكة الى قوام مهيتا فعل المعمر
الى نزاج صالح للاستحالة الى الغذائية واما الى حاله الى الغذائية فهي فعل المعمر
بغنى لغازية فليس فعل الهاضمة التحريك الى الصورة المشابهة للصورة العضوية
فصغرى القول ممنوعه وبهذا السير ضعف لساني السرايع الدافعة انا نرى

في الاستعداد اذا لم يزل الى مركزه حتى يحصل اللون في استعداد المذكرة
ثم يراد استعداد المادة للصورة العضوية سابق على حصول الصورة
العضوية فالسابق فعل الهاضم واللاحق فعل الغازية فافترسوا
الممام عليه بوجهين فالهاضم محرك للغذاء الى الصورة المشابهة للصورة
العضوية وما حرك شيئا الى شئ فهو الموصل لم اليه واعترف الشيخ عند
ما حاول بيان ان بين كل حركتين سكونا ان قال محال ان يكون الاول
الى حركته واصلا بلا عدة موجودة موصله ومحال ان يكون هذه العلم غير التي
ازالة عن المسهر القول وهذا يقتضي ان يكون المزيل عن الصورة الاولى
هو الموصل الى الصورة لكن المزيل عن الصورة الدموية الهاضمة هي
الموصل الى الصورة العضوية الهاضمة بطبيعتها وعصمها بعد المادة بربها
استعداد لقبول الصورة العضوية ولذلك الاستعداد مراتب القوة
والضعف وليس اضافة بعضها الى فعل الهاضم اولى من بعض فضايف جميعها
اليها ومتى كمل الاستعداد فاضت الصورة العضوية عن واهب الصور واذا
تمت هذه المفعالات البعدية فالهاضم هي الغازية واعتقد بان السور
والمسبح في مائة لم تذكر الهاضمة والغازية قوتين فيه نظرا فان الشيخ لم يزل
للهاضم الى حاله ما حركته الغازية وامسكت الماسكة الى قوام مهيتا فعل المعمر
الى نزاج صالح للاستحالة الى الغذائية واما الى حاله الى الغذائية فهي فعل المعمر
بغنى لغازية فليس فعل الهاضمة التحريك الى الصورة المشابهة للصورة العضوية
فصغرى القول ممنوعه وبهذا السير ضعف لساني السرايع الدافعة انا نرى

لتوقفها على الحركة فالجذب والدفع انما يتأثران بالحركة والاحتكاك والنجس
التي هي التي يفرق الى جزاء العسل وجمع الرقيقة والحاصل ان الحركة كما
والجذب والنجس وان لم يكن نفسه حركة بل هو منع من الحركة ولكنه لا يحل
النجس بل للثيف الى هبة الشئ فنقول البرودة مسموعة
بها شيء من القوى بالذات بل جميعها يحتاج الى الحرارة وانما يقع بالبرد
بالعرض والحرها اسفعا بالبرد الى ما سلك في حفظ اللبث على هبة
الصالح للمساكن ثم الدافعة لمنع من حائل الرشح المعتنة على الدفع وجمع
اللبث لعرض العاصرو حاجة الماسكة الى اليبس من حاجتها الى
سائر الكائنات والحاجة الى الحر واليبس ثم حاجتها الى الحر
استدراك حاجتها الى تحريكها لتها من حاجتها الى تسكينها ولذا الحرارة
تعمل على جذب لقوة الفعل الجاذبة كالمغناطيس ولضرورة الحلا
والحرارة والدافعة حاجتها الى اليبس قل من حاجة الماسكة والجاذبة لانه
لحاجة بها الى التسكين بل الى الدفع نعم لها حاجة الى قليل تكسف بعض العصور
والهاضمة الحاجة بها الى اليبس صلا بل الى الرطوبة وحاجتها الى الحرارة
شديدة فاستدالكوى حاجة الى الحرارة الهاضمة ثم الجاذبة ثم الدافعة
ثم الماسكة واستدراكها حاجة الى اليبس لما سلكه الجاذبة ثم الدافعة
واما الهاضمة فلا حاجة بها اليه اصلا بل الى الرطوبة الفصل
الثالث في ان بعض هذه القوى مصاعفة في بعض الاعضاء ومنها
يوجد في المعدة مصاعفة واخذها ما يجرب غذاء البدن من خارج

في بعض الاعضاء مصاعفة في بعض الاعضاء ومنها
هناك ويغيرها الى جواهرها ويدفع الفضلات عنها وكذلك الكبد
اذ التعبير الى الدم غير التعبير الى جواهر الكبد وهذه القوى التي
كلت الى نفسها ولمسكه في نفسها ويدفع الفصل يوجد في جميع البدن
على اختلاف جواهرها وفي المعدة والكبد يوجد مع اربع اخرى
سهم بتلك الفعل الى عدد العداد اربعة اربعة ثم في فعله بل الاعتدال
ولو كان الامر على هذا وجب ان كل ذلك في جميع اعضاء الغذاء حتى
الغذاء واللسان فيها ما ليعتد انما يقوم بذلك ما يتخلل في
بالاستحالة الى نوعه ولما تعد بالقوة كالحنطة ولما لم يحتج الى غير ذلك
في الاعتدال ولما صار جزءا من المعتدلي سلبها به بالفعل والمتشبهة
جواهرها كما ان غير الجوهر لم يمنع صيرورته جوهر او حسا في حال
المجرد لم ينقلب حسا وليس حسا كليا فانه لم يوجد في الاعيان فهو جسم
شخصي والمشهور ان الحيوان لم يعتدك الجسم البسيط قال الامام
ان النباتات تحذب للماء الى نفسه ويصير حروا منه واذا جارت
النبات جارت في الحيوان جوابه ان الماء البسيط لم يوجد عندنا
وليس للماء وحده يصير حروا من النبات بل يمتزجا بالعناصر
الثلاثة الفصل الرابع من ارباب الهضم اربع فالاول
في الموضع فان سطح الفم متصل بالمعدة اذ الحنطة المضغوغة
في الصالح للدماء مثل الحرا حات ما لم يفعله المطبوخ بالماء والدم

لزم يظهر فيه شيء من الفج لا يغتر طعمه ولا الخفة والاهم هذا الفهم عند ما يرد على
المعدة فانه يصير ما يلد له كافي جوارح الصدر ومحالطة المشروب كما في اكثر الحيوانات
شبهها بما الكسك الحضر وهو المسمى بالكيلوس — ان تحارب بالالكبد ونطاج فيه
وتتميز بطرايط مرارة بعضها عن بعض ج ان سندا الدم في العروق كما ان يوزع
على الاغصان بفضل البضم يراد الذي في المعدة تدفع من الامعاء وفصله الباني
تدفع اكثره بالبول والباقي من الطحال والمرارة وفصله البضمين الباقين تدفع بالتخلل
الذي الحسبي وباللعاب والعرق والريح الخارج بعضه من منافذ حسنة كالانف
والاذن او غير حسنة كالامسام او خارجة عن الطبع كالاورام المبيضة او ما ببت
من الروايد كالشعر والظفر والمنى وفصل البضم الرابع كما عرفت بعد الفصل الخامس
في الغاذية والنامية انه انما يتم فعلهما تحصيل اجزاء سديده بالمعتدى والثاني
في الماهية واتصافها بهما وتبشبهها بهما فاذا كانت الاجزاء الوارده على جواهر
لراغضا لاصليته مساهية لا تتخلل فذلك فعل الغاذية وان كانت اريد بذلك فعل
النامية وتقابل لن يكون — النامية بعينها هي الغاذية لانه جزء النامي
كما ان يكون مساهيا والجزء الاصلية والقوة على فعل قوة على مثل
فالقوة الغاذية قوة على تحصيل الجزء الاصلية وجب ان يكون قوته
على تحصيل الجزء الزائد فاذا كان الغاذية هي النامية الاصلية السوال
كلاما نقول الامام وفيه نظرفانا وان سلمنا ان الجزء الذي يقوم
بذلك ما يتخلل مساهيا والجزء الزائد الذي سفل في القطر اعلى ساهيا
في الماهية لكن القوة على فعل قد يكون على مثل على البذر على الجمع

فالغاذية عند تحصيل الجزء الاصلية قد يعجز عن تحصيله مع كسيل
الزائد فان قلت فالغاذية في الابتداء يقوى على ايراد بذر اما كمال
وفي ستر الاول يضعف عن ايراد بذر ما يتخلل فلكل فيما يحسن فيه
يورد في الابتداء بذر ما يتخلل وما يزيد في النمو وعند الوقوف
يضعف عن ايراد الزائد على بذر ما يتخلل وفي الابتداء يضعف عن
ايراد بذر ما يتخلل ايضا حتى يحل قلت — انما ما يقوى عليه الغاذية
ايراد بذر ما يتخلل قد يضعف عن ذلك اما ان يكون انما ما يقوى عليه
ايراد بذر ما يتخلل مع ايراد الزائد فذلك محذور اذ القوى الجسمانية
مناهية وليس كل قوة يندى الى حيث يندى القوة الاخرى
فقد تختلف القوى في النهايات ثم قيل ان الغاذية تارلان كل منهما
يعذروا للغاذية تاروهو قياسي من الموحدين في الثاني وقيل ان في الاعضاء
مرحاما ملوها القوة النامية وهو باطل لانه لا الصرح لا يجب
في العضو زيادة والحق ما ذكره الشيخ ان القوة النامية تفرق
وتصل الى العضو ويدخل في تلك المسام الاجزاء العداية الفصل
السادس في وقوفها ان البذر ان مخلوقه من الدم والمنى قبل
في اول المرار طبعه بمحض سير اسير او النمو لا يحصل الا عند
مدد العضو وسفوذ الغذاء في المسام المستطمان ولا يمكن
استحالات تلك المسام الا اذا كانت العضلة لينة فاذا اصلت
وتخفت لم يمكن وقف النمو عند صلابه العضو واما الغاذية

فقل في فوقها ان لقوى الجسمانية مساوية لقوى العقلية
فانها قوى جسمانية وغير مناهية واجب عنه بانها انما كانت غير مناهية
لما سمح عليها من انوار العقل المفارق ولما اكتمل الشرح لم يدر
همساراته اذا حاز ذلك فلم يحوز ان يكون القوة البدنية لما سمح
عليها من انوار العقل المفارق بقوى على بقا غير مناه فاجاب
عنه بان لبدن مركب من لطايع المتضادة فاستنع ذلك كحقيق
هذا ان الرطوبة الغريزية في سن الوقوف لا خذ في انتفاض استلحاق
الهواء المحيط بها التي هي الرطوبة ولها الحرارة من اخل على
ذلك في معا ضلة الحركات البدنية والنفسانية الضرورية وما يورده
الغاذية في سن الكهول لم يفي بدل في الجرم في الرطوبة الغريزية
فان قلت — اذا كان لغذاء الوارد زمان الكهول مثل الوارد زمان
الشباب فلو كان التخلل الاثر لكان ما القوة المحلل وهو السباب
الثلاثة وهو باطل لانها في السباب سواء واما الضعف القوة
الغاذية وهو باطل لان الغاذية انما تضعف للرطوبة الغريزية
فلو كان ضعف الرطوبة لضعف الغاذية لزم الدور قلت
ساوي المحلل في الزمان ممنوع فان السباب المحلل يدوم في زمان الكهول
وللدوام ما يبر في قوة الفعل لما هدم واما السبب العالي في الموت فان يحصل
نفوس السعداء من بدانهم الى سعادته العظمى التي هي المقصود
من الخلقة فان لم يكن فلسوف الاختيار وان يوجد قوم اخرون فان ما بها

من سبب الهمم الى ان افوا قنا وليسوا بالخلود في العدم اولى من اكلود الوجود
والعدل ان يحصل لكل حظ من الوجود **الفصل السابع في المصون**
فان قيل لا يجوز ان يصدر الخلقة والشكل والعظم والحنونة والملاسة
للأعضاء من المصورة لان المني جسم متشابه الاجزاء في الحميم والقوة
والقوة الموجودة فيه سارية في جميع اجزائه والقوة الواحدة لا يفعل في المنة
الواحدة المفعلا واحدا فجب ان يكون ما يفعله المصورة من الشكل كره وما
يقال من ان المني يخرج من جلم من جلم البدن من كل حرم من حرم من اللحم
ومن العظم جرم هكذا يدل عليه عموم الله ومشاكلة الأعضاء المولود
لعضاء الوالد فاذا كان المني برسالة كل البدن كانت المشابهة عامة
والفحسب برسالة من الأعضاء فالمني اذن مركب من اجزاء مختلفة
الطبايع فلا يجب ان يكون شكل البدن كره ثم ان ارسطو اجاب عنه
بوجوه منها ان المشاكلة قد يقع في الطهر والشعر فلا يخرج منها مني
ومنها ان الرجل قد يولد الذكر ثم يولد الانثى ومنها ان كبير من الحيوان
يولد من غير جنسه ومنها ان الحيوان قد يولد لسعاد واحد كراواثي
وعوم لدة الجاع على نسبه واحده ممنوع قال **الهمام** يمكن ان يخرج على
ان المني يحصل من اجزاء قوى ومن المني فضل الهضم الاخير وانما يكون
ذلك عند صبح الدم في العروق وصيرورته مستعدا استعدادا تاما لان
يصدر من جوهر الأعضاء فالمني مركب من اجزاء كل واحد منها قريب
الاستعداد من ان يصير عصبوا مخصوصا فلا يكون المني من اجزاء متشابهة

اصل تشبههم بها وليس هو الطبع فلهذا لم يتركها في الاصل
 العاقلة في مشيها لم تصور التشبيهات العصارى العروق والعظام
 مخلوقة مني المنى لكونها بيضا وصلبة فيكون مخلوقة من مادة كذلك
 ولما لو كانت مخلوقة من الدم لكان كاللحم في ان سبب مرة اخرى
 اذا قطع حرق قال رسطوا الشربان في العروق التي مني اوعية المنى
 اذا طال محاسنها للدم في الاستدارات حركت المنى فلو كان لسائر
 الاعضاء كذلك الاستدارات حركت فيها المنى واذا كان الشربان
 يولد المنى دون لصين وانما يقتضي التشبيه وجب ان يكون متولدا
 من المنى لان منى الذكر لا يغيد لك بل يد من منى المرأة والجواب
 عن الاول ان سبب المشابهة قبول الماكة لصورة الابوين او لصورة
 واحد منها مع ان الفاعل هو القوة العاقلة التي في منى الرب وعن
 الاخيرين انه لم نزاع في ان للمرأة رطوبة لزجة وانما النزاع في ان
 لذلك الرطوبة قوة عاقلة ام لا وهما لا يفيدان لك وتام الكلام
 فيما بعد فنقول ظن جالينوس ان رسطو يذهب الى انه ليس
في منى الرجل قوة معقدة يصير بها جراثيم الجنين وبطل بوجهين
 فان الرجم مشتاق بالطبع الى المنى لانه قال اصرط ان اراه لرهف
 ان تحبل فعميت على ان طرق المنى فطفت طفرات شديدة حتى ازلقته
 لشدة اشتياق الرجم الى المنى والمشتاق الى الشيء لا يضيع ويؤكد
 ان الرجم يدفع دم الطيب بالطبع ثم عند الحاجة يحفظه فكيف ما يشاء

اليه يسير في ارجل الرجم لئلا ينفق المنى عنه اجابوا عن الاول بانه
 يجوز ان يكون الحاجة الى منى الرجل لسفاد الطيب من اجا صالحي العيول
 النفس الحيوانية فاذا استعنى عنه لم يبق ذلك الشوق وعن الثاني
 ان النزاع في منى الرجل هل يبقى مخالطا للجنين احيى الحكماء
 بان النبض الذي يكون من الرحم اذا عرض عليه سقاء الدمل صار
 مفرجا بعد ان لم يكن وميل الشئ الى ان منى الذكر يصير حرا من
 الجنين والذي عندي انه يجوز ان يكون في كل واحد من المنيتين قوة
 عاقلة وقوة منعقدة لكن العاقلة في منى الرجل اعلو والمنعقدة في منى
 المرأة اعلو الله اعلم بما في الرحم الفصل التاسع
 في ان اول عضو يتكون هو القلب ثم المسرحون ذلك بل برهان في هذه
 المضائق الما المشاهدة وقال اصرط هو الدماغ وقال محرز كرتا
 هو الكبد وانما فال لقياس فاسد سامها اليه فان محرز مسكن بان
 حاجة الجنين الى القوة النامية اشد منها الى القوة الحيوانية
 والعضو المتوحي لهما هو الكبد فهو المتقدم وهذا فاسد فان
 الحاجة الى الغذاء بعد التكون والكون لان عند ان الرضا يعلم
 تكونها وانما يتم التكون بالقوة الحيوانية والحجارة الغريزية فتعبر
 القلب والحقيقة ان منى روجا فارصا منها لما فيه من الهوانة يكون
 الروح اسهل من قلب الهواء روحا اسهل من صيرورته عضوا او طام
 ريت الروح اسهل للسند المصورة وسعد فطاهر ان يكون الروح



قبل تكون العضو في ذلك الروح لم يبد له ان يتصل به بل يصير غايته في ذلك الروح
 متجانسة فينضم بعضها الى بعض ليس بعض الجوانب في ذلك الروح فيجتمع
 في الوسط ويحيط ساير الاجزاء به كالكرة فذلك الموضع هو الذي استكمل جزاء
 وهو موضع القلب فاول العضو المتكون هو القلب **الفصل العاشر**
 في وقت تعلق النفس الناطقة زعم الشيخ ان معنى المرأة يصير ذات نفس
 بنفوذ قوة الذكورية فان الروح سببه ان يتولد من نطفة الذكر والبدن
 من نطفة الأنثى واذا صار ذات نفس تحركت النفس فيه الى تكميل الاعضاء
 ويكون هذه النفس عادية واذا استقرت فيها القوة الغاذية اعدت للنفس
 الحسية وان كانت الحسية في زمان النطق والنطقية واحده لان الاعضاء
 الحسية يتم معا وكل ذلك لغايتها واعضاءها واعضاء الحيوان لا يجمعها
 الحس ويعتد بها الاعتداء ولا يبعد ان يكون النطفة يحصل فيها الغاذية
 مستفاد من الرحم والآخرى يحدث من بعد ويجوز ان يكون الغاذية التي
 جاءت من الرحم بمعنى ان يستعمل المزاج استحالة ما يتم اتصالها بالغاذية
 الخاصة كان المستفاد من الرحم لا يبلغ من صوره ان يتم التماسك الى آخره فلما
 صار القلب الدماغ موجود من في الناطق تعلق بها النفس النطقية ونفس
 منها الحسية والنطقية ويكون غير مادية ولا يكون عاقله بل يكون كما
 في المصروع والسكران وانما يستكمل بالمواد خارجة والبقية في هذه المادة
 لم يطعم فيه بل ظن غالب ان كل غاذية كل عضو مخالفة بالمادة لغايتها
 لا خلافا هو الكاوكي ساير القوى من النباتية وغيره **الفصل الثاني**

في القوة الحسية والنباتية التي بها يستعد الجسم لقبول الحس والحركة
 واختصاصها لغيرها لان العضو المغلوج فيه قوة نفسانية قاسية للعناصر
 فيه على الاحتياج وحافظه غير المزاج وما يبعث لما تقدم غير قوة الحس
 والحركة اذ لا وجود لهما فيه وغير القوى النباتية كالغاذية وغيرها
 لان قوة التغذية قد يبطل مع بقاها ولا لها حاصل للنبات وليس له
 استعداد لقبول الحس والحركة فاذا هذه القوة مغايرة للقوة النباتية
 والنباتية ولما نعلم انه يلزم من وجود قوة الحس والحركة المرادية
 وجودها الا عند عدم المانع فلعل ما في الفالج منعت من فعلها ولا
 يلزم من وجود قوة التغذية في النبات مع عدم الحس والحركة ان
 لا يكون هي القوة الحيوانية لان عدم ظهورها المانع في النبات كيف قد
 تقدم ان قوة التغذية التي في الحيوان مخالفة لما في النبات في الماهية
 فقد صيد احدك الغاذيتين استعداد لقبول الحس والحركة المرادية
دور اخرى الباب الثاني
الظاهر الاول المنسوق فيه احاث الاول ان صلاح الحيوان لا يتأخر
 ما فيه من العناصر ولا بد له من قوة بها يدرك الهواء المحيط هل هو حار
 او بارد وبالحمل ما يفسد اعتداله ويؤثر به ليحترق عنه وتلك القوة
 هي اللامسة فانها اقدم الحواس لانهما لدفع المضرة وسايرها
 يملك لمنفعة ودفع المضرة لاستيفاء الحاصل وجلب المنفعة لتحصيل
 الكمال ويجب عموم هذه القوة لعموم البدن ليكون لكل الاعضاء شعور

في الطعم وقيل المدراك يخلق بالسمع ثم خذ لو رايا في الهواء
السمع وهو ادراك الصوت وانما يحصل بتأدي الهواء انما يخطئ
الفارغ والمفروق الى الصاخ لوجوه فلو افسد ذلك التحويل
او فسد بطل السمع بكونه من المصوت والسمع جسيم كيف تضر
السمع او يفسد اذا ارادنا من مخرج مطرقة على سندان فان كان قريبا
كان سماع الصوت مع مشاهة الصرخ وان كان بعيدا كان السماع مع مشاهة
الصرخ اذا وضع راس على اذن انسان فراه اسه الى اخره على فمه فلا
تكلم سمع ذلك الانسان دون الحاضرين فان قلت لو تكلم انسان وصوت
من وراء حدار من حديد وجب ان يسمع ذلك الصوت وليس فيه شيء من
المنافذ ولو كانت فيه منافذ قليلة تشوش الى مزاج ولا يبقى على شكل
واحد ولان الهواء المتخوج ان وصل بكليته الى سمع شخص وجب ان
يسمع غيره وان وصل بعضه وجب ان يسمع قلة الجدار الذي لم ينفذ
فيه اصلا لمنع السماع فان المنافذ كلما كانت اقل كانت يمنع من السماع
فان لم يكن له منظار لمنع السماع وان كانت منافذ قليلة فالتموج الحام
لحروف تحصل لكل الهواء واجزائه فاي حروف حصل الشعور به
الحيث الثاني المسموع هو جمل الهواء المتخوج وبين الصاخ
الذي يصرخ الصاخ فقط فانا اذا سمعنا الصوت ادركنا جهته وقدر
وبعد ولا يبقى للجسم ابر عند بلوغه الى التحويل فوجه ان لا يدرك
قربها وبعدها كما لا يدرك الجرس باللمس الا من حيث ان لم يمس ولم يدرك

جهته فلو كان الهواء المتخوج من جهة اليمين لم يسمع من جهة اليسار
اذا كان اليمين يسيرا واوليس ادراكنا القريب والبعيد لجل قوة القريب
وظعف البعيد وان كان الصوتان المتساويان في القرب احداهما ضعيف والاخر
قوي يجب ان نسلط علينا ان الصغف والقوة لنفسها وللقرن البعد والثاني
باطل انت يعرف من هذا ان سبب ادراك جهة الصوت هو ادراك جميع الهواء
المتخوج بالفرع قال
الهواء الى الصاخ بل بعد زمان تاملنا وتلصصنا في ادراكنا من الواصل
النار الى ما قبل ثم الى ما قبل الى جهته ومبدأ وروده قال المام هب
انا سمع من الواصل النار الى ما قبل ما قبله لكن مركز السمع هو الصوت
الجسم فلا يكون كوز السمع في الجهة مدار كالم الحاسن البصر وفنه الحاش
الاول هذا الحكيم في البصر ثلثة فانه يخرج من العين حرم شعاع على
هيئة مخروط راسه على العين وقاعدته بل المبصر والى بصر التمام انما يحصل من
توسيع سهم المخروط بكون السماع الذي العين يتكشف الهواء بكيفية
المبصر الكل الى في البصر ح انما يحصل البصر بالانطباع اسداح
المريئات توسط الهواء المسقف الرطوبة الجليدية احسن
الاول لون بوجوه الاول ان القول بالانطباع باطل لوجوه فالانسان
يخرج وجهه في المرات فلوان طبعت صورته فيها لم تطبعت في موضع معين
ولها فامتنع ان يتغير عن موضعها كاللون المنعكس من الحضرة الى الجدار
فان لم يلزم موضعها واحدا ولم ينتقل بانقال الراي ونحن نرى صورته في الجدار

و نحن نرى صورة الاشجار في الماء ينقل بانفسها لئلا يراها من تحت
بانتقال المسقط الذي يرى المرء من جزء الى جزء ان الانسان
يرى وجهه في المرآة كالغابر فيه البعيد عنه ويحيط انما يبصره اذا بعد
منها ويقترب اذا قرب والصورة المنطبعة في هورها لا يرى فلا يكون الصورة
منطبعة فيها حتى الباطن قد يرى فيها غيره وغيره لا يرى نفسه فيها
والصورة المنطبعة في الماء كالمسقط في المرآة في المرآة وانطباع
العظيم في الصغير محال ه اذا لم يكن للمرآة لون لا يرى فيها شيء
كالهواء فلا وانطبع فيها لون حين يكون واحدا منها سائر الاخر
واذا بطل الانطباع لزم ما ذكرنا الثاني انا اذا نظرنا الى ورقة برق
كلها ولا يميز الا السطر الذي نقراه وكذا في نحوه ثم نقول الحديقة من سطر
الى سطر ان مسقط السهم اصح ادراكا ولو كان في الانطباع لم يكن
بعض المواضع اصح ادراكا من قبل شعاع بصره فادراكه للقرب
اصح من ادراكه للبعد لاجتماع شعاعه وتفرقه ومن كان كثير الشعاع
عليه فادراكه للبعد اصح من الحركة في المسافة البعيدة برفق وبصفه
والجهر بصر الكليل دون لثبات لقلة شعاعه وصعفه تحلل الشعاع
الشمس والعشوى بالعكس ه اذا غمضنا احدا العينين كان البصر
بالخروج اكمل يقال لشعاع منها اليها والانسان يرى في الظلم كان
نورا انفصل من عينه واسرقت على نفاه واذا دعاه دهش النساء الى
حل عينه برأى له شعاعات قدام عينيه واذا غرض عينه على الشراج

يرى في الظلمة ما يتصل به من عينيه والاشراج ويرى عين الهرة كأنها
تبعه في الحواس اربع امدرك بالماست لما عرفت البصر كالأف
فانه لا يدرك القريب فضلا عن الماستر بل يدرك ما سته بشيء يأتي من المحسوس
الى الحاسن ومن الحاسن الى المحسوس والقول باطل فتعين الثاني ان حجب
المانعون بوجوه فاما الجسم الخارج ان يقي متصلا بالعين فمراقبا
لكل المبصر كان الجسم المحروطين مع عظمه هذا العظم وقاد ضغط
الهواء ونفد في الفلال فاذا اطبعنا الحفن عاد اليه واذا افحصنا
خرج مثله وان لم يلاق الشعاع كل مبصر وجب ان لا يدرك كل
المرئي وان انفصل الشعاع عن العين فلا يستحالة اظهرت حركة
الشعاع ليست طبيعية والما كانت الى جهة واحدة ولم تسر به لثباتها
خلاف الطبيعة والارادية ولا حركة ح وجب ان يستوش تلك الشعاعات
بالترشح ويتصل بالاشياء الغير المقابلة ه اذا بعد المرئي عن الراي
فانه لا يراه لان المرئي كلما كان بعد كانت الراوية التي هي الحاسن المحسوس
اصغر وكلما امعن في الصغر قل البصر الى ان يعلم وهذا يدل على
ان موضع البصر هو الراوية والقاعدة والمانع ان يقول
يجوز عندكم انطباع نصف كره العالم في مقدار غلسته فانه لا يجوز
انطباع الكثير في الراوية الصغيرة ويدل على ان البصر ليس
محدوب كقوة في الهواء انه كلما كثرت الناس كان احاطة الهواء واستحالة
الى كيفية البصر اقوى فوجب ان يكون البصر اسهل فان قلت

كجوز ان لا يقبل الهواء من الكيفية فلا اعتناء بالاشياء الخارجة
قلت اذا فتح المبصر وناعينهم دفعة واحدة وله يقوى تلك الكيفية
لم يكن حصول ذلك لقدر مستندا الى بعض العينين وان البعض يلزم
اجتماع موثرات على اثر واحد وان قوتها هو المطلوب بان يخرج
من عين لعصفور منع ان يحمل ما يسمونه من الثوابت الى جوهر بل يمنع
ان يحمل هو او اله نسان او العيل هو افرح واحد وطا عن فرا سخ
والجواب عن الاول اننا نسلم ان اله بصار لمس جل فلم يلزم ان
يكون مخرج الشعاع بل يكفي المرى مقابل للبصر وبينها مسف
والمرى مضى بالفعل ثم نقول اذا كان الجسم ذو السخ صقيلا
لاى مع جسم آخر نسبة من الصقييل نسبة العين من الصقييل لان
تتبع الصقييل بصورة شئ بل يكون البصاره شرط البصار ذلك
الجسم ونسبته من هذا انه كيف يرى على يقابل وله ينطبق صورته في
المقابل والحق ان الصقييل يصل صورة المقابل بل هو شرط حصول
الادراك كما ان المشف حصول الادراك المحاذى والصقييل شرط
لحصول ادراك محاذى المحاذى وبالحكمة يلزم من بطلان الانطباع
صحة خروج الشعاع وعن الثاني اننا نسلم ان العين احسما
شعاعية لم يمنع من الزوج الباصرة وانما تتوهم مخروط بين العين
والمرى كما تقدم لكل المحسوس من جهة القاعدة بل جميع الاول
الخصل المستتر من الجلد وبين المخروط المنوهم ثم من تلك

المطلوب يتبين به من شرط المشتمل من المخروط كانه يتفقد من مركز العين الى ما
محاذيه ومتم ما هو غير المحيط وما يقرب منه وقوة الشعاع المصنوع
في الرطوبة الجليدية عند سمنه كالتأثير سوقة من اطراف فيكون
المستتار به افرط ولذلك المصورة المنطبعة فيه اظهر وادراكه اقوى
وعن الثاني انه سدد حركة الجليدية عند بصرا البعيد وذلك
ما كحل الروح الدقيق لا جرم من قل شعاع بصره لا يرى البعيدة
بالتحليل بقص من القدر الذي يحتاج اليه واذا كان الروح غليظا
رق بالحركة فيقوى على ادراك البعيد والقريب عن السراج انا
نسلم ان العين احسما ما شعاعية وتلك الحسام برة تارة ويعاظر
ولكن النزاع في خروجها من العين لم يلزم ذلك كما ذكرتم وهو الجواب
عن الخامس فان الحسام الشعاعية عند غمض حدى العين يرجع
الى النزاع في الخروج وعن الثاني من تقدم ان النزاع في الخروج
من العين ويجوز ان يكون الحدى والمسرح حدث اشعة نارية لطيفة كما حدث
لمست ظهور السننير وامرار اليد على المحل والكيفية في الظلمة ولا يبعد
ان يكون في الحديقة ما يلمع في الليل ويلقي شعاعها على ما بها العين
الهمزة والمسدد الحية فلذلك يرى هذه الحيوانات بالليل لقوة عينها
او عن الثاني منع ان الحسام يتوقف على ما شئ ياتي من
في الحاس الى المحسوس او بالعكس وعن الثاني ان لا يلزم من بطلان الانطباع
صحة خروج الشعاع منبذية لما بطل خروج الشعاع من العين

فهل في العين جسم شفاف على انكزتها من كذا وزعم ان النور لا يوجد في
في النار والكواكب والجمام الكثيف الاولى بها الظلم واعتبرت الشخ في
اجاب عن بعضنا ان كراهه من السنة حين حج حاليوس على خروج
الشعاع من العين فقال لا نزاع في ان العين شعاعا والنزاع في
خروجه احتجوا على وجود الشعاع في العين بوجوه قاطعة اذا كان صياد العين
كثيرا فانه اذا نظر بجوابه راي عليه دائرة من الضياء اجاب محرم
فان ذلك النور من خارج يقع على القرنية وينعكس منه الى الانف كما تنعكس
النور من الماء والمرآة الى الحد ارب ان كبير من الناس داموا بعد
النوم الطويل اعينهم ابصروا عندما قرب منهم هبهم ثم بعدوا
ذلك متلاء العين من النور اجاب محرم ان ذلك لان العين عند النوم محما
وطوية بعدوها مشابهة لها في الصفاء ولذلك سوا العين في النوم وتغير
في البصر اذا غمضنا احد العينين سمعت الاخرى على انتقال النور
اليها اجاب انه لو كان ذلك كما ذكرنا لما اتسعت العين الى ذلك وقد
يتسع في الظلم ويضيق في الضوء لان النور الشديد يورث العين
والظلمة يمنع من البصر فالضيق لا يمنع المودى في الاتساع لتقوى
على البصر ولا لو كان ذلك لما كان الجوف العصمة فايده اجاب بان
فايده يجويفها ان يكون بين الساج في المنطبعة الحليمة ومن الدرق
حرق بطون الدماح حائل كيف يمنع من ردي السج والحق وجود الشعاع
في العين لان القايمة من النوم اذا جل عينية الظلم فانه يرى خطوطا شعاعا

بشيء من عينه الخشبي الثاني في ادلة الانطباع وادلة ما
للأولين وجوه قاطعة بالبصار واما بالشعاع والانتطباع وقد بطل الأول
فتعين الثاني وجوابه مع المنفصلة المانعة الحلوكة انا نرى القطر
النازلة خطا مستقيما والنقطة المدارة بسرعة دائرة لان شعاع المرى
يبقى في العين حتى يلحقه سح ما ساخر الى آخر المسافة وجوابه انه
بحور ان يبقى في الهوار ككلها ثم يلحقه الخوف ان قلت الهوار شفاف
لم يقبل الشكل ولو قبل برول لزواله وهو حصول كل الجسم فيه قلت
الحليمة غير ملونة واللم يورث اللون كما هو بل يخرج بلونه مع
انها يقبل الشكل بحفظه فكذلك في الهوار وايضا المدرك للقطر
النازلة خطا مستقيما هو الحش لم يشترك فكيف ينطبق القطر في
العين ح ان سح المرى يبقى في الخيال حتى يكتسب ان تحيلة متى سينا فذلك
القوة الباصرة وجوابه انه مجرد لمثيل كذا ان ينظر الى زما فاذا
عنها حسنت صورتها في عينه زمانا وجوابه ان الصورة في الخيال لم تكن
العين كذا ان الحساس ليس ير الجواس ليس يخرج منه فذلك البصار
وجوابه انه مجرد لمثيل وانه لو لم ينطباع لكان خلق العين على طبقها
ورطوباتها وسكل كل منها وهيته معطلا وجوابه انه قد يكون
لخلق العين فائدة سوى ما ذكرتم كما تقدم ان روثه الاشياء البعيا
تصغيره لضيق زاوية البصار وجوابه انه قد يكون في كذا غير ضيق الزاوية
ح ان الممرور يرى صور الموجود لها في الخارج ومنها والمعلوم ان يكون

كذلك وجودها في الخارج فهو في العين وهو في ذاته كذا في الخيال
 دون العين ولو سلم ذلك لكان لقياس المرء وجوده في الخارج ولو
 التفات وله التفات في العلوم إلى القياس واما ما للذهاب فوجوه
 فأوهو ما عولوا عليه وذكره حالين من ان الجسم لا ينطبق فيه الاشكال
 المايساويه فلو كان المرء بصيرا لم ينطبق امتنع من ان ابصار
 كره العالم فان قلت الصغير والكبير يشاويان في قبول النفس
 غير متناهية فحاز ان يقبل شكل وايضا لا ينطبق من المرء الى جزء
 يسير ثم ينتقل الى جزء آخر واسرعة التي تتقال بطن ان ابصار الكل
 قلت الصغير ليساوي الكبير في مقدار قبول القسام الغير
 المتناهية فامتنع قبول شكله وعند انطباع الجزء الثاني ان لم
 يبق الاول لم يدرك الكل وان بقي لزم المحذور ولم يصح ان ينطبق الصور
 في المرآة لما تمنع ذلك من التخللات التي لا وجود لها في الخارج وروى
 المروزي وجود له في الخارج فان محل هذه الصور ان كان حسابا
 فقد انطبعت الصورة العظيمة في الصغير وان كان هو النفس ان
 لم مقدار النفس في حجم في انطباع الكثير في مقدار في الخيال
 حازها لم مقدار صغير في محل هذه الصور ان كان هو النفس فقد
 سلم ان ينطبق والنزاع في محل كل انطباع وذلك في بصرنا
 ولقابل ان يفرق بينهما بان ما لم مقدار اذا انطبق فيه ما لم مقدار اذ
 تفاضلا كان الفاصل خارجا بخلاف ما لم مقدار لم الوجه الثاني

فلو كان المرء ينظر في المرآة كمن ينظر في القريب والبعد من المرآة
 بالقرين والبعد وجوابه ان صورة المسافة قد ينطبق في الصورة بفرق
 لذلك الثالث ما تقدم من ان الرطوبة الجليدية ان كانت ملونه
 او غير ملونه وعلى كل تقدير امتنع انطباع الصور الملونة فيها وها
 وجوه اخرى ضعيفة لم نذكرها لضعفها بنسبة القايلون انطباع
 الصور في الجليدية زعم اكثرهم ان البصار هو نفس هذا الانطباع
 واقام ان له حالة اضافته هي محاولة الانطباع او مشروط بها
 والمؤيد لاطل لوجوه فانه لو كان كذلك دركت القوة الباصرة
 مادتها بل ان مقارنتها اياها اتم ولم ينصور المبصرات منطبعة
 في الجليدين البصار عند اتحاد العنصرين المحو من ان الصور
 الخيالية منطبعة في الخيال ولم ادرك له بها قال الامام نعلم
 بالضرورة ان العين على صغرها لا تقوى على ان يحيل نصف كره العالم
 في طبيعتها ولم يمكن ان يخرج منها من الشعاخ ما يتصل بنصف كره
 العالم ولم ان يدخل فيها صورة نصف كره العالم وقد تقدم ان الصور
 الخيالية وما نراها المرورون موجودة وانها يستدعي محلا وان
 ان يكون محلها شيء من البدن فيلزم الحكم بانطباعتها في النفس
 فاما الموجود في الخارج فهل محله النفس لا نطباع صورة مساوية
 بها فيها كما في النوع الاول ام لا فلا دليل عليه من الطرفين اقا
 متوقف فيه النفس مع اصحاب الشعاخ لما ابطالوا القول

بالانطباع قالوا سبب رؤية الأشياء
 واصحاب الانطباع ابطالوا ذلك لوجوه فآنة ردت في الانعكاس
 ان ليس ينعكس منه الشعاع الى البصر ولا يشترط كونه صليحا
 عن الماء مع عدم صلابته ولا يشترط ولا يشترط كون الماء كغيره
 الانعكاس عن الماء مع ما فيه من المسام والمنافذ ما ينقل فيه الشعاع الى
 ما تحته جميع ويرى ما تحته فلهذا في سطح صغير انعكس في كل حين
 سطوح صغار وليس في الملح المسحوق ايضا مع عدم الانعكاس
 ان يقول السطوح الصغيرة في الماء متلازمة على وجه يعتقد سطحا
 واحدا ومثله لا يوجد في المذكورين هذا اذا سلم ان في الماء مسامنا
 وان منع ذلك نرفع النقص له ان يقول السطوح المختلفة الوضع
 انعكاساتها يكون الى جهات بسبب المنعكس فان قلت
 السد في المرايا المختلفة الاشكال قلت ذلك لقدر من السد
 في المرأة المشككة بالاشكال مختلفة ممنوع بآنا اذا نظرنا الى الماء
 نرى ما تحته والوجه فآنة ردت في الماء والمنعكس ان كان احدا
 تحرك الجسم في جملة واحدة الى جهتين وان اختلف النفوذ والانعكاس
 بالزمان فذلك في غاية البطلان آنا اذا نظرنا الى المرأة كيف نرى
 الوجه والمرأة فان قلت نرى المرأة بالشعاع المتصل بها والوجه
 بالشعاع المنعكس منها الى الوجه قلت قال الامام في كتابه
 في المرأة كما اذا وقع الشعاع على زبد وعمر فآنا نرى اجزاءها
 بالاحتر

من الاشياء من يراها في الماء والاشياء في الشعاع يرى الوجه بشان المرأة المرئية
 في الشعاع المتصل بها آنا اذا اتصل شعاعان بالمرى اجدهما بالمتقاربة
 والآخر بالانعكاس ان بعد احدهما في الآخر تداخل الجنبان والام بصل
 ما واحد الحث الباك في سبب الحول زعم اصحاب السباح ان شعاع البصر
 اوله سطح في الرطوبة الجليدية والابصار ليس عند لها والكان الواحد يرى
 اثنين كاللبن لا يدرى فآنة لمسان وليكن كما ان الصورة الخارجة منها
 في الوهم مخروطة مستديرة الى ان زاويته وراس سطح الجليدي كذا
 الشعاع من الجليدي بآنا في بواسطة الروح المصوبة العضلات في الهواء
 الى ملتقاها على هيئة مخروطة فتلقي المخروطات من ههنا هناك وراى الملقى
 ليس وج مدرك فيتحد حينئذ منها صورة واحدة سمكة عند الخروج من الروح
 الحاصل للثقة الباصرة فاذا لم يتاقي السمان الى موضع واحد بل انتهى
 كل واحد عند جزء آخر من الروح الباصرة في حطى السطح في سفا نفوذ
 من شأنه ان سقاطعا في ان ينطبع من كل شعاع بعد عن الجليدي حاله
 قال اصحاب الشعاع هذا القدر فاسد فآنا اذا تكلفنا الهواء نظرنا الى
 الشيء نراه اسير وعند تكلفنا الحول لا يبطل تركيب العضدين باطن الريح
 ثم نفوذ متى شينا وايضا لو كان على صوب واحد في مقابلتنا شيئا واحدا
 على مسافة عشرة اذرع فما فوق والثاني على مسافة ذراع او ذراعين
 وكان الثاني الى الحول الاول عن بصرنا ثم نظرنا الى الاقرب جمعنا البصر عليه
 وفصلناه بالنظر وعلى عكسه لو نظرنا الى البعد وجمعنا النظر عليه فآنا

تراه واحدا كما هو ونرى القرب بين شكل خطية بينهما وبين
عليه فلو كان رؤية الشيء شيئين كما ذكره من خطاب العصبيات
لما تصور ان نرى في حال احدة احد الشئين جدا والاخر اسفل السبب
فيه ان لتور المتدلس كل عين على شكل مخروط راسه عند العين وقاعدته
عند ما يقع عليه من الاجسام وقوة هذا التور وسلطنته في سهم المخروط
المستقي بخط الشعاع وحط الشعاع المتدلس من العينين يلقيان عند
البصر فتجد ان هناك جمع البصر على الشيء هو ايقاع سهمي المخروط
عليه فاذا جمعنا البصر على القرب فقد وقع عليه السهمان في تلك الحالة
المخروط طرفه الوحشي على البعد وظهره المشي فاذا وقع الطرف الوحشي
من مخروط العين اليمنى على البعد ووقع سهم المخروط على القرب فترى تلك العين البعد
عن القرب فيما يلي جهته ممينا واذا وقع الطرف الوحشي من مخروط العين اليسرى على
البعد ووقع السهم على القرب فترى تلك العين البعد من القرب فيما يلي جهته يسارا
فتري البعد باحد العينين على البعد من القرب وبالأخرى على يساره فتراه شيئين بينهما
الشيء القرب وما اذا جمعنا البصر على الشيء البعد فالسهمان يلقيان هناك وسع كل
مخروط طرفه المشي على الشيء القرب والخطان المتدلسان من العينين الى الشيء القرب
تقاطعان بنفدان كل واحد على استقامته على جنبتي البعد فالذي يخرج من العين اليمنى
على الجانب اليسرى من الشيء البعد والذي يخرج من العين اليسرى يمر على الجانب اليمنى
منه فتري العين اليمنى الشيء القرب على يسار البعد والعين اليسرى على يمينه
فتراه شيئين وتري البعد سببا لتقاء السهم عليهما واحدا كما نرى القرب

٢٥١
في السبب البقيان فيهم على مثل ذلك ان واحد او هكذا حال الاحول فان سهمي مخروط
عينيه يلقيان على شيء واحد بل يقع كل واحد على ما يليه من قاعدة العينين ويلقيان
بين العينين في الهوى الذي يقرب منه جدا وانهم ابدا يرون الأشياء بطرئ المخروط
الذي يوقع السهمين عليها ولو امكنهم ان يحكفوا السهام على شيء واحد لا واذ لكر
الشيء واحدا كما هو ومن هذا الشكل يستعان على تصور ما ذكرناه Δ
قال الكلام هذا الفصل لبعض فصول الزمان كبناه بعبارة ويجب ان يحال
تخله ان اردنا تصحيح علم اصحاب الاسباح قال اصحاب الاسباح يذكر وزن الجول
اسبابا اخرى منها حركة الروح ولوجه منه وليس في رسم الشئ في بعض الاجزاء
قبل تقاطع المخروطين فترى سحابة وهو مثل السحابة المرشمة في الماء الساكن مرة
والمرشمة في الماء المتحرك مرارا كالبيرة ومنها حركة الروح وراء تقاطع العينين التي
قد اتم وخلف حتى يكون لها حركتان متضادتان فاحدة الى الحسن المشترك والاخرى الى
ما سعى العينين فيبادي اليها صورة المحسوس فلان سحابة يودي اليه الحسن المشترك
اسلا ارسم في الروح المودية صورته فسلها الى الحسن المشترك ولكل مرشمة زمان
تبات الى ان يحكي كما زال العايل الاول عن موضع حركته فقبل تلك الصورة بعينها
قبل المجاهيها عن الاول فحينئذ يحصل كل واحد صورة مرئية والفرق بين هذا والذي قبله
ان هذه الحركة المضطربة الى قد اتم وخلف وكانت تلك منه ويسره الرابع
وتيل ليد في البصر من توسط الشفاف قال الشيخ من الناس من قال المتوسط
كل ما كان رقيقا كان خلاصا كان البصر اتم حتى كان نكرا ان يرى
التميز في السهام وهو باطل فليس اذا كان رقيقا المتوسط يوجب زيادة قوة

في البصار ان يكون غلظه ايضا يزيد في ذلك فان قيل قولك في طريقه
 والحلاصل الحسب بل لو كان الحلا خلا لما كان بين الكاين والمحسوس المباني
 موصل للثبوت ولم يكن فعل وانفعال وهذا انما يتجه لو كان المتوسط موصلا بل هو
 المانع وكما كان المانع كان لفعل اتم فلو قدر انعدام المانع بالكلية لزم بضرورة
 كمال الى الغاية الخامسة و يمكن ان يكون في الوجود حاشية سادسة
 وانكره الحكماء محتاجا بان لا يطبيع له ينقل من درجة الى درجة فوقها الا وقد استكانت
 جميع ما في تلك المرتبة فلو كان في الامكان حاشية سابعة خلت
 للكتاب الاول في المحسوسات المشتركة وهي المقادير والاعداد والاضاح
 والحركات والتكوينات والاشكال والقرب والبعد والمماسه وهي غير
 محسوسه بالعرض والمحسوس بالعرض باليسر بحسب الحقيقة لكن مقارن
 للمحسوس بالحقيقة مثل ما عسر وقال المحسوس هو ذلك الشخص وليس كونه
 ان عسر ومحسوسا اصلا اول في اليبس منه خيا او اما في شياء التي كوناها
 فانها وان كانت غير محسوسه بانفرادها لكنها محسوسه بشرط ^{حسب} _{ال}
 باللون توقظه عليه لم يخرج كونه في ذاته محسوسا فاذن كل محسوس فاما
 بالعرض اذ المحصل في الحس اثر واما محسوس في ذاته لم يتوقف الحس على
 على الحس حاشية سابعة وحصل منه في الحس اثر واما محسوس ثانيا اذ توقف
 فالبصر بحسب العظم والعدد والشكل والموضع والحركة والتكوين بتوسط الاول
 وقيل الحركة غير محسوسه فان السفينه الجارية على وجه البحر باسرع حركه
 وليس في وجه البحر ارتفاع وانخفاض ولا رياح مصطربة بل يكون الحركة

عن ٤

في حركتها غنى عن قدر سكانها انما ساكنة والسكون
 على قلاخس به وسنم ان يكون الحس ان الحركة بتوسط العقل باختلاف
 نسبة المتحرك الى جسم آخر بالقرب والبعد والملافة والمفارقة وامثالها
 ولما لم يحصل في السفينة ذلك لم يحصل الشعور بحركتها والملمس يدرك جميع
 الامور المعدودة بتوسط الصلابة واللين والحر والبرد والدون مع الطعم
 العدد عند تعدد الطعوم واراكه للحركة والتكوين بتوسط اللمس والدون
 لم يدرك في العدد باختلاف التراحه والسمع لم يدرك العظم بل يدرك ان
 الصوت العظيم لا يكون الا من جسم قوي وبالجمل احساس البصر بهذه
 الامور اقوى وانما هذه بالمحسوسات المشتركة لان الحواس الظاهرة ^{الروح}
 مشتركة في ادراكها الثاني في النوم والنقطة اذا نصب اليها
 الظاهرة حصلت الادراكات الظاهرة وهو النقطة وان لم نصب اليها
 او رجع عنها تعطلت الحواس الظاهرة وهو النوم مع وجود جوهر الروح
 الى الباطن وعدم ظهوره الى الظاهر الطبيعية في العوور الطبعي قد
 يكون تبعا لغيره فكون ذكر الغير له بد طبيعيا بان يعور الروح الى الباطن
 لمضاج الغذاء فليتبعة الروح النفس في كافي حركات الاحساس
 اللطيفة المازجه وقد يكون تبعا لغيره فذلك عند ما يتخلل من الروح
 بسبب حركاته في الباطن في الباطن ليدان لك المظلمة وعلام
 البرور الطبعي اقله الروح مسفي في المعدن اذ في باطن يكون منه قسط
 في المبدأ او قسط منه يذهب الى الخارج ولا يسطو وقد يكون في المبدأ

من الرطوبات الموافقة فيسد المجاري فلا يتمكن الروح من التنفون وربما يترطب
جوهر الروح فلا يقوى على البرور الى الظاهر كالنوم الفارض عند السكر
والعارض عند الشبع واما الذي لا يكون طبيعيا فاذا اقبلت الطبيعة بكما
على العلة وانضغطت تحت المائدة فسد الروح النفساني لذلك وهذا
كالقسم الاول من النوم الطبيعي ان تعرض للروح كحل غير طبيعي كالاسترخاء
والتعبد وغيرها معور في البدن طلبا للبدن هذا شبه القسم الثاني من
النوم الطبيعي و فرق بينهما ان المطلوب هناك بدل كحل لتعب والاسترخاء
وهما غير طبعين هناك بدل كحل للنقطة وهي طبيعته حتى ان يصعب عقل
الصدغ او فم المعدة او الرحم آفة فينقبض الدماغ عنها بسبب ما بينه وبينها
من المشاركة فينسب المسالك تسدا دائما يعسر معه حركة الروح الى الخارج
ان يضبط الدماغ نفسه كله او تحت عظم القحف عند ما يصب الدماغ
آفة فيوجب النوم البرد من نوم سواد كان من اخل البدن ومن خارجه
كان من الزوار او الغذاء اما بان يكف الحلات ويجعلها بحيث لا يفسد الروح
النفساني في مجاريها او بان يفسد البرد ما فيها من الروح ويجعلها بحيث
لا يقبل القوى النفسانية معور الباقي هربا من الضد المنافي والرطوبة
يقتضي النوم اما بان يعلط جوهر الروح فيعسر عليه التنفون في المجاري
الصيقة اما بان يسد المنافذ او بان يرخي العضلات فينطبق
المجاري وهذه الرطوبات تارة تتولد في نفس الدماغ وتارة يرتفع اليه
من المعدة من سراب او طعام عندما يعرض بسبب الحمى وطول البس الطعام

منه من غير ان يترتب حتميا على ما عند كون المعدة او البرية عليه
فيصا عند الخثرة مما فيها من الاخلاط الرنية الى الدماغ واما من البدن ان
وصف العرق بسبب ما يصا عند من الحارات او بسبب ان البدن يصفق بسببها
عن التغذي فيضعف الروح ولا يقوى على ان يسايط الى خارج واذا اجتمع
البرد والرطوبة على النوم كان السبب الاصل هو البرد والرطوبة
تابع كما ان الحر والنفس اذا اجتمعا على الشهوة كان الاصل هو الجرب والنفس
تابع في افكار الكبيرة بنوم لان الدماغ يسكن من كثرة الحركات فيجرب
الرطوبات اليه فيحصل النوم الحواف العظيم بنوم لما يحصل من الصغار
الروح الى باطن لقلب فيحصل النوم الباب الرابع
في الادراكات الباطنة وفيه فصلان الاول في اثباتها ابحاث الاول
اجتجوا على اثبات الحس المشترك وهو قوة مرشمة في مقدم الدماغ
باني المحسوسات الظاهرة كلها اليها بوجوه فالولم يكن فينا قوة
مدركة للمحسوسات والمفومات لم يمكن ان يحكم بان هذا دال ان ليس
اذا القاض على الشيء بحس ان يحضرها وهذا الحالم ليس هو العقل
لانه لم يدرك المحسوسات القوة حسنة ولان لها لم العقل
لها وعند هذا الحكم والاعتدلت عليها الحيوية ولم يكن الشئ واللون
ذال اليها على الصبوت ولصورة الحسية يدكرها الا لم حتى يرب
عنها فظهر ان المحسوسات اجتماعها في قوة حسنة وليس شئ
من القوى الحسية يشتمل الظاهرة كذلك فلا بد من قوة حسنة باطن

وهي المستماه بالحق المشترك وهو باطل فانا اذا عطلنا
ما بنا انسانا معينا جزئيا حكمنا عليها بان هذا ليس ذاك وان ذاك حركي
من هذا والقاضي على الشئين كما ان كضرها فان ذلك الحكي في الحركي
هو النفس لكونه مدركا للحكي قال بهمنار عندي انه ليس كالحكي
يكون الحاكم بان هذا الملوّن هو هذا المطعوم مدركا للصورة المحسوسة
كما اذا انزل الى بصر البصيرة لم يكن يكون لقوة الشئ وانتهى دراية
بل يصح ان يكون النفس مدركا للطعم والملون بالدور والبصر ثم حكم قوة اخرى
بان هذا الطعم لشيء هذا اللون وهو جهل ولعله شئ ما علمه في اول المنطق
ان كل مصدر يولد من صور من القطر النازل نراه خطا مستقيما
والنار الدائرة يسرع على الاستدارة دائرة وليس القطر وال نقطة
في الخارج خطا ولم دائرة فتلك الاشباح في الحس وليس محلها القوة الباصرة
لأن البصر لا يدرك لشيء الا من حيث هو بل قوة اخرى وليست هي النفس
فهي قوة جسمانية وقد سبق هذا في اثبات الانطباع في البصر قال
المامون كرم هذا في اثبات الانطباع في البصر وهما في اثبات الانطباع
في الحس المشترك وفيه نظرا اذ يجوز ان يكون الانطباع في الموضعين
هنا انا وان سلمنا ان القوة الباصرة لا يدرك لشيء الا من حيث هو
لكن يجوز ان الصورة فيها الى حيث حصول صورة ثانية وثالثة وهكذا
وحقيقة ان الشئ نسلم ان البصر يدرك الحركة وليس ذلك على هذا
الوجه شخ المرئى يدرك صور الم وجود لها في الخارج وكذا التام

فكما يشاهد في النفوس القوة كنفوس النسياء والاولياء والكهنة فكذا
الصور وجود اذا التمس في المعلوم محتج ولا وجود لها في الخارج ولا
رأها كل احد فلها وجود في المدرك هو جسماني لما تقدم وليس الحس
الظاهر له معطل في النوم فتلك قوة باطنة وليس هو الخيال له حافظ
فالمدرك قوة اخرى جسمانية ولقائل ان يقول يجوز ان يكون المدرك هو
النفس لما تقدم وسبب اني ويعارض بان انما قد يرى جبراً من ياقوت
وبحر من نار او زبيب وان طباع العظم في الصغير محتج ولم نعلم ضرورة
انما لذوق ولذبالذماخ واما الخيال وهو الذي يحفظ الصور
المنطقية في الحس المشترك فقد احتجوا على انها قوة مغيرة للحس المشترك
بوجوه فالحس المشترك قوته على قبول الصور والخيال قوته حفظها
واحدتها غير الاخر فان لما يقبل ولا يحفظ وهو ما على ان القوة الواحدة
لا يصدر عنها فعل فيه نظر فان حافظ الشيء محال ان يحفظ ولا يقبل
فقد صدر عن الحافظ فعلا ان الحس المشترك حافظ على المحسوسات
والخيال لا وفيه ما في الاول اذ يجوز ان يكون القوة كالمرة وحفظ اخرى
ح صور المحسوسات اذا الطبع في الحس المشترك كانت مشاهدة
واذا كانت في الخيال وذلك باختلاف القوتين فيه نظراً
الصور المعقولة في النفس نارة شاهدة لها وتارة لا وحقيقة ان الروح
الحامل للقوة الخيال كالحال منه اجزاء والغاية يورث لها مرة اخرى
القوة الواحدة بالشخص يمنع بقاؤها عند تبدل الموانع كل من

نحل القوة ح سطر تلك القوة وجذب قوة اخرى فجاز ان يكون
اذ الحس المشترك لقبول هذه الصور المحسوسة سببا لحدوثها بعد
عنه عنها ثم من فائدة الخيال حفظ مثل المحسوسات واللم يعرف
ان المرئي بانها هو المرئي اول واحل نسبه نظام العالم والمعيش
واما القوة المتخيلة المستمارة تارة محسلة وتارة مفكرة فاحتجوا على عايرها
لتناسل القوى بل تتركب الصور المحسوسة ويفصلها كما تتركب حيوانا
نصفه عرس ونصفه ابل وهذا التصور ليس لسائر القوى والحواس فهو
لقوة غيرها واما القوة الوهمية فدلوا على مغايرتها لغيرها بانها تحكم
ما يحسن منها اما لم تكن ليس من شأنه ان يحسن كل عداوة التي يذركها
النشأت من الذب المحبة التي يذركها السخلة من مائتها واما لم تكن
ان يحسن بها كما اذا راينا سينا اصفر حكمنا بانها عسل وطور ذلك
لم يورد في اليه الحسن في هذا الوقت فالمدرك لهذه الامور هو الوهم وليس
شي من القوى المذكورة لما عرف وفيه بحث فان الوهم اذا ادرك
عداوة شخص معين فانها يذرك من حيث عداوة شخص معين بل من حيث انها
عداوة مطلقة فان كلتي لم يذرك سوى القوة العاقلة فالقوة الوهمية
مدركه لعداوة الشخص المقتن الموقوف على ادراك الشخص المعين فالقوة
الوهمية يذرك الشخص المعين فجاز ان يكون الحس المشترك هو الحاكم به
لمور واما القوة الحافظة التي هي جزئية الوهم ويسمى مذكره ايضا لقوة
على استعادة تلك المعنى وهذه الاسعار تارة من المعنى الى الصورة

٢٥٥
اذا قيل ان الوهم يستعمل في المحسوسات يستعرض لصور الموجود في الخيال
الى ان يحضر له الصورة التي درك معها ذلك المعنى فيلوح لها ذلك
وحفظ القوة الحافظة كما حفظها قبل وتارة من الصورة الى المعنى بان
يستعرض المعاني التي الحافظة التي ان عرض له المعنى الذي درك مع
الصورة التي بطلت وان تغادر من هذه الجهة بورد الحس الظاهر
تلك الصورة وصارت مستقرة في الخيال او عادت نسبه المعنى المستقر
في الحافظة بدس من ذكر الشيخ في القانون لينظر هل القوة الحافظة
والمتذكرة قوة واحدة او قوتان وفي الشفاء تشبه ان يكون القوة الوهمية
هي بعينها المتفكر والمحملة والمتذكرة وهي بعينها الحاكمة فيكون ذلك انها
حاكمة وتحركاتها واقعا لها متحيلة ومتذكرة بما يمتد الى علمها والحافظ
قوة جواسها وهو دليل اضطراب الشيخ ثم اكر في اصل امر القوى مني
على ان النفس لم يدرك الجزئات الحسية الثاني المدرك بجميع المدركات
اصناف المدركات هو النفس لوجوه فانه يمكن ان يحكم بان ما لم
تلون كذا لم طعم كذا وان ما له صورة كذا لم شكل كذا في هذا في
المحسوسات الظاهرة ولذلك يمكن ان يصرف بالتركيب الصور
الشخصية والمعاني الجزئية نصا والقاضي على الشيء بل بدوان كخضره
المقضي عليها ومسا قوة واحده مدرك للصور المحسوسات الشخصية
للمعاني الجزئية وايضا يمكن ان يحكم بان الانسان كلتي وان هذا النسب
تجزئ من ذلك الكلتي والحاكم على الشيء كخضه المقضي عليها جميعا هي
قوة

مدركه للكليات والجزيات من المعاني والصور والشئ الذي
هو العقل فالمدرك للباقي هو العقل ايضا ب كل واحد يشك في انه
يسمع ويبصر ويعقل ولا يشك في انه واحد بالعدن فالمدرك للمفولات
ان كان غير المدرك للمحسوسات فان كان هو الاول او الثاني لا يدركها
وان كان هوها فهو اثنان لا واحد تعلق النفس بتعلق التصرف في البدن
فالنفس متصرفه في البدن ليرة لها وانها لم يتعلق بالبدن من ثم بدرك
والا فبقولها بهذا البدن كتعلقها بسائر البدان بل تعلقها به من حيث انه
هذا البدن ويصرف في البدن الشخصي وتدين اياه من حيث انه بدرك
شخصي تتوقف على العلم به فان النفس مدركه للجزيات فلهذه اداة
كلية تدل على ان النفس مدركة للجزيات وهما وجوه خاصه فاعلم
الشهوه والفرح ليس هو الجسم لان كل جسم منقسم فجاز ان يخطر فيه
شهوة وبالمخرة مصر حتى يكون له نسبان لو احدث في كماله واحده
مستهيبة لشيء وتافرا عنه بس القوة الوهية لو كانت جسمانية لسميت
الصدام والعداوة لا يقسام عليها التالك الحظ والخيال قوي غير حسا
لان الصور التي يشاهدها النائمون والمرورون ويحلقها المصاحون فيكون
محتاجا الى عمل ومنع ان يكون محلا اجزاء من البدن لا مناع اطباع العظم
في الصغر محلا غير جسماني وهو النفس وايضا الروح الدماغي لو اطلع
فه الصور الخيالية فان طبقت كل صورة في موضع والاشيان شاهد الكثر العالم
وحفظ المخلوقات لزم كونه في بدرك كماله وان اطلع الكلي موضع واحد كان الراجح

الذي يشك في ان النفس مدركه للجزيات من المعاني والصور والشئ الذي
بمقدار قلوبه في المقدار لزم حلول مقدارين في مادة واحدة وقد ذكر السمع في
المباحثات سبكيك فيلما ان كونه وهو انه لو كان المدرك للذكورات من الصور
والمحليات جسم او جسمين يتفرق بدخول الغذاء في اجسامها في معرض
الحال لا يرايد فامنع ان يبقى صورته واحده خيالية بعينها لان الموضع اذا
بدل وتفرق بعد ان كان متحد لا بد ان يغير كل ما فيه من الصور واحدا
الى اكسايين مثلها من الحسن لطاهر قال فير قبل الطبيعة تستقطب وضع اصنام
ما هي الاصول فيكون ما ينضم اليها كالدخول عليها المتصل بها المستمر او يكون
قائدا لها انها يكون كالمعد للتحلل في الهيات الخلدات فيبقى المصل ويكون
المصل بما يزيد غير جوهرية فنقول ان لم يتحد الزايد بالاصل وحصل
في كل منها صورة على حدة فيكون المتصل من كل شيء اثنين وان انسلطت الصور
عليها فاذا فاعات الزايد بقي الباقي بقصا فيكون المصل ان تافضه كيف
ان لم يشياء المتحدة الطبيعة اذا اداقت بل بصر واحد واذا اكلت لمسح
ان عنصرا لبعض بان يكون محلا للصورة واما اذا اتحد الزايد بالاصل
كان كل اجزاء في البدن والحال احدا فاذا الحفظ والذكر ليسا جسمين
بل اتما بوجدان في النفس انما يكون ملكه الاسترجاع للصور
المنحيم عنها بان تكرر عليها تلك الصور فيستعير استعداد النفس
لقبولها راجعا مسترجع من مبانها متى شئت احسن المانعون
بوجوه فاعلم كل عاقل يدرك بديهة عقله ان المعين بصره والذن سامع

وكذا البواقي ولو كان المدرك هو النفس لم يخصص له اختصاصا من غيره
لأن اختصاص كل عضو بأدراكه المختص في الأعضاء كلها فيه سواء
وجوابه أن اختصاص كل عضو بما يطلع إذا لم يكن مدركا ولا المدرك
المدرك وأيضا كثير من الناس يزعم أن أدراكات الكلية وتعلقاته
المجردة من جانب القلب والدماغ وليس مدركها ولا من كل عاقل
يعلم أن كل المبصر ليس هو العين بل السطح الذي على العين
هو ما سامعا ومبصرا ان الالف إذا حلت عضو من هذه الأعضاء
يطلع فعلها أو صف أو تشويع هذا في الجوانب الظاهرة ظاهرة
وأما الباطنة والتجارب لطنة بذلك عليه فإن الالف إذا حلت البطن
المقدم من خيل التحيل أو البطن ان ينشط اختل التفكير وان حلت
المؤخر اختل الذكر وجوابه أن الأعضاء التي فلذلك تختل
الافعال ان هذه الإدراكات حاصلة لساير الحيوان ولا نفس باطنة
وجوابه أن الالف تختل أن أدراك الجزئيات يكون له بقوة مجردة بل يقول
أنها جارية لكن في الإنسان لما كان مدرك الكلّيات والجزئيات واحدة
المدرك هو النفس كان المدرك للجزئيات هو أيضا وأحق ذلك
في ساير الحيوان فبقي الأمر فيه مبالا ان إذا أدركنا هذه الكرة فلا بد
من انقسام صورة الكرة في المدرك لمع انقسامها في الموضع لم ول
خير وجوابه أن النفس تدرك الكرة الكلية مع كونها ذات وضع
أو غير هذه وجوه كلية وأما المحض فإن الإدراكات الظاهرة

والمظاهر في النفس هي الحسنة على حضورها بل كان أدراك الأشياء القريب
والبعيد والغائب والحاضر واحدا فان قلت أدراكها بواسطتها
التي من شأنها ذلك قلت ان لم يكن في العين قوة باصرة لم يكن القريب
والبعد ما سلم الله وان كانت فهو المطلوب وجوابه أن إدراك
النفس للمحسوسات مشروط بمشرايط منها القرب والبعد وكون
الالف سليمة والمرتب حاصرا عند الف الفة الحيل بقوة جسمانية ان إذا
حلتنا مربعا محتجا مربعين متساوين لكل واحد منهما جهة معينة فالالف
وان يمتد كل منها عن الف خفت الحيال ولم امسار لداها اولوازم داتها
لكون المربعين متساوين في الماهية بل الأمر غير لازم فذلك المربع لا يوقف حصوله لاحتمال
على غير واعتبار والا امكنا ان نعمل المربع الا من علا يصير بعينه لا خرو هو محال
وان الفارض لا يمكنه حصصه بذلك العارض الابدع بمنزلة عن آخر فلو كان امتياز
سبب العارض المفروض لزوم الدور وان لا يوقف وجبان يكون ذلك سبب
الحامل اما المادة او الذهب لاول باطل لاننا كثيرا ما نحيل ما لا وجود له في الخارج
فهو الذهب فاذن محل المربع غير لا خرو انه لا عقل الا اذا كان محل التخللات جسميا
والمربع الكلي الذي في النفس ميمر الميمر واليسار يكون بالعرض في الخيال في الميمر
لا بالعرض في ذات وجوابه اننا نحيل الامور العظيمة فان اطبع في الروح الخيال
ما يساويه فالالف لم يطبع فيه ان التحيل اجل لا يطبع وان اطبع فيه فقد
اطبع المساوي الرايد فيه يكون محالما واحدا مع اننا نمتز الواحد عن المساوي فلا
لزم من اطبع صورته المربع في النفس ان يمتد واحد من آخر ايضا لان

الذي طاف العالم وشاهد البلدان ويكون انظر الى الجذبات فان كانت تلك الصور كل
واحدة في حيز من احوال صورة على حد امتنع ان يجر الروح الخيالي بذلك وان كان الكل
في محل واحد مع ان البعض يتمعن البعض لا يلزم من انقسام جميع الصور في النفس ان لا يتميز
البعض عن الآخر ج ان الصور احوالية متفاوتة صغيرا وكبيرا والنفات ليس
للماحوز لا نافذ يحيل بالوجود له في الخارج فهو لا خد وهو ان يكون الصورة تارة ترسم
في حيز كبر وتارة في حيز صغير وحسب ايه ان الصغر القابل ان امضي صغرا المقبول
امتنع ان يطلع في الشيء لاما ساويه وانه بطل اصل الكلام والالم لكن التفاوت
في مقدار الصور لتفاوت مقادير القوابل كما انه لا يمكن ان يحيل السواد والبياض
في شح واحد خيالي فممكن ذلك في جروس فلو لم يتميز الخزان في الوضع لم يكن بين
المتعدرو والممكن ورقه جوابه انه ممكن ان يعقل حصول السواد والبياض
في حيزين ولا يمكن ان يعقل حصولهما في جسم واحد ولا يلزم منه ان يكون محل الصور المقبولة
من السواد مغاير لمحل الصورة المقبولة من البياض كذا هي من هه القوه الوهميه جسمانية
ان الوهم لا يدرك الصداقه لانها كليه بل صداقه هذا الشخص بحسب كونه مدركا لهذا
الشخص لان اضافة الصداقه لهذا الشخص المعين يصدق بثبوت الصداقه لهذا الشخص
والصدق يستدعي تصور الطرفين مع الوهم مدرك لهذه الصورة وقد ثبت ان مدرك
هذه الصورة جسماني فالوهم قوه جسمانية وحسب ايه انه مسلم انه لو كان الخيال
جسمانيا كان الوهم جسمانيا فكنا سا ان احوال ليس جسمانيا قال الامام لم الهتم
حجة خاصة ظاهرة على ان القوه الشوقية لاجتماعيه جسمانية واما القوه المحركة
قالوا انها جسمانية لانها تتبارك عن امر حاصل في الاعصاب والعصا وهو المسمى

بالقوه والممكن لا يمكن ان يكونا جسمانية وجوانسه تعرف مما عديم والله اعلم
الباقى الحاشية في تجرد النفس وحدها
وتقاربها واحكامها وفيه فصول الفصل الاول النفس لانسانية ليست بجسم ولا
منطبعة في جسم لوجوه فاما ان يطباع الشيء باطباع صورة فيه فالصورة المعقولة
وهي الصورة الكلية لوان شئت واطبعت في جسم فان كان محالها قابلا لا ينقسم منه وهو الطرف
الذي هو النقطة ولا يعقل حصول المراج لها لتختلف استعدادها للقائليه وعدم القائليه
بل ان كانت قابله كانت قابله ابدافلو كانت قابله للصور المعقولة كان قبولها لها
حاصلا ابداف والمبادى الفعالة عامة الفصيل يختلف بعضها الاخر ان حال القابل
فكان بحسب حصول القبول اذ يجب ان يكون جميع اجسام دوات النقطة قابلا وان بقي
البدل معدومة تقابلا للمعقولات لتقابل محل الصور المعقولة كل ذلك حلف ولو كان محالها
من الجسم ما ينقسم لا ينقسم الصور العقلية لا ينقسم محالها ولو انقسمت على احرز
مشابهة كل واحد منها مخالف للكل وليست بغير الخالفة للماهية ولو اوزنها بل الشيء من
العوارض المادية من مدروس كل ولا يكون الصور العقلية مجردة هذا خلف ولا بد من ذلك
براهين ان شرط كون الصورة معقولة كان كل واحد من الطرفين مخالفا للماهية الكلية
لوجوب مباينة الشروط وان لا يكون الصورة قبل لا ينقسم معقولة لهذا الشرط كعدمه وليس
كل معقول مقتضا وان لم يكن شرط كان الصور العقلية عند فرض انقسام معقولة بعوارض
عبره من جمع وتفرق وتكون في اقل منه بل في حق الصورة العقلية لمساواة الكل الخزن
في الماهية فلا يكون الصور العقلية مجردة ولا منقسمه وان انقسمت الصور العقلية الى حزن
مختلف كان احدهما جنسا والاخر صلا لكن انقسام الصورة العقلية بحسب انقسام الجسم والجسم

ينقسم انقسامات غير متناهية فالصورة العقلية نزلت ^{فيها} انقسامات ^{فيها} غير متناهية وهو محال وفيه نظر لانه انما ينقسم الصورة بحسب انقسام الجسم
انقسام ليس بالجسم الفصل وايضا الجسم غير منقسم بالفعل فلا يكون
الصورة العقلية منقسمة بالفعل بل بالصورة فلا يلزم انقسام الجسم بالفعل
ايضا وزاد الامام وجه آخر في ان العلم وهو انه ان انقسم فان كان كل
جزء منها علما فان علما بذلك لمعلوم كان الجزء مساويا للكل وان
كان علما ببعض ذلك لمعلوم كان المعلوم ومن المعلومات ما لا حركه
وان لم يكن شيء من اجزائه علما فعند الحاجة ان لم يحصل لزيد لم
يحصل العلم وان حصل فالكلام في تلك الهيئ لزياده انها لو كانت
جساما كانت مسمية ولقال ان يقول العشرية هيئة حاصل متناهية
المجموع المتناهي من تلك الحاد فحاصلها مكثروا ان لم يحسب انقسام العشرية
سبب انقسام ذلك المحل فلكذلك في صورة المعقوله ومحلها فان قلت
النقطة خلت من الجسم شيئا فان كان مسميا لم يلزم من انقسام المحل
انقسام الحال وان غير منقسم فيكون هو النقطة لما ذكرتم فيكون
النقطة حدث في النقطة وكذلك الوحدة والاضافة كما هو به وكذلك
المعاني الوهية كالعداوة من الجسم غير منقسم بالفعل فلا يلزم كون
الصورة منقسمة بالفعل قلت — النقطة لا وجود لها في الخارج
لكنها لکن النقطة غير سارية فانه اذا فرضت قسمة في الجسم لم يكن
فيه اجزاء من النقطة والعلامة سارية فانه انما تتم حصول صورته بانه

للمعلوم في الجسم ^{المعروف} متناهي فانه وفيه نظر لانه اذا جاز اختصاص
عرض محل على وجه السريان جاز في العلم ايضا فاما الوحدة فالإشهاد
وان كانت للكرة بالفعل لكنها لم تنافي بالعرض والصورة العقلية لا احتمال للكرة
الخارجية ولم الوهية لانه اجزاءها متناهية ان يكون مختلفه بالماهية والفسه
والوهية والوحدة الاتصالية يوجب انقسام الى جزئين متساويين بخلافه
كل واحد للمجموع بسبب الشكل والمقدار فيكون الوحدة الاتصالية ذات مقدار
ولم امتناع فيه واتما لاضافته فاما غير وجوده واما عرض غير سارية ولما
المعاني الوهية فالمدرك لها هو النفس ومعاني غير مجردة والكلام في معنى
مجردة عن المان واما الآخر فنقول الجسم عند وحدته يعرض لها اجزاء
بحسب المشاركة بالفعل فيعرض للصورة العقلية انقسام بالفعل ان ذاك
وهذا القدر يلزم منه الحال المتقدم الوجه الثاني وهو الذي عول
عليه الشيخ في المباحثات وزعم انه اجل ما عنده في هذا الباب
قال الامام ان يلائم له اكثر الاعتراض عليه واجاب عنه الشيخ لكن
للمسئلة والجوبة كانت متفرقة وانا جمعناها على ترتيب حدان
يكسا ان يعقل ذاتا وكل من عقل ذاتا فله ماهية تلك الذات فلنا ماهية
ذاتنا فعل ذاتنا لذاتنا ليس لصورة اخرى متساوية لذاتنا واحصاء
المساوي فهو ان نفس ذاتنا حاصره لذاتنا وكل ما ذاته حاضرة لذاته كان
قائما بذاته فالقوة العاقلة قائم بنفسها وكل جسم وجسماني غير قائم بنفسه
فالقوة العاقلة ليست بحسب الجسماني قال السائل في نسلم ان العقل ذاتا

فقد يكون ادراكنا لذواتنا نوعا مخافا لذاتنا وان كان الالهام في ذلك
 فلم قلتم ان ادراكنا لذواتنا يقضي ان يكون حقيقته ذاتنا حاصله لذاتنا بل يكون
 الحاصل لنا اثر تلك الحقيقة فيشعر بذلك الاثر فلا يكون الحاصل لنا ان اتنا
 مرتين **جواب الشيخ** بان الشعور بذلك الاثر ان كان يشترط ذلك الاثر كائنا
 مترادفين وان كانا لشعور التتابع لذلك الاثر ان كان غير حصول
 ماهية الشيء كان الشعور بحصول ما ليس ماهية الشيء ومعناه وان كان
 هو هو فيكون ماهية الذات كساج الى ان حصل لها ماهية الذات
 الى ذلك الاثر فيكون ماهية الذات غير موجود الى ان حصل لها ذلك الاثر
 فيكون لما هيته متلوثة هذا خلف وان كان ماهية الذات كساجا
 كمال اخرى من التجريد او نوع بعض ما يمار بها من العوارض فيكون
 المعقول هو ذلك المجرد والمجرد وكلاهما اذا كان المعقول
 النفسا السات في الحالين وفيه نظير قال لم قلتم ان كل من
 عقل ذاتا فله ماهية تلك الذات والممكن اذا عقلنا الاله والحق
 الافعال فقد حصل لنا حقايقها **جواب** بان الحاصل فينا
 من العقل الفعال ان كنا ان العقل هو العقل الفعال بالتووع والطبيع
 لا من جهة الشخص والمعقول من حيثك لا يفارق حقيقته في الوجود
 والمماهية ويطفي العوارض فلا يفارقه في الشخص فيكون هو هو
 بالشخص كما كان هو هو بالتووع قال **السيد** فان رسم في عقلنا
 مساهمة لما هيته الاله فيكون ماهية الاله مقولة على كثير

عنه

بما لو لم يكن في ذاتنا احدية **بيان** البرهان انما قام على ان تلك الماهية
 لا يكون مقولة على لغيره من وجوده في الخارج قال لم يجوز ان حصل
 ماهية ذاتي في قوة الوهية فيشعر قوتي الوهية بها كما ان القوة العاقلة
 يشعروا بالوهية فلا يكون القوة العاقلة مقارنه لذاتها بل القوة العاقلة
جواب بان شعورك بذاتك هو يتك ليس شيء من قواك والالم
 يمكن المشعور بها هو الشاعروا انت مع شعورك بذاتك يشعرا انك
 انما تشعر بنفسك وانت الشاعروا بنفسك وايضا ان كان الشاعروا
 قوة اخرى فان كانت تلك القوة قائمة بنفسك فففسك قائمة بنفسك
 وهو المطلوب وان لم يكن قائمة بنفسك بل بحجم ففسك ان لم
 يكن قائم بذاتك الجسم لم يحصل الشعور بذلك وان كانت قائمة به
 ففسك وتلك القوة قائمة به فلا يكون النفس تلك القوة تدرك
 ذاتها قال **بحر** ان يكون ذلك في ذاتي لحصول ذاتي في شيء
 نسيبته الى ذاتي كنسبة المرأة الى البصر **جواب** بان
 الذي يصور فيه المرأتان لم انه يصور فيه كساج مره باسم
 ان يصور في الحرقه فكل ذلك ههنا ليد وان ينطبع صورة داسا من
 تلك المرآه مره اخرى في ذاتنا قال لم يجوز ان يكون ذلك في
 ذاتي لحصول صورته اخرى في ذاتي فاي حال **عقل** سر
 في العقل نفسى من عقل سياتا لهوه القريب من العقل
 في جميع عقل لذاته فان كان الحاصل من نفسى نفسى في صورته
 واصله

عقل

فانا غيري وغيري انا فان تلك النفس والذات غيري وانما
زيد وان كان الحاصل صورتيين فقد حصل المطلوب حاجيت
بانك اذا عقلت النفس فقد عقلت جزء ذاتك واذا عقلت
الانسانية زيد فقد اضفت الى جزء ذاتك شيئا قريبا به فلا تتكرر
الانسانية فيك مرتين بل تعدد واعلم انه فرق بين النفس
المطلقة المعتبرة بذاتها وبين النفس من حيث انها كلمة مشتركة
فيها بين كثيرين فالاول جزء نفسي والثاني النفس مع قيد القوا
فلا يكون جزء قال ما اخترتموه ايضا باطل لانا اذا موجود
لذاته نفهم منه معان فان ذاته لا يتعلق بحده بغيره
ان ذاته غير حاله في غيره كالسباح في الجمه فاسلطان الاصل
كون الشيء مدركا لذاته المدركة امر بولي هو حصول المعلوم
للعالم ح ان ذاته شيء مضاف الى ذاته والمضاف يقتضي الانسانية
والوحدة ينافيها ليقال المضاف والمضاف اليه اعم مما اذا كان
احدهما هو الآخر وغيره ولا يمكن نفى العام عن الخاص بل يقول هذا
مغالطة لفظية وهو مثل ما يقال الموتر يستند على اثر او ذلك اعم
من ان يكون الموتر هو الاثر او غيره فيلزم منه صحة ان يكون الشيء
موترا في نفسه وذلك باطل فكذلك هذا اجاب بان حقيقة
الذات غير ونعنيها غير كالبعين لزم للماهية اولم يكن وهذا القدور
من لغيرية تلقى صحة المضافة لهذا صحت منك ان يقول اني وذاتك

٢٦١
فانما ينفرد ذاتك الحيواني فانك قال تتباير الحيوانات يدرك نفسها
لما يطلبها بما يلائمها وطلبها بما يلائمها لدر اك لما يلائمها وانما تتضمن
ادراكها لنفسها اذا العلم باضافه امر الى امر يتضمن لعلم بالمضافين
اجاب بان نفس الانسان يشعر بذاتها بذواتها ونفوس
الحيوانات الاخر يشعر باوهامها في المات اوها مهاب كما يشعر اشياء
اخر بحواسها واوهام في المات تلك الحواس والاشياء التي
يدرك للمعنى الجزئي لا يحس وله علاقة بالمحسوس هو الوهم في الحيوان
وهو الذي يدرك لنفس الحيوانات ذواتها قال فما البرهان
على ان شعورنا بذواتنا ليس كشعور الحيوانات اجاب بان القوة
المدركة للكليات مدركة للقوة المدركة للكليات فالقوة المدركة للكليات
مكنها ان يدرك ذاتها مجرد عن جميع العوارض لغيره فاذا شعرنا بذاتنا
الجزئية المخلوطة بغيرها شعرنا بواحد مركب من امور نحن نعرف كل واحد
منها من حيث يتميز عن الآخر اعني تلك الامور حقيقة ذاتنا والامور الخاطئة
بما الغرسة عنها وكجوزان يمثل فبنا حقيقة ذاتنا وان كانت سائر الامور غائبة
ادراك الحيوانات لذواتها ليس على هذا الوجه فظهر الفرق قال
فمعنى هذا التفصيل شيء معلوم وبفرضه في اذهابنا وما عليه وما
عليه الخارج بخلاف ذلك وايضا فما ذكرتموه من الحجج غير محتضمة بما
اذا ادركنا ذواتنا كلمة او جزئية مخلوطة بم التحقيق ان كل ما يدرك
فله ذلك المدرك كليتا كان وجزيا والجار اذا ادركت ذاته المخلوطة

فله ذاته المخلوطة فالجواهر هي التي لا تتغير ولا تتبدل
واحدة فذاته ايضا مجردة فبطل ان المذرك لذات الجواهر
المدرک لذات الجواهر لم يكن ذاته بل قوة اخرى فان كانت تلك القوة في الجواهر
فذاات الجواهر في الجواهر وان كانت في غيره لم يكن الساعر هو المشعور به لنا
ان الجواهر يدرك ذاته بذاته بل مجرد من ذاته فذلك الجهر له ذاته فذلك
الجهر مجرد وايضا ان حصلت نفس الجواهر في آله قوة الوهمية مع كونها
مخلوطة كانت آله الوهم حية بتلك النفس كما ان آله النفس حية بها
اجاب عن هذه الاخبار بان حصول تلك الصورة في الوهم نسبة
المحصنة الحاصلة من العكاس وحصولها في آلهما الخاصة لحصول الحيين
الاصولية من لطبيعه هذا جمل ما قالوا في الجواهر وما تركناه لبعض
وظلمته ولا يحى على المتأمل ما يرد عليه ما ذكرناه قبل الباقى النفس
بقوى على افعال غير متناهية كحاج الى ان القوة الجسمانية تقسم بانقسام
الجسم فالنفس بالقطر والوحدة ومدرجات الوهم والاضافة المبدوم
ذكرها مع الاسئلة المتقدمة واردة هنا ثم هنا اسئلة اخرى تخصها فاما
ان القوة الناطقة بقوى على دراجات ما لانها لم تدفع نعم ليس الى حد ذاته
وبقوى بعد ذلك على ادراك شئ كما ان الجسم متشع ان يحصل فيه انقسامات
غير متناهية بالفعل بل لا تنهى قسمته الى حد لا يمكن قسمته بعد سلبها
انها بقوى على ادراك امور غير متناهية لكن ذلك افعال لا تنبعث
مثل الصورة المعقولة في النفس وجور عندكم كون الجسماني قويا على

فله ذاته المخلوطة فالجواهر هي التي لا تتغير ولا تتبدل
واحدة فذاته ايضا مجردة فبطل ان المذرك لذات الجواهر
المدرک لذات الجواهر لم يكن ذاته بل قوة اخرى فان كانت تلك القوة في الجواهر
فذاات الجواهر في الجواهر وان كانت في غيره لم يكن الساعر هو المشعور به لنا
ان الجواهر يدرك ذاته بذاته بل مجرد من ذاته فذلك الجهر له ذاته فذلك
الجهر مجرد وايضا ان حصلت نفس الجواهر في آله قوة الوهمية مع كونها
مخلوطة كانت آله الوهم حية بتلك النفس كما ان آله النفس حية بها
اجاب عن هذه الاخبار بان حصول تلك الصورة في الوهم نسبة
المحصنة الحاصلة من العكاس وحصولها في آلهما الخاصة لحصول الحيين
الاصولية من لطبيعه هذا جمل ما قالوا في الجواهر وما تركناه لبعض
وظلمته ولا يحى على المتأمل ما يرد عليه ما ذكرناه قبل الباقى النفس
بقوى على افعال غير متناهية كحاج الى ان القوة الجسمانية تقسم بانقسام
الجسم فالنفس بالقطر والوحدة ومدرجات الوهم والاضافة المبدوم
ذكرها مع الاسئلة المتقدمة واردة هنا ثم هنا اسئلة اخرى تخصها فاما
ان القوة الناطقة بقوى على دراجات ما لانها لم تدفع نعم ليس الى حد ذاته
وبقوى بعد ذلك على ادراك شئ كما ان الجسم متشع ان يحصل فيه انقسامات
غير متناهية بالفعل بل لا تنهى قسمته الى حد لا يمكن قسمته بعد سلبها
انها بقوى على ادراك امور غير متناهية لكن ذلك افعال لا تنبعث
مثل الصورة المعقولة في النفس وجور عندكم كون الجسماني قويا على

لم يكن شئ من محمول النفس مطلوباً بالبرهان ثم لم ينسب له
تكون صورة الاله حاصله في الاله وانما منع اجتماع المثلين لو كان صورة
الشيء مثله ثم انما منع اجتماع المثلين حيث يرتفع الامتياز بينهما من
جميع الوجوه لفضايه الى وحده الاثنين واتحادها وهما ليس كذلك
لان صورة الاله حاله والحال الاله محل فمتر كل واحد منهما عن الآخر
وله اسقاله الحس من النفس لتأطع ملكها ان يعقل الانسان الكلي
ولم يبد وان يكون مجردا عن جميع العوارض الاله لم يكن متركا من الاشياء
والمجرد له وجود له في الخارج فوجود الكلي في الاله من محله منع ان يكون
جسما لان كل جسم له وضع وقدر وشكل معينات فلا يكون ذلك
المجرد مجرد هذا خلف فيلزم ان يكون محله مجردا وهو المطلوب ومنه
بحث فان الصورة الكلية المحقولة ان كان لها وجود فهو في نفس حقيقة
حرية ممسح كونها مستتركا فيه بين الاشخاص فان قلت للمعنى بل
ان لا يحصل انسا في يسبق الى النفس بغيره في النفس كذا لا يثبت
جازا ان يكون محل الكلي هذا الاعبار جسم معنى ان لا انسا في
الى القلب يكون تأثيره ذلك لتأثير فان قلت تلك الصورة اذا
حصلت في الجسم كان لها بسبب الجسم مقدار وشكل معينان فلا يكون كليتا
قلت وكذلك اذا حصلت في النفس كان لها صورة شخصية ووحدة
عرضية فلا تكون كليتا وايضا يجوز ان لا تكون الحاصل في القلب باعتبار
ما يعرض لها بسبب محل من العوارض كليتا ولكن باعتبار ذاتها يكون

اي ان النفس لا تكون العوارض الا لاختصاصها بسبب محل السبب
لو كانت القوة عند انية لضعفت عند الشيخوخة لضعف الالات
الجسمانية فيها ولم يلزمنا في نفى التالي ان يقول لكن لا تضعف القوة
العاقلة كشيخ ما بل القوة العاقلة قد تضعف بعض المشايخ بسبب
استغال النفس بتدبير البدن فتعوقه ذلك عن افعالها او بسبب
انه تعرض في الآت يحتاج القوة العاقلة الى استعمالها وقد يكون
بعض الشيخوخة اضعف رايها واضح مشورة في الامور الجزئية الخيالية
لما عنده من كثرة التجارب للامور وحصول الاله مثله عنده لان
آله التحيل لم تضعف السبب ابع ان كثرة الافكار موحية لوران
الحرارة المحسوسة للدماغ وسبب استكمال النفس لخروج تعقلاتها
من القوة الى الفعل فلو كان موت البدن يقتضي موت النفس لكانت
الافكار سببا لنقصان النفس ولكالها فكون الشئ الواحد سببا
لكمال شئ ونقصانه وهو محال وفيه نظر فان المحال ان يكون ذلك لزوم
في وقت واحد باعتبار الشئ من النفس عينه في افعالها عن
البدن وكل عين في افعالها عن الشئ عين في ذاته عنه والاول
توجوه فانها تدرك نفسها ومحال ان يكون بينهما وبين نفسها آله
ب انهما تدرك دراكها لنفسها واما آله انهما تدرك لهما اول
آله الى آله الثاني لوجهين فاول القوي الحساسة لما كان
جسمانية وكانت محتاجة في ذاتها الى محالها تعذر عليها ادراك
ذواتها

وادرأك ادراكها وادرأك آلتها فلو كانت القوة العاقلة جسمانية
تعدر عليها ذلك ان صدر الفعل هو الذات لو كانت الذات
متعلقة في قوامها ووجودها بذلك المحل كان الفعل صادرا عن
تلك الجهة فيكون للجسم مدخلا في ذلك الفعل فيكون الفعل مشاركا للمحل
وهذا خلف وفيه بحث فان تلك الجهة انما تعدر عليها ذلك لكونها
جسمانية ممنوعة وهل هذا الا لمثل لا يفيد وممنوع ان لا يتوقف
في فعله على محل لا يتوقف ذاته علمه فان الصور والعراض محتاجة
الى محالها المجرد ذواتها بل جميع الآثار الصادرة عن الجسم
مباديها قوى واعراض موجودة فيها وليس لمحال تلك القوى
مدخل في اقتضاء تلك الآثار فان الجسم بما هي جسم متنع ان
تكون بها اثر التماسع القوى الجسمانية بكل بكثرة الفعال
فانها توجب تعرض موادها للتلكم الذبول وبه يحصل الضعف
والقوة العقلية لا تضعف بكثرة الفعال تقوى على القوى الضعيف
فليسيت جسمانية وفيه نظر فان القوة الخيالية جسمانية وتقوى
على تحييل العظيم بجل تحييل الضعيف فان من نظرا في شعله امكنه ان
تحييل صورة الشمس والقمر والسماء وغيرها وجوابه اننا ندعي
ان الفعل الجسماني في القوى يمنع من الفعل الجسماني الضعيف واذا
تحييلنا الشمس والقمر فالمدرك قوى وقلة يكون ادراكه قويا
فلا جرم لا يمنع من تحييل الأشياء الضعيفة فاما اذا كان التحييل قويا

حتى يستعرق في ذلك التحييل يمنع تحييل الأشياء الضعيفة والقوة
العقلية بخلافه فاننا اذا اقلنا الشيء العظيم امكنا في ذلك الوقت
تعقل الشيء الحقير وقد يقال نحن اذا استعرقنا في خلال الله وعظمته
امتنع علينا تعقل غيره فلا فرق لعاشق رما عول عليه
افلاطون وقرره بعض هل التحقيق من المتأخرين انما يحيل صور
لا وجود لها في الخارج كحجر من شراب وجبل من ياقوت وعمز من هذه
الصور الخيالية وبينها وبين غيرها هذه الصور موجودة
وكيف لا ونحن اذا تحيلنا زيدا ثم شاهدناه حكمنا بانه هو ولا فرق
بينها ومحل هذه الصور لمتنع كونه جسمانيا لم لا تصور التحييل لنا
بالنسبة الى جملة الدنيا قليل من كثير فمتنع ان ينطبق الصور العظيمة
على المقادير الصغيرة فحلها شيء غير جسماني وهو النفس الناطقة
فان قلت الصور الخيالية لم يدلكا من امتداد في الجهات ولم ير
جانب عن جانب فتكون ذات اشكال فاذا طلت في النفس فان
تصير مشكلة هذا الشكل فصورة ذلك الشكل غير موجودة فيها
وان صارت مشكلة لم تكن مجردة وايضا اذا جاز ان ينطبق هذه الصور
فيها ليس جسماني فانطباعتها في الصغير اولى لما بينها من المناسبة
قال الامام الاول اشكال قوى جدا ولم يظهر لي بعد جواب
يمكنني ان اكتب اجاب عن الثاني بان الهيولى الاولى مجردة
في نفسها عند هم ثم انما تقبل المقادير والبعد واما كل مقدار

ينطبق احدهما على الآخر ولم يتساويا رتقت فاما في حقهما فليس
الصغير لا بد وان يطبع فيه منه ما يساويه وفي المحرر ان لم يكن ذلك هذا يمكن
ان يكون جوابا عن الاول ايضا الحكي عشرين اذا تصورنا السواد والبياض
وحكنا بالاضاح منها فلا بد من حضورهما في الدهر لكنهما متسع اجتماعهما في
مراجسام واجساميات لمحلها ليس كذلك فحوز ان يكون بضاهما بشرط
حصولهما في مراجسام لالذاتهما والشكل الاول المذكور قبل واردهما فان
المنس اذا صورت الكثرة لزم كون المنس كرة او اذ في العقل من ان يقال
هذا المسكل اوفيه لره وكذلك القول في الضد من السواد والبياض والحرارة
والبرودة فان قلت المطبع في النفس صور هذه الامور ومثلها فلا يلزم
كون النفس اسودا وبيضا وحرارة وباردة قلت لو كانت هذه الصور
غير الحقائق لم تكن ادراكا بعبارة عن اطباع المدرك في المدرك قال برهان
لولا هذا الشكل كانت تحتان قوس جدا الماني عشر لو كان محل الادراك
موجة جسمانية حاز ان يقوم ببعض ذلك الجسم علم وسعته جعل فيكون السطح الواحد
في حالة واحدة عالما بالشيء جاهلا به وفيه شكل فان مهام احد الضدان مثلا احاسها
طبع من مهام الضد فآخر بالجانب براف كذا قل في احراء الفلك ثم ما ذكرتم ستقص
بالسهوق والعصف فانها جسمانية ومتشعبة ان السطح الواحد في الحالة الواحدة
مستتبا وناظر للشيء الواحد قال برهان هذه جملة ما وجدنا من الادلة على كون
النفس لم تتغير شيئا من ذلك لما قرر من الشكوك من حلها فله الاحتجاج بها والمقررات
عليه ان كل عاقل حكيم نفسه انه هو الذي كان يرسل ومتمشع ان يكون هو من جسمانية لانه قد ادرك

نفسه في كل وقت وفي كل حال ولا يتغير في الاوقات ولا في الاعضاء واما في التحلل
لنفسا في حوز اللجته في كونها الحما والعظمية في كونها فيمتنع ان يقتصر
التحلل بعضها وليس كذلك الهوية قائمة بالجسم لان لقائهم بالجسم
يبدل عند تبدل الجسم لا منساع انتقال من اعراض وادام لكل الهوى جسم ولا
جسمانية كان محروا وهو المطلوب ولا مرد علينا ساير الحيوانات فاننا عرفنا بالدليل
اننا نعرف انفسها ولم نعرف بالدليل انها تعرف انفسها في اليك كات قبل لصحة المنكروك
لنحو النفس وجوه في انا نعلم بالضرورة ان السالم بالصر من الشر والدائق اللسان
هذه المدركات جسمانية وقد علم ان المدرك جميع المدركات جميع اصناف برادراكات
سي واحد فالمدرك للمقتولات جسماني بيا انا اذا ارانا ردا م رابنا بعد ذلك علمنا بالبدن
انه هو الذي شاهدنا قبل ولوا هتري هو من شيء وراء هذه الملة المحسوسة لم يكسا ان نعرف
ذلك كحوار انه فارقه ملك النفس وحصلت له نفس اخرى وما ذكرنا من العلم لا يتوقف على
سطلان هذا البرهان بالدليل ج ان الكبر العالمين بالنفس اعتوا على ان اشخاصها متخذ
بالنوع والعامل لاصحاب المليون بال لا اذ في فلو استعملت اجاب ان واحد لقبول النفس بان اقل
لجها نفس واحدة لزم الحال وليس اتصال النفس باحد المستعدين اولى من احر وهو اتصال بحال
ومدعى هذا الطام في التوسر اجواب ان محل الماسه هو هذه بعضا والمدرك هو
النفس وقد تقدم ذلك كيف وكل احد يعلم ان المتالم هو لسان لا ذلك المصح ولن الجامع
هو لسان المعدة على هذا والماني لانه عليكم كحوار انه تعار في حال غيبه ريد خلق
بعضا مثل ريد وانما جله اجزاء البدن واما في التحلل فكيف تعلم ان هذه اجزاء بعضها ملك
باجزاء وان قلت المار الله اجزاء اصلية ماقه قلت قد تقدم انه ليس بعض اجزاء بالتحلل

اولى من بعض وكون تلك جزءا من جملة الذات المحل فكيف يمكن ان
لجهول هذا شأنه والثالث انه لا يجب بقاء المراجين لمذلول
بل يجب فساد واحدهما لما ذكرتم من ان رد يد الفصل الثاني
تعلق النفس ليس بحيث لو فارقته سلب كتحلق الاعراض والصور
بالمواد بل انها مجردة الذات عنية عن المحل ولا تحسب سببا لمفارقة مادام
البدن مستعدا لتعلق النفس بها تحت هذا البدن وسكونه مفارقة
ولا تالم مع طولها الصلبة بل تعلقها به تعلق العاشق بالمعشوق وعطفها
اليها منا وتعلق الصانع بالالات التي يحتاج اليها في فعاله المختلفة يوجب
ان يكون تلك الالات مختلفة وان يكون لنفس حسب كل المفعول خاص
والا اجتمعت على النفس كل الالات ودرجات وحسب كسلط البعض
بالبعض ولم يحصل لها شيء عنها على الكمال التام ولما اختلف الالات
فاذا التفت الى العين عند محاولة برادصار قوس على البصار التام
واذا حالت السماع التفت الى الاذن وقوس على السماع التام ولذلك
البواني فظهر ان تعلق النفس بالبدن تعلق التدبير والتصرف
وهو في القوة كتحلق العاشق بالمعشوق بل قوى بالارادة الفصل
الثالث زعم الشيخ ان النفوس البشرية مجردة بالذات ولا يمكن
ذلك بحجة وانكره صاحب المعبر واعترف بعد تطويل الكلام في هذه
لم يجد على صحة مطلوبة حجة برهانته قال الامام نحن نذكر اقصى ما يمكن
وتحتج على ان كانها بوجوه فالنفوس البشرية مشتركة في كونها

في كونها نفسا بشرية فاما اتصال بعضها عن ان كان يقوم كانت
مركبة فكانت جسمانية وجوابه ان التركيب انما يلزم لو كان المشترك فيه
ذاتيا وقد يكون خارجيا لما ثبت التركيب الجسماني غير لازم وان
صفات النفوس البشرية منصفة في الالات والحوادث انما يستلزم
في صحة الالات والحوادث فان سلمت تلك الحروف فابقوا العلوم ولو
بعد حين فانه لو قيل له الدائرة شكل من شأنه كذا فانه يصور ذلك
وان كان بعد ضرب المثال ابعاد الخاطر واذا عرف سهل عليه معرفة
الشكل الاول من اقل يدس وكذا في سائر العلوم وكذلك القول في صحة
التحريك الالاتية وهذه هي الصفات المعقولة للنفوس البشرية
فلما اختلفت خلفت في صفات غير معقولة ولو ملج ذلك في تابل
النفوس لتعدر علمنا معرفة ما يدركنا اذا البصر ناسوا دين يحور
ان يكون احدها محال فالادخري صفة غير معقولة لنا واذا لم يعرف من
صفات النفس هذه الامور والنفوس كلها مشتركة فيها فلم
كونها متماثلة في الماهية وجوابه انه لا يمكن ان نعرف جميع صفات
النفس ذلك لضبط الهاج ان كل ماهية مجردة بمكانها لا بد وان نحل
نفسها ثم انما لن عقل من انفسنا الماهية قوية على الالات والتحريك
فاذن ماهية هذا القدر وكذا القول في ماهية زيد لزيد ولو
احتاج ولم رسد في تصور ماهية زيد الى تصور فعل
فكان تمام ماهية هذا القدر فثبت انما النفوس

في تمام الماهية وهذا على ما ذكرناه من جهة أخرى وهو أن النفس
واحدة وقد اجاب الإمام عنه بذلك محقق من بدلت عندنا ما
ان من الناس عالم وجاهل وقوي وضعيف وحسب وشريف
وحتر وشتر وغضوب وحمل فهذا الاختلاف ليس له حلا في
المادة كالمزاج والحرارة والبرودة كما يقال من كان أكثر حرارة
كان أكثر عصبا وأذكى منها ومن كان مزاجه بالعكس كان بالعكس فأتينا
نجد شخصين متساويين المزاج وفي الباربات الخارجة مختلفان في الخلق
وبالعكس وقد عاربان بالمزاج والباربات الخارجة وبناسان في العفة
والهجر وبالعكس ليس للتعليم من البوين فان الولد قد تكلفها في جميع
ذلك فذلك الاختلاف لا اختلاف الماهية وهو المطلوب من التفتت
ما يقوى على التصرف في هيولى هذا العالم حتى يعل الماء ناراً والهواء
ارضا والعصى نباتاً وهي نفوس البسائر عليهم السلام ومعلوم ان ذلك
ليس بقوة مزاجه والشيخ اعترف به حيث قال ان المزاج المستعمل لقبول
النفس التي لا تنفق وجوده الى نادرا فثبت ان اختلاف النفوس
في هذه الأحوال ليس له اختلاف جواهرها قال الإمام هذا مما عو
عليه صاحب المحير وهو بالحقيقة ليس من البراهين القوية
ان سلم اختلاف النفوس فهل يجوز ان يوجد نفوس متساوية في الماهية
فيه احتمال قال لا استدلال متساوي التوازن على تساوي الملزومة
ضعيف ثم لا يجوز تعلق نفوس كثيرة ببدن واحد لان كل انسان مخلوق

للقوم واحد لا يجوز تعلق النفس بالبدن الماهية وقيل النفس بداد افارقت بدن
ثم وجد بدن آخر مزاجه مثل مزاج زيد او قريبا منه وتعلقت به نفس
اخر فان نفس لا يستعلق بهذا البدن بعلق قليل لما بينه وبين البدن
الأول من المساوية ولا يجوز تعلق نفس واحدة بآبدان كثره والى
والى فاعلم زيد علم غيره وما جهله جهله وهذا يفيد ان كل انسان يعلم
احدهما ما لا يعلم الاخر فلها نفسان متغايران ولا يفيد ان كل انسان
معلوم احدهما ما لا يعلم الاخر البتة وبالجملة بجهالة البتة يكون نفسها
واحدة الفصل الرابع في حدوث النفس الإنسانية زعم قوم من القدماء
قدمها لوجوده فكل حادث له مادة يصير نسبتها اولى بالوجود بعد
كونه اولى بالعدم والنفس مجردة فهي قديمة كحدوثها كحدوث البدن
والبدن لماضية غير متناهية فالنفوس لماضية غير متناهية لكن
النفوس باقية بعد مفارقة البدن فالحاصل ان غير متناهية وان حال
لها قابلية للزيادة والنقصان ما يكون كذلك كزمتناها فاذن النفوس
الحاصلة لآن متناهية فليس حدوث البدن على حدوث النفوس حصولا
النفوس عن علمها لم يوقف على حدوث البدن فهي قديمة ح لولم
يكن ازلية لم يكن بدية لول كل كات فاستدتم منهم من قال المنع تعطلها
بعدم تعلقها ببدن فينقل من بدن الى بدن وهم القائلون بالتنازع
منهم من جوار تعطلها ثم تتعلق بالبدن من التنازع من يقول النفس
لا يتعدى النوع فلا يجوز تعلق النفس الإنسانية بالبدن البشري ومنهم

من جوز اسفال لنفسه ان نسا في الهياكل ان الحيوان ثم في دونه
قال النفس اذا انتهت الى غايتها في الكمال ثم لا يعود في الهياكل
فيلتدي النفس من ضعف الابدان لصورة درده ثم يستقل الى القوى
فالم قوى حتى يصل الى الغاية العضوى في الشعادة متبرك البدن
حينئذ وان انتهت الى غاية الشعادة بالعود فمهرى لم يدن ثم ردد
الآن يقبل الى اقصى كمالها وانفق ارسطو ومن تابعه على حدوث
النفس في نسيانها محققين بل انها لو كانت موجودة قبل البدن فان
كانت واحده لم يتكرر عند التعلق بالبدن فما علم زيد علم عمرو وما علم
جهنم وان تكررت عند التعلق بما لا يحصى له ولا عظم منقسم بالقوة وهو
محال وان كانت متكررة قبل التعلق متماز كل واحد من غيرها فان
كانت بالماهية ولو ازمها فالنفوس الانسانية مختلفة بالنوع وان
كانت بالعوارض كان حدوثها بسبب الملائكة ومادة النفس الانسانية
البدن فقبل البدن لمادة فقبل البدن لا اصل في العوارض وفيه
فاتا منع ان كل ما كان قابلا للانقسام كانت وحدته اتصالية لان
الموجبه الكلية لا تنقسم في نفس ان المتكرر لا بد وان يميز احادها لان
التمييز يكون بامر ويكون الكلام كما في تميز الاحاد ويتسلسل ولا
اتحاد النفوس بالنوع ثم لا نسلم ان اختلاف العوارض جل الملائكة
ولا نسلم ان قبل البدن لا بدن ولا بدن ابطال التنازع ثم انهم بنوا
ابطال التنازع على حدوث النفوس حيث قالوا الا انت حدوثها

البدن من حيث ان جدد البدن سبب لحدوث نفس من المبادئ
التي لا بد منها ليرم اجتماع نفسين على بدن واحد فانه محال فيلزم
الدور ثم ان صاحب المعبر لما ذكر هذا السواء ان يعجب من عقله للنقد
في مثل هذا الموضع العظيم ثم يجوز ان يكون النفوس قبل ذلك كانت متصفة بعارض
تميزت نسبة ثم يكون كل عارض لعارض آخر الى اول ثم ان النفوس
الهيولى من لما لم يكتسب شيئا من العوارض اذا قامت البدان كفى في
ما يبرزها كونها كانت متعلقة بالبدان متميزة فكل ذي ههنا يكفي في تميزها
كونها متعلق بالبدان متميزة واجاب الشيخ عن هذا بان كل
واحدة من تلك النفوس كانت لها شعور بصورتها الخاصة وذلك
الشعور غير حاصل للنفس الاخرى قال الامام شعور الشيء
بذاته هو نفس ذاته كما تقدم في العلم فلو اختلفت بالاشعور لاحتلفا
بذاتها وانه يعطل اصل المحجة كيف وقد يكون لكل واحدة من النفوس
قبل التعلق شعور بهويتها فبما يد هذا القدر فان قلت ادراك
النفس بهويتها مشروط بتعلقها بالبدان قلت قد تقدم انما لم
على ان ادراك الذات هو ذلك الدار الالبس ليشراكه العلم والحواس
عن الاول ما ان كل منقسم ومقدر انه يجب ان يكون جوه اصغر
مقدار من كنهه ولا يمكن احدها يكون خرا وله اخر كذا اولي من
وفي نظره ان تلك الاجزاء انما يحدث بالانقسام الجاصل بعد التعلق
بالبدن متعين كل واحد منها بعد التعلق بالبدن فيكون النفس

من حيث هي جانبه وهو المطلوب وانما في ذلك ان يكون
انواعا لكن يجب ان يوجد في كل نوع شخصان وبه تقتضي الحجة وعن
ان هذه الحجة لا تتوقف على ابطال التناسخ لانه كل نوع يوجد
منه شخصان لا يكون تلك الشخصيات لازمة للماهية فيكون العلم خارج
وهي الماهية ومازاة النفس البدن فتعين النفس لاجل التعلق ببدن
معين فلا يكون معيلا قبل البدن فتكون معدومة قبله وهذا يظهر ان
كل نوع مقول على اشخاص بالفعل كما كونه محادثا والله تعالى سئل ان يكون
متحدة بالنوع يلزم حدوثها من غير حاجة الى ابطال التناسخ وعن
ان اعتبار النفس المعينة عن غيرها حكم معين لا بد له من علم معينه ولست ان
تلك لعل حاله فيها ان حلولها فيها تتوقف على امتيازها فلو توقف
في ذلك لا امتياز عن حلولها فيها لزم الدور فتلك لعل عابدة الى
القابل والقابل هو البدن وعن هذه ان تمايز النفوس الهية لا يتبع
اول حصلت بالابدان المعينة وحصل لها بعد ذلك شهواتها وادواتها
الخاصة والنفوس قبل الابدان لم يكن غيرها سوى الشعور ولم يلد
فا تفرقا الوجه الثاني لبيان حدوث النفس ذكره صاحب
المعتبر لو كانت النفوس موجودة قبل الابدان فان كانت متعلقة
بالبدان اخرى لزم التناسخ وابطال التناسخ دليل المتكلمين وهي
انه لو كانت نفوسنا في ابدان اخرى قبل علم اسما من تلك الابدان
الماضي وتذكر اننا كنا في ابدان على حالة اخرى وان لم يكن متعلقا

بأنه لا يخلو عن كونه في ابدان بعطيل في الطبيعة وضفة هذه الحجة المحكي
فيما احتج به في قوله تعالى قد علم بانها لو كانت حادثة كانت مادية
فنه كذا فانه ان عني يكونها مادية يوقف على حدوث البدن
حدوثها فهو مسلم وان عني بانها تكون منطبعة في البدن فهو
قوله لو كانت حادثة لاجتماعه لان نفوس غير متناهية فقد تقدم
دليل بطلان قوله لو كانت غير ازلية لم تكن بدنة ممنوعة لم يرد
لكن حجة بتسميته اذ لا ابطال التناسخ وجوه قالما يثبت حدوث
النفوس والحوادث انتهى الى علم قديم وفيضان كل حادث
عن علمه متوقف على حصول القابل المستعد لذلك الحادث فاذا
فيضان كل نفس عن علمه معلول لكل استعداد فحدوث المزاج
الصالح المستعد للنفس الناطقة علمه لفيضان النفس عن المهارب
فاذا وحدث بدن هذا شأنه وحيث فيضان نفس عن المقارن
فان تعلقته به نفس اخرى على وجه تعلق بدن واحد نفسا في هو
بالجمل لما تقدم فان قلت النفس المفارقة اكمل متعلقها بالبدن الحاضر
اولى قلت النفس انما مضت لتعلقها بكن الكمال المعينة وان لم
يقتصر الكمال لانه لا يكمل ما لم يتعلق بالبدن ولا يتعلق بالبدن لم يكمل
وهو دور وفيه نظرت النفس اذا فارقت البدن فان صح ان يبقى
حيث مجردة كان من لتعلقين زمان يكون عدد الهالكن اكثر
كما في زمان طوفان نوح عليه السلام لو كانت نفوسنا من قبل الابدان

بالبدن

يصح ان يبقى مع حرارتها والذي يوجد فيه قوة فبها ان يكون هو
البدن لكان باقيا مع فساد النفس وانته خليفه فاقوال الفصل
السادس علة النفس لناطقة لا يجوز ان يكون الجسم والاكل جسم
عليها ولا ان يكون شيئا جسميا لان الصور الجسمانية انما يفعل
مشا ركة القابل وهو الجسم ومنتج ان يكون الجسم حرا لمولد لما تقدم
قبل ولدتها انما يفعل بتوسط الوضع والنفس مجردة ولا ان الجسماني
اضعف من المجرد فلا يكون علة له فادرك المولد في النفس منتجع ان
يكون محتاجا في وجوده الى الجسم ولا يمكن ان يحتاج في توحده
اليه لان يحتاج في توحده الى الجسم انما يفعل بتوسط الوضع
وبين المفعول فمنتجع ان يفعل في المجرد تفاعل النفس عني في ذاته
وقا عليه عن المارة فهو جوهر مجرد عن المارة وعلايقها وهو
المسمى بالعقل الفعال وانما يسمى بالعقل لان كل مجرد يجب ان
يعقل ذاته وعقله لذاته ليس بحصول صورة اخرى من ذاته مساوية
له في ذاته بل بحصول ذاته عند ذاته فذاته عقل وعقله معقول
وانما يسمى بالفعال لانه الموجد للنفس والمؤثر فيها وليس ذلك
واجب الوجود لان الواحد لا يفيد رعا لرا الواحد تنبهم
دل الشئ في المباحث على انه لا يجوز ان يكون نفس انسانية
مؤثرة في نفس انسانة اخرى بانه لو ابرت نفس في نفس بالاحدية
المؤثره لمنتجع ان يكون نفسا واحدة لان النفس منجزة بالنتج

تدليس بالعلم بالموثرية اولى وان كانت اكثر فليس عددا اولى من
عدده وان كان كل واحد علة اجمع على المعاول الواحدة علم
مستقلة الفصل السابع في حدة النفس علم الانسان
بوجوده ووحده بدني جلي فلا يكون مطلوبا بالبرهان بل
المطلوب غير ذلك فيقول المختار ان النفس واحدة يفعل كل اثر
بذاتها بتوسط مراتب المختلفة وذهب الشيخ الى ان النفس مبدأ
اولي لوجود القوى المختلفة يصدر عنها افعال مختلفة وقيل
في البدن نفوس مختلفة حساسة ومفكرة وشهوانية وعضوية
محتكين فان للنبات نفس غذائية ولساير الحيوانات نفس علمانية
ونفس حساسة وللانسان نفس غذائية وحساسة وناطقة
وهذه امور متغايرة لوجود بعضها دون البعض وانها مجتمعة في
الانسان فله نفوس متغايرة واحسب الموحدون بان افعال
المختلفة مستندة الى قوى متخالفة لا يصدر عن كل واحدة منها
بل افعال خاص فالغضبية لا تفعل عن الذات ولا الشهوانية
عن الموديات وكذا لقوة المدركة وغير مائة هذه تارة متعاونة
على الفعل فانا اذا احسنا الشئ الفلاني اسهنا او غفينا
تارة يتدافع فانا اذا توجهنا الى الفكر احصل الحسن والحسن
ان غلب الغضب والشهوة ولو لا وجود شيء مشترك في هذه القوى
كما تدبر لها امتنع وجود المدافعة والمعاونة فان كل قوة لا

لم اتصال بالآخرى لها وليس هناك كمال مشترك بين كل منهما كمال
مخصوص ثم ان كمال المشترك لا يكون جسما ولا لا كما لا في الجسمين
فجميع القوى لا جسم ولا جسد في وهو النفس فان قلت لو
كانت هويتك هو النفس لكنت تعرف دايما ولم تحج الى برهان
قلت المجهول هو تسميه هويتك بالنفس الماهية المسماة
بالنفس معلومة لك ابدأ بالنفس في الذات المستعملة للآثار البديلة
في اصناف احوالات والتجربات وهو معلوم غير محتاج الى
برهان هذا حاصل كلام الشيخ قال له امام ان غنيت يكون النفس
رباطا لهذه القوى كونها موحدة لها لم يلزم منه كون البعض
معاون للبعض ومفارقا مع تباین هذه القوى بالارتباط الخاصة
وان غنيت به كونها مديرة لهذه القوى في احوالاتها وتحركاتها
كونها مبصرة وسامعة وكذا سائر افعال فذلك هو الحق
وان غنيت به ان في العين قوة البصر بمعنى ان العين بمنزلة المصير
وفي الصماخ قوة السماع هي السامعة فلا بد ان يفهم من كون
النفس باطالة هذه ان القوة للباصرة اذا ابصرت صورة شخص
معيّن استعدت النفس لان يدرك ذلك الجزئي على وجه كلي
ثم يكون ذلك لمراد اكل سببا لطلب كلي لحصل ذلك الشيء المحض
ذلك لطلب ويصير جزا بباب تحصيل القابل ويصير ذلك
الطلب الجزئي هو الشهوة هكذا يجب ان يفهم من كون النفس

رباطا لهذه القوى فثبت لها على مذهب الشيخ واما حجة المكثرين
لنفس فضعيفة بافاننا لانقول القوة على احوالات العقلية بعينها
في القوة على احوالات الحسية بل نقول هي قوى مختلفة محلها النفس
ولم يلزم من كون محلها في الحيوانات محتصا بذواتها ان يكون في الانسان
كذلك فانه يقتضي محلا ما فاما تعيين ذلك المحل فهو موقوف على البرهان
ولا يمنع ان يوجد قوة قوية على احوالات التحريك في موضع ولا يوجد
في كل موضع اذ القوة القوية عليها تكون مخالفة بالماهية على القوة على
احدها **الفصل الثاني** في المتعلق بمراد للنفس هو الروح
الذي هو جسم لطيف خاوي يكون من لطف جزاء مراد عذبه
كما يكون نسبتته الى مراد الجوار اللطيفة من الغذاء نسبة العضو الى الجوار
الكسفة وانما عرفنا ذلك بان سائر اعصاب بطل قوة الحس والحركة
عما واما موضع الشد ما يلي جهة الدماغ والسيد لا يمنع من ان يكون
والخارات الطيبة يشهد به فنقول تقدم ان النفس احولة فلا بد
بذلك ان يكون اول تعلقاتها به وبواسطته يساير اعضاء
وقد علم ان اول عضو يتخلق هو القلب لانه مجمع شرار وواح فيجب
تعلق النفس به لانه ثم يتوسطه بالدماغ والكبد وسائر اعضاء
فان قلت لو كان لقلب عضو اربيسا كان هو مثلك
بمراد عصاب دون الدماغ لان نسبته لانه يكون من المبدأ قلت
جازا ان يكون للعضو المستعمل لانه لا يستفاد منه فاذا وصلت

للهالة الى العضو المفيد شأن في امره والكل لا يتقوى الى باب
في احوال النفس الفصل الاول في خواص المنقصة من الانسان
فان النطق ان الانسان لا يستغنى في معاشه عن مشاركه واحد من اينما
جنسه فان الولد وطوبى له وما يحتاج اليه صناعته والصناعات المحتاج
اليها كثيرة فلا بد من جمع ما شتر كل صناعه فلهذا احتاج الى القدرة
على ان يعلم لغز الذي هو شريكه ما هو محتاج اليه واصح الاشياء
لذلك هو الصوت لانه يحصل منه حروف يتركب منها تركيبات كثير
من غير موهبة يلحق بالان ولا يسمى هو موقوف العير عليه وبعد الصوت
له اشارة لكن الصوت هو امر اولي لان اشارة انما يتناول المرئ
الحاضر وحتاج المعلم الى تحريك جلده الى جهة مخصوصة ففايدة
له اشارة اقل وموتها اكثر فلا جرم اتفقوا على تخريف ما في النفس
بالعبارات واما سائر الحيوانات فاغلبها طبعه ولا اسمها مخلوم
بمعناها فلم يحتج الى الكلام ومع ذلك فلها اصوات يعف بها غيرها
على طاعت نفوسها للكثرة ولله تلك الاصوات حملته بل على حاله المنة
او مفارقة ودلالة لاصوات الانسان تفصيلية وما احتاج ^{نفس} نرد
اليه والى التعمية غير متناه ومنها استنباط الصناعات العجيبة
والحيوانات ذلك سببا لخلق نباتها البيوت المسدسة الخبيثة
لكن ذلك لا يصدر عن استنباط وقياس بل عن الهام وسحر
ولذلك لا يختلف ولا يتوحد هكذا قاله الشيخ وهو منقوض

472
في الحركة العقلية ومنها ان يتبع امره انما ح التبع وهو حاله يتبع ادراك
من اشياء القادرة ويتبعها الفكل كالصخر وهو حاله يتبع ادراكه
من اشياء الموقنة كالتحسين والتقصير اجاب على الفعل المانع منه قال
لانسان من ابتداء نشووه اذا كانت المصلحة يقتضي الخلق على بعض
لرفع الهمم والمنع عن بعضها لا يرى احدا سارعه فيه باكره اعتقاد
وجوب مراقدام على احدها ومراجم عن الاخر ومردول مستحي بالحسن
والثاني بالقبح وامتناع من اسد المعلم عن كل صاحبه ليس للاعتقاد
بل لهية اخرى نفسانية وهي ان الحيوان يحب الطبع بالطبع ما
يلذ به والشخص الذي يطعمه ملذ عنده وقد يكون امثال ذلك
عن الهام الهام كحب كل حيوان لده والجل وهو حاله يتبع شعوره
بانسانا علم اقدامه على قبح الخوف وهو حاله يتبع طمعه
ان يهرج الخلد في المستقبل ويقابل الدحا وخوف سائر الحيوانات
نور حاضن يكون في الحال كالحبوان يهرب مما يضرب والهله سرع في
نقل الحب الى حجرها لانهما يحيل ان لمطر هوذا انزل ح البروي فيها
يتبع ان يفعل المستقبل ولا شيء من الحيوان نروى ط تركيب
التصورات والتصدقات حدودا ورسوما وهذه الحيوان يخرج عن
ذلك في شرح العقل النظري والعملي قال الشيخ للانسان قوة
يكتسب بالادراك الكلية وقوة بالتروية في امور الجزئية فيما ينبغي ان
يفعل ويتوقع ما ينبغي ويضرب ويحل ويصح ويكفر ويخبر او يستر او يكون ذلك

بضرب من العنان والسامل سليما كان او سقيما
ان جرى مستقلا من امور الممكنة وان احكمت هذه القوة تبع حكمها
القوة له (ج) عية الى تحريك البدن ويكون هذه القوة استدادها
من القوة التي على الكليات ومن هناك باخذ المقدمات الكبرى
فيما يروى ويصح في الجزئات وفيه اشعار بان النفس يدرج الجزئات لان
عمل القياس موقوف على العلم بالصغرى والكبرى وكون هذا الفعل
حسنا او قبيحا او خيرا او شرا حسب القوة المدركة للكليات سمي
عقلا نظريا والثانية قوة ينسب الى العمل فقال عقل عملي وتلك للصدور
والكذب في الكليات وهذه للخير والشر في الجزئات وتلك للجواب
والممكن والممتنع وهذه للقيح والجميل ومبادئ تلك من المقدمات
الاولية او ما يشبهها ومبادئ هذه من المشهورات والمقبولات
والحركات والمطنونات **الفصل الثاني** في صفاتها النفس
اما قوتها جمع بين اصناف ثلاثة افعال لكن يسمع كلاما وبصريا وسمعي
اسم يتحرك الى شيء كل ذلك معا واما ضعيفة يشغل شأن عن شأن
واما شريفة تغتر بها سمية بالفلك المفارقة في الحكمة والحرية
والعفة والحرية والكريم والرحمة واما خسيسة فالحكمة اما غريزية وهي
كون النفس صادقة في الاحكام في القضايا النظرية وهي مستعدا لادراك
لاكتساب الحكمة الكسبية والنفس متفاوتة فيها بالسائق الى اللزوم
العلي في النفس القدسية النبوية ويقابلها النفس الهمنية التي

لم يطلع على صفاتها في العلم والحرية ان لا يكون للنفس تابع لغيرها
الى الامور الدنيوية والتوقان ليهام عبودية والسائق لساكن بسوا
حالة من التايقوا لو احرق في الحال من حيث ان التوقان مع الحرمان فلا
يسغل النفس عن اكتساب الفضائل احسن حال امنه في الماء
قان عدم وجدانه في الحال واشتغاله بغيره قد يزيل عنها ذلك التوقان
فالحرية الغريزية افضل من الحاصلة بالتعويد والتعليم ومضى قول
ارسطو ملكة نفسانية حارسة للنفس حراسه جوهرية لصناعة
والحاصلة بالتعويد يتفاوت فيها النفوس فمن كانت علايتها البدن
اضعف وعلايتها العقلية اقوى فهي اكثر حرية قال افلاطون
لرا نفس المردولة في افق الطبيعة وظلمها ورا نفس الغافلة العقل
وصورة والعفة قريب من الحرية لكن لا غلب على اصطلاح تخصيص
الحرية بقلة المخرج على المصقود ولفظ العفة لعدم التوقان الى
الذات المسكرة في المشهور والحرية كون تحت بند كبر غيرها
كما يلد كبر نفسها وبيان بغير غيرها كما يبان بغير نفسها
وسفر على هذه الصفة الكرم والرحمة التذانها باتصال حر
الى غيرها والرحمة بادبها سر يصل الى غيرها وهذه الفضيلة
انما تحصل عند حصول الحرية ران النفس لطاليم لهذه الذات
استغراقها في طلبها منعها عن اشتغال باتصالها الى الغير
فانها قد يكون مطلوب لها فاسادها الى الوصول اليها منها

ينزل اتصال الى غيرها ومقابل الخيرة المذلة وهي من سائر
 العالم لنفسها دون غيرها ولا يكون لها من شرعها ولا ملأه
 خير غيرها وبسواعها الحل وهو ان لا يلبس بحرية بل سائر
 كيفية والقسوة وهي ان لا يبارى شر غيره ولا ياتي بميزة غير هذه
 صفات النفس لشريفة ثم ان قوة النفس وادراكها في شرفها
 وسرفها في قوتها فان الكرم قد يكون لقوة النفس وعلوها ان
 يلتفت الى حفظ المال وقد يكون لشرفها في غيرها والسياسة قد يكون
 واحتقار الخصم واستشعار الظهور وقد يكون لشرف النفس والنج
 عن المماناة والمذلة قال ارسطو النفوس البشرية ما هي معار
 المذلة ويرى حياتها فيها موتا وموتها حياتا فان كانت من قوة النفس
 فلا بد معها من الحكمة ثم ان استماعه من هذا الوجه مطاوعه لنفسه ويرى
 الحكمة في لزام قدامه ولم يحسم وان يطاوع في لزامه ان يحسم لا ان قد لم
 اما للجهل وللضعف التهور ان يطاوع في لزامه ان قد لم دون لزامه
 وهو لا يزم لقوة النفس مع جهلها وقد يلزم القوة والشرع لزامه
 فان حب الرئاسة في النفس لقوة الشريفة وفي القوة الحاهلية
 فان جهلها بنفسها يظن كونها اهلا لما ليس في قوة نفسه تقدر
 على طلبه وعلى النفس يكون لقوتها وعلمها بالقدره على فم الحان
 في اوقاتنا وقد يكون لشرفها وقلة التفاتها الى الوجود وامتنانها
 بالمعقود وفقد النفس قد يكون لضعفها وطبها الفقد عند الحاجة

٢٧٦
 وقد يكون لخصيتها في المماناة لزامه لشرف النفس خصوصا مع القوة
 والجور لا يزم لخصيتها واستدناها الى جمع المال ولم يصدق قد يلزم
 الشرف والكذب لخصته والحكم القوة مع الشرف والسقم الضعيف
 مع الحسد والحرص وكبر الهمة لقوة النفس لشريفة والفشل
 وصغرا الهمة ضعف النفس وخصتها ثم هذه الصفات قد يكون من
 النفس قد يكون بسبب امرجه وقد يكون لامور خارجة الفصل
 الثالث في كبر الكلي عن الشخصيات طبيعة الانسان
 مثلا لا يقتضي لوحده ولا الكثرة ولا شيئا اخر فان كان في هذه
 قاربها امور عربية من كم وكيف وغيرها والخصر بين ولها مع هذه
 اللواحق العربية وسببها وبين الماينة واذا زالت تلك النسبة
 بطل لا خد فلا يمكنه نوع الصورة عن الماينة نوعا محكما والخيال
 يرى الصورة المبروعة عن الماينة ويرى سدا لم ياطرها كسبحان
 في وجودها الى وجود ما قد فان الماينة فان غابت او بطلت
 بقيت الصورة في الخيال فالخيال تجرد الصورة عن الماينة تجريدا
 تاما لكنه لا مجردها عن لواحق الماينة لانه لا يمكنه ان يحيل براسه
 الى مع وضعه ولم وكيف معترف الوهم سعدى هذا لانه يقال المعاني
 التي ليست في ذاتها فادية والعرض لها اللون في الماينة فان الحبر
 والشعر والمواقف والمخالف في غير الجسم ومع ذلك لا مجردها بجريدا
 بتمامها لانه ما خلاها جزية وحسب ما قد ماينة ولمساركة الخيال القوة

العاقل تجرد لها عن المادة تجردا تاما من كل وجه اما المجرد فظاهر
واما الموجود في المادة فالعقل يزعها عن مكانها ولواحقها ثوبا
وياخذها احدا مجردا حتى يكون انسانا يمكن كونه مقولا على كثير
هكذا رتبة الشئ تنبئ **للتفكير** تعقلا تها درجات فانها
حين كونها خالية عن التعقلات والعلوم مبرأولية سمي عقلا هيولانيا
تسببها لها بالهيولي القابلة لكل صورة وحين ما يرسم منها العلوم
لذوقية عقلا بالملك وبهذه يستعمل الكتاب سائر العلوم وهي في هذه
المرتبة مختلفة فمنها القدسية النبوية ومنها العاقل لها ومنها يتوسط
وهي من كثرتها الواحدان الطرفين اصلان والطرف بر اشرف
اعرو حلايا وحين ما يحصل للعلوم النظرة ولا يكون حاضره بالفعل
بل محسوس متى شاء استحققتها ويسمى عقلا بالفعل وحين ما يكون
تلك المصو ر مشاهدة يسمى عقلا مستفادا **الفصل الرابع**
في الصور التي يشاهدها المرء بيا ومرارا والكنه والسحر بل بالاعمال
والمزور الصورة المحسوسة ينطبق في الحس المشترك قارة
من الصور الموجودة في الخارج وتارة من لقوة المحيطة التي من
شأنها تركيب الصور فاذا بادت الصوت الى الحس المشترك
من الوجهين صار مشاهدة كالمرآة فان رأى صورة انطبعت
فيها من اى وجه كانت مشاهدة محسوسة فالصور التي يشاهد
التايون المزورون ليست موجودة في الخارج ولما لراها كل

المجتمعة انما هي صور الحس بورد ها على الحس
المشترك ثم داخل على القوة المحتملة الذاتية الفعل في الصور
والتركيبات ولو حلت المحتملة وطباعها لم يصح نفس الحس المشترك
بهذه الصور الم عند الكمال وانما تصرفها عنه انما من الحس
المشترك لصور الواردة من خارج فلا يتسع لاسقاط طيور
المحتملة او سلب العقل والوهم عليها بالضبط والحفظ عن صطو
والحركة عند استعمالها اياتها معا بعينها فاذا انتفى الشاغلان
او احدهما ظهر سلطان المحيطة فيا خالف في التلوخ والسمع في اليوم
انكسرت صورة احدهم وهو الحس الظاهر فيستعمل الحس المشترك
عزلا فينقص فيه ما سادى من السمع فيسمع ان طباع الصور
المحتملة وتنقلب تلك الصور المحتملة مشاهدة مرته وانما في
حال المرض فيشتغل النفس بتدبير البدن فلا يتفرغ لسلب
المحتمل فيقوى سلطان المحيطة وما يرى في حال الخوف من الصور
الهايلة فبته هذا وقد يستولى على النفوس الضعيفة العقل
قوى اخرى كشهوة شئ فيشتد تلك الشهوة حتى يعجز بصرفها
عن الضبط وتصرفها فيرى كل امور المستهاه مشاهدة فهذا
سبب مشاهدة الصور التي لا وجود لها في الخارج تنبئ
الصور المحتملة قد يكون كانه اما بان يبقى الصورة الماخوذة من
الحس لظاهر في خياله فيعند النوم يرسم في الحس المشترك

اوبان القوة الفكرية التي خورة ارتسمت في الخلد في عبود النوم
يرتسم في الحس المشترك كما اذا تفكر الانسان في انتقال من موضع الى
موضع او برحوا شيئا او تخاف من شيء فانه يرى تلك الامور في النوم
اوبان يتغير المزاج للروح الحامل للقوة المتخيلة فانما يلزم المزاج
الى الحرارة يرى في النوم السران وما يلزم راجع الى البرد يرى
الثلوج والى الرطوبة المطار ولما روي الى اليوسة لاشياء
اليابسة فهذه المقاحات لا غير بها وانها اصحاب حلام ولما
المباحات الصنادم تبعها ان يرموا الموجود والماضية المتغير
موجود في علم الباري تعالى والملايكة والعقول النورية الساهرة
والنفس الناطقة من شأنها ان يتصل بها في نفس منها الصور
المتنفس في تلك المباني فان لم يحصل ذلك لاجل اتصال النفس
في البدن عناية فاذا حصل لها ادى فراع من كل انفس طباعها
تلك المباني فينتبع فيها من الصور الحاصلة عندها ما هو اليق
بذلك النفس ولي يرموا به ما يتصل بذلك الانسان واصحابه واهل
بلده واقلمه فان كان الانسان مخرب الهمة الى المعقولات التي
نه منها اسما ومن كانت همة يصالح الناس رايها والمقتل التي
من شأنها محاكات الامور كالي تلك المعاني الكلية المنطبعة في
النفس بصور خبرية ثم ينطبع تلك الصور في الحس المشترك فيصير
مشاهدة فاذا كانت الصور التي كتبها المتخيلة من ذلك المعنى

يشير الى تلك المعنى حتى يراى في يديها فرق لراى من جهة الكلية
والجزئية كانت الروا عينة لبصر وان كانت بينهما مناسبة
غير شديدة لصو المعنى بصورة جتدة اولوازم من لوازمها
الى المعير وفايدة التغيير ان يرجع من الصورة التي بقيت في الخيال
الى المعين الذي يصورها المتخيلة بذلك الصورة وان لم يكن بينهما
مناسبة اصلا كانت الروا من اضغاث احلام لذلك لا تعتبر روي
الكاذب والسنا عر ان تحتليها تفوت بالانتقالات الكاذبة
فهذا هو سبب لنام الصادق والكاذب يتم متى كانت
النفس الناطقة قوية وافيه بالجوانب المتخيلة كونه يستعاليها
تدبير البذر لا يمنعها عن الرضا ان لم ينادى بالمفارقة وكانت
المتخيلة قوية بحيث يقدر على استخلاص الحس المشترك عن الحواس
الظاهرة فلا يبعد ان يقع لهذه النفس في النظم مثل ما يقع للتأثير
من الرضا فيرتسم منها فيها ادراك بعض ما كان وسيكون من
المعنات ثم يفيض عنها لمر الى عالم الخيال ثم ينطبع منه في الحس
المستتر كقريب ما يسمح كلاما منطوقا من هاتفي ليس هذا اسطرا
في اكمل هيئة واجل شكل مخاطبة كلام فيا يهتتم من لحوال وحوال
من يتصل به ثم ان كان هذا لمر الجوى غير مخالف للمعاني الكلية
التي ادركتها النفس لرا بالكلية والجزئية كانه حيا مراكا وان
كان الخيال حكاه معار لم عما ادركه النفس كان محتاجا الى التأويل

وانما يضرب المحتمل على هذا لا يمكن ان يكون المصنوع له حاصله في النفس من المبادى على بعض الجلا والوضوح فيمعها عن التصرف فيها كما ينبغي الصو والمحموسه عن التعبير بسدة خلاياها او الضبط الذي يلحقها من جهة النفس والنفوس التي ليست لها من القوة ما يخص بذاتها عن شغل المحتمل فربما يستعنى في النقطة بما يدعش الحس وكبح الحيل كما يستعين بعضهم بالحدث وبعضهم بتأمل شيء سفاف اوراق مع مورب البصر له بها سافا فان كل ذلك يذهب فيستعد النفس بسبب خيريها وانقطاعها في تلك الخط عن تدبير البدن في اعمار فرصه العسك يقدم واكثر هذا انما يكون في ضعفاء العقول المصدقة لكل ما حكى هم من مسيل الحس كاصبان والافاذ اثار حواسهم وكانت او هاهم شديده لم اخذ ارباب في مطلب معين وقعت لنفوسهم التفات في تلك الحالة اللطيفة الى عالم العيب ويتلقى ذلك المطلوب صاره لسمع حطابا وطرابه من هي وبارى في آله صورة مشاهدة نظراتها من اعوار الجرف فسلقى العيب ما ينطق به في انباء العشوى فيأخذ السامعون يدنون عليه تدابيرهم من مآتهم هذا هذا قول الشيخ بنا على قوله في القوى واما اذ جعلنا النفس هي المدركة والمحتمل والاشياء لهذه الصور فنطبق هذه الوجود على ذلك اسهل الى الحق اقرب بلنبه اخرو قد يصدر عن قوا النفس امور

غير متفق ان في تلك القوا لا يتبين ان السببا باحدوت حوادث من غير ان يحصل سبب صافي اذ الهم والغضب يوجبان سخونة البدن وبصورة السقوط من تعدد على حدع موضوع على موضع على يوجب السقوط وتصور الصحة والمرض يوجبها فلا بعد ان يسقط لبعض النفوس القوة حداقوة ذاتية او راجل مزاج اصلية يقتضى اختصاص تلك النفوس ببل تلك القوة ان سعادى تاثيرها الى غير ملتها فحدث عنها انغمارا في عناصر العالم حتى يسقى المريض يستشفاه ويسقى لمرضا تسقاه وكذا الزلزلة والطوفان الخسيف بصير الجهاد حيوانا والحيوان جادا واسالك من خوارق العادات المتقولة عن لمر انبياء عليهم السلام وكيفية ان تاثير النفس قد استعدى عن البدن حالة لا ضافة بالعين فان تعجب العاين من شيء يقتضى خاصية بغير حاله لك الشيء وذلك بحرب معلوم فكل شيء في سائر المواضع الفصل الخامس في الفرق بين المعجزة والسحر والتطلمات والسرحدات قد تقدم ان اسباب الامور العربية الحادثة في هذا العالم قد يكون تصور ان نفسانية وقد يكون امورا جسمانية ولما اول ان كان زيد تلك لمر امور الغريبة اصلاح الخلق وجمالهم على المنهج القويم والصراط المستقيم فهو المعجزة وان اراد بها اختلال الخلق والوقوع في الشر ولما فاته فهو السحر والثاني ان كان صلاوتها بتمزج قوى

سماوية بقوى ارضية فهو الطعشات وان كان جليها لاجل
فواصر عربية موجوده في لبر اجسام العنصرية فهو التردبات
وامتثال الهامات فمثل يعلق الطفل حاله ما يولد بالبدن وتعلقه
حاله مسار فيه للبتقوط بهما لمسه واذا تعرض لحرقه بار اطبق الحضر
من غير رؤيه وفكرة كانتا عريه للنفس واختياره والحيوانات
الهامات كنيره عريته والسبب ان المناسبات التي تتر النور
وسبب ادبها ان كانت دايمة لا ينقطع فهي لبر الهامات فان لم يكن
فذلك كما ضر الصواب وبهذه لبر الهامات يقف على النفس في اللغز
المخالطات للحسوسات فما نفع وضر فاللدن كداه كل ساه
وان لم يره قط والعادة محدد الهرة والطنور خواجه الصيد
وان لم يقلها منها انه بافعال الحيوانات تارة يكون على هذه
الوجه وتارة لاجل التحرك فانها اذا بالها لم من صورة حسنه ارضي
في نفسها صورة لبر لم وضوره ما قال به وطاينها من المناسبات فاد
احس با حله شعرت النفس بالمقارن لبر اخر المطلوب للهروب
عنه لهذا الخاف الكلاب المذلل والخنسب الفص
في الذكر والتذكر فالذكر يوجد في كثير من الحيوان الذكر هو ارجل
ما استعاره ما ادرس لبر انشبه انه لم يكون لبر الانسان والذكر
نسبه لتعلم من وجه من حيث انه انتقل من نور مدركه الي غيرها
والتعلم انتقل من معلوم الي مجهول بخالفه من حيث انه حصل في

المستقبل على ما كان في الماضي والتعلم تحصل ابر اخر في المستقبل
والمودى في المتذكر علامات اذا حصل اقربها الي المطلوب
انتقل النفس اليه والمودى الي التعلم ضروري وهو الصواب
او الحليم من يكون قوى الفكر ضعيفا لتذكر ليس مناجه ويكاد
ان يكون لبر في الفهم والتذكر بالتضاد اذ فهم النفس انما هم
نروح لطيف سهل الحركة والذكر يحتاج الي روح يابس المزاج
والصبيان مع رطوبة مزاجهم انما يقوى حفظهم لبر نفوسهم لبر
بشغل الشيء واحد والرحا كل امرنا مع طن انه يكون لبر اميته
كحل امور شهوانية والحكم بالتداد يكون لو كان الخوف يقابل الرقا
بالضد والناس علمه الباب السباع في طار
النفس بعد مفارقة البدن لفصل لبر اول في سغان تناو
وشقاوتها اللذات القوية عند الجمهور وهي الجنة كل لبر كل
والشرب والوقاع وكن يشاهدنا سائر كون هذه لبر امور رهاب
العلية ولو في شيء حقير كالشطرح والثرن وبعضهم يتركونها لادنى
مهاية وبعضهم يتركونها لادنى لاسقى لهم فالتشجاع على عسكر
سقى لبر ان يجوا منهم لما يتوقع من لالة الحمل كل ذلك يدل على ان
اللذة العقلية اقوى من الحسية وكلاب الصيد يصطاد على الجوع
ثم يمسكه لصاحبه ورتما حمل للهم والمرضع من الحيوان انما يوترقا
ولذم على نفسها ورتما خاطرت بحياته على ولدها اعظم مرة مخاطر

في حياتها نفس نفسها كل ذلك يدل على ان النفس
 من الظاهرة من ان الملايكة لا يشرب ويرى كل حالهم
 اعظم الحار في لذة بطنه ولدحه والحمة الملية ان الله اذ رآك
 الملايكة وكلما كان يراد رآك شد والمدر كاشرف كان للذة انهم
 والملايكة للنفس من انسانية ان رآك العقولات ويراو رآك
 العقلي اشد التذاد من رآك رآك الحسية والمدر كالعقلي
 هو الباري سبحانه وصفاته وملايكة وكيفية وضع العالم بالادراك
 للنفس كمالا دوما واكثر عددا من الحسية والمدر كات والمدر كات
 العقلية اشرف من الحسية بل لا نسبة فوجب التذاد العقلي اقوى
 بكثير بل لا نسبة وانما لا يلتذ بها يحصل من العلوم مع سبب اللذة لعل
 انعم من النفس في تدبير البدن من ظهور هذه البدن فاذا زال
 العائق ظهرت اللذة العظيمة كالعضو الحذر من البرد اذا اختفى
 بالنار او قطع بالتسكين فانه لا يجد لولا في الحال فاذ لان هذا
 العائق ظهر البلاء العظيم فان قلت استلذاذ الشيء انما يكون
 عند حذوئه لا عند استعره فان الحياة لم يشاء هولاء انما يتلذذ
 استلذاذ الوقوع لكونها باقية والعقوبات بعد مفارقة النفس
 يكون باقية فلا يكون لذية وايضا الحلايق البدنية مع ضعفها
 كيف صارت عاقبة عن هذه اللذات العظيمة ولم يلزم الشدة بل
 ليس من شرط حصول اللذة كمال الحال واللذات ولما لم يتلذذوا

رجا

في الحسنة لا لها لذة الله في تدبيره ملذذ او ملذذاته وما يدرك
 وجودها من اللذة في الحرارة في العضو فاما المزاج لم يصلي باقيا
 كان لشعور بتلك المنافرة حاصلا واذا بطل المزاج لم يصلي بغيره
 تلك المزاج جوهرية لذلك العضو لم يبق للمنافرة لان المنافرة انما
 يكون بين شيئين فلما بطلت طبيعة العضو لم يبق لتلك الحرارة فلم
 يحصل له لم فلهذا لا يحصل واللذة الجسماني في رطل حال انما صارت
 العلائق لبدن الله عاقبة من تعلق النفس بالبدن فلا يخلد انما الى
 تدبيره في غاية الكمال الفصل الثاني في مراتبها في السعادة
 والشقاوة اما في قوتها النظرية فان ما ان حصلت العقائد الحقة
 والباطلة او لا وفي قوتها العملية اما ان يكون خيرة او شريرة او لا
 فهذه ستة اقسام فالنفس التي حصلت العقائد الحقة هي سعيدة
 ملذذة بالمباركة العالية الشريفة واما التي لم يحصل عند
 هذه السعادة ففرع الشيخ انه هو ان يتصور نفس من انسان المادي
 بغير حصصا ويصدق بها تصديقا يقينيا برهانيا ويعرف
 الغلغل لغاية للحركات الفلكية ويقرر عنده هيئة الكل ولست
 اصر انه بعضها الى بعض والعظام الاحدم السيد الاول الى
 اقصى الموجودات وصورة العناية وكيفية تحقيق الالاب
 المقدمة على الكل في وجود كصداوى وحدة حصتها وكيف
 يعرف حتى لا يلحق كباره او يفرق قوصبه وكيف نشبه برسل الموجودات

اليه وكلما ازداد الناظر استبصارا في هذه الاشياء واستشعارا
والثاني النفس التي هي تلك الهالكة الذي هو محسوسها واشتاتت
الى تحصيل عند ما يبرهن له ان من شأن النفس ادراكها هي الكل
بكسب المجهول من المعلوم والغايب من الحاضر واستحال ذلك بالفعل
اليه لم يحصل بل حصل صفة فاتها بعد المفارقة يعرض لها من لم يفكر
الكائنات المعشوقة لها مثل ما يعرض من لذات التي اوجبت وجودها
وذلك لم يلبس به بغيره بل انما هو الصالح سبيل الرمي من المراح
وصاحب هذا انما لا يدرك هذا لم للعذر المقدم ذكره السالك
نفوس البهائم التي لم يكن الشرف فاتها اذا فارقت البدن وكانت
خالية عن الهيئة الردية صارت الى سعة من رحمة الله تعالى وان السبب
الهيئات البدنية الردية فتعدت عذابا شديدا لفقد البدن
الذي يشاق اليه وقيل هذه النفوس اذا كانت زكية وفارقت
البدن وكانت متصوفة امور سلمت لها من امر عانتها من الحسرات
والقصور ولا علوم لها يسعد لها ولا جهالات يبعثها فاتها تحلل
جميع ما قيل في الدنيا فيكون اليه كمثلها لذلك سمي من اجرام السماوية
فمنها ههنا ما قيل له في الدنيا من احوال القرب والبعد والحرارة
ولم النفس الردية تشاهد العقاب المصنوع لهم في الدنيا فان الصبور
الخيالية ليست تضعف عن الحس بل يراد عليها فاشرا كالمشاهير
في المنام فربما كان المحكوم به اعظم شأنا في منامه من المحسوس وهذا

الخيالية الشديدة في الدنيا فيكون كحسب قوله العوايق وتجرد النفس
نصفها العاقل واعتبر على هذا بان نفوس الفلك غير متناهية بالقول
وهو محال كيف واجزاء الفلك متشابهة فليس تعلقه ببعض او كل
من البعض وللبعض وان كان الجزء الواحد له النفوس ويتعددة
والشيء الواحد يكون لفاعلين كثيرين في افعال مختلفة
الاشياء النفوس المحررة في الدنيا عن العلايق البدنية
وانما لا يتعذب لمفارقة البدن الخامس النفوس الشديدة
المحبة للعلايق البدنية فاتها يتعذب لمفارقة البدن على
هم بول تلك المحبة وينقطع العذاب الذي يكون تسببها وانما كان
كذلك لان المحبة هي قابلية لا شدة ولا ضعف والمحبوب متى طال فان
مفارقة فان محبته يضعف ويتردد اذا الضعف بطول الزمان
حتى لا يبقى منه شيء وهو انوار على العقاب والفاصل وجواب
ان العقاب الفاسدة لانه للنفس ليست كالمحبة القابلة للزوال السائر
النفوس الخالية عن العقاب الصادقة والكاذبة واما اعمال الصالحين
والفاسدة ولعلها هي النفوس الهية المفارقة فهذه ان كانت
براميلها واما ما لم كانت معطلة ولا معطلة في الطبيعة وان كانت بعض
عليها من المبادئ صور عقلية بل تدبرها جاز في صاحب العقاب
الفاسد ذلك فلهذا محل النظر القضاة الثالث في السعوى
والشفاعة الجسمانية الحكماء انكرها الا للنفس والكثير المتكلمين بالغير

ومنهم من عترف بها فحل مشكله فقول ان لا يتصور وزعم ان لا يتصور
ويعيد به عينه ومنهم من استبعد ذلك زعم انه تعالى مجمل في اجزاء الاثر
ومزكها على الشكل لاول فيكون ذلك الشخص هو الذي كان فاسا
اما الكلام في اعانة المدوم قد تقدم واذا اعانة الشخص فقد
انكرها الحكماء بناء على امتناع اعادة وعدم الباري تعالى بالحركات
وعلى عدم تناهي الحركات الكلية فانه يصير في هويته زيد
ومحطه والافغند عدمها هو زيد بانه والشكل والحيط والافغند
عدمها هو زيد بانه والشكل والحيط عدمها ومنع اعادتها فامنع
اعادة هويته زيد ان لا اعانه لا يقتصر على اعضاء الموحدة
عند الموت والاعضاء عور وناقض ليدين كذلك بل يعان
جميع اجزاء الموحدة من اول عمره الى آخره فاذا اكل انسان انسانا
وصار بعض اجزاء المأكول جزءا من لبدن المرء كل فليس على ذلك الجزء
جزءا من المرء كل دون المأكول اولى من العكس فان قلت المرء اجزاء
لا صلته منها باقية والمتبدل لاجزاء الفاضلة قلت قد في
ان التحلل والمرء عندا لا يقتصر على لصلته والفاضلة ان جمع
لـ اجزاء المتفرقة متوقف على علم الجامع بالجزئيات وانه حال كونه
الماضي غير متناهية فان عاها بقصر الى ابدان غير متناهية وهو محال
هـ القوى الجسمانية متناهية فمتنع بقاء الشخص الجسماني مدة غير
متناهية و ان النواب والعقل بعد لـ اعانه ان كان في هذا العالم هو

الفصل الثاني في اثبات العقل ربعة فالجسم متحرك
من الهوى والصورة وهو محتاج ان يقيم كل واحدة منهما بالآخرى
وليس لك سوى الله تعالى امتناع ان يصدر عن الواحد الاثرين الواحد
بـ علمه خروج النفوس للناطق جواهر عينه في ذواتها وفعاليتها
على الجسم وهو لا يشكح خروج النفوس للناطق في عقل
انها من القوة الى الفعل جواهر عقلية كالحركات الفلكية لا بدان
لها ولا نهائية والقوة على الحركات الغير الماهية لا يكون جسمانية
هـ علمه وجود الجسم كانه يكون علمه او لا احرام وهي الهوى والصورة
وعلمه الهوى ليست الجسم لانه متاخر في وجودها عنها والاعراض
المتاخر عن الجسم ولا النفس لانهما يفعل بشارة المحل وهو الجسم
ولمشاركة الوضع بفاعل الهوى جوهر عقلي والبارى تعالى واحد
ومطلوب الواحد واحد ذلك لو اختلف الجسم لتركبه من الهوى
والصورة والبارى تعالى لا يعملها معا فان كان فاعلا للهوى
وتوسطها الصورة ان كانت الهوى فاعله وقابله وان كان بالعكس
مع ان الصورة انما يفعل بتوسط الهوى وانما يوحى الى الهوى
على نفسها فالمحل لا ولا ليس بجسم ولا هوى ولا صورة وليس
هو النفس لان النفس يفعل بشارة المادة والوضع وكل ذلك محال
بـ الجسم انما يصدر عنه فعل اذا صار جسما ذلك السطح المصغر
ومحال ان يكون جسم فلكي علمه محسوس لانه وجود المحوى متاخر

لا بد ان يكون له علمه وان كان له علمه وان كان له علمه وان كان له علمه
على عدم المحوى فلا يكون له علمه وان كان له علمه وان كان له علمه
فهو ممكن لذاته فعدم الخلا يمكن لذاته هذا خلف فان قلت
المحوى معلول الفعل الذي هو مع الحاوي والمتاخر عن الملح متاخر
فالمحوى متاخر عن الحاوي قلت تاخر المعلول عن لعله ليس
بالزمان حتى يحل ان يكون متاخر عما مع العلة بل ذلك تاخر بالذات
ولما كانت علمه المحوى هي العقل الذي مع الحاوي كان المحوى ساعدا
عن الحاوي لكن الحاوي ليس غايبا عن المحوى ولمنع ان يكون للمحوى علم
من الاضعف لانه احسن لا يكون علمه الا قويا ومن اشرف ولا يجوز ان
يكون علمه لاجسام الفلكية جسميا لا يحيط بها ولا يحيط به فانه يكون
مباينا عنها وكذا السبل تنفع بينهما الخلاء فقلت لانه لا يجوز ان يكون
علمه لاجسام الفلكية جسميا ولا نفسا لان فعل النفس يتوسط اجسام
فيكون لذلك الجسم تقدم على الجسم الذي هو المعلول يعود
المحركات المذكورة ففعل لاجسام الفلكية الجسم ولا يغفل الجسم
من افخاها ولا في فاعليته وليس هو الله تعالى لان الواحد لا يصدر
عنه لانه الواحد فلهذا الطرق كلها بعد تسليم مقدمتها فاعلى ان
الواحد لا يصدر عنه لانه الواحد وفيه ما فيه ولهم طريقة اخرى وهي ان
الحركات الفلكية ارادية وكل متحرك لا راد له عرض ولا لم يكن اما
ولا اكثر يا وذلك العرض يجب ان يكون كما لا يطالبه ولا لم يكن طابا

وذلك لئلا يحس كونه كما لا في ذاته ولا حازا له بل لئلا
كما لا في ذاته فتركه فنقطع الحركة وهو على الفلك محال فذلك محال
حقيقي ولا يكون حركة الفلك الا فاده كمال لغيره فلك وعندها
عند الفلك ان كان سواء ترجح الممكن براع سبب وان كانت الافادة
اولى كان لفلک بذلك افادة مستفيدة تلك لاولوية فلك
العرض لاصلية هو لمرستفاده من ان لغيره الفلك من الحركة
استفاده كمال ولا يكون استفاده ذلك الكمال من اجسام العنصر
مردن لعنصرته محتاجة في كمالها الى الفلكية ولا من اجسام
الفلكية لان الفلك لو استفاد كماله من فلك اخر لخرجه لوجه للفلك
في نحو سرعته ونظمه وليس كذلك لان الفلكين المحيطين احد
بما اخر كثير اما مختلفان في مأخذ الحركة وكيفية سرعتها وبطونها
فاذن عرض الفلك استفادة الكمال من جوهر غير جسماني فذلك
الجوهر يجب ان يكون كاملا من كل وجه والى كان تحريكه للفلك
لطلب الكمال ويعود التقسيم ولا ينقطع الى بالانتهاء الى كمال من كل
وجه وحيد لا يكون تحركا ولا محركا بالقصد لاول فان المحرك
بالقصد لاول طالب الطالب فاذا للمطلوب وفاء للمطلوب
غير كامل من كل وجه ولا نغني بالعقل الجوهر هذا شأنه اذا بدت
هذا فنقول ذلك الكمال محال ان لا يكون ممكن الحصول بتمامه والى انقطاع
حركة الفلك عند حصول ذلك الكمال ولا يمنع الحصول بتمامه من طلب

المحال محال بل من حصول بعض اجزائه دون البعض لا يكون ذلك
الما حركته الدالية التي ابدى اجزائها حصولا ولا يكون كليتها حصولا
وكيفية ذلك استعمال على ما قيل ان جوهر الفلك وجوده كامل بالفعل
في جوهره ومكيبته وكيفية وضعه وسائر احواله فلم يبق فيه شيء
فما الفلك حصولا كمال العقل انه لم يبق فيه شيء لم يخرج الى الفعل
استفاق الى ان يلبس به فليس يخرج ما فيه بالقوة الى الفعل
ولما بعد علم استخراج جميع مرادوا من القوة الى الفعل استخراجها
من القوة واحدا بعد واحد ثم هنا شكوك فاما ان لم يبق
في الفلك شيء فما بالقوة المراد وضاع بل الغالب على الطر القريب البعير
لن عرض شيء اخر اجل واعلى ما لو فعله الواحد منا بعد اناس فيها
وحقيقة ان ما من كل عرض واحد فعل وامنه احاده في ساعه واحده
فانه لا يفعله في مدة طويلة بل ان يكون ذلك التأخر لغيره فان
لا يكون غرضه من ذلك لئلا ذلك الفعل فقط بل هو مع شيء اخر
اذا عرفت هذا فنقول لو كان عرض الفلك استخراج مرادوا
بالحركة كانت تلك سرع الحركات والى استخراجها في تلك الحركة
التي هي اسرع لما تقدم والثاني باطل لا تفاقم على انه الحركة
المراد يوجد ما هو اسرع منها ولو فرض ان هناك حركة هي اسرع
الحركات فلفلك تلك الحركة حركة الفلك لا عظم فلان ان يكون حركات
جميع مرادواك مساوية لحركة الفلك لا عظم حتى ان فلكا لغيره تحرك

في دورة واحدة للفلك لا عظم من ان يبتدأ الفلك في عظم هذا
فليس عرض الفلك في حركة استخراج بر او ضاع بل انواع اخر
من الكمالات لا يعلم الا الله سبحانه بالنسبة بالفعل بحال
من ضرورة الحبس عقلا في حال جوابه ظاهر ان النسبة ان
تعمل فيه كالعقل بل استخراج الكمالات اللايقية فظهر
ان المحرك القريب للفلك هو النفس البعيد هو العقل باقدم
الطريق فلا بد في كل حركة من الحركات العقلية من هذين المبدأين
وما يدل على ان اصل حركة الفلك ليس للعناية بالاستاflات
يدل على ان جهة حركته وليس لها ليست لذلك وللمتقدمين في
عقب الفلك في حركته جهة مخصوصة ووط وسرعة مخصوصة رايان
احدها ان اصل حركته للنسبة بالعقول لمفارقة وجه الحركة
للعناية بالاستاflات فان النسبة بالعقل لما كان يحصل بالجهة
من اخرى وكانت هذه انفع للاستاflات اصارا لانفع جمعا
بين الامرين اجاب الشيخ بانه لو جاز ذلك لجاز ان يقال
لما استوى الحركة والشكوى بالنسبة اليه وكان الحركة انفع للاستاflات
احتار الحركة وهو ضعيف لانه ما جمع بالحركة مشبهه بالعقل
في تحصيل الكمالات دون لتكون بخلاف الحركة اصلها والحركة
الى جهة اخرى قال برام الوجوه القوي في ابطال ذلك
ان اختيار الحركة الى الجهة المخصوصة لاجل الاستاflات اما ان يكون

بالتنبيه كما حينا بالحركة الى جهة اخرى او يكون احدهما اولي وبعد
الوجه الثاني كونه وباسمهما ان علم احصاء الجهم والرجم
والبطو اختلاف مبادئ هذه الحركات في هياتها وهي العقول
المفارقة فان قلت الفلك تماثلتسمة بالعقل في مطلق
الكمالات في الكمالات بحصر العقل فان ذلك محال فمتنع اذن اختلاف
الحركات باختلاف العقول قلت مبادئ تلك الحركات المختلفة
لما كانت هي العقول لزم من اختلافها احيانا في الحركات
لكن ثانياً ذلك اثبت ان لواقع لا يصدر عنه الا الواحد وحده
كوزان يكون واجب الوجود عام الفيض لكن لكل ما هية مخصوصة
لا يستعدا الحركة مخصوصة فتخصص الحركات بها بحصر القوي
وببطل التطويلات المتقدمة واما عدد العقول فالكلام ياتي
ان شاء الله تعالى **الكتاب الثالث**
في اثبات واجب الوجود واثبات الباطن
في اثبات واجب الوجود ووحدة وبرائة عن مشابهة الجواهر غير
وفيه فصول **فصل اول** في اثبات اكثر مقدمات براهين طالب
هذا الكتاب قد سبق فلا نعيد لها ونقول طرف اثبات واجب الوجود
فما طريقه بامكانه معتد الحكم ووجهه ان الموجودات كلها ان
كانت ممكنة العدم وانها ممكنة الوجود فترجح جانب الوجود على
جانب العدم وبالعكس توقف علمه وترو ذلك الموتر كمال يكون واجبا

فهذه طريقة مقدماتها وقد تقدمت في ان يمكن احتياج الى البرهان
بحال يكون موجودا فان لدور والتسلسل باطلا فيهم من غير ان
لا يحتاج في هذا البرهان الى ابطال الدور والتسلسل قال سلمة
اذا كان كل الموجودات ممكنة كما كان المسمى فيه ممكنا ولمنع ما في الممكن
في الممكن من ان الممكن لو كان موثقا لكان مكانه معتبرا في تلك الموثورية
ولم كان متع ان يكون جزءا من الموثور وهذا نسبه ما سلك الحكماء من ال
الصورة المادية لو كانت موثورة لكانت موثورة لها مشاركة المان التي
ليس لها الا القبول في ان الممكن انما يتند الى العلة المعينة كما كان
فانه لو لم يكن مكان تحقيق الوجوب وبرا من منع المناهضين للاستناد
الى علمه فلو كان ممكن مستندا الى تلك العلة ولزم استناد تلك العلة الى
نفسها وهو محال وانت خبير بما في هذه المقدمات وقيل يحتاج
في برهان واجب الوجود الى اثبات مكان العالم وانت خبير بكنهه
عنه ما قلنا ثم احسبوا على امكن العالم بوجوه فالجسام تركبة
من الهوى والصورة ولا شيء من المركب بواجب كل واحدة من
الهوى محتاجة الى اخرى ولا شيء من المحاج بواجب العالم بكلمته
واجزائه ممكن ان وجود العالم زائد على ماهيته وكل ما هو كذا
ممكن في العالم كره ولا شيء من الكبير بواجب وقيل علم الحاج الى
الموثر هي الحدوث اذ كل عاقل كرم بان عالم يكن ثم كان يقتصر الى الموثور
وقيل علم الحاجة الى الموثور هي بمرام مكان بشرط كونه محدثا من الناس

في علمه في البرهان في انما هي من الشهوات والارضين
وحاجة في تركيبها من انسان وما فيه من المنافع الحميمة والبدائع
الغريبة يشهد عقل كل عاقل وفطرته بانها لا يصدر الا عن مدبر حكيم
وهذه الطريقة يدل على الذات وعلميته وهذه طريقة من انصف
من نفسه علم صحتها واستدل لطبيعيون على اثبات واجب الوجود
بانها الحركات التي محركة لا يتحرك وكل من كان كذلك كان جميع ما يمكن له
بحال كونه حاصله ولا بد وان يكون ذلك اجاب الوجود وقيل العلم
بوجود الله تعالى ضروري بداهة فان الانسان اذا وقع في شبهة
لا بد وان يضطرع الى الله تعالى واصحاب الراضات والتجريد يزعمون
ذلك الفصل الثاني في وحدة تعالى ومقدمات دلالة
الوجوب امر بوقتي والوجوب بالذات لا يكون وصفا خارجا عن الذات
وانه وصف مشترك والتعين زائد على ماهية المتعين وان لم يتبوت
وما به لا مشترك غير ما به لا اختلاف فنقول لو وجدوا اجابا
لا مشترك في الوجوب واختلفا في التعين فتعين كل منهما لا يكون
من الوجوب بالذات بل لا مر اخر وكل واحد منهما محتاج في نفسه
الى فلا يكون شيء منها واجبا هذا خلف او سر كل واحد احب الوجود
ان كان لوجوب الوجوب فلا واجب وجود غيره فان كان لغيره فهو
مطلوب او لا شيء من العلوي ذاته او في تعينه بواجب قال
لما لم يكن يراد هذه الحجة على وجه اخر وهو انه لو وجدوا اجابا

لكان لكل واحد منها مركبا فاما به لا يشترط ان يكون له اختلاف للمركب
يكون واجبا ثم اناسقل الكلام الى الجزئين فنقول لابد وان يشترط في
وجوب الوجود ان لا يمكن ان يكون مقوما للواجب ومختلفا في
ماهيتها ولزم تركيبها ويعود الكلام في اجزاها فكل واحد من
الواحدين مركبا في مقومات غير متناهية ومع ذلك يلزم ان لا يكون فيها
واحد لكن كل كثره فيها واحد هذا خلف فقد تعرف ما فيه قال ويمكن
ان يورد من جهة اخرى وهو انه لو كان واجب الوجود اكثر من واحد فاما
ان كان بالذاتيات كان واجبا لوجود جنس تحت انواعه وان كان
بالذاتيات كان نوعا تحت اشخاصه ولا يمتنع ان يكون انواعه انما يمتنع
بالفصول والفصل علم لوجود حصة النوع من الجنس فيكون وجوب
الوجود بالذات وجودا بذاته وبالفصل ولان المعلول يعلم عند
عدم العلم والوجوب بالذات لا يعلم عند عدم الفصل والثاني
ايضا يمتنع لان تلك الانواع يكون متساوية في تمام الماهية وتخالف
في البعض ذلك التعيين لا يكون لان الماهية وللوارثها بل العلم لغيرها
فلو احب الوجود المعين علم فلا يكون واجبا لوجود هذا خلف وايضا
الطبيعية الواحدة لا يمكن ان يكون سبب المادية مما لا يكون مانعا
الكبرى في جميع الفصول الثاني في نفى الكثرة عن ذاته تعالى
كل مركب لو من جزئ ممتزج في طهيه وكيفية الى كل واحد منها والمفصل
الى غير ممكن لذاته فالواجب لذاته يمتنع كونه مركبا كانت احراز حتم

او محتوية كالهوية والصورة ولا يمتنع ان كل مركب لابد وان يكون
خارجا عن مقتضى الوجود المقتضى لها من المقتضى لها فلو كان واجب
الوجود مركبا لكان الجزء من اجزائه تقدم فيكون ذلك الجزء هو الواجب
والباقي معلوم فلا يكون واجبا لوجود لذاته مركبا ولا يختصع الكثر
سبب لتسكون وتراضافات فانه يسكون عنه امور غير متناهية
وتضاف اليه امور غير متناهية فاذا اخذ واجب الوجود مع تلك السلوك
ولترضافات لا يكون واحدا بل كثير **الفصل الثالث** واجب
الوجود ليس بجسم لان كل جسم مركب من اجزاء حسيته واجزاء معنوية
كالهوية والصورة واجبا لوجود غير مركب ب كل صنف يوجب
في نوعه او جنسه جسم لغيره فكون واجب الوجود مركبا تحت القوى
الجسمية متناهية لما تقدم وفعل الواجب غير متناهية كالهوية
والصورة ليس شيء منها علمه مطلقة للآخرى بل عليها مجرد السراج
ان تعالى ليس بجوهر يقال لمعان فاما وجوده لا في موضوع ووجود
الوجود جوهر هذا المعنى ب كل ماهية اذا وجدت لم يعلم
كان وجودها لا في موضوع وهذا يتناول وجوده زائدا على ماهيته وان
كان واجب الوجود كذلك فهو جوهر ولا فلا يح كل وجود قابل للصفات
اليوسية غير تراضافية وانفق الحكماء على ان واجب الوجود يمتنع ان
يكون كذلك فان تلك الصفات يجب كونها ممكنة الوجود لذاتها لا انها
مفتقرة الى الموصوفه ولان لا تقدم في واجب الوجود لذاته فكون لها

علمه ومنع ان يكون غير ذات واجبة لوجوده وان يكون ذاتا
واجبة لوجوده اذ يلزم ان يكون ذات واجبة لوجوده فاعلم ان تلك
الصفات وقابلها قال براهمة ما سمع منه ان عقل الشئ عند
هو انطباع صورة المعقول في العاقل وعلى انه تعالى عاقل للكليات
فكون فاعلا لتلك الصورة قابلا لها فان لم يكن منهم من يكون
الاشياء صور المعقول في ذاته تعالى قلت انكار ذلك لوجوب
انكار كونه تعالى عالما بالكليات ويدل على اعترافهم بقول الشيخ
في الاشارات لما قيل قد سلمت ان اجب لوجوده يعقل كل شئ فليس
واحد احب بل هناك كبيرة اجاب عنه بانه لما كان يعقل ذاته بذاته
ثم يلزم قيوته على الذات بل انه ان يعقل الكليات حاصلا لزم
متاخره اذ اخله في الذات مقومه وحاصلا ايضا على ترتيب
وكثرة التوارث من الذات مناسبه او غير مناسبه لاسم الوحدة
فاما ان يعرض له كثرة لوازم اضافية وغير اضافية وكثر سلوب
وسبب ذلك كثرة الاسماء لكن لا تأثير لذلك وحدانية ذاته قال
براهمة كل ذلك نفس ما ادعينا من ان ذاته يصح له ان يحصل في ذاته
وذكر في الشفاء ان صور المعقولات لا يجوز ان يكون وجوده
في محل وهي الصور لا فلاتونية وقد ابطالناها ولا ان يكون في محل
غير ذاته فمعنى ان يكون الصور المعقولة من نسبة في ذاته وقال في
الاشعار ان ادراك الشئ هو ان يكون حقيقة معلما عند المدرك

لشئ هو ان يدرك له اشياء فيكون حقائقها معلما في ذاته وانما عموما
ان العلم كنهية ذات اضافية فكون علمه تعالى بامور شتى كنهية ذات
اضافية وهي صفات ذات اضافية وايضا زعموا انه تعالى مبدا الاشياء
له اضافية وله صفات وجودية في الخارج عندهم فيكون هو فاعلا
لها وقابلا وايضا النعني زائد على وجوب لوجوده سعلقه فواجب
الوجود فاعلا للمتعين وقابل له فظهر اتفاق الحكماء والمتكلمين
المبدا للصفات على سوتها له لكن ابيات الصفات سموه عوارض
ولو ازم المبدون صفات فالنراخ في اللفظ فقط كما يقال الجوهر
لكل ما يكون موردا للصفات المناسبة ولمنع ان يكون تعالى كذلك
فان كل صفة له ان كنهية فيها اسمع روالها عنها وان لم يكن
متوقف ثبوت تلك الصفة له ولا سوتها له على الغير فيكون ممكنا لا
واجبا فهو منقوض فان كل شئ اما ان يكون ثابتا له او لا يكون
ثابتا له متوقف ذلك الشئ له وبسوته له على الغير فيكون ممكنا لا واجبا
واجاب براهمة عن هذا باليسر واجب عنه بل يندفع هذا
بقول الدليل ذاته تعالى ان كنهية في ثبوت تلك الصفة له لزم ثبوتها
له بايها والافتقار في ثبوت تلك الصفة له الى الغير فيكون مقتضا
لعدم كمال ذاته الى الغير فلا يكون واجبا لذاته بل ان كل ما حصل
لواجب لوجوده مستداليا او الى المستداليه شح كل ما يصح عند
التخيرات انه قبل البعير يكون متعبرا بالقوة ولمنع ان يكون واجبا لوجود

وفيه نظر فان القوة فيها امر ممكن في ذاته لا يحتاج الى غيره
واجب في ذاته ممكن في بعض صفاته القدرية لا في الوجود
واجب الوجود ليس لعرض لا احتياج العرض الى الموضوع
ولا بصورة لا احتياج الصورة الى المحل ولا شيء من المحتاج بواجب
ولا يصح عليه الحلول ولا لوجبه عليه الحلول وايضا حلوله في الجسم
محال لا تقسام الحال لا تقسام المحل وحلوله في غير الجسم محال
ليس حلوله في ذاته في غير اولي من العكس وليس هويته لتقوم
الهوية بالصورة وليس يعاين للعدم ولا كان قابلا للوجود والعدم
فكان ممكنا لا واجبا واذا صار وجوده عرضا هيئته والوجود لا يصل
العدم والواجب لا يقبل العدم وليس ضد اذا الصدان كانا في غير
في عدم الضد فهو غير قابل للعدم وان كان لا يجتمعان في المحل
او في الموضوع ولا محله ولا موضوع فلا ضده ولا قد له ايضا
ادلا مثل له ومنع عليه ان كان بغيره واما الدليل العالم ولا انه يلزم
منه صحة العلم والحروف عليه ولا جنس له ولا فصل له انه عن الكبر
ولا يصف لشيء من الاغراض كاللون والطعم وغيرها لانها لا يعرض لغير
للجسم **الباب الثاني**
في احصاء صفاته فان الله تعالى بذاته وبالكميات فانه تعالى مجرد
وكل مجرد عاقل لذاته فالباري عاقل لذاته وانه عليه جميع الكميات
والعلم بالعلمة العلم بالمعول كل ذلك يعلمه فهو تعالى عالم بجميع الكميات

تعالى مجرد ممكن في ذاته لا يحتاج الى غيره
عالي لا يحتاج واجب واجب في محله ان يقاربه ساير الماهيات فكول
عالم بجميع الماهيات وكل من هو عالم بغيره فهو عالم بذاته كل
ذلك تقدم احسن من ان يكونه تعالى عالما بذاته فانه يعقل الشيء
حضور ماهية المعقول عند العاقل وانه حالة اضافته واصباقة
الشيء الى نفسه محال لا يجوز ان يعقل حضور صورة ما فيه لذاته
عند ذاته لا امتناع اجتماع المبتلين واذا امتنع ان يعقل ان لا يمتنع
ان يعقل غير ما يستلزم كل من يعقل غيره امكنه ان يعقل ذاته وهو
التقضى يعلمنا بذواتنا وقد تقدم ان العلم اضافته مخصوصه من
المدرک والمدرک وتلك قد احتاج الى انقطاع ماهية المدرک في
المدرک وذلك عند مغايرة المدرک والمدرک وقد احتاج وذلك
ضد ما يكون المدرک نفس المدرک لو علم الباري ذاته
يضع ان يعلم ان عالم بذاته والعلم بالعلم بالشيء غير العلم به وكل
ما يصح في حقه فهو واجب له لذاته عن القوة ولما كان ذلك
في العلم بالعلم بالمعلم وهم جبراً الى غير نهاية فتكون هناك علم
ومعلومات غير متناهية وهو محال وجوابه ان هذه الماهيات
آخر لها ولها اول وهو العلم بالذات وانما قام البرهان على
انها والمعلومات الى علم اولي لا الى معلول غير كيف والمناسبات
بين اعداد المتناهية غير متناهية وكلها بالفعل ومثل ان عالم

بذاته را بغيره فالوعدا بغيره لكان عقله اذ لا بد من
فيكون ممكنا اذ لا تعدد في واجب الوجود وانما جهة الغير يكون
ذاته علة لذلك لعلم وانه قابل له فيكون فاعلا وقابلا وانه صفة
كما له فيكون في كماله محتاجا الى الخارج عنه فيكون ناقصا بذاته
وجوابه ان كون الشيء الواحد فاعلا وقابلا قدم الكلام فيه
وانما يكون ناقصا بذاته لو لم يكن ذاته مقتضيا لذلك الكمال
لو كان عالما بالكلية وانما غير متناهية لزم في ذاته كره غير متناهية
وجوابه ما تقدم ان الكره في التوازن غير محتتم واجاب الامام
بحواب آخر وهو انه تعالى يعلم تلك المعلومات بعلم واحد فلا يلزم الكره
في العلوم سابه ان العلم لمصان السواد والبياض من علم واحد
بالسواد والبياض ومضانها واورد على نفسه بان هناك علوما
اربع علم بالسواد وعلم بالبياض وعلم بالمضادة المطلقة وعلم بال
المضادة اليها واجاب عنه باننا نسلم ذلك لكن العلم الرابع وهو المتعلق
بامسات المضادة لها هل هو متعلق بها ام لا فان لم يكن متعلقا
بها كان متعلقا بالمضادة وحدها فان لم يكن هناك علم متعلق
لمصانها وبالجمله فهذا الكلام لا ينقطع الا عند اعتراف سلفي
ذلك العلم بها وبالمضادة وبامسات المضادة اليها فذلك العلم
معلومات علمه واورد على نفسه بان العلم اما حصول صورة متناهية
للمعلوم في العالم وامتداده فخصوصية وعلى كل حال يلزم من مغايرة المعلومات

بقاير العلوم خارج المقادير غير متناهية لو غير المتناهية لا يعلم اثنين عن غيره اذ
ليس في الخارج علة وجوابه انه لا يلزم من العلم بالشيء العلم بامتيان عن غيره
كيف وامتياز الشيء عن غيره لا يتوقف على ان يكون هناك غير خارج معنى للمساوي
تعلم امتياز كل واحد من احواله الشا في علمه تعالى بالجزئيات الكبر الفلاسفة اسد ادلك
وابنه الشيخ ابو البركات وحصل القول فيه على ما فهم ان الامور اما ان يكون
مسكنة ولا متغير واما ان يكون مسكنة لا متغير واما ان يكون لا عكس واما ان
يكون مسكنة ومتغير فالقول يجب كونه تعالى عالما بذاته المخصوصة وبكل واحد
من العقول مع كون كل منها جزئيا اذ لا وجود للكل عندهم والثاني هو الاول
فان اشكالها ومكانها مصونة عن التغير وانها غير معلومة باشيائها للبارك
عندهم للزوم العبر وان الجسمانية لا يدرك بآله جسمانية والسالك كالصور
ولم اعراض بالحادث والنقوس لتناطقه فانها غير معلومة من العلم بها سغير
المعلوم وانه على الله تعالى كمال والاربع كاجرام الكاسية الفاسدة فتمت
كونه يقول مدركا لها للزوم وقوع التغير في العلم وكونها جسمانية لا يدرك بآله جسمانية
في هذا التفصيل يلحق باصولهم احتجوا على امتناع كونه تعالى عالما بالجزئيات بوجه فاما
لو علم ان يداني الدار فاذا اخرج منها امتنع ان يتعلق علمه بانه في الدار كما كان من اعتقاد كونه
في الدار مع انه ليس في الدار حمل وان يتعلق علمه متعلقا بكونه في الدار بل حصل علم اخر متعلقا
بانه ليس في الدار فقد تغير علمه من الوجود الى العدم والعلم الى الوجود ايعال بان علمه بان يدا
صحيح نفس علمه بانه خارج اذ اخرج لما تقدم امتناع في باب العلم ولا ان العلم علم المعلوم ولا يلزم
تخيلا لعله عند تغير المعلوم ان العلم تابع للمعلوم فلا يكون علمه له والعلم يجب تغيرها عند المعلوم

لانه لو كانت العلم ولا معلول لم تكن العلم والمعلوم معلومين بل العلم لا يكون له
 مقصده للعلم بكل شيء بشرط وجوده فلم قلتم انه محال سببه ان كل ما يتبعه العلم ان يكون
 جسمانية فيمتنع كونه تعالى علما بالجسمانية وفيه حث تقدم في كتاب النفس شرح علمه تعالى بالجزئات
 لا يجوز ان يكون تبع العلم باسبابها لان العلم كل من جهة سببه لا يكون له كلها فانك اذا عرفت ان
 السبب الفلاني اذا تصرف في كذا بشرط كذا في محل كذا فانه حدث الشيء الفلاني فهذا السبب
 حمله على كبر من بل لما يعلم تبعها لوجودها فكون ذاته الواحده متوقفة على سبب وجود تلك المعلومات
 فتكون ممكنة في ذاته هذا خلف ونقصه الشيخ ابو البركات بالفاعلية فانه انما يتم فاعله لصدور الفعل
 عنه وجوابه ان فاعليته لا تتوقف على وجود الفعل بل لا يزال بالعكس وعالمية الشيء يتوقف على
 وجود المعلوم المتوقف على وجود سببه فافترقا قال ليرام من ذلك العلم بالزمانيات
انهم ان العلم حصولها مقتضى لذات بشرط حصول تلك المعلومات فان عينهم بقولكم يلزم ان يكون
لهذه المعلومات مدخل في سببها فانه محال وهل النزاع الا فيه كذا لو كان مدارك
 للجزئات كان دايما في سبب الانتقال من مدارك الى مدارك كما نجد من انفسنا ان لك عند الفكر
 قال صايب المعتز انهم جعلوا الحركة البسرمدية بمرادهم لافلاك لذو وسعانه لكونها ملائمة بحوا
 فجاز هذا ذلك اعترض الشيخ في كتابه انصاف على ارسطو في هذه الحجة فقال انه انما هو
 انما يصح العقول متعبد وعلله شيء نفسه حيث قال في العقل الهبوطي في انه يزداد بالتعقل
 قوة ولا يتعبد في جوهره بل انما يتعبد بسبب كلال الالة وانما المتعبد هو لكونه في المفاصل
 اللدركة الملائمة اذ اراك الجزئات المتغيرة بعض لكونه في اختلاف التغير والذي هو محال بها
 بالقوة والعص على ايجاب الوجود محال خرج المجوزون بوجوه افواها انما يرى موادها
 كالماء ودم الطمث اجساما متشابهة لاجزاء او متشابهة لاجزاء ثم تكون منها اعضاء مجسام

العلم بالزمانيات ليرام من ذلك العلم بالزمانيات
 الواحده لا يغير وهذا حكم الحكم بان شكل البسيط هو الكرة وقول
من يقول اني مختلف لاجزاء بالحقيقة وان كان متشابه لاجزاء في الحسن لا يرفع هذه الحجة
فان اختلاف اعضاء وان كان اختلاف المواد اما اختصاص كل عضو بشكل معين وكما وزها
على احسن ترتيب واحكام وضع حسب بحر العقول عن احصاء منافع ذلك الترتيب يرام ان يكون
تفاوت المواد ولا لقوة طبيعته علمه الشعور بانها وافعالها ولا النفس التي للمواد
اتما فان نفوسنا عندما نصير اقوى واحكام لا يحيط بهذه الاغراض وترتيبها ومنافعها بعد
انواعها لخاطر في العلم والاستعانة بها لثا المتقدمين للقليل من كبر فكيف في حالة الصغف منها
العقل فقلت هذا البدن العجيب الترتيب مع ما سنرى من المنافع العظمى فظاهرها ان يكون
للفعل حكيم قادر عالم بالجزئات فان قلت ما اذا ان يكون ذلك الحكيم القادر العالم بالجزئات
معلوم من معلولاته لا هو اجاب عنه صاحب المحضر بانه اذا كان معلول لاول فهو اولى
بما ان يكون كذلك قال ليرام ان يكون المعلوم متصفا ان يكون لعله متصفا بتلك الصفة فال
الحركة يوجب السكون فلا يتشخص المبادئ المفارقة اسباب لوجوده وعراضه ليست اعراضا
تعمل غاية ما يجاب عن هذا السؤال ان كل واحد منها لا يدل على امتناعه فاولى ان
الحكم باسناده الى اول احدا بالمقطوع ودفعاً للمشكوك لكن اخذ به اولى بالعقلية
اشكال اخر ان نسبه ذلك لشكل لذلك لعضو الى سائر اشكال ان كان سواها ترجح الممكن لا عن
سبب ولا كان ذلك الجسم الذي حصل منه ذلك لعضو مختصا بصفة راجلها قبل ذلك فقد
تجوز التخصيص من جهة ما يليه المواد وحينئذ يجوز ان يكون الفاعل لذلك قوة علمية الشعور
ولا يتخصص من جانب القابل وكذا القول في الترتيب الواقع بين اعضاء اجاب ليرام

بان سبب خصص السبب والشرط العلم بان على ان لا يكون العلم كل واحد من تلك
 الحيوان لكنه يلزم منه كونه تعالى فاعلا لغرض وكون عايد كمال الشئ
 ما هو اكمل من ذلك الحيوان فيلزم منه ان لا يوجد في الحيوان ما ليس بكمال
 كبراني كثير من الحيوانات قال جالينوس متى حصل كمال الحيوان فذلك لعدم المطاوع
 المادة ١٢ الفاعل ما كان يزيدا لذلك الكمال الوجه الثاني في رد الشخص الحقيقة
 من علمه مشحونه والعلل باسرها منتهية الى احب الوجود فيلزم من علمه بداهة عند البيان الى
 علمه بعله ذلك الشخص من حيث هو ويلزم منه علمه بذلك الشخص فان قلت
 قد تقدم ان العلم بالجزء من جهة العلم بسببه بالجزء كلياً قلت نعم ولكننا
 ندعي مع ذلك انه يعلم الاشخاص من حيث يمنع تصور هاهنا وفوق الشركة فانهما حيث
 هو كذا كمنتهية في الصعود الى واجب الوجود والعلم بالعله يوجب العلم بالمعول
 فيكون الاشخاص من هذه الجهة معلومة له تعالى وفيه بحث ان علمه المتغيرات متغير
 وعلمه بذاته غير متغير وغير المتغير لا يجوز ان يكون علمه للمتغير فلا يكون علمه تعالى
 بذاته علة للعلم بالمتغيرات الزمانية **الثالث** انه تعالى يريد ان يقول
 يمنع صدور شئ من البراري تعالى لصدقه وعرض **واحد** تجو ابو حو فاما
 كل يريد طالب لكمال يعود اليه لان حصول المراد لا بد وان يكون راجحاً على حصول
 بالنسبة لا امتناع وقوع الممكن لا عن سبب فيكون بفعله طالبا لتلك اولونه وذلك
 الرجحان واجب الوجود يمنع ان يكون طالبا لكمال يعود اليه لانه يكون ناقصاً
 بذاته محتاجاً الى كسب **قال** ما دام لو ثبت ان كل الكليات حاصل له حصل
 المقصود لكن النزاع فيه لان كل وجود سواء وكل كمال وجود سواء حاصل من ذلك

فاعلم ان العلم بالجزء من جهة العلم بسببه بالجزء كلياً قلت نعم ولكننا
 لكما في ذلك العلم بالجزء من جهة العلم بسببه بالجزء كلياً قلت نعم ولكننا
 ولانه لو انشأنا شخصاً من غير ان كان نفسه ممكن الوجود فان قلت انا قد نفعل افعل او لا
 لغرض كما لا حسان الى الانسان والهارب من السبع اذا غن له طريقان متساويان الى الجبل
 اتم حصل له رعيان متساويان والنام بقلب من حردية الى اخرى قلت
 في الغرض من احسان حسن لاسم والثواب او التخلص من عي الرمة للمولم وسائر الصور
 ما بد فيه من مرجح عقلي او طلي او حيالي اوسى من العلويات يوجب ارادة حرة
 الفاعل احسن من المفعول له كالحاد م يفعل لغرض المحذور والذاعي وان كان احسن من
 حيث هو ذاعي لكنه اشرف من حيث هو انسان والبقى من حيث انه يبعوث لمصالح اقل ادم
 من لامة لكنه اشرف من جهات اخرى قال **لزام** العجب من الشيخ انه كيف استجار
 استعمال هذا الوجه مع انه قال في منطق الشفاء اذا رايت الرجل يقول هذا اسيرف وهذا
 خنيسفا علم انه حلط وفي المباحثات ان الرجل العلي لا يلفت الى كون هذا خنيسفا
 وهذا شريفاً ح القصد الى التكوين من شرط العلم بالجزئيات وهو محال لو
 اراد سنيا معتنافان بكن ارادته واجبه تسلسل فوجود تلك الارادة لا يكون لذاتها
 بران الصفة لا يكون اجبه بذاتها بل راجل المراد لان وجود المراد يقتضي وجود الارادة
 رادته محال بل لان صور المراد يقتضي وجود الارادة فافتضاء ذلك التصور ان كان
 لا بشرط كونه مصلحة لزم وجود ارادة في المراد ايماء لزم واما المراد وان كان
 بشرط كونه مصلحة فتحت الفاعلية على التاركه فيلزم ان يكون جميع المصالح المعقولة بران
 ونحن نشاهد ان المراد كلاً من الموصوفات انواع النفايصل لبدنه والكفر فانه تعالى يعلم منه انه

لا يورث من قصد ان يمتنع من فعله فيكون له وجهان الوجه الاول ان يكون له وجهان الوجه الثاني ان يكون له وجهان
فكون له وجهان بدوهم الذات واختلاف فاذا كانت ارادة تعالى دائمة لم يكن مقصدا
في التكون وادام يمكن ارادته هي القصد الى التكوين كانت ارادته بعقل نظام
الجزء الموجود في الكل انه كيف يكون ولا يكون لذلك لا محالة كانتا مستفيضاه وهو
غير منافي للذات المبدأ الاولى يعلم المبدأ بفيضانه عنه وانه غير منافي لذاته
صوارادته لذلك ورضاه ثم اذا حققنا حكمنا بان الفرق بين المرید وغير المرید
في حقنا وفي حق الله تعالى هو ما ذكرناه فان ارادتنا مادامت متساوية النسبة
الى وجود المراد وعدمه لم يكن صالحة لترجيح احد الطرفين على الآخر اذا صارت
نسبتها الى وجود المراد ارجح او ثبت ان الرجحان لا يحصل الا عند الوجود ويكون
له ارادة عند ذلك اوجه موجه للفعل واما ما يقال من الفرق بين الموجب والمختار
ان المختار يمكن ان يفعل وان لا يفعل والموجب لا يمكن ان لا يفعل فكلام باطل لما قلنا
ان الارادة ان كانت متساوية النسبة امتنع الفعل فان ترجح كانت المراد وكانت
موجه للفعل فلا فرق بينه وبين ساير الموجبات من هذا الوجه بل الفرق ما ذكرناه
وهو ان المرید هو الذي يكون عالما بصدور الفعل غير المنافي عنه فان لم يوجد احد
القيدين بان يكون الشئ عوريا لا بد حاصلا كالقوى الطبيعية او يكون الفعل
منافرا كالمجاء الى الفعل فينبغي ان يكون الفعل مرادا ويدل على انه ليس من شرط
كون الذات مریدا وقادرا للمكان ان لا يفعل انه تعالى اذا علم انه يفعل الفعل فلا فرق
في الوقت الفلاني كان ذلك الفعل واجبا لوقوعه واما انقلب العلم جهلا فثبت ان
امكان ان لا يفعل ليس شرطا في كونه تعالى مریدا وقادرا ثم في علمه

تعالى قالوا تعقل الله الذي تعقل فان تعقله لذاته من ان تعقل
لذاته يقتضي تعقله لذاته فلا يكون تعقله للمعقولات مستفادا من وجود المعقولات
واما تعقله تعالى فلا راد انه لما كان مبدأ للعقلات والمعقولات كان مبدأ لآيته
لا حدها اسبق من مبدأه للأشياء وثبت انه ارجح ان يكون لوجود المعقولات
نعم هو على وجود التعقلات لزم ان يكون العقلات اسبابا لوجود المعقولات
ثم في عناية الله تعالى قال الشيخ لما اتضح ان العلل العلية لا
ان يكون فعالها من اجل الدواعي ولم يعرضه ليس كل شئ كمالا بارادته يكون
العالم واجزاء الحيوان والنبات وان كل ما حصل اتفاقا قبل يقتضي شيئا محتملا
ان يعلم ان لعنايه هي كونها اول عالما لذاته لما عليه الوجود في نظام الخير وعلة
لذاته للخير والكمال بحسب الامكان وراضيا به على النحو المذكور والحاصل انه
علمه بصدور الفعل الغير المنافي هو مراد ارادة وعلمه بكماله وقوعه على الوجه
ثم اكمل هو العنايه الرابع انه تعالى قادر على كل ما يوزع قوم ان لقادر هو
الذي ان شاء ان يفعل فعل وان شاء ان لا يفعل لا يفعل وليس من صدق هذه السطحة
خندق الجملة اي يصدق انه شاء ان لا يفعل ولم يفعل بل ان الفاعل انما يكون فاعلا
حالة صدور الفعل عنه وفي تلك الحالة يستحيل ان يصدق عليه انه شاء ان لا يفعل
لانه يشبه الفعل من لوازم ذاته فان قلت انما يعبر عنه من شانه مشيئة ان
لا يفعل وحالة الفعل لا بد ذلك وان كذب انه ان شاء ان لا يفعل قلت
الفاعل عندنا يستلزم جميع الجهات المعبرة في الفاعلية من صدق علمه انه من
شانه ان لا يفعل وفيه نظر الخامس في بقية صفاته انه تعالى حي برزق

صورته حاصل في كثير من فصول **الفصل** في تقسيم اسماءه تعالى كل اسم من انشئ
فاما ان يكون ذاتا على ذاته او جرم من او خارج من صفة سلبية اذ انية محضة او صفة
ذات ضافة فهذه اقسام اسماءه تعالى الدال على الذات كالدال على جزء الذات كالدال
على صفة سلبية كالدال على صفة اضافية كالدال على صفة محضة مجردة عن لراضا
والدال على صفة حقيقية كالدال على صفة ذات اضافية فارادى يمكن في حقه سبحانه ان يكون ذاتا
فيكون ان يكون له اسم فاما انه هل وجد ذلك له اسم فليس كذلك وظيفة الحكم ورسوم الدال
على جزء الذات فهو مستع في حقه تعالى وابت اسم الدال على صفة سلبية او صفة
اضافية مهما في حقه تعالى يمكن واما لاسم الدال على صفة مجردة عن لراضا
فقد رصفه بناء على نفى الصفات وكذلك الدال على صفة ذات اضافية ورسموا الاسم
العالم يدل على تجرده عن المادة ولو احققا فكون دال على صفة سلبية قال **المرام**
هذا لا يلزم قولهم العلم بالاشياء صورة منطبعة في ذات العالم مطابقة لها وان
تلك الصورة ليست مجردا اضافية بل صفة حقيقية لها اضافية وسواء على ذلك ان يعبر
المعوم لا يوجب تغير لراضا فقط بل يوجب تغير صفة ذات اضافية وذكر واني
قاطعون بان العلم من باب الكيف بالذات ومن باب لراضا بالعرض اي في ذاته
ككيف عرضت لراضا فاذن اسم العالم دال على صفة حقيقية موصوفة باضافا
بخصوصه فكيف لا يكون لذات الله تعالى من هذا القسم اسم والشيخ لما سئل ان
يعقل تعالى للاشياء يستدعي حصول صور لاشياء عنده قال ثم ان تلك الصور اما
ان يكون قائم بذاته او شئ اخر او يكون لاني محل فاختر القسم الاول وابطل الآخر
ولما شرع في شرح صفات واجب الوجود زعم ان كونه تعالى عالما وصف سلبى مع انه ليس

بشئ من الصفات بل هو شئ قائل ذاته من قبضه محسوسه فالخاصل ان لرسوم الدال على الذات
والصفة السلبية لاشياء اضافية حاصل بالانفاق والدال على الحر منفى بالانفاق والدال
على صفة خفية ذات اضافية ثابت عند المرام دون المتقدمين الدال على صفة
حقيقية عارية عن لراضا فلا دليل بلبسته ولا ينفيه **خ** الله في شرح بعض
اسماءه تعالى فاجب الوجود بذاته فصاره معنى به كونه مستحقا للوجود من ذاته وتارة
عدم احسامه في وجوده الى غيره بانه تام بانه نوع له فقطح انه واحد قساره
بمعنى به كونه تاما وتارة تغنى به ان خفيته له فقط وتارة انه انقسم بالكم واما
بالبادى لم يقو له ولا باجزاء الحد وبار به تغنى به انه بعينه وهويته التي بها يتعارف
غيره وبار انه مريد من الوجود وهو الوجود ليست له كالعنى قال في المراسل
الغنى التام هو الذي يكون غير محتاج في ذاته ولا في صفات ذاته سواء كانت
اضافية او غير اضافية الى شئ غيره كالمملك قال في المراسل ان الملك الحق هو
بالعنى الحق مطلقا فلا يستغنى عنه شئ في شئ وعلى هذا يكون الغنى جزءا من الملك
القهار قال في خطبته قهار للعدم بالوجود والتحصيل كالحبار قال ايضا فيها
جبار لما بالقوة بالفعل والتحصيل وهذه المباحث غير محضة **المسألة**
في افعاله تعالى **الفصل** في كنه صدور افعال عنه قالوا
ان اجب الوجود واحد وان الصادق عن الواحد واحد لزم كونه المعلول للواحد
وان ذلك المعلول يجب كونه عقلا سم العقل لاول ان لم يصدر عنه افعال واحد وهكدي
لزم ان لا يوجد وجود ان في سلسلة العلوية والمعلولية والمنشأ هذه كونه فلا بد
من معلول يصدر عنه كونه ولكن المعلول لاول قال **الشيخ** في الشفاء والنجاه

والمبدأ والمجان لا يمكن في العقول لفعال كثر في العلم بالمتنوع في ذاته
الوجود وبأول واجب لوجود وجوب وجوده بأنه لا يمكن في ذاته
له أول صورة فحينئذ يكون فيه من الكثرة حتى عقله لذاته ممكن الوجود في غيرها
وعقله وجوب وجوده من أول لمعقول بذاته وعقله أول وليس الكثرة له
له من أول فان كان وجوده له لذاته السبب له أول بل عين له أول بل عين له أول
وجوب وجوده ثم كثر انه يعقل له أول يعقل ذاته كثره لازمة لوجوب وجوده
له أول نحن لا نمنع ان يكون عن شيء واحد ذات واحد سم سببها كثره اضافته
ليست في ذلك وجوده داخل في مبداء قوامه بل يجوز ان يكون الواحد يلزم منه
واحد من ذلك لو اختلف حكمه او حاله او صفته او معلول ويكون ايضا ذلك الواحد
واحد يلزم عنه بمشاركه ذلك للآزم شيء فليس من هناك كثره حلها فكيف
ذاته فحينئذ يكون سبب هذه الكثرة هي العلم بامكان وجود الكثرة معاير المعالوك
له أول وذكر في غير هذه الكتب هو قريب من هذه المعنى قال يرام
هذا موضع بحث طويل كلام الشيخ يوم تارة انه محل امكن العقل
له أول وجوده سببا لصدره الكثرة عنه وبارة بعقله مكان وجوده
ولو جود وجوده من أول والمبدأ سببا فنقول بعد ذلك في العلم ان له مكان
لا يجوز ان يكون علمه شيء ونريد ههنا ان له مكانا جارا وسواسا
ممتنع لم يكن علمه وان لم يكن هو تيا واجبا بل هو يكون سويتيا ممكنا فله سبب
فان كان سببه واجبا لموجوده فقد صدر عنه اكثر من واجب وان كان هو العقل له أول
وامكان الشيء سابق على وجوده كان الفعل قبل وجوده موصوفا بصفة موجودة

والمبدأ والمجان لا يمكن في العقول لفعال كثر في العلم بالمتنوع في ذاته
الوجود وبأول واجب لوجود وجوب وجوده بأنه لا يمكن في ذاته
له أول صورة فحينئذ يكون فيه من الكثرة حتى عقله لذاته ممكن الوجود في غيرها
وعقله وجوب وجوده من أول لمعقول بذاته وعقله أول وليس الكثرة له
له من أول فان كان وجوده له لذاته السبب له أول بل عين له أول بل عين له أول
وجوب وجوده ثم كثر انه يعقل له أول يعقل ذاته كثره لازمة لوجوب وجوده
له أول نحن لا نمنع ان يكون عن شيء واحد ذات واحد سم سببها كثره اضافته
ليست في ذلك وجوده داخل في مبداء قوامه بل يجوز ان يكون الواحد يلزم منه
واحد من ذلك لو اختلف حكمه او حاله او صفته او معلول ويكون ايضا ذلك الواحد
واحد يلزم عنه بمشاركه ذلك للآزم شيء فليس من هناك كثره حلها فكيف
ذاته فحينئذ يكون سبب هذه الكثرة هي العلم بامكان وجود الكثرة معاير المعالوك
له أول وذكر في غير هذه الكتب هو قريب من هذه المعنى قال يرام
هذا موضع بحث طويل كلام الشيخ يوم تارة انه محل امكن العقل
له أول وجوده سببا لصدره الكثرة عنه وبارة بعقله مكان وجوده
ولو جود وجوده من أول والمبدأ سببا فنقول بعد ذلك في العلم ان له مكان
لا يجوز ان يكون علمه شيء ونريد ههنا ان له مكانا جارا وسواسا
ممتنع لم يكن علمه وان لم يكن هو تيا واجبا بل هو يكون سويتيا ممكنا فله سبب
فان كان سببه واجبا لموجوده فقد صدر عنه اكثر من واجب وان كان هو العقل له أول
وامكان الشيء سابق على وجوده كان الفعل قبل وجوده موصوفا بصفة موجودة

فجاز ان يصدر عن انبازي تعالى ان يكون العقل الواحد في نفس احوال
وخاص عنه بلا شرط وان توقف على انضمام شرط آخر اليه فاني انتم الذين قد علمتم والله
الموقف الفصل الثاني في كون السماوات قالوا العقول المتعارفة كثيرة العدد
فلا يوجد معاً عن لزوم فيكون علاها هو المعلول لاول ثم يتلوه عقل ثم عقل وان يحس
كل عقل فلكا بانة وصورته التي هي النفس وعقلا هو دون تحت كل عقل ثلثة اشياء هي
الوجود يجب ان يكون مكان وجود هذه الثلثة عن ذلك لعقل لاول في الاربع احوال
التلث المذكور ولما فصل بين لمر فصل من جهات كثيرة فان العقل لاول يلزم عنها
عقل لاول وجود عقل تحتها وما يعقل ذاته وجود صورة الفلك لمر اقصى في كل لها وهي النفس
وبطبيعة احوال لو جود الحاصل له المندرجه فيها يعقل من ان وجود حرمته
الفلك لمر اقصى ثم لذلك الحاله عقل عقل فلك لمر ان ينتهي الى العقل الفعالي
الذي يلزم عنه النفس وليس يجب ان يذهب هذا المعنى الى غير نهايه حتى يكون تحت
كل مفارق مفارق فانا نقول انه لزم وجود كثير من العقول بسبب المعاني الكثره التي
فيها وهذا لا ينكسر حتى يكون كل عقل فيه هذه الكثره فيلزم كثره هذه المعالوا
ولا هذه العقول متفقة النوع حتى يكون مقتضى معانيها متفقا هذا ان كثره السبع
وفيه نظرفان السلب المذكور في كل عقل ان وجب المعالوا ان الثلثة وجب ان ينتهي
وان لم يوجد جاز ان لا يكون العقل لاول مبداء للموجودات ان الثلثة بل يصدر عنه
عقل واحد عن ذلك لعقل عقل اخر واحد الى مراتب كثيرة ثم الى عقل بعض عنه
بما فيه من الكثره هذه الموجودات ان الثلثة وذلك لطل حصر العقول في ثلثة احوال
يكون العقل لاول هو المحرك للفلك لمر اقصى وما سطر الجرم حصر العقول في العشر

وقال الشيخ في حركات الكواكب ان كثره لم يفسد في ان لا يكون كثره الثوابت واحده
او كثره من طوي بعضها على بعض وعلى تقدير انطوا البعض على البعض يكون عدد النفوس
والعقول اكثر وايضا ذكروا ان لكل كوكب ينقسم الى عدة من الكرات فان الكرات فلك
حور هو فلكا ما يلاو فلك تدوير قالوا فان جعلنا لكل واحد من هذه الكرات محركا
خاصا زاد عدد العقول على العشرة ويبلغ الى الخمسين وان لم يقل بذلك جعلنا
للملك القمر محركا واحدا فيزيد يكون لعقول عشرة واللايق باصولهم ان ينتهوا
لكل كره محركا خاصا لان لعقل الواحد لا يصلح ان يكون محركا للكرات كثره
ولما انسد باب ثبات العقول لجواز ان يكون محركا للكرات الكثره والحركات
الكثيره عقلا واحدا فهذا البيان لكل كره عقلا حصه واما ان لكل كره نفسا
مختصا فذلك ظاهر لان النفس قوه جسمانيه والقوه الحاله في كل كره مغايره
للحاله في كره اخرى مستحالة حلول الواحد في كمال كثيره وقد تقدم ان حرم الكوكب
تستدير يتحرك على مركز نفسه وتلك ان يكون لمر ارادته فاذن لكل كوكب عقل خاصه ونفس
مختصه ومعلوم انه قد بلغت الكواكب السابعة في الكثره الى حد لا يمكن عددها فلكا
العقول والنفوس الفصل الثالث في كون لمر استقصات
قال الشيخ لما استوفت الكرات السماويه عددها لزم بعدها وجود لمر استقصا
ولمر اجرام لمر سطعسيه كانه فاسله فيجب ان يكون بيانها الصوبه تنصرون وان
لا يكون ما هو عقل محض حله سببا لوجودها ثم لهذه الاستقصات ما يشترك
فيها صور مختلف بها باختلاف صورها يليق به احوال في احوال لمر افلاك
وانفاق ما بينهما من اتفاق في احوال لمر افلاك هو كونها باسرها مستدير

الحركات واما ان يكون المشترك في ذلك كذا كان كذا في المان
متعنه فلا بد لها من علمه معينه بل في العقل لا في غير العقل
وهو استدارة الحركة لوجود المان وهو ايضا مشاركة في حركات الفلكية المختلفة
علم للصورة المختلفة التي في المناهاذ والمعنى المشاركة هو ان العقل انفعال عالم الفيض
والمادة قابله لجميع الصور مستحيل ان يوجد صورة معنه دون غيرها الا ان يكون
هناك محضات مختلفة ومحضات المان معدتها والمعد هو الذي كثر منه في
المتعد اما ما صدر من سنة شئ ما بعينه او من مناسبه شئ اخر ويكون
هذا التعداد مرتجا لوجود ما هو فيه من اماكن الواهب المصور ولو كانت المان
على التمام لولا ان كانت نسبتها الى الضدين فما يرجح احدهما لآخر كالحل
في المورات فيه وذلك لاختلاف ايضا منسوب الى جميع المواد نسبة واحدة فلا
يختص بالصورة المعينه مادة دون اية الا لارضا يكون في المان وليس لار
لر استعداد الكامل وليس لر استعداد لار مناسبه كامل شئ بعينه هو
وهذا مثل ان الماء اذا افترط شحته فاحتمت لسكونه العربة والصورة
الماسه وهي بعده المناسبه للصورة الماسه وسدلية المناسبه للصورة النارية
فاذا افترط ذلك شذذت المناسبه له فاستدل لر استعداد اقصار من صف
هذه الصورة النارية ان يضر ولحم حول ان كره الشيخ قول العقل انفعال
علمه لوجود مادة هذا العالم مشاركة لر المر المشترك بين السماوات وهو
استدارة الحركة فيقول الدليل عليه ولم لا يجوز ان يكون العقل انفعال علمه
لوجود مادة هذا العالم من غير هذه المشاركة قوله الحركات الفلكية معدة

الى غير ذلك فان كان في المان كذا كان كذا في المان
الحركات الفلكية كذا اذا استندت الحوادث الى الحركات الفلكية كانت
الحركات الفلكية كذا لا معدة ايضا الحركة المعدة لا بد وان يكون حاد مجابه
الى معد آخر وينسلسل ثم هذه المعدات الغير المتناهية ان يكون مع الامناع
على ومعلوم ان غير مناهية معابل يكون كل جزء متقدم معدا للمناخ وخرجه
يجوز ان يكون كل صورة كثر في عالم المان معدة للمادة كثر صورة اخرى فيها
وجواب لر اول ايات المان بما يتوقف حدوث الشئ عليه انما كثر في
المتعد اما وجواب الثاني لكل صورة لا في انهاء الى صورة اخرى فان
الصورة الواحدة قد تبقى مدة من ابد من شئ محتمل هنا كل جزء يخرجه
الى جزء اخر وليس لار الحركة السرمديته فلا جرم كانت كذا لاسباب لمعد لارولية
مثلا الماء لا يجب ان يحصل فيه سخونة مصعولة ولكن الحركة الفلكية ينتهي بالشمس
الى حيث يقابل الماء وسخنه وصعولة هذا على طبعهم واما عندنا فوجب الوجه
هو الموجد المصور ومع هذا فان هذا الفيض لا بد منه من احوال الفلكية كمثل
ان يكون معدات هذه الصور اربع من لار جوام الفلكية وكما ان يكون لار جوام
كبر من خصه في جهات اربع وكما ان يكون جسم واحد من سبب محتمل بها
ذكر في يكون لار طقسات ان الفلك مستدير على جرم في حشوه فالذي يجاوره
يجب ان يصيرنا راسب محال له والذي يكون في غاية البعد عنه يكون غام
البرودة والكثافة وهو لار رضى ما يلي النار يكون حارا ولكن اقل حرارة من النار
وقلة الحرارة يوجب الرطوبة فتكون طيل الحرارة رطبا وهو الهواء وما يلي لار رضى

يكون كسفا ولكنه يكون اقل كفافه من الارض والسموات والارض والسموات
 ما يلي الارض باردا رطبا وهو الماء وورق الشجر ذاك باردا رطبا في الارض
 يوجد الجسم او اذ خاليه عن الصور لا يخرج سم انه يكسبه بسبب الحركة والاشكال
 لكننا قد بينا ان الجسم العنصري يتصل بخلوؤه عن هذه سم فيفكر في ان
 لم يحسب لبعض تلك المادة ان هبط الى المركز حتى عرض في البرد وللعضو
 وللعضو ان جاوز الفوق قد كسب عنه بان الحركة الفلكية فلا يمكن خلوا الجسم
 هذه الصنوع وصعود بعض المادة وهبوط البعض فروع خلوا الجسم
 عن هذه الصور وايضا لو وجد جسم خالي عن الصور كان لكل جسم واحد ماصلا
 فلا يكون له جزء بالفعل كما في الكوز يقال فيه لم يدرك بعضه وصعد بعضه
الفصل الرابع في واه فاعلمه تعالى انه لما كان واحدا لوجوده
 جميع جهاته كان فعلمه انما بدوامه وقد سبق ايضا ان سبق لعدم ليس شرط
 في احتياج الفعل الى الفاعل وتقدم انه ليس للزمان مبداء وتقدم ايضا
 ما في كل واحد من المقدمات وقالوا ايضا لو كان فاعلا بعدا لم يكن لكان
 قاصدا الى الفعل والتالي باطل وكان عالما بالجزئيات وقالوا ايضا العالم
 ممكن دوام وجوده وما يمكن دوام وجوده يجب ان يكون ام الوجود والصغرى
 تقدمت والكبرى ان ما يمكن دوام وجوده لو كان جازما لعدم فاما كان علمه ان
 دام كان كانه محدودا مع ان احوال التساوية وانه محال فلزم ان يكون امكانه
 دائما والممكن ان يلزم من فرضه محال لكن فرض هذا لعدم يلزم منه محال فاما اذا
 كان ذاما لعدم وقد فرض وجوده ايا كان وجوده ومعدوما في زمان غير متناه

فرضه في وقت يكون له في زمان الفضا
 ونقد الافعال في زمان مكنه الوجود فلها سبب وذلك لسبب لم يصح وجبا
 للفعل استحقاق صدور ذلك الفعل منه لان صدور ذلك الفعل عن ذلك السبب ان
 لم يكن واجبا فان تساوت نسبة الوجود والعدم اليه لم يترجح ذلك الوجود
 وان كان نسبة الوجود اليه ارجح من نسبة العدم وامتنع العدم عند مساواة
 النسبة فعند رجحان الوجود اولى بقتضي جوب الفعل عن ذلك السبب فيمتثل
 افعال العباد متى وجدت اسباب وجودها ووجب وجودها متى غرمت
 امتنع وجودها فاسباب افعال العباد امتنع ان يكون افعال العباد امتنع
 التسلسل فلا بد منها تلك لاسباب التي اجب الوجود بواسطه او بغيره
 فكان افعال العباد بقضا الله وقدره وان لم يسلط في اختياره
 في الوجود الى الخيرات قلنا اي احد من نفسي اي ان سبب فعله افعال
 سبب ان لا يفعل لا يفعل ففعل في ترك متعلقان باختياره لا باختار غيره
 قلنا هنا انك كل من نفسك انك اذا اردت الفعل فعلت وان اردت التزك
 تركت فهل تجد من نفسك ان اردتك لشيء موقوف على ارادتك حتى انك
 متى اردت لارادة حصت ومتى لم تردها لم تحصل ومعلوم انه ليس كذلك
 امتناع التسلسل فاذن ارادتك من غيرك عند ارادتك واجبا فاذن الكل بقضا الله
 بدنه البكة في مسئلة القدم والحادث ومسئلة الخبر والقدر واحدم ان
 فاعلمه تعالى ان يكون وجوبها بسبب منفصل وجب ان يكون وجوبها لانه
 ومتى كانت فاعليته لذاته وجب ان الفعل بخلاف فاعليته العبد فانه كل متناها

الى اوجب الوجود فان قلت اذا كان الكل يقضي الله وقدره بما لا يتصور له امر
 والنهي ما الثواب والعقاب وايضا اذا كان الكل يقضي الله وقدره كان الفعل الذي يقضي
 القضاء وجوده واجبا والذاقت في القضاء عدمه مستغنا والقدرة التي لا تتصلح
 فلا يكون المحو ان قدره على الفعل التروك نحن نعلم بالضرورة كوننا قادرين على التروك
 والجواب ان قوع الامر والنهي ايضا في القضاء والقدر والثواب والعقاب
 لوازم الفعل الواقع بالقضاء والقدر كما لا غنى في فائتها اسباب لمرضاض الجسمانية وكذلك
 العقاب الفاسدة واما الابطال اسباب لمرضاض النفسانية وكذا القول وكذا القول فاما
 الثواب والقدرة بالمنها وجوب الفعل بكونه وجوب الفعل معلول وجوب القدرة وانما منع
 القدرة وجوب الفعل لا بالقدرة الفصل الثاني في كيفية دخول الشئ في قضاء الله
 وقدره مقدم الشئ ما عدي وهو اما عدم امر ضروري كالحياء او نافع قريب من الضرور
 فاما ما لا يكون كذلك كعدم العلم بالفلسفة والهندسة فلا يكون شئ وان كان نافع وجوده واما
 وجودي لكنه لا يكون شئ بالذات بل بالعرض حيث لا يتضمن عدم امر ضروري او نافع نفعاً
 قريباً من الضرورة ويدل عليه اننا لا نجعل شئاً من افعال التي يقال لها شئ بل هو كمال
 لشيء الفاعل واما سره فقد كانت القياس في شئ آخر فالظلم مثلاً يصدر عن قوة
 طلائع المعلمة وهي العصبية والعلم كمالها وافياد حلقتهما فهذا الفعل ليس بالقياس اليها
 شئاً انما هو شئ المعلوم لقوات المانع او للنفس لتأطيقه التي كمالها استيلاء على
 هذه القوة فعند القوة العظيمة صوت للنفس لكن استيلاء فلا جرم كان شئاً كذا ذلك
 النار اذا احترقت فان شئاً كمالها ولكنها شئاً بالقياس الى شئاً لا تسلياً بسببها وكذلك
 الصلح هو استعمال لزال القطاع في قطع رقبة انسان فان كان انسان قويا على استعمال هذه
 القوة

الشئ كماله بل هو خير وكونه لا يتصور له امر والنهي ما الثواب والعقاب وايضا اذا كان الكل يقضي الله وقدره كان الفعل الذي يقضي
 القضاء وجوده واجبا والذاقت في القضاء عدمه مستغنا والقدرة التي لا تتصلح
 فلا يكون المحو ان قدره على الفعل التروك نحن نعلم بالضرورة كوننا قادرين على التروك
 والجواب ان قوع الامر والنهي ايضا في القضاء والقدر والثواب والعقاب
 لوازم الفعل الواقع بالقضاء والقدر كما لا غنى في فائتها اسباب لمرضاض الجسمانية وكذلك
 العقاب الفاسدة واما الابطال اسباب لمرضاض النفسانية وكذا القول وكذا القول فاما
 الثواب والقدرة بالمنها وجوب الفعل بكونه وجوب الفعل معلول وجوب القدرة وانما منع
 القدرة وجوب الفعل لا بالقدرة الفصل الثاني في كيفية دخول الشئ في قضاء الله
 وقدره مقدم الشئ ما عدي وهو اما عدم امر ضروري كالحياء او نافع قريب من الضرور
 فاما ما لا يكون كذلك كعدم العلم بالفلسفة والهندسة فلا يكون شئ وان كان نافع وجوده واما
 وجودي لكنه لا يكون شئ بالذات بل بالعرض حيث لا يتضمن عدم امر ضروري او نافع نفعاً
 قريباً من الضرورة ويدل عليه اننا لا نجعل شئاً من افعال التي يقال لها شئ بل هو كمال
 لشيء الفاعل واما سره فقد كانت القياس في شئ آخر فالظلم مثلاً يصدر عن قوة
 طلائع المعلمة وهي العصبية والعلم كمالها وافياد حلقتهما فهذا الفعل ليس بالقياس اليها
 شئاً انما هو شئ المعلوم لقوات المانع او للنفس لتأطيقه التي كمالها استيلاء على
 هذه القوة فعند القوة العظيمة صوت للنفس لكن استيلاء فلا جرم كان شئاً كذا ذلك
 النار اذا احترقت فان شئاً كمالها ولكنها شئاً بالقياس الى شئاً لا تسلياً بسببها وكذلك
 الصلح هو استعمال لزال القطاع في قطع رقبة انسان فان كان انسان قويا على استعمال هذه
 القوة

الى ان شئاً كماله بل هو خير وكونه لا يتصور له امر والنهي ما الثواب والعقاب وايضا اذا كان الكل يقضي الله وقدره كان الفعل الذي يقضي
 القضاء وجوده واجبا والذاقت في القضاء عدمه مستغنا والقدرة التي لا تتصلح
 فلا يكون المحو ان قدره على الفعل التروك نحن نعلم بالضرورة كوننا قادرين على التروك
 والجواب ان قوع الامر والنهي ايضا في القضاء والقدر والثواب والعقاب
 لوازم الفعل الواقع بالقضاء والقدر كما لا غنى في فائتها اسباب لمرضاض الجسمانية وكذلك
 العقاب الفاسدة واما الابطال اسباب لمرضاض النفسانية وكذا القول وكذا القول فاما
 الثواب والقدرة بالمنها وجوب الفعل بكونه وجوب الفعل معلول وجوب القدرة وانما منع
 القدرة وجوب الفعل لا بالقدرة الفصل الثاني في كيفية دخول الشئ في قضاء الله
 وقدره مقدم الشئ ما عدي وهو اما عدم امر ضروري كالحياء او نافع قريب من الضرور
 فاما ما لا يكون كذلك كعدم العلم بالفلسفة والهندسة فلا يكون شئ وان كان نافع وجوده واما
 وجودي لكنه لا يكون شئ بالذات بل بالعرض حيث لا يتضمن عدم امر ضروري او نافع نفعاً
 قريباً من الضرورة ويدل عليه اننا لا نجعل شئاً من افعال التي يقال لها شئ بل هو كمال
 لشيء الفاعل واما سره فقد كانت القياس في شئ آخر فالظلم مثلاً يصدر عن قوة
 طلائع المعلمة وهي العصبية والعلم كمالها وافياد حلقتهما فهذا الفعل ليس بالقياس اليها
 شئاً انما هو شئ المعلوم لقوات المانع او للنفس لتأطيقه التي كمالها استيلاء على
 هذه القوة فعند القوة العظيمة صوت للنفس لكن استيلاء فلا جرم كان شئاً كذا ذلك
 النار اذا احترقت فان شئاً كمالها ولكنها شئاً بالقياس الى شئاً لا تسلياً بسببها وكذلك
 الصلح هو استعمال لزال القطاع في قطع رقبة انسان فان كان انسان قويا على استعمال هذه
 القوة

فان قيلت فلم يحلق الله تعالى هذه الامور عن الشرور ولست لوجعلها كذلك
 لم يكن هذا القسم بل كان القسم الاول الباب الرابع

في النبوات وانه لا بد من النبي اذ من المعلوم ان الانسان يفارق سائر الحيوان بانه لا يحسن
 مجلسه لو انفرد بل لا بد من الناس لغيره من بعضهم بعضا في المرات مثلا هذا يرجع لهذا
 وهذا احث لذلك وكذلك الخبز والطحين وغيرها لهذا كان الانسان مدبرا وابداهم من
 شرائط لئلا يظلم بعضهم بعضا اعني في معاملاتهم ولا بد لتلك الشرائط من وضع يصحها
 ومقرر يقدرها ولا بد وان يكون مخصوصا بالمعجزات ويرتد هم الى السريه فيكون
 ذلك الشرايع انساني فلا بد وان يكون مخصوصا بالمعجزات وخوارق العادات لسقلا
 الناس وخوارق النبي تلك حلاها في قوته النافله وهو ان يكون كبر المقدمات سرج
 به مقال منها الى المطالب من غير خطاه وغلط يقع فيها الكاتب سيب في قوته المحمله
 وهو ان يرى في حال يقظته طرايكه الله تعالى ويسمع كلام الله ويكون محبرا عن المعين
 الكاين والماضيه ولام الله ان يكون نفسه متصرفه في مآره هذا العالم
 فقلب العصاة ثعبانا والماء دما ويرى في كره ويرى الى غير ذلك من المعجزات
 وقد عرفت انه لا بد من وجود مثل هذا الشخص ان لعنايه لئلا يهتبه لما بهل البناء
 الجرمه كغيره من رخص وانبات الشجر على لئلا يهاب الحاصر فليكن هو
 مثل هذا الشخص الذي هو سبب نظام العالم واما بيان النبي كيف ينبغي ان يتغل
 بدعوة الخلق وكيف يسن الشرايع فهو متعلق بالسياسات واما بيان العباد
 والطاعات في تذكير النفوس فلا يتعلق بعلم الاخلا واذ اوصلنا الى هذا الموضع
 فليختم الكتاب حامدين لله تعالى ومصلين على خير حلقه محمدا وآله المعصومين

والله ولي التوفيق

